عبد الرحيم أبو حسين

بين المركز والأطراف

حوران في الوثائق العثمانية

١٨٤٢ - ١٩١٨

بين المركز والأطراف

حوران في الوثائق العثمانية

(١٨٤٢ - ١٩١٨)

عبد الرحيم ابو حسين

بين المركز والأطراف

حوران في الوثائق العثمانية

(١٨٤٢ - ١٩١٨)

عبد الرحيم ابو حسين

بين المركز والأطراف
حوران في الوثائق العثمانية
(١٨٤٢ - ١٩١٨)

الناشر
مؤسسة التراث الدرزي
لندن، المملكة المتحدة

الطبعة الأولى ٢٠١٥ بيروت، لبنان

Abdulrahim Abu-Husayn
Ottoman Hawran
A Historical Portrait
(1842 - 1918)
Bayn al- Markaz wa al- Atraf
Hawran fi al- Wathaiq al-Uthmaniyyah
(1842 - 1918)

ISBN 978-9953-0-3408-9
Published In 2015
By The Druze Heritage Foundation
48 Park Street, London WIK 2JH, UK
Tel: 020 7629 7761
WWW.druzeheritage.org
Email: Info@druzeheritage.org
Email: druzeheritage@hotmail.com

تصميم الغلاف: فرح عبد الصمد
صورة الغلاف : باب من الحجر البازلتي في قنوات، حوران مأخوذة من
Prints & Photographs Division, Matson (G. Eric & Edith).
Library of Congress

تقديم

قامت مؤسسة التراث الدرزي بناءً على توجيه وتشجيع من المرحوم الدكتور كمال الصّليبي وبإشراف المؤرخ الدكتور عبد الرحيم أبو حسين بجمع عشرات الألوف من الوثائق العثمانية الموجودة في أرشيف السلطنة في اسطنبول وترجمتها الى اللغة العربية على أن تُنشر تباعًا وفي عدة مجلدات. والغاية من ذلك القاء الضوء على حقبة تاريخية هامة من تاريخ هذه البلاد والتي كان للدروز الكثير من الأدوار الفاعلة في مجرياتها.

تحتوي هذه الوثائق على الكثير من المعلومات التي تظهر كيف كان العثمانيون يتعاملون مع الدروز ومع غيرهم من الطوائف، فهم يراعونهم حينًا ويظلمونهم أحيانًا وينعتونهم بأقسى العبارات في كل حين. وقد كان للدروز شرف محاربة العثمانيين الذين الصقوا بهم تهمًا لا تنسجم اطلاقًا مع تاريخهم الوطني وذلك ليتمكنوا من تبرير سياسة القمع التي اعتمدوها.

والمؤسسة، إذ تنشر هذا المجلّد وما سيليه من مجلّدات، تحاول أن تقوم بخدمة تاريخ الدروز وتراثهم في هذه المنطقة رغم أن بعض هذه الوثائق يتضمن في كثير من الأحيان أحكامًا لا نتفق معها، إلا أننا نقوم بنشرها كاملة وطبقًا للأصل.

يسر مؤسسة التراث الدرزي ان تنشر المجلّد الأول وأن تقدم هذه الوثائق للمهتمين بتاريخ الدروز خصوصًا وتاريخ منطقة حوران وبلاد الشام عمومًا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فعسى ان يحقق هذا العمل الغاية المرجوة وان يشكل مرجعًا للباحثين والمؤرخين.

سليم خير الدين
مؤسسة التراث الدرزي
لندن، آب 2015

تمهيد

يشتمل هذا الكتاب على وثائق مستخرجة من الارشيف العثماني المعروف رسميًا باسمBa§bakanlık Osmanlı Ar§ivi الموجود في استانبول. وهذا الارشيف هو من اغنى دور الوثائق في العالم اذ يقدر ما يحتويه باكثر من 150 مليون وثيقة ودفتر وسجل صادرة عن مختلف دوائر الدولة او واردة اليها من مختلف ارجاء الدولة العثمانية. ان اهمية الوثائق المعاصرة للأحداث في كتابة التاريخ امر مسلم به لدى المؤرخين. أما فيما يتعلق بالأرشيف العثماني بشكل خاص، فقد اصبح استعماله امرًا لا بد منه لفهم افضل في كتابة تاريخ جميع الشعوب والمناطق التي كانت لفترات طويلة جزءًا من الدولة العثمانية كما هي حال شعوب ومناطق البلقان والأقطار العربية في آسيا وافريقيا. من المعلوم ان الدولة العثمانية طوّرت جهازًا بيروقراطيًا كفوًا واهتم هذا الجهاز بتنظيم وحفظ السجلات والوثائق العائدة الى مختلف الدوائر. وقد اطلق العثمانيون على ارشيفهم تسمية خزينة الاوراق Hazine Evrak والتي تشير الى الاهمية التي اولوها لهذا الارشيف.

وقد احتفظت الدولة بوثائقها لأسباب ادارية محضة، وهذا ما يعطي هذه الوثائق اهمية اضافية كمصدر تاريخي، ذلك انها لم تكتب لكي تستعمل لتبرير او شرعنة عمل ما من اعمال الحكومة، بل حفظت لكي تستعمل في المستقبل اذا ما احتاجت الدولة للرجوع اليها في امر يخص شأنًا او ولاية او ما شابه ذلك.

الوثائق الواردة في هذا الكتاب مأخوذة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين، ويلاحظ في وثائق هذه الفترة ان الدولة العثمانية قد اكتسبت ملامح الدولة الحديثة فيما خص دوائر الدولة، او وسائط الاتصال بين المركز والأطراف (كالتلغراف وسكة الحديد)، او في مسار المعاملات بين دوائر الدولة، او في رؤية الدولة لدورها تجاه ولاياتها ومواطنيها. فدوائر الدولة اصبحت نظارات (او وزارات) يقوم عليها نظار (اي وزراء)، والاتصال كان في الاحوال التي تستدعي ذلك يتم يوميًا بل اكثر من مرة في اليوم الواحد في بعض الاحيان. والقرار الأخير، لا يتخذ من قبل السلطات الا بعد ان تبدي مختلف النظارات والدوائر المختصة (مثل مجلس شورى الدولة) رأيها في المسألة المطروحة.

ويُلاحظ في الوثائق المتعلقة بحوران ان الدولة كانت معنية بكثير من القضايا المتعلقة بالمنطقة. فأحد هموم الدولة كان الحد من التفاعل العضوي بين دروز حوران ودروز جبل لبنان، وخاصة في وقت الأزمات التي كان الدروز طرفًا فيها في اي من هاتين المنطقتين. وهما آخر يتعلق بآثار قيام الدول الأوروبية بالتغلغل في مناطق بلاد الشام المختلفة عبر وسائل التبشير والتعليم، وحرص الدولة العثمانية على اقامة المدارس والمؤسسات الحكومية الأخرى للوقوف في وجه التغلغل التبشيري. كما ان حرص الدولة على اقامة هذه المؤسسات كان بهدف الارتقاء بمجتمعاتها الى الحداثة والمدنية.

ولما كانت حوران موطنًا للدروز بالإضافة الى البدو والفلاحين، فقد كانت مسرحًا للعديد من المشاكل بين هذه المجموعات التي كانت تنجم عن الصراع على الأرض والموارد. وكان الدروز، غالبًا، في قلب هذه النزاعات. ولذا فقد وجدت الدولة العثمانية نفسها في كثير من الأحيان في حروب صغرى او كبرى مع بعض فئات هذه الطائفة لاسيّما لدى محاولتها فرض الضرائب واعتماد سياسة التجنيد الالزامي. ويجد القارىء، في المقدمة التي تلي هذا التمهيد معالجة مستفيضة لحوران ومجتمعها، وعلاقتها الاقتصادية والسياسية بمحيطها.

وقد اشير الى المصدر الأرشيفي لكل وثيقة على رأس النص وهو عبارة عن الاختصار المتعارف عليه في الأرشيف لدى ترجمة الوثائق. كان الجهد منصبًا على ايراد اقرب ترجمة الى نص الوثيقة ومعناها على حساب فصاحة اللغة التي قد تبدو ركيكة في بعض الأحيان. كذلك كان الحرص على ايراد بعض الوثائق المكررة في المعنى ان لم يكن دائمًا في النص والصادرة عن دوائر مختلفة من دوائر الدولة وذلك للتدليل على طريقة عمل الجهاز البيروقراطي والعسكري للدولة العثمانية.

نورد فيما يلي ثبتًا بالاختصارات (Abbreviations) التي ترد في اعلى كل وثيقة. وهذه الاختصارات، مرفقة بالأرقام التي تلي كلاً منها، تتيح للقارىء معرفة مكان الوثيقة في الأرشيف العثماني.

لقد حرصت مؤسسة التراث الدرزي على ان يحتوي هذا الكتاب على صور facsimili للوثائق، وقد وضعت الوثائق المصورة على القرص المدمج الموجود في جيب الغلاف الخلفي الداخلي.

عبد الرحيم ابو حسين
بيروت، أيار 2015

Abbreviations

A.AMD.	Bâb-ı Alî Evrakı Sadâret Odası Amedî Kalemi
A.DVN.	Sadâret Divan-ı Hümayûn Kalemi
A.DVN.MHM.	Sadâret Divan-ı Hümayûn Mühimme Kalemi
A.DVN.DVE.	Divan-ı Hümayûn Düvel-i Ecnebiye Kalemii
A.M.	Sadâret Evrakı Müteferrik Defterleri
A.MKT.	Sadâret Evrakı Mektubî Kalemi
A.MKT.DV.	Sadâret Mektubî Kalemi Deavi Nezareti
A.MKT.MHM.	Sadâret Mektubî Kalemi Mühimme Kalemi
A.MKT.MVL.	Sadâret Mektubî Kalemi Meclis-i Vâlâ Evrakı
A.MKT.NZD.	Sadâret Mektubî Kalemi Nezaret ve Devair Defteri
A.MKT.UM.	Sadâret Mektubî Kalemi Umum Vilayat Kısmı
A.MTZ.CL.	Sadâret Eyalet-i Mümtaze Kalemi Cebel-i Lübnan
A.TŞF.	Sadâret Teşrifat Kalemi
DH.İUM.	Dahiliye Nezareti İdare-i Umumiye Evrakl
DH.KMS.	Dahiliye Nezareti Kalem-i Mahsus
DH.MUİ.	Dahiliye Nezareti Muhaberat-ı Umumiye İdaresi
DH.SYS.	Dahiliye Nezareti Siyasî Evrakı

DH.ŞFR.	Dahiliye Nezareti Şifre Evrakı
HH.	Hatt-ı Hümayûn
HR.MKT.	Hariciye Nezareti Mektubî Kalemi
HR.SYS.	Hariciye Nezareti Siyasî Kısmı
MV.	Meclis-i Vükela
MVL.	Meclis-i Vâlâ
ŞD.	Şura-yı Devlet
YA.HUS.	Yıldız Hususî Maruzat Evrakı
YA.RES.	Yıldız Resmî Maruzat Evrakı
YEE.	Yıldız Esas Evrakı
Y.MTV.	Yıldız Mütenevvî Maruzat Evrakı
Y.PRK.HH.	Yıldız Perakende Evrakı Hazine-i Hassa Nezareti Maruzatı
Y.PRK.ASK.	Yıldız Perakende Evrakı Askerî Maruzatı
Y.PRK.WAZJ.	Yıldız Perakende Evrakı Arzuhal ve Jurnaller
Y.PRK.AZN.	Yıldız Perakende Evrakı Adliye ve Mezahib Nezareti Maruzatı Analitik Envanteri

ملاحظة حول التواريخ

أستعمل في تأريخ الوثائق المدرجة في هذا الكتاب تقويمان:

التقويم الهجري المعروف الذي يعتمد السنة القمريةوهو التقويم الرسمي الذي اعتمدته الدولة العثمانية. وشهور هذا التقويم هي الشهور العربية المعروفة: محرم، صفر، ربيع الأول، ربيع الثاني، جمادى الاول، جمادى الثاني، رجب، شعبان، رمضان، شوّال، ذو القعدة، ذو الحجة.

التقويم المالي او الرومي: وهو التقويم الذي اعتمد على التقويم الجولياني الذي بدأ العثمانيون العمل به ابتداء بسنة 1677 واعتمد رسميا في عهد السلطان سليم الثالث سنة 1789 وذلك لأن هذا التقويم الشمسي أكثر اتساقا مع الروزنامة الزراعية ذات الصلة الوثيقة بعملية تحصيل الضرائب. وقد اعتمد رقم السنة الهجرية نفسه رقما للسنة الرومية. ولكن لمّا كان طول السنة الرومية الشمسية يزيد عن طول السنة الهجرية القمرية ب 11 يوما تقريبا كان لا بد من تعديل رقم السنة الرومية كل اثنين وثلاثين سنة مرة (فتقفز من 1220 مثلا الى 1222 وبعد 1254 تصبح 1256 وهكذا، قد ابطل العمل بهذه القاعدة سنة 1888 ميلادية حيث تقرر تتابع السنوات دونها اي قفزة كما كان الأمر سابقا. ولذا يلاحظ في الفترة التي تلت ذلك والى حين ابطال العمل بالتقويم الرومي سنة 1928 وجود فارق بين رقم السنة الهجرية والرومية يصل الى ثلاث سنوات. وتجدر الملاحظة بان السنة الرومية تبدأ في الأول من اذار وتنتهي في نهاية شباط.

هذا وقد تم تحويل التواريخ الواردة في هذا الكتاب هجرية كانت ام رومية الي التقويم المعتمد حاليا وهو التقويم الغريغيورياني.

المقدمة

• حوران العثمانية: صورة تاريخية

يمكن النظر الى تاريخ حوران خلال فترة الحكم العثماني وعهد الانتداب الفرنسي من منطلقات مختلفة. إذ يمكن القول مثلاً أن حوران كانت دومًا عقبة في وجه الاستقرار الاقليمي بالنسبة للسلطات الحاكمة، سواء كانت عثمانية او فرنسية، لاسيّما انها شكلت تحدياً للسلطة المركزية. وهذا ما جعل هذه السلطات في حال عداء مستمر مع سكان هذه الارض الشاسعة الذين اشتهروا بمكرهم ومشاكساتهم الدائمة ونزعتهم نحو الاستقلال والعنف. وكان البدو الرحل قد استوطنوا هذه المنطقة ثمّ لحق بهم الدروز الذين لطالما عُرفوا بمهاراتهم القتالية. وكان لهؤلاء الدروز أن حققوا غايتهم اذ تمت لهم السيطرة على الاراضي كما قاوموا بنجاح الحملات العسكرية التي تكبدت عناءها السلطة سعيًا إلى قمع التمرد وإجبار الجماعات العاصية على التقيّد بمطالب السلطنة. لكننا، إذا تطرقنا إلى تاريخ هذه المنطقة من خلال وجهة نظر تلك الجماعات، نجد أنّ هؤلاء وجدوا لأنفسهم ملاذاً آمناً في أراضي حوران الواسعة والفارغة. إنّ طبيعة حوران الخصبة وأرضها البركانية وفرت إمكانية بداية جديدة لأولئك الذين كانوا يحاولون البقاء على هامش المجتمع السني المتمركز حولهم. ان كلتا المقاربتين لا تصوّران تاريخ المنطقة بطريقة دقيقة، لكن لا يسعنا الا اخذهما بعين الاعتبار لأنهما بدون شك تشكلان أساساً مهماً لمراجعة تلك الحقبة التاريخية.

لم تتمكن السلطة المركزية من بسط سلطتها بشكل كامل او متواصل على هذه المنطقة العصيّة مما حدا ببعض المؤرخين[1] الى القول بأنّ همّ الحكام العثمانيين الوحيد في حوران كان تأمين ممر آمن لقوافل الحج المتوجهة من وإلى المدن المقدسة. صحيح أنّ شؤون المقيمين في ريف حوران، المعروف بقلة سكانه الذين هم في أغلبيتهم من البدو الرحل، لم تكن على سلّم أولويات حكام دمشق الذين كانوا يسيطرون

(١) ومن بين هؤلاء عبد الكريم رافق، ليندا شيلشر وقيس فرّو.

على المنطقة. كما أنّ السلطة في إسطنبول ربما لم تكن توليها أيّة أهمية تذكر. لذا فقد إستطاعت مجموعات عديدة التحصن داخل حوران التي شكلت ملاذاً آمناً لهؤلاء وبالتالي لم تتمكن الحملات الكبرى والطويلة الامد التي شُنّت ضدّ تلك الجماعات من إخضاعهم. وعلى الرغم من ذلك، فقد تدخلت الدولة مرات عديدة في حوران مستخدمة اساليب سياسية مختلفة سعت من خلالها إلى حل المشاكل المتعلقة مباشرة بشؤون الدولة العلية. حاولت السلطنة جاهدة ان تتجنب استخدام القوة حيث كان ذلك ممكنًا خلال معظم هذه المحاولات لحل مشاكل حوران وللمحافظة على نفوذها في المنطقة وبين ساكنيها ولكنها لم تتعفف عن استخدام القوة بغية المحافظة على هيبتها في حالات الاضطراب الشديدة او لاظهار قوتها او لتوجيه الرسائل الى من يعنيهم الأمر.

لا تقدمّ النصوص المتوافرة لدينا تصوّراً دقيقاً لتاريخ المنطقة لاسيّما أنّ معظم المصادر التي تناولت هذا التاريخ لا تعنى بحوران بشكل مباشر. فقد بقيت هذه المنطقة مجرد هوامش في الكتابات التاريخية الخاصة بلواء دمشق حتى القرن التاسع عشر؛ اذ كانت حوران مجرد مصدر للمحاصيل الزراعية. ولذا فإنّ معظم الكتابة التاريخية ذات المنشأ الدمشقي ركّزت على تجارة الحبوب بين حوران ومحيطها أو على العلاقات المضطربة بين والي الشام والبدو الذين طالما دخلوا في نزاع مع الدولة فيما يتعلق بعبور قوافل الحجيج والقوافل التجارية في ديارهم. وقد شكّل عصيان هذه المنطقة او تمردها موضوعًا مكررًا في تاريخها حتى عندما انتقلت السيطرة في حوران إلى الوافدين الدروز الذين استقروا في جبل حوران خلال القرن التاسع عشر وبدأوا بالانتشار في المناطق المحيطة في اللجا (والتي أشارت إليها شيلشر بحرّا) والسهل. وقد بدأت القنصليات الأوروبية التي تهتم بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة تعير منطقة حوران أهمية خاصة بالنظر الى الأهمية الاقتصادية لتجارة الحبوب في المنطقة بحلول منتصف القرن التاسع عشر وتزايد الانشغال بالمسألة الشرقية من قِبل الدول الكبرى. وقد أصبح ذلك أمرًا في غاية الأهمية خلال عهد التنظيمات حينما أدخلت الزيادة الكبيرة في الاقتصاد الزراعي وقانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858 تغييرًا جوهريًا على العلاقة بين الفلاحين وأراضي الميري (الدولة) والمشاع التي كانوا يقومون بفلاحتها.

ولمّا كان مؤرخو الأحداث الاقليميون ينظرون الى المنطقة عن بعد (من المركز عادة) فقد جاءت معرفتنا للأحوال المحلية وثقافة المنطقة والعيش فيها من كتّاب الرحلة الاوروبيين الذين زاروا تلك المنطقة في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. ومن أبرز هؤلاء الالماني أورليخ جاسبر سيتزين، والإنكليزيان ج. ل. بوركهارت، و ن. س. بكينغهام الذين زاروا حوران في أوائل القرن التاسع عشر وتركوا لنا وصفًا للأرض والناس والسياسة. فقد زوّدنا بكينغهام بمعلومات عن السكان في محيط طريق الحج بينما غاص كل من سيتزين وبوركهارت في عمق المنطقة واحتكا بمختلف الجماعات القاطنة هناك. وبالاضافة الى هذه المصادر الأولية، فإن لدينا الكتاب الذي أعدّه كابتن فرنسي يدعى بورون وهو وصف للدروز ينقل لنا بعض التواريخ الشفوية لهذه الطائفة التي تختلف عن الوصف الرسمي المعتمد من قبل النخب السياسية للطائفة الدرزية التي غالبا ما لجأت الى تلميع رواية تاريخ أصولها لتلائم وتبرر منزلتها المعاصرة.

انتجت الدراسات والأبحاث الحديثة عددًا من المصادر الاكاديمية التي تبحث في شؤون منطقة حوران وسكانها. وقد اهتمت الغالبية العظمى من هذه الدراسات بأمر الدروز المسيطرين في المنطقة حينذاك وسلسلة الانتفاضات التي حصلت في القرنين التاسع عشر والعشرين. أما التواريخ المتعلقة بدمشق المدينة وحتى الولاية فلا تتطرق الى حوران الا لماما، وغالبًا فيما يتعلق باضطرابات البدو وطريق الحج كما يتبدّى ذلك في الدراسات القيّمة لعبد الكريم رافق ومحمد عدنان البخيت وليندا شيلشر.[١]

تعالج شيلشر بشكل اوفى التاريخ الزراعي في العديد من مقالاتها المنشورة التي تبحث الزراعة في المنطقة وآثار الكساد الاقتصادي الاوروبي في أواخر القرن التاسع عشر على سوريا عامة وعلى سوق الحبوب في حوران خاصة[٢]. كما قام كل

---

(١) Abdel-Karim Rafeq, *The Province of Damascus 1723-1783*. Beirut: Khayat, 1970; Muhammad Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* . Beirut: Librarie du Liban, 1982; Linda Schilcher, Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries. Wiesbaden: F. Steiner, 1985.

(٢) Linda Shatkowski Schilcher, *The Great Depression (1873-1896) and the Rise of Syrian Arab Nationalism*. New Perspectives on Turkey 5: 1991.

من بريجيت شيبلر في كتابها انتفاضات جبل الدروز[١]؛ ونورمان لويس في كتابه البدو والمستوطنون[٢]؛ وشيلشير في احدى دراساتها حول الثورات التي اندلعت خلال منتصف القرن التاسع عشر[٣]؛ ومايكل بروفنس في كتابه عن الثورة السورية الكبرى[٤] بتوثيق ودراسة حوادث التمرد البدوي والدرزي في المنطقة. وقد تكفلت تواريخ الطوائف بسد العديد من الفجوات الموجودة في التواريخ المحلية وعززت المصادر الأجنبية والاقليمية بتواريخ شفوية- محلية اضافت مزيدًا من العمق لفهمنا للمنطقة. ومن بين هذه الأعمال تاريخ الدروز للباحث الدرزي قيس فرّو، وحوران الدامية لحنّا أبو راشد[٥].

• الأرض والدولة والشعب في حوران

إنّ تاريخ حوران هو الى حد بعيد نتاج موقعها الجغرافي وطبيعتها وجيولوجيتها. فلو قررنا غضّ النظر عن حتمية تأثير البيئة على حياة الشعوب وفق ما جاء في مدرسة الحوليات (annales) وتلاميذها، فإنّه من المستحيل إنكار تأثير طبيعة الارض على نمط حياة ساكنيها وعلى طريقة تعامل القوات السلطانية التي كانت تحكمها مع أولئك الذين كانوا يقطنونها. إنّ عزلة المنطقة وصعوبة السيطرة على سكانها البدو والمستقرين فيها منحت في الواقع الحرية لسكان هذه المنطقة الريفية للإنفصال إلى حدّ ما عن سلطة الدولة المباشرة. لكن، وفي الوقت عينه، فإنّ الاهتمام الاقتصادي والسياسي بالمناطق المحيطة بحوران ضمن عدم إهمالها كلياً من قبل السلطات المحلية والمركزية. وقد كانت تربتها الغنية الخصبة ونوعية القمح

---

(١) بريجيت شيبلر، انتفاضة جبل الدروز- حوران من العهد العثماني الى دول الاستقلال 1850-1949. بيروت: دار النهار بالتعاون مع المعهد الالماني للأبحاث الشرقية في بيروت، 2004.

(٢) Norman Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

(٣) Linda Schatkowski Schilcher, *The Hauran Conflicts of the 1860s: A Chapter in the Rural History of Modern Syria.* The International Journal of Middle East Studies 13:2, 1981.

(٤) Michael Provence, *The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism.* Austin: University of Texas Press, 2005.

(٥) حنا ابو راشد، حوران الذمية. بيروت، 1962.

الممتازة التي كانت تُزرع في سهول وسفوح جبل الدروز والتي أعطت المنطقة أهمية دولية خلال القرن التاسع عشر، من العوامل التي جعلت السلطنة تهتم بأمور حوران نوعا ما.

يبدأ سنجق حوران في الشمال عند قاعدة غوطة دمشق، ويمتد نزولاً بين الإمتداد الجنوبي لسلسلة جبال لبنان الشرقية وجبل حرمون والتلال الشرقية من جبل حوران (الذي عُرف لاحقاً بجبل الدروز، أو جبل العرب) واللجا الجرداء، حيث تمتد سهول حوران الخصبة. وقد عُرفت هذه المنطقة بإنتاجها لأجود أنواع القمح التي مدّت دمشق بالغذاء والتي تفوّقت على الحبوب التي كانت تُزرع في وادي العاصي وفي سهل البقاع. تنعكس أهمية حوران في العصور القديمة في بقايا المنشآت الرومانية، التي هدمت أو تمّ إستعمال ما تبقى منها كمواد بناء وفي بقايا صخور البازلت الاستثنائية في مدينة بصرى، إحدى أوائل المدن الرومانية التي لعبت دوراً مهماً خلال الحقبات اللاحقة كحامية للحدود.

كان يقوم بفلاحة هذه الارض لزمن طويل فلاحون من السنة والروم الاورثوذكس والروم الكاثوليك وذلك حتى بدأ سكان الجبل، أيّ الدروز، التوسع نحو السهل في أواخر القرن التاسع عشر مدفوعين بالضغط الناجم عن الحاجة الى الأرض. كانت زراعة الأرض في محيط القرى تتم في اطار نظام المشاع في الاغلب، حيث كانت تُوزع الأرض، المقسمة إلى قطع، على الفلاحين الذين كانوا يتناوبون على زراعتها. وقد أتى إنشاء هذا النظام في جانب منه كحل لمسالة الضرائب. فنظام المشاع يوزع الضرائب على الجماعة بديلاً لتحميل أعبائها للأفراد، وهو الأمر الذي خفف من ثقلها على صغار المزارعين. إلاّ انه كذلك، وكما أوضح أوين، فأنّ هذه الطريقة أثبتت فعاليتها في توزيع الاراضي خلال فترة إعادة الاسكان، وهو الأمر الذي كان واضحاً عندما استعملها مشايخ دروز الجبل خلال فترات النزوح إليه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إنّ المناخ وطبيعة الارض والخطر الدائم الذي شكله البدو المقاتلون هو ما أبقى حجم وعدد المراكز السكانية صغيراً ومحصوراً إلى حد كبير بالأجزاء القابلة للسكن في سهل حوران وفي المناطق المجاورة لأرض اللجا الجرداء وسفوح الجبال الغربية لجبل الدروز. وربما كان طول مدة جوار السكان المسيحيين والمسلمين لمجموعات البدو قد إنعكس بطريقة

ما عليهم وأعطاهم بعض خصائص هؤلاء. وبحسب بوركهارت الذي جال عبر سوريا في أوائل القرن التاسع عشر، فإن "الكاف" و"القاف" في اللهجة المحلية تُلفظ قطعاً باللهجة البدوية. كما ان الرحالة الألماني سيتزين قد لاحظ أن بعض العادات الاجتماعية المتعلقة بالاحتفالات وحتى بتقديم القهوة هي عادات بدوية في الأصل[١].

لعبت المدن الرئيسية التالية دوراً هامّاً خلال معظم الحقبة العثمانية: درعا؛ (إزرع؛ زرعا)؛ بصرى؛ صلخد الى جانب بلدات الكسوة، سقبا وعثمانية في الشمال، وقد شكلت بلدات درعا وصلخد الجنوبية المراكز الاقتصادية ومراكز جباية الضرائب[٢]. ومع ذلك، فإن بعض هذه البلدات الهامة، كدرعا مثلاً، كان غير آهلٍ أو مهجورًا جزئياً خلال الفترات التي شهدت ضعف سيطرة الدولة.

وكمعظم المناطق الزراعية، عرفت المنطقة فترات من الازدهار وفترات من الإضمحلال ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على حماية المناطق الآهلة وبتأثير البيئة الطبيعية؛ علمًا ان الأمور السياسية في القرن الثامن عشر قد ساهمت ايضًا في تدهور الاوضاع في حوران. وهناك ادلة تؤكد أنّ العقود الاولى من الحكم العثماني اتسمت بالازدهار حتى اندلاع ثورة الاسعار والازمة البيئية في أواخر القرن السادس عشر مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر قبل نهضة المنطقة وتحولها إلى مصدر رئيسي للحبوب في القرن التاسع عشر.

تعتبر المنطقة الزراعية الخصبة في سهل حوران بمثابة جزيرة قائمة بذاتها في محيطها الجغرافي. فقد عرفت الاراضي الجرداء ذات التضاريس الصخرية والتدفقات البركانية في منطقة اللجا والتي تحد المنطقة من الناحية الشرقية والشمالية بعدم ملاءمتها للسكن مما جعلها مجالاً ممنوعًا على غير قبيلة السلوط العدوانية التي

---

(١) Shibler, p.47.

(٢) Alexandrine Guerin, *Interprétation d'un registre fiscal ottoman: Les territoires de la Syrie méridionale en 1005/1596-1597.* Journal of Near Eastern Studies 61:1, 2002 , p. 4-6.

تمكنت من الهيمنة على المنطقة حتى بدأ الضغط السكاني في جبل الدروز يدفع جماعات صغيرة جيدة التسليح من سكانه إلى المنطقة الزراعية في أوائل القرن التاسع عشر. تجلّت الطبيعة البركانية للمنطقة بطريقة واضحة من خلال سيول الحمم البركانية الضخمة في اللجا ومن البازلت الذي استخدم كمواد بناء في القرى التي انتشرت في محيط حوران والجبل منذ العصور الرومانية والبيزنطية. وقد شجّع ما بقي من تلك القرى البدو على حياة مستقرة جزئيًا خاصة أنّ المناخ الجاف ومتانة مواد البناء البازلتية قد جعلت من اللجا والسهل وجبل حوران اماكن ينتشر فيها ما تبقى من آثار القرى والبلدات التي ازدهرت في العصور السابقة. لذا فقد كانت هذه القرى جاهزة لاستقبال المهاجرين الدروز الذين نزحوا إلى المنطقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

يرتفع جبل حوران في شرق السهل. كان الجبل كما لاحظ بوركهارت وسيتزين يُعرف محلياً بإسم جبل الدروز منذ بداية القرن التاسع عشر على الاقل. وعلى الرغم من كون جبل حوران منطقةً نائية وجافة نسبياً، فإنّ معدل الأمطار السنوي الذي كان يتراوح بين 200 و300 ملم عند الإمتدادات الغربية لجبل حوران كان كافياً لزراعة الحبوب الأساسية. وبالتالي من الطبيعي أن يصبح أول منطقة استوطنها الدروز في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. ساهمت الطبيعة الجبلية للمنطقة في حماية الدروز من التدخل المفرط للسلطات السنية في الشام ومن اعتداءات البدو في الصحارى الجنوبية ومن سلوط اللجا. كما ساعد العدد الكبير للقرى غير الآهلة المنتشرة على طول الجبل بتأمين مساكن جاهزة للمستوطنين الجدد، لا سيما أن القرى المسيحية المجاورة الصغيرة والضعيفة نسبيًا لم تكن تشكل أيّ خطر يذكر على الدروز ومشايخهم المنظمين وذوي الميول العسكرية في أغلب الاحيان. أما على المنحدرات الشمالية والشرقية، فقد كان الشح في مصادر المياه العذبة لسقاية الحيوانات وللاستخدام المنزلي هاجساً أساسياً، الامر الذي جعل السيطرة على الآبار شأنًا ذا أهمية اقتصادية وسياسية. كما دفعت الصراعات المتزايدة مع بدو اللجا والصحراء الشرقية بدروز المنطقة إلى اللجوء إلى سياسة عدوانية واقصائية تجاه جيرانهم.

ولما كان الدروز مجتمعاً زراعياً في الأساس، فقد حرصوا دوماً على استملاك

الأرض والسيطرة عليها. كانت الاراضي، كما في كلّ انحاء السلطنة، تنقسم إلى فئات مختلفة حددت كلّ منها طبيعة الاستعمال والحق في الاستملاك. كانت الارض الزراعية التي تتم حراثتها تقع في خانة أرض الميري التي كان يملكها نظريًا السلطان (اي الدولة) ولكن حق استعمالها يُمنح حسب العرف والاستحواذ على المستوى المحلي. أما الفئة الثانية من ملكية الاراضي فقد كانت تُعرف بالمُلك وهي إما هبات الأرض الميري من الدولة، أو المنازل الموجودة في البلدات والأراضي المجاورة لها. وكانت هذه الفئة من الاراضي تعتبر ملكًا خاصًا يمكن امتلاكه وبيعه على المستوى الفردي ونقله عبر الوراثة. وكان يتم تحويل بعض اراضي هذه الفئة إلى وقف ديني أو خيري. وأما الأرض القاحلة وغير القابلة للزراعة فكانت تسمّى موات أو الأرض الميتة، وهي تشكل فئة ذات اهمية خاصة بالنسبة لحوران بأطرافها الصحراوية الكبيرة الزاحفة على حدودها الجنوبية ومنطقة اللجا الجرداء الواقعة في شمالي غربي جبل حوران.

اشتهرت حوران كموطن للعديد من قبائل البدو الرحل وشبه الرحل. فقد أدى هطول المطر في فصل الشتاء إلى نمو الأعشاب خلال فصلي الشتاء والربيع في أرجاء السهل، مما أتاح لقبائل البدو من بني صخر وولد علي وروالة استخدامها لرعي قطعانهم. تظهر أهمية البدو في تاريخ المنطقة من خلال أسماء 16 من أصل 17 ناحية في حوران حملت أسماء القبائل البدوية خلال الفترة الاولى من الحكم العثماني[١]. وقد شجعت الهجرات الموسمية والبلدات المهجورة على نمط حياةٍ شبه مستقر بالنسبة لبعض بدو الجبل، ومن هؤلاء البدو الذين عُرفوا بأهل الجبل (وهو اسم على مسمى)، الذين لجأوا إلى قرى البازلت المهجورة في جبل حوران خلال مواسم الرعي[٢]. وبالرغم من وجود بعض التوتر أحياناً بين عشائر البدو وسكان حوران من الحضر، فقد أسس التكامل الإقتصادي لإرتباط مهم بين السكان والبدو استفاد منه كلا الفريقين. لعبت بلدات حوران دور الأسواق لمنتوجات البدو من اللحوم والمنتجات الحيوانية، كما انها استعملت من قِبل القبائل كمركز تموين بالحبوب والسلع المصنّعة. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى عدم تمكن الحضر من

Guerin, p. 5. (١)

Lewis, p.76. (٢)

التنقل بحثًا عن مراعٍ لأغنامهم عند اختفاء الاخضرار بعد نهاية الربيع، قام البدو بدور الرعاة لقطعانهم. وفي المقابل، كثيرًا ما كان البدو يفرضون الخوّة، كرسم حماية على القرى، وقد ساهم هذا في ضبطهم كي لا يعتدوا على محاصيل وممتلكات السكان الحضر[١].

بالرغم من صعوبة تحديد أعداد مجموعات البدو التي شكلت جزءاً كبيراً من السكان، إلا أنه يمكننا القول أن المنطقة لم تكن ذات كثافة سكانية عالية في العقود الأولى من الحكم العثماني. وأظهرت الأرقام الإحصائية الرسمية للسنجق لعام 1596 أن عدد السكان بلغ الـ 76730 نسمة، بما في ذلك قبائل سهل حوران المستقرة فضلاً عن القبائل العربية والتركمانية الرحّل وشبه الرحّل الذين كانوا يتنقلون في اللجا والجبل والصحراء الجنوبية[٢]. وبالرغم من قلة سكانها وفقرهم، فقد كانت الضرائب في المنطقة عالية نسبياً في أواخر القرن السادس عشر. خضع سكان سهل اللجا البركاني لضريبة وصلت الى 40 في المائة، بينما خضع سكان المناطق الزراعية الخصبة لضرائب أعلى. وربط غيرين هذه الضرائب بالإحتياجات المالية للدولة التي واجهت حروباً متعاقبة ضد أوروبا والإمبراطورية الصفويّة الفارسيّة في الشرق، مما حتم الحاجة الى إيرادات مالية كبيرة لتمويل جيشها بالإضافة إلى متطلبات القوات البحريّة[٣].

وبعيداً عن الضرائب السنوية، شكل موضوع ضمان سلامة الحجاج اثناء مرورهم في منطقة حوران في طريقهم إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ولدى عودتهم منها الشاغل الأساسي للعثمانيين. كان موسم الحج السنوي بمثابة نعمة كبيرة على الإقتصاد الدمشقي نظراً لتدفق الحجاج مع أموالهم والتجار الذين يرافقونهم ناقلين بضائعهم من وإلى الحجاز. وبالرغم من هذه العوامل المشجعة، فقد تفاوتت السيطرة العثمانية على المنطقة وكانت في غالب الوقت هشّة إلا في موسم الحج، أي الفترة التي يلوح فيها خطر البدو بالتعرّض للحجاج والتي كانت تتطلب إجراءات

---

(١) F.E. Peter, *Romans and Bedouin in Southern Syria*. Journal of Near Eastern Studies 37:4, 1978, p.p. 317-318.

(٢) Guerin, p.9.

(٣) Ibid, p.8.

حازمة ومناورة. وعلى الرغم من كونهم مسلمين، فقد انتهز البدو أيضاً وقوع طريق الحج في أراضيهم لانتزاع عائدات من الدولة من خلال التهديد المستمر بالهجمات الإنتقامية او الإغارة على قوافل الحج المحملة بالثروة. وكانت محاولات فرض السيطرة المباشرة على الطريق مكلفة وووجهت بمقاومة محلية وبمراوغة مستمرة. لم يتمكن حكام دمشق (الذين كانوا يكلفون عادة بحفظ النظام في المنطقة) من تعزيز نتائج الحملات العسكرية الوجيزة على مدى فترة طويلة إذ كان تأثيرها الضعيف يطال مجموعة واحدة من القبائل، وخاصة لأن هؤلاء الحكام كانوا على قناعة بعدم قدرتهم على البقاء لمدة طويلة في المنطقة. قام السلطان سليم الأول بمحاولة مبكرة لفرض سيطرة الدولة، وذلك من خلال بناء قلعتين في الصنميْن ومزيريب، ولكن سرعان ما تمّ التخلي عنهما للسكان المحليين واختفيا من سجلات المالية العثمانية في مطلع القرن السابع عشر[١]. وكانت للجهود اللاحقة لإعادة بناء القلاع في المنطقة نتائج وخيمة لاسيّما وأن سلطة الدولة كانت قد ضعفت بينما تصاعد نفوذ القبائل البدوية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. ذلك ان اصحاب التيمار في ديار بني الأشرف وبني كلاب لم يتمكنوا على ما يبدو من السيطرة على المنطقة فتمّ التخلي عنهم لمصلحة الجماعات المسلحة المختلفة في دمشق أو لمصلحة استخدام القوات المسلحة التابعة لحكام المناطق المجاورة.

أُعتمدت سياسة براغماتية للسيطرة على المنطقة عوضاً عن اللجوء إلى منطق الهيمنة. فَوَضْع نهاية لتهديد البدو كان يتطلب القضاء على البدو أنفسهم، ولم يكن ذلك من الخيارات الواردة، فلذلك قرر العثمانيون انتهاج سياسة متوازنة ضمن منطق العصا والجزرة. وكان الحج أكبر حافز للسيطرة على المنطقة، كما اعتبر الحج السنوي هبة ثمينة بالنسبة لدمشق ومنطقة حوران، لا سيّما بعد بناء عدد من الخانات الرئيسية في غباغب وشقرا والشيخ مسكين، التي وفرت نقاط استراحة آمنة للقوافل وساهمت في تدفق الأموال إلى المنطقة. وبغية دمج البدو الذين شكلوا التهديد الاكبر لقوافل الحجاج، اعتمدت الدولة منطق الحوافز الايجابية كدفعات الصرّة التي أعطيت لقبائل البدو المسلحين الموجودين على طول طريق القوافل، وترافق ذلك مع التهديد بعمل عسكري من خلال قوات الجردة الموكلة حماية

---

(١) Ibid, p.5-6.

القوافل، أو قوات حاكم دمشق للحد من احتمال الإغارة على القوافل. لم تكن الصرّة مجرد رشوة لتحسين سلوك البدو، ذلك أنها أُعطيَت لهم أيضاً لدورهم كمرشدين وأجرًا لاستخدام حيواناتهم. ولكن الهدف الأساسي للصرّة كان دومًا إبعاد الخطر عن القوافل[١]. لم يحل هذا الاجراء دون الهجوم على القوافل، نظراً إلى أنّ إرضاء قبيلة مسلحة قد يدفع بأخرى إلى شنّ إعتداء أو هجوم بسبب خسارة عائداتها أو هيبتها أو حتى (كما يشير رافق) كطريقة لإستنكار ما تعتبره إهمالا لها[٢]. وعلاوة على ذلك، وبما أن الدفعات كانت تتم على مرحلتين لضمان عدم تنصل البدو من تعهداتهم، فقد حدث في عدة حالات ان حاول القادة الإمتناع عن اتمام الدفعة النهائية، مخاطرين بقيام البدو بهجمات انتقامية ضدهم بسبب غدرهم.

اعتبر رافق أن القرار العثماني المبكر بتقديم حوافز مالية للبدو لم يكن سوى انعكاسٍ لحالة العجز التي كان يعاني منها العثمانيون والتي قللت من شأنهم أمام زعماء القبائل وضمنت بالتالي وقوعهم في مشاكل مستقبلية. الا ان هذا القول غير منصف تمامًا. فعلى الرغم من فعالية الحملات العسكرية الواسعة النطاق ضد البدو، فإن كلفتها وعدم قدرتها على القضاء نهائياً على هجمات البدو المتكررة، أجبر السلطنة على الاستجابة لمطالب البدو طلبًا للراحة وتأمينًا لمصالحها الضرورية.

وعلاوة على ذلك، فقد كان ضمان سلامة الحجاج أمراً ذا اولوية قصوى بالنسبة إلى العثمانيين ضمانًا لهيبتهم كحماة للمدن المقدسة. وكان هذا الامر ربما أكثر أهمية لحكام دمشق، حيث أنّ مدينتهم كانت المستفيدة الأولى من التجارة التي اسهمت قوافل الحج في ازدهارها وكانت معرّضة لأن تفقد من هيبتها ومن أرباحها المالية عند الهجوم على الحجاج أو عند إنخفاض عدد الحجاج بسبب خوفهم من التعرض لإعتداءات البدو. ولكن يبقى السبب الاهمّ على الارجح والأكثر تحفيزاً للحكام المحليين هو الحفاظ على حياتهم الشخصية المرتبطة بشكل وثيق بتأمين مرور آمن للقوافل. ولذا، إستفاد اولئك الذين عرفوا بقوتهم العسكرية أو بعلاقاتهم الطيبة وسمعتهم الجيدة لدى البدو من تلك الصلة لتعيينهم أمراء الحج أو حكامًا على الشام. وقد جرّب العثمانيون عدة أساليب خلال القرن السادس عشر بتعيينهم

---

(١) رافق، ص. 71.

(٢) Ibid, p.p. 214-215, also p.72.

الوجهاء، او قادة الانكشاريين أو شخصيات أخرى قوية في منصب أمير الحج. ولكن، ثبت لهم ان الوسيلة الانجع تكمن في الاعتماد على حاكم الولاية بالنظر الى نفوذه وموارده وثروته التي جعلت من تحصيل الدورة لتمويل الحج الطريقة الأكثر فعالية. وأصبح العرف المعتمد بعد العام 1708 يقضي بتعيين أمراء الحج حكاماً على الشام[١].

إنّ إستخدام هذه القوات المحلية لمواجهة التهديدات الامنية كان يتفق مع السياسة العثمانية في المنطقة إذ كان العثمانيون يعتمدون على الزعماء النافذين والقبائل الاخرى من أجل إحلال النظام في ظلّ انعدام الحضور المباشر للدولة مما حتم استخدام حوالي 25 قبيلة تركمانية تقطن في حوران كقوات أمن محلية، مهمتها مراقبة قبائل البدو الاخرى وضمان سلامة المناطق الزراعية التي كانت تزوّد دمشق بمنتوجاتها[٢]. إنّ هذه الطريقة غير المباشرة التي إعتمدها العثمانيون لا تدلّ على اهمال السلطان والحكام لشؤون المنطقة أوعلى عدم رغبتهم وقدرتهم على التدخل عندما تدعو الحاجة. وعلى الرغم من أنّ الدولة بقيت تعتمد على الوسائل غير المباشرة لجمع الضرائب والحكم من خلال بناء علاقات ودية مع القبائل التي سيطرت على المنطقة، فإنّ ذلك السلوك لم يختلف عن سلوك الدولة في المناطق الأخرى الواقعة على أطراف الامبراطورية كما كان الحال، مثّلا، في جبل لبنان. تطلبت العلاقات العسكرية والودية قدراً كبيراً من البراعة والحنكة، كما تدلّ المفاوضات بين والي دمشق العثماني الاول على الشام جان بردي الغزالي وزعيم البدو جغيمان، الذي سبق وان هاجم الحجاج واستمر يهددهم بين 1518 و1520. أرسل الغزالي سلسلة من الحملات ضد جغيمان وتحالف مع عدوه الأساسي، ملحم. ولكنه، بعد أن تمكن في النهاية من هزيمة الزعيم البدوي، أظهر الغزالي تقديره لمقدرة جغيمان على اثارة الاضطراب وذلك بتعيينه لإبن جغيمان للإشراف على طريق القوافل وقام بعد ذلك باعتقال ملحم الذي كان قد ساعده في هزيمة جغيمان[٣].

---

(١) Ibid, p.58.

(٢) Guerin, p.18.

(٣) Muhammad Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*. Beirut: Librarie du Liban, 1982, p. 21.

وكما يُظهر المثال أعلاه، كان نفوذ السلطة متصلا في أغلب الأحيان بإزدهار المنطقة وبالسلطة التي كانت لدى الدولة في دمشق. وكان لهذا الامر، في أوقات الازمات، تأثير مباشر على قدرة الحكومة وعلى رغبتها في ممارسة نفوذها في المناطق النائية. ذلك أنّ شؤون البدو والمزارعين في المنطقة كانت أقلّ أهمية لديهم من تموين المدينة وقمع الثورات الكبرى أو الزعماء المحليين من ذوي الطموح الاستقلالي الجامح. حدث ذلك مراراً وتكراراً خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. لقد كان للأزمة الإقتصادية والبيئية التي وقعت في أواخر القرن السادس عشر والقرن السابع عشر اثر عميق في المناطق الزراعية في الإمبراطورية العثمانية. فقد ادت مصادرة المحاصيل للحرب في أوروبا وضد الصفويين الى جانب مواسم القحط في المحاصيل إلى وقوع مجاعة في الريف، وتسببت بإرتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية. كما أدت موجات الجفاف المتكررة إلى وقوع أزمة حرجة عصفت بسوريا عام 1583 وتسببت بمشاكل اقتصادية وبمجاعة في المدن الداخلية وفي الريف. وتحركت الإمبراطورية عبر إرسال الإمدادات من منطقة بحر إيجه إلى دمشق لتموين المدينة، لكن هذه الخطوة لم تسعف سكان حوران[١]. ازداد وضع سكان الريف سوءاً خلال موجات المجاعة التي ضربت مناطقهم في العقود القليلة الأخيرة من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وقد دفعت شدة الأزمة بالسلطان إلى إصدار فرمان عام 1590 يحظر بموجبه نقل الحبوب من المناطق الداخلية للإمبراطورية إلى المناطق الساحلية لمنع المضاربة وافراغ المناطق الزراعية من مواردها وتهجير سكانها بسبب المجاعة.

إن التكاليف المرتفعة للمواد الغذائية التي اقتضتها الحملات العسكرية اضافة الى الآثار المترتبة على ما يسمى بـ "ثورة الأسعار" في أواخر القرن السادس عشر جعلت أسعار السلع ترتفع بشكل كبير في جميع أنحاء الإمبراطورية. كما دفع القحط والمجاعة بالعمال الزراعيين إلى مغادرة أراضيهم والتجوّل في الاناضول وشمال سوريا في عصابات اللاوند (levend) وتعاونوا في بعض الأحيان مع زعماء ثوار الجلالية الذين سعوا إلى خلق مناطق نفوذ لهم في ظلّ غياب السيطرة

(١) Sam White, *The Climate of Rebellion in the Early Modern Ottoman Empire.* Cambridge: Cambridge University Press, 2011, p.84.

القوية للدولة[1].

فمع تهديد الثورة الجلالية بقيادة علي جانبولاد وتحالفه مع فخر الدين معن، القوة البارزة في جبل لبنان، والمشاكل المستمرة مع الأمراء المعنيين أثناء التمرد الطويل في القرن السابع عشر، أصبح أمن حوران مهملاً إلى حد ما، مما سمح للبدو ذوي النزعة الحربية بتوسيع رقعة سيطرتهم السياسية والجغرافية في المنطقة وذلك حتى القرن الثامن عشر. أدت التحديات ضد سلطة الدولة، ولاسيما القدرة على تأمين سلامة الحجاج، لتنظيم عدد من الحملات ضد البدو، بما في ذلك الحملة التي استمرت من 1708 إلى 1714 لقمع شيخ من قبيلة السردية الذي كان يلقّب بـ "شيخ عرب الشام" و "شيخ البلاد الحورانية"[2]. إن الجهد الذي بذلته السلطنة لوضع حدّ لتلك الحالات يشير إلى أنّ الدولة لم تكن لتسمح بتحقيق الاستقلال على حساب سلطة الإمبراطورية – أما القادة، مثل فخر الدين الثاني والجزار، الذين حصلوا على هامش من الحرية والنفوذ في المنطقة فقد فعلوا ذلك في اطار عثماني وبإعتبارهم رعايا عثمانيين مخلصين للسلطنة. وعندما شعر العثمانيون بأنّ تطلعات هؤلاء ونزعتهم الاستقلالية تهدد مصالح الدولة، قرروا وضعهم عند حدّهم.

كانت دمشق، بحكم مركزها كعاصمة للولاية المشرفة على سنجق حوران تملك امكانات كبيرة تسمح لها ببسط تأثيرها على المنطقة بشكل عام، وبممارسة نفوذها على سكانها. ويوفر صعود عائلة العظم في دمشق مثالًا قويًا على ذلك حيث أنّ سياسات أسعد العظم، وحكام آل العظم الذين تعاقبوا على الحكم فيما بعد كانت ذات تاثير مباشر على المنطقة. إستطاع أسعد العظم، من خلال تعاظم نفوذه السياسي والهجوم الذي نفذه ضد معارضه الرئيسي فتحي الفقلنسي الدفتري في الوقت المناسب عام 1746، إحتكار تزويد الحبوب الى دمشق. وقد أدّى سقوط فتحي إلى القضاء على تجار الحبوب في حي الميدان بدمشق الذين كانوا يتاجرون بالحبوب مع حوران. وقد أفاد ذلك الاحتكار الحبوب الأقل جودة المستوردة من

(١) Halil Inalcik, *Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700*. Archivum Ottomanicum, 1980, p. 295.

(٢) Shibler, p. 26.

وادي العاصي ممّا حرم أهالي حوران من دخلهم الذي كانوا بأمس الحاجة إليه[١]. كذلك كان لهذا الاحتكار اثر اقتصادي على السكان الحضر في سهل حوران الذي ما لبث أن شهد اضطرابات سكانية أدت إلى نزوح السكان عن البلدات الكبرى التي فرغت من أهلها كليًا او جزئيًا في أوائل القرن التاسع عشر[٢]. انتهز البدو حالة الضعف في السهل وحققوا تقدمًا ملموسًا حيث تمددت الصحراء إلى المناطق الحضرية الواقعة جنوب قرى درعا وبصرى. كانت المنطقة الصحراوية نفسها مجالاً لعدد من القبائل البدوية المتناحرة، من بينها السردية، بني صخر، ولد علي والروالة. وقد ادى ضعف اشراف الدولة، اضافة الى غياب الحاميات عن قلاع صلخد ودرعا، وقلة وضعف سكان السهل، الى جعل القرى الصغيرة فريسة سهلة للبدو ولم تتمكن سوى المراكز السكنية الأكبر والأفضل تجهيزًا وخاصة تلك المأهولة بالدروز من الصمود في وجه تعديات البدو.

كان التراجع الإقتصادي مؤقتاً إذ تبعه إنتعاشٌ إقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة ازدهار تجارة الحبوب في حوران بسبب الروابط التجارية الجديدة مع أوروبا. قرر الجزّار مواجهة آغاوات حوران أثناء توليه منصب حاكم دمشق بين عامي 1784 و1785، بغية إحتكار تجارة الحبوب لنفسه والتي كان قد حوّلها إلى الساحل عبر طريق قام بتأهيلها لنقل بضائعه[٣]. كذلك شجع الاحتلال المصري للمنطقة تجارة الحبوب. ومنح إبراهيم باشا حقوق الزراعة في المنطقة لضباطه لكي يعزّز الإنتاج[٤]. إزداد الطلب على الحبوب السورية الرخيصة من أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر بسبب التزايد السكاني وقلة المحاصيل اضافة الى حرب القرم التي ادت إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية السورية وجذبت المضاربين من المناطق الساحلية ومن اوروبا إلى حوران للتنافس مع تجّار الميدان في دمشق، هذا فضلاً عن منافسة مسيحيي زحلة الذين اتهمهم الدمشقيون بتحويل الأموال الأوروبية إلى الأسواق السورية

(١) Schilcher, *Families in Politics*. P. 34.

(٢) Lewis. P. 19.

(٣) Schicher, *Families in Politics*. P. 37.

(٤) Schilcher, *The Great Depression*. P. 169.

لتأمين الإمدادات، وهكذا ازداد الطلب وارتفعت الأسعار على السكان المحليين في ظل غياب أيّ دعم ماليّ[1]. وقد أدّت الزيادة في الإتمان وعدم قدرة الفلاحين على دفع فوائد ديونهم إلى انتقال السكان المحليين إلى المناطق النائية في كثير من الأحيان هربًا من الديون التي تكبدوها[2]. أسهم تزايد السكان الدروز في جبل حوران، وبينهم من كان من ذوي خبرة واسعة في التعامل مع الاوروبيين من خلال تجربتهم في جبل لبنان، في تسهيل هذه التجارة ودفع بالمزيد من الدروز إلى الإنتقال إلى سهل حوران الخصب.

وقد أدى دخول المناطق السورية الداخلية في الأسواق العالمية في أواسط القرن التاسع عشر إلى تغيير جذري للمستقبل الإقتصادي لحوران. بدأت الاسواق الاوروبية، المفتقرة للحبوب، بشراء القمح والشعير والدخن السوري الأرخص سعرًا بكميات كبيرة. قام بذلك حسب شيلشير "كارتيل" وجهاء الميدان، الذين ساهموا في زيادة ثروات المدينة من خلال استعمالهم القوة العاملة للفلاحين بناءً على توجيهات حلفائهم المشايخ[3]. ساعدت طرق التجارة الجديدة عبر فلسطين، والتي انشأها الجزّار لربط أراضيه في حوران بالساحل، تجّار الحبوب من مختلف المناطق إلى الوصول إلى القمح العالي الجودة والذي بيعَ بأسعار تقل عن الأسعار الأوروبية بالرغم من التكلفة الهائلة لنقله والتي غالباً ما كانت تعادل أسعار الحبوب نفسها[4].

ازدهرت أحوال دروز الجبل نتيجة ازدياد عدد السكان وارتباطهم الوثيق بأبناء طائفتهم النافذين سياسياً في الشوف على الرغم من أنّ نظام ملكيّة الاراضي في سهل حوران والجبل كان لمصلحة أصحاب الاراضي والمشايخ. إنّ التغيير الذي طرأ على سياسة الاراضي العثمانية الذي حوّل مساحات هامة من الأرض الميري الى ملكية خاصة للذين كانوا يعملون في الارض، سمحت للملاكين الكبار بإمتلاك الحصص الاكبر من الاراضي وجعلت الفلاحين يتحولون إلى مرابعين. وقد كان

---

(١) Schilcher, *Families in Politics*. P.77.

(٢) Report on Syria," FO 78/3070 as reproduced in Issawi. P.57".

(٣) Schilcher, *The Great Depression*. P.172.

(٤) *Charles* Issawi, T*he Fertile Crescent, 1800-1914: A Documentary Oxford*: Oxford University Press, 1988, p. 214 Economic History .

لذلك تأثير سيىء على الفلاحين الذين يزرعون الارض دون ان يحصلوا سوى على نسبة قليلة من المحصول بالاضافة إلى إضطرارهم إلى تكبد ازدياد تكاليف المعيشة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية. وبالرغم من هذا، فإن ازدهار زراعة وتجارة الحبوب وتدفّق الدروز في القرنيْن الثامن عشر والتاسع عشر أدّى إلى زيادة عدد السكان في أواخر القرن التاسع عشر، فبلغ حوالي 170 ألفاً وفقاً لحسابات شيلشر، ووصل إلى ما يقارب 250 ألفا في المناسبات الموسمية[١].

ان الانضمام الى السوق العالمية جعل حوران عرضة أيضاً الى التقلبات السلبية. فقد أدى سوء المحاصيل، الناجم عن الجفاف عامي 1870 و1871، إلى أزمة اقتصادية وزراعية في ريف حوران، اذ أنّ شحنات الإغاثة من الحبوب، التي أرسلتها الدولة، كان يستهلكها الفلاحون بدلاً من استخدامها كبذور للزراعة. ونتيجة لذلك فقد ازدادت أسعار الحبوب حتى بلغت ثلاثة أضعاف المستويات العادية، الأمر الذي خلق مشاكل كبيرة للفلاحين الذين اعتمدوا عليها لتلبية حاجاتهم اليومية، كما وضع حدّا لأفضلية الحبوب السورية في الأسواق الأوروبية. وعلى الرغم من عودة أسعار القمح في حوران إلى مستوياتها العادية، إلا أنّ مشاكل النقل أدّت إلى زيادة التكلفة الإجمالية لإيصاله إلى الساحل[٢].

وتأثّر سوق الحبوب عالميًا إلى حد كبير بافتتاح منطقة الغرب الأوسط الأمريكي وبوفرة القمح الأميركي العالي الجودة خلال سبعينات القرن التاسع عشر، والذي تمّ استيراده من خلال تقنيات النقل الجديدة المعتمدة على السفن البخارية. ولذا تعثرت تجارة الحبوب الحورانية لاسيما أنها واجهت أيضاً انخفاض الطلب عليها في المناطق السورية الساحلية. وقد أفادت القنصلية الفرنسيّة في بيروت في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر أن محاولات التنافس مع القمح الهندي، الروسي، الأسترالي والأمريكي في الأسواق الأوروبية كانت غير ذات نفع، نظراً إلى صعوبات نقل الحبوب الى المناطق الساحلية[٣].

(١) Schilcher, *The Great Depression*. P.168-169.

(٢) Ibid, p.175.

(٣) "Note sur la situation économique de la Syrie," August 1897, CC Beyrouth, vol. 12, 1897-1901 as reproduced in Issawi, *The Fertile Crescent*. P.311-312.

كان يمكن لمشاريع التنمية والإصلاحات العثمانية ان تحد من بعض المشاكل الرئيسية التي واجهت تجارة الحبوب بشكل عام. فقد تمت معالجة مشكلة النقل، التي كانت تعتمد على الجمال بشكل أساسي حتى القرن العشرين، بربط حوران مع دمشق بخط السكة الحديد. ومن ثمّ تمّ ربط هذا الخط بالساحل عبر خط آخر يمر عبر الجبال ليصل إلى بيروت، مما أدى إلى خفض تكلفة ووقت النقل إلى حد كبير. لم يتمّ ربط خطوط السكك الحديدية ببعضها نظراً لتنوع عقود إنشاء سكك الحديد لذا فإنّ عرض السكك الحديدية في الداخل السوري كانت تختلف عن عرض تلك التي كانت تربط دمشق ببيروت، مما تطلب تفريغ حمولة الحبوب في دمشق قبل أن يجري شحنها عبر الجبال إلى الساحل.

وقد أدى إدخال مرفأ بيروت على خط عمليات الشحن، وكان قد أصبح واحداً من أهم ثلاثة مراكز للشحن في الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، إلى جذب الأثرياء من التجّار البيروتيين إلى تجارة الحبوب. قامت هذه العائلات، مثل عائلة سُرْسُقْ الأرثوذكسية، بتشكيل اتحادات تعتني بنقل وتخزين وشحن الحبوب، وعلاوة على ذلك، تحكمت هذه الإتحادات إلى حد كبير بتدفق الحبوب من الداخل لتزويد المدينة وسكانها الذين قاربوا ال130 الف نسمة باحتياجاتهم. وأدى ذلك إلى تحوّل تدريجي في تجارة الحبوب، بعيداً عن كارتيلات الشام، مما ساهم في إنماء ثروات أهل الساحل، الذين ما لبثوا أن لعبوا الدور الأبرز في توزيع حبوب حوران مع حلول العام 1906. بقيت حوران، وبالرغم من التحديات، واحدةً من أهم المناطق الزراعية في الداخل السوري في أوائل القرن العشرين. وورد في تحليل شيلشر لتقارير القنصليات الأوروبية، أنّ انتاج المنطقة السنوي كان يقارب الـ 250 ألف طن من الحبوب بحلول عام 1900، منها 150 الف طن معد للتصدير[١].

• الدروز والجبل

إنّ الاهمية التي اكتسبها المجتمع الدرزي في حوران في أواخر القرن التاسع عشر والمكانة الفريدة التي تمتّع بها بين المجموعات الاخرى في المنطقة تقتضي أنّ يتمّ

(١) Schilcher, *The Great Depression*. P.169-170.

البحث في تاريخ الدروز وجبل حوران، أو جبل الدروز كما بات يعرف لاحقاً، في قسم خاص به. حاولت السلطات العثمانية والفرنسية بسط سيطرتها على المنطقة، أو إستمالة القيادة الدرزية لكسب بعض النفوذ في المنطقة لكنها أدركت أنّه من الصعب اختراق النظام السياسي المغلق للمشايخ، أو التخفيف من كرههم للحكم الخارجي الذي طبع الدروز على إثر النزاعات والمواجهات المتكررة بينهم وبين السلطة المركزية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

حدّت التقاليد الدرزية التضامنية في مواجهة الاخطار الخارجية دفاعًا عن الطائفة من تدخل السلطات المركزية في شؤونها. وقد ازداد الامر صعوبة بعدما أخذ مشايخ الدروز بمراقبة أنفسهم وذلك لردع المشايخ الذين تقرّبوا من بينهم من القوى الخارجية على حساب مصالح طائفتهم. وكما كانت الحال مع البدو، فإنّ الخلاف بين مصالح الدولة والمطالب الدرزية الساعية للاستقلال بشؤونهم وقدرتهم على حلّ مشاكلهم الخاصة، دفعت بالعثمانيين للتفاوض مع هؤلاء في محاولة لكسب القليل من النفوذ، مدركين أنهم لن يستطيعوا بسط سيطرتهم الكاملة على الوضع السائد. فهجرة الدروز المتقطعة إلى حوران هي إلى حد كبير هجرة إلى منطقة تقع تحت سيطرتهم وبالتالي فإنّ التنازلات المقدمة إلى الدولة كانت تندرج ضمن استراتيجية تساعدهم على الحفاظ على إستقلالهم.

على الرغم من الاسم المطلق عليها، فإنّ المنطقة المعروفة تحت اسم "جبل الدروز" أصبحت درزية خلال الفترة العثمانية. انتقل الدروز إلى حوران، التي بات تاريخها الحديث مرتبطاً بشكل وثيق بتاريخ هذه الطائفة، على دفعات، فحوّلوا جبل حوران إلى ملجأ للدروز خلال فترات التهجير أو الازمات. وقد لاحظ لويس أنّه في حين كان الدروز يدركون أنهم لا يهربون نحو "أرض الميعاد"، خاصة أنّ أرض الجبل كانت قاسية نسبة لجبال لبنان الخصبة وذات المياه الوفيرة، الا انهم كانوا مجبرين على ذلك هرباً من الاضطهاد، أو الديون أوالنزاعات الأمر الذي جعل من حوران مساحة للحرية لاسيّما أن أرضها المتاحة جعلت منها منطقة جذابة[١]. فالمنازل المتبقية وأراضي الميري التي تمّ مسحها بالإضافة إلى المدن الخالية في المنطقة جذبت المهجرين والفقراء نسبياً من الفلاحين الدروز الساعين لبداية جديدة.

Lewis, p. 79. (١)

وكان الدعم الاجتماعي والامني يتوفر لهم تلقائيا في المجتمع الدرزي الذي تأسس قبلهم ببنائه السياسي القائم على المشايخ.

بخلاف حالات قليلة، فقد تمت "دَروَزة" جبل حوران بواسطة الطبقة الدرزية الدنيا. فقد كان أصحاب الاراضي والمشايخ والمقدمون وأمراء الشوف والجبل الأعلى الاثرياء والنافذون سياسياً غير مستعدين لترك ممتلكاتهم في اوقات الشدّة الا اذا تم اخراجهم في نزاع ما. اختلفت البنية السياسية بين دروز حوران وبين نظام "الاقطاع" في جبل لبنان بسبب أنماط الهجرة والمتطلبات الإجتماعية والعسكرية للحياة اليومية في منطقة أسمتها شيبلر منطقة "حدودية"[١]. فبالرغم من أن سياسة التراتبية الطبقية داخل جبل حوران تشبه في بعض وجوهها خصائص نظام الاقطاع اللبناني وصولاً الى فترة الانتداب الفرنسي، فإنّ الحاجة لخلق التوازن مع قوة البدو العسكرية الهجومية والضغط الناشىء عن الحاجة لمنع أيّ محاولة تهدد استقلال الدروز من قبل الدولة، مكّنت العشائر ذات القوة العسكرية كآل الأطرش من تبوء مكانة بارزة رغم أصولها المتواضعة. إن التحوّل الديموغرافي في جبل حوران وازدياد الطلب على الأراضي، الناجم عن موجات الهجرة، سمح بشيء من الحراك الإجتماعي بين المشايخ المحليين، وهذا ما لم يكن وارداً في ظل النظام الهرميّ الإقطاعي الصارم المعتمد آنذاك.

وعلى الرغم من أن الدروز كانوا قد أقاموا مجتمعًا سياسيًا واجتماعيًا مستقلاً ومعزولاً في امتدادات الجبل البعيدة، إلا ان ذلك لم يعنِ أنّ العثمانيين قد تنازلوا عن مسؤولياتهم تجاه تلك الطائفة أو المنطقة. بل على العكس من ذلك، فقد تناقض البروز السياسي والعسكري للدروز في المنطقة مع أهمية تحدي البدو لسلطة الدولة. فمع بداية القرن التاسع عشر، شكلّ المجتمع الدرزي في الجبل التحدي الأساسي لسلطة الدولة في المنطقة، وبالتالي صبّت الدولة اهتماماً كبيراً على هذا المجتمع. وبطبيعة الحال، شجّع هذا الأمر مشايخ الدروز على المقاومة، مما جعلهم يمتعضون من أي تدخل في شؤونهم السياسية كما باتوا ينظرون إلى محاولات دمجهم في فلك الدولة بارتياب. فالتجاذبات بين الاستقلال التقليدي للمجتمع الدرزي ورغبة الدولة بفرض سيطرتها المركزية خلال فترة التنظيمات وبعدها خلال فترات الحكم

(١) Shibler, p. 27.

الحميدي وتركيا الفتاة، خلقت حالة من التوتر بين دروز حوران والدولة. وفي نهاية المطاف، أدى ذلك الى خلافات بين مشايخ الدروز حول دور الدولة في الشؤون الدرزية ودرجة التعاون التي يجب اعتمادها مع هذا الدور.

إن تاريخ تأسيس أول مجموعة درزية في حوران أمر لا يلقى الاجماع، وذلك لأن الجزء الكبير من تاريخ هذا المجتمع تمّ تناقله شفهياً ولم تبدأ كتابته الا في بداية القرن العشرين[١]. فقد كتب المؤرخ الدرزي قيس فرّو أنّ ذكر حوران قد ورد في الرسالة رقم 46 من رسائل الدعوة وانها كانت من بين المناطق التي أُرسل اليها أحد الدعاة. إلا انه ليس هنالك ذكر لوجود درزي في المنطقة في أعقاب الدعوة الأولى وأعمال الاضطهاد التي تلت ذلك في القرن الحادي عشر، إلا ما جاء في تاريخ بورون عن الدروز، حيث يقول بحصول هجرات مبكرة للعائلات الدرزية إلى حوران في مطلع القرن الحادي عشر والثاني عشر[٢]. ونظراً لسكوت مؤرخي الدروز الآخرين عن تاريخ هذا المجتمع في تلك الفترة، فإنه حتى لو افترضنا أي وجود للدروز هناك فمن المحتمل أن يكون بأعداد صغيرة دون أيّة أهمية سياسية تذكر حتى القرن السابع عشر. ومع أنّه لن يكون وجود مجموعات درزية صغيرة في حوران مستغربًا، نظراً لقرب المسافة مع مواطن الدروز في شمال فلسطين ووادي التيم، فإنّ البيئة القاسية والقبائل المحلية تجعل من الهجرات الصغيرة غير المدعومة عسكرياً مهمة خطيرة.

إفترض بعض المؤرخين أنّ أول عملية هجرة واسعة النطاق من الشوف قد حدثت بعد حملات المماليك الإنتقامية على جبل لبنان في العقد الأول من القرن الرابع عشر، ولكنّ هنالك سببًا وجيهًا يدعو للشك في صحة هذا الإدعاء. يعود الخلاف التاريخي إلى نقاش حاد بين المستشرق البلجيكي هنري لامنس والمؤرخ المطران يوسف الدبس ويوسف دريان حول تاريخ وطبيعة هجرة الموارنة إلى منطقة كسروان في جبل لبنان. يعود أصل الخلاف إلى قراءة دبس التفسيرية المتعلقة بالسرد التاريخي للمؤرخ البحتري، مؤلف "تاريخ بيروت"، صالح بن يحيى لحملات المماليك ضد كسروان عامي 1303 و 1305. لم يقدم النص الاصلي أيّة

(١) Kais Firro, A *History of the Druzes*. Leiden: E.J. Brill, 1992, p.36.

(٢) Firro, p. 33.

معلومات عن هوية السكان غير أسماء مالكي الاقطاع في المنطقة، والتي هي في جميع الاحوال، لا تنبئنا بشيء، اذ أنّ الانتماء الطائفي لجامعي الضرائب لا يدلّ على هوية أهل مقاطعاتهم. ومع ذلك، فقد ركز الدبس على المصطلحات التي استخدمها ابن يحيى لوصف المستهدفين بالهجمات الذين أشار اليهم بمصطلحي - "جبليون" و "جرديّون"، معتبراً أن مصطلح "جرد" الذي استمدت منه هذه التسمية يدلّ على سكان منطقة الجرد في الطرف الأوسط الشمالي من الشوف شرق بيروت. وبما ان سكان المنطقة كانوا من الدروز فقد اعتقد الدبس انهم كانوا بلا شك ضحايا هذه الهجمات مما دفعهم إلى الهجرة من الجبل[١].

وعلى الرغم من أنّ مؤرخين آخرين قبلوا بهذا الاستنتاج، فإنّ فرضية الدبس تعتبر إشكالية لعدة أسباب. أولاً، إنّ أصل التسميتيْن "جبليّون" و "جرديّون" ذات دلالة جغرافية وليست بالضرورة ذات صلة بهوية المنطقة البيروقراطية، ولا تشير بأية طريقة إلى الهوية المذهبية لسكانها. وحتى لو كان الجرد قد تعرض الى هجمة فإن ابن يحيى لم يشر إلى استهداف محدد للدروز. فإذا لم يكن هناك مجموعة درزية متمركزة في الاصل في حوران، فمن المستغرب قيام دروز الجرد بالهجرة إلى حوران بينما أبناء طائفتهم يسكنون في الشوف القريب منهم. وعلاوة على ذلك، فإنّ هذا التحليل يتعارض مع الوصف المعاصر للمقريزي الذي يعكس وجهة نظر المماليك. فقد ذكر المقريزي الأسرى من النصيريين والرافضيين والظنين الذين كانوا هدفاً للهجمات[٢]. وبما أنّ الدروز لم يكونوا يظهرون إيمانهم في العلن، فإنه من المستبعد أنّ يكونوا قد استهدفوا على أنهم شيعة، خاصة أنّ المماليك كانوا قد بدأوا بتوطيد علاقة استراتيجية في الوقت عينه مع أمراء الغرب البحتريين الدروز الذين كان ابن يحيى واحداً منهم. إنّ الصراعات بين البحتريين والمماليك كانت أساساً حول مسألة الولاء وذلك بسبب علاقة البحتريين المزعومة مع الفرنجة في بيروت والمغول أثناء الاجتياح المغولي لبلاد الشام عام 1259. وحتى هذا لم يحل بين البحتريين وبين احتفاظهم بإقطاعهم خلال محاولة إعادة مسح الأراضي عام 1313[٣].

---

(١) Ahmad Beydoun, Al-Sira'a 'ala *Tarikh Lubnan* .Beirut: Lebanese University Press, 1984, p. 85.

(٢) Ibid, p. 80-81.

(٣) Kamal Salibi, *The Buhturids of the Garb: Mediaeval Lords of Beirut and of Southern Lebanon*. Arabica 8:1, 1961,P. 90.

إنّ الكتابات التاريخية المارونية التي أتت على ذكر الغزو لم توضح هذه المسألة تماماً. فالنصان الرئيسيان للبطريرك إسطفان الدويهي وجبرائيل ابن القلاعي حول حملات المماليك، حددا موقع الهجمات في منطقة كسروان الشيعية، رغم أنّ إبن القلاعي أكدّ أنّ الموارنة عانوا أيضًا من هذا الغزو، شارحاً أسباب الغزو على أنه إنتقام إلهي بسبب إنقسام الطائفة المارونية واتباع قسم منها الهرطقة اليعقوبية. ويجب التشكيك هنا بدوافع الدبس نفسه ذلك أنّ المعاناة المشتركة للموارنة والدروز على يد المماليك خلقت الأسطورة ذات القابلية للتصديق حول نشأة "لبنان" الموّحد الذي كان الدبس يسعى اليه في أواخر العهد العثماني. وباختصار، هناك أسباب تدعو للشك في أي استنتاج يمكن التوصل إليه حول هجرات الدروز من خلال هذه الكتابات المتضاربة في ظلّ غياب النصوص المؤيدة لذلك الصادرة من حوران نفسها.

وحتى اذا ثبتت هجرة بعض العشائر الصغيرة إلى حوران في أعقاب غزو المماليك، فإن بدايات تاريخ الدروز السياسي في حوران تعود، بشكل دقيق، إلى نشأة عشيرة آل حمدان في المنطقة في أواخر القرن السابع عشر أو أوائل القرن الثامن عشر، وذلك رغم النقاشات الدائرة حول تاريخ وظروف هذه النشأة. فوفق بعض الكتابات التاريخية، فإنّ حمدان الحمدان كان قد هاجر مع عائلته إلى حوران بعد حملة قام بها والي دمشق والأمير علم الدين معن ضد البدو سنة 1685، حيث قاد حمدان ما بين مئة ومئتين من الفرسان في التخوم الشمالية الغربية لجبل حوران. أعطي حمدان حصن نجران كمكافأة له، ومن هناك انتشرت الأسرة إلى خمس قرى مجاورة[1]. إنّ هذه النظرية غير موثوقة إذ أنها تربط الحمدانيين بالأمراء المعنيين الذين سيطروا على المشهد السياسي في موطن الدروز في الشوف حتى وفاة أحمد معن سنة 1697، كما أنها تعطي إدعاءهم أهمية رسمية عبر ربطه بالدولة على أنه من التيار.

وقد أنكرت كتابات أخرى وجود أيّ رابط بين آل حمدان وعلم الدين معن، وجزمت أنّ هجرة الحمدانيين إلى نجران حصلت عقب نزاع دار بينهم وبين أسرة أخرى من جبل لبنان، ملغية بذلك صلاتهم النبيلة ومحوّلة إيّاهم إلى مهزومين

(١) Lewis, p. 78.

بدل ان يكونوا اصحاب الغلبة[1]. وأياً كانت نشأتهم، فمما لا شك فيه أن الأسرة أخذت بزمام أمور الطائفة الدرزية على الأقل من أوائل القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر في قاعدتهم في السويداء. إنّ اقدميتهم وقوّتهم السياسية والعسكرية قد أضفت على رؤساء العشيرة لقب "شيخ المشايخ"، و"المشيخة" بالجمع هو الإسم الذي يُطلق على العضو الأهم من المشايخ الذي ينتمي الى الحمولة الأساسية والذي يُعتبر الزعيم. وكانت القيادة السياسية للطائفة قد أوكلت إليهم مسؤولية جباية الضرائب والحفاظ على النظام في مناطقهم، وبالأخص التصدي بالقوة للبدو أو للهجمات المحلية التي تستهدف الدروز.

وبعد إتمام هذه الترتيبات الأولية، ازدادت أعداد الدروز في المنطقة بسرعة فائقة أثناء تتالي الأزمات التي عصفت بالمجتمعات الدرزية في سوريا بين أوائل القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ثم اخذت هذه الزيادة بالتباطؤ مع نمو المنطقة سياسياً واجتماعياً، على عكس أفول القوة السياسية للدروز في معاقلهم التقليدية في الشوف امام القوة الاقتصادية والسياسية المتزايدة للموارنة الذين أثروا من جراء تجارة الحرير. إنّ السبب الرئيسي لهذا التراجع أتى على خلفية الانشقاق في المجتمع الدرزي اللبناني بعد وفاة أحمد معن والنزاع الذي دار حول قيادة الجبل في غياب خلف من أسرة آل معن. وقد تجدّدت الصراعات السياسية الداخلية ذات الأصول الضاربة في الزمن بين ما اصطلح على تسميته الفصائل اليمنيّة والقيسيّة داخل الطائفة الدرزية في جبل لبنان على خلفية معارضة يوسف علم الدين لتعيين حيدر شهاب، وانقسم الجبل بين القيسيين المؤيدين للأمراء الشهابيين بقيادة آل جنبلاط واليمنيين وعلى رأسهم آل علم الدين. تمكن اليمنيون من الحكم لفترة قصيرة إثر التحالف مع والي صيدا سنة 1709 لكن الهزيمة الحاسمة للقوات اليمنية سنة 1711 في معركة عين دارة أدّت إلى طرد جماعي وهجرة لليمنيين المنهزمين إلى حوران، متنازلين عن أراضيهم وسلطتهم للقيسيين المنتصرين[2].

إنّ قيام هذه الجماعة الاكبر والاقوى نوعاً ما سمح باستقطاب أعداد إضافية

---

(١) Lewis, p. 78.

(٢) Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon.* Delmar: CaravanBooks, 1977, p. 7-8.

من الدروز من مناطق أخرى، إذ بدأت الهجرة إلى التجمعات الدرزية التي كانت قد أُنشأت في المنطقة هربًا من النزاعات المحلية والضرائب الباهظة والقمع. إنّ عدم الإستقرار والنزاعات السياسية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أقلق الدروز من مختلف المناطق وشجعهم على الهجرة إلى حوران. أدى الصراع على السلطة في لبنان بين أحمد الجزّار والأمير بشير الشهابي الثاني في الشوف، إلى سلسلة من النزاعات التي أثارت موجة أخرى من الهجرة، والتي بلغت أوجّها سنة 1803 عندما قرر الأمير بشير ترحيل جميع أخصامه السياسيين في محاولة لإضعاف أنصار منافسه الرئيسي الشيخ بشير جنبلاط[١]. أما موجة الهجرة الاخرى فقد حدثت عقب الهجوم الذي شنه طوبال علي على الدروز المقيمين في الجبل الأعلى، مما دفع بحوالي 1500 عائلة درزية إلى ترك منازلها في المناطق الجبليّة إلى الغرب من حلب والإنتقال إلى حوران. إنّ النزوح الجماعيّ من مكان واحد في كثير من الحالات استلزم إعادة إنشاء قرى بكاملها في المنطقة الجديدة، مما عزز الروابط الأسريّة والمحليّة داخل البيئة الجديدة، والتي فسرها فرو على انها تنامٍ للعشائرية في السياسة الدرزية التي نشأت بعيداً عن التنظيم الأسري التقليديّ للحمولة، بصيغة تشبه إلى حد بعيد القبائل البدوية المحلية. وتطوّر ذلك إلى حدّ جعل بعض العائلات تشير الى نفسها كعشائر لتظهر انتمائها القبلي[٢].

أدت الصراعات بين الدروز والسلطة المركزية في جبل لبنان إلى هجرات واسعة النطاق للدروز اللبنانيين إلى حوران في أوائل ومنتصف القرن التاسع عشر. كما أدّى الغزو المصريّ لسوريا بقيادة إبراهيم باشا، نجل محمد علي، إلى انقسام سكان جبل لبنان بين أنصار الأمير الماروني بشير الثاني، الذي كان قد تحالف مع محمد علي بعد أن أمضى سنوات عديدة في المنفى كضيف على الباشا. أدى التقارب بين باشا مصر والموارنة إضافة الى السلطة المركزية التي إعتمدها إبراهيم وبشير إلى احتكاك بين الجيش المحتل والدروز. وقد أدى توتر العلاقة بين بشير والطائفة الدرزية إثر دوره في إعدام الزعيم الدرزي الشيخ بشير جنبلاط، الى وضع الطائفتيْن على حافّة الصراع. وأدى نشوء المزيد من الخلافات حول التجنيد الإجباريّ والضرائب،

Shibler, p. 27. (١)

Firro, p. 178. (٢)

وسلسلة من الإنتهاكات للإعتبارات السياسية المعتادة في الجبل، إلى صدامات بين الدروز وإبراهيم تحوّلت في نهاية المطاف إلى تمرّد واسع النطاق سنة 1837 بعد محاولة نزع السلاح من أيدي الدروز. توحّد الدروز بعد الهجوم الذي شنه إبراهيم باشا عليهم، وتوافد أنصارهم من قرى حوران لمواجهة 15000 عنصر من الجيش المصري تمّ إرسالهم للسيطرة على التمرّد.

استدعت الحرب الأهلية عام 1860 في الشوف والمتن والجرد، والمذبحة التي تبعتها والتي ذهب ضحيتها آلاف المسيحيين في دمشق، رداً عثمانياً قوياً. إنّ العقاب السياسي والاقتصادي الذي فُرض بواسطة المبعوث العثماني فؤاد باشا على غير المسيحيين في دمشق وعلى دروز الشوف بعد إنتصارهم الحاسم، اضافة الى المجازر التي لحقت بالموارنة وغيرهم من المسيحيين في المناطق المختلطة من الجبل والبقاع، دفع العديد من الدروز من سكان الجبل إلى الهجرة لتفادي الملاحقة القضائية ودفع التعويضات التي طالب بها العثمانيون لتهدئة القوى الأوروبية، والتي انطوت على نقل أملاك الدروز الى المسيحيين الذين فقدوا منازلهم أثناء الحرب. وكما كانت الحال خلال النزاعات السابقة التي حدثت في ثلاثينات وأربعينيات القرن التاسع عشر، كانت حوران الوجهة المنطقية للدروز النازحين. وقد بلغ الأمر بزعماء الدروز ان خططوا لعملية انتقال جماعيّة من الشوف إلى جبل الدروز في ذروة هذه الأزمة، ولكن ذلك لم يحدث[1].

إن ازدياد عدد السكان في المنطقة وزراعة أرض الميري الواسعة والخصبة أكسب دروز حوران أهمية اقتصادية وسياسية، اعترفت بها الدولة العثمانية بإنشاء قضاء جبل الدروز وذلك في اطار اعادة تنظيم لواء دمشق عام 1854 لكي يكون انعكاسًا للتطورات السياسية والاجتماعية الجديدة. هدفت السياسات المركزية للتنظيمات إلى إعادة تنظيم القوى السياسية الموجودة في المنطقة واستيعابها داخل البيروقراطية العثمانية. وقد أمل العثمانيون ان يجعلوا من قادة المشايخ الدروز مسؤولين أمام الدولة، ووضع القيادة السياسية الدرزية المستقلة تحت سيطرة الدولة الكاملة. وكانت صعوبة التحدّي الذي يواجه العثمانيين في بسط السيطرة على المنطقة واضحة في حملة فؤاد باشا لجمع الضرائب سنة 1861 وترسيخ السلطة

(١) Firro, p. 132.

العثمانية من خلال دوره كمبعوث إلى المنطقة. لاحظت شيلشير أنه لمجرد القيام بالمحاولة كان على العثمانيين مواجهة الدروز وحوالي مئة ألف من البدو، الذين قدموا إلى المنطقة خلال موسم الجفاف، والذين كانوا بالإضافة إلى سكان سهل حوران قد وافقوا على دعم الدروز في حال حصول أيّ هجوم من قبل العثمانيين[1]. فشل العثمانيون فشلاً ذريعًا في محاولتهم التفاوض مع أهالي مدن سهل بصرى تحت إشراف أحمد آغا اليوسف، وأبرم الدروز اتفاقاً، بقيادة اسماعيل الأطرش، مع كلّ من قبائل ولد علي البدوية وقبائل الروالا، للتضامن معاً ضد هجمات العثمانيين. ونتيجة ضعف العثمانيين والحلف القائم بين الدروز وقبائل ولد علي الذين أُسندت إليهم مهمة خدمة الحجاج، أصبح الحجاج عرضة لأي هجوم قد يشنّه رجال من قبائل السلوط وأحمد الترك من سهل حوران بمجرد دخول القافلة منطقة حوران[2].

أدى تدفق المهاجرين إلى الجبل إلى تعديل سياسة مشايخ الدروز إلى حد كبير، خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. فقد أدى وصول عائلات جديدة، مثل عائلة الأطرش والحلبي من الجبل الأعلى وصعود المشايخ من عائلة عامر الثرية الى افول نجم القيادة الدرزية التقليدية في حوران المتمثلة بعائلات أبو فخر وحمدان. فتغلبت عائلة الأطرش، بقيادة إسماعيل الاطرش، على عائلة حمدان في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر بعد نجاحهم العسكري وتقربهم السياسيّ الى كل من البريطانيين والعثمانيين على حد سواء، والذي جعل منهم المجموعة التي بإمكانها التسبب بمشاكل كبيرة للإدارة، وبالتالي فإنها الفريق الذي يتوجب على السلطات التفاوض معه إذا قررت إيجاد حل لهذه المشاكل[3]. يقيس فرّو تأثير هذه العائلات الجديدة بعدد القرى التي سيطرت عليها فضلاً عن أهميتها السياسية التي تتضح من خلال الأسماء الواردة في الالتماسات المقدمة إلى الدولة العثمانية[4]. وكان هذا التحوّل نتيجة عوامل عديدة. فقد كان البروز الكبير لعائلة الأطرش يعود خاصة إلى شخصية إسماعيل الأطرش، الذي أدى نجاحه الباهر في الحرب ضد الموارنة سنة

---

(١) Schilcher, *The Hauran Conflicts of the* 1860s. P. 166.

(٢) Ibid., p. 168.

(٣) Ibid., p. 187.

(٤) Ibid., p. 180.

1860 إلى تبوئه مرتبة سياسية أعلى بكثير من منزلة أسرته ذات الأصول المتواضعة. وعلاوة على ذلك، فإنّ عائلة الأطرش إنحازت دوماً إلى صفوف الوافدين الجُدد الأكثر ثراءاً الذين انتقلوا إلى الجبل في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، والذين حصلوا على الأرض على حساب الفلاحين المقيمين والزعماء التقليديين[١]. وكانت عائلة عامر الثرية المنافسة الرئيسية لقيادة آل الأطرش، انطلاقًا من قواعدها في عدد من قرى شمال شرقي الجبل، وقد مكنّها موقعها الجغرافي من السيطرة على تجارة الحبوب مع دمشق. ونتيجة لذلك، فقد طوّرت العائلة علاقات وثيقة مع التجار المسلمين الدمشقيين في الميدان واصبحت السلطات تعتبرها من الأحزاب المعتدلة[٢]. تتبدى طواعية آل عامر في تحرك فؤاد باشا لكسب تأييد الدروز في حوران عام 1860 من خلال دمج أسد عامر وعشيرته في الادارة العثمانية، والطلب اليه القيام بمهام تأمين أراضي اللجا المحاذية لمنطقة مشيخة آل عامر. ولكن ذلك وُوجه بمعارضة شديدة من قبل منافسيه في الزعامة الدرزية بقيادة إسماعيل الأطرش، وهذا ما أفشل محاولات العثمانيين للحصول على موطئ قدم في المنطقة[٣]. وقد أدى مقتل خطّار بيك العماد المنضوي في حزب آل عامر في وقت لاحق، خلال هجوم شنّته قوات الدرك العثمانية عام 1862 إلى إزالة عائق إضافي أمام سيطرة قبيلة الأطرش على الطائفة[٤].

بدأ آل عامر بعدها بالتقرّب من الفرنسيين في محاولة لإستخدام نفوذهم السياسي في صراعهم ضد حزب آل الأطرش، ولكن هذه الخطوة لم تأتِ بالنتائج المرجوة إذ أنّ العثمانيين والبريطانيين قاموا بدعم اسماعيل الاطرش لمواجهة نفوذ الفرنسيين بين المشايخ. وبالتزامن مع ذلك، تلقى إسماعيل نفسه دعوة من رشيد باشا إلى دمشق أتت بمثابة إقرار بمنزلته كزعيم للدروز– وقد رفض آل عامر وآل حمدان تلك الخطوة فتحالفوا مع البدو والمقيمين في سهل حوران الذين كانوا قد

(١) Lewis, p.92.

(٢) Firro, p.183.

(٣) Firro, p.137.

(٤) Schilcher, *Hauran Conflicts of the 1860s*. P.168.

عانوا من وطأة توسع آل الأطرش[١]. وقد رسّخ ذلك دور اسماعيل الأطرش كرابطة العقد بين العثمانيين ودروز حوران، وهو الأمر الذي أثار حفيظة زعماء دروز آخرين، بل ومعارضة شخصيات من عشيرته بالذات، اذ اتهموه بوضع مركزه السياسي قبل مصالح الطائفة الدرزية. ومع ذلك، عندما قرر العثمانيون إنشاء متصرفية حوران وقضاء جبل الدروز سنة 1869، عكس التنظيم الذي إعتمدوه لا بل أكد الانقسامات بين سلطة المشايخ القدماء والمحدثين. إنقسمت قوة الطائفة الدرزية ذاتها بين الصلاحيات المعطاة للمجلس المؤلف معظمه من النخب الدرزية القديمة مثل يحيى الحمدان، حامد عزام، فندي أبو فخر وسليمان القلعاني وبين النفوذ القائم للقادة الدروز التابعين للمشيخة، الممثلين بمدراء النواحي الذين كان من بينهم واكد الحمدان من العائلات القديمة بالإضافة إلى زعيم الأطارشة الجديد إبراهيم وخصمه الثري محمد العامر[٢].

إنفجر التوتر بين الدروز والدولة بعد حادثة هاجم فيها بدو السلوط من اللجا عدداً من الدروز، مما أسفر عن مقتل إمرأة. ردّ الدروز على الحادثة بهجوم مضاد ضد القبيلة تحوّل إلى إشتباك مع القوات العثمانية الموجودة في المنطقة التي أُقنعت بالدفاع عن السلوط ضد الهجوم الدرزي. كان رد اسماعيل البيروقراطي المدروس على هذه الهجمات يتناقض مع السياسة المعتمدة والتي تقضي بالدفاع بشراسة عن الطائفة لدى تعرضها للهجوم، مما أحدث شرخًا داخل المجتمع الدرزي. وقد أدّى التوتر بين آل الأطرش من جهة والعامر والحمدان من جهة أخرى إلى إندلاع نزاع علني، انقسمت على أثره الطائفة الدرزية، بينما أدى تزامن وفاة إسماعيل مع هذه الأحداث إلى انقسام في آل الأطرش بين ابنيه إبراهيم وشبلي الأطرش. وقد أُلقي اللوم على واكد حمدان بوفاة إسماعيل، مما تسبب بطرد بني الأطرش لبني حمدان من السويداء عام 1869– مرسّخين بذلك دور بني الأطرش زعماءً لدروز حوران[٣].

جاءت محاولات العثمانيين لدمج الدروز في توقيت بالغ السوء. فقد أرخت فترة الكساد الكبير، التي كانت قد بدأت تؤثر على حوران بسبب مواسم الحصاد

Firro, p.191. (١)

Shibler, p. 99. (٢)

Firro, p.195. (٣)

الرديئة عامي 1870 و 1871 ، بظلالها على سكان المنطقة، أضف الى ذلك الحرب ضد روسيا، التي استمرت من عام 1876 إلى 1878 وقد أدى ذلك إلى مجاعة في الريف[٤]. استاء الدروز من محاولات العثمانيين المستمرة بالتدخل لإحكام السيطرة على المنطقة ومخاوف السلطنة المتعلقة باستقلال الطائفة، إلى اندلاع ثورة عام 1878 على أثر اشتباك بين بدو محليّين وسكان بصرى، الامر الذي دفع بالدروز إلى الانتقام من سكان المدينة نيابة عن القبيلة[٥]. عرض الدروز دفع الديّة لوضع حد للثأر، إلا ان الوالي العثماني مدحت باشا قرّر استخدام تلك الحادثة كذريعة لشن هجوم ضد الطائفة. قام العثمانيون بشن حملة تأديبيّة ضد الدروز، ولكنهم وجدوا أنّ الدروز كانوا قد انتقلوا إلى مناطق في اللجا يصعب الوصول إليها[٦]، وأثبتت الحملات اللاحقة ضد المنطقة أنها غير كافية لقمع التمرّد، وتكبّد كِلا الجانبين خسائر كبيرة خلال القتال. دفعت الدولة العثمانية التي كانت تعاني من آثار الحرب مع روسيا باتجاه إيجاد حلّ سلميّ تفاوضي للأزمة، وذلك بناءً على أوامر من إسطنبول. ونتيجة لذلك، أصبح للجبل إدارة حكم منفصلة يرأسها درزي (في البداية المفاوض سعيد بيك تلحوق)، وتضمّ قوة شرطة خاصة، ومجلسًا محليًّا، ولها القيام بتأسيس مدارسها الخاصة. وبعد النزاع الذي نشب على منصب حاكم المنطقة، تمّ تعيين إبراهيم الأطرش حاكمًا دون أخيه، مما أدى إلى انقسام الدروز بين الأخويْن الأطرش، إبراهيم وشبلي، وقد سعى الأخير للحصول على مساعدة الفرنسيين كردّ على قرار تسمية أخيه[٧]. أصبح إبراهيم في واقع الأمر عميلاً للسلطنة في المنطقة، وقد استغلّ ذلك لمصلحته الشخصيّة مستخدماً قوات الإمبراطورية كملتزم لتحصيل ضرائب الدولة من المزارعين، فكان يحصّل أكثر من القيمة المطلوبة محتفظًا لنفسه بالفارق[٨]. في عام 1884 تمكنّ العثمانيون كذلك من إنشاء عدد من المدارس في السهل والجبل واللجا، باسطين بذلك سيطرتهم وقدرتهم على التأثير في المجتمعات من داخلها، حيث كان ذلك الأسلوب النموذجي المعتمد خلال عهد السلطان عبد

(٤) Shibler, p. 99.

(٥) Firro, p.197.

(٦) Salih, p. 252-253.

(٧) Ibid., p. 253.

(٨) Firro, p. 217.

الحميد الثاني[1]. تقلّد شبلي منصباً في الإدارة العثمانية عام 1888 وتمّ إقناع الزعماء الدروز بالتوقيع على إتّفاق مع الدولة العثمانية حدّ من سلطة الطائفة وجعلها تقتصر على الإهتمام بشؤونها الخاصة[2].

بلغت التوترات داخل الطائفة الدرزية في حوران نقطة اللاعودة مع نهاية عام 1890. فالأزمات الإقليمية التي أدّت إلى زيادة سكان الجبل جعلت منه قوّة سياسية وعسكرية، ولكنّ الأعداد المتزايدة من الدروز، نتيجة فرارهم من الأزمات في مناطق أخرى، خلقت مشاكل جديدة إذ زاد الطلب على الأراضي الى الحد الذي لم تبق فيه أيّة قطعة أرض شاغرة وهذا ما دفع المجتمعات الدرزية نحو جنوب جبل الدروز الذي لم يكن كثير السكان بسبب انكشافه على هجمات قبائل عنزة البدوية التي تقطن جنوب الصحراء، بالإضافة إلى سهل حوران واللجا. بدأت هجرة الدروز المرتبطين سياسياً من الشوف والجبل الأعلى بإثارة إستياء شاغلي الأراضي بسبب التهديد الذي يشكله بعض الوافدين الجدد المتمتعين بنفوذ سياسي أكبر، والذين كانوا يؤثرون على المشايخ وقد تمكنوا بالتالي من الوصول إلى الأراضي القليلة المتبقية على حساب السكان المحليين. وتعود جذور هذه المسألة إلى عادات المشيخة في ما خصّ الأرض ونقل ملكيتها، والتي اعتبرها الكتّاب الفرنسيون في فترة الإنتداب بشبه الإقطاعية. فرأس المشيخة هو من يتخذ القرارات النهائية المتعلقة بحيازة الأراضي، وكان دائماً يستحوذ لنفسه على ربع الأرض ومنتوجاتها- وقد ذاع الصيت السيء لآل الأطرش بسبب توزيعهم الأراضي وفقاً للاعتبارات السياسية، لا سيّما بعد توليهم الرسميّ لزعامة الطائفة[3].

وقد تحوّل إستياء الفلاحين والفلاّتين (الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا) من استغلال المشايخ لحقوقهم العرفية المتعلقة بحيازة الأراضي من أجل مصالحهم الشخصيّة، إلى ثورة مفتوحة عام 1889. بدأت الانتفاضة عندما سعى إبراهيم لطرد أسرة قديمة في عرمان إفساحًا في المجال أمام وافدين جدد، مما أدّى إلى معركة أوقعت عدداً من الضحايا من بين أفراد الأسرة. سعى كل من المشايخ والفلاحين

(١) Shibler, p. 109.

(٢) Firro, p. 220.

(٣) Lewis, p. 92.

إلى تدخّل العثمانيين، حيث طلب الفلاحون تسجيل أراضيهم وفقاً لقوانين الأراضي العثمانية. وقد فشلت محاولة المصالحة التي قام بها العقّال الدروز بسبب رفض بعض المشايخ التخلّي عن حقوقهم العرفيّة بأخذ ربع الأراضي، مما أدّى إلى إنقسام الطائفة بين المشايخ حسب أصل كل عائلة (بما في ذلك إحدى الفئات حديثة الوصول من الشوف) وإلى العاميّة المعارضة لآل الأطرش[١]. اعتمدت العامية خطابًا شعبويًا، خاصة في اتصالاتها مع القناصل، حيث وصفها الفرنسيون بالـ"الثورة الاجتماعية ضد القيادة الإقطاعية للمشايخ"[٢]. وقد أدّى تحرّك العثمانيين لإخضاع الطائفة إلى وضع حدّ للعامية أيضاً. وقامت الحاميات المجاورة بنهب السويداء، وبسبب حرص الدروز على تسوية القضية، فقد قبلوا ما فرضه العثمانيون عليهم. سمح هذا الاتفاق بتمركز حامية في السويداء نفسها وأخرى في عاهرة، فضلا عن دفع الضرائب المتأخرة وإعادة آل الأطرش إلى الزعامة. ولكن على سبيل التنازل للفلاحين، فقد خفض حقّ المشايخ في الأرض إلى الثُمن واعتّبرت أراضي الفلاحين مُلكيّة خاصة[٣]. أدت هذه التطورات إلى تفاقم الإنقسامات داخل القيادة وإلى إضعاف المجتمع الدرزي بشكل جذريّ، مما تسبب بهزيمة غير معهودة للدروز في انتفاضة قصيرة ضد العثمانيين عام 1896 مما اضطرهم للخضوع لدفع الضرائب والتجنيد، وتسجيل الأراضي، ونزع السلاح المتمثل في بنادق المارتيني الفعالة والأسلحة البريطانية التي كانت في حوزتهم. وقد حال التدخل البريطاني دون ان يقوم العثمانيون بالضغط للحصول على مزيد من التنازلات لصالحهم[٤]. وبين هذه الهزيمة ونتيجة الثورة الدرزية عام 1910، حيث تم شنق عدد من زعماء الدروز وسوق الرجال إلى التجنيد، كان قد تم اخضاع الدروز للسياسات المركزية التي طالما سعى العثمانيون إلى تطبيقها منذ منتصف القرن التاسع عشر.

كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة اختبار للدولة العثمانية ولحوران، إذ إنّ المجاعة ومتطلبات الحرب التموينية جعلت لقمح المنطقة قيمة عالية. كان الانتاج

---

(١) Firro, p. 222-224.

(٢) Shibler, p. 135.

(٣) Ibid., p. 227.

(٤) Salih, p. 254.

الزراعي في حوران، بالنسبة للطائفة الدرزية، المصدر الأساسي لبقاء العديد من سكانها على قيد الحياة. وظهرت أهميّة الروابط التي كانت تجمع بين دروز لبنان ودروز حوران عام 1915 أثناء غزو الجراد والحصار الذي فرضه الحلفاء على الساحل والذي أدى إلى مجاعة دفعت بعض الذين يعيشون في الشوف للإنتقال المؤقت إلى حوران هرباً من المعاناة الناجمة عن إرتفاع الأسعار والفقر المتفشي في الجبال[١]. واستفاد العديد من أولئك الذين لم ينزحوا من الشوف من صلاتهم بأقاربهم في جبل الدروز لشراء الحبوب من السوق السوداء وتهريبها إلى المنطقة ملتفين بذلك على القيود العثمانية المفروضة بقصد منع المضاربة والاحتكار، ولكنها أفضت بدلاً من ذلك إلى تفاقم الأسعار في الجبل. وعلى الرغم ان معظم المناطق الزراعية الساحلية قد شهدت ارتفاعاً في الاسعار، التي كانت أعلى أو أسوأ من تلك التي في المدن بسبب المقاومة للسلطة المركزية، واستعداد العثمانيين إلى التضحية بمراقبة الأسعار استرضاءً للدروز الذين كانوا قد سيطروا على جزء كبير من تجارة حبوب حوران، وذلك لأن الفلاحين فضلوا بيع محاصيلهم للدروز تجنّبًا لمصادرتها من الحكومة[٢].

توقف العثمانيون عن جمع الضرائب وتخلوا عن التجنيد الالزامي في منطقة حوران، من أجل ضمان تعاون الدروز، الأمر الذي شكّل حافزاً إضافياً لأولئك الذين يعيشون في المناطق المجاورة للإنتقال إلى المنطقة بحثاً عن ملاذ آمن[٣]. كان من الضروري للعثمانيين الحفاظ على علاقات طيبة مع الدروز خاصة بعد بدء ثورة الشريف حسين عام 1916 والتي أكسبت المشايخ الدروز الثروة بالمال العثماني أولاً والمال البريطاني لاحقًا. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة العثمانية التي كانت تحظّر نقل المواد الغذائية من المناطق الداخلية إلى الساحل خلال فترة المجاعة، والتي تعود إلى سنة 1590، أدت الى حماية المؤن الغذائية في المنطقة الزراعية الداخلية وسمحت للدروز بالتحكم بطريقة بيع منتجاتهم. إستخدم الدروز القوة التي منحتهم اياها السيطرة على على مخزون الحبوب الحيوي آنذاك والذي تحتاجه السلطنة لتأمين

---

(١) Mahmoud Khalil Saab, *Stories and Scenes from Mount Lebanon* London. Saqi Books, 2004, p. 209.

(٢) Schilcher, *The Famine in Syria*. P. 246.

(٣) Schilcher, *The Famine in Syria*. P. 246.

الطعام للجيش الرابع العثماني في سوريا، وتزويد المدن التي كانت تعاني من المجاعة بالمؤن، لصالحهم طوال فترة الحرب. وقد أدى انتقال السلطنة إلى العملة الورقية عام 1915 إلى تضخّم حادّ لليرة الجديدة خاصة بعدما قررت الدولة سحب جميع العملات الصعبة من السوق من أجل تسديد ديونها لألمانيا ودفع الأكلاف العالية للحرب الحديثة التي كان العثمانيون يخوضونها على أربع جبهات مختلفة. وعلى الرغم من الحاجات العثمانية الرسمية، إلا أن دروز حوران عن حقّ، كانوا غير مقتنعين بثبات وقيمة العملة العثمانية الجديدة، وطالبوا ان يُدفع ثمن قمحهم ذهبًا، واضطرت الدولة مرغمة على القبول بذلك. وعندما بدأ الغزو البريطاني لفلسطين وسوريا عام 1918، رفض الدروز بيع الحبوب للعثمانيين مفضّلين البيع للبريطانيين الذين دفعوا الثمن بالليرات الذهبية وكانوا قد تحالفوا معهم في أواخر العهد العثماني ضدّ خصومهم في الجوار والخارج. وعندما أصبح سقوط الدولة العثمانية أمراً محتماً بعد وصول قوات الشريف فيصل إلى حوران، قام الجناح الدرزي الذي كان يدعم الثورة العربية بقيادة سلطان الأطرش، بقتال القوات العثمانية في بصرى. وعلى الرغم من أنّ القتال كان يفترض أن يشكلّ دعماً للثورة العربية، فقد لاحظ أحد الضبّاط البريطانيين الذين شهدوا الهجوم، أن آل الأطرش لم يحملوا شعار الثورة العربية وحده، بل حملوا شعار قريتهم أيضاً، معلّقاً: "كان من الواضح أنّهم لا يخضعون لأوامر أحد إلا أنفسهم"[1].

• الخاتمة

يتحتم على الحاكم والمحكوم في حوران ان يكونا في مفاوضات مستمرة بين عدّة أطراف، وبالتالي القيام بتنازلات وتحالفات تتناسب مع الظروف مع الحرص على الحفاظ على التقاليد العرفيّة التي حددت إطار العلاقات بين القوى المحلية والدول التي تقع فيها. فقد كان مستحيلاً على العثمانيين فرض سلطتهم على منطقة حيث لا يمكنهم تأمين حضور عسكري دائم بتكلفة من شأنها تبرير هذا الوجود. ولهذا السبب، ونظراً للخدمات التي يمكن أن يقدمها سكان هذه المناطق للدولة بتكلفة أقلّ وكفاءة أكبر من الدولة نفسها، إعتمد العثمانيون على خدمات الحورانيين إلى حد كبير وعلى وسطائهم في دمشق وحتى في الشوف والقناصل الأجانب، في

(١) Firro, p. 251.

محاولة لتحقيق أهدافهم.

كان لا بد من التلاعب بالإنقسامات السياسيّة في المنطقة وداخل الطائفة، وذلك لاعتماد دمشق على البدو لإرشاد وحماية قوافل الحج (أو على الأقل عدم إلحاق الضرر بهم)، ولإتكالها إلى حد كبير على الدروز وسكان سهل حوران لتزويد العاصمة والوسطاء في الميدان وبيروت بالحبوب ذات الجودة العالية للإستهلاك أو للتجارة. لجأت السلطة إلى استخدام القوة عندما كانت تفشل ببسط سلطتها بالطرق الدبلوماسية أو عندما كانت بحاجة إلى إستعراض قوتها أمام سكان المنطقة المتمردين على السلطنة. وفي جميع الاحوال، فإنّ الإبقاء على حالة الحرب مع القبائل أو الدروز يكبّد الدولة خسائر كبيرة من ناحية القوة العاملة والمال والانتاج الزراعي من مصدر حيوي تعتمد عليه لتأمين المواد الاولية لسكان المقاطعات، ناهيك عن خطر التحالفات الجانبية التي تهدّد سلامة الحجّاج السنوية.

في أوقات معيّنة، كانت علاقات سكان حوران والجبل مع الدولة ومع بعضهم البعض ومع القوى الأجنبية، على القدر عينه من الأهميّة في السياسة الداخلية أو الخارجية التي كان توزيع السلطة في المنطقة يتم على ضوئها. وعلى الرغم من الخلافات بين الدروز والبدو وسكان مدن السهل أحياناً، إلا أنهم حافظوا على علاقة جيّدة معهم، مقدّمين الدعم السياسي والمساعدات العسكرية، والمنتجات الزراعية واليد العاملة كجزء من نظام معيّن. فقد كان باستطاعة السلطنة استعمال قسمٍ منهم ضد القسم الآخر، وكانوا يدركون أيضاً أن عليهم التعايش معاً وفقاً للقواعد العرفيّة والاجراءات المعهودة. تبدلت هذه العادات وفقاً لتطوّر التركيبة السكّانية والنمو الاقتصادي في المنطقة، ولكن المبادئ التي تحكمت بالعلاقات فيما بينهم بقيت على حالها. حتى أنّ التغيّرات التي أثّرت بشكل جذري على المجتمعات الدرزية في أواخر القرن التاسع عشر، كانت مجرّد مفاوضات بين قوى التغيير وميل الجهات الفاعلة لربط الطائفة بالتقاليد القديمة. إنّ التحوّل الجذريّ من آل حمدان إلى آل الأطرش في ستينيّات القرن التاسع عشر، وتفضيل المهاجرين الجدد، يخفي ما كان قد أصبح واضحاً في عاميّة عامي 1889 – 1890: كان المشايخ الجدد يريدون الابقاء على النظام القديم خدمة لمصالحهم الشخصية، حتى بعد أنّ أصبح غير مقبول من الفلاحين الذين يعيشون في ظله. ولكن، في نهاية المطاف، كان الدروز

يميلون الى البقاء موّحدين كما كان تقليدهم عند تعرض طائفتهم للتهديد. وحتى عندما كانوا جزءاً من حركة أكبر، كانوا دائماً يميلون لرفع علمهم الخاص.

المراجع

- Bakhit, Muhammad. *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*. Beirut: Librarie du Liban, 1982.

- Firro, Kais. *A History of the Druzes*. Leiden: E. J. Brill, 1992.

- Guerin, Alexandrine. *Interprétation d'un registre fiscal ottoman: Les territoires de la Syrie méridionale en 1005/1596-97*. Journal of Near Eastern Studies 61 :1, 2002, p.p. 1-30.

- Inalcik, Halil. *Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire,* 1600-1700. Archivum Ottomanicum, 1980, p.p. 283-337.

- Issawi, Charles. *The Fertile Crescent 1800-1914: A Documentary Economic History.* Oxford: Oxford University Press, 1988.

- Lewis, *Norman. Nomads and Settlers in Syria and Jordan,* 1800-1980. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

- Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy,* 1800-1914. London: I. B. Tauris, 2002.

- Peters, F. E. *Romans and Bedouin in Southern Syria*. Journal of Near Eastern Studies 37:4, 1978, p.p. 315-326.

- Philipp, Thomas. *Bilad al-Sham in the Modern Period: Integration into the Ottoman Empire and New Relations with Europe*. Arabica 51:4, 2004, p.p. 401-418.

- Rafeq, Abdel-Karim. *The Province of Damascus 1723-1783.* Beirut: Khayat, 1970.

- Saab, Mahmoud Khalil. *Stories and Scenes from Mount Lebanon.* London: Saqi Books, 2004.

- Salibi, Kamal. *The Modern History of Lebanon.* Delmar: Caravan Books, 1977.

- Salibi, Kamal. *The Buhturids of the Garb: Mediaeval Lords of Beirut and of Southern Lebanon*. Arabica 8:1, 1961, p.p. 74-97.

• Salih, Shakeeb. *The British-Druze Connection and the Druze Rising of 1896 in the Hawran*. Middle Eastern Studies 13:2, 1977, p.p. 251-257.

• Schilcher, Linda Schatkowski. *Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries*. Wiesbaden: F. Steiner, 1985.

• Schilcher, Linda Schatkowski. *The Hauran Conflicts of the 1860s: A Chapter in the Rural History of Modern Syria*. The International Journal of Middle East Studies 13:2, 1981, p.p. 159-179.

• Schilcher, Linda Schatkowski. *The Famine of 1915-1918 in Greater Syria*. Problems of the Modern Middle East in Historical Perspective: Essays in Honor of Albert Hourani. Edited by John Spagnolo. Reading: Ithaca Press, 1992.

• Schilcher, Linda Schatkowski. *The Great Depression (1873-1896) and the Rise of Syrian Arab Nationalism*. New Perspectives on Turkey 5, 1991, p.p. 167-189.

• White, Sam. *The Climate of Rebellion in the Early Modern Ottoman Empire*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

• أبو راشد، حنّا. حوران الذمية، بيروت: ١٩٦٢.

• شيبلر، بريجيت. انتفاضة جبل الدروز- حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال ١٨٥٠-١٩٤٩. بيروت: دار النهار بالتعاون مع المعهد العالمي للأبحاث الشرقية في بيروت، ٢٠٠٤.

جدول الوثائق

١- البدو في حوران (١٨٤٢-١٨٦٣)

٢- التجنيد (١٨٥٣)

٣-هجمات الدروز

٤- تقارير وإجراءات إدارية ومالية

٥- تقارير أمنية

٦- تقارير حول الدروز المنفيين

٧- تقارير حول الإصلاحات

٨- تقارير حول هجرة الدروز إلى حوران

٩- تقارير حول دسائس الأجانب في حوران وسورية

١٠- تقارير حول تطورات في جبل لبنان تؤثر على حوران

١١- تقارير حول ما يرد في الصحف الأجنبية فيم يتصل بحوران

١٢- وقعة صاري عسكر (١٨٥٢)

١٣- أحداث مسيكة/ امسيكي (١٨٥٦ - ١٨٥٧)

١٤- عواقب مجازر جبل لبنان ودمشق في حوران (١٨٦٠)

١٥- حادثة شعارة (١٨٦٨)

١٦ -التمرد في جبل لبنان وإستعدادات الدروز في حوران (١٨٧٧)

١٧ -خلاف بين دروز حاصبيا والمتاولة (١٨٧٨)

١٨ -أحداث بصرى الحرير(١٨٧٩)

١٩ -أحداث الكرك (١٨٨١)

٢٠ -أحداث المسمية وشعاره (١٨٨٦)

٢١ -مسألة ملكية أراضي قرية داما (١٨٨٧)

٢٢ -استانبول تفاضل بين إرسال عساكر أو تدابير أخرى في حوران (١٨٨٨)

٢٣ -ترجمة مقالات بجرائد أجنبية حول إصلاحات حمدي باشا (١٨٨٨ - ١٨٨٩)

٢٤ -نزاع بين شبلي وإبراهيم الأطرش (١٨٨٩)

٢٥ -فرصة للإصلاحات (١٨٩٠)

٢٦ -تطبيق معاملة الطابو (١٨٩٢)

٢٧ -"العامية" (١٨٩٠-١٨٩٣)

٢٨ -محاولة نفي شبلي الأطرش (١٨٩٣)

٢٩ -اضطرابات وهجوم الدروز على قرية سمج (١٨٩٤)

٣٠ -نزاع بين الدروز والجركس في منطقة القنيطرة (١٨٩٤)

٣١ -امتداد هجمات الدروز "حادثة حراك" وتدابير عسكرية عثمانية مواجهة (١٨٩٥)

٣٢ -هزيمة دروز قضاء القنيطرة على أيدي الجركس والعرب والجندارمة (١٨٩٥)

٣٣ -اضطرابات في جبل لبنان بسبب أحداث قضاء القنيطرة (١٨٩٥)

٣٤ -شكاوى وبرقيات مقدمة الى الدولة العثمانية من قبل وجهاء وغيرهم (١٨٩٥-١٨٩٦)

٣٥ -خاتمة الحملة العثمانية على دروز حوران (١٨٩٦)

٣٦ -إعتقال شبلي الأطرش وعدد من وجهاء دروز حوران (١٨٩٦)

٣٧ -حادثة عرمان وإستعادة السيطرة على السويداء ومقرن الشمالي (١٨٩٦)

٣٨ -وجهاء دروز يطلبون الأمان (١٨٩٦)

٣٩ -تحقيقات وإقتراحات لمنع تكرار الإضطرابات (١٨٩٦)

٤٠ -اجراءات إدارية ومالية حول الأحداث (١٨٩٦)

٤١ -تسجيل النفوس والتجنيد (١٨٩٧)

٤٢ -إتمام لجنة التحقيق مهمتها (١٨٩٧-١٨٩٨)

٤٣ -تقارير حول الدروز الموجودين بالمنفى (١٨٩٧-١٩٠٠)

٤٤ -العودة الى التمرد بسبب التجنيد (١٨٩٧)

٤٥ -أبو طلال عامر وتحريض الدروز على العصيان (١٨٩٧-١٨٩٨)

٤٦ -إصدار الحكم بإعدام يحيى بن إسماعيل الأطرش (١٨٩٨)

٤٧ -تقارير حول الأمن والإصلاحات (١٨٩٧-١٩٠٣)

٤٨ -حوادث أمنية متفرقة (١٩٠٥- ١٩١٠)

٤٩ -حوادث أمنية بين الدروز وأهالي بصرى الشام (١٩٠٨-١٩١٠)

٥٠ -إجراءات أمنية وإدارية (١٩١٠)

٥١ -الشيخ أحمد الزعبي يرجع الى ذيبين (١٩١٠)

٥٢ -حادثة انخل (١٩١٠)

٥٣ -نهب عشرة آلاف رأس غنم من محمد جربوع (١٩١٠)

٥٤ -مراسلات بين ولاية سورية واستانبول حول الأمن والإصلاحات (١٩١٠)

٥٥ -هجمات الدروز على قرى مجاورة لبصرى الشام (١٩١٠)

٥٦ -حملة سامي باشا الفاروقي: إتخاذ القرار وسوق عساكر الى حوران (١٩١٠)

٥٧ -تأمين مساعدات لسكان القرى التي تعرضت لهجوم الدروز (١٩١٠)

٥٨ -إتخاذ تدابير لمنع مرور مجموعات من دروز جبل لبنان إلى حوران (١٩١٠)

٥٩ -حملة سامي باشا الفاروقي: مسائل قانونية، إدارية ومالية (١٩١٠)

٦٠ -حملة سامي باشا الفاروقي: عمليات عسكرية (١٩١٠)

٦١ -حملة سامي باشا الفاروقي: الدروز والحوارنة يطلبون الأمان ويسلمون سلاحهم ويخضعون للإجراءات الإصلاحية (١٩١٠)

٦٢ -استسلام يحيى عامر (١٩١٠)

٦٣ -تقارير حول "المسألة الدرزية" (١٩١٠-١٩١١)

٦٤ -أحكام ديوان الحرب العرفي (١٩١٠-١٩١٤)

٦٥ -أهالي بصرى الشام يطلبون تأجيل دفع الأعشار (١٩١١)

٦٦ -فرار من المنفى (١٩١١-١٩١٢)

٦٧ -إعانات المنفيين وطلبات استرحام منهم (١٩١١-١٩١٢)

٦٨ -قضية نوري بن شعلان (١٩١١)

٦٩ -نزاع بين دروز ومسيحيي حوران بسبب دعاوى الأراضي (١٩١١-١٩١٢)

٧٠ -تقارير قانونية وإدارية ومالية (١٩١٢ - ١٩١٤)

٧١ -تقرير هيئة التفتيش (١٩١٢)

٧٢ -تقارير أمنية (١٩١٤- ١٩١٨)

٧٣ -علاقات بين الدولة ووجهاء دروز (١٩١٤- ١٩١٨)

٧٤ -منح سليم بن يحيى الأطرش رتبة أمير الأمراء (١٩١٤)

٧٥ -تداول حول مطالب وجهاء دروز خلال الحرب: الإدارة والضرائب والقضاء (١٩١٨)

١ - البدو في حوران (١٨٤٢-١٨٦٣)

● **إرادة داخلية 2724**

عريضة من خادمكم المطيع إلى صاحب الحق والولاء،

لقد توخينا نحن خادمكم المطيع منذ وصولنا إلى دمشق أن نعمل على تامين راحة الاهالي والاهتمام بالفقراء وترسيخ عوامل الرفاه في مختلف أنحاء الولاية وأقضيتها. لذلك كانت الفترة الماضية مليئة بالعمل على تأسيس أسباب الخير والرفاه في المنطقة، واستغرقت منا كل وقتنا. وقد اقترب موسم قدوم عرب عنزة إلى هذه الانحاء، لذا وقاية من شرهم وأضرارهم وكذلك جباية لما هو مفروض عليهم من حقوق والتي لم تتم جبايتها السنة الماضية، بالإضافة إلى ذلك جباية ما هو مفروض عليهم علاوة عليها، فقد قررنا التوجه مع جنود نظاميين وغير نظاميين إلى حوران وحما وحمص، وهي النواحي التي يأتي إليها العرب المذكورون، ورأينا من اللازم أن نحيط جنابكم علما بذلك من خلال هذه العريضة المكتوبة يوم الخميس الحادي والعشرين من هذا الشهر، ونحن في انتظار تعليماتكم السديدة.

١٦ صفر ١٢٥٨ MAR. 29, 1842

● **İrade Dahiliye 24964 1273 Ly 2**

حضرة صاحب الدولة وصاحب العطف سيدي،

كما هو معلوم فإن عربان عنزة يأتون كل عام في موسم الربيع إلى هذه الأنحاء. وكما هو معتاد فقد حل في هذا العام بمناسبة حلول موسم الربيع أعداد كبيرة من عشائر العربان وقبائلهم وتركزوا في الجانب القبلي من قضاء حوران التابع للشام الشريف. وبسبب حلول موسم رعي الحيوانات فقد تم تدارس الأمر مع حضرة صاحب الدولة الوالي فيما يتعلق برعي الحيوانات من جانب وحفظ الأمن والاستقرار لسكان حوران وجيدور وسائر تلك الأنحاء من المضرات التي يسببها هؤلاء العربان من جانب آخر.

وفي هذا الخصوص تم في يوم الأحد الثالث من الشهر الحالي إرسال المير لواء صاحب العزة مصطفى باشا وبلوكين من الخيالة وبلوك من المدفعية وطابور من المشاة وبلوك من الششخانه (القناصة) مع مائتي نفر من الخيالة وقطعتين من مدفع الجبل والمدفعجي والفرسان الموجودين في المركز مع حيواناتهم إلى محل الرعي الموجود في منطقة "تل الفرس". وقد تم إبلاغ الباشا المشار إليه بضرورة أن ترعى الحيوانات المذكورة بشكل

جيد ومناسب وفي الوقت نفسه أن يتم المحافظة حفاظا جيدا على سلامة الأهالي والسكان من مخاطر وتهديدات العربان. وقد تم عرض هذا الأمر من أجل إعلام الجناب العالي.
والأمر من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.
في ٦ صفر سنة ١٢٧٣ OCT. 6, 1856
عبد الكريم (ختم عبد الكريم)

- **وثيقة رقم 57 Ly 1 İrade Dahiliye 24964 1273**

معروض خادمكم الفقير،

بمناسبة حلول موسم الربيع- فإنه كما هو معتاد- يتوقع وصول الكثير من عشائر العربان إلى أنحاء قضاء حوران التابع للشام الشريف. ولمنع رعي حيوانات هذه العشائر في المروج وكذلك لمنع قيام هذه العشائر بإزعاج الأهالي وقض مضاجعهم وإلحاق المضرات بهم تم إتخاذ التدابير التالية:

تم إرسال صاحب العزة مصطفى باشا ومعه بلوكان من الخيالة وبلوك من المدفعية وطابور من المشاة وبلوك من القناصة ومائتي من عساكر الخيالة وقطعتان من مدفع الجبل والخيالة والمدفعية الموجودين في المركز مع حيواناتهم إلى المحلة التي تسمى بـ تل الفرس. وقد وردت في ذلك تحريرات من حضرة صاحب الدولة عبد الكريم باشا ملفوفة من أجل عرضها على الوكالة العلية.
والأمر من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر
في ١٣ رمضان سنة ٧٣ MAY 7, 1857
(توقيع)

- **R. SYS 1523/7 LY 7**

صورة الخطاب الرسمي المقدم من ولاية صيدا إلى صاحب الفخامة حضرة الصدر الأعظم
معروض العبد الضعيف،

لقد قمت أنا العبد الضعيف بعرض وإشعار عريضتي المؤرخة بـ 7 ربيع الأول سنة 80، AUG. 22, 1863-H، وذلك بعد التوجه إلى عكا والعودة منها عقب إعفاء عقيل أغا، وهي تدور حول التدابير المتخذة في تلك الأنحاء بشكل مفصل، وكذلك استقرار الأمن والسلم عند استعمال القوة الموجودة داخل اللواء، وأيضا الخروج إلى الناصرة الواقعة في وسط اللواء من أجل التدقيق على الوضع والإشراف. وحسب ما جاء في العريضة المذكورة،

فإنه يوجد نصف طابور من أفراد عساكر السلطان المسلحين سوف يتم إرسالهم، وقد تم في السابق إرسال أفراد أوصلوا قوة عكا العسكرية إلى طابور. وعلى النحو نفسه تمت الكتابة بضرورة توفير مائة فرد من فرسان حفظ أمن البلاد. ولهذا السبب وكنتيجة لثمرة التدبير المتخذ تنعم تلك الأنحاء- لله الحمد- بالأمن والسلم في هذه الفترة بفضل صاحب القدرة حضرة السلطان. ومن جهة أخرى تم إلقاء القبض على الخارجين عن القانون الذين قاموا بجرح الراهب الفرنسي. أما فيما يتعلق بالأموال المسروقة، فقد وقع استرداد جزء يسير منها عينا، في حين صدر الأمر إلى أهالي قريتين ممن له دخل بذلك بهدف التعويض وتسليمها إلى صاحبها كاملة، وعليه فقد تم إحقاق الحق. والجدير بالذكر أن عربان بني صخر ــــ وقد تم طردهم الآن ــــ كانوا قد جاءوا في السابق إلى طبريا. وعلى الوجه الذي تم به عرض ذلك وبيانه في العريضة الأخرى فقد اتحدوا في هذه المرة مع عربان السرديه، ولذلك أصبح عددهم كبيرا، حيث تجاسروا بالتعدي والتجاوز على أنحاء الناصرة. وفي الإطار نفسه ورد خبر يفيد بأن عربان هيب وبني كلاب يقومون بحركات سيئة. وإثر ذلك تم الهجوم بواسطة القوة الموجودة على العربان المذكورين، وتشتت شملهم. وبفضل ذلك تم الاستيلاء على نحو ألفين ومائتين رأس من الأغنام والماعز غنيمة. وقد أدى هذا الأمر إلى نشر الفرح والشكر بين عموم الأهالي، وقام الجميع بترديد الدعاء بالعمر والعزة لجناب السلطان. ولم يتمكن الموظفون الأجانب الموجودون هناك من زعزعة الأمن المستتب حاليا في لواء عكا. بيد أنه يجب القول أنه لم ترد أي مأكولات على الإطلاق إلى مينائي عكا وحيفا منذ مدة من الزمن، ويوجد ادعاء يقول بعدم توفر الإبل اللازمة لنقل هذه المأكولات. وقاد هذا الوضع إلى تعقب شديد بحق العربان الموجودين في لواء عكا وفي منطقة حوران. وبناء على ذلك لم يعط العربان إبلهم. كما لم تتجاسر بقية القرى على أخذ حيواناتها خوفا منهم. ويدور حول هذا الموضوع قيل وقال. ومن جانب آخر وقع البيان في هذا الموضوع كتابيا من طرف قنصل فرنسا. وفي الواقع يجب على الحكومة الاهتمام أكثر بتعقب العربان والدروز، ويعد ذلك من الحكمة. وبعد التحقق من سبب نشوء هذا الموضوع، فسوف يتم العمل مع القائم مقام سويا للبدء في إجراء التدابير اللازمة. ومن أمثلة ذلك إعطاء أهمية لزيادة الجيش الهمايوني في تلك المناطق على وجه الخصوص. ويعني ذلك أن يحظى كل طرف من أطراف بر الشام بنظر ودقة الحكومة السنية، وكذلك توفير الأمن للأهالي ومعاملات التجارة. وبالإضافة إلى ذلك يتم التحقق من وضع ومواقع عساكر السلطان الموجودة في تلك المنطقة، ويتم اتخاذ المواقع المناسبة مركزا وفقا لمقتضى الخطة العسكرية. لذا رئي من المناسب إرسال ضابط واحد كبير من طرف جيش السلطان إلى هناك. وقد جرت اتصالات في هذا الموضوع مع صاحب الدولة حضرة الباشا

المشير. وكانت نتيجة ذلك تعيين الميرالاي صاحب العزة إسماعيل بك. وعقب ذلك توجه الأمير المشار إليه إلى نحو عكا بعد أن تم تسليمه التعليمات اللازمة المتعلقة بالمواضيع المكتوبة وفي الواقع فإن عدم دخول العربان المذكورين إلى منطقة معمورة في أي ناحية من النواحي يعد أمرا جيدا. وبالرغم من ذلك لم ينظر إلى هذا الأمر في هذه السنة على النحو المطلوب في منطقة الشام، وتم الاكتفاء فقط بالطرد من حوران المعمورة، ولا يهم بعد ذلك المكان الذي يذهبون إليه، فلهم أن يذهبوا إلى أي مكان يشاؤون. ولهذا السبب جاء عربان تلك المنطقة إلى لواء عكا، وأدى ذلك إلى وقوع مشكلة في رأس الإيالة ــــ وعلى كل حال فقد مر وقت على ذلك. وسوف يتوجه العربان المذكورون إلى الصحراء مضطرين ومعدومي الحيلة. لذا يتم بذل الجهد بشكل دائم من أجل منع ضرر هؤلاء على عكا. وتوجد كذلك آراء للعبد الضعيف لأجل السنة القادمة تتعلق بالعربان المذكورين. وسوف يقع عرضها وبيانها للمقام العالي الصدر الأعظم، وذلك بعد النظر في إيجاد حل من الآن. ومع ذلك فإنه إذا كان صحيحا تعرض أمور التجارة للضرر في منطقة حوران على إثر السبب ما حدث لعكا، فقد تم بيان الحال إلى صاحب الدولة حضرة الباشا الوالي بهدف تأمين أسباب منع ذلك. وبغض النظر عن القيل والقال الذي برز على السطح من بعض الناس عقب إعفاء عقيل أغا، فقد تمت رؤية ثمرة التدابير القوية المتخذة. ومن جانب آخر توجد مراسلة بصورة خاصة من طرف مطران الروم في الناصرة. ويمكن لصاحب العلم العالي حضرة الصدر الأعظم أن يصدر أمره من خلال ما هو واضح من محتوى الخطاب الذي يمثل ترجمة لهذه المراسلة. والأمر والفرمان في هذا الموضوع وفي كل موضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ٥ ربيع الآخر سنة ٨٠ SEPT. 19, 1863

وفي 7 أيلول سنة 79 SEPT. 19, 1863

٢ - التجنيد (1853)

- A.MKT. UM 122/78 51 R. 9 1269.

19 كانون الثاني 1853

معروض العبد الضعيف،

لقد قمت أنا العبد الضعيف بتقديم عريضة في السابق تدور حول مسألة حوران. وقد تضمنت تعليق موضوع القرعة إلى الربيع. وتمثلت نتيجة ذلك في عودة غالبية أهالي حوران وجبل دروز حوران إلى مناطقهم، وذلك بعد التأمينات التي تم إجراؤها. وقد بدءوا في ممارسة زراعتهم. وقمت أنا العبد الضعيف بتقديم أوراق في السابق تؤيد هذا الأمر، كما إنها تتضمن كذلك بعض المسائل الأخرى. وعلى الوجه الذي به ذلك موضح، فإنه وبعد إجراء التدابير التأمينية ينبغي استكمال الأسباب التي تقود إلى إنهاء هذا الموضوع دون حرب ومشقة مع توطيد الأمن والسلم في كافة الأنحاء، وذلك بموجب ما نص عليه أمر وفرمان صاحب التاج السلطان. بيد أنه لابد من مضاعفة الجهد والاهتمام من أجل إكمال هذا الأمر. ومن جهة أخرى اطلعت أنا العبد الضعيف على المضمون العالي للفرمان السامي الصادر من جناب الصدر الأعظم والذي يتضمن الإرادة العلية.

وعلى الوجه الذي أصدر به الجناب العالي أمره، فسوف يبذل العبد الضعيف جهده من أجل المحافظة على الخزينة الجليلة لجناب السلطان وحمايتها وصيانتها، وكذلك المحافظة على رعايا الدولة العثمانية وحراستهم، بل أنني سوف أترك راحتي ليلا ونهارا من أجل هذه المسألة، وسوف أتحرك وفقا لما هو مطلوب مني، وإنني أبحث بشدة عن الكيفية التي يتم بها الحصول على الأسباب التي تقود إلى تسوية هذه المسألة دون حرب ومشقة. وقد بلغت المصاريف التي أنفقتها أنا العبد الضعيف حتى الآن أكثر من مائة ألف غرش، كما إنني قمت بإعطاء بعض الأشياء مثل ساعة وخلعة وما شابه ذلك. وبالإضافة إلى ذلك سوف أقوم بكل ما هو مطلوب مني متى ما اقتضت الضرورة ذلك.

تتمثل أهم آثار الوصايا والتدابير الأمنية التي تم القيام بها على هذا الوجه بفضل من صاحب اللطف حضرة صاحب التاج في تفريق أهالي حوران وجيدور- باستثناء قريتين فقط- من أهالي جبل دروز حوران، حيث بدأ الجميع في ممارسة الزراعة، وأصبحوا يميلون إلى إجراء القرعة. وقد تم إرسال موظف مستقل إليهم من أجل

التحقق من ميلهم وموافقتهم هذه. وإثر الجواب الذي جاء عند عودته، فسوف يتم مرة أخرى عرض تفاصيل الموضوع، وهذا أمر واضح. وبحمده تعالى فإن كافة الطرق والأنحاء والأهالي والقرى تنعم بالأمن والأمان بفضل صاحب العدل حضرة السلطان. وإذا كان من البديهي في السابق عدم القدرة على استرداد ولو حبة واحدة من الأشياء والأموال التي يستولي عليها العربان الخارجين عن القانون والذين يوجدون في مناطق الجيرة العربية وما حولها، إلا أنه لم يضيع أو يتلف عدد واحد من الأغنام البالغ عددها تسعمائة، والتي تم الاستيلاء عليها من يد احد التجار الرعاة بواسطة الخارجين عن القانون من عشيرة غياث إحدى عشائر عربان الصفا الموجودة في جبل دروز حوران. وقد صدر إشعار كأثر من آثار هذا الأمن التام. وبعد ذلك تم إحضار العشيرة المذكورة وإعطاء كل ما وقع أخذه إلى أصحابه. ونتيجة لذلك بدأ الجميع في الدعاء بالخير للجناب العالي حضرة السلطان.

وعلى الوجه الذي تم به العرض والبيان، فإن الأهالي المذكورين لم يقفوا حتى الآن على رأي واحد حسب ما تقتضيه المصلحة، وهم يقومون كل أسبوع بإبداء الموافقة مرات عدة، ثم بعد ذلك يظهرون المعارضة. وقد تم فهم سلوك هؤلاء وتصرفاتهم في هذا المركز من خلال المسألة المذكورة. بيد أنه لم يقع أي استفهام حول موافقتهم أو عدمها من سلوكهم هذا وتصرفاتهم. وبناء على ذلك لا يجب إعطاؤهم إذن من جهة إبداء الموافقة، وذلك بعد طلباتهم التي تدور حول هذا الموضوع. أما في حالة وقوع المعارضة، فلابد في هذه الحالة من إنجاز قضية إكمال المهمات الحربية المطلوبة واللازمة، وذلك إلى حين حلول موسم المهلة المذكورة. ومنذ العودة من (...) أصبح الأهالي المذكورين يدخلون في ألف قالب ويخرجون، وهم يعكسون كل يوم لونا جديدا. ولهذا السبب فإن إفاداتهم التي يصرحون بها اليوم لن توافق أقوالهم في الغد.

وهكذا فإن الأوراق التي أقدمها أنا العبد الضعيف كل أسبوع هي على هذه الصورة، فكل واحدة لا تشبه الأخرى، فكل أسبوع يتم تقديم نوع مختلف من هذه الأوراق. وبناء على عدم توافق هذه الإشعارات مع بعضها البعض، أصبح العبد الضعيف في حيرة من أمره. لذا أرجو الإعلام بما يجب القيام به. وعلى كل حال فمن المتوقع وفقا إلى ما تم بيانه وذكره سابقا، وكذلك بناء على أقوال الأهالي المذكورين، فإنهم سوف يوافقون إن شاء الله تعالى على مسألة إجراء القرعة إلى حين وقت حلول المهلة. وسوف يتم إشعار تفاصيل هذه المسألة على الوجه الذي تقع به كل أسبوع إلى الجناب العلي حضرة الصدر الأعظم، وهذا أمر بديهي. والأمر والفرمان في هذا الموضوع وفي كل موضوع من قبل ومن بعد

لحضرة من له الأمر.

في ٩ ربيع الأول سنة ٦٩ DEC. 21, 1852

مشير جيش جزيرة العرب

عن الشام

٣- هجمات الدروز

• A.MKT.UM126/58 (50) Ca.11. 1269

20 شباط 1853

معروض عبدكم الحقير،

كما تعلمون فإن طائفة الدّروز في جبل الدّروز التابع لقضاء حوران ولُصوص عُربان اللجاه متعودون بطوائفهم الّتي تتكوّن من أربعين إلى خمسين أو أكثر من الخيّالة أو المشاة منذ زمنٍ بعيد حتّى اليوم على إلحاق الأضرار والخسائر بأهالي القُرى المجاورة للشّام الشّريف وبأبناء السّبيل الّذين يمرّون من طرق القدس الشّريف وعكّا والأماكن الأخرى. وفي هذه المرّة، وكان يوم الأحد الموافق للثّالث عشر من الشهر الجاري، جاءت فئة من اللصوص وقطاع الطرق من الطائفة المذكورة بزعامة شخص اسمه عقل القصير من رؤساء عُربان اللجاه ويرافقه عدد من العُربان يتجاوز أكثر من مائتين من الخيّالة وخمسين من المُشاة إلى قرية ديماس الّتي تقع على بُعد ستّ ساعات عن الشّام الشّريف على طريق بيروت. غير أنّه كان يوجد في تلك المنطقة نقيب مع عساكر من المُشاة تم توظيفهم من أجل حفظ الأمن، وبفضل ذلك لم تتمكّن الطّائفة المذكورة من إلحاق الأضرار بالأهالي. وبالرغم من هذه الحماية فقد سلبوا وأخذوا أكثر من ألفي رأس من الأغنام والمواشي وغير ذلك.

وفي مساء اليوم المذكور، وحوالي السّاعة الثّالثة من ليلة يوم الاثنين قدم شيخ القرية المذكورة إلى الشّام الشّريف وعرض علينا الموضوع، وبناءً على ذلك تمّ تجهيز وإرسال حوالي ثلاثمائة إلى أربعمائة من الخيّالة بقيادة الرّائد الخيّال يكن إبراهيم آغا. وبما أن هذه العصابة المذكورة جاءت من صوب اللجاه ومن المحتمل أن تعود من الطّريق نفسه، فقد أرسلت العساكرَ المذكورة من وراء العصابة ونبّهتُ الضّابط شفاهاً أن يذهبوا إلى محلّ يسمّى "غباغب" في الطريق إلى اللجاه، ويقطعوا طريقهم ويقفوا لهم بالمرصاد ويسترجعوا الحيوانات الّتي استولوا عليها ويتمّ القبض عليهم. فبناءً على ذلك ذهبت العساكر إلى المحلّ المذكور مباشرةً والتقت بأفراد العصابة المذكورة نحو الصّباح وأحاطت بهم. ولكنّهم لم يستسلموا واستعملوا أسلحتهم، ورد عليهم عساكرنا بشدة. وبحمد الله تعالى وحكمته فقد كان الجوّ في ذلك اليوم ضبابيا، فأُصيب خمسة عشر شخصاً من أفراد العصابة بالسّيوف وقُتلوا، وجُرح فقط شخص واحد من العساكر المذكورة ومات رأسان

من الحيوانات، والحمد لله لم يحصل أيّ ضرر آخر.

وأما الباقون من العصابة فقد تركوا المواشي وفرّوا، وأمّا العساكر المذكورة فقد استرجعت الحيوانات دون خسائر تذكر، وأخذتها إلى الشّام الشّريف وتمّ تسليمها إلى أصحابها. وأمّا العساكر فأخذت معها إلى الشّام أيضا بعض الرّؤوس المقطوعة من أفراد الدّروز، وهذا الأمر لا يتناسب مع مقام الخلافة ولا يليق بها، ولهذا تمّ تحذيرهم حتى لا يفعلوا هذه الأعمال غير المناسبة مرّة أخرى. وتمّ توظيف العساكر من أجل أخذ الاحتياط في الأماكن المناسبة لتوفير الأمن. وتمّ كتابة عريضتنا هذه وتقديمها لكم من أجل إحاطة حضرتكم بالمعلومات اللازمة. وفي كلّ الأمور الأمر لحضرة وليّ الأمر.

في ١٨ ربيع الآخر سنة ٦٩ JAN 29, 1853

والي ولاية الشّام (الختم)، مشير جيش عربستان (الختم)

• A. MKT. UM 555/36 L. 16 .1278 L y 6

تحريرات تلغراف- اسم مركز الاستقبال- تاريخ الوصول- الساعة: 3- الدقيقة: 5- اليوم: الاثنين- المكان الذي أرسل إليه- الساعة: 3- الدقيقة: 20- الرقم: 126

من قبل المأمورية الخاصة إلى صاحب العطف

قبولي أفندم حضرتلري،

حسب ما ورد في الشيفرة التي تسلمتها الآن من البنباشي حسن أفندي والموجود في حاصبيا فإن مراد الرضوان وعباس الرضوان وأسعد برجاس وهم من دروز أهالي قرية السويداء التابعة لحوران جبل الدروز قد اعترضوا طريق جماعة من أهالي قرية دير الأحمر التابعة لقضاء راشيا وهم من الطائفة المسيحية، وهؤلاء الجماعة هم: فرهاد الخوري وأخوه عبد الله الخوري وأخوه الآخر داود الخوري. وقد تم اعتراض طريقهم بينما كانوا عائدين إلى قريتهم من طريق مجدل شمس.

وقد هجم هؤلاء الدروز على الجماعة على مسافة نصف ساعة من قرية بانياس وقتلوا اثنين منهم وجرحوا شخصا آخر وقد دخلت معهم العساكر الشاهانية الموظفة في تلك المنطقة في معارك مما أسفر عن جرح أحد الموظفين من العساكر. ومن جانبها ردت العساكر الشاهانية بالمثل مما أسفر عن مقتل المدعو عباس الرضوان والقبض على أخيه مراد الرضوان، بينما تم إعادة أسعد برجاس إلى جهة قرية بانياس ومات هناك خنقا. وقد أخذ البنباشي المذكور تفاصيل هذه الوقائع من الأهالي المذكورين بعد أن قام بعمليات

تحري هناك. ومن جانب آخر أرسلت المضبطة التي تتضمن إفادات الشخص المذكور الذي قبض عليه إلى حضرة الوالي، وأفاد الدرزي المحبوس بأن عددا من أهالي حوران ذهبوا إلى اللجاه.

شوال سنة ٧٨ APR. 1862

حليم.

٤ – تقارير وإجراءات إدارية ومالية

• (59) A.MKT.MVK 129/22

إلى والي الشام الشّريف أمين باشا والنّظارة الماليّة،

إن إبراهيم باشا قائم مقام حوران قد أصابه المرض ولا يستطيع القيام بوظيفته على نحو جيد، وقد جاء إلى الشّام، ولذلك فليس من المناسب أن يُترك ذلك المحلّ بدون موظّف. وإضافة إلى ذلك فإنّ قضاء حوران ابتداءً من تحويلها إلى قائم مقاميّة وحتى الآن لم يتمّ إدارتها بشكل حسن وكما هو مأمول. ولهذا السّبب يتوجب تحويل القائم مقاميّة المذكورة إلى مديريّة وفصل أقضية عجلون وجبل الدّروز والقنيطرة التي كانت تُدار معها وتعيين مدير لكلّ واحدة من هذه الأقضية، ويتعين كذلك إعفاء إبراهيم باشا المذكور من وظيفته وتعيينه في وظيفة أو خدمة أخرى مناسبة عند اللّزوم.

ابتداءً من كانون الثّاني لعام ستة وسبعين JAN. 13, 1861 يتم توزيع مخصصات قائم مقامية حوران المذكورة وهو خمسة آلاف وتسعمائة وثلاثين قرشاً، على النحو التالي: ثلاثة آلاف قرش من هذه المُخصصات يخصّص إلى قضاء حوران، وخمسمائة قرش منه يضاف إلى مخصصات مديرية قضاء عجلون وهو ألف قرش، ومائتان وخمسون قرشا منه يُضاف إلى مخصصات مديرية جبل الدّروز وهو سبعمائة وخمسون قرشا، وأمّا الألفان ومائة وثمانون قرشا الاخرى فيتم إبقاؤها في الخزينة. ومن جانب آخر يتمّ توظيف فارس آغا على قضاء حوران ومحمد بك على قضاء عجلون، ويبقى خورشيد آغا مدير جبل الدّروز كما كان في وظيفته. وأمّا مديرية قضاء القنيطرة فتحوّل إلى ملتزمها كما كان في السّابق.

وقد تم الإعلام بهذه الأمور من قبل فؤاد باشا بواسطة التّحريرات من أجل تبليغها إلى حضرة الباشا والي الشّام الشّريف. وتمّ إرسال المضبطة التي نُظّمت في هذا الموضوع في مجلس الشّام الشّريف الكبير مع قطعة من الدّفتر. وتمّت الموافقة على هذه الأمور في المجلس العالي وصدرت إرادة سنيّة من السّلطنة في هذا المجال، وتمّ تبليغ الموضوع إلى الوالي المشار إليه، وأمّا الدّفتر المذكور فأُرسل مربوطاً ليتمّ الاهتمام بالموضوع من طرف الخزينة.

في ٢٢ ذي الحجّة سنة ٧٧ JUL. 1, 1861

(2) 395/37 A. MKT. NZD (475) •

الباب العالي- دائرة الأمور الدّاخليّة- عدد 538

إلى حضرة جناب القائد العسكري،

معروض العبد الفقير،

لقد وردت تحريرات من قبل حضرة مشير الجيش الهمايوني في عربستان دولتو حليم باشا تتضمّن ضرورة تخصيص قوّة عسكرية مناسبة وإرسالها إلى جهة مزيرب بهدف الحيلولة دون قيام الدّروز العاصين بأعمال الفساد وإدخال المفسدين من العربان المتّهمين بالإخلال بالأمن في دائرة الطّاعة ونشر الأمن، وذلك مع حلول موسم الرّبيع. وقد أرسلت هذه التّحريرات ملفوفة لكي تحظى بآطّلاع حضرة المنظور العالي. وحسب ما جاء في الإشعار فإنّه وبسبب عدم إمكانيّة تخصيص القوّة التي سوف ترسل إلى المحلّ المذكور من الجيش الهمايوني المركزي فقد اقترح إرسال العساكر الشّاهانيّة الموجودة في جبل لبنان بعد أن تقرّرت جملة من الإصلاحات هناك. بيد أنّ هذا الاجراء لن يكون مناسبا للموقف، ويبدو أنّ المصلحة والفائدة هي في انقاص القوّة العسكريّة الأحتياطيّة التي أرسلت في وقت سابق إلى حلب من أجل إجراء القرعة الشّرعيّة.

وما يبدو أيضا ممكنا هو تخصيص القوّة الموجودة في حوران وجبل الدّروز المنتشرة في أنحاء حوران، بالاضافة الى تخصيص قوّة من الفرقة العسكريّة الموجودة في حلب وكذلك تخصيص جزء من القوّة العسكريّة الموجودة في المركز. ويبقى الأمر الثّاقب والرّأي الصّائب في هذا الباب لجناب حضرة السّلطان. والأمر لحضرة من له الأمر.

في ٢٥ رجب سنة ٢٧٨ م JAN. 26, 1862

Ş.2.1278 A.MKT.UM537/32 (63) •

FEB. 14, 1863

إلى حضرة حليم باشا، مشير الجيش الهمايوني عربستان،

لقد وصلتنا تحريرات حول إرسال قوّة عسكريّة مناسبة من أجل الاهتمام بمنع فساد طائفة الدّروز وعصابات العُربان الّذين يقومون باستفزاز الشّعب في بداية الرّبيع. ولكن لا يمكن إرسال العساكر من القوّة الموجودة في الجيش الهمايوني المركزي ولا يمكن أيضاً توظيف العساكر الموجودين في جبل لبنان من أجل هذا العمل. ولكنّ من الأفضل

إرسال قسم من العساكر الذين تم توجيههم سابقاً إلى حلب بواسطة القرعة الشرعيّة إلى جبل الدّروز وحوران وإرسال قسم آخر من المركز. وتمّ تصويب هذا الموضوع بعد المخابرة مع حضرة السرعسكر. وهذه الشقّة من أجل إجراء العمل بهذا الشكل.

معروض العبد الفقير،

لقد اطّلعت على مضمون الأمر والإشعار الصّادر عن حضرة جناب الوزير، كما اطّلعت على ما جاء في التّحريرات الملفوفة، وباعتبار أنّ الرّأي والفكر الواردين في هذا الباب موافقان تماما للمصلحة وهما عين الصّواب فقد تم كتابة جواب سامي على ذلك الوجه إلى حضرة المشير المشار إليه. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في ٢٦ رجب سنة ٢٧٨ م JAN. 27, 1862

توقيع

- **YA-HUS. 307/79 1312.2.26**

سبق وأن بينا في مذكرتنا الخاصة بأنه لدى البحث عن التقرير الذي أبلغت ولاية سورية عن إرساله إلى الباب العالي حول إصلاح جبل الدروز وصدر أمر بعرضه على السدة العالية لم يعثر عليه وأنه سيتم عرضه لدى وروده. ولدى الاستعلام من ولاية سورية تبين بأن ما أبلغ عن إرساله إلى الباب العالي ليس تقريرا، بل البرقية المؤرخة في ٩ أغسطس سنة 1310 AUG. 21, 1894-M المتضمن صورة البرقية الواردة من المحاسبة باسم متصرفية حوران، وعرضت صورة البرقية مع البرقية الجوابية ، وتم تقديم هذه البرقية المؤرخة في 9 أغسطس سنة 1310، AUG. 21, 1894-Mمع مذكرتنا حول تبديل متصرف حوران وقائدها، رجاء عرضها على المنظور العالي سيدي.

٢٧ صفر سنة ١٣١٢ و 17 أغسطس سنة 1310

AUG. 29, 1894 AUG. 29, 1894

الصدر الأعظم والياور الأكرم: جواد

صدرت الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة بالموافقة على ما ورد في المذكرة المؤرخة في ١٩ صفر سنة ١٣١٢، AUG. 21, 1894حول تبديل متصرف حوران وقائدها.

٦ ربيع الأول سنة ١٣١٢ SEPT. 7, 1894

IRADE DAHILIYE 20/1318.C●

معروض الداعي؛

اقتضت الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة الصادرة زيادة الراتب المخصص لشبلي الأطرش من رؤساء الدروز إلى ثلاثة آلاف قرش. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣١٨ و 8 تشرين الأول سنة 1316 21 تشرين الأول 1900

رئيس كتاب القصر تحسين

٥- تقارير أمنية

- الوثيقة رقم 67 **A.MKT.UM 562/90**

عريضة مخصوصة،

قد أخبروني بأنّه قبل وصولي بيوم إلى الشّام الشّريف، خرج بضعة أشخاص من بستان قُرب الصالحيّة وهجموا على شخص اسمه مغربي محمد وقد كان قادما من قريته المجاورة، وأخذوا منه ثلاثة آلاف قرش وأصابوه بجروح. وهؤلاء الأشخاص هم من الأكراد السّاكنين في الصّالحيّة. وبعد التّحقيق علمنا بأنّ هؤلاء السّارقين هم بضعة أشخاص من الأكراد الّذين فرّوا سابقاً إلى حوران ويأتون أحياناً إلى بيوت أقربائهم وأثناء عودتهم يتعدّون على الّذين يُصادفونهم في الطّريق. وعلمنا بأنّ شخصا اسمه أحمد من رُفقائهم موجود حالياً في الصالحيّة. فبادرنا بالبحث عنه وتمّ القاء القبض عليه فوراً على وأثناء اقتياده في الطريق رمى نفسه في النّهر، ولكنّ أحد الموظّفين تبعه وأمسك به وأخذه إلى باب الحكومة. وبعد عرضه على الشّخص المجروح، قال بأنّه هو وقد كان مع أشخاص آخرين. وإثر ذلك وضع فى السّجن وتمّ التسريع بجلب الآخرين من حوران. ونظراً إلى أنّهم من الأشقياء المشهورين، فمن الواجب طردهم من هنا إلى محلّ آخر من أجل دفع شرورهم.

قبل وصولي إلى هنا بثلاثة أيّام, أصيب محمد بك أحد قواد العساكر النظامية الشاهانية برصاص، وقد جُرح أثناء الليل عندما كان نائما في قصره الموجود في الصالحية. ونُقل إلى المستشفى ونُقلت أسرته إلى مكان آخر، ونُقل التابعون له الموجودون في البيت المذكور إلى أماكن أخرى. وتمّ استنطاقهم عدّة مرّات بواسطة اللّجنة الّتي تشكّلت بأمر من حضرة المشير باشا. وفُهم بأنّ الرّصاصة أُطلقت من الخارج إلى الدّاخل، ولكنّ لم يظهر من قام بهذه العملية المرفوضة. فوظّفت حسن أفندي في اللّجنة المذكورة، وقامت اللّجنة باستنطاقهم مرّة ثانية بشكل مفصّل. وعُلم بأنّ فخري بك ابن المير المذكور عبّأ بندقيّة أبيه بأمر أمّه وبعد أربعة أيّام ضربت أمّه فاطمة خانم المير المشار إليه وجرحته. وفاطمة خانم أيضاً قبلت إفادات ابنها هذه تماماً وأقرّت بأنّها هي التي ضربت وجرحت زوجها المير المشار إليه. اللهمّ زِدْ أيّام عمر السّلطنة، إنّ المير المشار إليه قد ارتحل إلى دار البقاء في يوم تاريخ عريضتي هذه. ولهذا السّبب سوف يتمّ تقديم المضابط الّتي تُنظّم في هذا الموضوع إلى الوكالة.

في مساء يوم الأحد الثالث والعشرين من الشهر الماضي، دخل ثمانية أولاد من

المسلمين وولد من المسيحيين إلى إحدى البساتين. وكانوا يتعاشرون، ولكنّ في جانب البستان المذكورة كان يوجد عشرون مسيحيا تقريباً. وعمدوا إلى أخذ هذا الولد من بين المسلمين. وتقدم أحدهم نحو الولد المذكور، وطلب منه أن يبتعد عن المسلمين ويلتحق بهم. وسمع الأولاد المسلمون هذا الكلام، ولكن الولد لم يبتعد عنهم. فانطلقوا مع الولد ودخلوا إلى حديقة أخرى من أجل أن لا تحدث مشكلة مع الرجال المسيحيين. ولكنّ المسيحيين هجموا عليهم بالحجارة والعصي. وكان مع أحدهم سكّين، فجُرح أحد المسلمين جروحا متفرّقة وأخذوا الولد المذكور وأبعدوه عنهم.

وقام عناصر من مخفر النظامية والضبطية الّذين كانوا يتجوّلون هناك بالاستخبار عن هذا الحادث، وتابعوهم وقبضوا على شخص من المسيحيين وعلى المسلم المجروح وعلى شخص آخر من المسلمين وأخذوهم إلى الجهة الحكومية. وعند استنطاقهم بالمجلس وبمواجهة أنطون ومترو وخليل أفندي من المسيحيين المعتبرين اعترفوا ببقية برفقائهم. وعلى إثر ذلك قال المجلس والأفنديّين المذكوريْن بأنّ هاتين الفئتين هما من الأشرار ويجب طردهما من ذلك المكان. فأُرسل المسلم المجروح إلى المستشفى من أجل العلاج وأمّا المسلم الآخر والمسيحي فأُرسلا إلى السّجن. وتمّ أخيراً القبض على خمسة أشخاص من المسلمين وشخص من المسيحيين. وتم التنبيه إلى أنّه إذا سُكت الآن عن الهاربين المجرمين فسوف يأتون بأنفسهم ويتمّ القبض عليهم. وعندما يتمّ القبض عليهم، سوف يُستنطقون مرّة ثانية جيعاً وسوف تجري التحقيقات اللاّزمة بحقّهم.

في السّاعة الواحدة تقريباً عندما كان أحمد بن جعفر ورفيقه أحمد من أهالي الشّام سائرين في الطريق خارجين من قرية كفرسوز الكائنة على مسافة بُعد ساعة، ظهر أمامهما سبعة إلى ثمانية خيّالة وقامت بالإغارة عليهما. فهرب أحدهما وأخبر الحكومة، فأُرسلت الضبطية فوراً ولكنّ لم يتمّ القبض عليهم. وعند استنطاقهما قالا بأن هؤلاء الخيّالة هم من فئة ميدان آغا. ولهذا السّبب تمّ جلب الآغا المذكور وطلب منه أن يجلب الخيّالة المذكورين فوراً و يسلّمهم إلى الحكومة، وأُرسل الآغا من أجل أن يبحث عنهم. وبعد ذلك تمّ القبض على سعيد بابل ومحمد بياض، وعندما يتمّ القبض على الآخرين سوف نقوم بالمحاكمة اللاّزمة.

في يوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المبارك الماضي، كان هناك ثلاثة أشخاص من المكارجية من مسيحيي قرية الظهر الأحمر التّابعة لقضاء راشيا، وعندما وصلوا إلى محلّ يدعى "عقبت بانياس"، هجم عليهم ثلاثة أشخاص من أشقياء الدّروز وقتلوا شخصين منهم. وبعد أن استخبر عنهم النقيب عبد اللّطيف آغا الموجود في حاصبيا، لاحقهم على

الفور بخيّالته من أجل معاقبتهم. فهؤلاء الأشقياء جرحوا أحد الموظّفين بالرّصاص وضربوا الآخر في خاصرته وفر. وبالمقابل فر أحد الأشقياء المذكورين ورمى شخص آخر نفسه في الماء وفرّ. وأمّا الثالث فتمّ القبض عليه وسوف تجري بحقّه التدابير اللاّزم. وقد تأثّر مسيحيو حاصبيا من هذا الوضع تأثرا كبيرا وأصبحوا يفكّرون في الانتقال إلى بيروت. ولكنّ بعد تصدي الحكومة للأشقياء وقتل أحدهم والقبض على فرد آخر منهم، قدّموا لنا الشكر لما بذلناه من جهد من أجل توفير الامن لهم.

رغم أنّ الصالحية قريبة جدّاً إلى الشام الشريف، لكنّ بعض الأكراد الساكنين هناك يقومون دائماً بالنّهب والإغارة وأحياناً أخرى بالاعتداء والقتل. وأيضاً بالرغم من إقامة مخفرين للعساكر النظامية الشاهانية في مكانين اثنين، إلا أن هؤلاء يقومون بالمحافظة فقط على محلاّت الدّروز. وبناءً على ذلك تمّ تعيين وإرسال مقدار وافٍ من الخيّالة والدّوريات من أجل نشر الأمن تطبيقا للقرار الّذى صدر بعد المذاكرة مع حضرة المشير المشار إليه.

معروض عبدكم الحقير،

لعلّ الموادّ المكتوبة أعلاه تنتقل إلى سمع الوكالة بشكل آخر. لهذا السبب قمت بعرض و بيان الحقيقة إلى حضوركم الكريم. والأمر فى ذلك الموضوع وفى جميع الأحوال لحضرة ولى الأمر.

فى ٣ شوّال سنة ٢٧٨ APR. 3, 1862

عبدكم والي ولاية الشام الشريف: محمد

- **وثيقة رقم 69 A.MKT.MHM243/48 1279 .R.19**

إلى حضرة السرعسكر باشا حوران،

لقد وردت تحريرات وأوراق من مشير الجيش الهمايوني المذكور ووالي الشام صاحب الدولة والعطوفة تتضمن التماسا ورجاء من أجل تكريم صاحب السعادة رئيس أركان الجيش الهمايوني في عربستان ومعه كذلك العساكر الشاهانية، ولذلك لما أبدوه من بسالة وشجاعة وحسن خدمة في ردع وتأديب عصابات الدروز والعربان. وقد تم عرض هذه التحريرات على المنظور العالي ملفوفة للنظر فيها وإبداء القرار بشأنها. وقد رأى أنه من المناسب تكريمهم بدرجات تلطيفية تليق بهم، والأمر في كل الأحوال لحضرة من له الأمر.

14 ايلول 1862

● (75) HR. SYS 128 /218

الباب العالي – غرفة الترجمة– رقم 206– المترجم– توقيع– في سنة 130– المصحح– في سنة 130– نوع الترجمة،

لقد هجم الدروز على بيت متصرف حوران فاضطر المتصرف إلى الانتقال إلى الشام، وحول هذا الموضوع نشرت صحيفة روسبي تلغراف نامه.

إلى النظارة في 22 شباط سنة 95 MAR. 5, 1880– M

تلغراف نامه إلى السفارة السنية بفيينا 101

لقد ورد من لندن أن صحيفتي "روسبي" و "أكثر ابلاط" أدرجتا في نسختيهما هذا المساء تلغراف نامه يدور حول هجوم الدروز على البيت الذي يقيم فيه متصرف حوران مما أجبر المتصرف على الذهاب إلى الشام.

● Y.MTV 80/103 331 M.15.1311

مقام قيادة الجيش

ذكرت قيادة الجيش الهمايوني الخامس في برقياتها الثلاث الواردة عطفا على البلاغات المحلية أن بعض الأشخاص من دروز جبل حوران هاجموا قرية طيبة بالجبل فقتلوا شخصين وجرحوا أربعة أشخاص هم أربعة رجال وامرأة وأن عربان عنزة الذين هاجموا قرية مشلاق التابعة للأملاك الهمايونية بحلب جرحوا واحدا من العساكر السلطانية واستولوا على بندقيته. وأن أمرا وجه إلى السلطات المحلية بالقبض على المعتدين وأن واحدا من عناصر الفرسان الذين أرسلوا من أورفة إلى حران جرح من قبل أهالي قرية جمشية وأن بكباشي الدرك مع مأموري العدلية أرسلوا إلى حران لإجراء التحقيق والقبض على المعتدين. رجاء الإحاطة. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٦ محرم سنة ٣١١ و 18 تموز سنة 309 JUL. 30, 1893

قائد الجيش

٦- تقارير حول أوضاع الدروز المنفيين

- **Za.1311.27 2286/8 Surayi Devlet 1-311**

ولاية سورية

إلى مقام الصدارة السامية،

جاء في كتاب مقام النظارة العالي برقم ٢ تاريخ ٢٢ رمضان سنة ٣١١، 1894, 29 MAR. طلب رأينا في إعادة الأشخاص المنفيين من بغاة الدروز في رودس إلى بلادهم، وعما إذا كانت هناك محاذير في إعادتهم. وأقول بأن الأشخاص المشار إليهم متهمون بارتكاب جريمة استخدام السلاح ضد العساكر السلطانية كما أن أتباعهم يواصلون الآن أعمال البغي في الجبل المذكور وعليه فإنه من غير الجائز إخلاء سبيلهم قبل القيام بالإصلاحات الجذرية داخل الجبل المذكور وأنه من المصلحة إبقاؤهم هناك إلى أن تتحقق تلك الإصلاحات. ومع ذلك فإن إجراء اللازم منوط برأيكم الرزين والأمر لحضرة من له الأمر.

من الشام ١٢ شوال سنة ٣١١ 5 نيسان سنة 310 APR. 18, 1894

والي سورية

- **Za.1311.27 2286/8 Surayi Devlet 2-311**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- إلى وكالة رئاسة شورى الدولة الجليلة،

على النحو المبين في المحضر رقم 2880 وتاريخ ٢١ شعبان سنة ٣١١، 1894 FEB. 27, المنظم من قبل دائرة الداخلية التابعة لشورى الدولة عطفا على مذكرة نظارة الداخلية الجليلة حول تسديد يوميات أربعة عشر شخصا من أهالي جبل الدروز المبعدين إلى رودس بسبب أعمالهم غير المرضية، وما يتفرع عن هذا الموضوع، فقد سبق تحويل نظارة الداخلية إعطاء الإذن للولاية إضافة يومياتهم خلال عام ثلاثمائة وتسعة إلى الموازنة السنوية وتسديدها، كما تم الاستفسار من ولاية سورية وقيادة الجيش عن رأيهما في إعادة المذكورين إلى بلادهم. وقد أجابت الولاية المذكورة بأنه من المصلحة إبقاؤهم في المنفى ريثما تتم الإصلاحات الجذرية كي لا تتكرر أسباب نفيهم وإبعادهم ونظرا لأن جماعاتهم ما زالوا يواصلون أعمال البغي والإجرام وقد أرسلنا جواب الولاية المذكورة الوارد إلينا بتاريخ ١٢ شوال سنة ٣١١، 1894, APR. 18 صوب دولتكم. وحررت هذه المذكرة بطلب التفضل بمناقشة الموضوع من قبل شورى الدولة على ضوء ما سبق من قرار والتفضل بإرسال المحضر الخاص بذلك.

٣٠ شوال سنة ٣١١ و 24 نيسان سنة 310 MAY. 6, 1894

الصدر الأعظم

٧- تقارير حول الإصلاحات

• Y. PRK. UM 3/35 334 وثيقة عدد: 77 L. 22 .1297 Ly 1

إلى ولاية سورية الجليلة

معروض خادمكم الضعيف،

صدر عن جناب رئاسة الكتابة الجليلة للمابين الهمايوني تلغراف مشفر بتاريخ 18 أغسطس عام 96 / AUG. 30, 1880–M ، ويتضمن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل القيام بالإصلاحات في لواء حوران وتأكيد أهمية ذلك. ويمكن عرض ذلك على النحو التالي: يحد جبل حوران من الجهة القبلية صحراء الحجاز أما من الجهة الشرقية فيحده الجبل الذي يسمى جبل الدروز. وقد اتخذ هذا الجبل اسمه هذا منذ ما يقرب من العشرين عاما. وخلال العشرين سنة هذه قام الدروز بنقل مساكنهم من المحلات الموجودة في جبل لبنان ومن قراهم الموجودة في جبل الشيخ وأقاموا في جبل حوران بعد أن استولوا عليه.

وهكذا وشيئا فشيئا تمكنوا من الإستيلاء على عدد كبير من القرى الموجودة في قضاء حوران. والمعروف أن أراضي لواء حوران تتميز بكونها أراضي شاسعة وخصبة. غير أن هذه الأراضي وبالرغم من خصوبتها فإن الدولة والأهالي لم يستفيدوا منها الإستفادة المطلوبة، والسبب في ذلك أن عربان البادية نصبوا خيامهم في صحراء الحجاز التي تقع في الجهة القبلية من اللواء. وهم يدخلون إلى المناطق المعمورة في موسم الربيع.

ومهما حاول هؤلاء منع العربان من الدخول بهدف حماية مزروعاتهم فإن ذلك لم يأت بنتيجة، لذا فالأنسب اشتراط دخول هذه المناطق بواسطة أذونات. وبما أن الدولة لم تقم باتخاذ إجراءات ردعية تجاه هؤلاء العربان فلم يقتصر ضررهم على المزروعات فحسب بل تجرأوا وفرضوا على قرى الأهالي ضريبة تسمى ضريبة ال "خوه". وقد كان السلطان قد نبه منذ سنوات ماضية أنه يتعين تركيز عدد كاف من العساكر الشاهانية في موسوم الربيع من كل عام في نقاط اللواء المهمة وذلك من أجل حفظ أمن المنطقة وعدم إتاحة الفرصة للعربان للقيام بمثل هذه الاعتداءات. غير أن هذه التدابير لم تكن كافية لتوفير الأمن المطلوب وكذلك لإعمار الأراضي وإحيائها، حتى أنه لم يعد يرى أية شجرة في أية قرية من قرى قضاء حوران.

وبسبب الخوف وعدم الأمن الذي تسبب فيه العربان تشتت أهالي حوران. وحتى يتم إعمار هذا اللواء وتتم كذلك الاستفادة من أراضيه الخصبة ينبغي منع خروج عربان

البادية الذين يدخلون اللواء منعا باتا. وينبغي تشييد خيامهم وإسكانهم في مناطق مناسبة داخل اللواء. وهذه من الإصلاحات الضرورية التي لا بد منها للواء.

منذ ثلاث إلى أربع سنوات أصبح هناك أقضية تابعة لمتصرفية لواء حوران، وقد تم كذلك تأسيس حكومات مركزية في تلك المناطق. غير أن المرتبات والمعاشات المخصصة لمحاكم لواء حوران منخفضة جدا، وبسبب ذلك فإن كتّاب المحاكم والنواب يكونون من غير الأكفياء، ولا يستطيعون القيام بما هو مطلوب منهم، وهذا بدوره يتسبب في حدوث مشاكل جدية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أكثر سكان هذا اللواء هم من أهالي العشائر والعربان، وبالإمكان تحقيق المصالحة بينهم. وبالنظر إلى الحالة الموجودة فإنه لا يمكن بلوغ الهدف في مثل هذه الظروف. ولذلك فمن المتعين تخصيص مرتبات ومعاشات كافية للقضاة ونوابهم ونواب المركز ونواب القضاء الذين سيرسلون إلى لواء حوران. ويتعين كذلك إرسال رجال ذوي قدرة وكفاءة، ويتوجب جعل هذا اللواء شأنه شأن بقية الألوية الأخرى ضمن القانون والنظام. وهذا من الإصلاحات الضرورية التي يحتاج إليها هذا اللواء.

إن المكان المسمى اللجاه التابع لقضاء حوارن والمتصل مع جبل الدروز معروف منذ القديم بمشاكله وصعوباته الكثيرة. ويعيش أهالي هذا المكان في أطراف الصحراء. وكان العربان لا يستطيعون الذهاب إلى الشام وما جاورها. ويوجد هؤلاء في المكان المسمى سد سيد بأعداد كثيرة وبسبب ذلك ينبغي تطبيق القوانين السنية بشكل كامل. وبناء على ذلك فسوف لن تؤخذ منهم العساكر كما في السابق، وإنما تؤخذ منهم فقط البدلات العسكرية المترتبة عليهم. وفي هذا الخصوص يتم تسليمهم فرمانا ساميا.

ثانيا؛ وبعد القيام بهذا الإجراء يتم تحرير الأملاك وتسجيل السكان الموجودين في حوران وربط الأراضي كذلك "بالطابو"، ويتم الالتزام بدفع الأعشار سنويا وفقا للأصول؛ ويتم كذلك تطبيق القوانين الأخرى بشكل كامل. وهذه من المسائل التي تحتاج إليها البلاد.

من المعروف أن معظم أهالي لواء حوران من أهل الزراعة والفلاحة، وأراضيهم من أخصب الأراضي، ففي سنوات الخير والبركة تنتج الحبة الواحدة مائة، وفي الأعوام متوسطة الخصوبة تنتج الحبة الواحدة خمسين، أما في أسوأ الحالات فتنتج عشرة. لكن في الوقت الذي يوجد فيه بعض المزارعين الأغنياء فإن بقية الأهالي المذكورين كانوا منذ القديم واقعين تحت رحمة الدائنين والمحتكرين. ومن أجل إنقاذ هؤلاء من أيدي المحتكرين وكذلك من أجل أن يعيشوا حياة مرفهة يتم أخذ واحد على خمسين من محصولات عموم

الأهالي لمدة خمس سنوات كاملة. ويتم جمع هذه المحاصيل ووضعها في المخازن بمعرفة هيئة خاصة.

وفي الأصل فإن الاقتراض الذي يتم في موسم الشتاء لا يكون في شكل أموال بل في شكل حبوب، فالواحد منهم يأخذ من المحتكرين ثلاثة إلى أربعة (أكياس). وعلى هذا النحو فإنه يتم جمع واحد على خمسين من الحاصلات مثلما كان في السابق، وتوضع في المخازن، وكل من يحتاج إلى الحبوب خلال موسم الشتاء يعطى من هذا المخزون على أن يرده في موسم الحصاد. وبهذا الشكل يتخلص الأهالي من قبضة المحتكرين من جانب، ومن جانب آخر يكون أهالي البلاد قد امتلكوا رؤوس أموال كبيرة في مدة الخمس سنوات هذه. وهذه من الإصلاحات التي تعود بالنفع والخير على البلاد في حالة تطبيقها.

لا يوجد في لواء حوران تحرير للأملاك والنفوس (السكان). ولا يوجد كذلك دائرة للضبط، ولذلك تم تقديم دفتر واحد للنفوس احتوى على معلومات تخمينية تفيد بأنه لا يوجد رجال أصحاب ثروات كما لا يوجد أناس مفسدون (مسببون للأضرار). وبناء على ذلك فلا توجد ضرورة لمثل هذا الدفتر. وإذا كان لا يوجد في الظاهر تحريض من قبل الأجانب في هذه المنطقة إلا أن أهالي جبل الدروز يبدون ميلهم إلى دولة أنكلترا. وهذه الدولة المذكورة لا تخفي حمايتها لهؤلاء الأهالي ودعمها لهم. وبالإضافة إلى ذلك قامت إنكلترا بإنشاء مدارس للبروتستانت في بعض القرى المسيحية، وقام الفرنسيون بإنشاء مدارس كاثوليكية في بعض القرى الأخرى التي يوجد فيها الكاثوليك. وهم يدفعون للمعلمين مرتباتهم من خزائنهم. ونحن نعرض عليكم هنا لائحة تتضمن المشاكل التي يعاني منها لواء حوران. والأمر في هذا الموضوع من قبل وبعد لحضرة من له الأمر.

في ٢٢ شوال سنة ٩٧ — SEPT. 27, 1880– H

وفي 13 أيلول سنة 96 — SEP. 27, 1880– M

متصرف لواء حوران

تخمين عدد نفوس لواء حوران التي لم يقع تحريرها حتى الان						
المجموع	عدد الذكور		اسماء العشائر والقرى			
	غير مسلم	مسلم	المجموع	غير مسلم	مسلم	
قضاء حوران						
			23000	3000	20000	مركز حوران
البادية الموجودة داخل القضاء المذكور والعربان الساكنين						
			3000		3000	سرحان
			5000		5000	بني معجل
			300		300	سرويه
			7000		7000	عربان لجا
38300	3000	35300	38300	3000	35300	مجموع قضاء حوران
قضاء عجلون						
			17000	2000	15000	مركز عجلون
العربان الموجودون داخل القضاء المذكور						
			5000	0	5000	بني صخر
			300	0	300	شرارات
22300	2000	20300	22300	2000	20300	مجموع قضاء عجلون
قضاء قنيطرة						

مركز قضاء القنيطرة	15000	500	15500			
العربان الموجودون داخل القضاء المذكور						
عشيرة فضل	3000		3000			
عشيرة نعيم	2000		2000			
تركمان	1000		1000			
جعاتين	300		300			
ويسر	250		250			
ريات	400		400			
قصرين	200		200			
ولدعلي	3000		3000			
بني خالد	2000		2000			
مجموع قضاء القنيطرة	27150	500	27650	27150	500	27650
مجموع لواء حوران				82750	5500	88250

Sept. 27, 1880 ....

M.6/1319 IRADE-DAHILIYE •

ولاية سورية- قلم مجلس الإدارة- صورة الكتاب الوارد من نظارة الداخلية الجليلة إلى ولاية سورية بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٤ AUG. 27, 1887

جاء في محضر مجلس الوكلاء، بعد الاطلاع على الكتاب الوارد من قبل والي ولاية

سورية المرحوم حمدي باشا حول انتخاب حوالي عشرين من المعلمين وإرسالهم إلى الأماكن اللازمة للقيام بتعليم الأهالي والعربان التي تقيم في الخيام ببلاد سورية العقائد الإسلامية وأركان الإسلام، وحول رأيه في كيفية تسديد الرواتب التي تخصص لهم. وعلى النحو المبين بالتفصيل في الكتاب المذكور، فإن أكثر الأهالي والعربان والقبائل المسلمة ببلاد سورية وخاصة فى جهات حوران والبلقاء وحماه يعانون من الجهل المطبق، وأنه من البداهة أن استمرار هذا الوضع سينتج عنه الكثير من المخاطر في المجتمع الإسلامي، وأن حالة الجهل التي يعيشها هؤلاء قد يستغلها بعض الأجانب بكل سهولة، وعليه فإن المجلس يرى أن من الواجب إنشاء مدارس ابتدائية والعمل على تعليم الأبناء من جهة، والحرص على رفع مستوى الأهالي إلى حيث يدركون شرف الإسلام ولا ينخدعون بحيل وأكاذيب الأجانب والعمل منذ الآن على اتخاذ الأسباب التي من شأنها تشجيع بناء الجوامع والمساجد في أماكن مناسبة، وانتخاب لجنة خاصة بالشام على النحو المبلغ به للإشراف عليها وتعيين حوالي عشرين من المعلمين من ذوي القدرة وطلاقة اللسان المطلعين على طبائع وعادات العربان لتعليم الأهالي والعربان المقيمين في الخيام عقائد الإسلام وأركانه ومبادئه وإرسالهم إلى الأماكن اللازمة، وتخصيص راتب ألف قرش لكل واحد منهم وللمفتش ألف وخمسمائة، ونرى أن تسديد هذه الرواتب وتأمين مصاريف المدارس الابتدائية المقرر إنشاؤها من حصة المعارف ومن ضمائم المسقفات والأعشار موافق للمصلحة، وعليه فإنه إذا حدث أي نقص في تنفيذ التقرير المذكور، والذي من الطبيعي إكماله بالتدريج الا أنه وبموجب التقرير المرفق يتعين تبليغ جانب الدولة بإجراء اللازم فورا وقيام دائرة المعارف بمتابعة سير الأمور. كما أن اتخاذ أصول التحرير المطبق في جهات بغداد واليمن أساسا للتطبيق في حوران وارد ضمن جملة آراء وأفكار المرحوم المشار إليه. والحقيقة أنه نظرا إلى ضرورة تعليم الأهالي والعربان في تلك الجهات أصول الدين ومبادئ الإسلام والولاء للخلافة الإسلامية الكبرى فإن المجلس يوصي بإحالة أمر الاتصال بالولايتين المذكورتين والطلب منهما إجراء اللازم في هذا الموضوع والمواضيع الأخرى إلى نظارتنا بموجب مذكرة خاصة من مقام الصدارة السامية وتم إرسال صورة الكتاب المفصل للمرحوم المشار إليه لفا صوب الصدارة السامية. ونظرًا لكون هذا الأمر من الأمور المهمة التي يجب الحرص عليها فإن إجراء اللازم بصورة سليمة متوقف على همة المشيرية الجليلة، مع رجاء بذل الجهد لإجراء اللازم وإبلاغنا عما يتم تباعًا.

٨- تقارير حول هجرة الدروز إلى حوران

• YEE. 104/68 Lef 2

الجيش الهمايوني الخامس- دائرة الأركان الحربية- إلى متصرفية جبل لبنان الجليلة- الشعبة الأولى- دولة سيدي،

وردت أخبار عن طلب الدروز المقيمين بقضاء الشوف أعدادا كبيرة من الجمال من دروز آخرين في جبل حوران بهدف نقل سكنهم إلى الجبل المذكور. ومع أن التحقيقات السرية أكدت صحة هذا الخبر فإن إجراء المقتضى حسب ما يظهر من الأسباب نتيجة استطلاعها مرهون برأيكم العالي والأمر لحضرة من له الأمر.

١٧ محرم ٣٠٥ و 23 أيلول سنة 1303 5 تشرين الأول 1887

مشير الجيش الخامس

• YEE. 104/68 Lef 1

ولاية سورية- قلم الرسائل- إلى متصرفية جبل لبنان الجليلة- رقم 604

دولة سيدي،

يستأذن مدراء النواحي التابعة لمتصرفيتكم الجليلة في إرسال ألف رأس من الجمال لنقل احمال واثقال أعداد كبيرة من الدروز المقيمين داخل قضاء الشوف التابعة لمتصرفيتكم ممن يرغبون بالهجرة الى جبل حوران. وعلى نحو ما بيناه في وقت سابق، فإن اجتماع الدروز المعروفة أحوالهم من قبل الجميع في لواء حوران وخاصة في موقع مهم مثل جبل حوران من الأمور التي ينبغي الحذر منها لدى الدولة، أضف إلى هذا أنه من غير الجائز نقل فرد واحد مسكنه من مكان إلى مكان دون علم مسبق من الحكومة، وعليه فقد سبق توبيخ المديرين على طلبهم هذا وأبلغوا بضرورة تجنب خدمة أهداف الدروز في هذا الشأن. وتم إرسال صور الرسائل هذه الى مقام دولتكم. مع بيان أن عمل ما يجب لمنع هجرة الدروز منوط برأي دولتكم والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢ صفر سنة ١٣٠٥ و7 تشرين الأول سنة 1303 19 تشرين الأول 1887

والي سورية

• A.MTZ.CL 6/255 1322.8.12 Lef 2

الباب العالي- نظارة الداخلية- برقية واردة من ولاية سورية- قلم الشيفرة،

وردتنا أخبار بعبور مجموعات من الدروز من جبل لبنان إلى حوران. وقد سبق أن أعطينا اوامر مشددة إلى قائمقامي الأقضية المجاورة لجبل لبنان لمنع مرور هؤلاء، ونرجو إصدار الأوامر اللازمة إلى متصرفية جبل لبنان لاتخاذ اللازم والحيلولة دون مرور الدروز إلى هذه الجهة.

31 تموز سنة 1321 13 آب 1905

الوالي اسماعيل فاضل

- **A.MTZ.CL 6/255 1322.8.12 Lef 4**

الباب العالي- دائرة الصدارة- حل البرقية الواردة من متصرفية جبل لبنان- قلم الشيفرة،

ج 4 أغسطس سنة 1326. في الواقع سبق أن دعوت وجوه الدروز بجبل لبنان وأسديت لهم النصائح المؤثرة، كما قمت بتشديد التدابير التي من شأنها عدم افساح المجال لسفر الدروز المقيمين في الجبل إلى حوران. رجاء الاطلاع.

5 أغسطس سنة 1325 18 آب 1909

متصرف جبل لبنان يوسف

٩- تقارير حول دسائس الأجانب في حوران وسورية

- **Y.EE 104/70**

ولاية سورية- مكتوبي قلمي- عدد- إلى متصرفية جبل لبنان الجليلة
دولتلوا أفندم حضرتلري،

تم إرسال هيئة إلى قصبة السويداء وهي مركز قائمقامية جبل حوران، وذلك من أجل مناقشة النزاع الذي حصل بين عربان اللجاه والدروز وأسباب هذا النزاع والتدابير التي يتعين اتخاذها بشأن هذا الموضوع. ووفقا لما تبين من اللقاء الذي جمع حمدي وهو أحد أعضاء الهيئة المذكورة والمدعي العمومي للولاية مع يحيي الأطرش فإن الحديث الذي جرى بين يحيي الأطرش المذكور وقنصل الدولة الفرنسية ببيروت دار حول تحويل سورية إلى إدارة ممتازة شأنها شأن مصر. وفي هذا المجال حدث اتفاق مع سكان جبل لبنان وزحله وكسروان. وهناك سعي حثيث من قبل أوروبا من أجل تنفيذ هذا التصور، غير أنه بيّن أن دروز جبل حوران أبدوا تعلقهم بالسلطنة السنية. وأغلب الظن أن هذه الكلمات ناتجة عن مخطط من أجل إيقاع الحكومة في التشويش والاضطراب، وهذا دليل كذلك على أن الموظفين الفرنسيين لن يتوانوا عن إجراء الاتصالات والقيام بالمحاولات مع الدروز. وفي هذا الباب تم التدقيق في هذه الأخبار والإفادات قدر الإمكان، وتم الحصول على المعلومات الكاملة، وتمت المسارعة إلى اتخاذ التدابير اللازمة والتدفيقات الضرورية. وبناء على هذه الأخبار يتعين على المتصرفية أيضا أن تتخذ التدابير اللازمة حسب مقتضى الحال.

والأمر في هذا الموضوع لحضرة من له الأمر.

في ١١ ربيع الأول سنة ٣٠٥ NOV. 27, 1887
وفي 14 تشرين الثاني سنة 303
عن شام- والي سورية ختم + توقيع

- **وثيقة رقم 89 YA.HUS 208/68**

قصر يلدز الهمايوني- دائرة رئاسة الكتابة- 23- صورة التذكرة الخصوصية المرسلة إلى الصدارة،

لقد قام البنباشي يوسف زكي أفندي بتقديم قطعة تقرير تتضمن معلومات تحتوي على بعض أخبار الفساد الذي يقوم به الفرنسيون في منطقة سورية. وبعد أن قامت

الصدارة العليا بالنظر في هذا التقرير تم عرضه على حضرة السلطان بهدف إصدار الأمر والفرمان في هذا الخصوص. فأصدر السلطان تذكرة في هذا الأمر بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ٣٠٥، DEC. 5, 1887 .

لقد كان الدروز منذ القديم في سوريا يقفون إلى جانب الإنكليز وكان الإنكليز من جانبهم يوفرون لهم الحماية، وكان الدروز يحققون أغراض الإنكليز عند الضرورة لإشغال الدولة العلية وإزعاجها. والملاحظ أن المعارك التي جرت بين الدروز والعساكر الشاهانية في جبل حوران كانت تقف وراءها دسائس الإنكليز وهذه الأخبار التي وصلت إلى المسامع العلية حول الفساد الموجود في جبل لبنان يؤيد الفساد الحاصل في منطقة سورية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع يتعين اتخاذ التدابير والإجراءات المؤثرة، ولهذا السبب يتعين عرض هذا الموضوع على الصدارة العليا حتى يعرض بدوره على جانب حضرة السلطان لاتخاذ التدابير الحكيمة.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٠٥ DEC. 8, 1887

وفي 25 تشرين الثاني سنة 303 DEC. 8, 1887

مطابق الأصل عبدكم: ثريا

- **وثيقة رقم 89 YA.HUS 208/68**

قصر يلدز الهمايوني- دائرة رئاسة الكتابة 23- صورة التذكرة الخصوصية المرسلة إلى السرعسكر

كان الدروز في سوريا منذ القديم يقفون إلى جانب الأنكليز، وينعمون بحمايتهم، وهم يحققون أغراض الإنكليز التي تتمثل في إشغال الدولة العلية. بل المعارك التي وقعت في جبل حوارن بين الدروز والعساكر الشاهانية لا تخلو من دسائس الإنكليز ومؤامراتهم. وعندما وصلت هذه الأخبار إلى الباب العالي أمر بإجراء تحقيقات سريعة للتأكد من مدى صحتها. وإذا ثبتت صحة هذه الأخبار يتم عرضها على العتبة العليا. وفي إطار التيقظ والانتباه وفي مواجهة هذه الأحوال نحن في انتظار الوصايا والتعليمات اللازمة في هذا الخصوص والتي تصدر عن حضرة السلطان.

في ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٠٥ DEC. 8, 1887

وفي 25 تشرين الثاني سنة 303 DEC. 8, 1887

مطابق الأصل- عبدكم ثريا

- وثيقة رقم 89 YA.HUS 208/68

ترجمة التذكرة الواردة من يوسف مطران أفندي

لقد وصلت إلى الأعتاب العلية أخبار تفيد بحدوث معركة بين دروز جبل حوران والعساكر الشاهانية وسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين الطرفين.

ولا يمكن لهذه الأحداث أن تكون بمعزل عن دسائس الإنكليز، ذلك أن الدروز في سوريا منذ القديم كانوا إلى جانب الإنكليز، ومنذ وقت بعيد كان الإنكليز يقومون بحمايتهم، ومن جانبهم كان الدروز يحققون أهداف الإنكليز عندما تقتضي الضرورة. والأحوال والأحداث السابقة تؤيد ذلك. وبناء على الأخبار الواردة من سورية ومن لندن، وبناء على التحقيقات التي قمت بها هنا إتضح أن حركة الدروز هذه تمت بمعرفة وعلم الموظفين الإنكليز، وهدفهم من ذلك هو إزعاج الدولة العلية. وإلى الوقت الحالي لم أستطع أن أتأكد من أن هناك تعليمات قد وردت في هذا الخصوص إلى الموظفين الإنكليز الموجودين هنا، ولكنني أسعى إلى فهم هذه الحقائق. والقنصل الإنكليزي الموجود هنا شخص لا ينطبق ظاهره على باطنه، وينبغي الحذر من دسائسه. وهو يسعى ليلاً نهارًا من أجل إحداث البلبلة في الدولة العلية. وأنا لدي مخاوف من سوء نية حاكم الهند السابق الذي جاء إلى سورية. ولقد عرضت هذا الأمر في تذكرتي السابقة. والمعروف عن رئيس جمهورية فرنسا الجديد أنه من محبي السلطنة السنية. وقد التقيت به عندما كنت في باريس، وقال لي لقد رأيت سفيرنا (....) مع ناظر الخارجية فلورانس وتحدث عن الذات الشاهانية بثناء كبير. وهذا الكلام يؤيد ما ذكرتموه.

DEC. 9, 1887 ٢٣ ربيع الأول ١٣٠٥

- وثيقة رقم 89 YA.HUS.208/68

الباب العالي- دائرة الصدارة- آمدي ديوان همايون- 1- 23

يعتبر الدروز في سورية منذ القديم موالين للإنكليز، ومن جانبهم كان الإنكليز يقومون بحمايتهم، وعند الاقتضاء يقومون بتحقيق أغراض الإنكليز المتمثلة في إشغال الدولة العلية. والملاحظ أن القتال الذي يقع في جبل حوران بين العساكر الشاهانية والدروز هو بسبب دسائس الإنكليز. وهذه الأخبار التي وصلت إلى الأسماع العلية تؤيد الفساد الذي يحدث في منطقة سوريا. وقد تلقينا من حضرة السلطان تذكرة خصوصية بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ٣٠٥، DEC. 12,1887، تبين الإجراءات

والتدابير التي يمكن اتخاذها في مثل هذه الحالات. ووفقا لما ورد في التذكرة الخصوصية الواردة عن حضرة السلطان بتاريخ ٤ ربيع الأول سنة ٣٠٥، NOV. 20, 1887–H فإن القتال الذي حدث بين العساكر الشاهانية والدروز في جبل حوران، نشأ نتيجة محاولة العساكر الشاهانية تهدئة وتسكين النزاع الذي حدث بين الدروز وعربان اللجا بسبب ملكية أراضي قرية داما التابعة للجا. ومن أجل منع تكرار مثل هذه الأحداث تم الاتصال بثلاثة من رؤساء الدروز المعروفين وتم إبلاغهم بالمعاملة القانونية اللازمة التي ينبغي التقيد بها. وعند الحديث عن الحماية الإنكليزية للدروز، لا بد من الاشارة أيضا الى أن الفرنسيين منذ القديم كانوا يؤيدون الموارنة بينما كان الإنكليز يعملون على حماية الدروز. وبالرغم من الفائدة التي يمكن أن تحدث من وراء هذه المنافسة، إلا أنه ينبغي الحيلولة دون التدخلات الأجنبية في منطقة سوريا لأهميتها. وفي هذا الأمر نعرض على حضرة السلطان الجليل التوصيات التي يمكن القيام بها لفائدة هذه الولاية.

٢٣ ربيع الأول سنة ٣٠٥ DEC. 9, 1887

وفي 26 تشرين الثاني سنة 303 DEC. 9, 1887

الصدر الأعظم

• Y. PRK. UM, NR.39/91 (551) R.6.1315

قصر يلدز الهمايوني- إدارة رئاسة الكتابة- تلغراف نامه مشفرة من الشام

ج في 1 أيلول سنة 313 SEPT. 13, 1897– M

مثلما جرت العادة من قبلُ في ما يتعلق بتأمين عودة المصريين واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، فإنه وأثناء القيام بالعملية نفسها يوم أمس لتأمين عودة المصريين المشتغلين بالتجارة عبر قطار بيروت وقع الشك في واحد من مجموعة من المصريين المُتكونين من سبعة أفراد، وذلك من خلال شكله وحركته. وعند القيام بالتحريات تبين أن هذا المصري بحوزته مجموعة من الأوراق المشبوهة مكتوبة باللغة الإنجليزية. وفي إطار إكمال التحقيقات المطلوبة أخذ تحت التوقيف، أما بقية المصريين فقد تقرر إعادتهم عبر قطار هذا المساء أو قطار الصباح. ولم يبق هنا من المصرين أحد غير هؤلاء. ولكن هناك مصريون أخرون قدموا إلى جبل لبنان، وهذا ما علم من خلال التحقيقات التي تم القيام بها.

وبالنظر إلى أن هؤلاء قدموا من طريق بيروت فقد تم إعلام ولاية بيروت من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع دخول هؤلاء المصريين. وفي هذه السنة فإن الدروز الموجودين في سوريا سوف يواصلون محاولاتهم لإحداث التخريب والفساد. وبفضل المساعدة السنية

لجناب حضرة السلطان فإن الإتفاق الذي يربط الحورانيين بالدروز في هذه الحالة سوف لن يبقى قائما، وسوف تتخذ التدابير اللازمة لمنع فساد الدروز. والتوفيق من الحق تعالى.
فرمان.

في 2 أيلول سنة 313 SEPT. 14, 1897– M

والي سورية: ناظم

● Y. PRK. AZJ 41/37 274 Ş. 19 .1318

شفره من شمعه زاده أحمد باشا

تحتاج الأحوال الحالية لجبل الدروز إلى التيقظ والإنتباه، فقد قام الدروز في هذه الأيام بتكرار هجومهم على قرى المسيحيين. ويمثل ذلك ثمرة التدخلات السرية للإنجليز والمصريين. وعلى سبيل المثال فقد قام عدد كبير للغاية من أشقياء الدروز في آخر مرة– وكان ذلك قبل ثلاثة أيام – مع شيخ القرية المعروفة باسم الثعلة نجم الدين بالهجوم على قرية خبب التابعة لحوران والتي يتكون أهلها من المسيحيين، حيث قاموا بتشتيت أهاليها وقتل وجرح مجموعة من الأطفال وكذلك النساء اللاتي وقعن في أيديهم. وبالإضافة إلى ذلك تجاسروا على نهب وسرقة جميع الأشياء. ويلاحظ أن هذا النوع من الحوادث تكرر وقوعه في هذه الأيام. وبناء على أن هذه الحوادث واقعة بشكل فوق العادة على المسيحيين، فإن هذا الأمر يعني من وجهة النظر المسيحية وجود تدخل أجنبي، خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أنه وقع الإشتغال بتهيئة أسباب ووسائل هذا الفكر الفاسد منذ فترة من الزمن. وقد بدأت الآثار الفعلية في الظهور في هذه الأيام. ومن جانب آخر فإن عدم عرض وبيان مثل هذه المواد السياسية المهمة والأوضاع الوخيمة الحالية لجبل الدروز سواء من الوالي أو من مفتش إصلاحات جبل حوران سوف يقود– معاذ الله– إلى نتيجة سيئة للغاية، وهذا أمر من البديهيات. ولقد سارعت أنا العبد الضعيف بعرض تلك الحقائق حسب ما تقتضيه الصداقة والتابعية القوية. ولابد من صدور فرمان لعرض ذلك على جناب السلطان دون تأخير.

في ١٩ شعبان سنة ٣١٨ DEC. 12, 1900

وفي 29 تشرين الثاني سنة 316 DEC. 12, 1900

شمعه زاده أحمد.

Lef 42 **DH SYS 28/1-9 •**

الباب العالي- نظارة الداخلية- الشفرة الواردة من ولاية سورية

ذيل برقيتنا بتاريخ 16 أيلول سنة 326، SEPT. 29, 1910 نظرا لاحتمال توجه الضباط الإنجليز الثلاثة الذين غابوا عن الشام قبل أيام بعد أن كانوا تحت الترصد، وانقطاع الاتصالات مع سامي باشا بسبب قطع خطوط البرق من قبل البغاة في عاهرة والسويداء، وضرورة تحصيل معلومات عن هؤلاء السياح الأجانب، فالرجاء التفضل بسرعة تحويل عشرة آلاف قرش المطلوبة للعناصر السرية المستخدمة في هذا السبيل برقيا.

19 أيلول سنة 326 OCT. 2, 1910

الوالي إسماعيل

DH.SFR.44/35 •

٢٥ محرم ١٣٣٢ DEC. 24, 1913

الباب العالي- نظارة الداخلية- مديرية الأمن العام- إلى ولايتي سورية وبيروت- شيفرة،

أبلغت الكوميسيرية بمغادرة عدد من الأشخاص مصر لإثارة الاضطرابات في جبل الدروز. المطلوب القيام بالملاحقة الجدية والقبض عليهم وتسليمهم إلى الديوان الحربي.

4 أغسطس سنة 330 AUG. 17, 1914

عن الناظر

١٠ - تقارير حول تطورات في جبل لبنان تؤثر على حوران

• وثيقة عدد: 627 Y. PRK. UM 25/16 1.5. 1310

قصر يلدز الهمايوني- شفرة من ولاية سوريا،

كان يتم إستخدام شخص مناسب من عائلة رسلان في متصرفية جبل لبنان- منذ تشكيلها والفترات اللاحقة- في قائمقامية قضاء (...) الكائن داخل جبل لبنان. وكسب القائمقام المستخدم اليوم من حيث الخدمة والصداقة ثقة سلفه المير مصطفى رسلان بجانب ثقة المتصرفين السابقين حضرة فرانقو باشا وحضرة رستم باشا. ورغم ذلك فقد تم عزل المشار إليه في زمن واصه باشا، وفي مكانه تم تعيين نسيب بك جنبلاط الذي هو أقل مكانة من المشار إليه، وأدى هذا الأمر إلى عدم رضاء الدروز، كما أصبح سببا في هجرة الكثير منهم من القضاء المذكور إلى جبل الدروز الذي يوجد في لواء حوران.

وقد اجتمع أعيان ووجهاء القضاء المذكور هذه المرة، وذكروا أنه في حالة عدم عزل وتبديل المشار إليه نسيب بك فإنهم سوف يتوجهون إلى جبل الدروز. وقد جاءت الأخبار الموثوقة بهذا الأمر. وإن هجرة دروز جبل لبنان إلى حوران سوف تقود إلى تكثير مجتمع الدروز في الجبل وهذا مضر بالولاية، كما إنه سوف يتسبب في مساوئ عديدة في جبل لبنان. وقد تم الاطلاع على التعليمات التي وجهها في هذا الموضوع حضرة الوكيل السامي إلى متصرف جبل لبنان الجديد، والأمر معروض عبر تلغراف المقام السامي لحضرة الصدر الأعظم.

في 3 أغسطس سنة 308 AUG. 15, 1892

والي سوريا: رؤوف

• Y. PRK. ASK 88/18 518

إلى العتبة العليا جناب الخليفة الأعظم،

يعلم الجناب العالي الخليفة الأعظم أن جبل لبنان هو جزء دائم من أراضي الدولة العثمانية، ومهم بدرجة كبيرة للغاية لمنطقة سوريا التي تتوسط المناطق العثمانية، وذلك من حيث المحافظة عليها وعدم الإخلال بأمنها. غير أن ذلك متوقف على مدى تدخل الأجانب في الجبل ودرجة نفوذهم فيه. ومن هذه الجهة يجب ألا يفسح المجال لأي صراع بين الطائفة المارونية التي تميل إلى فرنسا وبين دروز جبل لبنان الذين يظهرون المحبة والطاعة لصاحب الملك السلطان، وذلك من أجل ألا يقود هذا الصراع إلى حدوث اضطراب في جبل لبنان. أما الاحتمال الثاني فيتمثل في أن يقوم الدروز بترك الجبل والهجرة منه بسبب إدارة الحكومة

ومعاملتها. عليه يجب بذل الجهد من أجل ألا يترك الدروز الجبل حتى لا يبقى فيه الموارنة وحدهم فقط، وحتى لا يكون هناك استقلال نصفي كما هو الحال في بلغاريا. ويعلم صاحب الجناب العالي السلطان هذا الأمر أيضا.

وعندما تم تعيين واصه باشا متصرفا على الجبل ظهرت على السطح ألاعيب الأجانب ودسائسهم، وذلك بسبب قلة تجربة ودراية هذا المتصرف رغم صداقته الظاهرة. وبدأ الأجانب يتدخلون في شؤون العمل والإدارة ويقدمون الالتماسات فيما يتعلق بموضوع تعيين موظفي الجبل، وتبديل البعض الآخر. ومن أمثلة ذلك عزل المتصرف للمير مصطفى رسلان دون وجود أي سبب وتعيين آخر في مكانه قائم مقاماً على قضاء الشوف، وهو نسيب بك ....[1]* ربيب الإنجليز، وهو مع كل ذلك ليس من أهل السنة. وهكذا بدأ نفوذ الأجانب والتماساتهم المتعلقة بشؤون الجبل منذ ذلك الوقت. ومن المعروف أن عائلة جنبلاط هي من الطائفة نفسها التي ينتمي إليها نسيب بك هذا. وباستثناء هذه المجموعة يوجد من الدروز من هو صادق. وقد تم ترك نحو خمسة آلاف بيت من بيوت الدروز والهجرة إلى جبل حوران وإلى بقية الأطراف بسبب سوء المعاملة والأغراض الذاتية وكذلك عدم توفر الأمن. أما ما تبقى منهم فهم يفكرون في الهجرة أيضا. وكما تم ذكر ذلك من قبل فإن نسيب بك يعتبر ربيبا للإنجليز، وقد قام بإنفاذ أهداف ذاتية ضد بقية الدروز باستثناء (عائلة) جنبلاط. وعلى سبيل المثال قام قبل أربع سنوات من الآن بإحضار جارية من الشراكسة من استانبول، وجعلها تقيم مدة من الزمن في منزله، ثم من بعد ذلك منحها لأحد الدروز. وإثر ذلك بدأ في الشكوى تعصبا للدروز الذين يوجدون في جبل لبنان (...). ولهذا السبب قدم واصه باشا إشعارا خاطئا لدار السعادة يدور حول أن الدرزي المذكور هو مسلم، وذلك من أجل تهدئة هذا الأمر. ويعتبر ذلك خداعا منه. والجدير بالذكر أن لنسيب بك زوجة تركية أخرى كان قد تركها في السابق أيضا. ومن ثم انتقلت إلى أحد الدروز، وقد تركها هذا الدرزي بعد خمس سنوات، فقام نسيب بك بالزواج مرة أخرى بالمذكورة دون أن تكتمل مدتها الشرعية. وهكذا نجد أن هذين الأمرين يمثلان جزءا من الأمور المذمومة التي يقوم بها نسيب بك والتي تخالف الشريعة.

وبناء على ذلك فإن الدروز يتأسفون ويتعجبون لهذا الأمر، وهم أهل العرض والشرف. وقد تم التقدم من طرف هؤلاء الدروز يتعلق بعزل هذا الشخص من القائم مقامية وتعيين قائم مقام جديد على قضاء الشوف ذي شرف وعفة ومن العبيد الضعاف المحبين

(1) * حذفت من النص بعض التعابير المسيئة.

لجناب السلطان. ويعتبر أمر عزل نسيب بك أمرا ضروريا من الناحية الشرعية ومن الناحية القانونية، وذلك بسبب قيامه بهاتين الحادثتين اللتين تخالفان الدين الإسلامي. وبالرغم من ذلك لم يقم واصه باشا بعزل نسيب بك، وذلك بسبب حيل الأجانب ودسائسهم. وقد أدى هذا الأمر إلى أن يدب اليأس في نفوس الدروز، وقد بدأوا في مراجعة والي بيروت وكل من يهمه الأمر من أجل عرض استرحامهم على مقامكم العالي الخليفة الأعظم. وقد أصبح الدروز يفكرون بشكل جاد في الهجرة إلى أماكن أخرى بسبب عدم توفر الأمن في الجبل نتيجة المعاملة الخاطئة هذه التي تقوم بها حكومة لواء جبل لبنان. ومن جانب آخر فإن الدروز لن يصبروا ويتحملوا حتى نهاية مدة واصه باشا، وذلك من أجل ألا يعانوا في الجبل وكذلك بسبب عدم وضوح المسألة. لقد تقدم الدروز مرة أخرى بتكرار طلبهم المتعلق بتبديل نسيب بك وتعيين شخص آخر مناسب في مكانه، وذلك عند قدوم نعوم باشا عقب واصه باشا.

ومن جهة أخرى تمت التوصية وإفهام المسألة بصورة خاصة إلى نعوم باشا من طرف كل من والي بيروت ووالي سوريا- كل واحد على حده- وذلك فيما يتعلق بعزل نسيب بك وتعيين المير مصطفى المسلم والمشهود له بالصداقة. وإذا كان نعوم باشا قد أعلن بأنه سوف يقوم بعزل نسيب بك، إلا أن الذي حدث في النهاية هو تعيين سعيد حمدان- وهو من أتباع نسيب بك- قائمقام على قضاء الشوف في مكان نسيب بك .... وفي الوقت نفسه تم تعيين نسيب بك على رئاسة الجزاء في الجبل نتيجة الحيل والدسائس التي يقوم بها المطران دبس وأمثاله من أعوان الفرنسيين في بيروت ومن هم على شاكلتهم. ولقد أدى وجود هذين الشخصين في الحكومة إلى تعجب الجميع واندهاشهم، وأثار أيضا تأسف الدروز. ولهذا السبب لن تكون للدروز من الآن فصاعدا الرغبة في الإقامة داخل جبل لبنان، ويقال أنهم يرغبون في هذه الأيام في الهجرة إلى مكان آخر، وذلك بعد أن اتجهت غالبيتهم إلى بيروت. يقوم الأجانب بالتدخل في الجبل. وبالإضافة إلى هذه المتاعب التي يقومون بها فقد قاموا ببعض الأمور الأخرى مثل إعطاء الفرنسيين خط سكك حديد حوران مع إنشاء ميناء بيروت الذي حصل أحد الأفراد على امتيازه وهو يوسف مطران، وكذلك بيع خط الترامواي البخاري الذي يربط بيروت بالشام إلى الفرنسيين أيضا بخمسة آلاف ليرة، وهو الخط الذي حصل على امتيازه المدعو حسن بيهم، وكذلك استولى الفرنسيون على طريق الشام ومعه شركة الغاز الموجودة في بيروت.

ومن الملاحظ أن نفوذ الفرنسيين في سوريا وعلاقتهم بها زادت بشكل كبير نتيجة لوجود قناصلها في كل مكان وكذلك انتشار المدارس الابتدائية المعروفة باسم زبارة في

سوريا. وأصبح هدفها الأساسي من أجل التدخل في جبل لبنان يتمثل في إما هجرة الدروز الموجودين في الجبل إلى مكان آخر أو ظهور فوضى واضطرابات داخل الجبل. وهكذا فإن الوضع كما هو موضح في المواد الخمسة الموجودة في الأعلى. وفي حالة ظهور اضطراب في الجبل مع استمرار وضع الدروز الذين يوجدون في جبل لبنان على هذا النحو، فإن المسؤولية في هذه الحالة تقع على نعوم باشا وعلى الباب العالي وأنتم أيها الجانب السني الخليفة الأعظم. وسوف يكون من اللازم أن يكون نعوم باشا وربما الباب العالي مسؤولين عن ذلك. أما الأجانب فسوف ينظرون إلى هذه الاضطرابات باعتبارها مشكلة. ولهذا السبب تقتضي الضرورة إخطار نعوم باشا عبر واسطة مناسبة وبصورة خاصة وسرية تامة فيما يتعلق بموضوع عزل نسيب بك وسعيد حمدان بأسرع ما يمكن، وتعيين سعيد بك تلحوق- الذي شغل في السابق منصب قائممقام في قصبة السويداء بجبل حوران- على قائممقامية قضاء الشوف، أو تعيين أي فرد من الآتية أسماؤهم قائممقام وهم قائممقام الشوف السابق المير مصطفى أو حمد بك حمادي وهو من عائلة حمادي أو الشيخ حسين تلحوق وهو من عائلة تلحوق، وذلك بفضل جنابكم أيها السلطان. ويعود السبب من هذا الأمر إلى تسوية الأحوال الحالية في جبل لبنان بكل سهولة ويسر مع عدم إتاحة المجال للأجانب بالتدخل وعدم حصول أي نوع من أنواع الاضطرابات حسب ما يحس الأهالي في الجبل.

بيد أنه يجب القول أن هذه الإخطار لا يمس ما وقع الإحسان به من طرف السلطان فيما يتعلق بحقوق المتصرفية وشروط الجبل، وذلك لأن إجراء التدابير المتعلقة بالمحافظة على أمن جميع ولايات حضرة السلطان يعتبر من متطلبات حقوق الدولة العلية العثمانية. وعلى هذا النحو فإن إجراء التدابير اللازمة حول موضوع المحافظة على أمن لواء جبل لبنان يعتبر كذلك من متطلبات حقوق الدولة العلية العثمانية. ويجب القول أن هذا الإخطار لا يمثل صلاحية أي فرد فيما يتعلق بالمتصرف القادم. وأقوم هنا أنا العبد الضعيف بعرض ذلك على صاحب المقام الرفيع الخليفة الأعظم بناء على حبنا وصداقتنا لك. والأمر والفرمان في هذا الموضوع وفي كافة المواضيع لصاحب اللطف والإحسان صاحب الشوكة والقدرة والعدالة والرحمة ولي النعمة سيدنا حضرة الخليفة الأعظم.

في ٩ رجب سنة ٣١٠ JAN. 27, 1893

وفي 15 كانون الثاني سنة 308

من فرق (جمع فريق) حضرة السلطان

يوجد ختم داخله مكتوب (السيد محمد ....).

IRAE TALTIFAT 85/S •

عطوفتلو أفندم حضرتلري،

نظرا لما قدمه صاحب السعادة نسيب جنبلاط بك من أعمال خيرية وجهود مفيدة، ونظرا لما أبداه من إخلاص أثناء حادثة دروز حوران في المدة الأخيرة، وبناء على الإعلام الذي وصل من ولاية بيروت، فإن هناك طلبا وتلطيفا بترقية المومى إليه من الصنف الثاني من الرتبة الأولى إلى الصنف الأول. والشخص المذكور هو من أبرز رؤساء طائفة الدروز والقائمقام السابق لقضاء الشوف التابع لجبل لبنان. والأمر في كل الأحوال لحضرة السلطان. وعندما يصدر الفرمان العالي فسوف يتم تنفيذه. وقد كتبت في ذلك تذكرة. أفندم.

في ٢٩ محرم سنة ٣١٥ JUN. 30, 1897

وفي 18 حزيران سنة 313

الصدر الأعظم توقيع

معروض عبدكم الضعيف،

إن هذه التذكرة السامية لحضرة الصدر الأعظم قد تم الإطلاع عليها من قبل جناب السلطان. وكتب عليها إرادة سنية. والأمر والفرمان

في هذا الموضوع لحضرة من له الأمر.

في ٤ صفر سنة ٣١٥ JUL. 5, 1897

وفي 22 حزيران سنة 313

سركاتب حضرة شهرياري. تحسين

Y. PRK .UM 67/31 •

قام الشخص المدعو شكيب أرسلان وهو من طائفة الدروز في وقت سابق بالفرار إلى مصر، وعمل هناك على ترويج ونشر أفكار الأنجليز الموجودين هناك وذلك من خلال المقالات التي كان يكتبها في صحيفة ص . وقد تجاسر على نشر جميع أنواع الفساد. وقد عاد الشخص المذكور إلى جبل لبنان في عهد سَلفِي من أجل تثبيت أقدام الإنجليز في جبل لبنان.وأقام مدة قصيرة في قائمقامية الشوف. وهو اليوم يقوم ببث جملة من التحريضات في ولاية بيروت وفي جبل لبنان وكذلك بين أهالي دروز حوران وذلك بإيعاز من اللورد كرومر وتعليماته الخفية. وفي المدة الأخيرة قام بجمع قرابة الألف شخص من العائلات الدرزية وقادها إلى جبل الدروز. وحتى لا يكون هذا الشخص المذكور سببا في ظهور مشاكل في المستقبل والعياذ بالله – يتعين إرسال الفرمانات اللازمة لمن يهمهم الأمر حتى

يوضع هذا الشخص المذكور تحت المراقبة والترصد. والأمر في هذا الموضوع وفي كل الأحوال لحضرة من له الأمر.

في ١٧ شعبان سنة ٣٢١ NOV. 8, 1903

وفي 25 تشرين الأول سنة 319

متصرف جبل لبنان: مظفر (توقيع)

• **A.MTZ.CL 5/181 1322.2.13 Lef 2**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- برقية واردة من متصرفية جبل لبنان- قلم الرسائل،

ج 26 شباط سنة 1319، MAR. 6, 1904 بناء على الروايات التي تدور سراً من أن أرسلان بك قائمقام الشوف السابق بالتخابر مع بعض الموظفين الإنجليز في مصر، والشبهات حول إقامة المذكور دون عمل في الشام، قمنا بزيادة الرقابة والترصد على أحوال وأوضاع الدروز واتخاذ التدابير الاحتياطية من جهة، كما أرسلنا أحد عناصر البوليس السري إلى مصر لتقصي المعلومات حول صحة هذه الروايات من جهة أخرى وننتظر عودته قريبا وسنقوم بعرض المعلومات ونتائج الاستطلاعات بصورة موضحة والأمر لحضرة ولي الأمر.

28 شباط سنة 1319 8 آذار 1904

متصرف جبل لبنان المشير: مظفر

• **AMTZ.CL 5/181 Lef 4**

متصرفية جبل لبنان- إلى مقام الوكالة الأفخم- رقم 6

معروض الداعي،

سبق وأن بينت في برقيتي المؤرخة 28 شباط سنة 1319، MAR. 12, 1904 بناء على الروايات التي تدور سرا من أن أرسلان بك قائمقام الشوف السابق بالتخابر مع بعض الموظفين الإنجليز في مصر، والشبهات حول إقامة المذكور دون عمل في الشام، قمنا بزيادة الرقابة والترصد على أحوال واوضاع الدروز واتخاذ التدابير الاحتياطية من جهة، كما أرسلنا أحد عناصر البوليس السري إلى مصر لتقصى المعلومات حول صحة هذه الروايات من جهة أخرى وننتظر عودته قريبا وسنقوم بعرض المعلومات ونتائج الاستطلاعات بصورة واضحة.

• A.MTZ.CL 5/181 Lef 6

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- صورة البرقية واردة من متصرفية جبل لبنان- قلم الشيفرة،

بتاريخ 28 شباط سنة 1319 8 آذار 1904

ج 26 شباط سنة 1319، بناء على ما ورد في صحيفة "خرونوس" الصادرة في مصر من أن الدروز في جبل لبنان يستعدون لإثارة الاضطرابات وعلى الروايات التي تدور سرا من أن أرسلان بك قائمقام الشوف السابق بالتخابر مع بعض الموظفين الإنجليز في مصر، فأنني قد أرسلت أحد عناصر البوليس السري إلى مصر لتقصي المعلومات حول صحة هذه الروايات، ولم أكتف بذلك بل أرسلت واحدا ممن أثق بهم إلى الجبل كي يقوم بالاستطلاعات اللازمة في جبل حوران. وقد عاد الذي أرسلته إلى مصر، وأفاد بأن التحريات التي قام بها لم تؤكد صحة ما روي، كما عاد الرجل الذي أرسلته إلى جبل حوران، حيث أفاد بأنه قام بالتحريات اللازمة في قرى الجبل وقصباتها ودقق في أحوال الدروز ولم يجد أي شيء يثير الشبهات، وأنهم يعملون ضمن دائرة الطاعة والانقياد. كما أبرز محضرا بتوقيع رؤوس الدروز يؤكد كونهم على الطاعة والانقياد، نقدم لفا ترجمته لاطلاع مقامكم العالي والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٣ صفر سنة ١٣٢٢ و 15 نيسان 1320 24 نيسان 1904

من ياوران حضرة مولانا السلطان

متصرف جبل لبنان

١١ - تقارير حول ما يرد في الصحف الأجنبية فيما يتصل بحوران

• A.MKT.MHM (522) 533/29

ورقة خاصة بمسودات مكتوب الصدر العالي- تاريخ ورود الاوراق إلى القلم وتاريخ التسويد-

الورود- التسويد:٢٠ جمادى الاولى سنة ٣١٢ H –NOV. 19, 1894

الرقم الخصوصي :2576

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

نقلت وكالة "أجانس هواسي" أن الدروز اغاروا على بعض قرى المسيحيين. وقد نشرت الصحف الأوروبية تلغرافا في هذا الموضوع. وإثر الاستعلام حول هذا الأمر تبين أن هؤلاء الدروز قدموا من حوران واعتدوا على بعض الاشخاص الذين كانوا منفردين، ولم يغيروا على القرى المسيحية. وهناك احد المسيحيين من بيروت وهو من ذوي الشأن كان ذاهبا من مرجعيون إلى بيروت، وعندما كان في الطريق أغير عليه وقتل. وقد نسب المسيحيون عملية القتل المذكورة إلى دروز قرية مطلة التابعة لقضاء مرجعيون. وحصل في هذا الموضوع لغط كبير وقيل وقال. وفي النهاية تم التاكد من ان مكاريجي (مكاري) مسيحي هو الذي قتل الشخص المذكور طمعا في الحصول على المبالغ التي كان يعتقد أنها بحوزته. وهكذا تبين ان رواية الإغارة لا أساس لها من الصحة. وقد تم إبلاغ "أجانس هواسي" من قبل الولاية لكي يتم تكذيب النشريات الواقعة بشكل سريع.

يتم تقديم التلغرافات إلى الديوان الهمايوني السامي.

سوف يتم عرض التلغراف

• A.MKT .MHM 533/29 CA.20.1312 LY 7

الباب العالي- نظارة الأمور الخارجية- غرفة الترجمة- عدد

(التواريخ الواردة في هذا الوثيقة هي بالتقويم الغرغوري في الأصل)

ترجمة التحريرات المرقمة بـ632 الواردة من القائم بالأعمال في سفارة فيينا والمؤرخة بـ4 كانون الأول سنة 94 والمرسلة إلى نظارة الخارجية.

عملاً بالأمر الواردة في التلغراف نامة السامية المرقمة بـ 59 والمؤرخة بـ 21 تشرين الثاني سنة 94 والتي تدور حول الحوادث التي نشرت من قبل " أجانس هواس" حول "حوران" فقد تم تقديم قطعة من صحيفة "قوريوبندانس زولت" تحتوي على

التصحيحات التي قامت بها في هذه الصحيفة.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

ترجمة ملفوفة التصحيح نامه

ورد مكتوبا من دار السعادة ما يلي:

نشرت بعض الصحف الأجنبية تلغراف نامه "أجانس هواس" التي تدور حول قيام الدروز بالهجوم على بعض قرى المسيحيين وسلبها ونهبها. وتكذب المعلومات الواردة من قبل الموظفين العثمانيين الموجودين في بيروت وسورية هذه الحوادث بشكل قاطع. وليس صحيحا أبدا أن الدروز القادمين من حوران قد قاموا بالهجوم على بعض قرى المسيحيين ونهبها.

وقد أراد المسيحيون إلصاق تهمة قتل أحد المسيحيين ذوي الشأن والذي قتل في طريق بيروت إلى دروز مرجعيون، غير أنه ثبت مؤخرًا أن الجريمة ارتكبت من قبل مكارجي مسيحي كان يرافقه وذلك بهدف الإستيلاء على جميع المبلغ الذي كان مع القتيل.

- **HR.SYS 218/122 1895 6 .3 .**

الباب العالي المترجم : في 10 كانون الأول 1310 DEC. 22, 1894

غرفة الترجمة المصحح في 11 كانون الأول 1310 DEC. 23, 1894

رقم 331

ترجمة للرسالة الرسمية الواردة من القائم بأعمال سفارة فيينا السنية إلى نظارة الخارجية بتاريخ 4 كانون الأول 94 وتحت رقم 632 .

امتثالاً للبرقية الوزارية بتاريخ 21 تشرين الثاني من عام 94 وتحت رقم 59 قمت بتقديم قطعةِ الجريدة المتضمنةِ نصَّ الرسالة المصحَّحة والتي نشرتُها في جريدة "كورسيبونداس زولت" بخصوص ظهور حوادث في حوران والتي نُشِرت من قِبل "آثرانس هواس" .والأمر والقرار لكم.

ترجمة لنص الرسالة المصححة:

وردنا من إستانبول المذكرة التالية:

نشرت بعض الجرائد الأجنبية برقية لـ "أجانس هواسي" جاء فيها : إن الدروز قد هاجموا بعض القرى المسيحية ونهبوها.

وإن المعلومات التي وردتنا من قبل الموظفين العثمانيين في بيروت وسورية تكذِّب ما جاء في البرقية بشكل قاطع. فالأنباء التي تحدثت عن مهاجمة الدروز لبعض القرى المسيحية عارية عن الصحة تماماً. فالمسيحيون أرادوا أن ينسبوا مقتلَ شخصيةٍ بارزة على طريق بيروت إلى الدروز في مرجعيون ويحمِّلوهم مسؤوليته، لكنه تبين مؤخراً بأن هذه الجناية قد ارتكبت من قبل بعض المُكارِين بقصد اغتصاب الأموال التي كان يحملها الشخص المذكور.

- **YA-HUS 321/23 24.2.1312 Lef 2**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- برقية واردة من ولاية سورية- مكتب البرقيات،

11 شباط 1310، FEB. 11, 1895 بمناسبة قدوم قائمقام جبل الدروز شبلي بك والمشايخ المعتبرين إلى مركز الولاية لتأكيد الارتباط والطاعة والولاء، قدم متصرف حوران إلى الشام بطلب مني لتأمين معاملات الجبل المذكور وإجراء مباحثات حول إصلاح المنطقة وأقام فيها عدة أيام. وعاد الأحد الماضي إلى مقر عمله. أما ما يشاع حول الأوضاع فهو كذب صريح كليا وليس هناك أي حادث حتى العادي منه منذ بعض الوقت بفضل قوة حضرة مولانا السلطان. رجاء الاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

12 شباط سنة 1310 FEB, 12, 1895

الوالي: عثمان

- **YA-HUS. 320/123 Lef 2**

الباب العالي- دائرة الخارجية- إلى مقام الصدارة السامية- قلم المراسلات- 4341

معروض الداعي؛

نقدم لفا ترجمة البرقية الواردة من السفارة السنية بفيينا برقم 101 وتاريخ 22 شباط سنة 1295 حول نشر صحيفتي "برس" و"اكسترا بلاط" برقية من مراسلها الخاص بلندن عن قيام دروز حوران بالهجوم على منزل متصرف حوران واضطرار المتصرف للسفر إلى الشام.

٢٨ شعبان سنة ١٣١٢ و11 شباط 1310

FEB. 24, 1895

ناظر الخارجية

- YA-HUS. 320/123 **Lef 3**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 3375

تم عرض وتقديم مذكرة نظارة الخارجية الجليلة حول إرسال ترجمة البرقية الواردة من السفارة السنية بفيينا حول نشر صحيفتي "برس" و "اكسترا بلاط" برقية من مراسلهما الخاص بلندن عن قيام دروز حوران بالهجوم على منزل متصرف حوران واضطرار المتصرف للسفر إلى الشام. وقد طلبنا من النظارة المذكورة إرسال جواب بتكذيب ما نشر.

في سلخ شعبان سنة ١٣١٢ و 13 شباط 1310

FEB. 25, 1895

الصدر الأعظم والياور الأكرم

- YA HUS 322/74 **Lef 3**

الباب العالي -دائرة الخارجية- قلم المراسلات- الى مقام الصدارة السامية- العدد88

معروض خادمكم،

قدمنا لفا الرسالة الواردة من السفارة السنية بفيينا بتاريخ 6 مارت سنة 1295، MAR. 18, 1879 تحت رقم 121 وترجمة مرفقاتها ببيان أنه بموجب مذكرتي الصدارة السامية الواردة بتاريخ 29 شعبان و2 رمضان سنة 1312، FEB. 25&27, 1895 من أن مانشرته بعض الصحف من أخبار عن قيام بعض الجهات بهجوم على مساكن الدروز واضطرار متصرف حوران للذهاب الى الشام لاصحة له. وأن الأمن هناك مستتب وان سبب ذهاب المتصرف المذكور الى الشام هو لأكمال معاملات اصلاح منطقة الجبل المذكور وعودته الى مقر عمله مع طلب تكذيب ما قيل في هذا الشأن سابقا، وعن إرسال كتاب التكذيب المدرج في جريدة كوريسبندانس زولت التابعة للدولة ونقلت عنها بعض الصحف الأخرى. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٣ رمضان سنة ١٣١٢ وفي 8 مارت سنة 1311

MAR. 20, 1895

ناظر الخارجية

- YA HUS 322/74 **Lef 2**

الباب العالي- نظارة الأمور الخارجية- غرفة الترجمة

على اثر برقيتكم رقم سبعة وأربعين وتاريخ الثاني من الشهر الحالي فإني قمت

بتكذيب خبر حدوث اضطرابات في حوران عبر صحيفة "قورسبوندانس زولت" كما نقلت التكذيب كل من صحيفتي "موول بره سي لبير" و "نايه ويه نر تاغبلان" وأقدم لفا قصاصة الصحيفة المتضمنة هذا التكذيب والأمر لحضرة من له الأمر.

ترجمة ماورد من تكذيب في صحيفة "قورسيبوندانس دولت" المؤرخة في 4 مارت سنة 95. خولنا صلاحية تكذيب ماجاء في بعض برقيات لندن من حدوث اضطرابات بين الدروز في حوران فالوضع هناك هادئ والأمن مستتب.

1312.9.25

• YA HUS 322/74 Lef 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- القلم الوارد- 3666،

تم عرض وتقديم مذكرة نظارة الخارجية الجليلة مع كتاب السفارة السنية بفينا وترجمة المرفقات المتضمنة كتاب التكذيب الذي نشر "بجريدة كوريسبندانس" زولت وأدرج في بعض الصحف الأخرى بشأن ما نشرته بعض الصحف من قيام الدروز بالهجوم على منزل متصرف حوران واضطرار المتصرف للتوجه إلى الشام.

٢٥ رمضان سنة ١٣١٢ و 9 مارت سنة 1311

MAR. 22, 1895 MAR. 22, 1895

الصدر الأعظم والياور الأكرم: جواد

• HR.SYS 218/129 - 1313

الباب العالي- المترجم- غرفة الترجمة- رقم51

ترجمة الرسالة الواردة من سفارة فيينا السنية إلى نظارة الخارجية في تاريخ 6 آذار 95 وتحت رقم 121.

بناء على برقية الوزارة المؤرخة بتاريخ 2 آذار، وتحت الرقم 47 قمتُ بتكذيبِ الخبر المتعلق بظهور اضطرابات في حوران، والتي نشرْتُها في جريدة : "كورسيبونداس دولت". وهذا ملف لرسالة التكذيب مرفقة بالقصاصات التي نقلَتها جريدتا "نوويل برس ليبو" و"نايه وينر تاغبلات" على صفحاتها. والأمر لكم.

ترجمة لنص رسالةِ التكذيبِ المنشورة في جريدة "كورسيبونداس زولت" في 4 آذار عام 95:

إن الخبر الذي جاء في إحدى برقيات لندن حول وجود حوادث اضطرابات حوران

عار عن الصحة تماماً، وإن حوران يسودها الأمن والهدوء.

في 28 شباط 1311　　MAR. 11, 1896– M

LY2　　A.MKT.MHM. 533/29 •

ورقة خاصة بمسودات مكتوب الصدر العالي- تاريخ ورود الأوراق إلى القلم وتاريخ التسويد- الورود-

التسويد 2: جمادى الأول سنة 312　　JUL. 4, 1896

المسوّد- التوقيع- الرقم الخصوصي 1313 :

إلى نظارة الخارجية الجليلة،

نقلت وكالة "أجانس هواسي" أن الدروز أغاروا على بعض قرى المسيحيين، وقد نشرت الصحف الأوروبية تلغرافا في هذا الموضوع. وإثر الاستعلام حول هذا الأمر تبين أن هؤلاء الدروز قدموا من حوران وآعتدوا على بعض الأشخاص الذين كانوا منفردين ولم يغيروا على القرى المسيحية. وهناك أحد المسيحيين من بيروت وهو من ذوي الشأن كان ذاهبا من مرجعيون إلى بيروت. عندما كان في الطريق أغير عليه وقتل.

وقد نسب المسيحيون عملية القتل هذه لدروز قرية مطلة التابعة لقضاء مرجعيون. وحصل في هذا الموضوع لغط كبير وقيل وقال. وفي النهاية تم التأكد من أن مكاريجي مسيحي هو الذي قتل الشخص المذكور طمعا في سرقة المبالغ المالية التي كانت بحوزته. وهكذا تبين أن قصة الإغارة لا أساس لها من الصحة، وهذا ما أفادت به ولاية سورية. وقد أشعرت نظارة الداخلية بصورة تكذيب النشريات المذكورة. على النظارة الجليلة أن تتصل بالسفارات المعنية وتشرح لها الأمر على الوجه المناسب.

١٢- وقعة صاري عسكر (١٨٥٢)

- **HR. SYS 6/35**

ترجمة الخطاب الرسمي المقدم من طرف مودوز قنصل بروسيا المقيم في بيروت بتاريخ العاشر من تشرين الثاني من سنة ألف ثمانمائة اثنين وخمسين مع صاحب السعادة حضرة عفيف بك أفندي بيكلجي ديوان همايون الموجود في القدس بسبب مهمة خاصة.

لقد التقيت أثناء وجودي أنا العبد الضعيف في القدس بصاحب الدولة حضرة محمد باشا مشير الجيش الهمايوني عربستان. وإني لفخور بهذا اللقاء. وقد حصلت في هذا اللقاء على أخبار واردة للتو تدور حول فشل الحملة الموجهة ضد حوران. وإثر ذلك قمت بعرض وبيان تفاصيل هذا الأمر إلى المقام العالي للسلطان. وعلى النحو نفسه تجاسرت على عرض الأخبار التي حصلت عليها من طرف قنصل بروسيا المقيم في الشام- أثناء عودتي أنا العبد الضعيف إلى هذه المنطقة- إلى جناب السلطان. وقد تم تأكيد وتصديق الخوف الذي أحس به. وبناء على الإشعارات والأخبار الواقعة من العبد الضعيف فقد تم توبيخ حضرة المشير المشار إليه وصاحب السعادة حضرة الفريق مصطفى باشا الذي كان له دور في كافة أمور الحرب حتى هذه اللحظة. والجدير بالذكر أن هناك نزاعًا وخلافًا وقع بين الطرفين. وكان حضرة محمد باشا المشار إليه قد قام في الخامس والعشرين من الشهر الماضي بإيداع وتسليح نصف عساكر حضرة السلطان في الجيش الهمايوني المقيم في المكان المسمي "كوتيبه" ليكونوا تحت قيادة حضرة الفريق المشار إليه. ومن جانبه تحرك الفريق المشار إليه وفي معيته العساكر السلطانية إلى الناحية المسماة لحف الواقعة بين وادي حوران والموقع المسمى اللجاه.

وفي الوقت نفسه نجد أن معظم عساكر الدروز يوجدون في القصبة المسماة عاهرة الواقعة في ناحية لحف المذكورة، وهي قصبة معروفة بمتانة وحصانة موقعها وأبنيتها، وهي مسكونة بالرعايا العرب المسلمين والروم. وعندما اقترب عساكر جناب السلطان من المدينة المذكورة، ترك الدروز المدينة وانسحبوا منها، في حين جاء أهالي القصبة إلى استقبال حضرة مصطفى باشا المشار إليه، وبشروه بخبر انسحاب الدروز، وبدوره قام هو بإعلان مفاده أنهم من الرعايا الصادقين لحضرة السلطان. أما الدروز فلم يهتموا بما عرضه الباشا المشار إليه، إذ قاموا بحمل مجموعة من المدافع بمشقة كبيرة إلى تل يقع بالقرب من القصبة المذكورة ويطل عليها مباشرة، ومن ثم بدأوا في إطلاق نيران مدافعهم على هذه القصبة مما أدى إلى سقوط وخراب بعض المباني والمنازل، وعندما لم يواجهوا بأي نوع من

أنواع المقاومة عقب ذلك، قاموا بإدخال العساكر السلطانية إلى القصبة وبدأوا في الإغارة والهجوم. وبعد أن استولوا على هذه المدينة بواسطة هذا الهجوم كان من الطبيعي جدا أن يقوموا بارتكاب مجموعة كبيرة جدا من الأعمال الخارجة عن القانون.

وفي الواقع فإن الدروز يحتمون بصخور الجبال التي تقع بالقرب من القصبة. لذا عندما شاهدوا العساكر السلطانية سارعوا بالهجوم على القصبة، والبدء في إبادة عساكر السلطان وإعدامهم. أما العساكر السلطانية فلم تكن تملك القدرة على تنظيم صفوفها، بل أصيبت بالخوف والدهشة، فلاذت بالفرار على وجه السرعة بعد أن تخلصت من أسلحتها. وبهذه الطريقة استولى الأعداء على عدد كبير جدا من البنادق إضافة إلى مدفعين. وبالإضافة إلى ذلك توجد رواية تشير أنه عند عودة حضرة مصطفى باشا المشار إليه إلى كوتيبة سالفة الذكر ادعى أنه لم يأت إليه إمداد، ولذلك تمت معاملته معاملة سيئة وصلت حد إصدار الأمر بالبصق على وجهه وسجنه. وتم تقبل ذلك بصورة خبيثة جدا وغير مرضية من طرف حضرة محمد باشا المشار إليه. ومن جانب آخر أدت هذه الحوادث إلى أن يصاب رعايا الدولة العثمانية و جميع أصدقائها من الأجانب بالحزن العميق والأسى الشديد. وفي الوقت نفسه فإن ذلك سوف يعلق بذهن المقام العالي، وهذا أمر واضح.

إن العصيان الواقع في حوران يتفاقم يوما بعد يوم. وقد تمت الكتابة من تلك المنطقة إلى العبد الضعيف بأن بعض الناس ينظرون إلى الحكومة بعداء سافر عقب أحداث كل مصيبة وآفة تصيب العساكر السلطانية في حلب على الوجه المشروع. ويجب القول أن جميع دروز جبل لبنان يتحركون بشكل خفي ويقومون بارتكاب الأعمال السيئة مثل سرقة المسافرين وغير ذلك من الجرائم. ومن جانبه فإن قارفوشه شيخ وادي بعلبك يوجد في حالة استعداد للهجوم من جديد على الشام الشريف بمساعدة أعداد كبيرة جدا من البدو. ومن الواضح أنه يجب الاعتراف والتسليم بأن إيالة شاسعة ومعمورة مثل ولاية الشام توجد على حال يدعو للتأسف خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار عدم توفر القانون والأمن في بغداد، وكذلك العصيان وعدم توفر الأمن في أنحاء القدس الشريف منذ مدة من الزمن. وبناء على إشعار آخر صادر من الشام الشريف إلي طرفي أنا العبد الضعيف، فإنه توجد رغبة من بعض القناصل الأجانب المقيمين في المدينة المذكورة للتوسط بين الحكومة والعاصين. وقد تم الفهم أن رؤساء العاصين المذكورين يثقون في القناصل المذكورين أكثر من حضرة المشير محمد باشا المشار إليه. والحال أن هذا التوسط يمكن أن يكون أسوأ في الوقت الحالي من المشاكل التي تواجه حكومة الدولة العثمانية. ونظرا إلى دراية وفطنة صاحب المقام العالي فإن هذا النوع من التدخلات الأجنبية المعروضة في هذا

الموضوع قد تؤدي إلى إحداث خلل في النفوذ المشروع للباب العالي. لذا لن تقود إلى أي نتيجة جيدة على الإطلاق من أجل تقوية السلم والأمن في أيام الصلح، وهذا أمر واضح وجلي بالنسبة للمقام العالي.

وحسب رأيي أنا العبد الضعيف فإن كافة المصائب الموضحة حدثت بسبب شخص واحد وهو حضرة محمد باشا المشار إليه. إنني التمس العفو من المقام العالي نتيجة الأفكار التي سوف أوضحها بحق موظف من موظفي الدولة العثمانية يحمل رتبة كبيرة. إلا أنه لابد من القول أن حضرة المشير المشار إليه قام عدة مرات بخداع شيوخ العربان الذين يوجدون في أنحاء القدس الشريف. لقد أظهر المذكور شدة وإهمالا، ولم يكن صادقا في قوله. لذا فهو شخص مذموم لدرجة الكراهية من طرف أهالي البلاد الذين يعتقدون أنه لا يملك الشجاعة الكافية التي تمكنه من عقد اتفاقية أو معاهدة، وهذا أمر واضح. وفي الحقيقة فإن حضرة المشير المشار إليه هو رئيس صغير للعاصين. والسؤال الذي يدور هو لماذا أبقى على عدو مهيب مثل شيخ قارفوش منذ سنتين حتى هذه اللحظة؟ كما إنه عجز عن (مواجهة) إبراهيم باشا المصري مع ثلاثين ألف عسكري. ويجب أن نتساءل عن السبب الذي بنى عليه حملته هذه ضد حوران. ونظرا إلى هذا الوضع فإنه أما يوجد هناك سوء اختيار أو هناك ما لا يمكن تعريفه وبيانه لعدم وجود قيد. وبالتالي تظل المسألة معروفة لديه هو فقط.

بيد أنه لابد من وجود حل من أجل المحافظة على شرف السلطنة السنية وحماية الأمن والصلح. ويتمثل الحل في عزل المشير المشار إليه وتعيين آخر في مكانه يمكن الاعتماد عليه والثقة فيه أكثر منه. إن الضرورة تقتضي تعيين شخص يحافظ على الدماء الغالية لعساكر حضرة السلطان، ويملك بعض المعلومات عن الإجراءات العسكرية والحربية مع المحافظة على سهل حوران المذكور... وهكذا قام المشار إليه بحرمان العاصين من الزراعة في حقولهم. ومن المتوقع أنه سوف يجبرهم في وقت قليل على عقد معاهدة. وبذلك تم فهم استعداد المشير الجديد. على كل حال لابد من عقد معاهدة مع مشايخ العاصين، والتفكير بشكل عميق جدا في أحوال المذكورين المكدرة في مواجهة البدو، والإعلام الصادر منهم الذي يدور حول أن فريضة الذمة تملي عليهم إعطاء عساكر غير نظاميين بدلا عن القرعة العسكرية. عليه يجب الاكتفاء بهذه الأمور. وعلى هذا الأساس يمكن وخلال فترة زمنية قصيرة جدا تأسيس نفوذ السلطنة السنية وحكومتها بشكل أقوى مما كان، وهذا ما أجزم به أنا العبد الضعيف. وأقوم بعرض ذلك مع كل التقدير والاحترام.

الرقم: 107   رقم الصحيفة: 19

لقد تم التبييض في ٨ ربيع الأول سنة ٦٩   APR. 20, 1853

ترجمة الخطاب الرسمي الصادر من قنصل بروسيا المقيم في بيروت، والذي يدور حول المعركة التي قام بها الجيش الهمايوني عربستان ضد حوران.

لقد تم إعطاء الأصل إلى حضرة سعيد أفندي: 11 ربيع الأول سنة 69   APR. 23, 1853

المترجم: شاكر- الرقم: 98

الإرسال: في 11 ربيع الأول سنة 69   APR. 23, 1853   10تشرين الثاني سنة 1852.

١٣ -أحداث مسيكة/ امسيكي (١٨٥٦ - ١٨٥٧)

● İrade Dahiliye 24964 Ly 7

سيدي حضرة صاحب الدولة والعطف،

لقد تم الاستفسار من المير لواء صاحب العزة سليم باشا عن الاحتمالات المتوقعة في حال تم تركيز مجموعة من العساكر الشاهانية في مكان مناسب من حوران حسب ما يستلزم الأمر. وقد جاءت هذه الفكرة بعد الطلب الذي قدمه الباشا المذكور الموجود في منطقة حوران وقائمقام حوران وبعض مشايخها. ويهدف هذا الطلب إلى إيجاد السبل الكفيلة بإصلاح ذات البين والتأليف بين الحورانيين والأهالي من الدروز في جبل الدروز إثر النزاع الذي حصل بين الطرفين.

وفي حالة ما إذا تواصل القتال واستمر إهراق الدماء واشتداد الخصومة بين الجانبين ولم يتوقفا من تلقاء نفسهما فإنه في هذه الحالة يتوجب إرسال العساكر الشاهانية الموجودة في مراعي تل الفرس وذلك بالنظر إلى أن عدد أفراد الحورانيين حتى الآن يبلغ عشرة آلاف شخص وعدد الدروز هو مابين خمسة آلاف وستة آلاف شخص. وفي حالة اتخذ الدروز وصول امدادات عسكرية إلى أهالي حوران ذريعة من أجل زيادة اعتداءاتهم فإنهم سوف يعمدون إلى الاستنجاد بمزيد من الأنصار من الدروز في جبل لبنان ومن مناطق أخرى. وهناك تصريحات من جانبهم فيها الكثير من التهور تفيد بأنهم سوف يستغلون هذا الموسم وينسحبون من القرعة ويجهزون العساكر.

وإذا بقيت هذه الفرقة على موقفها المعارض فإنه يصبح من الضروري إرسال عساكر نحوها بهدف ردعها وتأديبها، وسوف ينتج عن ذلك تحقيق المصلحة المرجوة. والواضح أن الجيش الهمايوني في عربستان في الوقت الحاضر غير كاف للقيام بهذه المهمة، ولهذا السبب وجب الاحتياط واليقظة واتخاذ التدابير الضرورية واتباع الأساليب الحكيمة من أجل وضع حد لهذه النزاعات. وقد تم عرض هذه الأمور على حضرة السر عسكر ليكون على علم بالموضوع وللإطلاع على مجرى الأمور.

والأمر في كل الأحوال لحضرة من له الأمر.

في ٢٧ صفر سنة ٧٣   AUG. 15, 1856

مشير جيش عربستان   الختم: عبد الكريم

● وثيقة رقم 57 İrade Dahiliye 24964 Ly 15

سيدي حضرة صاحب الدولة والعطف،

لقد تم قبل مدة قصيرة إبلاغ قائد العساكر بتفاصيل النزاع والصراع الذي وقع بين أهالي قضاء حوران التابع للشام الشريف وبين أهالي حوران في جبل الدروز. وفي المدة الأخيرة جرت محاولات وجهود من قبل قائمقام حوران وبعض المشايخ الآخرين للتوصل إلى السبل الكفيلة للاصلاح بين الطرفين. وبالرغم من أنه لم تقع بينهما مشاكل جديدة، إلا أن الملاحظ أن أهالي حوران يعمدون منذ مدة طويلة إلى التعدي على أهالي جبل الدروز، بل ويوجهون إليهم الكثير من الأذى والظلم. وإذا لزم الأمر فإن طائفة الدروز تستنجد بسكان اللجاه وهو المكان الذي تتحصن فيه، خاصة وأن هناك شيئا من العداوة بين العربان الساكنين في اللجاه وبين الحورانيين. وبالتالي فإن أهالي حوران لم يستطيعوا الدخول إلى هذه المنطقة، وبالرغم من أن الطائفة المذكورة قد وضعت لنفسها مجموعة من الشروط فإنها كانت مستعدة لابداء الصلح. وعند الاستخبار والاستعلام تبين أن العداوة الموجودة بين الطرفين لا تسبب لنا أي ضرر سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، ولكن بالرغم من ذلك فقد رأينا ضرورة الإصلاح بين هاتين الطائفتين وإزالة الفرقة المستحكمة بينهما، وهذا بمناسبة قرب قدوم موسم الحج. وبعد التشاور مع صاحب الدولة الوالي حضرة الباشا تمت المبادرة للسعي في هذا الأمر. وحتى لا يبقى الباب مفتوحا أمام خصومات جديدة ونزاعات أخرى تم بشكل خاص تعيين المير لواء صاحب العزة سليم باشا وهو أحد أعضاء مجلس الجيش الهمايوني. وقد تم بالاشتراك مع حضرة الوالي المشار إليه تحرير أمر سامي وتم إرساله قبل ثلاثة أيام إلى جهة حوران، وإلى الوقت الحاضر لم يرد أي جواب من قبل الباشا المومى إليه، ولكن مع ذلك فإنه وبتيسير من الله تعالى وبفضل التوجيهات الجليلة فإنه يأمل أن يحصل الإصلاح المطلوب بين الطرفين... والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ٢٠ صفر سنة ٧٣ OCT. 20, 1856

مشير جيش عربستان

● İrade Dahiliye 24964 1273 Ly 16

حضرة صاحب الدولة وصاحب العطف سيدي،

لقد وردت تحريرات من المير لواء صاحب العزة مصطفى باشا، وتتناول هذه التحريرات موضوع النزاعات الدائرة بين أهالي حوران وسكان جبل الدروز، وتم تقديم هذه التحريرات ملفوفة من أجل عرضها على حضرة السر عسكر (قائد العساكر).

والأمر من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في 20 س سنة 73 OCT. 20, 1856

.... ختم عبد الكريم

- **İrade-i dahiliye 24964 Ly 21**

صورة التحريرات الواردة عن صاحب العزة الميرلواء سليم باشا أحد أعضاء المجلس والمؤرخة بـ ٢٢ صفر سنة ٧٣

OCT. 22, 1856

لقد قدم إلى العبد الضعيف يوم الخميس الساعة الرابعة مساء شيخ مشايخ جبل الدروز واكد الحمدان مع ثمانية من عقلاء القوم، وعقدوا محادثات طويلة ومفصلة مع القائمقام صاحب الرفعة فارس آغا، وإثر هذه المحادثات ذكروا أنهم سوف يبقون تحت طاعة الدولة العلية وأنهم مستعدون لتنفيذ جميع الأوامر التي تطلب منهم وتعهدوا بالايفاء بجميع ما يطلبه أهالي حوران وذكروا كذلك أنهم سوف يبقون في مقر إقامتهم الموجود في القرية التي تسمى نجران وأنهم سوف يجتمعون مع بقية شيوخ الدروز الآخرين لانتظار الأمر الذي سوف يصدر بشأنهم. وبعد هذا الرد عادوا إلى مناطقهم.

وبالرغم من أن الطرفين كانا حاضرين في هذه المحادثات، وفيما كنا نحاول تهدئة الوضع، وفيما كنت أنتظر جواب المكاتيب التي أرسلتها إلى مشايخ حوران في هذه المرة وفي المرات الماضية علمت في اليوم المذكور أن الشيخ محمد دوخي وعربان اللجاه قد اجتمعوا ومعهم حوالي ألف نفر من الأهالي، وفي الساعة الثانية مساء انطلقوا من قرية أزرع ووصلوا إلى قريتي أور ومسيكة وهما من قرى الدروز وتقعان على مسافة ساعة من قرية أزرع. ودخلوا في معركة مع حوالي أربعمائة نفر من الدروز كانوا موجودين ومتحصنين في هذه المنطقة، واستمرت هذه المعارك إلى الساعة السابعة، وعمدوا إلى نهب جميع ممتلكات الدروز ثم عادوا إلى قرية أزرع.

وبالإضافة إلى ذلك قام محمد دوخي بالاستيلاء على مواشي الدروز المذكورين. وعندما بلغني الخبر في حوالي الساعة الثامنة إلى التاسعة مساء، وبهدف إجراء تحقيق واف ودقيق بشأن هذه الأحداث قمت على الفور بإرسال اثنين من الفرسان إلى قرية أزرع،

فانطلقوا من قرية بصرى الحرير ووصلوا إلى القرية التي تسمى نامر. وبعد مرور ما بين ساعتين إلي ثلاث ساعات عاد الفارسان المذكوران وأوضحا أن القتال المشار إليه قد وقع بالفعل. بل واتضح أن نتيجة هذه المعركة كانت مقتل شخص واحد من أهالي حوران وجرح خمسة آخرين ومقتل ثمانية أشخاص من الدروز وجرح أعداد كبيرة منهم. وقد كنت سعيت في الماضي إلى تهدئة الأوضاع ومنع هذه الفتنة. وسوف أقوم بإعلام صاحب الدولة بكل ما يستجد في هذا الموضوع. وقد وصلني فرمانكم السامي المؤرخ بـ 21 شعبان سنة 73 (16 نيسان 1857)، وأحطت علما بمحتواه. ونحن نلتمس من مقامكم الرفيع أن تحيطونا علما بكل أمر وإرادة تصدرونها في هذا الموضوع، حتى نتصرف على ضوئها. والأمر في هذا الموضوع وفي كل الأحوال الأمر لحضرة من له الأمر.

• İrade Dahiliye 24964 Ly 20

سيدي حضرة صاحب الدولة،

لقد أصبح صاحب المقام الرفيع على علم بتفاصيل النزاع الذي نشب للمرة الثانية بين الدروز وأهالي حوران وذلك من خلال التقرير الذي رفعه إليه العبد الضعيف يوم أمس. وقد تم إرسال العريضة التي وردت إلى القائمقام صاحب الرفعة فارس أغا وهو أحد مشايخ جبل الدروز ملفوفة إلى مقام الصدارة العظمى من أجل الإطلاع عليها. والمسافة التي تفصل بين الدروز ومحل إقامة الأهالي المذكورين تبلغ نحو ساعة. وقد تم إرسال الأغا المومى إليه إلى مشايخ حوران وذلك من أجل أن يطلعنا على ما سوف يتوصل إليه مع هؤلاء الشيوخ المذكورين. وحتى إذا تم فض النزاع وتهدئة الوضع بين الطرفين فإنني سوف أطلب مساعدة رسمية مصحوبة بعساكر مدفعية نظامية. وفي صورة ما إذا لم يوافق حضرة السلطان صاحب المقام الرفيع على طلبي هذا فإن الفائدة لن تحصل على النحو المطلوب. أما إذا وقع إرسال العساكر المذكورة كما طلبنا فإنه سوف يكون بالإمكان القضاء على التحريض والفساد الذي يقوم به عربان عنزة واللجا، وهذا يمكن من تحصيل الأموال الميرية في حوران وعجلون على الوجه المطلوب وبسرعة كبيرة، كما يستطيع كل فرد العودة إلى دياره. وإرسال العساكر المذكورة وتنفيذ هذه الاجراءات بالسرعة المطلوبة متوقف على إرادة وأمر مولانا السلطان صاحب الرفعة والشأن.

في ٢٥ صفر سنة ٧٣ OCT. 25, 1856

(الختم)

سيدي حضرة صاحب الدولة والعطف،

لقد تم إرسال المير لواء صاحب العزة سليم باشا وهو أحد أعضاء مجلس الجيش الهمايوني بعربستان من أجل الإصلاح بين أهالي قضاء حوران التابع للشام الشريف وسكان حوران من الدروز في جبل الدروز بسبب النزاع والقتال الذي دار بينهما. وأعلم بأنه سوف يتم مكاتبة حضرة السر عسكر وإخباره بتفاصيل الأحداث بعد الحصول عليها. وعندما وصل الباشا المشار إليه إلى المنطقة المكلف بالذهاب إليها حاول الإصلاح بين الطرفين. وبينما هو في قرية بصرى الحرير في يوم الخميس الماضي الموافق للحادي والعشرين من شهر شعبان الشريف احضر إليه واكد الحمدان شيخ مشايخ حوران جبل الدروز ومعه ثمانية من عقلاء القوم.

ومن خلال الحديث معه أبدوا تجاوبا كبيرا مع كل ما قاله لهم، وبينما كان يهم بإجراء محادثات مع الطرف الآخر في الموضوع نفسه تجمع عربان اللجاه مع أهالي حوران في قرية أزرع وبلغ عددهم حوالي الألف نفر ووصلوا في اليوم المذكور إلى قرية مسيكة الموجودة داخل اللجاه ودخلوا في معركة مع طائفة الدروز. وحملت الأنباء سقوط عدد من القتلى والجرحى من الطرفين. وقد وردت تحريرات ملفوفة من الباشا المومى إليه مؤرخة بتاريخ 22 ش سنة 73 OCT. 22, 1856– H مع عرائض مشائخ الجبل المذكور وقدمت إلى جانب السرعسكر ملفوفة من أجل عرضها على المنظور العالي.

وقد قام الباشا المذكور بعد هذه المعركة بالتحرك من قرية بصرى الحرير والمرور عبر قرية نامر حتى وصل إلى قرية شيخ مسكين. وبينما كان يحاول إيقاف القتال والإصلاح بين الطرفين وصلت مجموعة من الفرسان والمشاة من أهالي جيدور الذين مر ذكرهم إلى قرية مسيكة المذكورة في يوم الجمعة دون أن يكون لمشايخ حوران علم بذلك. وانضموا إلي العربان في القرية المذكورة ودخلوا في معركة مع حوالي خمسمائة إلى ستمائة نفر من الدروز، ثم عادوا بعد ذلك إلى مناطقهم. وسقط في هذه المعركة كذلك عدد من القتلى والجرحى من الطرفين، وعلى إثر ذلك لم تبق أية إمكانية للمصالحة بين الطرفين. وقد استلزم الأمر إرسال مدفع مع عدد من العساكر الشاهانية إلى قرية شيخ مسكين من قرى حوران المذكورة.

وقد وردت شقة مؤرخة بـ24 س سنة 73 OCT. 24, 1856– H تفيد بأن المشكلة بقيت بلا حل بعد المعركة الأخيرة. ومن أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة تم إرسال قائمقام حوران إلى مشايخ حوران للتوسط بين الطرفين. ومن أجل منع الاعتداءات

التي يقوم بها عرب اللجاه على أهالي حوران وبعض عربان عنزة، ومن أجل التوصل إلى المصالحة المطلوبة بينت الشقة أن إرسال هذه العساكر لا يخلو من فائدة. وقد تم عرض هذه الشقة ملفوفة ومرفوقة بعريضة مشايخ حوران في جبل الدروز إلى السرعسكر. وقد ظهر من خلال هذا الإشعار الأخير أن هناك أملا في التوصل إلى حل ما. وفي هذه الحالة يتم تركيز مقدار من العساكر الشاهانية في مكان مناسب من حوران. وقد تم استدعاء قائمقام حوران وعدد من المشايخ.

ومن أجل الوقوف في وجه بعض العربان والعشائر تم نشر عدد من الفرسان في مكان مناسب من حوران. وسوف يكون لهذه العساكر دور إيجابي في إصلاح ذات البين والمحافظة على مزارع قرى حوران. ولا يمكن الحصول على المؤن اللازمة للعساكر الموجودة في مرعى تل الفرس بسبب عدم وجود رجال قادرين على العمل في تلك القرى نتيجة المشكلة المتعلقة بحوران.

أما إرسالها من المركز ففيه مشاكل ومصاعب بسبب أن تأخير الحيوانات في موسم الرعي أمر صعب. وبناء على أن البحيرة التي تقع بين قريتي جاسم ونوى الموجودتين داخل حوران تبعد عن تل الفرس مسافة ست ساعات وعن قرية الشيخ مسكين ساعتين وعن قرية جاسم ونوى ساعة واحدة وعن الشام الشريف تسع ساعات فمن المناسب نقل العساكر بجانب هذه البحيرة وذلك للأسباب التالية: فهي أقرب إلى الشام من مكان إقامتهم الحالية، ومن السهل نقل المؤن من جانب، ومن جانب آخر يسهل إخماد الفتن والمحافظة على الأمن. وعملية نقل العساكر على هذه الصورة سوف تحول دون اعتداء طرف على آخر، وتحول من جانب آخر دون قيام حرب وتسهل عملية المصالحة بين الفريقين.

وإذا تم إرسال العساكر إلى تلك المناطق فإنه سوف يتم التعامل مع بعض مظاهر التوحش من جانب الطائفة الدرزية بسهولة اكبر، وهناك آمال في عدم ظهور الخلافات من جديد. وقد تم إعلام الباشا المومى إليه سليم باشا بتفاصيل هذا الأمر. وعندما يأتي رده بمنه تعالى سوف يتم تدارس الأمر، ويتم القيام بالإجراءات اللازمة في أسرع وقت. وفي الوقت الحاضر فإنه لا يوجد أفضل من إجراءات الإصلاح بين الطرفين. وهذا الأمر ضروري في الوقت الحاضر، والتحريرات اللازمة في هذا المجال يتم تدوينها، والجهود والمساعي تبذل ليل نهار لتحقيق هذا الهدف. وبإذنه تعالى سوف تبذل جميع المساعي والتدابير من أجل إيقاف هذا النزاع المذكور. وقريبا سوف يتم إبلاغ حضرة جناب الوزير. والأمر في كل الأحوال من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في 27 س سنة 73   OCT. 27, 1856

عبدكم والي إيالة الشام: عزت أحمد   عبدكم مشير جيش عربستان: عبد الكريم

• İrade-i dahiliye 24964   Ly 12

لقد أثبت القائمقام صاحب الرفعة فارس أغا إخلاصه وحسن خدمته في هذا الموضوع، ولذلك نرى من المناسب أن نكافئه على هذه الخدمة. وفي حالة الموافقة على تكريم الآغا المشار إليه ومعه الشيخ محمد الرفاعي من مشايخ حوران ومعه أربعة أشخاص بالإ ضافة إلى ثلاثة أشخاص من كبار المشايخ وثلاثة من مشايخ جبل الدروز نرجو من مقامكم الكريم التفضل بمنح كل واحد منهم، أي الأفراد الاثنا عشر المذكورين رسائل تكريمية (التفاتنامه) على الوجه الذي يليق بهم. وأنا في انتظار أمركم السامي فيما يتعلق بذهابي إلى تل الفرس حيث يوجد الجيش أو العودة إلى الشام الشريف. والأمر في هذا الموضوع متوقف على إذن جنابكم العالي.

والأمر في هذا الموضوع لحضرة من له الأمر.

في سلخ صفر سنة ٧٣   30 OCT. 1856

التوقيع   ختم

• وثيقة رقم 57   irade dahiliye 24964   Ly 17

دولتلو أفندم حضرتلرى،

لقد وردت إلى خادمكم وإلى محمد دوخي قطعتا مضبطة تتعلق بالخلافات الواقعة بين الحورانيين والدروز. وقد قدمتا إلى المشيرية السامية وتم فهم ما جاء فيها. ولم يصدر أي أمر سلطاني إلى جهتي أو إلى محمد دوخي. وحسب ما سمع من أخبار فقد حدث قتال يوم الأحد الماضي بعد الظهر. وهجم الحورانيون على الدروز واستولوا على ثمانية أجزاء من قراهم. وقدم مجموعة من الحورانيين إلى محمد دوخي، لكشف الموضوع. وعلى إثر ذلك ذهب محمد دوخي إلى تلك النواحي من أجل الإصلاح بين الطرفين. هذا ما نحيط به علم المشيرية الجليلة. والأمر في هذا الباب وفي كل الأحوال لحضرة من له الأمر.

في 19 صفر 73   APR. 14, 1857

تل الفرس: بنده   مير لواء: السيد مصطفى رشدي

دولتلو أفندم حضرتلرى،

لقد ذهب مير لواء عزتلو سليم باشا إلى تلك النواحي من أجل الوضع المومى إليه. سوف يقوم بالإصلاح بين الطرفين. والأمر في هذا الموضوع وفي كل الأحوال لحضرة من له الأمر.

Ly 9 İrade –Dahiliye 24964 •

دولتلو عطوفتلو أفندم حضرتلري،

إنّ التّحريرات الواردة من قِبل مشايخ جبل الدّروز ومن قِبل ميرلوا سليم باشا الموجود في حوران موظّفاً من أجل الإصلاح وحلّ النزاع والقتال الواقعين بين أهالي حوران والسكّان الدّروز تمّ تقديمها وإرسالها إلى عتبة الرّئاسة العسكريّة بواسطة البريد الأسبوعي، وإنّ موضوع سوق العساكر إلى محلّ مناسب في حوران بناءً على طلب قائم مقام حوران ومشايخها لن يكون خاليا من المحاذير، ولهذا السبب تمّ الامتناع عن سوق العساكر. وكنّا قد عرضنا سابقاً أنّنا نحاول وضع حد للنزاع المذكور من خلال اتّخاذ وإجراء التّدابير اللاّزمة.

إنّ الرّائد أحمد آغا الّذي أُرسل سابقاً إلى حوران مع بعض الإفادات الشفهية المُدرجة في التّحريرات الواردة منه بعد عودته في تاريخ ٢٨ شعبان سنة ٧٣، –APR. 23, 1857 H- والّتي قدّمها إليكم لفّاً، تفيد بأنّه تم الإصلاح بين الطّرفين وأنّه قد اقترب فصل الحجّ الشّريف، ولذلك تمّ الإشعار مرّة ثانية إلى الباشا المومى إليه من أجل وضع حد لهذه الموضوع بشكل نهائي، وحُرّرت أوامر إلى الشيخ محمد الدوخي والشيخ محمد الرّفاعي من أكابر قضاء حوران. وهذه المرّة وردت تحريرات أُخرى مشتركة من قائم مقام حوران ومن الباشا المومى إليه وقد تمّ تقديم هذه الأوراق لفّاً إلى حضرة رئاسة العسكريّة من أجل النّظر فيها، ووصلت أيضاً شقّة من الشيخ محمد الرفاعي المومى إليه تضمنت ما مفاده أنّه قد حصل الإصلاح بين الطرفين بشكل كامل ولم يبق أيّ نزاع بينهما. وقد أعطى الطرفان سندات تعهّد تؤكد أنّهما قد تصالحا. وقد تفرّق الأشخاص المجتمعون من جماعاتهم ومن أهالي قرية صيدا التابعة لمنطقة فيق[1] ومن أقضية "حاصبيا" و"راشيا" الكائنة في داخل ولاية الشّام الشريف ومن الأماكن الأخرى المجاورة. وبدأوا بالعودة إلى أماكنهم، وليس هناك حاجة لإرسال عساكر في هذا الشأن.

وبناءً على طلب الباشا المومى إليه إرسال خِلَع لإعطائها لبعض المشايخ، تمّ توفير الخلع

(1) قرية صيدا ومنطقة فيق في الجولان.

المذكورة وإرسالها من اجل إكسائها لمن يستحقون. وأخبرناه في الجواب أن يعود إلى الشام الشريف بعد إجراء المصالحة. وبإذن الله تعالى عندما يعود الباشا المومى إليه، سوف نقدّم إلى حضرتكم سندات التّعهد الّتي مرّ ذكرها والموجودة عنده. واما بخصوص إرسال عساكر إلى مكان مناسب في حوران كما ذُكر أعلاه، فقد قمنا بإحضار حضرة السيّد طاهر باشا الّذي كان موظّفا في منطقة بيروت، ولكنّ في الوقت الحاضر تمّ رفع الفساد وتسكين الفوضى. ولهذا فسوف يعود الباشا المشار إليه إلى المكان المذكور. ومن أجل أن لا يطّلع الآخرون على هذه المواضيع، سوف نقوم بإرسالها إلى حضرتكم بالبريد الخاصّ. والأمر في هذا الموضوع وفي جميع الأحوال لحضرة وليّ الأمر.

في 30 رمضان سنة 73 APR. 24, 1857

عبدكم والي ولاية الشّام- الختم- عبدكم مشير جيش عربستان- الختم:عبد الكريم

• İrade Dahiliye 24964 Ly 14

معروض عبدكم الضعيف،

لقد وردت تحريرات من المير لواء صاحب العزة مصطفى باشا الموجود في مراعي تل فرس تتضمن تفاصيل النزاع الذي حصل بين أهالي حوران وسكان حوران الدروز. وهذه التحريرات تتضمن كذلك أخبارا بأنه تم تكليف المير لواء صاحب العزة سليم باشا وهو أحد أعضاء مجلس العسكر الهمايوني في عربستان وإرساله لتقريب الشقة بين الطرفين وإصلاح ذات البين من خلال استغلال مناسبة موسم الحج الشريف للقيام بهذا الغرض حتى لا تقع مثل هذه المنازعات مستقبلا وحتى يغلق باب الفتنة. وقد تم عرض التقريرين اللذين وردا عن المشير السابق للجيش الهمايوني المذكور الباشا صاحب الدولة والرفعة ملفوفا على عتبة الصدارة العظمى السامية للنظر فيهما والإطلاع عليهما.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ١٢ رمضان سنة ٧٣ MAY 6, 1857

توقيع

• İrade Dahiliye 24964 Ly 4

سيدي حضرة صاحب الدولة والعطف،

لقد تم التوصل إلى إيجاد حل لإزالة أسباب النزاع بين أهالي حوران وطائفة الدروز الموجودة في حوران. وسوف يقوم المير لواء صاحب العزة سليم باشا بتقديم سندات

المصالحة بإذنه تعالى إلى صاحب المقام العالي السر عسكر وذلك عند عودته. وقبل مدة وقع تقديم تقرير في هذا الشأن. وبالنسبة إلى الباشا المومى إليه فقد رجع من حوران في ليلة الثلاثاء الثاني عشر من الشهر الحالي وواصل طريقه إلى الشام الشريف. وقد تم تسليم هذه السندات المذكورة مع ترجمتها إلى جناب الصدارة العظمى ملفوفة وذلك من أجل تقديمها إلى حضرة السلطان.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر

في ١٣ رمضان سنة ٧٣ MAY 7, 1857

الختم: عبد الكريم

• İrade Dahiliye 24964 LY 5

معروض خادمكم الفقير،

لقد وقع تقديم قطعتين من التحريرات الملفوفة واردة عن كل من حضرة صاحب الدولة عبد الكريم باشا وحضرة صاحب الدولة والي الشام الشريف. ويفيد هذان التحريران بتفاصيل النزاع الذي نشب بين أهالي قضاء حوران وبين سكان جبل الدروز. وتم عرض هذين التحريرين على مقام الصدارة العلية، والأمر من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ٢٢ رمضان سنة ٧٣ MAY 16, 1857– H

(توقيع)

• İrade Dahiliye 24964 Ly 3

معروض خادمكم الفقير،

لقد تم إرسال سندات من قبل المير لواء صاحب العزة سليم باشا حول منع وإزالة الخلاف والقتال الدائر بين أهالي حوران وطائفة الدروز التي توجد في تلك المنطقة. ووردت تحريرات من حضرة صاحب الدولة عبد الكريم باشا تفيد بإرسال هذه السندات. وتم عرض هذه التحريرات مع السندات المذكورة ملفوفة على الباب الآصفي. والأمر من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ٢٧ رمضان سنة ٧٣ MAY 21, 1857

• İrade Dahiliye 24964 Ly 23

سيدي حضرة صاحب العطف،

لقد عرضت على حضرة السلطان صاحب الجلالة تحريرات واردة عن حضرة

مشير الجيش الهمايوني في الأناضول وحضرة صاحب الدولة والي الشام الشريف تتضمن تفاصيل النزاع الذي حصل بين أهالي حوران وسكان جبل الدروز الموجود في تلك الناحية وما نجم عن ذلك من الفتنة والفساد. وتضمنت تلك التحريرات الطرق التي تم اعتمادها في الإصلاح والتأليف بين الطرفين.

وردت في هذا الباب كذلك خمس تذاكر من السر عسكر، كما تم عرض شقة واردة من حضرة صاحب السعادة مصطفى أفندي قائمقام صيدا تحتوي على معلومات عن التعديات والاعتداءات التي قام بها المدعو داود صالح في قرية خبازية الموجودة في قضاء حيفا. وهذه الأعمال كانت مخالفة لرضا السلطان، وإن السهولة التي تم بها دفع فساد الشخص المذكور وتعدياته المشار إليها هي من نعم الله الجليلة.

والدعوات متصلة ومسترسلة بدوام ملك سيدي السلطان وطول عمره، والألسنة مزينة بالدعاء له وإبداء الطاعة له. وإذا أذن حضرة السلطان فإنه سيتم إرسال رسائل جوابية تتضمن الشكر والعرفان إلى المشار إليهم.

في ٢٩ رمضان سنة ٧٣ MAY 23, 1857

معروض خادمكم الضعيف،

لقد تم عرض هذه الأوراق مع التذكرة السامية الواردة من الصدارة العظمى على معالي حضرة السلطان. وعملا بتعليمات الصدارة العظمى فقد تمت كتابة رسائل جوابية إلى المشار إليهم تتضمن الثناء والتقدير والعرفان. وصدرت في هذا الشأن إرادة سنية من حضرة السلطان، وتمت إعادة الأوراق المذكورة إلى مقام الصدارة العظمى مرة أخرى.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في سلخ رمضان سنة ٧٣

● Irade Dahiliye 24964 LY 13

دولتلو أفندم حضرتلري،

يوجد هناك فساد جار بين الدروز وأهالي حوران، وقد قمت أنا العبد الضعيف بالعمل على توفير الأسباب التي يمكن أن تقود إلى إيقاف ذلك. كما إنني أطلعت على الأمر نامه السامي الصادر من المشير. وحسب مقتضى الطاعة المطلقة، فسوف أقوم وعلى نحو من السرعة بإنفاذ كل أمر وفرمان يصدر عن صاحب المقام السامي الوزير، ويعتبر ذلك مما تمليه على عاتقي فريضة الطاعة. ولهذا السبب أجتهد حسب ما أوتيت من قوة

وطاقة، وقد تكلل ذلك بالنجاح، حيث تمكن المقام السامي من الإصلاح بين الطرفين بواسطة ومعرفة المير لواء صاحب العزة سليم باشا. وإثر ذلك تفرق كلا الطرفين واتجه كل فرد إلى مكانه. وقد تم عرض تفاصيل هذه المسألة من أجل أن يصدر صاحب المقام العالي المشير أمره. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في سلخ سنة 73

1857

العبد الضعيف: الشيخ محمد ...

Ly 23 24964 İrade Dahiliye ●

سيدي حضرة صاحب العطف،

لقد تم عرض الشقة التي وردت من قبل قائمقام صيدا صاحب السعادة حضرة مصطفى أفندي على حضرة سلطان السلاطين، وهذه الشقة كانت مرفوقة كذلك بخمس تقارير وردت من مشير الجيش الهمايوني ووالي الشام الشريف صاحب الدولة حضرة الباشا، وهي تتضمن معلومات عن الكيفية التي تم بها دفع الفساد وإخماد نار الفتنة نتيجة النزاع الذي حصل بين أهالي حوران وسكان جبل الدروز الموجودين في تلك المناطق، كما تضمنت معلومات عن الكيفية التي تم بها التأليف بين هذين الطرفين وإصلاح ذات بينهما. ومن جانب آخر أرفقت مع هذه الشقة شقة أخرى قادمة من قبل قائمقام صيدا صاحب السعادة السيد مصطفى أفندي وهي تتضمن الطريقة التي تم بها منع الشخص المدعو داود صالح من إثارة الفتنة والقيام بأعمال مخالفة لرضاء حضرة السلطان في قرية خبازية الكائنة داخل قضاء حيفا.

إن السهولة التي تم بها دفع الفساد المذكور والسرعة التي تم بها منع التعديات التي كان يقوم بها الشخص المشار إليه هما من توفيق الخالق سبحانه وتعالى، وهما من نعمه العظيمة. والدعوات مسترسلة بأن يمد الله في عمر حضرة السلطان ويزين الألسنة بشكره. وإذا أذن حضرة السلطان فإنه سيتم إصدار التعليمات بكتابة رسائل جوابية تتضمن الشكر والإمتنان.

في ٢٩ .... سنة ٧٣ 1857

تقرير عبدكم الضعيف

Ly 8 1273 24964 İrade Dahiliye •

معروض خادمكم الفقير،

لقد وردت تحريرات مشتركة من حضرة صاحب الدولة عبد الكريم باشا المشير السامي للجيش الهمايوني في عربستان[1] وحضرة صاحب الدولة والي الشام الشريف حول ظهور الفساد بسبب النزاع الحاصل بين أهالي حوران وسكان جبل الدروز الموجودين في تلك الأنحاء وكيفية تهدئة الأمور وإصلاح ذات البين بين الطرفين. وقد تم إرسال هذه التحريرات المشتركة ملفوفة من أجل عرضها على مقام الصدارة السامي، والأمر من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في .... سنة 73 1857

توقيع

Ly 26 24964 irade-i dahiliye •

ترجمة التحريرات التي أرسلها مشايخ حوران بجبل الدروز إلى القائمقام،

إمتثالا لما ورد من تعليمات في تحريراتكم السابقة فيما يتعلق بنزاعنا مع الحورانيين فقد وجهنا تنبيها شديد اللهجة إلى الدروز، وبالرغم من ذلك فقد قام الحورانيون وعربان اللجاه بالهجوم على جماعتنا بهدف اجتثاثهم من قرية مسيكة. غير أن الأهالي والعربان المذكورين لحقت بهم الهزيمة. وما حصل هو بلا شك مخالف لما ورد عنكم وما ورد عن صاحب العزة سليم باشا من تنبيهات وتوصيات. وبالرغم من أن المائة نفر من جماعتنا استطاعوا هزم هذا الجمع الغفير من الأهالي والعربان، إلا أن الدروز الآن يتساءلون عما ينبغي فعله. فالنزاع الحاصل بيننا وبين الحورانيين لم يقتصر ضرره على الطرفين فقط بل إنه سوف يؤدي إلى نقص في الأموال الميرية التي يتم جمعها، وهذا الأمر واضح. ونحن ننتظر منكم ردا سريعا فيما يتعلق بإقامة الصلح، وسوف نتصرف على ضوء ما يصلنا منكم.

---

(1) استعملت كلمة عربستان للاشارة الى بلاد الشام في القرن السادس عشر وهي ترد بهذا المعنى هنا.

١٤ – عواقب مجازر جبل لبنان ودمشق في حوران (١٨٦٠)

• A. MKT. UM 414/46

إلى أحمد باشا،

لقد أفضى النزاع الذي وقع بين الدروز والنصارى إلى إبادة عامة. ومع الأسف فمن المعلوم من خلال الإشعارات التي تمت، ظهور الغدر والظلم من قبل الدروز. ومن أجل إصلاح هذه الأحوال والحصول على أسباب إعادة الأمن لابد من مضاعفة التدابير اللازمة وتقويتها. ولقد تم في الماضي إرسال طابورين عسكريين مع فتحية قاليون[1] همايون وباستثناء هذين الطابورين تم كذلك أيضا إرسال طابورين من العساكر النظامية الشاهانية الموجودة في كريت، الطابور الأول من الششخانه جي (القناصة)، أما الطابور الثاني فهو من البياده (المشاة). وكان هذان الطابوران تحت قيادة الفريق سعادتلو خالد باشا حضرتلرى وقد تم إرسال هاتين الفرقتين بواسطة وابور همايون إلى بيروت. كما تقرر وفقا لأمر وفرمان همايون حضرة البادشاه (السلطان) إرسال عساكر على التوالي أيضا من عربستان ويتألفون من طابورين ويكونون في معية مشير الجيش الهمايوني عربستان دولتلو نامق باشا حضرتلرى. وبناء على ذلك يقوم المشار إليه خالد باشا بأخذ العساكر الذين وقع ترتيبهم من كريت ويتحرك بهدف إحضارهم. وعقب ذلك يقوم المومى إليه نامق باشا حضرتلرى بأخذ طابوري العساكر من هنا والتحرك بهما. وعند وصول المشار إليه خالد باشا والعساكر الذين في معيته إلى ذلك الطرف بسلامة الله تعالى، سوف تكون هناك قوة جديدة قوية جدا مع الطوابير التي تم إرسالها في الماضي. ومع إتحاد المشار إليه خالد باشا مع جميع الأمراء العسكريين الذين يوجدون هناك، فمن المأمول والمنتظر أن يبذل المزيد من السعي من أجل استحصال أسباب إعادة السلم والأمن الذين انعدما بسبب القتال والجدال الحاصل بين هاتين الطائفتين، ولا يكون ذلك إلا بدفع وتسكين هذا النزاع. ونظرا للروايات الواقعة فقد صدرت من قبل أهالي الشام وحلب المسلمين بعض الأفكار السيئة تجاه الرعايا غير المسلمين. ومعاذ الله تعالى فإن صح ذلك وبدأ عمل شيئ ما في هذا الموضوع، فإن تاثيرات هذا الأمر وأضراره سوف تكون وخيمة وعظيمة. ومن المناسب في هذا الموضوع وضمن منع وقوع هذا الأمر هو أن يتم أخذ بعض الطوابير من العساكر التي تم إرسالها وترسل هي بدورها إلى الشام الشريف. وإذا اقتضى الأمر في حلب كذلك، يتم إرسال الطابور الذي

---

(1) اسم السفينة الحربية التي نقلت العساكر.

يوجد في حما. ومن ضمن ماكتب إلى دولتلو أحمد باشا حضرتلرى على الوجه المحرر، أن حفظ الأمن في تلك الجهات متوقف عليكم حتى وصول خلفكم إلى الشام. ويتم إرسال العساكر الموجودين في طرف حوران على وجه السرعة إلى الشام. وفي حال إرسال الطابور الموجود في حما فيجب بذل الهمة في سوقه إلى حلب. وهكذا فإن حركات الظلم هذه الصادرة عن الدروز لا تليق بالإنسانية وهي حركات في غاية السوء. والشيئ المهم في هذا الموضوع في الوقت الحالي هو أن تكون هناك معاونة من قبل الحكومة المحلية والهيئة الإسلامية في أحوالهم هذه، أو أن ينظر إلى المسألة بشكل أفضل. وكانت هذه الحركات سببا في ظهور حركات الموارنة. وقد تجاوزت حركات الظلم التي قام بها الدروز درجة العفو والعذر. وتسبب هذا الأمر بحق في غضب الدولة وشدتها. والآن وظيفة الحكومة اليوم هي المحافظة على الموارنة الذين ظلموا مع تأديب الدروز. وسوف تقوم العساكر الشاهانيه المتمركزة والمحتشدة بمهاجمة أي مجموعة مسلحة من الدروز أينما كانت. ومن الضروري أن يعلم كل شخص أن الحكومة وقفت بشدة وسوف تقف ضد حركات أشقياء الدروز. أما فيما يتعلق بمصاريف العساكر الشاهانيه، فقد تقرر إرسال مبالغ كافية مع المشار إليه نامق باشا حضرتلرى. وفي هذه المرة تم إرسال ألف كيسه من الأقجات (الاموال) مع المشار إليه خالد باشا وهذه المبالغ مخصصة للعساكر الموجودة سواء في طرف صيدا أو تلك الموجودة في الشام الشريف. وهذه شقة في بيان ذلك.

16 حزيران 1860   ٢٦ ذي الحجة ١٢٧٦

• irade mesaili mahsus 935/1   LY 9

عطوفتلو أفندم حضرتلرى،

وردت عن دولتلو فؤاد باشا قطعتا تحريرات، وهما تتضمنان أخبارا حول القبض على مجموعة من أشقياء دروز جبل لبنان وحوران واستنطاقهم والسماع لشكاوى من تضرروا بسببهم، وكذلك العقوبات التي صدرت بحقهم. وتأكيد على ضررة استحصال الأسباب التي من شأنها منع أي شغب أو فوضى في جهة الشام، وذلك من خلال ما اتخذه حضرة دولتلو مشير الجيش الهمايوني في عربستان. تضمنت هذه التحريرات كذلك أن بعض رؤساء الدروز المتهمين بقوا فارين في حوران، ولذلك فقد حكم عليهم بشكل غيابي. ونظرا لخوفهم واستمرار فرارهم تجنباً للعقوبة فقد إزدادت شقاوتهم. ومن أجل القبض على هؤلاء بينت التحريرات أنه من الضروري توفير ثلاثة ألايات من فرسان عساكر النظامية، ومن المتعين أن يصلوا إلى تلك المناطق مع حلول فصل الربيع. وقد تم

قراءة هذه التحريرات في المجلس المخصوص (أنجمن مخصوص). وبالنسبة إلى التدابير والإجراءات المذكورة التي اتخذها المشار إليه من أجل الحفاظ على الأمن من الهدوء في تلك النواحي. وكذلك الإجراءات المتعلقة بإبعاد هاجس الخوف والريبة عن المسيحيين، وجميع هذه التدابير موافقة للحال والمصلحة وتستحق التقدير والشكر. وفي هذا الباب، فإن من حكم عليهم غيابيا من رؤساء الدروز ويوجدون الآن هاربين يتعين التصدي لأعمالهم التخريبية حتى لا يتمكنوا من القيام بأي عمل يضر بالأمن. وفي هذا الباب يمكن زيادة القوة العسكرية وإضافة دعم مالي. وهذا من مقتضيات خطة الإصلاح. والإرادة السنية الصادرة في هذا الموضوع مدارها على كيفية إعادة الأمن والحفاظ على الهدوء وهذا الموضوع متعلق بالإجراءات الجزئية والكلية المتخذة من أجل إكمال النقص الحاصل في الجيش الهمايوني بعربستان. وبالإضافة إلى هذا صدر الأمر بإعداد قوة سيارة من أجل تعقب هؤلاء المفسدين والقبض عليهم، وكذلك إكمال النقص الحاصل في ألايات الفرسان المذكورين، وإرسال المبالغ اللازمة التي يقتضيها الوضع. وكما وقع سابقا من إرسال مقدار من الأقچة فهذه الأيام كذلك سوف يتم إرسال مبالغ أخرى. ومن جانب آخر تم شكر المشار إليه والثناء على ما جاء في التحريرات التي أرسلها. وفي كل الأحوال فسوف يتم التحرك والعمل وفقا للأمر والفرمان الصادر عن جناب حضرة السلطان. وقد عرضت التحريرات المذكورة ملفوفة على المنظور العالي. وقد كتبت تذكرة ثناورية في هذا الموضوع.

في 3 صفر سنة 1277 AUG. 21, 1860

معروض خادمكم المطيع،

لقد اطلع جانب البادشاه على هذه التذكرة السامية الصادرة عن جناب الصدر الأعظم، وبعد النظر وتفحص الأمر صدر الأمر حضرة القائد العسكري (سر عسكر) من أجل إكمال النقص الحاصل في أليات الفرسان، وكذلك إرسال ما هو ضروري من الأقچة وبذل الوسع في توفير ذلك، وإسداء الشكر إلى المشار إليه والثناء عليه، وكتابة تحريرات مناسبة جوابا على مكتوبه، وعملا بمقتضى الإرادة السنية لحضرة السلطان فقد تم إعادة الأوراق المذكورة صوب الآصفانة (الصدارة العظمى) والأمر في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في 4 صفر سنة 1277 AUG. 22, 1860 في 3 ربيع الثاني سنة 77

LY 6 935/1 İrade-i Muhimme Mahsus •

إلى حضرة جناب النظارة البناهية

دولتلو أفندم حضرتلري،

لقد وصلت أخبار تفيد أنه بسبب ما تم في المدة الماضية من القبض على بعض الأشخاص من قرى الدروز التابعة للشام الشريف فإن أهالي القرى المذكورة وكذلك كافة أهالي قرية دير علي قد احتشدوا كلهم في القرية المسماة عبد شعرة خوفا ورهبة، وكان عددهم يتجاوز ألف ومائتي نفر. ثم انضم إليهم دروز جبل حوران وعقدوا العزم على القيام بأعمال الفساد.

وهذا الوضع يحتاج إلى إرسال قوة عسكرية من أجل تفريق شمل هذه الحشود، بيد أن استخدام القوة في الوقت الحاضر قد يخلق مشاكل ويكون غير متوافق مع المصلحة. ومثلما بينت ذلك في المرة الماضية، فمن الواضح أن السبب في وقوع هذه الأحداث هو الفقر. وأنا أدعو من الله تعالى أن يوفقنا في اتخاذ الإجراءات المهمة التي تكفل إعادة الأمن. ويمنه تعالى فإن إتباع الإجراءات المناسبة سوف يجعل حل جميع هذه المسائل أمرا سهلا، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

في ٩ رجب سنة ٧٧ JAN. 21, 1861

يوجد ختم داخله مكتوب (حليم).

LY 5 935/1 İrade-i Muhimme Mahsus •

إلى حضرة جناب الصدر الأعظم صاحب المكارم،

دولتلو أفندم حضرتلري،

لقد بين العبد الضعيف في عريضته السابقة أن مشايخ جبل دروز حوران ومشايخ حوران قد أرسلوا مكاتيب بواسطة أحد المأمورين تتعلق بالذخيرة والأملاك التي وقع نهبها. وفي مساء اليوم الذي أرسلت فيه عريضتي وردت مكاتيب من قبل الموظف المومى إليه والمشايخ المذكورين والشيخ محمد رفاعي أفندي. وقد قدمت وأرسلت ملفوفة لكي يطلع عليها حضرة جناب الصدر الأعظم. وحسب ما جاء في المراسلات المذكورة وما فهم منها فإنهم يطلبون الأمان من أجل تسليم الذخيرة والأملاك المذكورة إلى الموظف المومى إليه.

ومن الأشياء التي لا تحتاج إلى عرض وتفصيل، هو أن هذه الأعمال تتطلب استعمال القوة العسكرية وردعها بالقوة، بيد أنه في الوقت الحاضر لا تتوفر عساكر الخيالة لإرسالها ولا توجد أيضا الأموال الكافية. أما بالنسبة إلى الحيوانات التابعة لعساكر

الخيالة فقد تم تركيزها في القرى المناسبة، وفي هذا الشأن تم تقديم عرض وإشعار سابقا ولاحقا إلى حضرة جناب النظارة العلية.

ونظرا للأحوال الراهنة وكذلك لموسم الشتاء فالرجاء إعلام جانبي العاجز على وجه السرعة بما يتعين عمله وكذلك الكيفية التي يتوجب علي التحرك وفقها، إذ أن هذا مرتبط بالأمر والإرادة السنية. وبسبب الإزعاج الذي تتعرض له العساكر الشاهانية والحيوانات في القرى المذكورة فقد أصبح من الضروري سحب تلك القوات والحيوانات. وبسبب عدم توفر الأموال فقد أصبح هناك ضيق ومشقة شديدان. والعبد الضعيف غارق في بحر خيراتك وأمواج فضائلك، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

LY 4 Irade m. Mahsus 935 /1●

إلى حضرة صاحب المعالي الصدر الأعظم

معروض عبدكم الضعيف،

مثلما سبق وأن عرضت ذلك في عريضتي الأخرى السابقة فإن المتهمين الدروز الذين وقع القبض عليهم في الجبل قد تمت محاكمتهم ومعا قبتهم على النحو اللازم. وبالإضافة إلى هؤلاء هناك حوالي ستة وعشرين آخرين من رؤساء الدروز في جبل لبنان وحوران قد وقعت محاكمتهم أيضا بشكل غيابي. والذين حكم عليهم غيابياً قد فروا إلى جهة حوران، وبسبب ذلك فإن هؤلاء المحكوم عليهم، وبسبب وجودهم في حوران وإحساسهم بأنهم سوف يحاكمون وانعدام أملهم في الخلاص فهم على الدوام سيواصلون أعمال العصيان وليس في ذلك شك. حتى أنهم من الآن بدأوا في الاجتماع بالدروز الموجودين في حوران وشرعوا في إشاعة الأكاذيب والأراجيف في القرى المسيحية الموجودة هناك وذلك عن سوء نية وسابق إضمار.

وإذا كان في الوقت الحاضر لا يوجد ما يثير القلق، ولم يصدر رأي حول هذه الشائعات الكاذبة، فإنه ينبغي على الحكومة أن تضع هذا الموضوع باستمرار في اهتمامها. ولذلك فقد تمت مكاتبة دولتلو مشير باشا من أجل المسارعة لبذل الوسع في حفظ الأمن. وبالإضافة إلى هذا- وبسبب موسم الشتاء- فإنه لا يمكن في الوقت الحاضر القيام بأية عمليات عسكرية في تلك النواحي. ولذلك فإنه من جانب لا يمكن للحكومة أن تفعل شيئا فيما يتعلق بحفظ أمن الأهالي في مواجهة هذه الأفكار المخربة. ومن ناحية ثانية فقد ورد عن المشير المشار إليه أنه لا يمكن اتخاذ أي تدبير في هذا المجال ماعدا إشغال وإلهاء جماعة الدروز حتى قدوم موسم الربيع. وبسبب فرار أكثر رؤساء الدروز شهرة وهما

إسماعيل الأطرش وخطار كنج العماد، ووجود الدروز في جميع نواحي حوران، فإنه إذا أعطي هؤلاء الأشخاص الأمان وسمح لهم بإبداء الرأي، وبسبب دعوة التعريضات العمومية الأجنبية فإن هذه الصورة تصبح غير ممكنة.

وإذا بقي هؤلاء على هذا الحال إلى الصيف القادم وقاموا بأعمالهم التخريبية (قطع الطرق) فمن البديهي أن تظهر حالة اختلال في سورية، وإلى غير ذلك من الأوضاع. وحتى لا تنتج مشاكل كبيرة فلا بد من القيام بتحرك ما، وصورة هذا الأمر إذا تم عرضها بعد ذلك فمن الضروري توفير الأسباب اللازمة. وهذه أيضا يفتقد منها الكثير، فبلإضافة إلى انعدام المال فإن أكثر العساكر والموظفين الموجودين في الشام فاسدون، وكثير منهم ساهم في الأحداث السابقة. وبسبب ذلك وقع طردهم. وفي الوقت الحاضر فإن القائمين على حفظ الأمن من بين هؤلاء هم نحو ثلاثمائة من عساكر الفرسان وحوالي أربعمائة من العساكر الموظفة الذين وقع جبلهم من أضنة ومرعش. وهذا الجيش المذكور يتكون أيضا من عساكر الخيالة النظامية وهم خمسة بلوكات. وكذلك من عساكر الفرسان النظامية لجيش الأناضول الهمايوني، ومن بلوكين جاءا في السابق من حلب، فيكون مجموعهم سبعة بلوكات. ومن أجل القبض على هؤلاء الدروز الفارين حيثما كانوا وكيفما وجدوا فإن الأمر متوقف على استخدام العساكر النظامية الشاهانية. وكما سبق وتم شرح ذلك من قبل فإنه لن يسمح لهؤلاء بإبداء أي رأي، كما أن تركهم على حالتهم الراهنة فارين سوف يتسبب في حدوث ما هو محذور وغير مرغوب فيه، وهذا أيضا من الأمور غير المقبولة. ولذلك فمهما كانت الأحوال، ومن أجل القبض على هؤلاء في موسم الخريف هذا فمن الضرورى أن يقوم الجيش الهمايوني ببعض التحركات، وهذا أيضا مرتبط بوجود ثلاثة ألايات (ج ألاي) من فرسان العساكر النظامية. ويبدو أنه من الضرورى إرسال هذا القدر من العساكر من قبل الجيش الهمايوني.

وعند الحديث عن كيفية توفير وترتيب هذه الظروف؛ ففي هذه الفترة فإن نواحي الروم أيلي (الروملي) وإن كانت في حاجة إلى القوة الاحتياطية فإن مثل هذه الجهات لا يلزمها فرسان الخيالة. ولذلك فمن الممكن إرسال ثلاثة ألايات من دار السعادة من الجيش الهمايوني، لكن لا بد أن يكون ترتيب وإرسال هذه العساكر موافقا للأمر والإرادة الشاهانية. وعندما يكون بالإمكان تجميعهم هنا حتى موسم الربيع فذلك يعني أن الشروط متوفرة. وبالنسبة إلى آراء وأفكار المشير المشار إليه فهي موجودة بكاملها في هذا المركز، وقد أعلم حضرة صاحب الفخامة بهذا الأمر. وما سوف يحصل في هذا الباب سوف يصدر بأمر وإرادة سامية. والأمر في هذا الموضوع لحضرة من له الأمر.

في ١٨ رجب سنة ٢٧٧ JAN. 30, 1861

توقيع: محمد فؤاد

١٥ - حادثة شعارة (١٨٦٨)

339 Irade dahiliye 40352 •

عطوفة سيدي،

سبق وأن أبلغت ولاية سورية بأن النزاع الحاصل بين الدروز من قرية شعارة الكائنة بلواء حوران على حدود اللجاه وعربان اللجاه أدى إلى خروج الدروز بأسلحتهم خارج دائرتهم وقتل من يصادفونه في طريقهم من العربان ونهبهم. إن الحاجة قائمة لتأديب أمثال هؤلاء، فأرسلنا إلى دولة الباشا والي ولاية سورية جوابا بإنهاء الموضوع دون ضجة وعلى وجه السرعة. وقد تم عرض وتقديم رسالة الوالي المشار إليه ببيان أنه على اثر سوق العساكر إلى الأماكن اللازمة واتخاذ التدابير المطلوبة وقع الخوف في قلوب مشايخ الدروز، فأدركوا بأنه ليس لهم إلا أن يلجأوا إلى العفو والمرحمة السنية، فأرسلوا ثلاثة من المشايخ إلى الشام يمثلونهم، فوقّعوا على تعهد كتابي بضمان استمرار الأمن في تلك المناطق وأبقي واحد منهم في الشام بصفة رهينة وأرسل الآخران مع مرافقين فأعيدا إلى ديارهما. وقد أبعد إسماعيل الأطرش الذي كان السبب في هذه الفتنة والفساد من المشيخة وقدم تعهدا بعدم التدخل في أي شأن بعد الآن. ولما كان إنهاء هذه المسألة بهذه الصورة وبإظهار القوة العسكرية فحسب دون أية مشكلة موافقا للحال وجديرا بالتقدير فإن إرسال كتابة بهذا المعنى إلى الوالي المشار إليه يتوقف على إذن من المقام العالي. وسيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة العليا في هذا الشأن والأمر لحضرة ولي الأمر.

في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ 17 أغطس 1868

نظر المقام العالي في المذكرة السامية، ووافق على إرسال كتاب شكر وتقدير إلى الوالي المشار إليه، وأعيدت المذكرة مع الأوراق المرفقة صوب الصدارة السامية. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ أغسطس سنة 1868

١٦ - التمرد في جبل لبنان وإستعدادات الدروز في حوران (١٨٧٧)

- **Irade dahiliye 60842**

إلى مقام الوكالة العالية،

سبق وأن شرحت في برقيتي المشفرة المرسلة بتاريخ 2 آذار سنة 1293 MAR. 18, 1877 خوف وقلق الدروز والنصارى من بعضهم البعض واستعدادات الجانبين وعلى الأخص الدروز في استكمال الأدوات الحربية. وأريد هنا أن أضيف إلى ما سبق ذكره أن يتبلغ كلاً من النصارى والدروز ما يصدر من بعض الفاسدين من الأكاذيب بالإضافة إلى تحريض الجهات الأجنبية. وقسم من هؤلاء الفاسدين بعض الفقراء والمحتاجين من الدروز الذين يحلمون بعودة القائمقام الدرزي المفصول الأمير ملحم ارسلان إلى منصبه عن طريق تشويه سمعة القائمقام الحالي الأمير مصطفى، فيكون لهم نصيب من النعمة. وقسم آخر من النصارى وهم بعض الأشخاص الذين سبق وأن طردوا من وظائفهم بسبب سوء خدماتهم الوظيفية وبعض مترجمي القنصليات وأنصار بعض الرؤساء الروحانيين الذين يشعرون بالكراهية تجاه الدروز. فهؤلاء من الجانبين يخوفون الدروز من سوء نوايا النصارى ويخوفون النصارى باستعدادات الدروز وقد حققوا بعض النجاح في ذلك. وفي رأيي أن الدروز وإن بدا عليهم الاستعداد للنزاع، فإنني لا أصدق كثيرا بأنهم سيجرؤون على عمل لا ترضى عنه الدولة العلية. كما إن قائمقام الدروز وكثيرا من كبار الأسر والعائلات الدرزية جاؤوا إلي وطمأنوني من جميع الوجوه فزاد اعتقادي هذا قوة. إلا أن فساد المفسدين أثر في الجانبين كثيرا وتنافس الجانبان على ذلك، والقلق الآن من حدوث نزاع شخصي بين نصراني ودرزي قد ينتشر ويتطور إلى أحداث خطيرة. وبناء عليه فقد تم إرسال مائة عنصر من كتيبة الفرسان إلى مركز بيت الدين على نحو ما بينته في برقيتي السابقة كي يكونوا مستعدين للتدخل والسيطرة على الوضع في حال ظهور ما يسيء. كما أبلغت قائد الكتيبة المذكورة بضرورة تجهيز أعداد من العناصر الأخرى لسوقهم وجمع أفراد الكتيبة المشتتين في بيروت ليكونوا على أهبة الاستعداد، بالإضافة إلى بذلنا النصح لمن يلزم من الجانبين واتخاذنا التدابير اللازمة. إلا أن أكثرية النصارى في خوف ورعب لذلك فهم يبلغون القنصليات بواسطة المعتمدين بما يحدث من قبيل الشكوى. ولما كان بعض مترجمي القناصل من المحليين، بالإضافة لإفساد بعض المغرضين من النصارى، فإن ذلك دفع هؤلاء القناصل إلى أن يلقوا بمسؤولية ما حدث في الجبل على الدولة العلية وموظفيها، وهم يجددون الآن ما فعلوه سابقا ويجد المحرضون من جانب النصارى دعما من هؤلاء ليزيدوا من إفسادهم وتحريضهم، ونحن قلقون من أن يحدث أمثال هؤلاء ما

لا يحمد عقباه. لكنني مستعد لمنع ذلك فورا. إضافة إلى بعض التدابير المتخذة والدعم الفعلي المشكور من القنصل الإنجليزي الذي يتمتع بنفوذ بين الدروز. ولذلك فإنني أشعر بالأمل من إزالة هذه الحالة قبل أن يكون لها أي أثر سيئ. وأريد أن أقول أيضا بأنني عندما سمعت بأن دروز جبل حوران يستعدون للقتال مثل الدروز هنا وأنهم سيكونون إلى جانب بني مذهبهم، اعتبرت هذا الخبر من قبيل الأراجيف فلم أعتد به. لكن أسقف الروم الكاثوليك في حوران الذي قدم إلى هنا ذكر بأن الدروز هناك يواصلون استعداداتهم وإكمال نواقصهم في المعدات الحربية وأنهم يقولون صراحة بأنهم سيتوجهون إلى جبل لبنان للقتال إلى جانب بني مذهبهم إذا حدث نزاع مسلح بينهم وبين النصارى في جبل لبنان مما أكد صحة ما سمعته سابقا. لذلك أبلغت ولاية سوريا الجليلة بما سمعته وتأكدت من صحته، وطلبت منها اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع دروز حوران من القدوم إلى هذه الجهة. وسأوافي مقام الوكالة العالية بما يجد على الفور كما أقدم إلى مقامكم الجليل هذه المرة صورة من الإعلان الذي نشرته محذرا الجميع بإنزال أشد العقوبة بمن يخل بالأمن والأمان. كما نشرت في جريدة حديقة الأخبار بيانا أوضحت فيه أن ما أشيع من احتدام نار الثورة في بيروت والجبل ليس إلا من قبيل الأراجيف والأكاذيب وهي مما يختلقه بعض المفسدين. والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة ولي الأمر.

في ٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ و 7 آذار سنة 1293 MAR. 20, 1877

رستم

340 Irade dahiliye 60842 •

إلى مقام نظارة الداخلية الجليلة

دولة سيدي،

الأكاذيب التي نشرها البعض ممن فسدت ضمائرهم أدت إلى برودة في العلاقات بين الدروز المتوطنين بجبل لبنان وبين النصارى. فلجأ كل جانب إلى شراء كميات كبيرة من الأسلحة. وعدم الثقة وخوف كل جانب من الجانب الآخر في تزايد وتفاقم. وحيال هذا الوضع تم سوق مائة من فرسان العساكر السلطانية بالإضافة إلى العساكر الضبطية النظامية إلى المحل المذكور واستدعى وجوه الجانبين وقدمت لهم النصائح اللازمة مع الطلب بصرف النظر عن كل ما من شأنه الإيقاع بين الجانبين، ونشر إعلانات خاصة ببيان التصميم على معاقبة كل من تسول له نفسه الإخلال بالأمن والإبلاغ بذلك بطرق مختلفة. بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الأخرى الاحتياطية بجمع وحدات كتيبة الفرسان في بيروت. وإبلاغ مقام الصدارة عن كل ما يجد ويتطور. كما وصلتنا أخبار عن استعداد الدروز داخل ولاية سورية

للاتحاد مع بني مذهبهم إذا حدثت اضطرابات في الجبل فأكدنا على دولة الباشا والي الولاية المشار إليها ضرورة اتخاذ التدابير القاطعة إذا لزم الأمر. ومع أن وجوه وأكابر طائفة الدروز وقائمقامهم الأمير مصطفى يؤكدون على عدم إمكانية قيام أفراد الدروز بأي حركة تغاير الرضا العالي، فإن المفسدين يواصلون محاولاتهم الإفسادية. كما ترد الأخبار عن عدم توقف الأمير ملحم رسلان القائم مقام الدرزي المنفصل مع أنصاره في اختلاق التهم بالأمير مصطفى سالف الذكر. ولكن بفضل جناب صاحب الملك وأنظار حضرة صاحب النظارة العالية لن تترك التدابير المؤثرة التي اتخذناها أي مجال لوقوع ما لا يرضي والأمل قوي في وضع حد لهذه الحالة. رجاء الإحاطة والأمر لحضرة من له الأمر.

١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ و 21 مارس سنة 1293 APR. 3, 1877

رستم

١٧ - خلاف بين دروز حاصبيا والمتاولة (١٨٧٨)

• YA.HUS 159/99

برقية من الشام إلى الدار العلية

تاريخ الإرسال: 10 تشرين الثاني سنة 1294 NOV. 22, 1878

إلى نظارة الداخلية الجليلة، إلى الدار العلية،

سبق أن بينت في برقيتي المعروضة أمس أن عثمان بك متصرف حوران أكمل التحقيقات التي كلف بإجرائها في راشيا واتجه إلى قضاء القنيطرة. وقد اتخذ الأمير المشار إليه قرية بانياس مركزا له في القضاء المذكور وشكل هيئة كبيرة من رؤساء ووجوه الأقضية المجاورة الذين دعاهم إليه، واستطاع بالنصائح المؤثرة تحويل البرودة والخلاف بين دروز حاصبيا والمتاولة إلى احترام ووفاق وأخذ منهم عهودا ومواثيق قوية بعدم اللجوء لمثل هذه الأمور والإخلال بالراحة العامة، واستطاع بفضل حضرة مولانا السلطان إعادة الأمن والراحة إلى تلك الربوع، وأنهى مهمته. رجاء الاطلاع.

10 تشرين الثاني سنة 1294 MAY 31, 1878

جودت

• Lef 1

تم لفا عرض وتقديم البرقية الواردة من دولة جودت باشا ببيان أن عثمان بك متصرف حوران أكمل التحقيقات التي كلف بإجرائها في راشيا واتجه إلى قضاء القنيطرة. وقد اتخذ الأمير المشار إليه قرية بانياس مركزا له في القضاء المذكور وشكل هيئة كبيرة من رؤساء ووجوه الأقضية المجاورة الذين دعاهم إليه، واستطاع بالنصائح المؤثرة تحويل البرودة والخلاف بين دروز حاصبيا والمتاولة إلى احترام ووفاق وأخذ منهم عهودا ومواثيق قوية بعدم اللجوء لمثل هذه الأمور والإخلال بالراحة العامة، واستطاع بفضل حضرة مولانا السلطان إعادة الأمن والراحة إلى تلك الربوع.

٢٩ جمادى الأول سنة ١٢٩٥ MAY 31, 1878

١٨- أحداث بصرى الحرير (١٨٧٩)

• YA.HUS 162/116 Lef 1

تم لفا عرض وتقديم البرقية الواردة من ولاية سورية حول الانتهاء من مسألة الدروز، وقدوم كبار المشايخ إلى الشام طالبين الفضل والتكرّم وتسليم من بقي على قيد الحياة من القتلة وهم أربعة إلى الحكومة، وانه لم تعد الحاجة قائمة إلى طوابير الاحتياط التي أرسلت فيها بعد وأنه من المقرر تسريح الطوابير الموجودة بحوران والشام.

٢٦ جمادى الأول سنة ١٢٩٦ MAY 18, 1879

سعيد

• YA. HUS 162/88 Lef 2

صورة البرقية المرسلة إلى ولاية سورية بتاريخ تشرين الأول سنة 1295

OCT./NOV. 1879

اطلعنا على برقيتكم بتاريخ 14 تشرين الأول سنة 1295، OCT. 26, 1879 التي وردت الآن. السفير الإنجليزي جاء إلينا وأعرب عن شدة تأثره مما سمعه من الاستعدادات لتأديب الدروز، كما أعرب عن نفس الشعور إلى نظارة الخارجية الجليلة. ومع أن السفير المذكور يعرف ذلك من تدابير الباشا المشير فإن الجواب على هذا الموضوع أثناء الحديث معه ترك مسكوتا عنه. ولكن نظرا إلى ما هو معروف من الصداقة التي يتحجج بها الإنجليز تجاه الدروز، والفرنسيون تجاه الموارنة عندما يتعلق الأمر ببر الشام، فإنه من الواضح أن الإنجليز لن يكونوا راضين عن التدابير العسكرية التي ستتخذ ضد الدروز، ومع تزايد اعتداءات الدروز وتجاوزاتهم، فإن فرنسا ستشتكي وتتحرك تجاه الظلم والحيف الذي سيلحق بالموارنة، وسؤال القنصل الفرنسي لكم حول كفاية القوات العسكرية من عدمها دليل على ذلك. والحاصل فإنه وإن كان ما ذكرته من أحوال الدروز بشعة جدا، وتركهم دون تأديب لا يتوافق مع قاعدة الحكومة، فإن تمردهم واعتداءاتهم ليس بالشيء الجديد، وأمر إصلاحهم ترك إلى وقت مناسب، فإنه حتى ولو استخدمت القوة العسكرية بحقهم هذه المرة، وقبلنا جدلا عدم كفاية القوة العسكرية لتحقيق المطلوب، فإن الدروز وكذلك الحورانيون سيحملون مسؤولية ما يحدث على عدم كفاية الحكومة المحلية، ولا حاجة بعد ذلك لبيان أن حماتهم سيلجأون إلى استخدام نفوذهم، ولكن تكون النتيجة لصالح الدولة العلية كما هو معلوم لدى دولتكم. وعليه فإن أسلم

الطرق بالنسبة إلينا ترك إدخال الدروز ضمن دائرة الطاعة للوقت وللإصلاحات الكاملة المتصورة في الولاية الجليلة، والتأليف بينهم وبين الحورانيين حاليا. وحتى إذا كان ما أبديتموه من وجهة النظر في موضوع عدم قبول الحورانيين الصلح في حال قبول الدروز دفع مقدار معين بمثابة بدل الصلح، فلكي لا تأخذ المسألة أبعادا كبيرة ويظهر خطر بعض النظريات السياسية، وما دام أن هناك مصلحة في دفع بدل الصلح محليا للحورانيين، فللدولة أن تعلن بانها مستعدة للتضحية من أجل إزالة الخلاف وردم الهوة التي ظهرت بين أتباعها. وقد رأينا منحكم صلاحية دفع المبلغ الذي يقتنع به الحورانيون بصفة تعويضات بإسم الدولة كي يتحقق المطلوب. والخلاصة فقد أبلغت قيادة الجيش فيما يتعلق بالطوابير المطلوبة، ولكن إذا كانت الوسائل في التقريب بين موقفي الجانبين غير كافية، فمن المناسب إرسال بعض الشخصيات المناسبة من الوجوه والأشراف من ذوي النفوذ وأهل النصح، والسفر بنفسك إليهم إذا اقتضى الأمر وغير ذلك من الوسائل لإنهاء الموضوع دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

Lef 1 YA.HUS 162/88 •

البرقية المرسلة إلى ولاية سورية المتضمنة بعض الوصايا بعد ورود الجواب بالتأكيد على الإشعار السابق لدى الاستفسار عن رأي الولاية المذكورة فيما قرره مجلس الوكلاء من تسوية المشكلة بين الدروز والحورانيين سلميًا على اثر البرقية الواردة منها ببيان عدم كفاية القوات الموجودة لتأديب الدروز بسبب الحادثة التي ظهرت بين الدروز والحورانيين وظهور الحاجة إلى تجهيز عدد من الطوابير العسكرية، تم عرض صورتها لفا للمنظور العالي.

١٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ OCT. 28, 1879

سعيد

Lef 3 YA.HUS. 162/116 •

دائرة رئاسة الوزراء- مكتب البرق- حل البرقية الواردة من ولاية سورية إلى المقام السامي لرئاسة الوزراء

تسلمنا برقيتكم السامية المؤرخة 20 تشرين الأول سنة 1295، NOV.1, 1879 لما كانت المسألة الدرزية مهمة لدى حضرة مولانا السلطان فالرجاء التفضل بترك أسباب استحصال النتيجة لي، مع الصبر لعدة أيام وعلى كل الأحوال فإنني أضمن إنهاء المسألة

بصورة توافق شأن وسمعة الدولة والعسكر دون الحاجة إلى استخدام السلاح.
23 تشرين الأول سنة 1295 NOV. 4, 1879
مدحت

• YA.HUS. 162/116 Lef 7

برقية- من الشام- إلى قصر يلدز الهمايوني- رقم: 4927

إلى رئاسة كتابة المابين الهمايوني،

سبق وأن بينت بأن الجهود ستبذل لإنهاء المسألة الدرزية بصورة تليق بشأن ومكانة حضرة مولانا السلطان. وعلى النحو المفصل في برقيتي إلى الباب العالي، ويتبين من البرقيات الواردة مساء البارحة أنه كمقدمة لهذه الجهود تفرق جمع الطرفين وعادوا إلى أماكنهم ولم يبق أي شيء يخل بالأمن، وأن خمسة عشر من الأشخاص الأربعة والعشرين الذين اشتركوا في عملية القتل التي كانت السبب في منشأ المسألة قتلوا أثناء الاشتباك والتسعة الباقية منهم في الطريق إلى الشام مع أمراء ومشايخ الدروز لتسليمهم إلى الحكومة، وأن العساكر السلطانية وزعوا إلى أماكن مناسبة لتأمين راحتهم. وخلال يومين سيتقرر ما يلزم عمله بشأن القتلة ومشايخ الدروز القادمين بطلب الأمان، ويبلغ بالنتيجة.
24 تشرين الأول سنة 1295 NOV. 5, 1879
مدحت

• YA.HUS. 162/116 Lef 8 1296.12.26

صورة البرقية المرسلة إلى ولاية سورية

اطلع المقام العالي على برقيتكم المؤرخة 24 تشرين الأول سنة 1295، NOV.5, 1879 وصدرت الإرادة السنية ببيان أن قرب انتهاء المسألة الدرزية بالحسنى كان من أسباب رضا وسرور حضرة مولانا صاحب التاج، وأنه ينتظر بشوق النتيجة المرجوة.
26 تشرين الأول سنة 1295 NOV. 6, 1879

• YA.HUS. 162/116 Lef 5 1296.12.26

برقية- من الشام- إلى الباب العالي- رقم 4926

إلى رئاسة الوزراء الجليلة،

ذكرت إحدى البرقيات التي أرسلت بالأمس أن هولو باشا سيرسل مع أحد

الأعضاء من أجل المسألة الدرزية، ولكن في تلك الفترة جاء البعض من أمراء الدروز من أجل هذه المسألة، فتأخر إرسال هولو باشا فأرسل معه من الأمراء المومى إليهم سعيد بك تلحوق ولما كان رأي مشايخ لبنان وأمرائه عدم صواب تصرفات دروز حوران في هذه المسألة، فهم يريدون الانتهاء من هذه المسألة حقيقة. ومن جهة أخرى قتل من الدروز أثناء اشتباكهم مع العساكر والدرك أكثر من ثلاثمائة ووقع ضعف هذا العدد من الجرحى، فمنوا بهزيمة منكرة، فقد غرّهم في السابق ما حصل مع المصريين وغيرهم، ونظرا إلى لجوئهم إلى بعض الوساطات ومحاولتهم الاستمالة أرسلت تعليمات إلى قائد الجيش والمأمورين الموجودين في مقر الجيش حول الحركات المقررة. ويوم أمس جاء من مشايخ لبنان علي بك حمادي وقاسم بك وغيره وكانوا على وشك السفر إلى حوران عندما وصلت برقية مساء أمس من المذكور سعيد بك ومن معه من المأمورين جاء فيها أن من مقدمة آثار التدابير المتخذة أن الدروز أطلقوا المياه التي حجزوها كي يبقوا العساكر دون ماء، كما تفرّق الدروز والحورانيون وأهل اللجاه وعادوا إلى أماكنهم. وإنّ الحورانيين على وشك البدء بأعمال الزراعة وأن أربعة عشر من أصل ثلاثة وعشرين من قتلة أهالي بصرى الحرير قتلوا أثناء الاشتباك وأن مشايخ ورؤساء الدروز أصلا سيأتون مع الباقين إلى الشام، كما تأكد هذا الكلام بالبرقية الواردة من الباشا القائد إلى المشيرية، وعلى اثر تفرق الطرفين تم تفريق العساكر الموجودين في مقر الجيش إلى أماكن مناسبة لتأمين راحتهم، وبفضل حضرة مولانا السلطان لم يبق ما يعكر صفو الأمن. وعلى هذه الحالة يتوقع وصول هؤلاء.
التاريخ: 26 تشرين الأول سنة 1295 NOV. 7, 1879

Lef 4 YA.HUS.162/116 •

برقية- من الشام- إلى دار السعادة- رقم : 5053

إلى رئاسة الوزراء الجليلة،

بفضل حضرة مولانا السلطان انتهت المشكلة الدرزية وجاء كبار المشايخ إلى الشام طالبين الفضل واللطف من ولي النعمة. وعلى اثر إصرار الحكومة على تسليم القتلة والمتورطين في أحداث بصرى الحرير جيء بأربعة ممن بقوا على قيد الحياة منهم وسلموا فتم حبسهم وتوقيفهم تمهيدا لمحاكمتهم. ومع أن الدروز لم يحدث أن سلموا أحدا من المجرمين، فإن تسليمهم هؤلاء بهذه الصورة خير لهم ولسلامتهم إن شاء الله. ونظرا إلى أهمية تأمين ما سيأتي فمن المقرر بذل المقدور في هذا الشأن. وبناء على ما سبق لم تعد هناك حاجة إلى طوابير الاحتياط التي أرسلت أخيرا ، فأعيدت إلى أماكنها كما تقرر بعد

الاتصال بالمشير إرسال بقية الطوابير الموجودة بحوران خلال ثلاثة أو أربعة أيام.

29 تشرين الأول سنة 1295 NOV. 10, 1879

مدحت

YEE. 79/78 •

صاحبة العفة السيدة نعيمة خانم،

الرسائل الثلاث التي وصلت إلى دار السعادة اليوم بالبريد أرسلت لفا. إن استمرار إقامتنا هنا وقد كان مقررا أن نسافر إلى بيروت هو بسبب المسألة الدرزية. إن توسع المسألة واستمرارها على النحو المتوقع وحدوث قتال هناك، أدى إلى صدور أمر إلينا من الباب العالي بعد قرار مجلس الوكلاء بالتوجه إلى حوران على رأس القوات العسكرية. وتم التأكيد عليه عدة مرات، لكن الظروف لم تسمح، ثم أخمدت الاضطرابات بطريقة سهلة. وجاء في البرقية الواردة من المابين الهمايوني أنك إذا وفقت الى حل وإنهاء المسألة الدرزية هذه، فسينالك التكريم والمكافأة. ولننظر ماهو التكريم الذي ينتظرنا. فالمأمول حتى العيد الانتهاء من كل هذه المشاكل والتحرك من هنا في اليوم الثاني من العيد متوجهين إلى بيروت. بلغي سلامي للسيدات شهربان وممدوحة والصغار، ان مرض التهاب الصدر منتشر في بيروت لذا عليك الحرص على عدم ترك الصغار والاهتمام بهم. إن مياه الصالحية مقطوعة منذ أسبوع لذلك فإن آذاننا مرتاحة من خرير المياه.

30 تشرين الأول سنة 1295 11 تشرين الثاني 1479

Lef 3 . Y.HUS.166/86 •

دائرة رئاسة الوزراء- مكتب البرقيات- صورة البرقية الواردة من ولاية سورية إلى المقام السامي،

على النحو المبين في برقيتي المقدمة تحت رقم واحد وستين وتاريخ ٤ ذي الحجة سنة١٢٩٦، NOV.19,1879 فإنه خلال حادثة جبل الدروز التي وقعت قبل ثلاث سنوات قطعت الحكومة المخصصات التي كانت تعطيها لبعض العربان في الجبل المذكور وفي اللجا. فأدى حرمانهم من وسيلة العيش هذه من جهة وتعودهم على بعض الحركات في السابق، إلى بعض التصرفات اليائسة، فتحالف الدروز مع حلفائهم القدامى عربان اللجاه، ودعتهم رغبتهم في الانتقام لما حصل لهم بعد الحادثة السابقة ودفعهم التحريض من بعض الجهات مستغلين انشغال الدولة بمشاكل أخرى، وجاءت الأخبار بأنهم بدأوا بالهجوم على قرية في حوران رغبة منهم في تحقيق أملهم. وما على الحكومة اتخاذه حيال

هذا الوضع إما سوق قوة عسكرية كافية إلى تلك الجهات والاستئذان باستخدام السلاح إذا تطلب الأمر والعمل دون حدوث الأوضاع المخلة بالأمن أو ملاطفتهم وإرضاءهم بإعادة مخصصاتهم كما في السابق. بينما أبلغ المركز على اثر طلب ثلاثة طوابير من العساكر أن القوة العسكرية الموجودة لا تساعد على سوق مزيد من هذه القوات إلى حوران، وبالتالي فإن الخيار الأول لا يمكن تطبيقه.

- **Lef 2**

تم لفا عرض وتقديم البرقيتين الواردتين من ولاية سورية للمنظور العالي من أن برقيات وردت من سعيد بك من أمراء لبنان والمأمورين المرافقين له أن القتال بين الدروز وبين العساكر والدرك مؤخرا أسفر عن مقتل أكثر من ثلاثمائة منهم وجرح ضعف هذا العدد وأنهم منوا بهزيمة منكرة وأن أربعة عشر من القتلة قتلوا في هذا الاشتباك، وتفرق جمعهم كليا وعادوا إلى أماكنهم، وأن الماء الذي قطعوه لإبقاء العساكر دون ماء أطلقوه أخيرا ولم يبق أي شيء يعكر صفو الأمن، وأن مشايخ وأمراء الدروز سيصلون إلى الشام خلال يوم أو يومين وأن المسألة ستنتهي كليا ويبلغ بالنتيجة.

٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٦ DEC. 9, 1879

١٩ - أحداث الكرك (١٨٨١)

- **Irade dahiliye 66225/1**

صورة البرقية الواردة من ولاية سورية إلى مقام النظارة العالية

جواب برقية الوزارة بتاريخ 18 كانون الثاني سنة 96 JAN. 30, 1881

لقد تبيّن أن تسعين في المائة من جبل الدروز تقريبا باستثناء عربان الشيخ محمود الموجود بالشام اشتركوا في هذا العمل. ولما كان من الطبيعي أن تكون للدروز كافة رغبة في مساعدة رفاقهم باعتبارهم من بني جنسهم فقد أجريت الوصايا اللازمة لمتصرفية جبل لبنان وقائمقاميات الأقضية المذكورة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الدروز الموجودين بجهات جبل لبنان وحاصبيا وراشيا، وقطع الطريق على الدروز المسلحين المتوجهين إلى الجبل أينما وجدوا. وتقرر تسيير دوريات من الفرسان إلى الجهات اللازمة لمنع نقل الأسلحة والذخائر. وتم القبض على الشيخ هزيمة (الهنيدي) الذي يعتبر أكبر المحرضين والمفسدين بينهم. وقد بلغ حتى الآن عدد القرى التي هجرها الحورانيون للَّجاه بارواحهم مع قريتي الكرك وأمهيد اللتين تعرضتا للهجوم والتخريب أربع عشرة قرية. وسبق أن تلقينا برقية يوم أمس بأن حوالي ألفين من فرسان الدروز جاءوا بهدف الهجوم على طابور العساكر النظامية الموجود ببصرى الحرير لكنهم قوبلوا بالعساكر فلم يجرأوا على الهجوم، فعادوا باتجاه الكرك. كما علمنا بوصول الطابور وقوامه ثلاثمائة وخمسين رجلا بقيادة الأمير آلاي أركان حرب سهيل بك مع مدفعين إلى بصرى الحرير دون أي حادثة قادمة من الشام بهدف دعم القوة الحالية الموجودة هناك، كما توجه طابور آخر بنفس العدد من العناصر بقيادة أمير اللواء مصطفى باشا أول أمس ويتوقع وصوله إلى الموقع المذكور غدا. ونظرا للحاجة إلى عناصر الفرسان وعدم وجودهم في الجيش الهمايوني فقد طلبنا إرسال أعداد من المفارز المحمولة على البغال ومن فرسان الدرك في ألوية البلقاء وعكا وحما وبيروت واللاذقية إلى حوران. وبدأت هذه العناصر تصل تباعا. وفي الوقت الحالي لم يبق في مركز الجيش الهمايوني سوى طابور من العساكر النظامية، بالإضافة إلى طابورين وصلا مساء إلى الشام بعد أن كانا في الطريق إلى كريت وأعيدا من بيروت. وفي حال وصول الطابور المقرر مجيئه من اسكندرون، فسيبقى طابوران في المركز ويرسل الطابوران الآخران إلى فرقة بصرى الحرير. وفي هذه الحالة فإن عدد الطوابير في بصرى الحرير سيبلغ خمسة بواقع ثلاثمائة وخمسين عنصرا في كل طابور. ومع إمكانية القضاء على الاضطرابات بصورة عاجلة بهذه القوة، فإن ما بيّناه سابقا من الحاجة إلى وضع عشرة طوابير من الاحتياط تحت السلاح ما زالت قائمة.

فالمتصور هنا ان الدروز لن يضربوا قرى الجبل كما ضربوا حوران ولذلك فستدعم فرقة بصرى الحرير بالعساكر الاحتياطية التي يتمّ نشرها في النقاط المهمة وتكون كافية للقضاء على هذه الفتنة من جذورها في أقصر وقت ممكن. كما يتعين سوق فرقة بقيادة حضرة الباشا المشير شخصيا إلى قضاء السويداء مركز جبل الدروز، وبرفقته لجنة مشكلة من مأموري الجيش والعدلية ووجوه البلاد مخولين بصلاحيات استثنائية لإجراء التحقيقات والمحاكمات والقبض على المتورطين في الأحداث مع من ساندوهم وتحديد العقوبة التي يستحقونها بحيث تكون مؤثرة ومتناسبة مع شأن الدولة وشرفها. كما يتعيّن إجراء الإصلاحات التي من شأنها إزالة موضوع جبل إضطراب الدروز الذي يقلق البلاد بين الحين والآخر كليا ومن ذلك ما بيناه في برقيتنا أمس من عدم إفساح المجال للتدخل الأجنبي، وإجراء مقتضى الحال منوط برأي النظارة العالية. ولما كان مصدر الجرأة لدى الدروز هو حصانة ومناعة المناطق التي يسكنونها وتضامنهم وتحالفهم مع عربان البلقاء فقد استدعي أربعة أو خمسة من مشايخ هؤلاء بمعرفة هولو باشا وألبسوا الخلع تكريما لهم وطلب منهم قطع علاقاتهم بالدروز. وبذلك حرم الدروز من قوة دعم كبيرة لهم. رجاء الاطلاع.

19 كانون الثاني سنة 96 JAN. 31, 1881

أحمد حمدي

• Irade dahiliye 66225/2 334

أبلغت ولاية سورية الجليلة بقيام أحد مشايخ الدروز ورجاله بالغارة على قرية الكرك وقتل حوالي سبعين من الأهالي وغصب الأموال التي وجدوها، وأن حشود الدروز في تزايد، وأنه إذا ظهرت الحاجة إلى القيام بالتنكيل، فإن عدد الطوابير الموجودة بمركز الجيش بالشام ثلاثة طوابير فقط وأن ذلك يتطلب توجيه الطوابير الثلاثة التي أنزلت في ميناءي بيروت وإسكندرون تمهيدا لإرسالهم إلى كريت بصورة مؤقتة إلى الشام. وقد أبلغنا نظارة الحربية الجليلة موافقتنا لما جاء في طلب الولاية، كما أرسلنا برقية إلى ولاية سورية الجليلة عرضنا صورتها أمس على المقام العالي بطلب إنهاء الحادثة قبل توسعها فورا. وجاء في برقية لاحقة تم عرضها وتقديمها بأن المأمول هو القضاء على الحادثة المذكورة بسرعة وسهولة. لكن آخر ما وصلنا يفيد أن إنهاء الموضوع بالسرعة المطلوبة يحتاج إلى وضع عشرة من الطوابير الاحتياطية تحت السلاح. لكن الواضح أن هذه القوة هي الأخرى لن تكون كافية في حال المبادرة إلى تأديب الدروز في الجبل كله. ويرى المجلس المخصوص عدم الحيلولة دون الاستفادة من القوة الاحتياطية ببر الشام

في حالة الحاجة إلى مزيد من القوات في المسألة اليونانية، والحذر من وقوع مشكلة أخرى. وعليه ينبغي حصر عملية التنكيل بالدروز الذين قاموا بالاعتداءات وارتكبوا الجرائم بصورة فعلية. كما طلبنا من الولاية المذكورة بيان ما إذا كانت هناك قرى أخرى تتعرض لهجومهم وعددها وبؤرة فساد هؤلاء وهل تم سوق الطوابير النظامية إلى هناك أم لا. وجاء في البرقية الجوابية المقدمة لفا أن وضع طوابير الاحتياط المذكورة تحت السلاح نابع من ضرورة القبض فورا على البغاة ومحاكمتهم وتأديبهم والقيام بالتدابير الفعلية للحيلولة دون انتشار طغيانهم وفسادهم. كما بيّنت الولاية في برقية أن التدخل الأجنبي المطلوب الاحتراز منه غير موجود حاليا وأنه في حال ظهوره سيقابل بالرفض والمقاومة وأن تأمين عدم حدوث أي من هذه الحوادث المزعجة يكون بالتعجيل في اتخاذ التدابير اللازمة وكررت الولاية طلبها وضع طوابير الاحتياط تحت السلاح. وقد أعدّت هذه المذكرة لبيان العزم على تنفيذ الحكم الجليل للإرادة السنية التي تصدر في هذا الشأن.

سلخ صفر سنة ٩٨ Approx. JAN. 1881

سعيد

• Y.PRK.BŞK 4/52 (2)

حلّ البرقيّة المشفّرة الواردة من ولاية سورية

برقيتكم المشفّرة المؤرّخة بـ 19 كانون الثاني سنة 96، JAN. 31, 1881 والّتي تتضمن بعض الأوامر السنيّة؛

لقد استفدت منها أضعاف ما استفدته من التّعليمات الّتي اتّخذتها أنا بنفسي، و لهذا السّبب دعوت لكم بالخير دعاء كثيرا. ولقد تمّ تقديم التّفصيلات إلى مقام الوكالة في شكل برقيّات مشفّرة بتاريخ 14 كانون الثّاني سنة 96، JAN. 26, 1881 حول منشإ حادثة الدّروز وأسبابها، وحول التّدابير المُتّخذة في هذا الموضوع؛ وفي برقية تالية مؤرخة بتاريخ 15 كانون الثّاني سنة 96، JAN. 27, 1881 حول كيفية تطوّر الموضوع وحول التّدابير المُباشر بها؛ و في برقية أخرى بتاريخ 17 كانون الثّاني سنة 96 ،JAN. 29, 1881 حول التّدابير الّتي يجب المباشرة بها بالنظر إلى الأحوال الّتي ظهرت في المنطقة؛ وفي برقية أخرى بتاريخ 19 كانون الثّاني سنة 96، JAN. 31, 1881 حول التطورات التي يمكن أن تتسبب فيها الحادثة، وحول كيفيّة اتخاذ التّدابير الملائمة من أجل حلّ المسألة باتّجاه رضاء السّلطنة؛ وأمّا ما يتعلق بالناحية السياسية فقد كان تمّ إعلامها ببرقيّة مشفّرة أخرى بتاريخ 18 كانون الثّاني سنة 96. JAN. 30, 1881

إنّ إعطاء معلومات مفصّلة بواسطة الشّفرة سوف يكون سبباً للتّأخير. ولهذا السّبب يجب إرسال نُسخ من جميع البرقيّات المذكورة من أجل الحصول على المعلومات الّتي آل إليها هذا الموضوع منذ البداية وحتى هذه اللحظة. وبسبب التصرّفات الوحشية والغادرة الّتي قام بها الدّروز ضدّ قرية الكرك، من المُتوقّع أن يقوم أهالي حوران والعشائر التابعة لهم بالاستعداد للهجوم على الدّروز لأنّهم تأذّوا كثيراً من تصرّفاتهم هذه. ونظرا لذلك فلن نتأخّر في معاقبة الدّروز واتخاذ التّدابير اللاّزمة في هذا الموضوع. وأيضاً قمنا بأخذ بعض التّدابير العسكريّة من أجل منع الدّروز من الهجوم على القُرى الأخرى في حوران. وتمّ أخذ التدابير الضرورية من أجل توفير الأمان للعُربان والأهالي عامّة وردع العُربان ودفع هجومهم على الدّروز. وكذلك قمنا بجلب مشايخ عُربان اللجاه الّذين هم داعمون للدّروز وألبسناهم الخلع وأعطيناهم وثائق حول إبقاء عوائدهم الّتي كانت مقطوعة سابقاً، وعلى هذا النحو أفسدنا وحدتهم مع الدّروز وشققنا صفهم تماماً وضعفت قوّة الدّروز.

ونتمنّى من الله تعالى حلّ هذه المسألة بسرعة وسهولة. وأمّا بخصوص متصرّف بيروت فبناءً على اعتمادكم عليّ، فقد أخذته معي وجرّبته وعلمت أنه إذا لم يكن على ثقة من الموظفين فإنه لا يعوّل عليهم. وإضافة إلى ذلك فقد كنت طلبت في السابق تعيين متصرّف صاروخان السّابق نجيب باشا والمفتّش السّابق للعدل في ولاية خداوندكار كامل أفندي على متصرّفيّة بيروت ومتصرّفيّة المركز، وكلاهما له تجربة في هذا الموضوع وإجراء اللاّزم متعلّق بأمركم العالي. الحمد لله تعالى أنّ الأمان سائد في جميع الألوية ما عدا حوران.

في 20 كانون الثّاني سنة 96 FEB. 1, 1881

أحمد حمدي

• Y.PRK.BŞK 4/52 (3)

صورة حلّ البرقيّة الواردة من حسين فوزي باشا مشير الجيش الخامس إلى النّظارة الحربيّة والمؤرّخة بـ20 كانون الثّاني سنة 96 FEB. 1, 1881

لقد فهمنا من البرقيّات الواردة من قيادة ومتصرّفيّة حوران بأنّه لم تحدث حتّى الآن حوادث غير مرضية ما عدا الحوادث الواقعة في قرية كرك والّتي عُرضت لنا من قبل، وأنّ الدّروز تركوا قُراهم القريبة إلى العساكر وانسحبوا إلى الجبل، كما أن أهالي قُرى حوران القريبة إلى الدّروز تركوا قُراهم وانسحبوا إلى الوراء. وأمّا الدّروز فقد بدأوا في

الاجتماع وهم يُفكّرون في نهب وتخريب قرى حوران. وقد شاهدهم العساكر من أماكنهم ولكنّهم لم يقتربوا وانسحبوا إلى الوراء. وبناءً على أهمّية موقعهم، تمّ جلب مشايخ العُربان بواسطة الولاية. وأمّا الدّروز فإنهم لم يتوقفوا إلى الآن عن الهجوم على القُرى المجاورة والاستيلاء على ممتلكات الأهالي وأغراضهم، بل انهم يقتلون الشعب ويُرهبون الأهالي. وبهذه الطريقة استولوا على كثير من القُرى. وفي الحقيقة فإننا لم نتمكن من تأديبهم لضيق الوقت، ولذلك فهم يتمادون في هذه التّصرّفات الوحشية وقد شجعهم الوضع على المضي قدما في تعنّتهم.

ومن أجل وضع حد لتصرّفاتهم هذه، قمنا برفد القوات بقدر كاف من الخيّالة الّتي تمّ جلبها من المواقع، إضافة إلى الطابورين الموجودين في حوران، إلى حين وصول الطوابير الأخرى. أما الطابوران اللّذان عادا من بيروت فقد وصلا أمس إلى هنا، وسوف يتم إرسالهما كذلك. ومن المُنتظر أن يصل الطّابور الموجود في اسكندرون إلى المركز في مدّة بضعة أيّام.

ومثلما عرضنا عليكم بواسطة البرقيّة المشفّرة، فقد بدأنا بتسليح الطوابير الموجودة في الشّام وحواليها بناءً على قرار المجلس العامّ الّذي تمّ تشكيله. وبإذن الله تعالى عندما تصل القوّة العسكريّة إلى حدّ كاف، سوف نقوم بأخذ التّدابير الموفّقة، وهذا ما عرضناه على الوكالة من خلال البرقيّة المشفّرة المؤرّخة بتاريخ يوم أمس. وندعو الله تعالى أن يوفّقنا لإنهاء شغبهم ودفع شرورهم وإصلاح جبل الدّروز بواسطة هذه التّدابير. والأمر في ذلك الخصوص (لحضرة من له الأمر).

• Y.PRK.BŞK 4/52 (1)

صورة البرقيّة المشفّرة المبعوثة إلى ولاية سورية

لقد اِطّلعنا على برقيّتكم المؤرّخة بـ 20 كانون الثّاني سنة ٩٦، FEB. 1, 1881 فتصرّفات الدّروز هذه مرتبطة بإثارة الأجانب لأنّه من المعلوم أنّ الإنكليز يحاولون تفريق السكان القدامى القاطنين في نواحي حوران وطبريا بحجج وأسباب مختلفة وإفراغ تلك المناطق وإسكان اليهود الّذين جلبوهم إلى هناك. ومن الأكيد أنّهم يحاولون تحقيق أمانيهم السيئة من خلال ما يقومون به من وساطات. ولهذا السّبب، إذنْ فتصرّفات الدّروز هذه ضدّ الحورانيين جزء من الخطّة المذكورة.

كان قد تم التنبيه في الإشعار الأوّل إلى متصرّف بيروت من أجل أخذ التّدابير اللاّزمة في هذا الموضوع، وأيضاً تمت الإشارة إلى ترقية نجيب باشا متصرّف صاروخان إلى وظيفة بكلربكية روم إيلي، وقد عُرض الموضوع على الباب العالي. فنخبركم بأنّ هذه الأعمال

الحسنة تُسرّنا، ونحن ندعو بالخير لكم. والأمر في ذلك الموضوع (لحضرة من له الأمر).
في 21 كانون الثّاني سنة 1296 FEB. 2, 1881– M-
طبق الأصل: علي ...

• Y. PRK. UM 4/46 1298 .R.25 Ly 1

حل التلغراف نامة المشفرة الواردة من ولاية سورية

ردا على التلغراف نامة السامية المؤرخة بتاريخ 21 كانون الثاني سنة 96 ، FEB. 2, 1881 والتي تحتوي على التعليمات الحكيمة والإخطارات الرشيدة، رأيت من الضروري أن أعبر عن خالص شكري لما حظيت به من لفتة كريمة في هذه المدة من قبل حضرة البادشاه.

مثلما عرض ذلك من قبل، فقد اتخذت التدابير العسكرية اللازمة حتى لا يتجرأ الدروز من جديد على التعدي على قرى حوران، وكذلك من أجل ألا يتحدوا مع أبناء جنسهم في بقية الأنحاء. ومن جانب آخر، تتواصل الجهود من أجل جمع وتجهيز طوابير العساكر الرديفة في إطار توفير القوة الكافية اللازمة لتطبيق الإصلاحات وتنفيذ الإجراءات المطلوبة التي أمر بها حضرة جناب السلطان. ومنذ الحادثة المذكورة إلى حد الآن لم تقع أية حوادث في هذا المكان. ونعلمكم، ولله الحمد أن الولاية تنعم بالأمن في جميع أطرافها.

في 24 كانون الثاني سنة 96 FEB. 5, 1881

• Y. PRK. UM R. 25 .1298 LY 2

صورة التحريرات الرسمية التي كتبت إلى مقام الصدارة العظمى

مثلما طلبنا وعرضنا ذلك من قبل، نقدم إلى جناب الصدر الأعظم نسخة ملفوفة من التعليمات تتعلق بصورة تشكيل اللجنة التي تقرر تعيينها وإرسالها إلى حوران وطبيعة وظيفتها، وذلك على إثر الحوادث التي وقعت في تلك المنطقة. ومن بين المواد التي احتوت عليها هذه التعليمات استعادة منهوبات الأهالي والأموال الميرية ونشر الأمن والانضباط بشكل بائن. ومن أهم المواد ما يتعلق بالتدابير الإجرائية لأن الدروز الموجودين في الجبل الذي هو في اتصال مع اللجاه، اتخذوا من اللجاه مكانا يتحصنون فيه واعتادوا على ارتكاب جميع أنواع الجرائم. وإلى حد الآن لم تقم الحكومة السنية بتدابير أساسية من أجل إدخال هؤلاء تحت الطاعة والانضباط.

وهذا ما دعاهم إلى الاعتقاد أن هذا نابع من ضعف الحكومة فأخذوا تدريجيا في الاستيلاء على قرى حوران ونقل الدروز الموجودين في الأماكن الأخرى إلى هناك من أجل زيادة أعدادهم وتقوية نفوذهم، وأصبحت لديهم مطامع بالحصول على إدارة ممتازة (مستقلة). وهؤلاء منذ زمن بعيد يقومون بهذه الأعمال. وبالرغم من استيلائهم إلى حد الآن على سبعة عشر قرية من قرى حوران فإن الحكومة ما زالت تتعامل معهم بالتسامح. وقبل عشرين سنة خصصت لهؤلاء ضرائب قيمتها ألف غرش، ولكنهم لم يعطوا منها شيئا، بل إنه خصصت لهم تأمينات ومساعدات ولم تحسب من ضرائبهم وقدمت لهم من أموال سنجق حوران، وغيرها من المساعدات الأخرى.

وهذه الأموال والأطماع حملتهم جميعا على الاغترار بقوتهم وعلى بطر بالنعمة (التمرد). ومثلما تم بيان ذلك وعرضه في البريد السابق فإنه إذا استمر التعامل مع هؤلاء الدروز بهذه المسامحات والمساعدات فإن سنجق حوران سوف يلتحق بجبل الدروز، وهذا يفتح بابا كبيرا من المخاطر على سوريا، وهو ما أكدته الأحداث في هذه المرة، وما أثبتته التحقيقات والدلائل. ووفقا لما بينته التجارب والمعلومات التي تتعلق بهم، فمهما كانت المعاملة في حقهم قاسية وشديدة، وحتى لو أخذ منهم بعض المئات وأعدموا دفعة واحدة فلن يغير ذلك من مسلكهم وأفكارهم شيئا.

وفي هذا الباب فإن أهم التدابير وألزمها تتمثل في إبعاد وطرد أصحاب الأفكار الضارة من زعمائهم إلى أماكن أخرى. وبناء على ذلك فإن المشاورات مع حضرة الباشا المشير توصلت إلى ضرورة أن يقوم المشير المشار إليه باستصحاب اللجنة المذكورة بمرافقة قوة عسكرية كافية والذهاب إلى مكان وقوع الحادثة المذكورة من القرية، أو إلى مكان مجاور لها. وأولى الخطوات التي سوف تتخذ في هذا الباب تتمثل في توزيع تنبيهات بأن من لا دخل لهم بالحادثة لهم الأمان الكامل، ولهم أن ينشغلوا بفلاحتهم وحراثتهم. وفي الوقت نفسه يقع التحقيق بواسطة اللجنة المذكورة والتدقيق فيما يتعلق بالحادثة المذكورة بشرط ألا يلحق الظلم بأحد أو يعامل معاملة بغير وجه حق. وسوف يجري هذا العمل وفق أصول العدل التي أوصى وأمر بها جناب حضرة البادشاه، ووفق قواعد المصلحة. وسوف يقع جلب مشايخ الدروز إلى هناك عن طريق وسائل مناسبة، وإجراء التحقيقات الضرورية والقيام من جانب آخر بما هو ضروري من أجل تحصيل واستعادة منهوبات القرية المذكورة وبقايا الأموال الميرية، والشروع في محاولة الإصلاح بين الحورانيين والدروز.

وعندما يحصل مزيد من الأمن للمشايخ المذكورين، يتم نقل فرقة عسكرية إلى قصبة

السويداء التي تمثل مركز القائمقامية، وذلك وفقا لما يقتضيه الحال وتتطلبه المصلحة. وبعد ذلك يتم إتخاذ هذا المكان مقرا عسكريا ويشرع في القيام بالإجراءات المطلوبة. وفي هذا الأثناء يقع إبعاد وطرد المشايخ الذين يقبض عليهم في البداية والذين تقتضي الضرورة إبعادهم فيبعدون إلى مركز الولاية. وحتى يتم القضاء بشكل كامل على المشاكل الموجودة في جبل الدروز يتعين تركيز مقدار من العساكر الشاهانية في كل من السويداء المذكورة ومقدار آخر في نقطة مهمة أخرى بشكل دائم، أما المصاريف التي سوف تصرف في هذا المجال فعندما تقع السيطرة على الوضع في جبل الدروز بشكل صحيح وبوجه حق، وعندما يستتب الوضع في حوران فإن الواردات التي سوف تحصل تكون ضعف ماهو محصل في الوقت الحالي، وبالتالي فإن قسما من هذه الواردات وكذلك قسما من البقايا المحصلة تصرف من أجل إنشاء قشلات وقلاع بهدف إقامة العساكر الشاهانية وكذلك من أجل تسوية الطرقات.

وقد تقرر بالإتفاق مع حضرة المشير المشار إليه تنفيذ هذه التدابير وبقية الإصلاحات الملكية والتدابير الإنضباطية (...). وفي صورة ما إذا أرسلت قوة عسكرية كافية من هذه الجهة أيضا فإن الدروز في هذه الحالة يكونون محصورين، وسوف لن يكون بإمكانهم فعل أي شيء. وسوف يتأكدون أنهم في وضع ضعيف. وبالتالي لن يتجاسروا على الدفاع والتحرك ضد الجيش. بمعنى أن العساكر الشاهانية تحصل على هدفها دون الحاجة إلى إطلاق أية رصاصة. أما إذا أقدموا على مواجهة الجيش واستخدموا السلاح فإن العساكر الشاهانية سوف ترد وتضرب بقوة. والمأمول أن تتيسر الأمور ويوافق حضرة السلطان على سير الأمور بتلك الصورة. وبحول الله ولطفه فإن المشير المشار إليه قرر أن يتحرك من الشام في حوالي التاسع من شهر مارس مرفوقا بأفراد اللجنة المذكورة.

في ١٠ ربيع الآخر سنة ٩٨ وفي 28 شباط سنة 96 MAR. 12, 1881

صورة التعليمات المتعلقة بترتيب اللجنة الخاصة المكلفة بالذهاب إلى حوران وطبيعة تشكيلتها ووظائفها ومهامها

البند الأول: تكون اللجنة المذكورة تحت رئاسة سامي المشير وإشرافه. وسوف تكون متكونة من أسماء الأشخاص الآتية ذكرهم في البند الآتي. وفي صورة إنشغال حضرة المشير المشار إليه بما يكلف به من القيادة العسكرية أو من أي جهة أخرى، ففي هذه الحالة يقوم الأعضاء الموجودون بانتخاب شخص، ويعيَّن رئيسا بالوكالة وتنتقل مهمة الإشراف إليه. ويُكلف المدعى العمومي للولاية أو مساعده والذي يكون برفقة

اللجنة الخاصة أو أي شخص آخر يملك هذه الصفة والقدرة بتعيين مُستنطِق وكتبة.

البند الثاني: سوف تكون اللجنة المذكورة متكونة من سعادتلو هولو باشا ومردم بك زاده صاحب الفضيلة علي بك أفندي وهم من أعضاء مجلس إدارة الولاية، وصاحب الفضيلة مغني زاده فضيلتلو محمد أفندي وهو من بين أعضاء الإدارة القانونية بالولاية التابعة لمحكمة الاستئناف، فضيلتلو مكرمتلو موسى أفندي من دائرة العقوبات بالمحكمة الإبتدائية، وعزتلو جبران أسبر من أعضاء مجلس إدارة الولاية، ورفعتلو جبران بحري أفندي من أعضاء إدارة الحقوق بالمحكمة الإبتدائية. كما أن محاسب حوران السابق عزتلو حسين أفندي يتمتع بصفة العضوية في هذه اللجنة من أجل تحرير وكتابة الأمور باللغة العربية واللغة التركية. وينتخب كذلك واحد أو اثنان من الأمراء العسكريين من قبل أعضاء اللجنة المذكورة، وبذلك يعدان من أعضاء اللجنة.

البند الثالث: تتمثل مهمة اللجنة المذكورة في التحقيق في حوادث النهب والقتل والاستيلاء على الممتلكات والحيوانات التي طالت أهالي قرية كرك التابعة لحوران من عصابة الدروز. وتكون مهمتها كذلك النظر في الطريقة التي وقعت بها أحداث الظلم والغدر هذه والكشف على الأشخاص الذين تجرأوا على فعل هذه الأعمال الوحشية. وفي إطار القبض عليهم تتخذ جميع الإجراءات الضرورية وما يتفرع عن ذلك من تحقيقات وتحريات. وتكون مهمة اللجنة كذلك استحصال بقايا الأموال الميرية الموجودة في جبل الدروز والتحقيق في مقادير الأموال المنهوبة والقيام بجميع التدابير الضرورية من أجل استرداد هذه الأموال سواء عينا أو بدَلاً.

وبالإضافة إلى هذا، فإن من بين القرارات التي أتخذت بالتشاور هي حفظ الأمن والاستقرار سواء في حوران أو جبل الدروز المرتبط بحوران، وإصلاح الجوانب الإدارية حتى يستتب الأمن بشكل دائم. وتتمثل مهمة أعضاء اللجنة الذين لهم مهام في المحاكم النظامية في تشكيل شعبة من اللجنة المذكورة بهدف استنطاق أصحاب الجرائم والجنايات الذين يتم القبض عليهم وذلك وفقا لقواعد المحاكم النظامية، والقيام بالتحقيقات الأولية اللازمة وتنظيم وإعداد محاضر تسلم إلى المحاكم النظامية في مركز الولاية.

البند الرابع: فيما يتعلق بمكان إقامة اللجنة المذكورة وطريقة عملها، والوقت الذي تشرع في مهمتها، كل ذلك موجود في إدارة المشير المشار إليه على حسب ما يراه مناسبا. ويكون المشير المشار إليه مخولا بإسناد بعض الأعمال والوظائف الأخرى خارج الوظائف المذكورة أعلاه لشخص أو شخصين على مقتضى الحال والمصلحة.

البند الخامس: إن من أهم الوظائف المناطة بهذه اللجنة نشر الأمن والراحة بالولاية

في الوقت الحاضر وفي المستقبل. والأشخاص الذين يشكلون هذه اللجنة يعتبرون من خيرة رجال الولاية، وهم يتصفون بالروية والدراية، ولهم معرفة كافية بالأحوال السابقة والحاضرة لسنجق حوران والدروز. ولذلك فهم قادرون على تسوية هذه المسائل كما يجب ويرضى حضرة جناب السلطان. ولا حاجة إلى تفصيل هذا الأمر.

• YEE. 79/113

معروض الداعي

تلقينا إحسان معاليكم المؤرخ في 7 مارت سنة 1297، MAR. 19, 1881 إنّ التدابير المتخذة هنا فيما يتعلق بالمسألة الدرزية تهدف إلى حل المسألة بصورة لا تدع مجالا لأية مشكلة أخرى بعد الآن. وبحمد الله ومعاونة معاليكم فإن التطورات تشير إلى تحقيق هذا الهدف. وإذا لم تظهر عوارض غير متوقعة، فإننا ننتظر حصول النتيجة المطلوبة بعون الله تعالى. أما بالنسبة لموضوع الحوالة، فقد سألت عن سبب تأخر بقية مستحقاتكم حتى الآن، فأجابوا بأن ذلك ناشئ عن عدم تمكن المتصرفية من تسديد الحصة المحوّلة إلى متصرفية المركز خلافا للوعد والضمان. وأكدنا مرة أخرى على ضرورة إجراء ما يلزم وسيتم تسديده كاملا في وقت قريب ان شاء الله. أرجو لك دوام الإقبال والحظوة لدى المقام السني والأمر لحضرة من له الأمر.

29 مارت سنة 1297 APR. 10, 1881

• Y. PRK. UM 4/46 (80) 342 Ly 3

عطوفتلو أفندم حضرتلري،

إنّ المراحم والإشفاقات النّابعة من وليّ النّعمة صاحب المنّة حضرة سيّدنا السّلطان مبذولة لجميع الرّعايا، وقد صدر استفسار من جانبه العالي حول حادثة حوران، وما الذي عمل حتّى الوقت الحاضر، وكيف سارت الأمور. فمن مراحم الحضرة الشّاهانية ومن عناياته المتوالية حرصه على معرفة أحوال كل ناحية من نواحي الممالك المحروسة والحصول على المعلومات الضّروريّة والقيام بالإصلاحات وإكمال النّواقص الموجودة. وقد أرسلت تحريرات في هذا الباب إلى الجناب العالي تتضمّن التّصوّرات في هذا الشّأن وكذلك صورة التّعليمات التي أعطيت إلى الهيئة (القومسيون).

وقد تحرّكت الهيئة المذكورة مع دولتو مشير باشا يوم الخميس الموافق للثّاني عشر من

شهر مارس من الشّام الشّريف. وبعد يوم أو يومين من تاريخ العريضة وصلت إلى المكان الذي تعمل فيه. وسوف تشرع في العمل بموجب التّعليمات الرّسمية والشّفاهيّة التي زوّدت بها. وقد تمّ إشعار الّصدارة العظمى بأن يتمّ إسعافنا ومساعدتنا من أجل تقديم التّسهيلات لمعالجة هذه المسألة بشكل أحسن. وإلى حدّ الآن فإنّ جبل الدّروز الذّي يمثّل مشكلة كبيرة سوف لن يكون مصدرا للقلق. والآن هناك جهود ومساع حثيثة من جناب السلطنة من أجل إستكمال الأسباب لإدخال الجبل في دائرة النّظام وكذلك حماية سنجق حوران من المفسدين الدّروز وكذلك من شرور العشائر الرّحّل. وهناك آمال قويّة بأن تثمر هذه الإجراءات عن نتائج إيجابيّة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ من آثار التّوفيق الذّي حالف حضرة جناب البادشاه أنّ الحوادث التّي تعتبر طبيعيّة في حوران وفي الولاية قد أصبحت نادرة جدّا. ولله الحمد فالمزارع تفيض بالخير والبركات والوفرة. والأمن والهدوء منتشر في جميع النّواحي، وجميع الأهالي يعربون عن شكرهم، ويرون ذلك واجبا مفروضا، وألسنتهم تلهج بالدّعاء لحضرة الخليفة بأن يديم اللهّ عمره ويزيد في إجلاله. كما أنّ هذا العبد الصّادق يستحقّ أن يباهى به ويفتخر. لقد قام العبد الفقير بعرض جملة من الإلتماسات في السّابق وفي المدّة الأخيرة من أجل اسناد تلطيفات بصور مناسبة، وهذا من مقتضيات المصلحة، وتكون هذه التّلطيفات لبعض المتميّزين في مركز الولاية ولبعض الأشخاص في الألوية الملحّقة ولبعض الأشخاص الآخرين من الصّادقين من رعايا الدّولة. ونحن الآن بآنتظار الإحسان السّلطاني، لما له من أسباب موجبة. فمن الأهميّة بمكان إجراء هذه التّلطيفات حسب الحال لما لهؤلاء العبيد الرّعايا من تأثير في إزالة ومنع الجهود التّي يقوم بها بعض المفسدين في التّشويش على أفكار النّاس. وفي هذا الباب أرجو أن يحيطني حضرة وليّ النّعمة بعفوه العالي بسبب هذه الجرأة التّي ظهرت منّي وأكرّر استرحامي. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة سيّدي.

في 15 مارس سنة 97 MAR. 27, 1881

السّيد أحمد حمدي

Irade Dahiliye 67679 •

برقية إلى مقام الوكالة السامية

مقدار قياس أبنية الثكنة الهمايونية الحميدية التي سبق أن أبلغنا بمباشرتنا إنشاءها في المحل المعروف بالمزرعة بجوار مركز جبل الدروز قريب من سبعة آلاف ذراع. وجدرانها

بالكامل من الحجر الأصم. وهي متينة جدا وبفضل توجيهات حضرة مولانا السلطان اكتمل بناؤها خلال أربعة شهور وفي جمع عظيم رفع أيديه بالدعاء لحضرة مولانا السلطان افتتحنا الثكنة وأقمنا فيها طابورا ونصف طابور من العساكر السلطانية بكل معداتها. وقمنا بتسريح عساكر الاحتياط الموضوعين تحت السلاح. كما قامت طوابير أخرى من العساكر النظامية قبل عشرين يوما بالانتقال إلى جوار قرية عرى وهي منبع الماء الذي يجري نحو حوران داخل حدود الجبل وفي موقع مناسب وقريب من منبع الماء. بدأ إنشاء ثكنة أخرى قوية وقادرة على استيعاب طابور من العساكر بالإضافة إلى اسطبل يتسع لثلاثين رأس من الدواب ونظرا للظروف المناخية فقد استمر العمل ليلاً نهارًا واكتمل البناء كله خلال خمسة عشر يوما وأبقي فيها العدد الكافي من العساكر وعادت الطوابير النظامية إلى الشام براحة تامة حتى من دون أن تتعرض للمطر. وبهذه الصورة استكملت الأسباب الانضباطية للواء المذكور بهمة المآثر الجليلة لحضرة مولانا السلطان. وكان إنجاز ثكنة عرى خلال هذه المدة القصيرة من ثمرات مساعي العساكر السلطانية وسيعود هذا الإنجاز على أهالي حوران بمزيد من الأمن والاطمئنان، ليرفعوا أيدي الدعاء بطول العمر لحضرة السلطان. رجاء الاطلاع.

16 تشرين الثاني سنة 1297 NOV. 28, 1881

أحمد حمدي

342 Irade Dahiliye 67679 •

عطوفة سيدي،

جاء في البرقية الواردة من ولاية سورية الجليلة ان الثكنة التي بوشر بإنشائها في المحل المعروف بالمزرعة بجوار مركز جبل حوران قد اكتمل بناؤها فصارت ثكنة كبيرة ومتينة وقابلة للمقاومة بفضل توجيهات حضرة مولانا السلطان، وأنه تم وضع العساكر السلطانية فيها. وأنه بوشر في إنشاء ثكنة أخرى بجوار قرية عرى قرب منبع الماء الذي يجري باتجاه حوران بحيث تستوعب مع ملحقاتها طابورا من العساكر بالإضافة إلى اسطبل يتسع لثلاثين رأسا من الدواب. واكتمل بناؤها خلال خمسة عشر يوما ووضع فيها وفي المواقع اللازمة من حوران مقدار كاف من العساكر، كما جرى تسريح العساكر الاحتياطية التي وضعت تحت السلاح، وعادت طوابير العساكر النظامية بكل راحة واطمئنان إلى الشام. وأن اللواء المذكور بعد استكمال أسباب الأمن والانضباط يرفع أيديه بالدعوات المفروضة لحضرة مولانا السلطان، وغير ذلك من كلمات الشكر. وقد

تم عرضها وتقديمها مع هذه المذكرة للمنظور العالي.
٩ محرم سنة ١٢٩٩ و 19 تشرين الثاني سنة 1297 DEC. 1, 1881
سعيد
نظر المقام العالي في هذه المذكرة والأوراق المرفقة وبناء على ما قام به والي الولاية المذكورة من جهود مشكورة فقد صدرت الإرادة السنية بتوجيه الشكر له وتأييده لمواصلة هذه الأعمال الجيدة وإعادة المذكرة مع البرقية إلى مصدرها. والأمر لحضرة ولي الأمر.
١١ محرم سنة ١٢٩٩ و 21 تشرين الثاني سنة 1297 DEC. 3, 1881
علي رضا

٢٠ - أحداث السمية وشعاره (١٨٨٦)

• Y.MTV.20/55 Lef 2

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

أبلغت ولاية سورية الجليلة برقيا عن وقوع قتال بين عربان اللجاه وبين دروز حوران بسبب دخول الدروز قريتي المسمية وشعاره، وأن أهالي بصرى الحرير قدموا دعما للعربان. إن سوق العساكر لإخماد حركة التمرد هذه قيد العرض والاستئذان ومن الواضح أن التحرك سيكون وفق ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن. وقد تبلغنا مذكرة الصدارة السامية بطلب إشعار المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس، أن منع مثل هذه الحادثة ضروري، وأن من البديهي أن السلطات المحلية تعرف درجة التدابير التي ستتخذ لإخماد حركة التمرد هذه، وعليه فإنه يجب أن تكون القوة المقرر سوقها جاهزة للتحرك فور صدور الإرادة السنية في هذا الشأن. وقمنا بموجب هذا الإشعار السامي بإبلاغ المشيرية المذكورة برقيا. رجاء الإحاطة والأمر لحضرة من له الأمر.

٢ رجب سنة ١٣٠٣ و 25 مارت سنة 1302 6 نيسان 1886

قائد الجيش: علي رضا

• Y.MTV.20/55 Lef 3

مقام قيادة الجيش

قلم الرسائل، صورة البرقية الواردة من توفيق باشا وكيل مشير الجيش الهمايوني الخامس بالشام بتاريخ 25 مارت سنة 302 (6 نيسان 1886).

ج 25 مارت سنة 1302. إن استيلاء قبيلتي كل من قاسم الحلبي وحسين الأطرش من بين قبائل حوران على قريتي المسمية وشعاره وتقع إحداهما بداخل اللجاه والأخرى بجانبها وهما من الخرائب الرومانية المعروفتين بالمياه العذبة والأراضي الخصبة، نابع من الرغبة القديمة في اغتصاب أراضي حوران الشهيرة ببركتها وخصوبتها، وقيام هاتين القبيلتين في أخذ أموال الناس والتنكيل بهم وغير ذلك من أعمال التعسف والظلم، والحقيقة أن الدروز بشكل عام لم يلقوا حتى الآن جزاء ما يفعلونه منذ القديم، فهم يسعون لتوسيع دائرة ظلمهم وجعل أهالي هذه المناطق تابعين لهم. إن حصانة موقع قرية المسمية تؤكد الحاجة إلى قوة كافية لطرد الدروز منها، وهذا يؤدي إلى تفاقم المشاكل في هذه المرحلة الحرجة. والحل الأحسن لهذه المشكلة هو في إشاعة العدل بين الحورانيين الذين ألجأهم سوء إدارة مأموري

الحكومات المحلية وعساكر الضبطية إلى ترك ديارهم وإفساح المجال للدروز كي يقوموا بمثل هذه الأفعال. وفي حال تحسين الإدارة وضمان الأمن فإن مستقبل تلك المنطقة سيكون مشرقا دون الحاجة إلى سوق مزيد من القوات العسكرية. وبناء على ما تقدم فإن الأوفق هو أن تقوم ولاية سورية الجليلة بإرسال مأمورين يقومون بالتحقيقات والدراسات اللازمة تمهيدا لتنفيذ التدابير الحكيمة والسريعة. هذا ما توارد إلى خاطري والأمر لحضرة ولي الأمر.

- **YEE. 104/15**

إلى مقام الصدارة العظمى برقية،

ج 24 مارت سنة 1302 على نحو ما سبق من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع دروز جبل لبنان من الالتحاق بالدروز في حوران، لجأنا هذه المرة أيضا إلى التدابير الجديدة المؤثرة امتثالا لإرادة الوكالة العلية وبفضل قوة حضرة السلطان تم منع الالتحاق كليا، ولن ينحرف دروز الجبل عن دائرة الطاعة والانقياد أبدا. رجاء الاطلاع.

25 مارت سنة 1302 6 نيسان 1886

- **Y.MTV.20/55 Lef 1**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة الخاصة ببيان ما أفادت به ولاية سورية برقيا أن قاسم الحلبي وحسين الأطرش المقيمين بجبل الدروز جمعا حولهما ما يقرب من ألفي درزي للإستيلاء بالقوة على قريتي المسمية وشعاره الكائنتين باللجاه وأن الأمر يتطلب سوق مقدار كاف من العساكر للتنكيل بهم. وعلى اثر ورود المذكرة الخاصة لدولتكم بتاريخ 24 مارت سنة 1302، 5 نيسان 1886 ببيان أن مقتضى الأمر الهمايوني لحضرة صاحب مقام الخلافة هو الاستيضاح من وكيل مشير الجيش الهمايوني الخامس توفيق باشا عن أسباب هذه الواقعة ومدى حقيقتها، وعرض ما يرد من جواب مع بيان رأيي فيه إلى العتبة العليا. وفور ذلك استوضحت الأمر من المذكور وقد وردت البرقية الجوابية حول منشأ الحادثة المذكورة ورأيه في تدابير التهدئة وقد أرسلت لمقامكم العالي صورة عنها لرفعها إلى العتبة العلية لحضرة مولانا السلطان. اما عن رأيي فإني أرى بأن يرسل طابوران من الطوابير الخمسة الموجودة بالشام وتوحيدهما مع الطابورين الموجودين بحوران والمسارعة إلى دفع المخاطر، والحرص على اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون اشتراك دروز حاصبيا وراشيا وجبل لبنان في هذا الصراع. وإذا دعت الحاجة لمنع دروز جبل لبنان من الالتحاق بدروز حوران. ونظرا الى

الحاجة إلى مزيد من القوات يتم سوق أحد الطابورين الموجودين ببيروت إلى الجبل بناء على طلب المتصرف. وقد صدرت إرادة حضرة صاحب مقام الخلاقة أن يقوم توفيق باشا باتخاذ التدابير العسكرية وتنفيذها إلى حين وصول حسين فوزي باشا الذي عيّن مشيرا للجيش الهمايوني الخامس، وأبلغت مذكرةالصدارة السامية كلا من ولاية سورية الجليلة ومتصرفية جبل لبنان والمشار إليه توفيق باشا وقمت انا بدوري بإبلاغ توفيق باشا بما يلزم. وهذه الإرادة السنية لحضرة مولانا السلطان هي عين الصواب ولا حاجة لاتخاذ تدابير أخرى والأمر لحضرة من له الأمر.

٧ رجب سنة ١٣٠٣ و 26 مارت سنة 1302 7 نيسان 1866

قائد الجيش

- **YEE.104/17**

برقية إلى الصدارة العظمى،

25 مارت سنة 1302 شمسي صباحا، على نحو ما بينته في برقيتي المؤرخة 25 مارت سنة 1302 لجأنا إلى التدابير المؤثرة مجددا لمنع التحاق دروز جبل لبنان بدروز حوران وبفضل قوة مولانا السلطان حصل المطلوب ولم تعد الحاجة للجوء إلى التدابير العسكرية في الوقت الحالي، ولكن إذا اضطررنا إلى ذلك لا سمح الله فسنسارع بموجب الولاء والوفاء إلى عرض ذلك والعمل بمقتضى الحال. رجاء الاطلاع.

27 مارت ستة 1302 8 نيسان 1886

- **YEE.104/18**

إلى ولاية سورية،

27 مارت سنة 1302 التدابير المؤثرة المتخذة والمنفذة من قبلكم لمنع التحاق دروز الجبل بدروز حوران تكفي في الوقت الحالي للوصول الى النتيجة المرجوة. ومع ذلك فإنه إذا دعت الحاجة في المستقبل فلن نتوانى عن اللجوء إلى كل الوسائل. رجاء الاطلاع.

27 مارت سنة 1302 8 نيسان 1886

- **YEE.104/19**

برقية إلى الصدارة العظمى،

بلغنا أنه بالقوة المؤثرة والباهرة لنفوذ وسطوة حضرة مولانا السلطان الذي نعتز

ونفخر به ودون اللجوء إلى أية قوة عسكرية تمكنا من الحيلولة دون التحاق دروز جبل لبنان بدروز حوران، وبقي دروز حوران وحدهم مما جعلهم يلجأون إلى العفو والرأفة السلطانية. وبذلك تم حل المسألة بأحسن صورة. رجاء الاطلاع والأمر لحضرة ولي الأمر.
31 مارت سنة 1302 12 نيسان 1886

• YEE. 104 / 19 Ly 1

قصر يلديز الهمايوني- البرقيّة الواردة من والي سوريا،

نحيط عنايتكم علما بأنّنا ذهبنا هذا الصّباح من مركز الولاية إلى المسمية وشعارة اللّتين تقعان في حوران على مسافة سبع أو ثماني ساعات من أجل تفتيش ومعاينة الأملاك الّتي كانت تحت سيطرة الدّروز والّتي تمّ استخلاصها من أيديهم سابقاً وهي تتجاوز السبعين ألف دونم وقيمتها تقريباً سبعين أو ثمانين ألف ليرة. وقد تم إضافتها إلى الأملاك الأميرية، وكنت عرضت سابقاً إطّلاعاتي الخاصّة على نظارة الخزينة الخاصّة الشاهانية في هذا الشأن؛ وقد تم أيضاً تفتيش ومعاينة الثكنة الّتي يجري حالياً بناؤها هناك والطّريق الذي يتم تعبيده، والذي يمتد من مسمبة إلى الشّام.

في 10 تشرين الأوّل سنة 302 OCT. 22, 1886

عُرضت

سوف يتمّ تسجيلها

٢١ – مسألة ملكية أراضي قرية داما (١٨٨٧)

- **YA. HUS. 208/23**

الباب العالي- (2)- دائرة الصدارة- غرفة التلغراف- عدد- حل التلغراف الوارد من ولاية سورية

إلى حضرة الصدارة السامية،

إن النزاع الذي حصل بين عربان اللجاه والدروز بسبب ملكية أراضي قرية داما الواقعة في اللجاه قد تحول وأصبح قتالا بين الطرفين. وقد نتج عن هذا القتال مقتل وجرح ما بين ثلاثة وأربعة أشخاص من طائفة الدروز. وإثر ذلك عمد كل من شبلي (الأطرش) وحسن نجم الأطرش وقاسم الحلبي- وهم من المشايخ الدروز المعروفين منذ مدة بإثارتهم للشغب- بجمع أكثر من ألفي درزي وقاموا بالهجوم على عربان اللجاه. ولما عجز العربان عن مقاومتهم ودفع الأذى عن أنفسهم لجأوا إلى جوار القشلة الهمايونية. وفي هذه الأثناء أرادت القشلة الهمايونية وضع حد للقتال، فأرسلت ضابطا مع بلوك من العساكر الشاهانية.

وبالرغم من أن الدروز رأوا العساكر الشاهانية فإنهم لم يوقفوا إطلاق النار وأصروا على مواصلة القتال وتجرأوا على مقاومة العساكر. وانطلقت بعض الرصاصات فسقط أحد العساكر شهيدا وجرح فرد آخر. وبناء على كل هذا ردت القوات الشاهانية بالمثل فأردت منهم ستة أفراد قتلى وجرحت قريبا من ضعف هذا العدد. وإثر ذلك فر أفراد العصابة المذكور إلى جهة شعارة.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها الحكومة من القيادة العسكرية المحلية هناك فإن الأشخاص الثلاثة الذين ذكرناهم سابقا، وهم من المشايخ الدروز لم يتوقفوا في أية فترة من الفترات عن إثارة الشغب وإشعال نار الفتنة وإعلان العصيان متخذين لذلك أسبابا متعددة. وهؤلاء الأشخاص يمارسون اعتداءاتهم في سائر مناطق الولاية وخصوصا على جبل حوران، وما انفكت اعتداءاتهم تزداد كل مرة. وبناء على ذلك فمن الضروري إرسال قوات كافية إلى هذه المنطقة من أجل القبض على رؤوس الفساد وإبعادهم وتشتيت شمل عصابتهم قدر الإمكان.

وإذا كانت العساكر الشاهانية الموجودة الآن هناك كافية لتأديب هذه العصابة فيمكن تأجيل إرسال العساكر الأخرى إلى موسم الربيع لأن هناك مشكلة في التحرك في الوقت الحاضر وخصوصا في موضوع الإقامة فالموسم الآن شتاء. ولكن حتى يكون بالإمكان تحقيق الغاية وإرسال العساكر في الربيع يتعين من الآن التحقيق في أسباب القتال الذي نشب وذلك من خلال إرسال بعض موظفي الولاية وأمراء العساكر إلى تلك المناطق، وإثر ذلك يتم اتخاذ

الإجراءات اللازمة على ضوء ما يتوصل إليه من نتائج ومعلومات.

في 6 تشرين الثاني سنة 303　　في 6 تشرين الثاني سنة 303

والي سورية

• YA.HUS 208 / 23

الباب العالي- (1)- دائرة الصدارة- آمدى ديوان همايون

لقد أصبح من الضروري واللازم إرسال قوة كافية من أجل وقف القتال الذي يحدث بين الدروز وعربان اللجاه بسبب مسألة ملكية أراضي قرية داما التابعة للجاة، كما أن هذه القوات ضرورية من أجل الضرب على أيدي الدروز، الساكنين في سوريا، فهم من حين إلى آخر يقومون بالهجوم على جبل حوران والاعتداء على أهاليه. فالحاجة أكيدة للقبض على زعماء هذه العصابات وإبعادهم وتشتيت شمل هذه الجماعات. ولكي يكون بالإمكان إرسال العدد الكافي من العساكر يتوجب إرسال بعض الأفراد من موظفي الولاية وأمراء العساكر إلى تلك المناطق من أجل التحقق من الأحوال والإطلاع على الموضوع عن كثب. وحتى لا يتكرر القتال ويتجدد النزاع ويتوسع فقد اتخذت التدابير اللازمة بالتشاور مع المتصرفين وقواد العسكر، وقد تم الإطلاع على محتويات التلغراف الوارد من ولاية سورية من قبل وكلاء المجلس المخصوص. ثم عرض هذا التلغراف المذكور ملفوفا على المنظور العالي لأخذ القرار بشأنه.

في ٤ ربيع الأول سنة ٣٠٥　　NOV. 20, 1887

في 8 تشرين الأول سنة 303　　الصدر الأعظم

• MV. 30/30　306

الخلاصة: اطلع المجلس على المحضر المرفوع إلى المقام العالي حول التدابير اللازم اتخاذها تجاه ما حدث من نزاع بين عربان اللجاه والدروز، والمذكرة السامية المقدمة مؤخرا والمحضر الذي أعدته لجنة التفتيش العسكري في هذا الشأن، ورأي مشيرية الجيش الهمايوني الخامس الذي رفع للمقام العالي بالإشارة إلى أهمية الموضوع وملاحظة أن الإنجليز منذ وقت طويل يدعمون الدروز بينما يقوم الفرنسيون بدعم الموارنة ويجعلونهم مطية لتحقيق مآرب سياسية. وأن أمر الحركات العسكرية تجاه الدروز سيتولاه والي سورية المعيّن بعد وصوله إلى مقر عمله بالشام. ونظر إلى أن المصلحة تكمن في اتخاذ التدابير الحكيمة تجاه تجاوزات الدروز الملحوظة والوصول إلى النتيجة الحسنة المرجوة، فقد طلبت المذكرة

بحث الموضوع على هذا الأساس وعرض النتيجة على المقام العالي لإصدار الأمر المناسب.

القرار: نظراً إلى أن أمر حضرة مولانا السلطان المبلغ بهذه المذكرة الخاصة هو محض الصواب والحكمة، فقد قرر المجلس تحويل الموضوع إلى والي سورية المعيّن لإجراء تحقيقات مستفيضة في أول الأمر حول تجاوزات الدروز الملحوظة ونوع ودرجة التدابير الواجب اتخاذها وعرض ذلك على العتبة العليا.

التاريخ ٦ رجب ٣٠٥ MAR. 19, 1888

٢٢ - استانبول تفاضل بين إرسال عساكر أو تدابير أخرى في حوران (١٨٨٨)

- الوثيقة رقم 88   Y.PRK.UM 12/3

يلدز سراي همايوني- باش كتابت دائره سي (دائرة السكرتارية العليا)

نسخة لبرقية شفرية واردة من ولاية سوريا،

إن هناك جهودا كبيرة يتم بذلها وتدابير عظيمة يتم اتخاذها من أجل إصلاح أحوال الدروز في جبل حوران دون أن تحتاج إلى تكاليف عسكرية باهظة. وسوف نعلمكم بالبريد عن التدابير التي اتخذتها والقرارات التي توصلت إليها بشأن تحقيق هذه الإصلاحات حتى كتابة هذه الورقة. وإن كافة هذه التدابير والقرارات قد اتخذناها بفضل توجيهات حضرة الخليفة المعظم. وبدأت تباشير النجاح تظهر في الأفق، وتؤتي هذه التدابير أكلها. فقد وردت إلينا إشعارات رسمية من متصرفية حوران تفيد بإن شيوخ الدروز الذين كانوا يرتكبون الأعمال الاعتدائية منذ الماضي قاموا بزيارة قائد الحامية في المزرعة لتقديم فروض الطاعة والولاء ولتقديم تهانيهم بمناسبة عيد ميلاد حضرة الخليفة المعظم. وبينوا في هذه الزيارة أن دعواتهم موجهة لحضرة الخليفة بالميلاد الميمون وبينوا أيضا أنهم بدأوا في جمع الأموال الميرية. ورأينا أن نعلمكم بذلك مع الشكر الجزيل.

20 نيسان 1304   MAY, 2, 1888

والي سوريا: نظيف

- YMTV.34/44   Lef 1

ولاية سورية- قلم الرسائل - إلى رئاسة كتابة المابين الهمايوني

دولة سيدي،

سبق أن تبلغت من مقام الصدارة السامية أن سلفي أشار بالحاجة إلى سوق قوة عسكرية قوامها خمسة آلاف عنصر لتأديب وإصلاح الدروز الذين يزيدون من جمعهم في جبل حوران ويقومون بالاعتداء على من حولهم من العربان، وأنه كان من مقتضى إرادة حضرة صاحب مقام الخلافة تحويل هذا الموضوع إليّ نظرا للحاجة إلى درء المخاطر وإزالتها بالتدابير والمبادرات الحكيمة. وإذا كان سوق العساكر غير جائز بالنظر إلى الأحوال والاحتمالات التي فصلتها في رسالتي الجوابية إلى الباب العالي ضمن بريد هذا الأسبوع والمقدمة صورتها لفا، فقد كان أمر وإرادة حضرة صاحب مقام الخلافة في هذا

الشأن محض صواب واستشراف للوضع. فالتدابير المتخذة منذ وصولي إلى هنا كانت سببا في إصلاح أفكار وأحوال الدروز بعض الشيء، ولم يظهر أي حادث يثير الاهتمام، ونحن بصدد اتخاذ الأسباب القوية والنظم الاحترازية لمنع وقوع المشكلات والمخاطر بصورة كلية وتحقيق بلوغ الأمن والاستقرار الدرجة المطلوبة لدى صاحب مقام السلطنة. وكلنا أمل بإنهاء المسألة الدرزية التي أصبحت الهاجس الرئيسي لولاية سورية في عهد صاحب مقام الخلافة دون الحاجة إلى استخدام القوة. وسنقوم بعرض النتائج المفيدة والحسنة من المبادرات الحالية والمستقبلية تباعا للعتبة العليا، وبشمول الأسماء الواردة في القائمة لرؤساء الدروز المقدمة لفا بالعطف والتكريم السلطاني ستلقى هذه المبادرات الدعم المطلوب في تسهيل وتسريع الإصلاح وتأمين النظام. رجاء الاطلاع والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٥ و 20 تموز سنة 1304 1 آب 1888

والي سورية

- **MTV. 34/44 Lef 2**

ولاية سورية

قلم الرسائل- صورة الرسالة الجوابية الواردة إلى مقام الصدارة العظمى

من ولاية سورية برقم أربعة عشر وتاريخ 22 تموز 1314، 3 آب 1888

سبق أن استأذن سلفي مع مشير الجيش الهمايوني في سوق قوة عسكرية من خمسة آلاف عنصر لتأديب وإصلاح الدروز المقيمين بجبل حوران الذين يتكاثر جمعهم يوما بعد يوم ويكررون اعتداءاتهم على العربان والأهالي. ولكن نظرا إلى أن الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة الصادرة قضت أن المناسب هو صرف النظر عن العمليات العسكرية باعتبار أهمية المسألة من جهة الزمان والمكان والاستعاضة عنها بتحويل المسألة برمتها إلى عهدتي لإزالة المخاطر المحدقة بالتدابير الحكيمة كانت محض الصواب وعين الحكمة، فقد تبلغت الأمر السامي بالتحقيق في اعتداءات الدروز ومبلغ التدابير والإجراءات اللازم اتخاذها ضدهم، والإبلاغ بالنتيجة في مذكرة الصدارة رقم أربعة عشر وتاريخ 15 مارت سنة 1304، MAR. 27, 1888 ولما كان أكثر ما يشغل وقت ولاية سورية هي الحركات المعروفة للدروز واعتداءاتهم المتوالية ولأهمية ما صدر من الإرادة السنية في هذا الشأن فقد حصرت كل وقتي منذ وصولي إلى مركز عملي للبحث والتحقيق في هذه المسألة.

والمعلومات التي تجمعت لدي تشير إلى أن طائفة الدروز في الجبل المذكور يزيدون ويوسعون جمعهم يوما بعد يوم، ويعتدون على العربان والأهالي، حتى أنهم يسعون منذ بعض الوقت إلى السيطرة على جبل اللجاه المعروف بأهميته الاستراتيجية ومناعته وذلك عن طريق طرد العربان المطيعين للدولة ويعملون برواتب يتقاضونها من الحكومة بصفة العساكر الموظفة أو القضاء عليهم نهائيا، كي يصلوا أخيرا إلى تحقيق امتيازات إدارية لهم على غرار ما هو حاصل بجبل لبنان. ويتخذ رؤساؤهم ومشايخهم المعروفون بالتصرف وفق مايشاءون بعض القساوسة واسطة للتخابر مع الأجانب، والتحرك وفق التعليمات التي يتلقونها منهم، وأنه إذا استولى الدروز على جبل اللجاه فستجعل صعوبة الوصول إليها إدخالهم ضمن دائرة الطاعة أمرا شديد الإشكال والصعوبة. ولذلك فإنه وان كان إصلاح هؤلاء منذ الآن وعدم إفساح المجال للمخاطر القادمة موافقًا لحكمة الحكومة، وأن طريقة التأديب التي عرضت من قبل المشار إليهما موافقة للمصلحة، فإن المسلم به في تفكير النظارة العالية أن اللجوء إلى القوة العسكرية فى مثل هذه الأمور الداخلية هو آخر طريق وآخر وسيلة للحل. كما أنه من غير الجائز والمناسب بأي وجه من الوجوه اللجوء إلى استخدام السلاح ضد أهالينا في الوقت الذي نجد فيه الكثير من المسائل والمشاكل أمامنا، ما لم يتأكد بالتجربة عدم إمكانية إصلاح الأمور بتأليف قلوب الرؤساء ذوي الأطماع واستمالتهم بالتدابير والوسائل الحكيمة والحوار معهم. وبناء على ما تقدم فإن وضع حد لهذه المسألة ولو بصورة مؤقتة بالإجراءات والتدابير الحكيمة على النحو المبين في نص الإرادة السنية هو الحل الأمثل إذا نظرنا لمقتضيات الزمان والمكان. وعليه فإن الإجراءات الصائبة المشهود بها لحضرة ظل الله في الأرض، فهذه الإرادة السنيةهي من الإلهام الإلهي لحضرة صاحب مقام الخلافة.

لقد جاء في عريضة سلفي حول هذه المسألة أنه يمكن الوصول إلى الهدف المطلوب دون إطلاق رصاصة واحدة بسوق قوة كبيرة من خمسة آلاف عنصر تجعل الدروز عاجزين عن مجابهتها. وفي الحقيقة أنه لو خطر على البال بأنه لن تحدث مشاكل من اللجوء إلى التدابير العسكرية في مثل هذه الظروف، فإن المشايخ المتنفذين الدروز الذين لهم من الذكاء واليد الطولى في الخبث ما يدركون به أن مثل هذه الأعمال منهم ستعرضهم إلى القتل والحبس وغيرها من العقوبات ويعرفون كذلك ما تسفر كل حالة من النتائج السياسية، وقد يدفعهم اليأس إلى تحريض أفراد الطائفة إلى الوقوف في وجه هذه القوات وقد يلجاؤون كذلك أثناء القتال أو حتى قبل تحرك القوات من المركز إلى إحراق وإعدام عدد من النصارى المقيمين بداخل جبل حوران أو حوله مع عوائلهم وبيوتهم وكذلك

قتل الرهبان الأجانب الذين يصالحونهم في المنطقة من يسوعيين وبروتستانت. وبوصول أخبار هذه الفظائع والشكاوى إلى المحافل السياسية في أوروبا مثل الصاعقة ستلتفت الأنظار إلى هذه المنطقة كما شاهدنا ذلك في المرات السابقة. وعليه فإن احتمال تحقيق الإصلاحات في حال سوق العساكر دون إراقة دماء ودون إحداث ضجة هو احتمال ضعيف جدا.

ان تجهيز وسوق قوة عسكرية بهذه الضخامة مهما أريد له الكتمان والسرية، فإنه ليس هناك أدنى شك في أن مشايخ الدروز الذين يملكون كثيرا من الوسائل المؤثرة داخلياً وخارجيا سيعرفون بأمر الاستعدادات العسكرية من أول يوم. وسيعملون على الاتصال هنا وهناك خلال البدء بالاستعدادات اللازمة أو يرتكبون جريمة بشعة قبل تحرك الجيش ووصوله على النحو الذي ذكرنا أعلاه بحيث يمكنهم بها التسبب في وقوع الأحوال والتدخلات التي من شانها تأخير سوق العساكر. عندئذ سيحكمون بعدم قدرة وإمكان الدولة على التنكيل بهم، مما يجعلهم يتجرؤون على زيادة المساوئ والمشاكل ويعملون كل شيء وينفذون فورا ما كانوا يريدون أن يفعلوه أخيرا. والاحتمال قوي في أن تنتشر هذه الحالة في حوران ولدى سائر العربان وتحدث كل أنواع الفتنة والفساد التي لا تخطر على البال أو الخيال. وبديهي بعد هذه الحالة أن التدابير الحكيمة لن تفلح في الحيلولة دون التجاوزات والأخطار المحتملة. فالأوفق والأنسب والحالة هذه هو الحسم والحل بلطائف الحيل بدل استخدام السلاح وايقاع الحرب والجدال. أما بالنسبة لنوع ودرجة التدابير والإصلاحات اللازم إجراؤها فإن تعيينها وتقريرها بنسبة الحاجة الحقيقية إليها يتوقف على الدراسة والبحث لبعض الوقت. ولذلك فإن الأنسب في الوقت الحالي هو منع اعتداء الدروز بالإضافة إلى الحيلولة دون التحالف بينهم وبين العربان وتنفيذ أوامر حكومة جبل حوران للحيلولة دون وقوع المشاكل السياسية التي طالما انتظر الأجانب وقوعها في كل دقيقة. والمسألة الآن تتلخص في رفع وإبعاد المحرضين والمفسدين الأجانب الموجودين في ثياب الرهبان والمعلمين اليسوعيين منهم والبروتستانت الذين يمشون بينهم ويعملون في كل وقت على تسميم عقول الكبار والصغار بأنواع السموم والدسائس، بصورة مناسبة دون ضجة وتطبيق كافة أنواع المعاملات العادلة والمحقة من قبل الحكومة بشأنهم ودوام هذه المعاملة واتخاذ الأسباب التي من شأنها منع الاعتداء وإزالة آثاره.

وعقب ورود أمر الصدارة السامية، كنا نتصور دعوة مشايخ الطائفة ووجوهها إلينا وإفهامهم النظرة الرحيمة من قبل مولانا السلطان تجاههم، وواجبهم تجاه ذلك. ولكن حتى لو تصورنا أن في الإمكان استقدام هؤلاء الذين سلكوا طريق البغي والاعتداء منذ

سنوات إلى مركز الولاية في أيام بعد إعطائهم الأمان، فإن من غير المعقول أن تثق الحكومة بضماناتهم وبياناتهم دون اختبارهم. لذلك فإنه بالتدابير المتخذة منذ أربعة شهور نسعى إلى تبليغ الوصايا التي من شأنها طمأنة الأفكار وإصلاح الحال قدر الإمكان. وعدم تسلطهم أو اعتدائهم منذ ذلك الوقت على أي جهة، وتحصيل ثلاثمائة ألف قرش من الأموال الأميرية المتراكمة بذمتهم منذ ثلاث سنوات وتسليمها لصندوق المال، وتوجههم إلى المواقع العسكرية في الأيام والمواسم الخاصة للاشتراك في الاحتفالات وأدائهم مراسم الولاء والخضوع، وغير ذلك من التصرفات التي تدل على الطاعة، دليل على حسن تأثير تلك التدابير والمعاملات. وقبل أسبوع من تاريخ هذا التقرير جاء باستدعاء من الولاية خمسة عشر من ذوي النفوذ والكلمة بين الطائفة المذكورة والمعروفون بالقدرة على إزالة كل أنواع المشكلات من أمثال شبلي الأطرش ومحمد الأطرش والشيخ هزيمة (الهنيدي) وقاسم الحلبي وغيرهم مع قائمقام الجبل المذكور إبراهيم بك الأطرش.

وعقب ذلك قمنا بتلقينهم الوعظ والنصيحة بحضور دولة الباشا المشير وقائد ومتصرف حوران وبيّنا لهم بصورة مؤثرة وبالتفصيل أفكار حضرة مولانا السلطان الرحيمة تجاه الأتباع المخلصين للدولة وخاصة الدروز. وبعد المباحثات كانت النتيجة التالية نعرضها بصورة ملخصة.

لقد حصلت لديهم قناعة بأن الطريق الذي سلكوه يستوجب عواقب وخيمة بحقهم، لكنهم برروا قائلين بأن هذه التصرفات لم تكن بدافع من عدم الطاعة للحكومة السنية بل بسبب التصرفات غير اللائقة التي بدرت من عربان اللجاه وعدم منع الحكومة هذه التصرفات مما اضطرهم للمقابلة. ومع ذلك فإنهم يلجأون إلى العفو والرحمة السنية مع العهد بألا يقوموا بعد الآن بإي تصرف يخالف الرضا العالي قيد أنملة كما يتعهدون بأداء ما عليهم من التكاليف الأميرية في وقتها وزمانها، بالإضافة إلى استعدادهم للقيام بخدمات خاصة لخزينة الدولة في جباية ما قد يفرض من ضرائب جديدة على كثير من القرى كل قرية بقدر تحملها لهذه الضرائب. وعدم إيواء من يقوم بإخلال الأمن في جبل الدروز كائنا من كان ومن أي طائفة كان وبذل الجهود الممكنة لتسليمه إلى الحكومة، وفي حال تعرضهم لاعتداء من قبل عربان اللجاه أو سائر القبائل الأخرى فلن يقابلوهم بالمثل بل سيلجأون إلى الحكومة كي تحق الحق ضمن إطار القوانين. وأنه في حال ثبوت وجود شيء بذمتهم حول المغصوبات المتنازع عليها بينهم وبين عربان اللجاه نتيجة تحقيق تجريه لجنة موثوقة فإنهم مستعدون لأدائه دون أي تردد. وأكدوا على تصميمهم عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس التي افتتحها الرهبان من اليسوعيين والبروتستانت في جبل الدروز

دون ترخيص وذلك بهدف تسميم وإفساد عقول الأبناء والأهالي، وأنهم سيكونون ممتنين لو أن الحكومة فتحت مدارس في أماكن مناسبة لتعليم وتربية أبنائهم.

وقد يخطر على البال عدم الثقة بالدروز نظرا لاستمرار المشاكل بالرغم من هذه الضمانات والوعود الكبيرة التي قدمها الدروز في وقت سابق. لكن قدوم المشايخ من أمثال شبلي الأطرش بكل اطمئنان إلى الشام واللجوء إلى الرحمة السنية وطلب العفو والمسامحة، وهو الذي عرف بارتكاب كل أنواع السوء في الجبل وتحصن بالجبال بسلاحه ممتنعا حتى عن القدوم إلى مقر قائمقامية جبل حوران لهو دليل قوي على الندم عما فعلوه في السابق. كما أنه من غير الممكن عدم الثقة بما يقولونه بصورة كلية، بالإضافة إلى أن طلب مزيد من الضمانات دون مقدمات أو الطلب منهم البدء بتنفيذ ما سبق سرده قد يؤدي إلى نتائج عكسية لذلك اكتفينا بالمبادرات المذكورة بالإضافة إلى بعض الأمور الفرعية، وسمحنا بعودة المشايخ المذكورين إلى ديارهم. وبعون الله تعالى أفهموا بلغة مناسبة بأنهم سيحظون بالعطف والرحمة السلطانية في حال ثباتهم على هذا الطريق وإبراز مآثر الصدق والوفاء، فكان لذلك وقع طيب في نفوسهم. كما تقرر تشكيل لجنة من متصرف وقائد حوران وقائمقام جبل حوران ورئيس محكمة البداية وآخرين من الشخصيات المرموقة للبحث في أمر المنهوبات المتنازع عليها بينهم وبين عربان اللجاه، كما تقرر ابتداء افتتاح مدرسة في خمس من القصبات ذات الكثافة السكانية الكبيرة بالجبل وإعطاء التعليمات اللازمة لمتصرفية حوران وقيادتها بتسديد رواتب المعلمين من واردات المعارف.

وبإذن الله ودعاء حضرة مولانا السلطان، بدأت الآثار الإيجابية تظهر. وللمزيد تقرر طلب منح بعض من هؤلاء المشايخ رتبا وأوسمة تتناسب وأحوالهم. والمأمول اقتطاف ثمرة التدابير المذكورة بفضل قوة حضرة مولانا السلطان وتوفيق الله له. وبناء على ما سبق فإن الأمل قوي بعدم ظهور مشاكل هناك، مع بيان أن إزالة مثل هذه الاحتمالات نهائيا يتوقف على بعض التشكيلات والتعديلات الإدارية والعسكرية وتعيين درجات هذه التدابير وغيرها متوقف على السفر إلى الشام واستحصال التحقيقات والمعلومات، وتطبيق ذلك حسب المقتضى تباعا رجاء إحاطة مقام الصدارة العظمى بذلك والأمر لحضرة من له الأمر.

• YA.HUS 216/60 Ly 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- آمدي ديوان همايون 1،

إن السكان في جبل الدروز يلاحظ أنهم يتزايدون يوما بعد يوم، كما ازدادت

اعتداءات الدروز بحق العربان والأهالي. ومن أجل تأديبهم وإصلاح الوضع القائم ينبغي اعتماد واتباع الطرق الحكيمة قبل القيام بأي عمليات عسكرية في تلك المناطق بسبب ما يمكن أن يترتب عنها من المضار، وقد صدرت التذكرة الخصوصية من جانب حضرة السلطان بتاريخ ٢ رجب سنة ٣٠٥، MAR. 15, 1888 كما قدمت لحضرته التحريرات التي وردت اليوم من والي سورية.

وخلاصة هذا الفرمان أنه ليس من المناسب في الوقت الحاضر إجراء العمليات العسكرية. ومن أجل تأديب الدروز وإصلاح الوضع يتعين التحلّي بالحكمة. وإذا لزم الأمر يتم جلب رؤساء الدروز وتقديم النصح والتوجيهات اللازمة لهم. وإذا التزموا بعد ذلك بالطاعة وتخلوا عن فكرة الخروج عن رضا السلطان سوف يكونون في أمن وأمان. وسوف تتخذ الإجراءات الضرورية لحمايتهم في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وقد أظهر أمير تلك المنطقة قوته وقدرته، وقد ذهب إلى حوران، وقد بين من خلال التدابير التي اتخذها أنه قادر على حفظ الأمن هناك. وهناك دلائل وتفاصيل في هذا الموضوع تؤكد هذا الأمر. والأمر معروض على جناب الحضرة السلطانية.

في ١٧ ذي الحجة سنة ٣٠٥ AUG. 25, 1888 13 أعسطس سنة 304

الصدر الأعظم

٢٣- ترجمة مقالات بجرائد أجنبية حول إصلاحات حمدي باشا (١٨٨٨ - ١٨٨٩)

• (94) Y.PRK.TKM 27/19 (1)

الموادّ السّياسيّة المُترجمة من جرائد الإنكليز والرّوس في 6 نيسان سنة 305- (2)

ترجمة البرقيّة المُرسلة من در سعادت و المُدرجة في جريدة "تايمس" في عددها المؤرّخ بـ 11 نيسان سنة 89

(التواريخ الواردة في هذه الوثيقة هي بالتقويم الغرغوري الأصل)

يُقال إنّه برغم اتّخاذ القرار من قِبل الوكلاء العثمانيين بشأن إجراء التّغييرات، فإن حضرات السّلاطين يقومون بتأخير هذا القرار بسبب إجراء مراسم الزّفاف وأيضاً، يُلاحظ أنّه حدثت بعض الاختلافات بين الوكلاء العثمانيين، وأيضاً اُتُّخذ قرار بجلب وتنصيب مشاورين جُدد من أجل عرض بعض اللّوائح إلى حضرة السّلطان. وبالنظر إلى أنّه لا توجد قاعدة لمهمة الوكلاء، وكون الوكلاء مُجبرين على تنفيذ الأوامر الّتي يتلقونها، وليس لهم حقّ الاستقالة، فإذن لا يُعلم ما إذا كان تغيير الوكلاء فيه فائدة أم لا.

ترجمة البرقيّة المُرسلة من در سعادت والمُدرجة في جريدة "دايلى كرونيكل" في عددها المؤرّخ بـ 11 نيسان سنة 89.

ترجمة البرقيّة المُرسلة من "أثينا" و المُدرجة في جريدة "دايلي نيوز" في عددها المؤرّخ بـ 10 نيسان سنة 89.

أثناء مناقشة خطّ سكّة الحديد بين "أثينا" و "يكيشهر" في مجلس المبعوثان، قال "موسيو تريقولي" في جوابه على أحد الأعضاء إنّ الحكومة ردّت اقتراح الشركات الّتي تطلب إنشاء هذا الخطّ لأنّ الوضع المالي للدّولة مناسب لعقد الاستقراض بدون تأمينات. وبعد ذلك، قام رئيس وُكلاء اليونان بمقارنة الوضع المالي للدولة العليّة ولدولة اليونان وأظهر تفوّق اليونان في هذا المجال، وبرغم عدم إلحاح الشركات في اليونان على شرط ارتباط الخطوط ببعضها البعض، أوضح أنّ جميع الشركات لا ترضى بإنشاء الخطوط العثمانية دون وجود هذا الشرط. وأفاد أنّه سوف يتبيّن كم سيكون مُربحا إنشاء سكّة حديد اليونان من النّاحية العسكريّة والحربيّة، وأفاد أنّه سوف يُقنع بهذا السّبب حضرة السّلطان ووُكلاء الدّولة العليّة بضرورة اتصال خطوط اليونان والخطوط العُثمانيّة في النُّقط الّتي تُعيّن من قِبل اليونان وِفق منافع الدّولتين. وخلاصة ما قاله "موسيو تريقولي"

أنّ اتصال الخطوط هو أمر قطعيّ وضروري.
في 6 نيسان 305
عبدكم المترجم حقّي،

ترجمة رسالة واردة من بيروت ومُدرجة في الجريدة الرّسميّة الرّوسيّة الّتي تصدر في "بترسبورغ" تحت عنوان "براويتلستوه نني ويه ستنيق" في عددها المؤرّخ بـ 28 آذار سنة 89.

بسبب أنّ أهالي نواحي حوران وجبل الدّروز يتكونون من قبائل الدّروز والبدو الّتي تميل إلى الحرب والعدوان، فهم يُسببون المشاكل باستمرار للموظّفين المحلّيّين العسكريّين والإداريّين. وفي السابق كانت تحدث فوضى في حوران كلّ عام تقريباً ويحدث إطلاق للنّار بشكل علنيّ. وقبل خمس سنوات تقريباً من الآن، نجح والي سوريا العام المرحوم حمدي باشا في اقرار الأمن بين الدّروز والبدو، وتمكن من تفعيل الإدارة و قلّت شكاوى المسيحيين من مظالم الدّروز يوماً بعد. وبالرغم من أنّ حمدي باشا المرحوم نال هذه النتائج بفضل حُسن معاملته الّتي أظهرها بحقّ مشايخ الدّروز وبفضل الهدايا الّتي أسبغها عليهم، فإن السّبب الأساسي في إعادة الأمن ناتج عن أنّ المرحوم المشار إليه منح الوظائف إلى أكابر مشايخ الدّروز وأنشأ مخافر عسكريّة في المناطق الّتي يسكن فيها الدّروز وأقام في هذه المخافر قدرا كافيا من العساكر المنتظمة.

أما والي سوريا العام الحاضر نظيف باشا، فبعدما سعى في إعطاء الهدايا إلى مشايخ حوران وجبل الدّروز، رأى أنّ الأمن قد استتب في المناطق المذكورة فأمر بزيادة الضرائب على أهالي حوران. ووفقا لذلك دعا نظيف باشا متصرّف حوران وبعض المشايخ إلى الشّام، وعندما وصل المذكورون إلى الشّام وسمعوا أوامر الباشا المشار إليه قبلوا أوامره خوفا من أن يوقع بهم الأذى. وبالرغم من ذلك فعندما عادوا إلى حوران، امتنعوا عن تطبيق أوامر الموظّفين العثمانيين وبدأت قبائل الدّروز والبدو المطالبة بالغاء زيادة الضّرائب المُدرجة أعلاه، وأعلنوا أنهم سوف يشهرون السلاح إذا اقتضت الضرورة. وقام الموظّفون السّوريون باتّخاذ التّدابير اللازمة من أجل منع الفوضى قبل بدايتها. وذهب قائد الدّركيّة المقيم في الشّام بمعية قدر كاف من العساكر إلى حوران بناءً على أمر الوالي العام، كما أن نظيف باشا أيضاً ذهب بنفسه إلى حوران. ولا شكّ أنّ الوضع المذكور سوف يُسوى بسرعة، ولكنّ هذا الامر يمثل درسًا وعبرة، ويجب الانتباه إليه من ناحية أنّه يتعين اتّخاذ بعض الإجراءات من جديد مع قبائل الدّروز والبدو.

ترجمة برقيّة مدرجة في الجريدة الرّوسيّة التي تصدر في موسكو تحت عنوان "مسقووسقيبيا ويه دوموستي" في عددها المؤرّخ بـ 27 آذار سنة 89.
در سعادت، في 26 آذار

بسبب منع تدريس تاريخ الملّة الأرمنيّة في المدارس الأرمنيّة مؤخّراً من قِبل الحكومة السَّنيّة، سادت فوضى شديدة بين جماعة الأرمن. والسبب الذي دفع الحكومة العثمانيّة إلى اتخاذ التّدابير المذكورة هو أنّ بعض المعلّمين الأرمن يقومون أثناء التّدريس بإلقاء بيانات تدعو إلى تحريك وإثارة الطلاب.

ترجمة بند مُدرج في الجريدة المذكورة في عددها المؤرّخ بـ 28 آذار سنة 89.
منع تدريس الأطفال المسلمين في المدارس الإيطالية في ماقدونيا،

يتّضح من رسالة مكتوبة من سالونيك إلى جريدة "نارودنى ليسطى" البلغرادية أنّه ورد أمرٌ من دار السّعادة حول منع تدريس الأطفال المسلمين في المدارس التي أسّسها أخيراً المبشّرون الكاثوليك في نواحي ماقدونيا وبذلوا فيها مبالغ كبيرة. وبفضل أوامر الحكومة السنيّة هذه، سوف ينتهي تماماً أمل دولة إيطاليا حول نشر اللّغة والأفكار السّياسيّة الايطالية في ماقدونيا.
في 17 نيسان 1889
المترجم عبدكم أحمد نرمى

4 (94) Y. PRK. TKM 27/19 •

ترجمة مكتوب وارد من بيروت ومنشور في صحيفة "براو يتلستوه نني ويه تنيق"– وهي صحيفة رسمية روسية– في نسختها المؤرخة بـ 28 مارس سنة 89 التي تصدر في بترسبوغ.
بيروت في 3 مارس.

يذكر الموظفون المحليون المنتسبون إلى العسكرية أو إلى الملكية أن الدروز والقبائل البدوية– الذين هم من أهالي حوران وجبل الدروز والذين بطبيعة حالهم يميلون إلى الظلم والتعدي– يسببون لهم مشاكل دائمة. ومن المعروف أنه كانت تقع في حوران كل سنة اضطرابات، كما كانت تحدث اختلالات بشكل واضح في سوق السلاح. وقد وُفّق والي سوريا العمومي المرحوم حمدي باشا قبل خمس سنوات من الآن في الاجتماع مع الدروز والبدو وإعادة الأمن إلى حد ما.

ونتيجة للتحسن في أمور الإرادة قلت شكاوى المسيحيين من مظالم الدروز يوما بعد

يوم. ولقد توصل المرحوم حمدي باشا إلى هذه النتائج التي تم تناولها بسبب حسن المعاملة التي أظهرها بشأن مشايخ الدروز وكذلك بسبب الهدايا التي منحها لهم. ومن أكثر المداخل التي أتبعها المرحوم المشار إليه في إعادة الأمن هي تطييب خاطر الأعيان من مشايخ الدروز بالوظائف، وكذلك إنشاء قره غولات (مراكز للعسكر) عسكرية في المناطق المسكونة من قبل الدروز، وإقامة مقدار كاف من العساكر المنتظمة.

والآن وبعد أن قام والي سوريا العمومي نظيف باشا بإعطاء مكافآت إلى مشايخ حوران ومشايخ جبل الدروز أصبحت المحال المذكورة في أمن وسلام كاملين، كما تم إصدار قرار من أجل زيادة ضرائب أهالي حوران. ومن أجل ذلك قام نظيف باشا بدعوة متصرف حوران مع بعض المشايخ للقدوم إلى الشام. وقد جاء المشار إليهم إلى الشام واستمعوا إلى أوامر الباشا المومى إليه وقبلوا بالأمر خوفا. لكنهم عند عودتهم إلى حوران امتنعوا عن الانقياد لأوامر الموظفين العثمانيين وبدأ أفراد الدروز وأفراد القبائل البدوية في حمل السلاح من أجل المطالبة بالغاء الضريبة التي ورد ذكرها في الأعلى. ولقد قام موظفو سوريا على الفور بمراجعة التدابير اللازمة من أجل السيطرة على الاضطراب وهو ما يزال في مهده. ولقد تحرك قائد الجاندرمة المقيم في الشام وفقا لأمر الوالي العمومي مع مقدار كاف من العساكر صوب حوران، وقد ذهب نظيف باشا من جانبه أيضا إلى حوران. وليس هناك أي شك في أن هذا الأمر سوف يتم القضاء عليه على وجه السرعة، غير أن هذا الموضوع الذي تم تناوله سوف يكون درسا وعبرة فيما يتعلق بخصوص تنفيذ مجموعة من الإجراءات وسط الدروز والقبائل البدوية.

ترجمة التلغراف نامه الذي تم نشرها في الصحيفة المسماة "مسقو وسقيبا وبه درموستي"– وهي صحيفة روسية – في نسختها المؤرخة بـ 27 مارس سنة 89 والتي تصدر في (موسكو).

دار السعادة في 26 مارس.

لقد وقع إضطراب شديد في المجتمع الأرمني بسبب منع تدريس تاريخ القومية الأرمنية في مكاتب الأرمن والذي تم مؤخرا من قبل الحكومة السنية. وبينت الحكومة العثمانية أن بعض المعلمين الأرمن الذين قاموا بمراجعة التدابير المذكورة، كانوا أثناء التدريس يقومون بتحريض المتعلمين وتهييجهم.

ترجمة بند ورد في الصحيفة المذكورة في نسختها المؤرخة بـ 28 مارس سنة 89.

لقد تم منع تدريس الأطفال المسلمين في المكاتب الإيطالية في ماقدونيا. وأخيرا ومن خلال مكتوب تم تحريره من سلانيك ونشره في صحيفة بلغراد المسماة "نارودني ليسطي"

اتضح أنه تم صرف مبالغ ضخمة في أنحاء ماقدونيا وتم تأسيس مكاتب تتبع للكاثوليك، وقد وردت أمر نامه من دار السعادة تمنع بشدة تدريس الأطفال المسلمين في هذه المكاتب. وكثمرة لهذه الأوامر الصادرة عن الحكومة السنية، فإن سياسة إيطاليا في ماقدونيا التي تهدف إلى نشر اللغة الإيطالية وكذلك نشر الأفكار السياسية لإيطاليا يكون قد تم قطعها قطعا كاملا.
المترجم: أحمد نرمى قوللرى
في 17 نيسان سنة 1889.

ترجمة تلغراف نامه المرسل من دار السعادة والمنشور في صحيفة "د يلي قرونيقل" بتاريخ 11 نيسان سنة 89.

لقد تم توصيف ملابسات التدابير الجديدة التي تعود إلى المكاتبة والتي تم إتخاذها من قبل نظارة المعارف بأنها سوف تكون موجبة للقلق بالنسبة إلى رعايا الدولة العثمانية من الأرمن. والحال أنه في الوقت الذي كان فيه كامل باشا صدرا أعظم، وبسبب الأهالي الأرمن وقعت الإدارة في مشاكل كثيرة وإزدادت الخصومة بالنسبة إلى الأرمن. ولقد قام ناظر المعارف بطلب من الباشا الصدر الأعظم ردا على رغبته وأفكاره بكتابة تذكرة إلى بطريرك الأرمن، ولقد جاء في هذه التذكرة أنه يتم تدريس التاريخ العثماني فقط في مكاتب الأرمن ويمنع منعا باتا تدريس تاريخ أرمينيا في المكاتب نفسها. وبين البطريرك من جانبه في إجابته أنه لن يخضع لهذا الأمر، حيث عرفت الدولة العثمانية الأرمن بأنهم جماعة حرة من حيث الأمور المذهبية والمؤسسات القومية، كما أن تدريس التاريخ الأرمني في مكاتب الأرمن هو من القديم من الأمور الإجبارية.

وهكذا فإن القضية الآن هي على هذا النحو. ويأمل الباب العالي في تسوية الأمر بشكل موافق لرغبة البطريرك وكسب معاونته كذلك، وذلك من أجل منع فساد الأرمن الموجود في النشريات الكثيرة ضد الدولة العلية في البلاد الأجنبية. ويسعى البطريرك كذلك إلى الحصول على إرادة سنية من حضرة السلطان للعفو عن قرابة المائتي نفر من الأرمن ما بين منفي في طرابلس الغرب ومسجون في "وان" بسبب التحركات السياسية.

ترجمة التلغراف نامه المرسلة من أثينا والمنشورة في صحيفة "ديلى نيوز" بتاريخ 10 نيسان سنة 89.

عند مناقشة مجلس المبعوثان (مجلس النواب) موضوع خط الحديد بين اثينا وإسكشهير أجاب موسيو تريقولي أحد الأعضاء قائلا: لقد ردت الحكومة على مقترحات الشركات التي أرادت إنشاء هذا الخط، وقال إن الاعتبار المالي للدولة يساعد على عقد

اقتراض دون تامينات. وعلى إثر ذلك قام النائب اليوناني بإجراء مقارنة بين القدرة المالية للدولة العلية والقدرة المالية لليونان وبين أن الكفة راجحة لجانب اليونان. وبين كذلك أنه بالرغم من عدم إصرار الشركات التي تطلب الامتياز على شرط ربط الخطوط وإلصاقها إلا أن أي شركة لن ترضى بإنشاء الخطوط العثمانية ما لم يقبل هذا الشرط.

وأضاف أن إنشاء خطوط الحديد سوف يكون له فائدة كبيرة على الجوانب الحربية والعسكرية لليونان، كما أن إنشاء خطوط الحديد العثمانية له فوائد كبيرة لكلتا الدولتين، وسوف تكون نهاية الخط في نقطة على مسافة قريبة من اليونان. وهذا ما سوف يقبل به حضرة جناب السلطان وكذلك وكلاء الدولة.

والخلاصة ان موسيو تريقولي بين بأن موضوع اتصال الخطوط بعضها ببعض أمر محقق وأكيد.

في 6 نيسان سنة 305 APR. 18, 1889

المترجم حقي

٢٤-نزاع بين شبلي وإبراهيم الأطرش (١٨٨٩)

• YA. HUS. 226/30 2

قصر يلدز السلطاني- إدارة رئاسة الكتابة- صورة التلغراف المشفر القادم من ولاية سوريا،

لقد ظهر اختلاف ونزاع بين حسين الأطرش وشبلي وهما من أفراد عائلة ذات مكانة ونفوذ في جبل حوران من جانب وبين إبراهيم الأطرش قائمقام الجبل المذكور من جانب آخر. وسبب هذا النزاع هو الشأن المتعلق بالمخترة وكذلك الخلاف على أراضي إحدى القرى. وبعد أن ذاع الخبر بأن هذا الخلاف أدى إلى سلب راحة الأهالي أفادت المشيرية الجليلة عندما تم الاتصال بها بأنه ينبغي عدم افساح المجال لتفاقم الأمر، وضرورة إزالة جميع أسباب الخلافات وبذل الجهود للإصلاح بين الطرفين. ومن أجل تحقيق ذلك تم إرسال قائد حوران إلى الجبل المذكور، وتم كذلك إرسال كلٍ من دسوزي وهو أحد شيوخ الدروز الذين لهم مكانة كبيرة في مركز الولاية وكذلك هزيمة (الهنيدي) وهو ممن لهم كلمة مسموعة بين الدروز إلى تلك المنطقة للهدف نفسه. وسوف يتم عرض النتيجة التي سوف تتمخض عن ذلك.

في 30 مايو سنة 305 JUN. 6, 1889

والي سوريا نظيف

• YMTV.44/1895/3 YA. HUS. 226/30

الباب العالي- ائرة الصدارة العظمى- غرفة التلغراف- عدد

التلغراف القادم من ولاية سوريا إلى عتبة الصدارة العظمى السامية،

ظهر خلاف ونزاع بين حسين وشبلي الأطرش وهما من الأسرة ذات النفوذ والسطوة في جبل حوران من ناحية وبين إبراهيم الأطرش قائمقام الجبل المذكور من ناحية أخرى. ويعود سبب هذا الخلاف والنزاع إلى أراضي إحدى القرى وكذلك مسألة المخترة. وعندما ذاع الخبر أن هذا الأمر تسبب في إزعاج الأهالي وسلب راحتهم، تم الاتصال بالمشيرية الجليلة فأوضحت أنه تم إرسال قائد حوران إلى الجبل المذكور بهدف منع تفاقم الأمر وإزالة أسباب الخلاف والنزاع وإصلاح ذات البين بين الطرفين، وتم كذلك إرسال كل من دسوزي وهو من شيوخ الدروز الموجودين في مركز الولاية وكذلك هزيمة (الهنيدي) وهو من أصحاب النفوذ بين شيوخ الدروز من أجل تحقيق الهدف نفسه. وسوف يتم عرض النتيجة التي سوف يتوصل إليها إلى معاليكم ومقامكم العالي.

في 30 مايس سنة 305 -JUN. 12, 1889 –M
والي سوريا نظيف

- وثيقة رقم 95/1 YA. HUS. 226/30

الباب العالي- دائرة الصدارة- آمدي ديوان همايون

بعد أن نما إلى مسامعنا نشوب نزاع وخلاف بين حسين وشبلي الأطرش وهما من أصحاب السطوة والنفوذ في جبل حوران من جانب وبين إبراهيم الأطرش قائمقام الجبل المذكور من جانب آخر، بسبب بعض الأراضي ومسألة المخترة تم إرسال قائد حوران إلى تلك المنطقة لمنع تفاقم الأمر والتوصل إلى صلح بين الطرفين. وتم كذلك إرسال هزيمة (الهنيدي) وهو أحد شيوخ الدروز من ذوي الكلمة المسموعة وذلك سعيا لنزع فتيل الاختلاف، وقد تم عرض رسالة التلغراف التي وردت من والي ولاية سوريا حول هذا الأمر على المنظور العالي.

في ١٤ شوال سنة ٣٠٦ JUN. 13, 1889

في 31 مايس سنة 305

الصدر الأعظم

- YA. HUS. 226/30

قصر يلدز السلطاني- إدارة رئاسة الكتابة- صورة التلغراف المشفر الوارد من ولاية سوريا

يبين التلغراف المشفر والمؤرخ بـ 31 مايس سنة 305 APR.12, 1889وقائع الخلافات بين شبلي الأطرش وقائمقام جبل حوران، وحسب قائد حوران فإن نتيجة هذا النزاع بين الطرفين هي سقوط حوالي خمسة عشر مابين قتيل وجريح. وكان قائد حوران يقوم ببعض التحقيقات والاجراءات والتدابير في قشلة المزرعة، واتضح الامر من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها أخيرا.

ووفقا لما وضحه التلغراف فإن هذه المشكلة في الوقت الحالي لا تقف وراءها جهات خارجية حسب ما توصلت إليه الحكومة. وهذا الخلاف نتج عن النزاع الحاصل بين مختاري أراضي القريتين وبعض أصحاب النفوذ الدروز. وسوف يتم كذلك عرض نتيجة التحقيق الجاري.

في 3 حزيران سنة 305 JUN. 15, 1889

والي سوريا: نظيف

٢٥- فرصة للإصلاحات (١٨٩٠)

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

تم لفا عرض صورة البرقية الواردة من الجيش الهمايوني الخامس لاطلاع المقام العالي وتضمنت بيان أنه بعد تقديم المشايخ وعموم الرؤساء بجبل الدروز عروض الطاعة والولاء بفضل قوة حضرة صاحب مقام السلطنة، حان وقت تنفيذ الإصلاحات، ولكن نظرا لعدم وجود قوة كافية لضمان تحقيق هذا الهدف فإن الحاجة ماسة إلى تجهيز طابورين من خارج المنطقة يكون عدد عناصرهما ألفاً للانضمام إلى العناصر الموجودة حاليا دون إضاعة الوقت وزيادة عدد أفراد الطوابير الاحتياطية الخمسة الموجودة بحوران. كما أرسلت النسخة الأصلية من البرقية إلى الأركان الحربية لبحث ما يتعين إجراؤه والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٠٧ و 30 حزيران سنة 1316 12 تموز 1890

قائد الجيش

● MV.55/45

ورقة محضر خاصة بمناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على برقية ولاية سورية حول ضرورة سوق ألف عنصر إضافي لإكمال نقصان القوة العسكرية الموجودة بحوران لإجراء الإصلاحات المتصورة على مراحل بعد الانتصار العسكري بجبل الدروز واستئمان رؤساء الدروز وكذلك على المذكرة الواردة من قيادة الجيش بالإشارة إلى كتاب مشيرية الجيش الهمايوني الخامس بعد دمجهما.

القرار: يرى المجلس انه من المناسب سوق الألف عنصر الوارد بيانه بمذكرة قيادة الجيش من الأفراد الاحتياطيين بالجيش المذكور، وعرض ذلك على العتبة العليا للاستئذان بذلك. وتم الاستفسار عن صورة تسديد المصاريف الشهرية لهذه العناصر التي تبلغ خمسة وسبعين ألف قرش. كما رأى المجلس بأن الحاجة قائمة إلى رفع القوة العسكرية هناك إلى الحد اللائق كي يصار إلى جعل تلك الإصلاحات تدخل حيز التنفيذ. لكن التحقيقات أسفرت عن أنّ طوابير الأفراد النظامية للجيش الهمايوني الخامس دون الحد النظامي، وبإعتبار ذلك يمكن تسديد المصاريف الشهرية البالغة خمسة وسبعين ألف قرش من مخصصات الجيش الهمايوني المذكور وبناء عليه فقد قرر إبلاغ قيادة الجيش بإجراء ما يلزم لفرز وسوق ألف عنصر المطلوب سوقهم وتسديد المبلغ المذكور من المخصصات

الوارد ذكرها، وإشعار الولاية المشار إليها بذلك.
تاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٧ JUL. 17, 1890

MV.55/45 •

ورقة ضبط خاص بمناقشات مجلس الوكلاء

خلاصة الموضوع: قرأت على المجلس البرقية المرسلة من ولاية سورية ببيان الحاجة إلى سوق ألف نفر لإكمال نقص القوة العسكرية الموجودة بحوران لإجراء الإصلاحات المتصورة فى تلك الجهة شيئا فشيئا بعد استئمان رؤساء الدروز عقب النصر العسكري المتحقق بجبل الدروز، والمذكرة المرسلة من قيادة الجيش وملفوفها حول الإشعار الواقع من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس في هذا الشأن.

القرار: جاء في مذكرة قيادة الجيش بأنه من المناسب جلب وسوق الألف عسكري من الأفراد الاحتياطيين بالجيش المذكور فقد تم الاستفسار عن كيفية تسديد المصاريف الشهرية لهؤلاء الأفراد البالغة سبعين ألف قرش، للعرض على العتبة العليا والاستئذان في ذلك. ورأى المجلس أن هناك حاجة للوصول بالقوة العسكرية الموجودة هناك إلى الحد اللائق لوضع الإصلاحات موضع التنفيذ الفعلي. ولكن تبين من التحقيقات أن عدد الأفراد النظاميين في الجيش الهمايوني الخامس هو ما دون الحد النظامي وأن المصاريف الشهرية البالغة سبعين ألف قرش المذكورة يمكن تسديدها ضمن مخصصات الجيش الهمايوني المذكور، فقد تقرر سوق الألف نفر المطلوب وتسديد المبلغ المذكور ضمن تلك المخصصات وإشعار الجهة العسكرية بالجواب للعمل بمقتضى الحال وإبلاغ الولاية المشار إليها بما تم.
تاريخ الضبط: ٢٩ جمادى الأول ٣٠٧ NOV. 9, 1890 4 تموز 306

İrade-i Dahiliye 96490 •

متصرفية جبل لبنان- إلي جناب صاحب الفخامة حضرة الصدر الأعظم- عدد 5
معروض العبد الضعيف،

في أثناء حصول القلاقل في جبل حوران أحد ملحقات ولاية سورية الجليلة لوحظ أن جنبلاط زادة عزتلو علي بك- وهو أحد الدروز المعتبرين في جبل لبنان- قد أبدى ولاء صادقًا من الناحية المادية والمعنوية. ولذلك فإن هذا الشخص أصبح مستحقا لِلفْتَةٍ سنيّة تليق به. وقد أعلمت الصدارة العظمى بهذا الأمر من أجل إصدار تلطيف بشأن المومى إليه، وذلك بواسطة قطعتي تحريرات إحداهما صادرة من مشيرية الجيش الهمايوني

الخامس، والأخرى من الولاية المشار إليها.

ونظرا لما قدمه المومى إليه من حسن خدمة مُوافقة لمصلحة الدولة في الأمور السياسية من بين الطائفة الدرزية فإن هذا الشخص المشار إليه استحق تلطيفًا (تكريمًا)، وإذا يأذن جنابكم يتم التفضل بمنح المشار إليه قطعة نيشان عالي مجيدي من الرتبة الثالثة. والأمر في كل الأحوال لحضرة من له الأمر.

في ٢١شعبان سنة ٣٠٨ APR. 1, 1891

وفي ١٩ مارت سنة ٣٠٧

بنده: متصرف جبل لبنان. (ختم)

لقد تفضل حضرة جناب السلطان بالاطلاع على هذه التذكرة السامية الصادرة عن الصدر الأعظم. والأمر متعلق بأمره الشريف. والأمر لحضرة من له الأمر.

في ٢٦ ذي القعدة سنة ٣٠٨ JUL. 3, 1891

وفي 21 حزيران سنة 307

سر كاتب حضرة شهرياري.

٢٦- تطبيق معاملة الطابو (١٨٩٢)

• Y.MTV. 65/125 130 .M.27 Lef 2

مقام قيادة الجيش صورة البرقية الواردة من قائد الجيش الهمايوني بالشام- قلم الرسائل

الفريق عمر رشدي باشا

على نحو ما بيناه تباعا فإنه قبل وصولي إلى مقر عملي قام الأهالي الذين شعروا بالخشية والريبة من معاملات الطابو التي بدأ تطبيقها في حوران وبسبب الجهل بمعارضة الحكومة، وإغواء سائر الأهالي الذين لم يتبعوهم بالوعد والوعيد، وعمدوا إلى البغي والعدوان عن طريق العصابات التي شكلوها. وللقضاء على الاضطرابات يطالب متصرف حوران ووكيل قائدها بزيادة القوة. أما مركز الجيش الهمايوني فليس فيه سوى بعض الفرسان الذين لا يزيد عددهم على عشرة بالإضافة إلى طابورين ضعيفين من المشاة ينتظر أحدهما السفر إلى زيتون، ومفرزة استحكام ومجموعة من الحرفيين. ومع ذلك وبالرغم من وضعهما المؤقت فإن هذين الطابورين موزعان على عدد من المخافر والثكنات للمحافظة على أمن الشام نفسها، ولا يمكن تحريكهما إلى أماكن أخرى. فاذا كان العمل جاريا لتحصيل مبلغ المائة وثمانين قرشا لشراء الدواب هذا العام من جهة والقيام بشراء الأحصنة من جهة أخرى فإن ذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت بالإضافة إلى عدم كفاية ذلك لتحقيق الغرض. وعليه فإن إمكانية إرسال المدد والعون إلى حوران منقطعة، ولما كانت الحاجة قائمة إلى وجود قوة احتياطية تستخدم لإظهار القوة، وإرسال الطابور الثالث التابع للكتيبة التاسعة والثلاثين في طرابلس الغرب إلى هذه الجهة في أقرب فرصة ممكنة على النحو المبين في البرقية بتاريخ 22 تموز سنة 1308، AUG. 3, 1892 وحيث أن سوق قوة جديدة إلى هذه الجهة له محاذيره من الناحية السياسية، فلكي لا تقع هذه المحاذير، ولتوفير المصروفات، فإن الأنسب إبقاء الطابور الرابع التابع للكتيبة الثامنة والثلاثين المستعد للتحرك إلى زيتون هنا. وعليه فإن استكمال الأسباب العاجلة لتوجيه الطابور المقرر قدومه من طرابلس الغرب إلى زيتون، ثم توجيه الطابور الأول التابع للكتيبة السادسة والثلاثين بموجب ما صدر من الإرادة السنية من زيتون إلى هنا وإرسال الطابور الثالث المذكور من طرابلس الغرب مباشرة إلى اسكندرون مقرون بإذن القيادة الجليلة للجيش الهمايوني.

بتاريخ 5 أغسطس سنة 1308 AUG. 17, 1892

Lef 1 130 .M.27 Y.MTV.65/125 •

مقام قيادة الجيش- صورة البرقية الواردة من قائد الجيش الهمايوني بالشام- قلم الرسائل

الفريق عمر رشدي باشا

عدد القرى المطلوب تسجيلها لدى الطابو مائة وعشرة. وقد أبلغت وكالة قيادة حوران بأن مجموعات العصاة التي شكلت بهذه المناسبة وصل عدد عناصرها إلى ألفين ما بين دروز حورانيين وعربان الجبل، وقسم من هؤلاء قطعوا طريق الشام، وقسم آخر يهددون الأهالي ويضيقون عليهم. ولم يعد الأهالي المطيعون يشعرون بالأمن والراحة، فصاروا يطلبون الحماية العسكرية المتجهة إلى الشام والقادمة منها حسب الموسم، وأن الخوف والرعب يؤدي في بعض الأحيان إلى إسقاط الجنين وغير ذلك من الحوادث الأليمة، وأنه أصبح قضاء القنيطرة يشهد جدالا وقتالا بين العربان المقيمين وعربان البادية، وأنه يجب تبديل الخيول الضعيفة التابعة للفرسان بحوران من المركز مع العمل على ما من شأنه الأخذ بأسباب زيادة القوة قبل أن يقوم البغاة بنهب كافة الأموال والدواب والمواشي التابعة للأهالي المطيعة. وعلى نحو ما بيناه يوم أمس تم تأمين وإرسال عشرين من الفرسان مقابل الحيوانات المذكورة. وجاء في البرقية الواردة من مكتب برقيات الشام أرسلها البكباشي أحمد بك الموجود في مسيحة إلى الوكالة المذكورة، أن هناك شائعة تقول بأن ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف من دروز الجبل تجمعوا، كما وردت برقية من السويداء بهذه المعنى، ولكن نظرا إلى عدم إمكانية زيادة القوة في الوقت الحالي، فقد كتبت الولاية إلى الوكالة المذكورة بضرورة جمع القطعات العسكرية الموجودة بحوران حسب ما تسمح به الظروف في أهم المواقع، وإبقائها في وضع يخوّلها الحفاظ على مكانتها العسكرية في أقصى درجة ممكنة. وجعلها في يقظة كاملة، وتعيين رجل مناسب للقيام بالتحصيلات والعودة مع المشاة ورجال المدفعية المتجهة إلى حوران إلى مركز اللواء فورا، كما كتبت إلى متصرف حوران وقائدها أحمد بك الموجود بالسلط. وسأبادر بعرض ما يصلني من معلومات تباعا. رجاء الإطلاع.

بتاريخ 7 أغسطس سنة 1308 AUG. 19, 1892

Lef 3 1310 .M.27 Y.MTV.65/125 •

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

ورد في برقية قيادة الجيش الهمايوني الخامس بتاريخ 5 أغسطس سنة 1308،

AUG. 17, 1892 أن حالة القلق والوحشة لدى الأهالي بسبب معاملة الطابو المقرر تنفيذها في لواء حوران دفعهم إلى تشكيل عصابات، وإلى القيام بالتعديات وأعمال البغي، وانه نظرا لعدم كفاية القوة الموجودة في المركز فقد طلبت القيادة المذكورة سوق الطابور الثالث التابع للكتيبة التاسعة والثلاثين الموجودة بطرابلس الغرب إلى حوران. وذكرت برقية أخرى وردت من القيادة المذكورة بتاريخ 7 أغسطس سنة 1308، AUG.19,1892 أن عدد القرى المقرر إجراء تسجيل الطابو فيها مائة وعشرة، وأن حوالي ألفين من بغاة الدروز وعربان الجبل تجمعوا، فقطع قسم منهم طريق الشام والقسم الآخر يهدد الأهالي ويضيّق عليهم، وتسبب في بعض الأحداث المؤلمة، وأن قضاء القنيطرة لا يخلو من القتال والصراع بين عربان البادية وبين الأهالي المقيمين، وان برقيات وردت من الحسمية والسويداء بتجمع ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف من الدروز، وأنه نظرا لعدم إمكانية زيادة قوة حوران بحسب الحال، فإنه تم إبلاغ قيادتها بضرورة جمع القوات في أهم المواقع العسكرية والمحافظة على مكانة وسمعة الجيش، وأنه بعد مخابرة طرابلس الغرب حول جلب الطابور التابع للجيش الهمايوني الخامس من هناك تبين انه بإجراء بعض التعديلات على الجاهزية الحالية لفرقة طرابلس الغرب فلا بأس في انفكاك ذلك الطابور من هناك، لكن أخذ ذلك الطابور من هناك وإعادته يحتاج إلى وقت، وأن أحداث حوران تتطور بسرعة، وأن الحاجة قائمة لاتخاذ تدابير عاجلة. وعليه فإننا نرى ضرورة الانتهاء من هذه المشكلة قبل توسعها في أقرب وقت ممكن بإرسال الطابور الأول التابع للكتيبة الخامسة والثلاثين الموجود باللاذقية، والطابور الثالث التابع للكتيبة السابعة والثلاثين الموجود بأضنه، والطابور الثاني التابع للكتيبة الأربعين الموجود بحلب، كتيبة الفرسان السادسة والعشرين الموجودة بحماة وكتيبة الفرسان الثامنة والعشرين الموجودة في بيروت وطرابلس الشام وبيت الدين إلى حوران دون تأخير، واستفسرنا من قيادة الجيش الهمايوني المذكور عن رأيها في ذلك، وعما إذا كانت هناك حاجة لمرافقة بطاريات المدفعية لهذه القوات وعدد هذه البطاريات وعرض ما يرد من جواب على المقام العالي للاستئذان في ذلك، وبادرنا إلى رفع صور البرقيتين المذكورتين إلى المقام العالي مع مذكرة دائرة الأركان الحربية العمومية ، والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٧ محرم سنة ١٣١٠ و 8 أغسطس سنة 1308 AUG. 20, 1892

قائد الجيش: رضا

● Y.MTV.66/57 1310.2.7 Lef A-B

مقام قيادة الجيش قلم الرسائل

دولة سيدي،

سبق أن بينت في مذكرتي الخاصة بتاريخ 8 أغسطس سنة 1308، AUG. 20, 1892 بعرض ما سيرد من جواب قيادة الجيش الهمايوني الخامس على الاستفسار بشأن التدابير العسكرية المتصور اتخاذها على وجه السرعة للحيلولة دون اتساع حادثة حوران. وجاء في البرقية الواردة من القيادة المذكورة أن مشايخ حوران الذين أدركوا بأنهم بمواصلتهم العناد والبغي لن يصلوا إلى ما يهدفون إليه وأن العاقبة ستكون وخيمة عليهم أمام الصنوف العسكرية السلطانية التي تجمعت في حوران والتدابير الفعلية التي اتخذتها، فبادروا إلى تفريق الجمع وقرروا اللجوء إلى الحكومة السنية طالبين العفو والمسامحة، وأدّوا وعدهم بالقدوم إلى الشام وإثبات ولائهم لحضرة مولانا السلطان في حال إعطائهم الأمان، وبهذه الصورة أعيد الأمن والأمان إلى حوران. وفي برقية أخرى تلتها بتاريخ 15 اغسطس سنة 1308، AUG. 27, 1892 أن الباغي المدعو أبو طلال (عامر) وهو من أهالي جبل الدروز الذي ألف البغي منذ وقت طويل ولم يتمكن من التقرب إلى الحكومة واشترك في حادثة عام 1306 1890/1 بنفسه فقتل ابنه وانهزم هو، وبالأمس اتخذ من تنفيذ أصول الطابو بحوران حجة لتحريض الحورانيين، فأخمدت حركته بفضل حضرة مولانا السلطان، كما دخل الحورانيون في دائرة الطاعة كليا بعد أن أدركوا بأن الطابو ذو فائدة عليهم، واستتب الأمن. ولكن وردت برقيات من وكيل قائمقام جبل الدروز شبلي الأطرش وثلاثة من مدراء النواحي بأن المذكور لم يتقبل إزالة ما يضمره من الفتنة والفساد فبدأ بإخلال الأمن في الجهات الغربية من الجبل، كما تبين مما أبلغته القيادة أن الباغي المذكور تحالف مع جماعة العوامرة الدرزية ليواصل فساده وبغيه وأنه يخطط للهجوم على قرية غباغب بحوران على الموقع المعروف بجبه على بعد خمس ساعات من الشام، وأنه استولى على قافلة للحورانيين تتنقل بين الشام وحوران كما قام بقطع الطريق على قوافل الدروز، وأن السلطات المحلية طلبت أن يتوجه المتصرف والقائد الأمير آلاي أحمد بك فورا إلى بصرى الحرير أو المزرعة مع ثلاثمائة وخمسين من مشاة طابور الرماة العاشر الموجود بمركز اللواء ومفرزة من الفرسان مع مدفعين جبليين، وأبلغ الأمير المذكور بتلبية هذا الطلب فورا. وبعد بحث الأمر مع الباشا الوالي ولاحتمال أن يكون عدد ما جمعه الباغي المذكور يتراوح ما بين ألف وخمسمائة وألفين، وعدم اتضاح ما قد

تتخذه قيادة حوران من تدابير، ونظرا لأحوال الجبل السابقة ووجود أعداد قليلة جدا من القوات في المركز في الوقت الحالي، وأنه من مقتضى الحال والمصلحة اتخاذ التدابير الأولية العاجلة من قبل الاحتياط، وورود مذكرة رسمية من الولاية المشار إليها بطلب زيادة القوة العسكرية الموجودة بحوران، فقد رأينا تحريك وإرسال القطعات العسكرية الموجودة في المواقع المختلفة من حوران إلى النقاط اللازمة أولا بأول حسب الحاجة ووفق ما تطلبه السلطات المحلية، واستخدامها في التنكيل بالبغاة وتأديبهم وجلب ألف وثمانمائة عنصر من كتيبة الشام وأفراد الاحتياط في حماة وحمص على وجه السرعة وضمها إلى الطوابير النظامية في مركز قيادة الجيش الهمايوني والمواقع المجاورة، وايصال عدد كل طابور إلى سبعمائة. وعقب تجمع الاحتياط يصار إلى إخراج أحد الطابورين النظاميين مع إضافة طابور آخر إذا اقتضى الأمر مستقبلا مع بطارية مدافع صحراوية موجودة بالمركز إلى الخيام بجوار قرية القدم لاستخدامه لدى الحاجة، وإرسال الطابور الثالث التابع للكتيبة السابعة والثلاثين النظامي الممكن جلبه من أضنه إلى مركز الجيش الهمايوني تمهيدا لإرساله إلى حوران وجلب الفرسان المائة الذين أرسلوا في وقت سابق من بيروت إلى السلط بمهمة التحصيل إلى حوران بعد ختام مهمتهم واستخدامهم هناك. ونظرا لكفاية قيادة أحمد بك للقوات الموجودة بحوران، فإنه يصار إلى الاستئذان بتعيين قائد ثان إذا اقتضى الأمر أمام احتمال توسع الأحداث وسوق قوات إضافية إلى هناك، وإبقاء القوات الموجودة حاليا تحت قيادة أحمد بك المذكور. ونظرا لإرسال قائد الجناح أركان حرب توفيق أفندي من مركز قيادة الجيش إلى حوران ليرافقه هناك، فقد رأينا أيضا انه من المناسب إرسال القائمقام إسماعيل بك إلى حوران لجمع الاحتياط وسوق بطاريات المدافع، وطلب الإذن العاجل في ذلك للمبادرة إلى إجراء ما يلزم. ونظرا لعدم إمكانية إرسال طابور آخر ليحل محل الطابور المزمع إرساله من أضنه، فقد طلبنا إرسال طابور مناسب من خارج نطاق مركز الجيش الهمايوني، ولكن تبين من التقرير الوارد من الجيش الهمايوني المذكور أن عدد أفراد كل طابور من الطوابير النظامية الخمسة الموجودة بجهات حوران اليوم حوالي ستمائة وسطيا، وعدد أفراد كل طابور من الطابورين النظاميين الموجودين في مركز الجيش بالشام حوالي خمسمائة، والعمل على جمع قوات احتياطية لإبلاغهم إلى سبعمائة قد يؤدي إلى بعض المشاكل السياسية، والأفضل استباق جمع وتسليح الطوابير المقدمة المقرر جلبها ودعوتها في تشرين الأول بموجب الإرادة السنية وتدريبها لمدة شهر ثم تسريحها وجمع الطوابير التالية وقريبها على النحو السابق، وبذلك يتحقق

الهدف بتدريبها، وإظهار القوة والسطوة والمهابة، بالإضافة إلى حصول إمكانية سوق الطابورين النظاميين المطلوب إخراج أحدهما إلى الخيام بقرية القدم، ثم إرساله إلى حوران، وإرسالهما إلى هناك من الآن. وعليه فإننا نرى أن يقوم الجيش الهمايوني المذكور بجمع وتسليح الطوابير من بين الطوابير المقدمة والتالية الاحتياطية من الآن وجمع وتسليح الطوابير الاحتياطية التالية بعد تسريح الطوابير المقدمة بشهر، وتدريب الطوابير الأربعة التي تشكل الكتائب المقدمة والتالية بالشام في مركز الجيش الهمايوني وتدريب الطوابير الأخرى في مراكزها، والاستفادة من زيادة القوة بهذه الصورة وسوق الطابورين النظاميين المذكورين الموجودين بالشام بموجب ما أبلغ مع إحدى البطاريات الصحراوية إلى حوران، وإسناد قيادة القوات التي تحتشد هناك إلى الأمير آلاي أحمد بك متصرف وقائد حوران الذي شهدت قيادة الجيش بكفايته، وسبق أن عرضت مع مذكرتي الخاصة بتاريخ ٧ صفر سنة ١٣١٠ المحضر المنظم من قبل دائرة الأركان الحربية العمومية حول منح الإذن لقيادة الجيش الهمايوني المذكور بإبقاء الطابور النظامي المطلوب سوقه من أضنه في مكانه لعدم الحاجة إلى سوقه في الوقت الحالي، وجاء في مذكرتها الخاصة الواردة بتاريخ ٨ صفر سنة ١٣١٠،AUG. 31, 1892 بأنه نظرا لما أبلغت به قيادة الجيش الهمايوني حول إعلان الباغي أبو طلال (العامر) ورفاقه التمرد والعصيان بجبل الدروز ونحوه كان من الطبيعي أن يكون القضاء على البغي والفساد بجلب وجمع ألف وأربعمائة عنصر من جنود الاحتياط واتخاذ التدابير الأخرى، فإن بقاء أربعة كتائب من مرتبات الجيش المذكور في الخارج فقد تبلغت بصورة البرقية الواردة من ولاية سورية الجليلة بعد عرضها للمنظور العالي، ونظرا للموافقة العالية على ما ورد فيها يصار إلى إجراء اللازم حسب ما ورد. ولما كانت الأوضاع في تلك المناطق خطيرة بعد ظهور نوايا بعض المفسدين القادمين من مصر بإيقاع الفساد هناك، كان من مقتضى الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة اتخاذ التدابير السريعة والعاجلة لإبقاء القوات العسكرية هناك بصورة فعالة كي لا تكون الحكومة المحلية هناك في حالة ضعف حيال أي حادثة غير مرغوبة، والمبادرة إلى تنفيذ الإجراءات حيال اصغر حادثة قد تظهر لمنع استفحالها. ومع الأخذ بعين الاعتبار كون منطق الأمر الهمايوني هو عين الحكمة والنظرة البعيدة، فإن اثني عشر طابورا من بين الطوابير السبعة عشر من مرتبات الجيش الهمايوني المذكور موجودة ضمن دائرة الجيش الهمايوني الثالث وأربعة طوابير في كريت وطابور واحد ضمن فرقة طرابلس الغرب واثني عشر طابورا ضمن دائرة الجيش الهمايوني الثالث

موجودة في مواقع مهمة من مناستر وايشكودرة وايلبصان ونوره كوب وناسليج ودبره، وأكثرها على طول الحدود، وغني عن البيان أهمية كريت، وأخذ طابور من هناك لا يمكن التوفيق بينه وبين احتياجات المواقع المذكورة، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من التأخير لبعد المسافة والكلفة والمصروفات. وعلى نحو ما عرضته في مذكرتي فإنه في حال جمع وتسليح الطوابير المقدمة من بين الطوابير المقدمة والتالية الاحتياطية من الآن وجمع وتسليح الطوابير الاحتياطية التالية بعد تسريح الطوابير المقدمة بشهر يزيد قوة الجيش بالسرعة التامة دون أن تترتب عليها مصاريف خارج الميزانية ويحقق المطلوب، كما يمكن من الآن سوق الطابورين النظاميين الموجودين في مركز الجيش الهمايوني إلى حوران. ويبدو لي أن ذلك موافق للحكمة من إرادة حضرة صاحب مقام الخلافة في تسريع الإجراءات، مع بيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة المنية بالموافقة على ما عرضته الولاية المشار إليها أو ما عرضته في مذكرتي، والأمر لحضرة من له الأمر.

٩ صفر سنة ١٣١٠ و 19 أغسطس سنة 1308 SEPT. 1, 1892

قائد الجيش: رضا

٢٧ـ "العامية" (١٨٩٠ـ١٨٩٣)

- Y.MTV 79/20 Lef 1

ولاية سورية– قلم الرسائل– الرقم: 221– إلى رئاسة كتابة المابين الهمايوني

دولة سيدي،

تم لفا عرض وتقديم صورة العريضة المفصلة المرسلة إلى دائرة الباب العالي المتعلقة بالأوضاع الحالية في قضاء جبل الدروز الكائن بلواء حوران ونوع ودرجة التدابير والإصلاحات التي تؤدي إلى إعادة الأمن المختل منذ سنين طويلة. رجاء الإطلاع والأمر لحضرة من له الأمر.

الشام في ٤ ذي الحجة سنة ١٣١٠ و 6 يونيو سنة 1309

JUN. 19, 1893

والي سورية: محمد رؤوف شريف

- Y.MTV 79/20 Lef 2

ولاية سورية– قلم الرسائل– صورة تقرير متصرف معان

امتثالا لأمر مقام الولاية الجليلة بالسفر إلى السويداء والحصول على معلومات كافية عن الأسباب الموجبة للنزاع المتجدد في هذه الفترة بين الدروز المقيمين بجبل حوران وينقسمون إلى فرقتين مخالفتين باسم العامية والمشايخ، ومعرفة أفكار الطرفين وآمالها الحقيقية والتدابير اللازم اتخاذها وأنواعها ودرجاتها لإدامة الأمن. وقد تم جلب من أمكن جلبه والاستماع لإفادته، كما أجريت التحقيقات خارج هذا النطاق.

ما أفاد به الطرفان

تقول فرقة المشايخ بأن العامية لا يطيعون أوامر الدولة ويشترون الأسلحة ويعقدون الاجتماعات هنا وهناك ويخلون بالأمن ويمتنعون عن دفع التكاليف الأميرية، كما أنهم يهاجمون المشايخ ويأخذون المساكن والأراضي التي يتصرفون بها ويزرعونها أبا عن جد عنوة، ويعطونها لمن هم من العامية، وأنه إذا لم تبادر الدولة إلى سوق العساكر والاهتمام بتأديبهم فإن دائرة عصيانهم ستتوسع وإلا فإن المشايخ والأهالي الموالين للدولة والمطيعين للحكومة سيضطرون للإلتحاق بالبغاة واللجوء إلى العصاة.

وأما العامية فيقولون بأنهم من أصدق وأوفى أتباع الحكومة السنية لكن الأشخاص المتسلطين على القرى والنواحي تحت صفة المشايخ يتهمون الأهالي بالتمرد ضد الحكومة كي يصرفوا الأنظار عن آمالهم ومصالحهم غير المشروعة، وأنه لا يدفعون إلى صندوق المال ما يحصلونه من الأموال الأميرية ويجعلونها في ذمتهم ثم يطالبون بالضرائب مرة أخرى فيضيقون على الفقراء ويوقعون الظلم فيهم ويخرجون الأشخاص الذين لا يتبعونهم في أفكارهم ومشاربهم من مساكنهم ويستولون على أراضيهم ويوزعونها على المقربين منهم وبعد الحصول على ربع حاصلات كل قرية يأخذون من كل ذكر وأنثى من المتزوجين رسوما وضرائب ويستخدمون الأهالي كالأسرى، ونظرا إلى أن الأهالي لا يمكنهم تحمل كل هذا الظلم فإنهم يطلبون ما يوجبه العدل دون أي إبطاء.

قبل عرض وسرد المنشأ الحقيقي للمنازعات والآمال والمقاصد الصحيحة للطرفين والتدابير اللازم اتخاذها لإدامة الأمن، فإني أقدم خلاصة للأوضاع السابقة لجبل حوران.

الأوضاع السابقة لجبل حوران

على نحو ما هو معلوم لدى مقام الولاية الجليلة فإن قضاء جبل حوران كانت سابقا خالية من السكان ومسرحا لتجوال عربان البادية، وقبل حوالي مائتي عام هاجر قسم من دروز جبل لبنان إلى هناك وتوطنوا فيها. ومع أنهم قوم واحد داخل المعمورة ومجتمع واحد من الناحية المذهبية فإنهم يتشكلون من قبائل متعددة ولكل قبيلة شيخ تتبعه، كما ان العادات والطبائع لكل قبيلة بقيت كما هي ولم تتغير. والشيوخ يتصرفون بأموال وأرواح الأهالي التابعين لهم وكأنهم مالكوهم الحقيقيون. كما أن أفراد الطائفة يعتبرون تنفيذ كافة الأوامر والتصرفات الصادرة من شيوخهم واجبا على أنفسهم. وحتى ما قبل حوالي خمسين عاما لم يصدر من هؤلاء أي أثر للتمرد والعصيان وبقي ظلم واعتداء المشايخ منحصرا على أفراد طائفة الدروز، ولكن بعد أحداث سورية الماضية هاجر قسم كبير آخر من الدروز من جبل لبنان، فزادت أعدادهم وتوسعت دائرتهم وقوتهم وصاروا يعتدون على من حولهم ويوقعون أنواع المشاكل كل عام، كما أن التسامح والتساهل في اتخاذ التدابير الجدية والقطعية تجاه بغيهم وعدوانهم وفي استكمال أسباب الأمن المطلوبة، فهم في غير معناه، أي أنهم حملوه على عجز الحكومة عن التنكيل بهم وتأديبهم، وقبل عامين قاموا بهجوم كبير على قريتي الكرك وأم ولد وهما من ملحقات حوران ثم هاجموا عربان اللجاه وجهات المسمية وشعارة وقتلوا المئات

من الأهالي المطيعين للحكومة واستولوا على العديد من القرى والمزارع وأضافوها إلى جبل حوران. وعلى اثر هذه الحوادث أرسلت قوات كبيرة من العساكر، ولكن اكتفت الحكومة بإنشاء المخافر في المواقع التي حدثت فيها المشاكل ونشرت فيها هذه القوات ولم تنكل بأي ممن تجرأ على قتل النفوس والاستيلاء على القرى كي يكون عبرة لغيره. ومن ضمن التدابير المدنية التي اتخذت لضمان المستقبل تعيين المشايخ مدراء للنواحي التي شكلت في تلك الفترة مع أنهم كانوا المهيئين للتمرد والهجوم والمحرضين الحقيقيين لأعمال القتل والإجرام، فكانت التدابير هذه منحصرة في الأمور التي أدت إلى الضرر وليس إلى النفع في شيء. ولذلك فإن المشكلة الدرزية في حوران لم تنته وبقيت شاغلة الولاية والدولة على حد سواء. ومع سعة أراضيها وخصوبتها وإمكان تحصيل واردات منها تزيد على ثلاثين ألف ليرة سنويا، فإن ذلك الموقع المهم وسط الولاية بقي بؤرة للفتنة والبغي والمشاكل. وفي واقع الأمر فإنه طالما بقيت قدرات ونفوذ المشايخ الذين يقدرون بصورة فعلية على تسليح ما بين سبعة وثمانية آلاف من الرجال بالأسلحة الحديثة على حالها فإن إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع جبل حوران تحتاج إلى تدابير عسكرية كبيرة.

صورة وزمان حدوث الخلاف والنزاع بين الدروز

المشاكل التي ذكرناها وعرفناها مستمرة دون توقف، والمشايخ الذين جمعوا في أشخاصهم صفات المشيخة والمديرية وغيرها من الصفات والوظائف الرسمية يتصرفون في جبل حوران وفق ما يشاءون ويحكمون كما يريدون. وفي عام 1306 (1890/1) توسع النفور والكره بين الشيوخ الذين هم في المرتبة الثانية والثالثة من حيث النفوذ والثروة وبين المشايخ الأصليين، وشكل مشايخ الدرجة الثانية والثالثة فرقة معارضة باسم العامية واتهموا المشايخ بالظلم والاستبداد تجاه الأهالي بصورة لا يمكن تحملها، وأن أفراد الطائفة يطيعون أوامر الحكومة ويدفعون التكاليف المترتبة عليهم لكن المشايخ المذكورين يحرضون الأهالي ويستخدمونهم ضد الحكومة بهدف الترويج لأفكارهم الفاسدة والمحافظة على مصالحهم غير المشروعة، لذلك فقد طالبوا بعزلهم من الوظائف الرسمية ورفع وإزالة تعدياتهم المتوالية. وإذا كان ظهور مثل هذا الخلاف غير المتوقع حتى ذلك الوقت من الأمور التي من شأنها تسهيل تنفيذ الإصلاحات المتصورة في الجبل في أقرب وقت ممكن، فإن قيام فرقة العامة بتهديد المشايخ الذين يعملون في مناصب القائمقامية ومديريات النواحي بالطرد والإبعاد وبقتل بعضهم من غير أن تنتظر التدابير التي ستتخذها الحكومة السنية، بالإضافة على عدم القبول بالتنبيه والتحذير وإصرارهم على ما يشبه المعارضة وإظهار المقاومة كان من دواعي سوق طابورين من عساكر المشاة والفرسان

والقبض على وجوه العامية ونفيهم إلى رودوس، ولكن الحركات العسكرية استمرت حتى يوم دخول الطوابير العسكرية إلى السويداء فاستغرقت يوما واحدا، وأجري التحقيق حول إفادات وطلبات الطرفين، وأحيل أمر تنفيذها إلى التدابير والإصلاحات الواجب القيام بها في الوقت الذي يناسب الموقع والمصلحة، ولم تعط المسألة الأهمية التي تستحقها وانحصرت فوائد هذه العملية وتأثيراتها على استتباب الأمن والهدوء في مركز القضاء فحسب.

الآمال والمقاصد الأصلية للطرفين

ما ذكرته العامية من معلومات عن المشايخ تكاد تكون صحيحة بكاملها بالإضافة إلى أن الشيوخ على ضوء ما ذكر لم يطيعوا أي أمر من أوامر الحكومة، ولم يكتفوا بذلك بل تلقوا الطلبات والإشعارات الرسمية بالقبض على بعض أولادهم وأقاربهم الذين ارتكبوا جريمة قتل عدد من النصارى وعنصر من العساكر السلطانية وبتسليم ما قام هؤلاء المشايخ بتحصيله من أموال إلى صندوق المال بالاستهزاء والمماطلة وامتناعهم عن القدوم إلى مركز القضاء، كما لاحظنا بأنفسنا محاولاتهم وتجرؤهم على زيادة أعمال العصيان والتمرد كلما وجدوا الفرصة إليها وملكوا القوة لتحقيقها، وسعيهم الى إغراء فرقة العامية بالنقود والوعود، لكن محاولاتهم باءت بالفشل ولا زالت العامية تنظر إليهم نظرة احتقار وازدراء.

إن إظهار تحركات فرقة العامية في صورة تمرد ضد الدولة وطلبهم الكتابي والشفوي بسوق العساكر وإجراء عمليات تأديب شديدة وسريعة، لم يكن مبعثه الوفاء والولاء وضمان الأمن في الجبل، بل بهدف استعادة النفوذ الذي فقدوه منذ سنوات بصورة كلية بقوة العساكر.

وأما محاولات رؤساء العامية فتنصب وتنحصر على معاداة المشايخ كما أن مطالباتهم هي انتشار العدل السلطاني في الجبل وتسليم زمام الأمور إلى موظفين مخلصين معينين من الخارج. وبناء عليه فالظاهر على هذه الطلبات أنها محقة ولكنهم مع ذلك ليسوا براء من فكرة القيام مقام المشايخ والتفرد والتحكم في رقاب الناس بعد كسر نفوذهم وإزالته. وإفادات المحايدين ولون التصرفات التي يقومون بها تدل على ذلك.

الأوضاع الحاضرة في جبل حوران

إن ثلثي الدروز في الوقت الحالي هم من فرقة العامية والثلث الباقي هم من أقارب وأبناء المشايخ. والأماكن التي تغلب فيها العامية يطرد منها أنصار المشايخ ويستولي العامية على مساكنهم وأملاكهم. كما يتعرض العامية لنفس المعاملة في الأماكن التي تغلب فيها

قوة المشايخ. أما بالنسبة للقرى التي تتساوى فيها قوى الطرفين، فإن المنازعات الجارية فيها لا تبقى عند حد الطرد والإبعاد بل يلجأ كل جانب إلى سلاحه ويقع قتال شديد بينهما، ويضطر المغلوب بعد ذلك للجوء إلى الثكنة بمركز القضاء. أما العساكر السلطانية الموجودون في الثكنة فإنهم مكلفون بالمحافظة على المواقع التي يوجدون فيها، فلا يستطيعون التدخل في المنازعات الحاصلة. وحتى لو كلفوا بالقيام بمثل هذا العمل فإن عدد العساكر ليس بالمقدار الكافي لمنع النزاع وتأديب البغاة وحفظ النظام، لذلك فإن الحكومة المحلية تكتفي بتقديم النصح للطرفين. لكن هذا النصح لم يكن له تأثير في يوم من الأيام، ويواصل المشايخ الادعاء بأنهم يطيعون أوامر الحكومة وينقادون لها ولا يقومون بأي عمل يخالف الرضا العالي، ويتحدثون عن اعتداءات فرقة العامية وبغيهم ويطالبون بتأديبهم والتنكيل بهم، كما يتحدث العامية عن المشايخ بنفس الأسلوب ويطلبون رفع الظلم والتعدي عنهم.

ملاحظاتي حول التدابير اللازم اتخاذها بجبل حوران في الوقت الحاضر

أعتقد بأنه من اللازم على الحكومة السنية اتخاذ التدابير السريعة تجاه النزاع القائم الذي يشتد يوما بعد يوم بين الطرفين، لأنه إذا بقي الطرفان على حالهما فترة أخرى فإن الحركات التي هي عبارة عن طرد جانب وإبعاد الجانب الآخر من القرى ستتطور إلى صراع وقتال عنيف في وقت قريب، بحيث يؤدي إلى قيام المشايخ الذين غلبتهم فرقة العامية إلى تشكيل فرق سرية من العامية في الظاهر وهم من أنصارهم في حقيقة الأمر ليهاجموا الأماكن المجاورة وخاصة قرى حوران والقيام بقتل ونهب الأهالي المطيعين للدولة وغير ذلك من الوقائع التي توجب قيام الدولة بالحركات العسكرية للتنكيل بهم. إن إزالة الاضطرابات الحالية وإصلاح جبل حوران وإعادة الأمن والاستقرار بصورة دائمة يتوقف على تأديب المشايخ وجمع الأسلحة التي يحملها الأفراد ومصادرتها. والنجاح في تنفيذ هذه التدابير يتوقف على سوق أربعة أو خمسة طوابير من العساكر على أقل تقدير، وإذا كان لا ينكر على ضوء الأحداث السابقة أن الحاجة قائمة إلى سوق الجنود لحسم النزاع ورفع الصداع في جبل حوران بصورة قطعية، فإن الميول والمطالب المختلفة للجانبين تساعد على إصلاح وإدارة الأمور في هذه الفترة بالمبادرات اللينة والتدابير السياسية، إذ أنه في حال تعليق أمر إنهاء المسألة بالقوة العسكرية إلى وقت لاحق، والإذن بإجراء تغييرات في التقسيمات الإدارية وإحداث بعض التشكيلات الجديدة فإن الأمل قوي في أن يتحول الهياج إلى هدوء، بالإضافة إلى أن تطبيق الإصلاحات والتنظيمات اللازمة بصورة تدريجية سيعود على الدولة بفوائد مالية كبيرة.

جدول يبين المخصصات الجديدة للمتصرفية المقترح تشكيلها بجبل حوران وما يقابلها

مخصصات قضاء جبل حوران				المقترح تخصيصه مجددا			
سنوية	شهرية			سنوية	شهرية		
		مخصصات داخلية				مخصصات داخلية	
30000	2500	راتب القائمقامية		72000	6000	راتب المتصرفية	
		مدراء النواحي		15000	1250	راتب مدير التحريرات	
		600	ناحية السويداء	18000	1500	راتب قلم التحريرات	
		600	ناحية عرمان	3000	250	قرطاسية وغيرها	
		600	ناحية صلخد	108000	9000	المجموع	
		600	ناحية سالة	21000	1750	راتب قائمقامية صلخد	
		600	ناحية مجدل	6000	500	كتابة التحريرات	
		500	ناحية عاهرة	135000			

		500	ناحية سليم					
48000	4000	4000	المجموع					
4800	400	كتابة رسائل						
82800	6900							
مخصصات المالية				مخصصات المالية				
	500	راتب مديرية المال			1500	المحاسبة		
	400	راتب أمانة الصندوق			1500	قلم المحاسبة		
10800	900				500	أمانة الصندوق		
					100	قرطاسية وغيرها		
					3600	المجموع		
					500	مديرية مال صلخد		
					300	أمانة صندوق صلخد		
				52800	4400			
مخصصات العدلية				مخصصات العدلية				

	1000	راتب رئيس المحكمة				1400	رئيس المحكمة	
	400	راتب كاتب المحكمة				800	راتب الكتبة	عدد 2
	160	راتب مباشر المحكمة				150	راتب المباشر	
	400	راتب الاعضاء				600	راتب الأعضاء	عدد 2
	45	راتب الفراش		35400	2950	2950		
24060	2005			223200				
117660								
المجموع			الداخلية	المالية	العدلية			
223200			135000	52800	35400	ترتيب جديد		
117660			82800	10800	24060	المخصصات الحالية		
105540			52200	42000	11340	المطلوب إضافته		

Y.MTV 84/35 ●

مقام قيادة الجيش،

AUG. 16, 1893 جاء في البرقية الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس بتاريخ 3 أغسطس سنة 309 أن مائة من راكبي الخيول من الدروز بقرية كناكر التابعة لجبل حوران هاجموا بالسلاح قرية أصلحا التي يقيم فيها النصارى فطردوهم مع نسائهم وأولادهم ومواشيهم، وأن ولاية سورية طلبت إرسال أعداد كافية من الفرسان والمفارز لمنع الاعتداء وعدم إفساح المجال لتوسيع دائرة الأعمال العدائية. وجاء في البرقية المؤرخة 4 أغسطس سنة 309 التي وصلت للتو من القيادة المذكورة أن مركز قيادة الجيش الهمايوني أرسلت بناء على طلب الولاية المشار إليها ثلاثين من فرسان العساكر السلطانية لمنع توسع دائرة الأحداث وإقرار الأمن. رجاء أخذ العلم. والأمر لحضرة من له الأمر.

٥ صفر سنة ٣١١ و 5 أغسطس سنة 309 AUG. 18, 1893

AUG. 17, 1893

قائد الجيش

٢٨ - محاولة نفي شبلي الأطرش (١٨٩٣)

Lef 1 Y.MTV 84/150 •

مقام قيادة الجيش

مذكرتي الخاصة المؤرخة في ٢٥ ربيع الأول سنة ٣١١، OCT. 6, 1893 المرفوعة إلى المقام العالي لاستئذان الإرادة السنية السلطانية في تبليغ الباب العالي بما جاء من ولاية سورية وقيادة الجيش الهمايوني الخامس من أنه خلال جلب الشيخ المدعو شبلي الأطرش من دروز الجبل الذي عقد تحالفا بين دروز جبل حوران وبين قبيلة بني صخر وحرضهم للهجوم على قبيلة الرولة، من السويداء تحت حراسة مفرزة عسكرية تعرضت المفرزة لهجوم الدروز واستشهد ثمانية عشر عنصرا ونتيجة لذلك اضطرت المفرزة المذكورة للعودة إلى ثكنة المزرعة وأن الدروز حاصروا الثكنة المذكورة وقاموا بإطلاق النار. كما جاء بعض العصاة من الدروز إلى أمام ثكنة السويداء واستخدموا السلاح ضد العساكر السلطانية وعلى اثر ذلك جيء بطابوري المشاة اللذين أعدا أصلا للواء معان بقيادة أمير اللواء محمد لطفي باشا وأضيف إليهما احتياطا قطعتي مدفع صحراوي وحوالي مائة وخمسين من الفرسان. وأن من المقرر سوق وتحريك مائتين من الفرسان من السلط، لتأديب العصاة المذكورين بهذه القوة العسكرية أو إسداء النصائح اللازمة لأرباب الفتنة والبغي عن طريق رؤساء القبائل المطيعة، لوضع حد لهذه المشكلة. وبناء على ما تقدم من طلب عدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية والتخابر مع الباشا والي سورية لتسوية الأمر سلما، وعرض ما يتم في هذا الشأن مع رأي الولاية على العتبة العليا عن طريق مقام الصدارة السامية. وبناء على ذلك وردت المذكرة الخاصة بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ٣١١، OCT. 6, 1893 الواردة من قبل فائق بك الكاتب لدى المابين الهمايوني وبلفها مذكرتنا الخاصة، ببيان إجراء التبليغات اللازمة إلى الصدر المشار إليه بموجب منطوق الأمر السلطاني كما أجريت التبليغات اللازمة لقيادة الجيش الهمايوني الخامس على ضوء ذلك. وأخيرا تم لفا عرض وتقديم البرقيتين الواردتين من البكباشي بالمزرعة حول كيفية وقوع هذه الحادثة والطريقة التي تم فيها إخلاء سبيل شبلي، وكذلك صورة البرقية الواردة هذه المرة من القيادة المذكورة لعرضها جميعا على المقام العالي. ومن الاطلاع عليها يتبين أن العزم والثبات الذي أظهره العساكر السلطانية في ثكنة المزرعة جديران بالتقدير، كما يتبين أن الطرقات والمخابرات مقطوعة حتى يومنا هذا. ونظرا لعدم إبلاغ مقامنا ما تم اتخاذه من تدابير من قبل الباب العالي والولاية، وبناء عليه فإن إجراء التبليغات إلى الباب العالي كي يقوم بإعطاء الجهة العسكرية المعلومات الواردة

إليه كي تتخذ التدابير على ضوء هذه المعلومات دون إضاعة الوقت مرهون بأمر وإرادة حضرة مولانا السلطان ظل الله في الأرض. والأمر لحضرة من له الأمر.
٣٠ ربيع الأول سنة ٣١١ و 28 أيلول سنة 309 OCT. 1, 1893
قائد الجيش

• Ya. Hus 281/ 87 1311. 27 .3

تلغراف نامه- نمونه 1- لا تتحمل الدولة أية مسؤولية بسبب معاملات التلغراف- محل الإرسال- المورد- المركز المتوسط-
الرقم- عدد الكلمات- المجموعة- المخرج- المورد- سنة 13- التاريخ- نوع الخطاب- نهار أو ليل- الساعة- الدقيقة-
تسليمه إلى مركز المحل- إرساله إلى المركز المتوسط- بداية الاتصال- نهاية الاتصال- إرساله إلى صاحبه- رقم الوصول- التوقيعات.....- تاريخ سنة 13- الواسطة- الموظف المناوب- الموظف المرسل- الموظف المستلم.

فيما يتعلق بتجنب عشيرة بني صخر لمثل هذه الأحوال أثناء محاولة جلبها إلى هنا بشكل حسن تم الإعلام من قائمقامية السلط عن تبليغ المشايخ. وجاء أيضا في التلغراف الذي ورد الآن من القائمقامية المذكورة أن طراد الزين وهو من رؤساء بني صخر مع هزاع الفائز أنهما يوجدان عند عشيرة "الحريشة" في عجلون مع عدد كبير من الفرسان من العشيرة المذكورة. وذكر التلغراف ضرورة طرد هؤلاء وإبعادهم من هناك. وحسب ما سوف يصدر من المعلوم من خلال التفاصيل المعروضة فإنه إذا لم يتم جلب شبلي على هذا الشكل فإن الدروز مع عربان بني صخر سوف يعتدون على عشيرة روله ويهجمون على داخل حوران ومعموره، وسوف يدور قتال عظيم بين الطرفين، كما أنه سوف يقع أيضا تعدي وتجاوز لأهل الإسلام والمسيحية. وكما تم عرض ذلك في تلغراف آخر فإنه حتى يتم منع مثل حدوث هذا المحذور فلا بد من حل الأمر حلا حكيما.
في 24 أيلول سنة 309 OCT. 6, 1893

• Y.MTV84/93 LeF 1

مقام قيادة الجيش- صورة البرقية الواردة بتاريخ 24 أيلول سنة 309 OCT. 6, 1893
من الفريق عمر رشدي باشا قائد الجيش الخامس بالشام

سبق أن عرضنا أخيرا ببيان الحاجة إلى تحريك وسوق طابور إضافي وضمه إلى

القوة العسكرية التي تم تحريكها نحو حوران لتخليص العساكر السلطانية المحاصرة في ثكنات مجرد والمزرعة والسويداء على النحو الذي بيناه في برقيتنا أمس. وفي هذا اليوم وردت برقية من مقام الصدارة السامية إلى ولاية سورية الجليلة ببيان أن رغبة المقام العالي هي في حل المسألة دون ضجة ودون الحاجة إلى سفك الدماء. وعقب ذلك أصبح الوفد الذي شكلته الولاية من الشخصيات جاهزا للسفر ليلة أمس واللحاق بالعساكر الذين تم سوقهم للتوجه سوياً بهدف بذل النصح وتفريق الأهالي إلى بيوتهم وقراهم. وفي حالة فشل هذا الوفد في تسوية المسألة فستكون هناك حاجة إلى مزيد من القوات ومع ذلك فليس بيدنا حتى الآن أي أمر من قائد الجيش في هذا الشأن، ولذلك جرى تأخير سوق الطابور المذكور انتظارا لأمر قائد الجيش. رجاء الاطلاع.

مقام قيادة الجيش

صورة البرقيتين المشتركتين الواردتين من والي ولاية سورية وقيادة الجيش الهمايوني الخامس ببيان تحرك طابوري مشاة ومدفعين صحراويين وفرسان العساكر السلطانية نحو حوران ضد التحركات العدوانية للدروز وأنه احترازا من وقوع ما لا تحمد عقباه سيتحرك اليوم الطابور الرابع التابع للكتيبة الخامسة والثلاثين من المركز. تم رفع البرقيتين مع مذكرتين مستقلتين مقدمتين من قبلي بتاريخ 23 أيلول سنة309، OCT. 5, 1893 المتضمنتين إستئذان الأمر الهمايوني. وعلى اثر إبلاغ ولاية سورية من قبل مقام الصدارة السامية بأن المطلوب العالي هو حل وحسم المشكلة دون ضجيج ودون إراقة دماء، كما أن صورة البرقية الواردة من الجيش الهمايوني المذكور ببيان أنه عقب ذلك أصبح الوفد الذي شكلته الولاية من الشخصيات جاهزا للسفر ليلة أمس واللحاق بالعساكر الذين تم سوقهم للتوجه سويا بهدف بذل النصح وتفريق الأهالي إلى بيوتهم وقراهم. وفي حالة فشل هذا الوفد في تسوية المسألة فستكون هناك حاجة إلى مزيد من القوات وأنه ليس بيد الجيش المذكور أي أمر من قائد الجيش في هذا الشأن، ولذلك جرى تأخير سوق الطابور المذكور انتظارا لأمر قائد الجيش، تم لفا عرضها وتقديمها للمنظور العالي. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٦ ربيع الأول ١٣١١   24 أيلول سنة 309   OCT. 6, 1893

• Y.MTV 84/150

مقام قيادة الجيش- حل البرقية الشيفرة الواردة من الفريق عمر رشدي باشا- قائد الجيش الهمايوني الخامس- صورة،

في اليوم الثاني والعشرين من أيلول OCT. 4, 1893 تلقيت برقية من وكالة قيادة حوران بالقبض على شبلي الأطرش ولتقديم المعونة للقوة الموجودة في المزرعة. وعقب ذلك توجه مائة وستة وعشرون عنصر مشاة تم فرزهم بواقع ثلاثة وسبعين من المفرزة التابعة لطابورنا وثلاثة وخمسين من الطابور الأول التابع للكتيبة الثالثة والثلاثين مع ثلاثة من الضباط بقيادة قائد الجناح رجب آغا وبعد اشتباكات متفرقة وصلوا إلى المزرعة وأضيف إليهم في المزرعة حوالي خمسين عنصرا، وواصلوا طريقهم وبعد مسيرة ساعة وجدوا أنفسهم وقد أحيط بهم وبدأوا بالقتال. ومع أن المزرعة لا تملك القوة التي يمكن بها النجدة، ولما كان من المؤكد أن خط الرجعة سينقطع ، فقد أخذت معي عشرين عنصرا وأخذت مواقع قتالية على جانبين وفي نقاط مناسبة وقد تعذر على العساكر بقيادة رجب آغا التقدم إلى الأمام فاضطروا إلى الرجوع وبمساعدة العساكر الذين خفوا من الطرفين تمكن الجميع من العودة إلى المزرعة. وخلال القتال المذكور جرح رجب آغا وأربعة عناصر وسقط عدد من الشهداء، كما أن شبلي أصيب بجرح في صدره نتيجة إطلاق الرصاص من قبل الدروز. وبعد عدة ساعات أحيطت الثكنة بحوالي سبعة أو ثمانية آلاف من الدروز بدون مبالغة وبدأ القتال، واستمر ستين ساعة متواصلة، وليس في الثكنة خزان للمياه لسبب من الأسباب، بالإضافة إلى أن الثكنة كانت هدفا للرصاص الذي يطلقه الدروز ولكن بفضل الله ونصره لجناب مولانا الخليفة لم يتوقف الضباط والجنود عن بذل أقصى الجهد في دفع المهاجمين الذين أحاطوا بالثكنة من جوانبها الأربعة من النوافذ والجدران والسلالم، فردوا أعدادا كبيرة من الدروز ولم يظهروا أي ضعف تجاههم. لكن طول المدة وخاصة إذا أضفنا إليه حرارة الشمس والعطش، وبلوغ الجميع درجة الإغماء والموت، وعدم وصول أية نجدة ونصبهم المتاريس من ثلاث جهات حول مصدر الماء وإحاطته بألف وخمسمائة شخص كي يفرقوا بينه وبين ثلاثمائة جندي بالمزرعة فأصبح الحصول على الماء بعيد الاحتمال، مما جعل الاضطرار لقبول عرض شبلي أمرا لا بد منه. فهو كما يقول عبد صادق للدولة ويقدر على وقف هجوم الدروز فورا ويترك ولده أمانة لدينا تجاه أي احتمال بوقوع اضطراب. فإذا ظهر أي اضطراب فقد أعطانا الحق بقطع رأس ابنه. ونظرا لعدم قدرة أحد على تحمل العطش فقد أخذنا منه كتاب أمان بخط يده ومن يد الضباط محضرا وأخلي سبيله، وابنه موقوفا، فأطلق نداءه وتفرق الدروز واستغلالا لهذه الفرصة أخذنا بالتزود بالمياه ومهما كان صرف الماء قليلا فإنه لن يكفي أكثر من ثلاثة أيام لعدم وجود أوعية نخزن فيها الماء. ونتيجة للتحقيقات العاجلة تبين لنا سقوط ثلاثة عشر شهيدا وأربعة جرحى عدا من قتله الدروز في الطريق من الموظفين الذين لا نعرف من

أي طريق جاءوا- ومن جانب الدروز تأكد وقوع حوالي أربعمائة قتيل وعدد مماثل من الجرحى. وليس في كل ما ذكرنا أي مبالغة وسنذكر التفاصيل في كتاب لاحق. ومع عدم تأكدي من متانة القلعة وحاجتنا الواضحة إلى القوة والمدافع، فإن واجبنا هو االدفاع حتى اخر فرد وأن تسليم القلعة أمر مستحيل. أرجو أن تكونوا مطمئنين. وإذا استمرت هذه الاضطرابات ونظرا لصعوبة ووعورة الطرقات فإن المستحسن عدم تحريك قوة صغيرة. وإذا لم يظهر أي شيء غير مرغوب وثبت على وعده فلن تظهر الحاجة إلى هذه القوة وهذه الصعوبات. رجاء الاطلاع.

تقرير آخر: الأمن مستتب الآن ولا حاجة لقوة إضافية وحقيقة الوضع يتبين غدا. لقد حصلنا على كمية كافية من الماء، وسأخبر معاليكم بأي طريقة من الطرق. لم تعد هناك حاجة للعساكر في الوقت الحاضر، ومع ذلك فإن إرسال العساكر منوط برأيكم. رجاء الاطلاع.

خلاصة البرقيتين اللتين أرسلهما البكباشي بالمزرعة من دار برق بصرى الحرير حول كيفية وقوع حادثة جبل حوران وطريقة إخلاء سبيل شبلي تم عرضها بالبرقية المؤرخة في 24 أيلول سنة 309، OCT. 6, 1893 وأنه ينتظر وصول الإيضاحات التي وعد البكباشي إرسالها بالبريد. ونظرا لانسداد الطرق وانقطاع المخابرات فإن الإيضاحات المنتظرة لم تصل حتى الآن. وعليه فإن الواضح لدى معاليكم شدة وصعوبة الوضع وصبر وثبات العساكر السلطانية. وقد وصلتنا صورة البرقيتين المذكورتين أعلاه. وقد وصلنا أخيرا خبر وفاة رجب آغا الذي أبلغنا بجرحه، وأن الطرقات بين المزرعة والسويداء وبصرى الحرير لا زالت مقطوعة. رجاء أخذ العلم.

التاريخ 27 أيلول سنة 309 OCT. 9, 1893

• Y.MTV 84/126

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- البرقية الشيفرة الواردة من ولاية سورية،

سبق أن أضيف إلى الشخصيات المكلفة ببذل النصح لبغاة الدروز وتسوية الأمور دون اللجوء إلى السلاح خليل الحلبي الذي هو من أهالي الجبل المذكور وكان بالشام بطريق المصادفة-وسلم إلى خليل الحلبي المذكور خطاب موجه إلى الشيخ هزيمة (الهنيدي) وهو من شيوخ الجبل الذي كان مع الشخصيات المشار إليها في المحل المعروف بغباغب على بعد ساعتين من صاروخان بالقطار. وقد تم جلب تلك الشخصيات إلى الشام لحل بعض المسائل لدى عودة المذكور وإضافة بعض الشخصيات الأخرى التي لها

خبرة بأحوال تلك البلاد للوفد المذكور وأعيدوا يوم أمس إلى غباغب. وذكرت البرقية التي وصلت الآن من المشار إليهم أن خليل الحلبي توجه إلى غباغب ومعه جواب الرسالة المكتوبة إلى الشيخ هزيمة (الهنيدي)، وأنه سيتوجه إلى المكان المطلوب للقاء بالشيخ هزيمة (الهنيدي) والمشايخ المطلوب انضمامهم إلى الوفد، كما أن المذكور خليل الحلبي توجه إلى جبل الدروز وكان على الطريق الكثير من الدروز لكنه لم يجد منهم أحدا أثناء عودته، وحسب ما أفاد فإن رئيس المشايخ على استعداد لقبول النصح وأنه سيجتمع مع الشيوخ ببصرى الحرير ثم يبلغ عن نتيجة الوضع. رجاء الاطلاع.

28 أيلول سنة 309 OCT. 10, 1893

والي سورية: رؤوف

• Y.MTV 131/130 Ca.25.313

برقية- إلى مقام الخلافة العظمى،

نظرا لقيام طائفة الدروز بقتل النفوس ونهب الأموال وإحراق الأملاك وارتكاب الفظائع وتجرؤهم على مهاجمة الأهالي، واختلال الأمن والأمان نتيجة ذلك، نقدم جزيل شكرنا نحن الأتباع المخلصبن والصادقين لمقام حضرة مولانا الخليفة على ما أمر به من سرعة التنكيل بهذه الطائفة العاصية، وإعادة الأمل إلى قلوب كافة الأفراد العثمانيين. والأمر لحضرة سيدنا ولي الأمر.

١ ربيع الثاني سنة ٣١١ OCT. 12, 1893

توقيعات

• MTV 88/47 1311 . C.5

ولاية سورية- إلى رئاسة دائرة الكتابة بالمابين الهمايوني

دولة سيدي،

نحيط مقامكم علما تقديم صورة العريضة المكتوبة إلى مقام الصدارة السامية ببيان أسباب ظهور الحادثة التي وقعت بالأمس بقضاء جبل الدروز التابع للواء حوران مع التدابير اللازم اتخاذها. والأمر لحضرة من له الأمر.

من الشام في ٥ جمادى الآخر سنة ٣١١ و 30 تشرين الثاني ستة 309

NOV. 14, 1893

والي سورية

• **Y.MTV 88/47**

ولاية سورية- صورة العريضة الموجهة إلى مقام الصدارة السامية- تحت رقم 47 وتاريخ ٤ جمادي الثانية سنة ٣١١، DEC. 13, 1893

جاء في المذكرة الجوابية من مقام النظارة تحت رقم 37 وتاريخ ٢٧ ربيع الثاني سنة ٣١١، NOV. 7, 1893 بشأن الحادثة التي وقعت بجبل حوران، أنه في حال اقتضى الأمر القبض على المشايخ ذوي الرأي والنفوذ بين الأهالي في مكان له خصوصياته مثل الجبل المذكور، فإنه سيتطلب الأمر بعد ذلك كسبهم إلى جانبنا بطرق وتدابير حكيمة، وأنه يجب عدم إهمال الدقائق المهمة والتحرك وفق مقتضى الحال والمصلحة بالتدابير اللينة والحكيمة. إن الظروف المكانية للجبل المذكور وضعت دائما بعين الاعتبار، في اتخاذ التدابير بلين وحكمة على نحو ما تأمر به النظارة العالية بهدف إدامة الأمن والأمان. لكن شبلي الأطرش المعروف بفساده وميله للأجانب يسعى للحصول على منصب القائمقامية وقد زاد سعيه كثيرا بعد وفاة أخيه إبراهيم باشا الذي كان في هذا المنصب. ويقوم ببعض أعمال البغي داخل الجبل بصورة خفية. وأنه لا يمكن منع مثل هذه الأعمال طالما بقي المذكور هناك، كما سبق أن أبلغنا مقامكم بأن القائمقام والقائد السابق لحوران رضا ذكر لنا بأنه يمكن في حال طلبنا للمذكور إرساله إلينا بسهولة، كما أفاد بذلك أيضا البكباشي عمر أثناء زيارته لنا خلال إجازة له. إن أكثر من نصف أهالي الجبل متبرمون من شبلي المذكور، بالإضافة إلى انه ليس من المصلحة تعيينه في منصب القائمقامية بعد وفاة أخيه نظرا لترؤسه المنظمة الدرزية التي قتلت مئات الأشخاص من المسلمين في حادثتي الكرك وأم ولد في عهد ولاية المرحوم حمدي باشا، كما كانت له علاقة بالأحداث التي جرت في السنوات الأخيرة. ولذلك فإن تعيينه بعد وفاة أخيه في منصب القائمقامية لا يوافق المصلحة، كما أن إرسال قائمقام هناك أصالة سيؤدي إلى زيادة حرصه وطمعه، والأفضل عدم دفعه إلى اليأس والإبقاء على أمله وذلك بإرسال قائمقام وكالة- فإذا أظهر حسن الخدمة بالنظر إلى الأهمية الجغرافية للمكان عين فيه أصالة أو اختيار احد الدروز الجديرين بالثقة، وتزويده بالتعليمات في الحرص على استمالة قلوب الأهالي. وقد عرضت في برقيتي إلى نظارة الداخلية الجليلة بتاريخ 1 تموز سنة 309، JUL. 13, 1893 إرسال ضياء باشا الذي عينته دار السعادة في تلك الفترة قائمقاما على قضاء حاصبيا والمأمول أن يحسن إدارة هذه المناطق بحكم كونه من أبناء المنطقة قائمقاما بالوكالة على الجبل المذكور، فلم يرد أي جواب عليها. بالإضافة إلى أنه بعد مرور ثلاثة شهور ووقوع هذه الحادثة أبلغت النظارة المشار إليها في برقيتها بتاريخ 26 أيلول سنة 309، .OCT

8, 1893 تعيين الباشا المشار إليه قائمقاما أصالة. ووردت الأخبار بأنه قبل وصول القائمقام المشار إليه إلى مقر عمله علم شبلي المذكور بتعيين دار السعادة قائمقاما أصالة فاعتبر ذلك عقوبة له فاستشاط غضبا وقام ببعض الأفعال غير المناسبة. وفي تلك الأثناء جاء كتاب وكالة قيادة متصرفية حوران بخبر تحالف شبلي الأطرش مع عربان بني صخر، بنية الهجوم والاعتداء على قبيلة الرولة داخل لواء حوران، وأنه عقد اجتماعا مع الدروز بقرية صلخد. وأن مثل هذا الهجوم إذا وقع سيؤدي إلى كثير من الأضرار، وأن النزاع لن يبقى محصورا على القبيلة المذكورة والدروز بل يسري على كافة أهالي حوران وأنه على نحو ما سبق من أعمال ستكون هناك أعمال نهب وسلب وسفك دماء وقتل كثير من الأشخاص. ولما كان من السهل استدعاء شبلي المذكور وإرساله كما قال قائد حوران والبكباشي المشار إليه. فإن منع مثل هذا الهجوم وعدم إفساح المجال لوقوعه تطلب استدعاء شبلي المذكور إلى مركز الولاية فقد تم الاتفاق على ذلك مع قائد الجيش الهمايوني الخامس والسيطرة على المذكور بالتدابير الحكيمة وإرساله مرفقا بقوة كافية. وقد كتبت بذلك أنا والبكباشي عمر الذي كان وكيلا لقائد حوران إلى وكيل قائمقام القضاء. وفي هذه الأثناء تجمع بجوار ثكنة المزرعة حوالي ألف شخص لتنفيذ ما يقرره الأشخاص الذين عينوا حكما في نزاع بين عائلتين درزيتين وفق الأصول القبلية. وعلى اثر طلب النجدة من أشقاء شبلي تجمعوا ولتحاشي الصدام بينهم اتخذت التدابير اللازمة، مع الحرص على المعاملة اللينة أخذا بعين الاعتبار أهمية المكان وخطورته. لكن تحقيق الأمن والاستقرار داخل الجبل يتوقف على تشكيل متصرفية بالجبل المذكور على نحو ما بينته في عريضتي بتاريخ 6 حزيران سنة 309، JUN. 6, 1893 فإذا تمت الموافقة على تنفيذ هذا الاقتراح، ترسل مفارز من فرسان العساكر السلطانية إلى القرى الموجودة بأطراف الجبل كي لا تتعرض لإعتداءات الدروز. وسيكون بإمكان المركز سوق القوات الكافية لتأديب من تسول له نفسه للقيام بأعمال مغايرة للرضا العالي. وكما سبق ان بينت في رسائلي السابقة هناك أهمية بالغة في إبلاغ القوة العسكرية بمركز الجيش إلى القدر الكافي والتخابر مع قيادة الجيش الهمايوفي لتسيير دوريات إذا اقتضى الأمر. رجاء الاطلاع.

٢٩ – اضطرابات وهجوم الدروز على قرية سمج (١٨٩٤)

- **Y.MTV 89/89**

ولاية سورية– إلى رئاسة كتابة المابين الهمايوني

دولة سيدي،

يفهم مما أبلغت به قيادة حوران وقائمقامية قضاء جبل الدروز بأن الدروز يريدون إفتعال حادثة في أول الربيع. وإذا كان من الطبيعي اتخاذ التدابير اللينة والحكيمة للحيلولة دون إفساح المجال لمثل هذه الاحداث، فإن ما عرف عن الدروز من الافعال المسيئة واعتيادهم عدم الطاعة للحكومة والاعتداء وإيقاع الخسائر بأهالي حوران والعربان الآخرين ما لم يجدوا أمامهم القوة الكبيرة. ولما كان معروفا عدم كفاية الجيش الهمايوني بالمركز وكذلك العساكر السلطانية بداخل حوران فإننا نرسل إلى مقامكم العالي صورة العريضة المرفوعة إلى مقام الصدارة السامية ببيان الحاجة إلى سوق أربعة طوابير من بين الطوابير التابعة للجيش الهمايوني المذكور والموجودة بالخارج وذلك قبل حلول الربيع.

رجاء الاطلاع والأمر لحضرة من له الأمر.

١٥ رجب سنة ٣١١ و 9 كانون الأول سنة 309 JAN. 22, 1894

والي سورية

- **MV.79/5**

محضر ضبط خاص بمناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على مذكرة قيادة الجيش الواردة جوابا على كتاب سابق من ولاية سورية ببيان أنه ضمن عمليات التأديب والإصلاح تجاه طائفة الدروز المقيمة بجبل حوران والتي تمارس مختلف أنواع الفتنة وتخل بالأمن منذ سنين عديدة، أرسلت حتى الآن قوات كافية وصرفت مبالغ وفيرة، لكن التدابير بقيت دون نتيجة، وان الاعتداءات في الفترة الأخيرة تزايدت واشتدت وأن الدروز يفكرون في إحداث مشكلة في أول الربيع وأن الحاجة تدعو إلى سوق أربعة من طوابير الجيش الهمايوني الخامس الموجودة في الخارج مع حلول أول الربيع وكذلك على البرقية التي أرسلتها الولاية المذكورة مؤخرا.

القرار: على النحو المبين أعلاه فإنه جاء في التقرير الذي أعده متصرف معان بعد أن توجه إلى هناك لبحث ودراسة الإصلاحات اللازم إجراؤها في جبل حوران وقدمه

إلى الولاية، أن الأمر يتطلب تغيير وتبديل الإدارة الحاضرة بالجبل المذكور وتشكيل لواء هناك. وأنه يجب عدم استخدام المشايخ المحليين بصفة مديري النواحي التي يتشكل منها الجبل الآن، بالإضافة إلى أنه سيتعذر إعادة أي من الطوابير التابعة للجيش الهمايوني المذكور في الروميلي وكريت. وبناء على المخابرة مع قيادة الجيش الخامس على ضوء هذه المعلومات كان هناك خياران أحدهما وضع ألف عنصر من الاحتياط تحت السلاح و ثانيهما وهو الأرجح أن يتم شراء أربعمائة من الدواب لكتيبتي فرسان وتجهيزهما، مقابل مصاريف هؤلاء السنوية. ولم يتم حتى الآن إعداد القسم الأكبر من المبالغ اللازمة لشراء هذه الدواب لمركز السلطنة أو للجيش الهمايوني وأن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لتجهيز كتيبتي فرسان كما أشعرت القيادة بذلك. وبناء على ذلك طلبت قيادة الجيش في مذكرتها جلب ألف عنصر من الاحتياط تمشية للحال. أما في برقية الولاية فقد أشير إلى أنه ليس هناك تناسب بين خبرة واقتدار جعفر باشا وبين أهمية المنطقة المذكورة وخصوصيتها، وأن الأمر يتطلب تعيين أحد الأمراء العسكريين في منصب القيادة بالمتصرفية. ولكن نظرا لأن تغيير وتحويل شكل الإدارة الحاضرة بحوران لا يوافق المصلحة نظرا لأهمية حوران الاستراتيجية وأحوالها الخاصة، فإذا كان اتساع لواء حوران يؤدي إلى المشاكل الإدارية والانضباطية، تربط أو تلحق واحدة أو اثنتان من النواحي التي تشكل اللواء المذكور بلواء أو قضاء مجاور لتضييق المساحة، واستفسار ولاية سورية عن رأيها فيما إذا كانت الأمور تضبط بتغيير المتصرف جعفر باشا بمتصرف آخر. أما بالنسبة لزيادة قوة الجيش الهمايوني الخامس، فإن الإفادات الحاصلة تشير إلى أن بعض الأحوال غير المرضية التي حدثت بالأمس في جبل الدروز، ولو أمكن تهدئتها ومنعها من التوسع فإن الحاجة قائمة إلى الحيطة والحذر، وأن من دواعي المصلحة تقوية الجيش الهمايوني المذكور. والشيء الذي ينبغي عمله في هذا المجال هو ما ذكرته القيادة من تأمين الدواب اللازمة لتجهيز كتيبتي فرسان. ونظرا للجدول المرفق بمذكرة قيادة الجيش الواردة بتاريخ ١١ جمادى الثاني ٣٠٩، JAN. 12, 1892 فإن هناك مبالغ مرحلة من عام ثلاثمائة وثمانية 1891 من بند قيمة الدواب وأن هناك بقية حوالة من قيمة الدواب المخصصة للجيش المذكور عن عام ثلاثمائة وتسعة 1892 تبلغ عشرة ملايين وخمسمائة واثنين وثلاثين ألف قرش. بتعين على الباب العالي إجراء التبليغ للولاية اللازمة لتحصيل المبلغ، هذا من جهة، وتحويل الأمر إلى الولاية والدائرة العسكرية لمتابعة الموضوع وشراء أعداد من الدواب اللازمة من المبالغ التي تحصل تباعا لتجهيز كتيبتي الفرسان المطلوبتين.

التاريخ غرة شعبان سنة ٣١١   FEB. 7, 1894

MV.79/66 •

ورقة محضر خاص بمناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على المذكرة المبلغة أمر حضرة صاحب مقام الخلافة بتاريخ ١٣ رمضان سنة ٣١١، MAR.20,1894 الصادر بعد الاطلاع على المحضر المرفوع للمنظور العالي الحاوي طلب الموافقة على إعادة الطوابير الأربعة التابعة للجيش الهمايوني الخامس الموجودة ثلاثة منها في سلانيك وقوصوه واشكودره وواحدة في طرابلس الغرب وعزل متصرف حوران جعفر باشا وتعيين أمير اللواء ممدوح باشا متصرفا مكانه بالإضافة إلى منصب القيادة وذلك بناء على ما أبلغت به ولاية سورية من تحركات الدروز بجبل حوران بهدف القيام بحادثة في أول الربيع.

القرار: ينص الحكم الجليل للإرادة السنية لحضرة مولانا السلطان على إبقاء الطوابير المذكورة في مواقعها الحالية وجعل طابور أو طابورين من القوة الاحتياطية للجيش المذكور تحت السلاح وإضافتها إلى الجيش الهمايوني أو زيادة قوة الطوابير الموجودة بزيادة عدد الأفراد وتسليحهم، والتخابر مع قيادة الجيش المذكور لمعرفة ما هو الأنسب وتحديد العدد اللازم تسليحه من أفراد الاحتياط وإحالة الموضوع إلى قيادة الجيش لعمل اللازم. ولما كان بقاء ممدوح باشا في دبره ضروريا فإن المجلس يرى تزويده بالتعليمات اللازمة وإرساله فورا إلى مقر عمله، وان تنتخب العاصمة واحدا من الأمراء العسكريين متصرفا وقائدا في حوران. ونظرا إلى أن كثيرا من مشايخ الدروز قدموا إلى عاصمة السلطنة لعرض الطاعة والولاء وعادوا طيبي الخاطر فإن المجلس يرى أنه يمكن الاستفادة من هؤلاء بعد تزويدهم بالتعليمات اللازمة ويؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير الحكيمة والحرص على تسوية الموضوع لمنع وقوع أي حادث يؤدي إلى سفك الدماء، وعرض ذلك على المقام العالي والاستئذان بذلك. ونظرا لتبين أن منطوق الأمر العالي جرى تبليغه للجانب العسكري، فإن المجلس يرى كذلك ضرورة التأكد فيما إذا كان بين الدروز ممن أبلغت الولاية عنهم من سيقومون بإفتعال مشاكل للمشايخ الذين جاؤوا إلى هنا وعادوا. ونظرا إلى أن هؤلاء عرضوا الطاعة والولاء فإنه من الأنسب إبلاغ ولاية سورية كي تقوم ببذل النصح وإقناعهم بالعدول عن القيام بمثل هذه الأعمال التي تؤدي إلى سفك الدماء.

التاريخ ١٤ رمضان سنة ٣١١   MAR. 21, 1894

- **YA-HUS.272/141**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- قلم المراسلات- برقية واردة من ولاية سورية

ج 20 مارت سنة 1310، APR. 1, 1894-M تبين من التبليغ الوارد من مقام قيادة الجيش إلى قيادة الجيش الهمايوني صدور قرار بإبقاء أمير اللواء إسماعيل حقي باشا الذي سبق أن عين متصرفا وقائدا لحوران في دار السعادة وتعيين أحد المأمورين المدنيين للمتصرفية المذكورة. ولما كان من الضروري تعيين شخصية على اطلاع بأوضاع وأمزجة المنطقة للمتصرفية المذكورة، وسبق أن خدم كاتب سورية حقي أفندي في الجزيرة العربية فقد عرضت في برقيتي بتاريخ 11 نيسان سنة ١٣٠٩، APR. 23, 1893-M تعيينه أو تعيين قائمقام بعلبك تحسين أفندي لهذا المنصب، ولكن عين بعد ذلك جعفر باشا. وبعد ذلك لم يكن من طرفي أي طلب أو اقتراح بتعيين الكاتب المذكور، بل كنت قيد إعداد طلب بعزله من الكتابة لسوء حاله وعدم اقتداره عندما ورد أمر بتعيينه للمتصرفية المذكورة. وعلى نحو ما عرضته سابقا وثبتت صحته بالتجربة أن الحيلولة دون قيام الدروز بأعمال مخلة واستمرار الهدوء والاستقرار هناك يتوقف على تعيين رجل مناسب من بين الأمراء العسكريين لمنصب المتصرفية والقيادة فإن ما ينبغي إجراؤه هو ما عرضته في السابق. وعليه فإني أرجو تعيين رجل مقتدر ومجرب من أرباب الاستقامة في منصب المتصرفية والقيادة وإرساله وتعيين مميز الكتابة أمين أفندي الذي سبق أن عرضت اسمه بالأمس مكان حقي أفندي في الكتابة حيث لم يعد جائزا بقاؤه في هذه الوظيفة. والأمر لحضرة من له الأمر.

21 آذار سنة 1310   APR. 2, 1894

والي سورية: رؤوف

- **YA HUS.292/141   Lef 1**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 3380

اطلع مجلس الوكلاء المخصوص على برقية ولاية سورية ببيان تعين حقي أفندي كاتب ولاية سورية متصرفا على حوران، وأنه عند تبليغ الولاية بأمر تعيينه متصرفا كانت الولاية تعد كتابا بالإبلاغ عن عزله لسوء حاله وعدم اقتداره، وأن عدم إفساح المجال للأعمال الإجرامية التي يقوم بها الدروز واستتباب الأمن المحلي يتوقف على أن يكون على رأس المتصرفية والقيادة في المحل المذكور أحد الشخصيات من الأمراء العسكريين. ونظرا إلى أهمية المكان المذكورة وخطورته، وإلى سوء حال المذكور وعدم قدرته، فإن

المجلس يرى في حال موافقة المقام العالي استخدام المذكور في متصرفية أخرى تناسب حاله وتعيين رجل مناسب للمتصرفية والقيادة تنتخبه قيادة الجيش بعد العرض والاستئذان، وسيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٢٨ رمضان سنة ١٣١١ و 23 مارت سنة 1310 APR. 4, 1894

الصدر الأعظم والياور ألأكرم: جواد

- **YA.RES 69/35 Lef 2**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة البرقية المشفرة الواردة من ولاية سورية،

جاء في البرقية الواردة من قيادة حوران إلى قيادة الجيش الهمايوني أن حوالي مائتين وخمسين من المشاة والفرسان من القرى الدرزية القريبة من بصرى الشام رفعوا الراية وهاجموا قرية سمج من قرى حوران وترك أهالي القرية من مسلمين ونصارى عيالهم وأطفالهم وفر نصفهم إلى قرية بصرى الشام ونصفهم الآخر لجأوا مع مواشيهم إلى الجبال، فنهبت مؤنهم وأشياؤهم. وأن وجوه ومشايخ القرية من مسلمين ونصارى يلجأون إلى عدالة الحكومة السنية لحمايتهم، وأنه إذا لم تثبت العساكر السلطانية سطوتها وقوتها تجاه الدروز الذين يواصلون أعمالهم الإجرامية الظالمة فإن الأوضاع ستخرج عن السيطرة بالإضافة إلى أن الدروز يجمعون الجمع ويقطعون خطوط البرق ويتحرشون بالعساكر. ولم يرد من متصرفية حوران شيء حول الموضوع ولكن تشير الورقة التي أرسلتها قائمقامية الجبل المذكور الحاوية لأبيات يتغنى بها الدروز أن عدم إظهار القوة القاهرة تجاههم شجعهم على القيام بمثل هذه الأعمال وعلى التفوه بالكلمات التي لا تليق بسمعة الحكومة السنية. رجاء إجراء اللازم بالسرعة الممكنة.

30 آذار سنة 1310 APR. 11, 1894

والي سورية: رؤوف

- **YA.RES 69/35 1310.10.6 Lef 3**

قصر يلدز الهمايوني- صورة - رئاسة دائرة الكتابة- أسماء القادة والضباط المنتخبين لطابوري الاحتياط المقرر تشكيلهما مؤقتا- قائد الطابور الأول- احتياط البكباشي بالقدم تالي سالم أفندي- كاتب الطابور الأول معاون كاتب الطابور الثاني بالكتيبة الثالثة والثلاثين شرف أفندي- اليوزباشي بالفوج الأول بطابور الشام تالي محمد أفندي- اليوزباشي بالمفرزة الثالثة مقدم بدوما- اليوزباشي حسن أفندي بالمفرزة الأولى مقدم بطرسوس

• YA.RES 69/35   Lef 1

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة مذكرة الصدارة

دولة سيدي،

على اثر ورود رسالة من ولاية سورية الجليلة ببيان عزم الدروز بجبل حوران على إحداث اضطرابات في الربيع، ونواياهم الفاسدة وطلب إعادة أربعة طوابير تابعة للجيش الهمايوني الخامس موجودة بجهات الروميلي وسائر المواقع إلى مركز الجيش المذكور، أعد مجلس الوكلاء محضرا ولدى عرضه، صدرت الإرادة السنية المبلغة بتذكرة الصدارة الخاصة وأبلغت إلى قيادة الجيش بأنه من المصلحة إبقاء الطوابير المذكورة في الأماكن التي توجد فيها ووضع طابور أو طابورين من القوة الاحتياطية بالجيش الهمايوني المذكور تحت السلاح وإضافتهم إلى ما هو موجود في الجيش الهمايوني أو زيادة قوة الطوابير بزيادة الأفراد الذين يوضعون تحت السلاح، والتخابر مع قيادة الجيش الهمايوني المذكور واختيار الشق الأنسب في ذلك. وأبلغت قيادة الجيش الهمايوني طلبها الإذن بتشكيل طابورين بصورة مؤقتة ومستقلة بجمع ألف من أفراد الاحتياط في كتائب الاحتياط بحلب وطرابلس وبيروت وتسليحهم وإكسائهم من مستودعات الاحتياط، وتعيين البكباشي سالم بالقدم قائدا على أحد الطابورين والمقدم حسن أفندي بالشام على الطابور الآخر وتعيين الضباط الآخرين بموجب القائمة المرفقة من طوابير الاحتياط بصفة مؤقتة وسوقهم وإبقائهم مؤقتا في مركز الجيش الهمايوني. وإضافة مصروفات هؤلاء الأفراد إلى الميزانية، وتحديد مصدرها. وإعطاء الإذن لقيادة حوران بعد ذلك بسوق قوة عسكرية كافية إذا كان عدد القوة أكثر من ثلاثين عنصرا، إذا لوحظ من عصاة الدروز أي حركة غير مرغوبة قرب المواقع العسكرية بحوران، وضمان الأمن والراحة. وتبين بالحساب أن مصروف الطابورين المزمع تشكيلهما لمدة عام واحد يبلغ مليونا وستمائة وخمسة وتسعين ألفا وتسعمائة واثنين وثلاثين قرشًا. وفي الوقت الذي كانت مذكرة قيادة الجيش بطلب إجراء اللازم في هذا الشأن قيد البحث والمناقشة، وردت برقية من الولاية المشار إليها تفيد بأن حوالي مائتين وخمسين من المشاة والفرسان من القرى الدرزية القريبة من بصرى الشام هاجموا قرية سمج بحوران وأن أهالي هذه القرية من مسلمين ونصارى تركوا أولادهم وعيالهم وفروا إلى الجبال، وأن الدروز نهبوا ما بالقرية من مؤن وأشياء، وأنه إذا لم ترسل إليهم القوة العسكرية فإن الأوضاع هناك ستخرج عن السيطرة، وتطلب البرقية سرعة إجراء اللازم. ونظرا إلى أن عدم تأديب الدروز على ما قاموا به سيؤدي إلى تزايد مثل هذه الأعمال الإجرامية، فقد رأى المجلس بموجب ما أبلغت به قيادة الجيش أنه من

المصلحة جلب وجمع الطابورين فورا والقيام بتأديب الدروز، وعرضت المذكرة على المقام العالي ببيان أنه سيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة العالية على النحو المبين في هذه المذكرة وما سبق عرضه من المذكرة الخاصة بتعيين رجل مقتدر ومناسب من بين الأمراء العسكريين على متصرفية وقيادة حوران. وقد أعدت هذه المذكرة لبيان تنفيذ منطوق الإرادة السنية.

٦ شوال سنة ١٣١١ و 31 آذار سنة 1310 APR. 12, 1894

الصدر الأعظم والياور الأكرم جواد

صورة الهامش على هذه المذكرة- رقم التسلسل 7094

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة السامية هذه مع مرفقاتها وصدرت الموافقة السنية وأبلغت قيادة الجيش للعمل بموجبها.

٧ شوال سنة ١٣١١ و 31 آذار سنة 1310 APR. 13, 1894

صورة كالأصل العبد

• YA.RES 69/35 Lef 4

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة مذكرة الصدارة

دولة سيدي،

على اثر ورود رسالة من ولاية سورية الجليلة ببيان عزم الدروز بجبل حوران على إحداث اضطرابات في الربيع، ونواياهم الفاسدة وطلب إعادة أربعة طوابير تابعة للجيش الهمايوني الخامس موجودة بجهات الروميلي وسائر المواقع إلى مركز الجيش المذكور، أعد مجلس الوكلاء محضرا تم عرضه. وفد صدرت الإرادة السنية المبلغة بتذكرة الصدارة الخاصة وأبلغت إلى قيادة الجيش بأنه من المصلحة إبقاء الطوابير المذكورة في الأماكن التي توجد فيها ووضع طابور أو طابورين من القوة الاحتياطية بالجيش الهمايوني المذكور تحت السلاح وإضافتهم إلى ما هو موجود في الجيش الهمايوني أو زيادة قوة الطوابير بزيادة الأفراد الذين يوضعون تحت السلاح، والتخابر مع قيادة الجيش الهمايوني المذكور واختيار الشق الأنسب في ذلك. وأبلغت قيادة الجيش الهمايوني طلبها الإذن بتشكيل طابورين بصورة مؤقتة ومستقلة بجمع ألف من أفراد الاحتياط في كتائب الاحتياط بحلب وطرابلس وبيروت وتسليحهم واكسائهم من مستودعات الاحتياط، وتعيين البكباشي سالم بالقدم

قائدا على أحد الطابورين والمقدم حسن أفندي بالشام على الطابور الآخر وتعيين الضباط الآخرين بموجب القائمة المرفقة من الطوابير الاحتياط بصفة مؤقتة وسوقهم وإبقائهم مؤقتا في مركز الجيش الهمايوني وإضافة مصروفات هؤلاء الأفراد إلى الميزانية، وتحديد مصدرها وإعطاء الإذن لقيادة حوران بعد ذلك بسوق قوة عسكرية كافية إذا كان عدد القوة أكثر من ثلاثين عنصرا إذا لوحظ من عصاة الدروز أي حركة غير مرغوبة قرب المواقع العسكرية بحوران، وضمان الأمن والراحة. وتبين بالحساب أن مصروف الطابورين المزمع تشكيلهما لمدة عام واحد يبلغ مليونا وستمائة وخمسة وتسعين ألفا وتسعمائة واثنين وثلاثين قرشا. وفى الوقت الذي كانت مذكرة قيادة الجيش بطلب إجراء اللازم في هذا الشأن قيد البحث والمناقشة، وردت برقية من الولاية المشار إليها تفيد بأن حوالي مائتين وخمسين من المشاة والفرسان من القرى الدرزية القريبة من بصرى الشام هاجموا قرية سمج بحوران وأن أهالي هذه القرية من مسلمين ونصارى تركوا أولادهم وعيالهم وفروا إلى الجبال، وأن الدروز نهبوا ما بالقرية من مؤن وأشياء، وأنه إذا لم ترسل إليهم القوة العسكرية فإن الأوضاع هناك ستخرج عن السيطرة، وتطلب البرقية سرعة إجراء اللازم. ونظرا إلى أن عدم تأديب الدروز على ما قاموا به سيؤدي إلى تزايد مثل هذه الأعمال الإجرامية، فقد رأى المجلس بموجب ما أبلغت به قيادة الجيش أنه من المصلحة جلب وجمع الطابورين فورا والقيام بتأديب الدروز. وعرضت المذكرة على المقام العالي ببيان أنه سيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة العالية على النحو المبين فى هذه المذكرة وما سبق عرضه من المذكرة الخاصة بتعيين رجل مقتدر ومناسب من بين الأمراء العسكريين على متصرفية وقيادة حوران. وقد أعدت هذه المذكرة لبيان تنفيذ منطوق الإرادة السنية.

٦ شوال سنة ١٣١١ و 31 آذار سنة 1310 12 نيسان 1894

الصدر الأعظم والياور الأكرم: جواد.

• YA-HUS. 308/38 Lef 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 883،

تم عرض وتقديم برقية ولاية سورية ببيان المبادرة لإجراء معاملة الكفالة المتسلسلة لمشايخ ووجوه الدروز لتأمين امتناعهم عن القيام بأي عمل مغاير للرضا العالي وتسليم من يقوم بذلك للحكومة وأداء التكاليف الأميرية في وقتها وزمانها. رجاء رفع هذا للمنظور العالي.

٣ ربيع الأول سنة ١٣١٢ و 23 أغسطس سنة 1310

SEPT.4,1894 SEPT.4,1894

الصدر الأعظم والياور الأكرم

أجريت معاملة الكفالة المتسلسلة لمشايخ ووجوه الدروز الذين أظهروا الطاعة تجاه وكيل المتصرف بدري باشا الذي أبلغنا عن سفره إلى السويداء بالبرقية المؤرخة في 18 أغسطس سنة 1310، AUG. 30, 1894 وذلك لتأمين امتناعهم عن القيام بأي عمل مغاير للرضا العالي وتسليم من يقوم بذلك للحكومة وأداء التكاليف الأميرية في وقتها وزمانها. إن عرضهم الطاعة ورغبتهم فيها بهذه الصورة في وقت أحس فيه الدروز بالوحشة الكاملة وحملوا سلاح البغي وبدأوا في البحث عن حجة لإيقاع الفتنة لهو من التوفيق الإلهي لمولانا السلطان، كما ان مصادفة ذلك لفترة خدمتي لهي من موجبات الشكر والحمد للباري عز وجل والدعوات المخلصة لمولانا صاحب مقام الخلافة. وبطلب القسم الآخر من المشايخ المذكورين بالإضافة إلى شبلي الأطرش الأمان فإن دخولهم في الأمن والأمان زاد من الثقة وقد بدأنا بالاتصالات المحلية لسحب مفرزتين من الطابور الاحتياطي الأول من جبل الدروز. وبادرنا إلى الإبلاغ عن ذلك. رجاء الاطلاع.

22 أغسطس سنة 1310 SEPT. 3, 1893

- **I. HUS nr. 49/1312. C 66.40**

سراي يلدز الهمايوني- دائرة رئاسة الكتابة- 5376،

إن قائممقام قضاء الشوف المير مصطفى أرسلان يعتبر أحد أعضاء الجمعية التي تشكلت في سوريا. وقد وصلت تعدياته ومعاملاته الظالمة بحق الأهالي أقصى الدرجات. وعليه فهناك خوف من أن يقود ذلك إلى ظهور بعض الأمور المؤسفة التي يمكن أن تقود إلى الاخلال بالأمن المحلي. والجدير بالذكر أن المشار إليه الذي يعتبر أحد أصحاب السوابق قام قبل ما بين عشرة إلى خمسة عشر سنة بإطلاق النار على أحد الضباط أمام مقر الحكومة في بيروت وقتله، ويعتبر ذلك أمرا ثابتا. ومن المعروف أن المذكور قام بتعديات كثيرة.

وبالرغم من كل ذلك إلا أن الشكاوى الواقعة بحقه لم تثمر عن أي نتيجة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الكاتب الخاص لمتصرف جبل لبنان حضرة نعوم باشا واسمه اسكندر تويني له علاقة بالمشار إليه وفي الوقت نفسه له نفوذ وتأثير كبيرين على المتصرف المذكور. ومن جهة أخرى فإن الاضطرابات التي وقعت في حوران تعتبر من ضمن التحريض الذي

قام به المير مصطفى المشار إليه ومعه أعوانه الذين يوجدون داخل حوران. وقد تنامى إلى أسماع السلطان أن هناك مجموعة من رعايا الدولة الصادقين اضطروا للهجرة إلى بيروت بسبب مفاسد المشار إليه. ولهذا السبب فإن قيام الباب العالي بما هو مطلوب يعتبر مما تضمنته الإرادة السنية لجناب الخليفة الأعظم. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في ١٥ جمادي الأخرة سنة ٣١٢ NOV. 14, 1894

وفي 2 كانون الأول سنة 310

رئيس كتاب السلطان يوجد توقيع

- **YA-HUS. 340/100**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 1308،

بعد صدور الأمر الهمايوني بالموافقة على ما تقرر في مجلس الوكلاء المخصوص حول القيام بعملية عسكرية في جهات حوران لوضع حد لأعمال العصيان والاعتداء التي يقوم بها الدروز، وأجريت الاستعدادات اللازمة لها، أبلغت متصرفية جبل لبنان بأن اثنين من رؤساء الدروز جاءا إلى المتصرفية واعترفا باستحقاق المذنبين العقوبة والتأديب وطلبا عدم التعرض للذين لم يذنبوا، وعدم القيام بالعملية العسكرية وبذل الجهد في مقابل ذلك لتأمين عودتهم إلى دائرة الطاعة والانقياد. ولدى سؤال ولاية سورية عن رأيها في الاستفادة من تعهد هؤلاء وإنهاء المسألة دون ضجة، وتبليغها الإرادة السنية بتسريع المخابرة في مذكرة خاصة، جاء الجواب البرقي بأن بغاة الدروز لم يتعرضوا حتى الآن لأي معاملة تأديبية عما قاموا به من الاعتداء والبغي، وأنه في حال عدم القيام بتأديبهم وإصلاحهم هذه المرة فقد تحدث هناك محاذير سياسية مستقبلا. كما جاء في البرقية الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس على مقام قيادة الجيش المحولة إلينا بأن وسائل المخابرات في ثكنة السويداء أنجزت لكن الدروز يستعدون لمهاجمة بصرى الحرير، وأنه في حال عدم إظهار القوة العسكرية تجاههم فإن المشكلة ستزداد تفاقما، وأنه في حال تأخير هذه العملية خمسة عشر أو عشرين يوما فإنه يتعذر القيام بها بعد ذلك. وأنه نظرا لإمكانية إظهار القوة العسكرية دون سفك الدماء وحل المسألة خلال يوم أو يومين، فقد وافق المجلس المخصوص على منح الصلاحية اللازمة للقيادة للقيام بالعملية العسكرية بناء على منطوق الأمر الهمايوني، وأبلغت قيادة الجيش بذلك. رجاء عرض هذا للسدة العالية.

سيدي

١٠ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ و 15 تشرين الأول سنة 1311

DEC. 9, 1894

الصدر الأعظم

٣٠- نزاع بين الدروز والجركس في منطقة القنيطرة (١٨٩٤)

- YA HUS. 307/21   Lef 2

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- صورة برقية واردة من ولاية سوريا- قلم المراسلات،

سبق وأن بينا في البرقية المؤرخة في 28 تموز سنة 1310، AUG. 9, 1894 البدء بتنفيذ شروط الصلح وكانت الحادثة المذكورة من البداية حتى النهاية قد تسببت بقتل خمسة وستين رجلا من الجركس وسبعة وتسعين من الدروز. وقد تم الأتفاق على دفع دية الأطفال الستة والمرأتين من الجركس الذين قتلوا اثناء المعارك بين الطرفين: ثلثها نقدا وقيمة الثلثين الأخرين خلال سنة وعلى أقساط. وتم الأتفاق على أن يعطي الدروز الف ليرة للجركس. وقد أعطينا للجركس وعدا بأن يحظوا بالعاطفة السنية للحكومة زيادة وتقوية في التزام الحماية والدعم من جهة السياسة والمصلحة. وتشير البرقية المشتركة الواردة من هيئة الوفاق التي توجهت إلى مقرهم ومن رؤساء الطرفين إلى تسديد الدروز بموجب عقد الصلح بصفة تعويضات ثمانية وأربعين ألف قرش نقدا وعلى شكل دواب وأشياء متنوعة كقسط أول، والحصول على سند تعهد من الدروز عن بقية المطلوبات، ومن الطرفين كيلا يقوم أحد منهما بمعاداة الطرف الآخر. كما أقمنا مأدبة لجميع من كان موجودا من الطرفين وذلك دعما لأساس الصلح ، وكان مسك الختام بعد وضع شرائط الصلح موضع التنفيذ هتاف الجميع بحياة مولانا السلطان.

أما الدروز فقد اعتبرهم الأجانب عصاة على الدولة بشكل عام لذلك فهم يحاولون إفسادهم. وعلى الرغم من تكبد الدروز للكثير من الوفيات فأنهم دفعوا ألف ليرة كما أعادوا الأشياء الباقية عندهم وبشكل تام ودون استخدام الأجبار والشدة واظهروا الرشاد. وان هذا النجاح هو ثمرة باهرة ممنوحة من جناب الخلافة وسيكون لذلك تأثير كبير لدى الأجانب. وعلى نحو ما بيناه في برقية أخرى فإن الذي يلفت النظر أن إصلاح جبل الدروز وتهدئة الأوضاع فيها دون استخدام القوة أمر صعب ولكن سنواصل العمل على تحقيق الهدف بصورة سلمية اعتمادا على عون الباري عز وجل. رجاء الاطلاع.

9 أغسطس سنة 1310   AUG. 21, 1894

الوالي: عثمان نوري

• YA HUS.307/35 Lef 2

صورة برقية مرفوعة من مجموعة من القنيطرة من امراء الجراكسة الى حضور الصدارة السامية برقم 156 بتاريخ 9 اغسطس سنة 1310، AUG. 21, 1894-M

ان ما تتمتع به الخلافة من عدل واشفاق واضح كضياء الشمس وهذا ماتفخر به الرعية وتشمل البلاد كلها وهي تستحق الشكر والعرفان. وبفضلها وبقضاء الله تعالى فأن المنازعات التي ظهرت نتيجة الحرب في المنصورة [1] قام حضرة والي الولاية الحاج عزت نوري باشا بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة وتوافقاً مع القاعدة العشائرية وأصلاح ذات البين. وقد تمكن من ارضاء وتطمين كلا الطرفين ونحن نفخر بحامينا البادشاه. ونود ان نعبر عن شكرنا ورضانا لما قام به الوالي ممثلاُ للسلطان والتقينا سويةً وتوجهنا بالدعاء مرات ومرات من اجل المقام العالي. والأمر لولي الأمر.

توقيع: ستة من امراء الجراكسة (شامل وسليمان واحمد حمدي ومحمد وعلي رضا).

ستة من رؤساء الدروز (بشير ابو صالح ومحمد كنج وامين ابو صالح وحمد قيس وامين شمس وشعبان ومحمد).

• YA HUS.307/21 Lef 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- صورة برقية صادرة من الصدر الأعظم الى الباب العالي،

تم عرض وتقديم البرقية الواردة من ولاية سورية ببيان الاتفاق على قرار الصلح بين الجركس والدروز وضمان قبول إعادة الاشياء المغصوبة باكملها، للتفضل بالمنظور العالي.

٢٠ صفر سنة ١٣١٢ و11 اغسطس سنة 1310 AUG. 23, 1894

الصدر الأعظم والياور الأكرم

• YA HUS 307/35 Lef 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 719- صورة مذكرة مرفوعة من الصدر الأعظم الى الباب العالي،

نقدم الى المنظور العالي برقية الشكر والأحترام المرفوعة من أمراء ورؤساء الجركس والدروز الى جناب الخلافة يعبرون فيها عن امتنانهم لقيام والي سوريا الجديد

(1) احدى قرى منطقة القنيطرة.

بحل النزاعات التي ظهرت بينهم مجدداً وبصورة حسنة وتمكنه من فصل وتسوية تلك النزاعات.

بتاريخ ٢١ صفر ١٣١٢ وفي 12 اغسطس سنة 1310 AUG. 24, 1894

صدر أعظم وياور اكرم: جواد

٣١- امتداد هجمات الدروز "حادثة حراك" وتدابير عسكرية عثمانية مقابلة (١٨٩٥)

• YMTV. 126/104 Lef 2

صورة البرقية الواردة من ولاية سورية بتاريخ 29 تموز سنة 1311، 10 آب 1895

نرفع إلى مقامكم المعلومات الواردة في برقية متصرفية حوران ببيان أن حصانا من بين خيول ستين عنصرا من العساكر السلطانية بثكنة السويداء مركز جبل الدروز خلال انتقالهم إلى قرية صماد لغسل ملابسهم دهس ماعزا للدروز فحدث بسبب ذلك نزاع وضرب بالعصي والحجارة بين الطرفين فجرح تسعة من العساكر جرحا خفيفا وأن المعاملة جارية بحق المعتدين. رجاء الاطلاع. صورة مطابقة للأصل.

٢٨ صفر ١٣١٣

• YMTV.126/104

الباب العالي- دائرة الأمور الداخلية- قلم الرسائل،

تم لفا عرض صورة البرقية الواردة من ولاية سورية ببيان أن حصانا من بين خيول ستين عنصرا من العساكر السلطانية بثكنة السويداء مركز جبل الدروز خلال انتقالهم إلى قرية صماد دهس ماعزا للدروز فحدث بسبب ذلك نزاع وضرب بين الطرفين فجرح تسعة من العساكر جرحا خفيفا وأن المعاملة جارية بحق المشاغبين. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٨ صفر سنة ١٣١٣ و 7 أغسطس سنة 1311 29 أغسطس 1895

ناظر الأمور الداخلية

• A. MTZ. CL 2/92 LY 17

الدائرة العمومية للأركان الحربية- الشعبة الثالثة

صورة حل التلغراف نامه المشفرة والمؤرخة بـ 28 أغسطس سنة 311، SEPT. 9, 1895والواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس في الشام.

أمس، في الساعة السادسة مساء تقريبا قام حوالي خمسين مسلحا من الدروز بالهجوم بغتة على العساكر الشاهانية التي أرسلت بتاريخ 26 أغسطس سنة 311، SEPT. 7, 1895 بهدف المحافظة على قرية براق. وعندما شرعوا في إطلاق النار من بنادقهم ردت عليهم العساكر الشاهانية. وبعد نحو ساعة من الاقتتال فر الدروز وتراجعوا إلى الخلف.

ولم يقتل من العساكر الشاهانية أي فرد، كما جرح فقط بعض الأشخاص من الدروز. وعند وصول بيكباشية النظامية الموجودة في المسمية ومفرزة سواري النظامية الموجودة في قضاء وادي العجم إلى قرية بيت جن هجم عليهم الدروز الذين كانوا موجودين في القرى المجاورة، وكان عدد هؤلاء المفسدين أكثر من مائة شخص. وشرعوا في إطلاق النيران فردت المفرزة بالمثل. وأسفر الأمر عن مقتل ثلاثة أشخاص من الدروز، كما قتل أحد القرويين بنيران الدروز وجرحت إمرأة.

وبسبب عدم قدرة هذه المفرزة على حماية القرية المذكورة عادت إلى قرية سعسع. وأثناء العودة تعرضت من جديد لهجوم من قبل الدروز، فجرح أحد أفراد جاوش النظامية جرحا خفيفا. وعلى إثر ذلك قام نحو خمسين شخصا من ذكور وإناث من قرية بيت جن بإيواء العساكر الشاهانية. ثم لجأوا إلى قرية سعسع. وقد أعلمت قيادة بيروت بأن الخمسة عشر فردا من السواري الذين تأخروا في مرجعيون قد قدم إليهم عدد من الدروز، وهددوهم بأن نحوا من مائة نفر من الدروز سوف يأتون عما قريب ويقتلون العساكر المذكورة ويستولون على أسلحتهم. وقد تم إشعار بيكباشي المسمية وقيادة حوران بضرورة تقديم مؤن ومعدات من المسمية، والبقاء دائما في حالة تيقظ وعدم ترك أي ثغرة تتسبب في وقوع ماهو غير مرغوب فيه.

وفي هذه الأثناء أرسلت الأسلحة والمعدات إلى دورية وادي العجم. ومن أجل نقل الخمسة عشر فردا من السواري الموجودين في مرجعيون أجريت مراسلات مع ولاية بيروت. وهكذا فإن الدروز ومنذ مدة طويلة لا يكفون عن القيام بأعمال الفساد، بل يتجرأون على القيام بما هو أخطر، فمن الضروري منذ الآن اتخاذ التدابير اللازمة من أجل وضع حد لمشاكلهم. ونحن في إنتظار الأمر في ما يتعلق بهذه الحالة.

- **YA HUS 339/81 Lef 3**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

ورد إشعار إلى ولاية سورية الجليلة من متصرفية حوران ، تتضمن إما طلب إرسال إمدادات سريعة وكافية إلى معسكر السويداء لِقيام الدروز بالتعرض السافر لهذا الموقع، أو أن يُستفاد من فرصة انشغال الدروز بالحوارنة و يتم سحب الطابور الموجود في السويداء بسرعة وإرساله إلى شيخ مسكين.

وعلى الرغم من أنه يوجد في معسكر السويداء مدفعان جبليان وطابور من العساكر السلطانية وثلاثون بغلاً، ومئتا صندوق من الذخيرة، ومؤونة تكفي لمدة خمسة وعشرين

يوماً، إلا أنه يخشى من وقوع هؤلاء العساكر في خطر من قلة المياه، لاحتمال قطع المياه عن المعسكر من قبل الدروز وتأخر وصول الطوابير الاحتياطية والإمدادات من الشام والتي ستحتاج إلى 15 يوماً. ولذلك وفي حال أتيحت الفرصة لإرسال خبر إلى السويداء فليتم إبلاغ العساكر السلطانية هناك بضرورة الخروج على البغال آخذين معهم الذخيرة ورؤوس المدافع إلى شيخ مسكين. إلا أنه وفق التقرير المرفوع من قيادة الجيش الخامس فإن هذا الإجراء فيه إشكالات وقد لا يمكن تجنب الأخطار. وجاء الجواب السامي رداً على الإشعار المرفوع إلى الباب العالي حول كيفية التصرف : بأنه تبين أن القيادة الآنفة الذكر محقة في رأيها حول هذا الخصوص، وأنه قد صدرت التعليمات للقيادة للعمل بها جاء في البرقية التي وردت من الولاية المشار إليها بتاريخ 27 تشرين الثاني سنة 311 ، DEC. 9, 1985-M والمتضمنة ترك الحرية- على سبيل الاحتياط- للرائد قائد الطابور في ترك الموقع إذا اضطر الأمر إلى سحب القوات قبل وصول الإمدادات، وأن القيادة قد أُبلغت بضرورة إصدار الأوامر بناء على هذه التعليمات.

وفي هذا السياق وجواباً عن التبليغات التي سبقت من قبل بخصوص الإشعار المتعلق بالقرار الذي سيتم اتخاذه بالتشاور مع الولاية، فإنه وردت من القيادة برقية بتاريخ 28 تشرين الأول سنة 311 ، NOV. 9, 1895 أنه تم استلام برقية من قبل رائد الطابور المتواجد في السويداء بواسطة أشخاص تم انتقاؤهم مقابل الأجرة وجاء فيها: بأن الدروز وإن كانوا قد خربوا محيط حوران فإنهم لم يتعرضوا للسويداء حتى الآن. ولقد تم إرسال كمية من الأطعمة إليهم فوراً عندما أشار الرائد بأنهم بحاجة إلى الطعام، ووفق هذا الوضع فليست هناك حاجة إلى إخلاء المعسكر المذكور في حال أتيحت الفرصة لملء الخزان بمياه الأمطار لعدة أيام، وأنه على الرغم من أن المأمول صمود المعسكر في الدفاع حتى وقت القيام بالعمليات العسكرية لكنه يخشى من تأخر هطول الأمطار، ومن قيام المارقين بالهجوم الشامل على المعسكر ومحاصرته، ولذلك فسوف تحدث مشكلة بشكل طبيعي بسبب العطش. وعلى هذا التقدير وبناء على المذاكرة مع الولاية فإنه قد تم إعطاء الإذن بإخلاء المعسكر من الآن وانسحاب العساكر السلطانية إلى بصرى الحرير أو شيخ مسكين. وإن جناب الخليفة بصدد إلحاق أعداد وفيرة من الأفراد وضمها إلى العساكر السلطانية لاستخدامها ضد الدروز. ولكنه في نفس الوقت فمن الوارد أن إخلاء المعسكر المذكور من العساكر الهمايونية سيؤدي إلى ازدياد جرأة المارقين، وكذلك فإنه لا يعرف مدى التزام السرعة الكافية في جمع العساكر الاحتياطية السلطانية المقرر قدومها. ولذلك فإن أمْرَ حضرة صاحب الخلافة صاحب السطوة للجيش الثالث البدء في إرسال الطوابير

النظامية اعتباراً من اليوم وفق ما فهم من الإشعارات المحلية مما سينعكس بفائدة سريعة وذلك بكسر جرأة المارقين وتحجيم دائرتهم بالدرجة الأولى، وفي نفس الوقت سيزول السبب الدافع إلى إخلاء المعسكر. والمهم في هذه الفترة الاهتمام باكتمال حشد العساكر الاحتياطية وتسليحهم قبل حين بالتعاون مع الوالي الباشا، ومن جهة أخرى لا بد من المباشرة بإرسال العساكر السلطانية لإظهار القوة تجاه المارقين. وبناء على هذا الوضع إذا صدر القرار بالمذاكرة مع والي الولاية مرة أخرى على لزوم إخلاء المعسكر في السويداء بشكل قاطع، فإننا نرفع إلى علم المقام العالي بأنه قد تمت التبليغات اللازمة للقيادة بتنفيذ اللازم في تلك الحالة، والأمر والقرار في هذا الشأن لحضرة سيدنا.

في ٢٤ جمادى الأول عام ٣١٣ الموافق لـ 1 تشرين أول عام 311

NOV. 12, 1895 OCT. 13, 1895

قائد الجيش: رضا

- A.MKT.MHM 605/1 Ly 2

قلم مراسلات الصدارة

تاريخ التبييض ١٢جمادى الأول سنة ٣١٣ OCT. 31, 1895

19تشرين الأول 311

إلى قيادة الجيش الأعلى ونظارة المالية الجليلة

جواباً على الإشعار الوارد من ولاية سورية وولاية بيروت بشأن ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة باستقدام قوة كافية بأسرع وقت وعدم السماح لحدوث مشاكل وذلك لأن المسلمين وغير المسلمين في أقضية وادي العجم ومرجعيون وبقية المناطق الأخرى في حالة هيجان واضطراب بسبب تعديات الدروز وتجاوزاتهم، وأن الدروز في حوران وبعض المناطق الأخرى في هذه الآونة قد تمادوا في غيهم وبدؤوا يشترون الأسلحة، وفي الرد المبني على القرار الذي سبق اتخاذه في هذا الشأن، والذي جاء في تذكرة قيادة الجيش العليا بتاريخ ٨ جمادى الأولى سنة ٣١٣، OCT. 27, 1895 وتحت رقم 1489 على الوجه الذي تم بيانه في الأمر العالي لقائد الجيوش: بأنه إذا ظهر في تلك النواحي حالة من الفوضى فيجب على الفور إرسال العساكر وتأمين الانضباط والهدوء. وبناء على هذا يتم توفير تجمع لقوات الخيالة الشاهانية في مركز الجيش الهمايوني ولذا لا بد في الوقت الحالي من تأمين ولو قسم من الحيوانات اللازمة لألوية الخيالة لكي تكون في حالة فعَّالة ومن أجل هذا لا بد من تأمين تسوية سريعة بخصوص الخمسة عشرة ألف ليرة الاضافية المطلوبة من أجل استيفاء الحيوانات اللازمة الآن.

LY 3 178 A.MKT. MHM 606/1 •

الباب العالي- دائرة الأمور الداخلية- قسم المكاتبات- عدد-

صورة البرقية المؤرخة بـ 22 تشرين الأول سنة 311 ، NOV. 3, 1895 - الواردة من ولاية سوريا

لقد قام الدروز أمس بالهجوم على قريتين داخل حوران، وهم الذين وقع العرض في السابق بتأديبهم والتنكيل بهم. وفي هذا الهجوم قتل الدروز عشرين فردًا من الأهالي مع إحراق منازلهم. كما قاموا بمحاصرة قريتين من أجل إمداد أهالي حوران. ويتجمع الدروز في الأقضية المجاورة ويرفعون الأعلام. ومن جانبهم ترك مسيحيو راشيا وحاصبيا أماكنهم في القرى القريبة من حوران ولاذوا بالفرار، وذلك خوفا من تجمعات الدروز وغضبهم. وقد تم توضيح ذلك من خلال البرقيات المستلمة من الحكومة المحلية وقيادة حوران. وبناء على الإشعارات الواقعة وكذلك نظرا إلى استعداد الوضع الحالي فمن الممكن أن يتطور هذا الأمر ويقود إلى وقوع مجموعة من الأفعال المفجعة. ونتيجة للإحساس بهذا الأمر فإن القضاء على الأحداث سالفة الذكر من الآن متوقف على إحضار قوة (عسكرية) كبيرة جدا. عليه فقد وقع العرض بواسطة البرقية المؤرخة بـ 21 تشرين الأول سنة 311 بأن تتسلح آلاي نابلس إضافة إلى الآلاي الرديف وجلبهما إلى مركز الجيش الهمايوني. وفي الوقت نفسه تسليح آلاي الشام من باب الاحتياط، وكذلك إصدار أمر سريع من أجل أخذ إذن الجيش الهمايوني في هذا الموضوع. وبناء على الأحوال المعروضة يتم الاسترحام مع كامل الأهمية لإعطاء الإذن المطلوب وإشعاره إلى حلول يوم غد، وذلك من أجل البدء في جمع أفراد الرديف ومنع وإيقاف تسلط الدروز وظلمهم.

قائد الجيش الخامس: الفريق عمر رشدي.

LY 2 178 A.MKT. MHM 606/1 •

الباب العالي- دائرة الأمور الداخلية- قسم المكاتبات- عدد- 2705

إلى الحضور العالي حضرة الصدر الأعظم- مستعجل

معروض العبد الضعيف،

لقد قام الدروز بالهجوم على قريتين داخل حوران، ونتج عن ذلك مقتل عشرين شخص من الأهالي وحرق منازلهم. كما قاموا بمحاصرة قريتين من أجل إمداد أهالي حوران. وفي الوقت نفسه احتشد الدروز رافعين الأعلام مع ترك مسيحيي حاصبيا وراشيا وكذلك القرى الواقعة بالقرب من الدروز لمناطقهم والهجرة. وقد تم الإعلام بذلك من

قيادة حوران. ولهذا السبب تمت المطالبة بأربعة طوابير حسب ما ورد في البرقيات المعلنة أمس بواسطة تذكرة العبد الضعيف وذلك من أجل القضاء على هذا الأمر وعدم تفاقمه. ويتم كذلك جلب الآلاي الرديف بنابلس إلى مركز الجيش الهمايوني مع سلاحها، على أن تقوم آلاي الشام بالأمر نفسه. لذا يجب أخذ إذن الجيش الهمايوني. ومن جانب آخر وردت في هذه المرة برقية مشتركة من والي سوريا ومن قائد الجيش الهمايوني الخامس تدور حول ضرورة إعطاء الإذن المطلوب في هذا اليوم. وقد تم تقديم صورة هذه البرقية طيا. وبناء على أهمية المصلحة وقع إشعار تفاصيل الأمر إلى الجناب العالي السر عسكر أيضا. إن سرعة القيام بما هو مطلوب مع إعلان تفاصيل ذلك منوط بالرأي العالي لحضرة الصدر الأعظم. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في ١٦ جمادي الأول سنة ٣١٣ NOV. 4, 1895

وفي 23 تشرين الأول سنة 311

ناظر الأمور الداخلية

• A.MKT. MHM 606/1 178 LY 1

الرقم: 2705

تاريخ التسويد: 24 تشرين الأول سنة 311 NOV. 5, 1895

المسود: العبد الضعيف فؤاد

شفرة إلى ولاية سوريا وقيادة الجيش الهمايوني الخامس

تاريخ التسويد: 22 تشرين الأول سنة 311 NOV. 3, 1895

تم استلام ثلاث طوابير مسلحة من أجل الجيش الهمايوني الخامس. وبالإضافة إلى ذلك تم إجراء التبليغات لإحضار آلاي الشام وإيصالها إلى أحد الألوية. وسوف يتم إعلام نتيجة الاتصالات الجارية.

بموجب الأمر المكتوب.

• YA.RES 77/20 Lef 3

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة 1666- صورة

بناء على الإرادة السنية السلطانية بوجوب الاسراع في اتخاذ التدابير العاجلة التي من شأنها إيصال العساكر السلطانية إلى الأماكن اللازمة بعد التحركات التي يقوم بها الدروز والحيلولة دون انتشار هذه التحركات. سبق أن أبلغت قيادة الجيش الهمايوني

الخامس حول بيان ما يجب اتخاذه من تدابير، وورد الجواب برقيا بأنه على اثر تحركات الدروز سارعت القيادة المذكورة إلى جمع الطوابير الإثني عشر المقرر وضعها تحت السلاح وأنها فور تجميعهم سيتم سوقهم إلى الأماكن اللازمة والاهتمام بالعمل على منع توسع هذه الأعمال. وأن الأخبار وردت يوم أمس بعزم الدروز للهجوم على بصرى الحرير. وفور تلقي هذا الخبر تم تحريك مفرزتين نظاميتين ليلا فوصلت إلى المكان المطلوب في ساعات الصباح دون وقوع أي حادث، بالإضافة إلى أنه سيتم غدا صباحا سوق كتيبة فرسان من المركز إلى حوران والعمل بصفة مؤقتة على تقوية المواقع المختلفة وضمان أمن الطرق قدر الإمكان بالإضافة إلى ضرورة الطلب إلى الجهة المدنية بإجراء الوصايا اللازمة ضمن التدابير السياسية، وسرعة إجراء اللازم وإبلاغي متوقف على إذن الصدارة الجليلة والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٧ جمادى الأول سنة ١٣١٣ و 24 تشرين الأول سنة 1311 NOV. 5, 1895

قائد الجيش: رضا صورة كالأصل

• YA.RES 77/20 Lef 1

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- 1141- صورة المذكرة الرسمية للصدارة

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم المحضر المتضمن مناقشات مجلس الوكلاء المخصوص حول المذكرة الواردة من قيادة الجيش بشأن اتخاذ التدابير للحيلولة دون استفحال أعمال البغي التي عرف بها الدروز- وهذا بيان بالعزم على تنفيذ ما سيصدر من الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة.

١٨ جمادى الأول سنة ١٣١٣ ٢٥ تشرين الأول سنة 1311 NOV. 6, 1895

الصدر الأعظم: رفعت

صورة الهامش

تم تبليغ مذكرة الصدارة السامية هذه التي اطلع المقام العالي عليها مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص ومرفقاته بتسجيلها ذيلا للمحضر المذكور. وصدرت الإرادة السنية للعمل بموجبها.

١٨ جمادى الأول سنة ١٣١٣ 25 تشرين الأول سنة 1311 NOV. 6, 1895

مطابقة للأصل

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- 1141- صورة المحضر

اطلع المجلس على المذكرة الواردة من قيادة الجيش عطفا على ما أبلغت به قيادة الجيش الهمايوني الخامس من أنها بادرت إلى جمع الطوابير الإثني عشر المطلوب وضعها تحت السلاح للحيلولة دون استفحال وتوسع أعمال البغي والإجرام التي يقوم بها الدروز. وأنه على اثر ورود الأخبار عن عزم الدروز على مهاجمة بصرى الحرير تم تحريك مفرزتين نظاميتين موجودتين هناك ليلا وأنها وصلتا إلى هناك في ساعات الصباح دون أية حوادث، وأن القيادة المذكورة بصدد إرسال كتيبة فرسان من مائتين وخمسين عنصرا من المركز إلى حوران للعمل على دعم المواقع المختلفة وضمان أمن الطرق، وطلب القيادة قيام الجهات المدنية بإجراء التبليغات والوصايا اللازمة. كما اطلع المجلس على برقية ولاية سورية في هذا الشأن الواردة إلى المابين الهمايوني المحوّلة إلينا بموجب منطوق الأمر الهمايوني. وتذكر البرقية أن الدروز اتخذوا ما كان بينهم وبين الحورانيين قديما من أعمال القتل ذريعة فهاجموا في أول الأمر قريتين بداخل درعا فقتلوا في إحداها تسعة وفي الأخرى ثلاثة عشر من السكان وأحرقوا منازلهم، ثم هاجموا القرية المعروفة بـحراك داخل بصرى الحرير واستغلوا فرار أهالي القرى الواقعة في طريقهم فنهبوا أموالهم المتروكة وأحرقوا مساكنهم. وأن حوالي ألفين من أهالي القرى الذين لم يجدوا فرصة للفرار ولجأوا إلى تلك القرية محاصرين من قبل هؤلاء الدروز. وخلال هجومهم على القرية قابلهم المتصرف الذي توجه إلى هناك على رأس أربعين عنصرا من الدرك، فأصيب بجرح في ساقه فاضطر للعودة، كما تحدثت البرقية عن التدابير المتخذة والحاجة إلى تأديب هؤلاء وإعادة الأمان إلى قلوب الأهالي. كما وردت الأخبار باستمرار الاضطرابات في ولايات ديار بكر ومعمورة العزيز وحلب وجهات مرعش وسائر أطراف الأناضول، وأن اتخاذ التدابير العاجلة لمنع اعتداءات وتسلط الدروز في هذه الظروف من أهم الأمور وبناء على ما ذكر وبعد تداول الأفكار في هذا الشأن، ونظرا للتوضيحات المقدمة من قيادة الجيش فإن جمع الطوابير كلها وسوقها إلى الأماكن اللازمة إلى أنه يحتاج إلى وقت طويل كما ثبت بالتجربة. لذلك يرى المجلس أن أهمية المسألة تستوجب إظهار القوة العسكرية بجهات حوران خلال خمسة أو ستة أيام وذلك بسوق ثمانية طوابير من مرتبات الجيش الهمايوني الثالث في سفن سريعة الحركة تخصص من قبل البحرية من سلانيك إلى بيروت على وجه السرعة ووضع ثمانية طوابير من لواء الاحتياط بإزمير تحت السلاح وإرسالها إلى جهة سلانيك لتكون في مكان الطوابير الثمانية النظامية المقرر سوقها إلى سورية.

وتم عرض القرار مع مذكرة قيادة الجيش والبرقية المرفقة ليصار إلى تنفيذ مقتضى ما يصدر من الإرادة السنية من قبل قيادة الجيش وتبليغ نظارة البحرية بضرورة سرعة تجهيز السفن المطلوبة. والأمر في الأحوال قاطبة لسيدنا ولي الأمر.

١٨ جمادى الأول سنة ١٣١٣ و 25 تشرين الأول سنة 1311 NOV. 6, 1895

توقيعات أعضاء المجلس المخصوص

- **YA.RES 77/20 Lef 4**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- برقية واردة من ولاية سورية

24 تشرين الأول سنة 1311 NOV. 5, 1895

الدروز الذين مارسوا التمرّد والعصيان منذ عدد من السنوات عوملوا معاملة لينة ولم يلقوا الجزاء الذي يستحقونه ففسروا اللطف والرحمة تفسيرا سيئا فتمادوا في الشغب. ولدى وصولي إلى السويداء خفت حدة أعمالهم نتيجة بعض التدابير المتخذة، ولكن لم تتوقف نهائيا. وصارت التدابير تهدف إلى الحيلولة دون وقوع أحداث كبيرة انتظارا للوقت المناسب لتأديبهم والتنكيل بهم. إذا أمكن وقف الأكراد والمتواليين عند حد معين دون حدوث وقائع مهمة. لكن الإحساس هذه المرة بأن الدروز سيستغلون الانشغال باضطرابات الأرمن ظنا منهم أنهم سيبقون بمنأى عن التأديب والتنكيل. ذلك إن الدروز هذه المرة اتخذوا مسائل القتل والثأر القديم بينهم وبين الحورانيين حجة في الهجوم على قريتين تابعتين لدرعا فقتلوا في إحداها تسعة وفي الأخرى ثلاثة عشر نفسا وأحرقوا بيوتهم، ثم هاجموا قرية حراك بداخل قضاء بصرى الحرير، واستغلوا فرار أهالي القرى الواقعة على الطريق فنهبوا أموالهم المتروكة وأحرقوا بيوتهم- وفي الوقت الحالي هناك حوالي ألفين من سكان القرية وسكان القرى المجاورة الذين لم يجدوا الفرصة للفرار محصورين من قبل الدروز. وخلال مهاجمتهم لهذه القرية جرح متصرف اللواء من ساقه حيث خف مع أربعين من رجال الدرك أثناء تبادل إطلاق النار معه مما اضطره للعودة. وفي الوقت الحالي يوجد طابوران من الطوابير الخمسة من العساكر السلطانية بداخل الولاية في السويداء و"خازمة" وواحد بين الشيخ مسكين وبصرى الحرير والطابوران الباقيان في مركز الولاية. ونظرا لعدم إمكانية ترك أي طابور مواقعه فإن العمليات العسكرية لم تبدأ. ولتخليص المحاصرين سالمين يجب التهديد بمباشرة الاستعدادات العسكرية من جهة وإرسال البعض من وجوه ومشايخ الدروز في "خازمة" إلى المهاجمين لإسداء النصح لهم- وإذا لم يجد الدروز القوة العسكرية فإن المتوقع أن يوسعوا نطاق عملياتهم،

بالإضافة إلى أن وجود النصارى بين السكان المحاصرين قد يؤدي إلى التدخل الأجنبي. لذلك يجب عدم إفساح المجال لذلك باتخاذ التدابير القطعية، وتأديب الدروز والتنكيل بهم وإدخال الأمن والأمان في قلوب الأهالي وإجراء المقتضى منوط برأي حضرة صاحب مقام الخلافة وهذا بيان بعرض ما ذكرنا للعتبة العليا والأمر لحضرة ولي الأمر.

25 تشرين الأول سنة 1311 NOV. 6, 1895

والي سورية الياور الاكرم: عثمان صورة مطابقة للأصل

179 Y. PRK. ASK 108/28 •

مقام السر عسكر- دائرة المكاتبات- خصوصي

لقد استولى الدروز على قرية حراك، ولهذا السبب وردت برقيات من قائممقامية بصرى الحرير إلى الولاية الجليلة ومن وكالة قيادة حوران إلى قيادة الجيش الهمايوني الخامس، وذلك من أجل زيادة عدد أفراد المقر الشتوي للجيش في بصرى الحرير تحسبا لتعرض جهة بصرى الحرير للاعتداء من طرف الدروز. وإثر هذه البرقيات، وكذلك بناء على التأكيد الواقع من الولاية وقع إشعار في البرقية المؤرخة بـ 26 تشرين الأول سنة 311، NOV. 7, 1895 الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس تتعلق بإرسال طابور واحد من الطابورين النظاميين الموجودين في مركز الجيش الهمايوني إلى شيخ مسكين عبر قطار خاص، وإرسال مائة فرد من بلوك المشاة الموجودين هناك بواسطة إركابهم البغال. وقد وصلت كل هذه القوة إلى مكانها دون وقوع أحداث، وذلك حسب ما ذكرت قيادة الجيش المذكور. وفي الوقت نفسه تم إعطاء المعلومات إلى الباب العالي. ومن جهة أخرى وقعت المبادرة في عرض المعلومات من أجل أن يصدر صاحب العلم والحكمة حضرة الخليفة الأعظم أمره في هذا الموضوع. والأمر والإرادة في هذا الباب لحضرة سيدي.

في ٢٠ جمادي الأول سنة ٣١٣ NOV. 8, 1895

وفي 27 تشرين الأول سنة 311

السر عسكر: رضا

319 Y.MTV 131/79 •

مقام قيادة الجيش

جاء في البرقية الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس بتاريخ 27 تشرين الأول سنة 311، NOV. 8, 1895 أن الرسالة التي أرسلها بكباشي في سورية إلى وكالة قيادة حوران

بواسطة شخص مقابل أجرة وبصورة سرية تفيد انه لم يقع حتى الآن أي هجوم من قبل الدروز ضد الجيش، وأنه ما من حوادث وقعت هناك حتى الآن، وأن الباب العالي أحيط علما بذلك. رجاء الاطلاع والأمر والإرادة لحضرة سيدي ولي الأمر.

٢١ جمادى الأول سنة ٣١٣ 28 تشرين الأول سنة 311 NOV. 9, 1895

قائد الجيش

• Y. PRK. UM 33/73

برقية من رئاسة- الكتابة في ولاية سورية

الجواب : 29 تشرين الأول سنة 311 NOV. 10, 1895

رغم القيام بتقديم النصائح للدروز لإجراء مصالحة مع أهالي حوران- كما جاء في العرض المفصل الذي قدِّم أمس- فإن وقوع الأحوال الوخيمة أمر لاشك فيه، فالمسلمون في حالة غليان شديدة، لدرجة أنه يمكن حصول عربدة في المدينة في كل ساعة وفي كل دقيقة ويخشى من انتشار أفراد الاحتياط والهجوم على الدروز في المناطق المجاورة. وقد عملت منذ وصولي أنا العبد الفقير إلى هنا على إعادة الدروز إلى جادة الصواب، إلا أنه يبدو أن تهدئتهم بالحسنى غير ممكنة. رغم أن المصلحة الإدارية قد اقتضت الانتظار قليلاً وتأجيل أمر تأديبهم إلى وقت مناسب لكن الفاجعة الأخيرة التي أحدثوها لم تبق في الساحة مجالاً لإظهار المسامحة. وبما أن قدوم اللواء مصطفى سيؤدي إلى تعجرف هؤلاء، إضافة إلى أنه سيزيد من اضطراب وغليان المسلمين من دون شك، حتى إن الأمر قد يصل إلى توجيه أسلحة العساكر الذين سيُرسلون من الجيش الثالث نحو المسلمين. ولذلك يبدو أن الموقف يتجه إلى إجراء المعاملة اللينة أثناء العمليات العسكرية وفق تطورات الأوضاع. وإنني وبصادق الوفاء والعبودية لسلطاني أقدم تقريري بأنه بناء على اقتضاء المصلحة وضرورة الحال ينبغي تسريع الترتيبات العسكرية في الوقت الراهن. للاطلاع والأمر لكم.

في 30 تشرين الأول من عام 1311 NOV. 11, 1895

والي سورية: عثمان

• A. MKT. MHM 605/7 176 1313 .Ca. 23 LY 1

الصدارة- دائرة المكاتبات- الرقم: 85

تاريخ الورود: ________

تاريخ التسويد: ٢٣ جمادي الأول سنة ٣١٣ NOV. 11, 1895

NOV. 11, 1895- M 30 تشرين الأول سنة 311

المقابلون: ــــــ المبيض: ــــــ الورود لأجل التبييض: ــــــ

تاريخ التسويد: ٢٣ جمادي الأول سنة ٣١٣ NOV. 11, 1895

30 تشرين الأول سنة 311

إلى طرف السرعسكر – مستعجل

لقد لوحظ التجاوز الذي قام به الدروز تجاه قشلة (في الأصل هو المكان الذي يقيم فيه الجيش في موسم الشتاء أي الموسم الذي تقف فيه الحرب ولكنه بمرور الزمن اصبح يشير الى الثكنة العسكرية) السويداء، لذا لابد من إيصال إمداد كاف من العساكر، أو تتم الإستفادة من إنشغال الدروز بالحورانيين ويقع إرسال الطابور الذي يوجد في السويداء إلى شيخ مسكين بشكل سريع. وقد وقع الإشعار بذلك من متصرفية حوران إلى ولاية سوريا الجليلة. ومع أنّ في السويداء مدفعين من مدافع الجبل مع طابور واحد من العساكر الشاهانيه وثلاثين بغلة ومائتي صندوق من الجبخانه ومواد غذائية تكفي لمدة خمسة وعشرين يوما، إلا أن الدروز قاموا بقطع مياه القشلة. وفي حالة جلب الطوابير الإحتياطية، فإن الإمداد من الشام يستغرق خمسة عشر يوما.

وبناء على ذلك فمن المحتمل أن تتعرض العساكر التي توجد هناك إلى الخطر بسبب إنعدام المياه. وفي حالة أن تكون هناك إمكانية لنقل الخبر إلى السويداء، تقوم العساكر الشاهانيه بنقل الجبخانه الأسلحة التي يمكن حملها على البغال وكذلك أخذ الآلات التي تلعب دور الغطاء لمؤخرة المدافع. وإذا كانت هذه العساكر سوف تأتي إلى شيخ مسكين الواقعة وسط الدروز، فإن إجراء هذا الأمر على هذا النحو سوف يكون صعبا وغير سالم من المحاذير. ومن جهة أخرى وردت برقية من قيادة الجيش الهمايوني الخامس إلى قائد الجيش، وقد اطلع مجلس الوكلاء الخاص على هذه البرقية. وعلى الوجه الذي تم به استعراض ذلك في البرقية، فإن رأي القيادة يعتبر على حق وذلك إثر التبليغات السابقة في هذا الباب.

هناك اضطرار للإنسحاب بسبب عدم وصول الإمداد. ويجب أن يخير بنباشي الطابور في ترك الموقع إذا كانت هناك إمكانية لذلك. وسوف يكون ذلك موافقا للحيطة/ التحوط. وقد وردت برقية تدور حول هذا الموضوع من الولاية المشار إليها مؤرخة بـ 27 تشرين الأول سنة311، AUG. 11, 1895 وقد تم إرسال صورة منها طيا إلى طرف السرعسكر. ويرجى إعطاء التعليمات اللازمة إلى القيادة.

YA HUS.339/81 • Lef 4

قصر يلدز الهمايون– دائرة رئاسة الكتابة– برقية من ولاية سورية

تشرين أول 311، OCT./NOV. 1895 يظهر في التقرير المقدم عن أوضاع جبل الدروز أن الدروز عموماً يعارضون الحكومة السنية ولا يميلون إليها. ولقد كان إسناد منصبِ القائم مقام مِن قبل شخصي العاجز إلى شبلي من قبيلة الأطرش يهدف في الأصل إلى استمالة قبيلة الأطرش والموالين لهم والتخفيف من بغيهم. ورغم أن مثل هذا الإجراء كان مستخدماً في القضاء المقسَّم إلى مديريات النواحي، فإن الرؤساء قد أساؤوا تفسير التسامح ولين المعاملة التي أبدتها الحكومة تجاه تمردهم قبل هذه المرة وحملوه على ضعف الحكومة، ولهذا السبب فإنهم أصيبوا بالعجرفة. وفي هذه المرة قاموا بالتمرد خوفاً من التأديب وذلك لأنهم تأكدوا أن الأمر سيطالهم عندما رأوا تحريك العساكر ضد الأرمن في زيتون. لقد أوقعوا المظالم والتعديات بالحوارنة وما زالوا، وهم الآن في هذه المرة يحاولون قلب الأمور لصالحهم بمهارة وذلك بعدم الاعتداء على المعسكرات الموجودة في السويداء أو في سائر النقاط العسكرية، مما يترك انطباعاً أن الأمور ليست منطلقة من التحريض ضد الحكومة. لقد أصابت هؤلاء العجرفة حتى إنهم تفاخروا بالتخطيط للاستيلاء على دمشق وإقامة حكومة في وقت انشغلت الدولة بأمور أخرى، ولهذا فإن إجراء السلم من أجل المصلحة والحفاظ على شرف الحكومة لا سبيل إليه بعد الآن مع أقوام متعجرفين كهؤلاء، وذلك لأن وضع نهاية لصراخ الناس المسلمين والمسيحيين وشكاياتهم أمر غير ممكن كما هو واضح، بالإضافة إلى أنه لم يعد بالإمكان السيطرة على المتاولة الذين هم أكثر عدداً من الدروز، وقد تحالف هؤلاء المتاولة مع الحوارنة، أي إن الاضطرابات في هذه الأيام قد امتدت من مدخل الصحراء ووصلت حتى السواحل، وإن المسيحيين في هذه الآونة قد هجروا حاصبيا خوفاً من الدروز. وإنه في حال حدوث صدامات بين المسيحيين والدروز في جبل لبنان فإن ذلك سيؤدي إلى التدخلات الأجنبية في الشام والقدس وهو أرجح الاحتمالات، ولذلك وبناء على كل ما تقدم فإن استخدام الحكومة للسلاح من أجل فرض هيبتها وقوتها هو في حكم فرض العين وعين الفرض، وإن أحوال الشام في هذه الأيام تستوجب تنفيذ هذا الحُكْم بأسرع وقت. وفي نفس الفترة التي أُلحق فيها أفراد الاحتياط بالجيش فإن الأهالي تعرضوا للدروز المقيمين في دمشق اضطراراً فقتل البعض وجرح آخرون، وتم إخراج البقية من المدينة تحت الحراسةِ رغم المشاكل والمخاطر الكبيرة جداً وإيصالِهم إلى أقرب القرى الدرزية، ووضعت القرى الدرزية المجاورة تحت حراسة رجال الدرك. إن المعاملة اللينة التي عومل بها هؤلاء الناس رغم العداوة التي جاهروا بها قد أخرجت الأهالي والمسلمين عن طورهم. ولذلك وبدون

تردد فإن معاقبة هؤلاء الأقوام الشريرين الذين قاموا بسفك الدماء في هذه المرة أيضاً رغم كل ما بدر من عفو عنهم وغض نظر، ليتوافق مع عدالة وشأن الحكومة. للاطلاع .
في 29 تشرين الأول سنة 311 NOV. 11, 1895– M
والي سورية: الياور عثمان.

- **A. MKT. MHM 605 / 8**

قلم مكاتيب الصدارة العظمى- إلى نظارة الخارجية الجليلة- مبدأ،

جواباً على مذكرة الداخلية المؤرخة في ٢٤ جمادى الأول ٣١٣، NOV. 12, 1895 وبرقم 3744 بأن هناك ضرورة لإقامة موقع عسكري في منطقة بانياس الواقعة بين الولايتين، بسبب الاضطرابات الناجمة عن الدروز: تبين بناء على الرد الوارد من قيادة الجيش العالي بالمخابرة مع ولاية سورية أنه لا لزوم لإقامة طابور واحد في كل من أقضية راشيا وحاصبيا ومرجعيون وقنيطرة، إضافة إلى أنه لا لزوم لإقامة موقع عسكري في بانياس التي تتوسط هذه الأقضية. وإنه ينبغي الحرص على تنفيذ اللازم.
٧ جمادى الثاني ١٣١٣ ٤ تشرين الثاني ١٣١١ ٢٦تشرين الثاني ١٨٩٥

- **Y. PRK. UM 33/94**

من ولاية سورية

بعد ورود أخبار حول إعداد خطبة من قبل خطباء الجوامع المشرفة في دمشق لقراءتها يوم الجمعة، والمتضمنة التحريض على الجهاد وجواز قتل الدروز بناء على اجتهاد علماء المذاهب الأربعة، فقد أجريت النصائح اللازمة والتهديدات لضمان عدم قراءتها، واتخِذت التدابير اللازمة للتقيد بهذا الإجراء أثناء الصلاة . يعرض على المقام العالي للاطلاع.
٢٦ جمادى الأول ١٣١٣ في 2 تشرين الثاني 311 NOV. 14, 1895
والي سورية: الياور عثمان.

- **A. MKT. MHM 605/1** **Lef 3**

دائرة الأركان الحربية العامة
الشعبة الرابعة-1861
معروض العبد الداعي:

تقول البرقية الواردة من قيادة الجيش الخامس الهمايوني بأنه وإن كان قسم من أفراد طوابير الشام نفسها والقنوات والصالحية في ولاية سورية لم يصل بعد فإن القيام

بالتأكيدات المتوالية لم تتوقف، وبما أنه قد ظهر تقصير لدى ولاية بيروت في جمع القسم الأعظم من حيوانات النقل اللازمة وتسليمها إلى الطوابير حتى الآن فإنه قد تم التذكير بإنجاز ما يلزم. وبناء على أنه لا يمكن لولاية بيروت أبداً أن تتأخر أو تسمح بحدوث مشاكل أثناء جمع حيوانات النقل وتسليمها وفق توصيات الصدارة العظمى السامية التي صدرت من أجل تيسير السبل المؤدية إلى تسريع تحريك الطوابير الاحتياطية إضافة إلى العمل وفق مقتضيات الإرادة الملوكانية السنية الصادرة في هذا الشأن، ولذلك فقد أصدر العبد الداعي أمراً بهذا الخصوص يتضمن وجوب السرعة في التنفيذ. والأمر والقرار في هذا الشأن منوط بحضرة سيدي صاحب الفخامة السامية.

١ جمادى الثاني سنة ٣١٣ الموافق لـ 7 تشرين الثاني 311 NOV. 19, 1895

قائد الجيش: رضا

• A.MKT.MHM 606/7

قلم مكاتيب الصدارة العظمى- رقم : 842 -

تاريخ التسويد : 7 تشرين الثاني 311 NOV. 19, 1895

بأمر من الإرادة السنية هذا إشعار بوجوب السرعة في الجواب عن برقيات المطالعة العلية بتاريخ 4 و 6 تشرين الثاني عام 311، NOV. 16&18, 1895-M حول الاستفسارات المتعلقة بالدروز.

١ جمادى الثاني ١٣١٣ بأمر المستشار العالي.

• A. MKT. MHM 605/1 Lef 1

رقم 1879 ٢ جمادى الآخرة سنة ٣١٣ NOV. 20, 1895

8 تشرين الثاني سنة 311

إلى قيادة الجيش العالي،

بموجب تذكرة قيادة الجيش بتاريخ ٢ جمادى الآخر عام ٣١٣، NOV. 20, 1895 وتحت رقم 1861 فقد تم إشعار ولاية بيروت برقيا ضرورة جمع حيوانات النقل وتسليمها بسرعة، والأمر في هذا الشأن لسيدي.

• MKT MHM 605/1 Lef 2

قلم رسائل الصدارة- رقم ۱۸۷۹

۸ تشرين الثاني سنة ۳۱۳ NOV. 20, 1895

برقية إلى ولاية بيروت

تم الإعلام من قبل قيادة الجيش العالي بأن العمل لجمع حيوانات النقل وتسليمها إلى الطوابير تواجه مشكلة وبطءاً في التنفيذ، ولذلك يتم التذكير على العمل بموجب التبليغات المكررة مراراً، والسرعة في جمع وتسليم الحيوانات اللازمة ودون أي نقص ولو بمقدار الذرة.

بأمر المستشار العالي.

• A.MKT MHM 606 /8 1313 .c. 7 Lef 2

دائرة الأركان الحربية العامة- الشعبة الرابعة- 1928

معروض العبد الداعي،

جاء في جواب الاستعلام المقدم إلى ولاية سورية حول البلاغ الوارد من وزارة الخارجية بضرورة إقامة موقع عسكري في بانياس الواقعة بين ولايتي سورية وبيروت بسبب الاضطرابات الناجمة عن الدروز: بأنه لا ضرورة لإقامة طابور واحد في كل من أقضية راشيا وحاصبيا ومرجعيون والقنيطرة، ولا لتأسيس موقع عسكري في بانياس التي تتوسط هذه الأقضية. وبالتدقيق في المسألة فقد كان ورد إلى الجيش الهمايوني الأمر الصادر في المذكرة العالية للصدارة السامية بتاريخ ١ جمادى الآخر١٣١٣، NOV.19,1895 وتحت رقم 1340 وحول كيفية التصرف بشأن هذه المسألة. وفي هذه المرة وردت البرقية الجوابية من حضرة القيادة المشار إليها بأنه من غير المناسب تأسيس موقع في بانياس والتي تحيط بها الأقضية المذكورة من أطرافها الأربعة بالإضافة إلى تخصيص طابور واحد من العساكر السلطانية في كل من هذه الأقضية وفق البيان السالف الذكر، وهو أمر ظاهر للعيان ولا يصح، وذلك لئلا تتفرق العساكر السلطانية وتتشتت أكثر من هذا. وبناء عليه فإن إقامة العساكر في بانياس أمر غير لازم حالياً، وإذا اضطر الأمر في المستقبل فعند ذلك سيتم الإشعار حول كيفية التصرف، هذا ما جاء في إفادة دائرة الأركان الحربية العامة المرفوعة إلى حضرة صاحب الصدارة العظمى، والأمر لحضرة ولي الأمر.

في جمادى الآخر من سنة ۳۱۳ NOV. 1895

وفي 11 تشرين الثاني من سنة 311 NOV. 23, 1895

قائد الجيش: رضا.

● MV 86/6 304

ورقة محضر خاص بمناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: تقرر القيام بعملية عسكرية لإظهار القوة بجهات حوران لمنع الدروز من ممارسة مزيد من أعمال البغي والعدوان، وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على هذه العملية، وأجريت الاستعدادات اللازمة. إلا أن متصرفية جبل لبنان أبلغت بأن اثنين من رؤساء الدروز قدما طلبا إلى المتصرفية بعدم التعرض لمن لم يكن لهم دخل بتلك الأعمال وطلبا كذلك إلغاء العملية العسكرية وبذل الجهد كي يعودوا إلى دائرة الطاعة. ولدى الاستفسار عن رأي ولاية سورية حول استغلال تعهد هذين الرجلين وإنهاء المشكلة دون ضجيج مع الإشارة إلى الإرادة السنية المبلغة بمذكرة خاصة حول سرعة إجراء الاتصالات في هذا الشأن، وردت برقية جوابية من الولاية المذكورة وقد اطلع المجلس على هذه البرقية بعد ضمها إلى البرقيات الواردة إلى قيادة الجيش الهمايوني الخامس مرفقة مع مذكرة القيادة العامة للجيش.

القرار: جاء في برقية ولاية سورية السالفة الذكر أن بغاة الدروز لم يلقوا عما قاموا به من التحركات والجرائم أية أعمال تأديبية، ولذلك فإن عدم تأديبهم هذه المرة كذلك ستنتج عنه العديد من المحاذير. كما جاء في برقية القيادة المذكورة بان وسائط المخابرات بثكنة السويداء استكملت، لكن الدروز يستعدون لمهاجمة بصرى الحرير، وأنه في حالة عدم إظهار القوة العسكرية فورا فإن الأمور ستتفاقم، كما أن الوضع الجغرافي لتلك الأماكن سيجعل العمليات العسكرية بعد خمسة عشر أو عشرين يوما أمرا فيه الكثير من الصعوبات. ونظرا لبيان أن الأمور ستحل خلال يوم أو يومين عن طريق إظهار القوة العسكرية ودون إراقة دماء ولأهمية وعجلة الموضوع فقد قرر المجلس إصدار أمر همايوني بتخويل القيادة المذكورة صلاحية القيام بعملية عسكرية، وتبليغ هذا الأمر بمذكرة سامية إلى جانب القيادة العامة للجيش، وعرض ما يتم على العتبة العليا.

التاريخ ١٠ جمادى الثاني سنة ١٣١٣ NOV. 28, 1895

Y. PRK. ASK 108/97 ● 173

مقام السر عسكر – دائرة المكاتبات– خصوصي

لقد تم إبلاغ الإرادة السنية لجناب السلطان من الباب العالي، وهي تدور حول إجراء العمليات العسكرية المتعلقة بتأديب الخارجين عن القانون من الدروز. وإثر ذلك تم إبلاغ الأمر إلى قيادة الجيش الهمايوني الخامس. كما تم عرض الأمر على الجناب العالي بواسطة تذكرة خاصة من العبد الضعيف. ومن جانب آخر جاء في البرقية الواردة حاليا من القيادة المذكورة أن الدروز قد تجمعوا على أطراف بصرى الحرير، وفي نيتهم الهجوم غدا على الأهالي المحليين والمقر الشتوي للجيش الموجود في بصرى الحرير، وهم يقومون بتحضيرات واستعراضات بشكل يومي، حيث تم فهم ذلك من خلال الإشعارات المحلية. أما فيما يتعلق بالعساكر السلطانية المعدة من القدس فلم تصل حتى الآن. وقد وقع الإشعار بذهاب طابورين إلى المركز، وهما الطابوران المعدان من أجل الشام الشريف من الطوابير القادمة من سلانيك، وذلك من أجل ألا يتعرض الخارجون عن القانون من الدروز للعساكر القادمة من القدس والموجودة في الطريق، وكذلك بهدف عدم إفساح المجال لوقوع اضطرابات. أما الطوابير الناقصة البالغة ستة طوابير فسوف يقع إرسالها إلى حوران مع الفريق أدهم باشا الذي تم تعيينه على قيادة فرقة حوران السيارة (المتحركة) بواسطة إرادة سنية سلطانية، وسوف ترافقه أيضا بطارية جبل وبطاريتا صحراء من مجموعة المدفعية المعدة لحوران.

وقد أشار الإشعار كذلك إلى ثلاثة ألوية تتألف من أربعة وعشرين طابورًا سوف تحتشد في حوران. وقد تم تعيين محمد لطفي باشا قائدا على اللواء الأول ونعيم باشا على اللواء الثاني وممدوح باشا على اللواء الثالث. وهكذا تم بفضل صاحب الشوكة جناب الخليفة الأعظم تجهيز وجمع قوة عسكرية كافية لمواجهة الدروز. ومن جانب آخر سوف لن يكون من الجائز على الإطلاق ولا من المناسب للشرف والشأن العسكري إفساح المجال لهؤلاء الدروز ليقوموا بمهاجمة الأهالي المحليين والمقر الشتوي للجيش في بصرى الحرير. عليه لابد من القيام بما هو مطلوب وفقا لإرادة السلطان السنية. وفي الوقت نفسه تم تعيين اللواء ممدوح باشا على قيادة موقع حوران بواسطة الإرادة السنية الصادرة عن الخليفة الأعظم. وقد تم إجراء التبليغات اللازمة إلى قيادة الجيش الهمايوني المذكورة من أجل أن يتوجه المشار إليه إلى مكان عمله على وجه السرعة، لأن وجوده في هذه الأثناء في حوران ووقوفه على الأحوال الميدانية سوف يقود إلى حصول فائدة كبرى. كما إن العمليات العسكرية التي سوف يقع القيام بها سوف تكون تحت دائرة الشرف والشأن العسكري، وكذلك تقتضي الضرورة عدم إفساح المجال لأدنى معاملة يمكن أن تقود إلى

شكوى واعتراض من طرف الأجانب. وقد تم تقديم المعلومات في هذا الإطار إلى الباب العالي، وكذلك وقعت المبادرة إلى عرض المعلومات من أجل أن يصدر صاحب العلم العالي أمره. والأمر والإرادة في هذا الباب لحضرة سيدي.

في ١٠ جمادي الآخر سنة ٣١٣ NOV. 28, 1895

وفي 15 تشرين الثاني سنة 311

السر عسكر: رضا

• A.MKT.MHM 605/1 Lef 6

برقية- مكان الإرسال: بيروت

المكان المرسل إليه: إستانبول الرقم : 10657

تاريخ الورود: 23 تشرين الثاني سنة 1311 DEC. 5, 1895

إلى حضرة الصدارة العظمى،

مع وصول تذكرة من قيادة الجيش الخامس الهمايوني تتضمن طلب تأمين اثنين وستين حيواناً من حيوانات النقل لضمها إلى آلة تسليح الطابور الاحتياطي في بيروت ضمن إطار قانون تأمين وسائط النقل، ورغم أن المادة الثالثة والثالثة عشرة والرابعة عشرة للقانون المذكور لم تدخل بعد حيز التنفيذ فإن ولاية بيروت قد باشرت العمل في بحث السبل اللازمة لتأمين الاثنين والستين حيواناً التي يحتاجها الطابور الاحتياطي. وبناء على ذلك فإنه إذا تم طلب المزيد من الحيوانات من المركز في هذا السياق وملحقاته فإنه يتم الاستئذان بأن يكون التنفيذ بصورة متوافقة مع الأمر الموجب، والأمر لكم.

في 30 تشرين الأول من سنة 311 NOV. 11, 1895

والي بيروت: نصوحي

• A.MKT.MHM 605/1 Lef 7

المكان المرسل إليه: بيروت

تاريخ الورود : إستانبول المركز المتوسط حلب الرقم: 11848

إلى حضرة الصدارة العظمى،

25 تشرين الثاني سنة 1311 DEC. 7, 1895

الجواب: لقد تم استلام البرقية المؤرخة بتاريخ 8 تشرين الثاني من سنة 1311، NOV. 20, 1895 من الفخامة السامية. ونبين أنه لم يظهر ها هنا أي بطء أو مشكلة في الأمر الصادر حول جمع وسائط الحيوانات الخاصة بالنقل وتسليمها، والدليل على هذا: أن هذه الولاية وتحت الرعاية الموفقة لحضرة السلطان قدمت احتياجات خمسة عشر طابوراً من مخصصات الكتائب المتواجدة خارج الولاية وتم إرسالها كاملاً وبالتالي إلى مركز الجيش الهمايوني والأمر لكم على كل حال.

في 13 تشرين الثاني من سنة 1311 NOV. 25, 1895

والي بيروت: نصوحي

- **Y.MTV 132/143**

مقام رئاسة العسكر- قلم الرسائل- خاص

كانت قيادة الجيش الخامس الهمايوني قد ذكرت بشكل مفصل تمادي الدروز وبعض أعمال الشرّ التي ارتكبوها، والتدابير العسكرية المتخذة في هذا الخصوص، وفي هذه المرة وردت صورة البرقية التي قدِّمت من أجل رفعها للمقام العالي وفيها: بأنه في حال تم حشد قوة كبيرة من العساكر السلطانية تحت رعاية حضرة السلطان في تلك الناحية فلا يجوز وبكل تأكيد ترك الميدان فارغاً للمارقين الدروز يتجاوزون حدودهم ولا لأعمال الشغب أبداً. ولقد أرسلت أنا العاجز برقية إلى القيادة المذكورة وفيها توصيات جوابية مؤكدة للعمل سريعاً وبالطاقة القصوى وفق إطار الإرادة السنية للخلافة بعدم ترك الميدان فارغاً لأعمال البغي لأولئك المارقين وتحقيق الأمن والاستقرار. والأمر والإرادة لحضرة سيدي في هذا الخصوص.

في ١٩ جمادى الآخر ٣١٣ DEC. 6, 1895

الموافق 24 تشرين الثاني 311

قائد العسكر رضا

- **A.MKT. MHM 606/10 LY 3**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- غرفة البرقيات- عدد- البرقية المشفرة الواردة من

سوف تقوم حشود العساكر بالتدخل عن الضرورة، وذلك بفضل صاحب السطوة حضرة السلطان. وقد تم إرسالها إلى النقاط المعنية، وهي مصممة على التحرك إلى جبل الدروز بعناية الله تعالى. وعلى الوجه الذي تم به عرض ذلك في السابق، فقد طلب الدروز الأمان دون أي مقاومة في مواجهة القوة العسكرية. وقد لوحظ أنهم أظهروا الطاعة بشكل قوي جدًا بعد أول صدام بينهم. ولهذا السبب تم تشكيل ديوان حرب عرفي من أجل تلافي ما فات لأهل حوران وتأديب المتجاسرين من الدروز الذين قاموا بفعل ذلك. وعلى هذا الأساس يتم إجراء الحكم القانوني بحق المتجاسرين سواء بالإعدام أو بالنفي والحبس. وبالإضافة إلى ذلك جرى تشكيل هيئة سياسية وإصلاحية تقوم بإحصاء المسروقات والمحروقات مع تحديد وتحصيل بدلات ذلك. ومن جهة أخرى تقتضي الضرورة تدوين عدد أفراد الدروز وأراضيهم وضرائبهم شخصا بشخص، حيث يقوم كل شخص بمباشرة أراضيه وأملاكه بنفسه، ويقع تخليصه من تحكم رئيسه. وبناء على ذلك فإن تشكيل ديوان العرف المذكور مع الهيئة الإصلاحية يجب أن يوضعا موضع التنفيذ. وفي الوقت نفسه لابد من صدور الإذن العاجل من أجل صرف المال اللازم لهذا الموضوع من صندوق المال.

في 25 تشرين الثاني سنة 311 DEC. 7, 1895

الوالي: عثمان.

- **YMTV.131/43**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

جاء في البرقية الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس بيان أن طوابير الاحتياط التي يتم جمعها لا يمكن الاعتماد عليها في التنكيل بالدروز لكثرة أعدادهم وخبرتهم الكبيرة باستخدام السلاح، وأنه من الواجب إضافة بعض العساكر النظامية إلى هذه القوة. وأن مباشرة جمع وتسليح طابور احتياط اللاذقية فورا يتمّ بجلب مفرزتين من طابور أنطاكية الذي سبق وأن وضع تحت السلاح، وإرسال الطابورين النظاميين هناك بالسفينة أرقادي إلى بيروت ومنها إلى الشام لضمان الأمن في تلك المنطقة، وإقامة طابور احتياط في كل من بيروت والقدس، وإضافة الطابورين النظاميين الموجودين هناك إلى قوة حوران هي من مقتضى الحال والمصلحة والاستئذان في تنفيذ ذلك. وقد أبلغنا القيادة المذكورة بإجراء اللازم حسب ما ورد في البرقية. كما أبلغنا الباب العالي بطلب إجراء التبليغ اللازم إلى نظارة البحرية لإصدار الأمر اللازم إلى قبطان أرقادي بنقل الطابورين النظاميين المذكورين من مرسين إلى بيروت وكذلك

إلى ولاية بيروت لإجراء اللازم. وبادرنا لعرض هذه المعلومات الى دائرة الأركان الحربية العمومية لاعلام المقام العالي والأمر لحضرة سيدي ولي الأمر.

١٨ جمادى الأول سنة ٣١٣ و 25 تشرين الأول سنة 1311 7 كانون الأول 1895

قائد الجيش

- **Y.PRK.UM 33/74**

قصر يلدز الهمايوني- دائرة رئاسة الكتابة- صورة برقية من ولاية سورية

بعد التقرير الذي رفع حول تزايد أعمال الشغب لدى الدروز فإنهم أظهروا في هذه المرة التمرد والعصيان، فهاجموا في البداية قريتين ثم قاموا بعد ذلك بمحاصرة قرية حراك وقتلوا أشخاصاً كثيرين ونهبوا أموالهم وخربوا قراهم. وبعد عودتهم من محاصرة حراك فإنهم تعرضوا القرى حوران الأخرى إلا أنه لم ترد معلومات حتى الآن حول الفظائع التي قاموا بها. وكما أنه يوجد لدى هؤلاء النية الخبيثة للاستيلاء على قرى كثيرة في حوران والتي اضُّطر أهلها إلى إخلائها بسبب الأعمال اللعينة لهؤلاء والتي لا ترضي المقام العالي. وكذلك فإن الأمن والهدوء في هذه الآونة مفقودان كلياً في قضاء جبل الدروز وسنجق حوران وسائر الأنحاء، ولا يخلو أحد إلا أن يكون قاتلاً أو مقتولاً، أو ناهباً أو منهوباً، أو سالباً أو مسلوباً. وإن النصيحة التي أسديت لهم لا تظهر آثارها بتاتاً، ولا بد لإعادة الهدوء من تأديب هؤلاء والتنكيل بهم. وإذا لم تُرسل قوة عسكرية في هذه الظروف القائمة فإن الخراب سيمتد إلى قرى حوران كافة، بالإضافة إلى وقوع المواقع العسكرية والمعسكرات الواقعة داخل الجبل تحت المخاطر وهو أمر ظاهر للعيان. فلا بد من إرسال القوة العسكرية المذكورة بأسرع وقت. ذلك أنه من المحتمل في حال إظهار التسامح وعدم إرسال القوة اللازمة بسرعة أن تقع حوران بل وقرى الشام تحت خطر الهجوم. ولذلك فإن الحالة تقتضي الإجابة سريعاً، وإنني ببالغ الأهمية أتقدم وأسترحم لإنقاذ عباد الله من شرور هؤلاء وحمايتهم.

وللاطلاع على أحوال الدروز فإنه قد تم ترجمة ملخَّصة لمذكرة القائم مقام شبلي الأطرش لأهميتها والتي تم استلامها اليوم بواسطة جاسوس كان قد أرسل إليه، أعرضها للمقام العالي. والأمر لكم.

في 30 تشرين الثاني 311 DEC. 12, 1895

والي سورية: عثمان.

- A.MTZ.CL 2/92 LY 22

رقم الأوراق: ف 11- اسم المسود: ـــــ تاريخ التسويد: ـــــ
تاريخ التبييض: 2 تشرين الثاني سنة 311، DEC. 2, 1895
٢٦ جمادى الثاني سنة ٣١٣، DEC. 14, 1895
تلغراف إلى متصرفية جبل لبنان- ج. 1 تشرين الثاني سنة 311،

خلال هذه الأيام وصل ثمانية طوابير من العساكر الشاهانية التي تم تجهيزها من سالونيك إلى حوران، ومن ناحية أخرى تم وضع الأفراد الاحتياطيين على أهبة استعمال السلاح من أجل وضع حد للتحركات القائمة واتخاذ التدابير اللازمة، ويتوجب طمأنة الدروز والسعي لمنع كل ما يخالف الرضا العالي.

- A. MTZ. CL 2/92 LY 23

وبالنسبة إلى الطوابير العثمانية المجهزة والقادمة من جهة سالونيك فهي في هذه الأيام على وشك الدخول إلى حوران، كما أن الأفراد الرديفة للجيش الهمايوني الخامس قد أخذوا للخدمة العسكرية وبسبب التدابير اللازمة التي أتخذت من أجل تهدئة الأوضاع يتعين طمأنة الدروز الموجودين هناك. ويتعين كذلك بذل الهمة من أجل منع كل ما من شأنه أن يكون على خلاف الرضا العالي. والمطلوب إعلامنا سريعا بجواب في شكل تلغراف.
في ٢٦ جمادي الثاني. سنة ٣١٣ DEC. 14, 1895

٣٢- هزيمة دروز قضاء القنيطرة على أيدي الجركس والعرب والجندارمة (١٨٩٥)

• A.MTZ.CL 2/92 Ly 27

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- مكتوبي قلمي- عـــدد- حل التلغراف نامه الواردة- من ولاية بيروت

إن المصادمات التي عُرضت تفاصيلها في تلغراف نامه العبد الضعيف المؤرخة بتاريخ 20 تشرين الثاني سنة 311، DEC. 2, 1895 والتي وقعت بين الدروز من جانب والعرب والجركس والجندرمة من ناحية ثانية في قضاء قنيطرة التابع لولاية سوريا والمتاخم لقضاء مرجعيون التابع لولاية بيروت، هذه المصادمات أسفرت في النهاية عن انهزام الدروز وفرارهم إلى مجدل شمس. وإثر ذلك استنجدوا بعموم الدروز، مما نتج عنه غليان شديد بين أهالي الدروز الموجودين في جبل لبنان. ومنذ ثلاثة أيام هناك عدد كبير من الدروز يعبرون ليلا ونهارا على حدود قضاء صيدا ويمرون إلى جهة حاصبيا وحوران.

• Y .MTV 132/143

مقام قيادة الجيش- قلم المراسلات

صورة للبرقية الواردة من قائد الجيش الخامس الهمايوني في الشام الفريق عمر رشدي باشا في تاريخ 22 تشرين الثاني 311، DEC. 4, 1895-M .

أثناء مواصلة القوة العسكرية تقدمها بقيادة الفريق نوري باشا من القنيطرة نحو مجدل شمس صباح البارحة شوهد الدروز وهم يتركون القرية ويتجمعون في المرتفعات الواقعة في الشمال. وبناء على رفض العرض المقدم إليهم بترك السلاح والعودة إلى القرية وتجرئهم على استخدام السلاح وقعتِ الصدامات بينهم وبين العساكر السلطانية واستمرت حتى الساعة الثانية عشرة. وقد تحولت هذه الموقعة إلى حرب محلية كبيرة حتى إنه تعذر على العساكر السلطانية أن تتقدم منفردة وكذلك تعذر وجود طرق للسير من الجناحين. وبعد أن تفرق الدروز وبدؤوا بالانسحاب إلى حاصبيا، فإن العساكر السلطانية تحركت ليلاً في الساعة النصف عائدة من مجدل إلى القنيطرة ودون وقوع إصابات بين العساكر السلطانية، بينما تم قتل قسم من الدروز، وألقي القبض حياً على واحد من هؤلاء وهو يهم أن يرمي أحد جنود الخيالة ببندقية من نوع مارتن

كانت بحوزته إضافة إلى رفيقه وتم تسليمهما إلى محكمة القنيطرة.

وقد حُرِص بشدة على عدم تدخل الجركس والعربان أثناء المصادمات . ومن ناحية أخرى احترقت عدة بيوت ومخزنان للتبن نتيجة لإطلاق الرصاص من قبل بعض الدروز الذين تحصن بعضهم في الجبل، واختبأ البعض الآخر داخل القرية في عدة بيوت. وقد كان النصارى في تلك القرية المؤلفة من عدة بيوت قد نقلوا عائلاتهم وحاجياتهم إلى قرية جبات الشيخ ولذلك فلم يكن هناك أحد من النصارى في القرية أثناء الحادثة باستثناء ثلاث نسوة وبعض الأولاد، وتم نقل أولئك إلى الجهة التي يريدون تحت الحراسة.

وقد تضمنت قطعتا البرقية المستلمة هذا المساء والمعدة من قبل المشار إليه نوري باشا بالاشتراك مع كل من قائد حوران أمير اللواء ممدوح باشا وقائد الدرك في الولاية خسرو باشا اللذين كانا برفقته، وكذلك البرقية الواردة من قائم مقام حاصبيا فائق بك بياناً وإشعاراً بأنه أثناء عودة الكتيبتين من العساكر السلطانية من مجدل واللتين كانتا أرسلتا إلى بقعاتا من قبل، تصادف وجود مجموعة من الدروز، وعندما تجرؤوا واستعملوا السلاح فإنه جرى تبادل إطلاق النار وأدى ذلك إلى مقتل قسم منهم، وألقي القبض على اثنين آخرين أحياء، ولم تقع إصابات في صفوف العساكر السلطانية والحمد لله. إضافة إلى أنه في هذا المساء ووفق إفادة شخصين من مسلمي الهبارية تجمع ما بين خمس إلى عشر مجموعات من الدروز في قرية الهبارية وقاموا بشن هجوم على شبعا واصطدموا مع العساكر السلطانية المتواجدة هناك ومع الأهالي، وبناء على ذلك أرسل طابوران من الاحتياط في راشيا. وإنه يمكن أيضاً، إذا اضطر الأمر بعد استطلاع الواقع، أن يتم إحضار الطابورين المتواجدين في بانياس واستخدامهما لدفع أعمال الشغب، وأن يتم إرسال المومى إليه فائق بك وقائد الدرك المتواجدين في القنيطرة وبرفقته مئتان من فرسان الدرك إلى شبعا فوراً لئلا يسمح لوقوع العساكر السلطانية والأهالي تحت الخطر. هذا كل ما ورد إلى المشار إليه نوري باشا، وأنه في هذا اليوم وحتى المساء لم تقع حادثة في دائرة الجيش الهمايوني باستثناء هذه الحادثة وسيتم تبليغ المعلومات والإشعارات التي تصل تباعاً وبسرعة. رجاء الاطلاع.

Lef 3 A.MKT. MHM 605/14 •

دائرة الأركان الحربية العامة- الشعبة الرابعة

فك لشيفرة البرقية الواردة بتاريخ 23 تشرين الثاني 311، DEC. 5, 1895 قبل

حضرة قائد الجيش الخامس الهمايوني الفريق عمر رشدي باشا.

واصل قائد الفرقة السيارة في حوران الفريق أدهم باشا وبرفقته المُعيَّن لرئاسة الأركان الحربية قول آغاسي إسماعيل زهدي ومن الأركان الحربية الموظف محمود بيكباشي ورضا قول آغاسي وحسام الدين البكاوات وقول آغاسي حسام الدين أفندي سيرهم إلى مركز قيادة شيخ مسكين وإن أمير اللواء نعيم باشا وبرفقته الطوابير الستة وبطاريتا الطابورين الصحراويين والبطارية الجبلية التي تم تحريكها من الشام والتي تم تقديم مذكرة بشأنها من قبل، قد وصلوا إلى مركز القيادة المذكور. للاطلاع.

- **A.MKT. MHM 605/14   Lef 2**

دائرة الأركان الحربية العامة- الشعبة الرابعة

معروض العبد الداعي،

وقع في الأمس قتال في القنيطرة بين عشائر محمد وشيخ عفاش المقيمين في الخيام وبين الدروز، وكانت هذه العشائر في حالة دفاع عن النفس أمام اعتداءات الدروز إلا أن ذخائرهم نفدت فاضطروا إلى العودة إلى مواقعهم في الخلف. في تلك الأثناء وصل من جهة الشرق عدة مئات من الجركس والدرك واستمر القتال بشدة، ولم يعرف مقدار الخسائر حتى الآن. ولقد أدى هذا الوضع إلى نشوء الاضطراب والخوف بين الأهالي في المنطقة. ولما كان من المتوقع أن هذا الأمر سيدفع بالمتاولة وهم خصوم الدروز إلى نجدة العربان، فقد اتخذت ولاية بيروت التدابير اللازمة، ورفعت ذلك في برقيتها إلى منظور المقام العالي. وإن الإرادة السنية الملوكانية الصادرة تقضي بالمحافظة على أمن الولاية بعدم وقوع مثل هذه الاعتداءات والمخاصمات. ولدى تحويل المذكرة السامية للصدارة العظمى المؤرخة بتاريخ ٢٠ جمادى الآخر من سنة ٣١٣، NOV. 8, 1895 وتحت رقم 1486 إلى نظارة الداخلية ودائرة الأركان الحربية العامة والقاضية بالقيام بإجراء التبليغات اللازمة إلى الولاية المشار إليها وإلى قيادة الجيش الخامس الهومايوني، فإنه تم تقديم مذكرتين من قبل العبد الداعي بتاريخ 20 و21 تشرين الثاني سنة 311 DEC. 2&3, 1895-M توضحان في أي مسار تم إجراء التبليغات الجوابية على ملف البرقيات المفصَّلة والواردة من دائرة قيادة الجيش الهمايوني المذكور حول كيفية طرد الدروز- الذين اعتدوا بالهجوم على الجراكس وعشيرة فاضل وغيرهم داخل قضاء القنيطرة- وانهزامهم إلى مجدل شمس وبشكل مفصل.

وكذلك وبالنظر إلى التذكرة السامية الواردة بواسطة الفخامة المبلِّغة إجراء مقتضيات

الإرادة السنية السالفة الذكر، وبالنظر إلى جملة الإشعارات والبرقيات الواردة من الولاية المشار إليها إلى مقام العبد الداعي والتي تبيِّن أن دروز لبنان قد قاموا فعلاً بمساعدة الدروز في حوران، وأنهم عملوا على إعطاء الأمر بعداً سياسياً من خلال الإشاعات الكاذبة، وأنهم يبذلون كل ما في وسعهم لتأخير العمليات العسكرية المقررة ويعارضون إرسالَ قوات كبيرة وكافية، وكذلك وبالنظر إلى أنه قدِّم تقرير للإرادة السنية الملوكانية سابقاً بشأن الإجراء المذكور، وأنه تم تبيان المواقع اللازمة للقوات الكبيرة المحتشدة في حوران، وأن القائد الباشا وأركان الحربية قد واصلوا سيرهم إلى شيخ مسكين: فإنه بالنظر إلى كل ما تقدم فقد حان الوقت لبدء العمليات المذكورة، وإنه ينبغي وبشكل حتمي أن لا تفوَّت الفرصة المتوفرة في القدرات والإمكانات وفي التوقيتِ الزمنيِّ لمنع دروز لبنان من تحويل نواياهم ومحاولاتهم إلى فعل واستعمال القوة لافتعال المسألة السورية. وقد ورد هذا اليوم من قيادة الجيش المذكور بلاغ بأنه يجب وبأهمية بالغة ودون تفويت دقيقة تنفيذَ التبليغات السابقة في إطارها فوراً وبسرعة والانتهاء من مشكلة الدروز هذه بأقصر فترة ممكنة وبنهاية جيدة.

وفي الختام أقدِّم صورة للبرقية التي وردت من ولاية بيروت والتي تطلب إرسال طابور، ومعها الأوامر المرفقة والتي صدرت إلى الجهات المعنية من أجل تحريك الطابور المذكور وكذلك برقيات القيادة المشار إليها للاطلاع. والأمر في هذا الباب لحضرة سيدي.

في ١٨ جمادى الآخر ٣١٣ الموافق لـ 24 تشرين الثاني 311

DEC. 6, 1895

قائد الجيش: رضا

٣٣- اضطرابات في جبل لبنان بسبب أحداث قضاء القنيطرة (١٨٩٥)

- **A.MKT.MHM 605/14 Lef 1**

إلى قيادة الجيش العالي- مستعجل

حصل اضطراب كبير بين صفوف الدروز في جبل لبنان بعد ورود رسائل من قبل بعض أبناء الطائفة الدرزية في مجدل شمس والمتضمنة طلب النجدة والعون بعد قيام الجركس والعربان بالهجوم عليهم مما أدى إلى مقتل وجرح ما يقارب مئتي درزي منهم وأنهم في وضع خطِر. وقد اتخذت التدابير اللازمة على الفور بعدما وردت معلومات حول نية كثير من الأشخاص السفر والذهاب إلى مكان الحادثة، ذلك أن الحادثة التي حلت بأبناء نفس المذهب في مجدل شمس قد تركت أثراً بالغاً لدى دروز جبل لبنان، ولذلك فإنه قد وردت برقية من متصرفية جبل لبنان تشير الى ضرورة المحافظة على الأمن في مجدل شمس وأنها قد رفعت إلى منظور المقام العالي، وأنه في حال عدم تواجد العساكر السلطانية هناك فإن أعمال الشغب والاضطربات ستعود مرة أخرى، وسيظهر في تلك الناحية أن حبل الأمن مَرخي، ولذلك فإنه قد تم تبليغ المذكرة الخاصة من رئاسة دائرة الكتابة الهمايونية المبلِّغة الإرادة السنية بالتخابر مع قيادة الجيش العالي وولاية سورية الجليلة التي تقضي بالاهتمام بإزالة أعمال الشغب وإعادة المتجرئين إلى جادة الصواب دون إراقة الدماء وإعادة الأمن والنظام وديمومتها وعدم السماح لوقوع أي نوع من الأحوال التي توجب الشكاية.

وفي مسافة قريبة من الحدود داخل القنيطرة ما زال القتال بين عشائر محمد وشيخ عفاش وبين الدروز مستمراً وقد بودر إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المتاولة الذين هم على خصومة مع الدروز من مساندة العربان البدو وتهدئة المنازعة ومنع الأهالي من مساعدتهم، وقد وجِّهت توصية إلى ولاية سورية لاتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة بناء على ما جاء في مذكرة ولاية بيروت وعدم السماح بمخالفة الرضا العالي والتساهل. أمر إلى الدائرة العسكرية الجليلة للعمل بما جاء في الفرمان الهمايوني.

22 تشرين الثاني 311   DEC. 4, 1895

- **A.MKT.MHM 605/14 Lef 4**

دائرة الأركان الحربيةالعامة – الشعبة الرابعة

فك شيفرة البرقية الواردة من حضرة قائد الجيش الخامس الهمايوني الفريق عمر رشدي باشا بتاريخ 24 تشرين الثاني عام 311، DEC. 6, 1895

وردت برقية هامة من ولاية بيروت في هذا المساء، تطلب فيه إرسال طابور من العساكر السلطانية على وجه السرعة إلى بلاد بشارة وذلك من أجل المحافظة على الأمن والانضباط ولتهدئة الاضطرابات الناتجة عن قيام دروز لبنان بالذهاب لمساعدة أبناء طائفة مذهبهم في مجدل شمس وجبل حوران، وأن المسلمين اللبنانيين قد خرجوا في تلك الأثناء متوجهين إلى صيدا خوفاً من اعتداءاتهم، وأن المتاولة في بلاد بشارة ثارت ثائرتهم: وبناء عليه فإنه وجِّهت مذكرة إلى قيادة طرابلس وبيروت في الولاية المشار إليها لإرسال طابور جبلي بواسطة الباخرة أرقادي إلى منطقة بيروت لتتزود من هناك بالألبسة والاحتياجات الأخرى ثم تتوجه الباخرة إلى صيدا ومن هناك يتابع الطابور سيره إلى قرية النبطية مركز بلاد بشارة من أجل الاعتناء بتوفير الأمن والهدوء المحلي والمحافظة عليه.

- **A.MKT.MHM 605/14 Lef 5**

دائرة الأركان الحربية العامة – الشعبة الرابعة–

صورة للبرقية الواردة من قيادة الجيش الخامس الهمايوني بتاريخ 24 تشرين الثاني عام 311، DEC. 6, 1895 .

بينما كانت المفرزة العسكرية التي أرسلت من قطنا وسعسع تتجول في بيت سابر وعين الشعرة تصادف قيام دروز مسلحين بإطلاق النار على العساكر السلطانية. وتجاه هذا الموقف قامت المفرزة بالرد. فقتل خمسة من المارقين وفر الباقون منهزمين ولم تقع إصابات في صفوف العساكر السلطانية. ولقد سئم المسلمون من اعتداءات دروز جبل لبنان فتأهبوا للرحيل، وبناء عليه أرسل قائم مقام وادي العجم ورائد الطابور الاحتياطي المتواجد في دوما برقيةً مشتركة هذا اليوم إلى الولاية الجليلة وإليّ أنا العاجز بضرورة إرسال طابور من العساكر السلطانية بالسرعة القصوى.

ورداً عليها أرسلتُ مذكرة جوابية بتحريك طابور من الشام من قرية بيت جن والطوابير من بعلبك وطابور دوما المتواجد في قطنا وسعسع وهدفهم المشترك بذل جهود مضاعفة لإيقاف المارقين عند حدهم وتقوية استتباب الأمن العام. للاطلاع.

- **A.MKT.MHM 605/14 Lef 6 (1) 1313 .c. 17**

تذكرة إلى قيادة الجيش العالي وإلى نظارة الداخلية الجليلة– رقم 894

ذيل على التذكرة الملخصة بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة من عام ٣١٣، DEC. 5, 1895

في اليوم الثامن عشر من الشهر الرومي الحالي وقع قتال داخل القنيطرة بين عشائر محمد وشيخ عفاش المقيمين في الخيام وبين الدروز، وكانت هذه العشائر في حالة دفاع عن النفس أمام اعتداءات الدروز إلا أن ذخائرهم نفدت فاضطروا إلى العودة إلى مواقعهم في الخلف، في تلك الأثناء وصل من جهة الشرق عدة مئات من الجركس والدرك واستمر القتال بشدة، ولم يعرف مقدار الخسائر حتى الآن.

ولقد أدى هذا الوضع إلى نشوء الاضطراب والخوف بين الأهالي في المنطقة، ولما كان من المتوقع أن هذا الأمر سيدفع بالمتاولة وهم خصوم الدروز إلى نجدة العربان، فقد اتخذت ولاية بيروت التدابير اللازمة، ورفعت ذلك في برقيتها إلى منظور المقام العالي.

وقد أبلغت رئاسة الكتابة الجليلة في مذكرتها الخاصة بأن الإرادة السنية لصاحب مقام الخلافة الصادرة في هذا الشأن تقضي بمنع مثل هذه الاعتداءات والمعارك وحماية أمن الولاية من الخلل. وقد أُبلِغت قيادة الجيش ونظارة الداخلية الجليلة للقيام بتبليغ قيادة الجيش الهمايوني الخامس والولاية المشار إليها، وقد تم تبليغ الولاية المشار إليها وقيادة الجيش الخامس الهمايوني بالبرقية فوراً. والإرادة لسيدي.

١٨ جمادى الآخر ٣١٣ DEC. 6, 1895

23 تشرين الثاني 311

• A.MKT.MHM 605/14 LY 6 (2) 1313 .c.17

إلى الداخلية

حصل اضطراب كبير بين صفوف الدروز في جبل لبنان بعد ورود رسائل من قبل بعض أبناء الطائفة الدرزية في مجدل شمس والمتضمنة طلب النجدة والعون بعد قيام الجركس والعربان بالهجوم عليهم مما أدى إلى مقتل وجرح ما يقارب مئتي درزي منهم وأنهم في وضع خطِر.

وقد اتخذت التدابير اللازمة على الفور بعدما وردت معلومات حول نية كثير من الأشخاص السفر والذهاب إلى مكان الحادثة. ورغم ذلك فإن الحادثة التي حلت بأبناء نفس المذهب في مجدل شمس قد تركت أثراً بالغاً لدى دروز جبل لبنان، ولذلك فإنه قد وردت برقية من متصرفية جبل لبنان تحتوي على ضرورة المحافظة على الأمن في مجدل شمس وأنها قد رفعت إلى منظور المقام العالي، وأنه في حال عدم تواجد العساكر السلطانية هناك فإن أعمال الشغب والاضطرابات ستعود مرة أخرى، وسيظهر في تلك الناحية أن حبل الأمن مَرخي. ولذلك فإنه قد تم تبليغ المذكرة الخاصة من رئاسة دائرة الكتابة

الهمايونية المبلِّغة الإرادة السنية بالتخابر مع قيادة الجيش العالي وولاية سورية الجليلة التي تقضي بالاهتمام لإزالة أعمال الشغب وإعادة المتجرئين إلى جادة الصواب دون إراقة الدماء وإعادة واستمرار الأمن والنظام وعدم ترك المجال لوقوع أي نوع من الأحوال التي توجب الشكوى.

وفي مسافة قريبة من الحدود داخل القنيطرة ظهرت صدامات بين عشائر محمد وشيخ عفاش وبين الدروز، وبناء على إعلام ولاية بيروت بذلك، فقد تم إشعار قيادة الجيش المشار إليها من أجل تنفيذ اللازم، وتبليغ ولاية سورية والدائرة العسكرية الجليلة بأنه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لئلا يترك المجال لظهور أي نوع من التراخي مرة أخرى.

• A.MTZ.CL 2/92 LY 26

رقم الأوراق: 361-360- اسم المسود: ....

تاريخ التسويد: 25 تشرين الثاني سنة 311، DEC. 7, 1895

تاريخ التبييض: 25 تشرين الثاني سنة 311،

٢٠ جمادى الاولى. سنة ٣١٣ NOV. 8 ,1895

شيفرة إلى ولاية سورية ومتصرفية جبل لبنان

هناك عدد كبير من دروز جبل لبنان يعبرون في شكل جماعات ليلا ونهارا من أراضي كفرموتا التابعة لقضاء جزين والموجودة على الحدود مع قصبة جباع، ويعبرون كذلك من الموقع المسمى برغر ويذهبون إلى جهتي مجدل وحاصبيا. وبسبب ذلك ومن أجل منع الدروز من الخروج من الجبل والدخول إلى حوران تم إعلام قيادة الجيش الخامس الهمايوني بضرورة إضافة طابور من العساكر الشاهانية إلى القوة المتمركزة في مرجعيون. ومثلما ورد في التلغراف نامه القادمة من ولاية بيروت فقد تم توجيه التعليمات للتقيد بالإجراءات اللازمة.

• A. MTZ. CL 2/92 LY 31

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمي- غرفة التلغراف- عــدد

صورة التلغراف نامة السامية التي تم إرسالها بتاريخ 25 تشرين الثاني سنة 311، DEC. 7, 1895– M إلى ولاية سورية وجبل لبنان.

هنا عدد كبير من دروز جبل لبنان يخرجون من أراضي كفرموتا والمكان المسمى

جسر برغر التابعين لقضاء جزين الموجود على الحدود مع ناحية جباع ويذهبون في شكل أفواج ليلا ونهارا إلى جهتي مجدل وحاصبيا. وبسبب ذلك، ومن أجل منعهم من الخروج من الجبل ودخول حوران تم إرسال إشعار إلى قيادة الجيش الهمايوني الخامس بهدف زيادة طابور من العساكر الشاهانية إلى القوة الموجودة في مرجعيون، وقد تم بيان تفاصيل ذلك في أحد المكاتيب الواردة من هناك. ويتعين القيام بما هو ضروري من أعمال في تلك المنطقة.

• **A. MTZ. CL 2/92 LY 30**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- غرفة التلغراف- عـــدد- التلغراف نامه المشفرة الواردة من متصرفية جبل لبنان-

25 تشرين الثاني سنة 311، DEC. 7, 1895

مثلما تم عرض ذلك في وقت سابق فقد تمت إعادة وإرجاع دروز قرى جبل لبنان الذين خرجوا من أجل الذهاب إلى جهة مجدل شمس. وعلى العكس من ذلك فقد بدأ بعض الدروز من حوران وحاصبيا بالقدوم إلى جبل لبنان قادمين من جهات أخرى واللجوء إلى هذه المنطقة. وإذا تواصل الحال على هذا النحو فإنه لا يؤمن من وقوع ما هو سيئ، وجميع الأهالي يطالبون ولاية سورية بتوفير الأمن والاستقرار وبذل الجهد في استحصال ذلك.

في 26 تشرين الثاني سنة 311 DEC. 8, 1895

المتصرف: نعوم

• **A.MTZ.CL 2/92 LY 29**

رقم الأوراق: ف 20- اسم المسود: رجب بك

تاريخ التسويد: 28 تشرين الثاني سنة 311 DEC. 10, 1895

شيفرة إلى ولا ية سورية

تاريخ التبييض: ٢٣ جمادى الأول سنة ٣١٣

28 تشرين الثاني سنة 311 DEC. 10, 1895

لقد تمّ منع وإعاقة دروز جبل لبنان الذين كانو بصدد الذهاب إلى نواحي مجدل شمس، وبسبب ذلك فقد شرع بعض الدروز في الالتجاء إلى الأماكن التي قدم منها المسيحيون. وهؤلاء الدروز هم من حوران وحاصبيا. وفي هذه الحالة فإن الأمر لا يخلو

من محاذير. وقد أرسل جواب من المتصرفية يدعو إلى ضرورة توفير السلم والأمن لجميع الأهالي على أن يتم التقيد في موضوع إعادة الأمن بالإشعار الذي أرسل في وقت سابق.
(..........)

- **A.MTZ.CL 2/92 LY 23**

صورة التلغراف نامه المشفرة الواردة من متصرفية جبل لبنان

لقد تم عرض الجواب بأنه اتخذت التدابير اللازمة من أجل مواجهة الأوضاع في حوران. وحسب ما ذكر وجهاء الدروز في بورا فإنهم يعبّرون عن أسفهم الشديد لما آلت الأحوال. وهم يعبرون عن ولائهم الكامل وطاعتهم المطلقة وإخلاصهم للحكومة السنية. ويرون أنه لا بد من تشديد النكير على الذين تجاسروا وقاموا بتلك الأفعال، بل لا بد من القبض عليهم. وهم يعتقدون أنه لا يمكن قبول الأعمال غير اللائقة التي ابتلي بها هؤلاء الدروز.

وكما جاء في الإعلامات السابقة فإن الجهود منصبة لتسوية هذا الموضوع، فالأخبار القادمة من الأماكن المجاورة- سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة- بشأن الاعتداء على الدروز وتحقيرهم تجعل النفوس مضطربة والأفكار مشوشة. غير هذا الحال إذا تواصل على هذا النحو فإنه سوف يولد نتائج غير مرغوب فيها. ولذلك فإن الحكومات المحلية سوف تعمل على إزالة جميع المخاوف من النفوس، ولن تتأخر في التدخل إذا دعت الضرورة لذلك، وسوف تعمل على تسكين الوضع بالسرعة المطلوبة. فرمان.

في 1 تشرين الثاني سنة 311 NOV. 13, 1895

نعوم

٣٤- شكاوى وبرقيات مقدمة الى الدولة العثمانية من قبل وجهاء وغيرهم (١٨٩٥-١٨٩٦)

• 197 HR. MTV 717/79 LY 1

غرفة ترجمة الباب العالي- الرقم: ــــــ- المترجم: أحمد ... في 28 تشرين الثاني سنة 1311، DEC. 10, 1895 - المصحح: ــــــ

نوع الترجمة: ترجمة البرقية المرسلة إلى المقام الجليل الصدارة العظمى ونظارة الداخلية الجليلة من طرف مختاري القرى الواقعة في لواء حوران، والتي يظهرون فيها التأسف بسبب تعيين ممدوح باشا متصرفا وقائدا للواء المذكور خاصة إذا تم وضع تصرفاته السابقة في الإعتبار.

ترجمة البرقية المكتوبة باللغة العربية بإمضاء مختاري حرير وطليحه وبغاره وناعمه واسكي شام وثلاثة أفراد من رفقائهم، والذين يوجدون داخل ولاء حوران، وهي البرقية المؤرخة بـ24 تشرين الثاني سنة 311، DEC. 6, 1895 والمقدمة إلى المقام الجليل الصدارة العظمى ونظارة الداخلية الجلية.

لقد تلقينا في هذه المرة نحن العبيد الضعاف بكامل الحزن والأسف خبر تعيين ممدوح باشا قائدا لحوران. وإن هذا التعيين سوف يجلب الضرر للعدالة الجليلة الفخيمة نتيجة للأسباب التي سوف يقع عرضها. نظرا إلى استطلاعاتنا ومعلوماتنا نحن العبيد الضعاف فقد تصدت العساكر المظفرة الشاهانيه والميرلاي أحمد بك لتربية الدروز أثناء فترة اضطراباتهم السابقة وذلك في الوقت الذي كان فيه المشار إليه متصرفا وقائدا على حوران. بيد أن الباشا المذكور منع المير آنف الذكر من القيام بذلك بناء على أسباب مجهولة مع وجود ميل منه تجاه الدروز. وقد تمكن عبر هذه الوسيلة من تقوية نفوذه وعدم رحمة العبيد الضعاف إذ زج بهم في السجن دون سبب. أما الدروز فقد ازدادت قوتهم في تلك الفترة وحصلوا على عدد كبير من سلاح بنادق المارتيني من العساكر الشاهانيه ومن غيرهم، وكان كل من يوجد لديه سلاح ليس ذا أهمية يلقى في السجن. وبناء على المحبة التي يوليها الباشا المشار إليه إلى الدروز وقيامه في الوقت نفسه بعدم الإعتراف بحقوقنا، فإننا نسترحم صاحب الرحمة والشفقة حضرة السلطان في تبديله، إننا نكرر استرحامنا بتبديل وتغيير هذا الباشا. أما إذا تم الترويج لاسترحامنا في الموضوع هذا فسوف يعني ذلك وقوع مصائب جديدة علينا، وهذا أمر محقق. إننا سوف نضطر لترك

أماكننا للدروز والإنتقال إلى مكان آخر تتوفر فيه العدالة. إننا نسترحم بالمراحم السنيه ليتم إنقاذنا من هذا الإستبداد.

- YA. HUS. 345/54 Lef 4

صورة ترجمة مذكرة وكالة الشركة 18

نعرض على مقام النظارة العالي ماتعرضت له شركتي من الفساد مرة أخرى في موقع الشيخ مسكين. وهذه المرة نعرض فقط الحالات التي ظهرت والتي تقتضي العرض والبيان ونظراً لمعرفة معالي الوزراء المفخمين وخاصة صاحب مقامكم السامي الذي يقف على الحياد في هذه المسألة يعرفون ماذا ستكون نتيجة تلك الأحداث فإنني ارجو العمل على ما من شأنه اتخاذ التدابير اللأزمة حيال هذه الأوضاع المؤسفة ونود ادراج بعض الأمور الباعثة للأسف وهي كالتالي:

- **اولاً**: في ليلة اليوم الرابع عشر من شهر كانون أول الماضي قام العساكر السلطانية البواسل بكسر اقفال المقاريض وأكر الأقفال نفسها وأخرجوها مما يؤدي إلى خطر خروج القطار من الخط وفي اليوم الثاني والعشرين من الشهر المذكور وكما جرى مع القطار رقم 12 اذ تم تأخيره بحجة عدم اكمال خلوصي باشا القادم على القطار نفسه اعماله وهذا مخالف لحركة القطار المذكور بوقته المحدد وعند اعطاء اشارة الحركة بوقتها قام المير الاي أدهم بك افندي وامتثالاً لأوامر الباشا المشار اليه ومن اجل منع القطار من التقدم بوضع قوة من عشرة انفار امامه وفي حينها عندما وصل الباشا المشار اليه وقف أمام المأمورين والضباط والعساكر وخطب وبصوت عال مؤيداً الأمر ورآه مناسباً وانه هو الذي امر بذلك وبتلك الحالة كان القطار قد تأخر عن موعد الحركة ستا وعشرين دقيقة. وفي نقطة شيخ مسكين وعند قيام احد العمال مع زملائه من المامورين وكالمعتاد بتفتيش مشتملات الموقف وعند خروجه الى الخارج قامت احدى النقاط بتوجيه السلاح نحوه مهددةً بإطلاق النار عليه اذا لم يرجع الى الخلف.
- **ثانياً**: المحاضر التي نظمت منذ خمسة أشهر في الأوضاع المخالفة للنظم المتعلقة بأمور ضابطة الخطوط الحديدية لم تؤخذ بالاعتبار، كما لم تحصل أية نتيجة في هذا الشأن. وقدم المدير العام للخطوط الحديدية شكوى خطية إلى كوميسير الخط عثمان بك طلب فيها إجراء اللازم لدى المسئولين إلا أن الأمير المذكور أرسل إلى المدير سالف الذكر تقريرا بخط كاتب الولاية بتاريخ 14 كانون الأول سنة

1311، DEC. 26, 1895 ورقم مائة وسبعة وعشرين، وجاء في هذا التقرير أنه في حال طلب ملاحقة الذين تصرفوا بصورة مخالفة لأنظمة الشركة فإنه ينبغي الرجوع إلى المحاكم صاحبة الاختصاص التي أرسلت أوراقهم إليها. بينما يشكل هذا الجواب من الكوميسير المذكور مخالفة ظاهرة لأحكام النظام المتعلق بشؤون ضابطة الخطوط الحديدية الصادر من قبل الحكومة السنية. بالإضافة إلى أن الملاحقة المباشرة للذين ارتكبوا مثل هذه الأعمال الواردة في الجدول المقدم إلى مقام نظارتكم العالي من مهام ووظائف الادعاء العام. ولكن لم يتخذ أي إجراء من هذا القبيل. أما شركة الخطوط الحديدية فبالرغم من عدم مسئوليتها فإنها كدليل على الاحترام وتطييب الخاطر تجاه مأموري الحكومة المحلية وافقت على نقل أشياء العساكر السلطانية الذين أرسلوا إلى حوران على طريق بيروت الشام بأجور متدنية جدا، بينما قام عناصر الجيش المرافقون للعربات المحملة بأشيائهم بالصعود فوق العربات دون اعتبار لتحذير وتنبيه المسئولين عن العربات وعاملوهم معاملة سيئة، كما منعوا من إعطاء العلف للدواب نهارا ووضعهم في المعالف للاستراحة ليلا، فلم تعد الدواب تقوى على السير فماتت، ولم يتوقف الأمر عند الامتناع عن ضمان الضرر بل لم يدفعوا أجور النقل كذلك بالرغم من مرور شهر كامل على ذلك.

• **ثالثاً**: على اثر رفض أصحاب الأراضي بدلات الاستملاك التي حددتها لجنة الاستملاك بالنسبة للأراضي في جهات دمر، تقررت زيادة البدلات التي حددت بموجب نظام الاستملاك بنسبة عشرين في المائة، وأودعت أثمانها من قبل شركتنا في البنك، وأما أصحاب الأراضي ذات العلاقة فقد تقدموا بطلب إلى محكمة بداية الحقوق، لكن رئيس المحكمة لم يعين لجنة تحكيم لاتخاذ قرار حول المسألة المتنازع فيها وفقا لأحكام النظام، بل حكم على شركتي بدفع مبلغ يعادل ثلاثة أمثال تلك المبالغ المقدرة، وأصر هذا الرئيس على هذه المعاملة غير المشروعة واستبد برأيه ليحكم كيفما يشاء، كما أرسل مأمورا خاصا ليقوم بحجز الأدوات المحركة للخط الحديدي في حال عدم دفع هذه المبالغ، وأضيف على ما سبق بأن هذا الحكم الغريب تم تبليغه لولاية سورية الجليلة برقم مائة وثلاثة وسبعين وتاريخ ١٤ رجب سنة ١٣١٣، DEC. 31, 1895 ويرى مجلس إدارة شركتي القيام بها يلزم تجاه الوضع الحالي الذي عطل سير الأمور في الخط الحديدي بصورة منتظمة، ورأيت من واجبي كذلك عرض الأمر لمقامكم العالي انتظارا لما تصدرونه من تعليمات في أقرب وقت.

والأمر لحضرة من له الأمر.

6 كانون الثاني سنة 896

قوبلت بالأصل صورة مطابقة للأصل حسام الدين

• YA. HUS. 345/54 Lef 2

دائرة الأركان الحربية العامة- الشعبة الرابعة- صورة برقية واردة من وكيل قائد- الجيش الخامس الفريق عثمان باشا

لا صحة للمعلومات التي ذكرت بخصوص الحاق الضرر بأدارة سكك حديد سوريا جراء التحركات العسكرية قطعياً بل على العكس فإن السوقيات والنقليات العسكرية كانت قد ساعدت الإدارة المذكورة اكثر مما تتوقع. واستناداً لأحكام الأمتياز الممنوح للشركة الوارد بمحضر المقاولة يتوجب على الشركة التزامات وتسهيلات لم تف بها إلى الان وهي لاتزال تأخذ اجرة كاملة من الضباط ونتيجة لذلك صار يرجح نقل المعدات والمتلزمات العسكرية عن طريق النقل التجاري. ولأجل ادراك التوقيتات الزمانية الخاصة بالوحدات العسكرية وقبول نقل وإركاب العساكر الشاهانية بنصف اجرة تم تقديم شكاوى متعددة عن طريق ولايتي سوريا وبيروت وكذلك تم رفع شكوى بهذا الخصوص الى القائد العسكري العام لدى المقام العالي.

اما تواجد المسئولين العسكريين في محطات قطار الشام وبيروت وحوران وكثرة مراجعاتهم فكان فقط لغرض تسريع امور النقليات العسكرية دون تدخلها بشئون الإدارة المذكورة. وبهذا نعرض لكم ان الكثير من الأشياء والمستلزمات العسكرية لاتزال متأخرة وتنتظر في المحطات ولعدة ايام.

20 كانون ثاني سنة 1311 FEB. 1, 1896

• YA HUS. 345/54 Lef 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- صورة تذكرة من الصدر الأعظم

وردت معلومات تفيد ان الوحدات العسكرية التي ذهبت لتأديب دروز حوران قد استولت على ادارة سكك حديد سوريا والحقت بها أضراراً فادحة. وتقدمت السفارة بالتماس لمنع ذلك ولعدم توفر معلومات وافية عن الموضوع تم أجراء التحقيقات اللازمة بذلك وبضوء نتيجة التحقيقات التي ستظهر سيتفضل المقام العالي بإصدار التعليمات المناسبة. وجواباً على الاستفسارات المطلوبة فقد علم من

الجهة العسكرية المعنية انه لم تتم السيطرة على الادارة المذكورة اعلاه بل على العكس انه وبسبب التحركات والنقليات العسكرية فأن ادارة سكك الحديد كانت قد تمتعت بالرعاية والاهتمام واستفادت من تلك السوقيات العسكرية. ورغم ذلك فان الإدارة المذكورة اظهرت بعض المشاكل التي تخالف التعهد املوقع معها. وبهذا الخصوص نعرض الى المقام العالي طياً تذكرة قائد العسكر المتضمنة معلومات وافية عن الموضوع للتفضل بالاطلاع.

بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٣١٣ وفي 25 كانون ثاني سنة 1311

FEB. 7, 1896

٣٥- خاتمة الحملة العثمانية على دروز حوران (١٨٩٦)

- **YMTV.135/87**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

جاء في برقية قيادة الجيش الهمايوني الواردة بتاريخ 15 كانون الثاني 1311 .JAN 27, 1896 عطفا على إشعار القائمقام تحسين بك قائد طابور الاحتياط بسلانيك المكلف بتسيير دوريات في القرى الكائنة بين عاهرة وبراق بأنه تم القاء القبض في القرى التي مر بها على خمسة وعشرين من رؤوس العصاة من الدروز واسترداد أربعة عشر رأس من بهائم حوران المغصوبة والاستيلاء على ثمانية أعلام وست بنادق. رجاء اطلاع المقام العالي. والأمر لحضرة سيدي ولي الأمر.

١٤ شعبان سنة ١٣١٣ و 16 كانون الثاني سنة 1311 28 كانون الثاني 1896

قائد الجيش: رضا

- **YMTV.137/76 Lef 2 1313.N.12**

مقام قيادة الجيش- حل البرقية الواردة من قائد الجيش الهمايوني الخامس بالسويداء- قلم الرسائل- الفريق عمر رشدي باشا،

سبق أن عرضنا أولا وأخيرا كيف تعرض جمع الدروز للهزيمة والتشتيت بفضل القوة القاهرة لحضرة مولانا السلطان نتيجة للمعارك والمطاردات التي قامت بها الفرقة السيارة التي جهزت امتثالا للإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة الصابرة بشأن تأديب الدروز الذين لم يقدّروا كل هذا العطف والعناية السنية، ووجدوا في أنفسهم الجرأة على القيام بأنواع التمرّد والعدوان. فقد كانت النتائج العسكرية لهذه المعارك والمطاردات قتل حوالي ألفين من الدروز أثناء المعركة، كما تمكن البعض منهم من الاختباء هنا وهناك للنجاة بروحه، كما تم القبض على ثلاثمائة وخمسة وثلاثين من وجوه مشايخهم الذين يعتبرونهم رؤساءهم الروحيين ورؤوس العصاة الذين كانوا في مقدمة المفسدين وإقتيدوا إلى مركز الولاية للتحقيق معهم. ومع أن الدروز يفضلون أسلحتهم على أرواحهم، فقد جاء العديد منهم بأسلحتهم وسلموها، وبذلك بلغ عدد الأسلحة التي سلمت والأسلحة التي ضبطت أثناء التفتيش سبعمائة وسبعة عشر قطعة. هؤلاء الدروز الذين لم يروا ضربا وتنكيلا في أي وقت من الأوقات، كسرت القوة القاهرة لحضرة ظل الله في الأرض غرورهم وأنوفهم على النحو اللازم، وأحسوا بالندم على

بغيهم فبادروا إلى طلب العفو والأمان. وقد أرسلنا إليهم بيانا مشتركا مع الباشا والي ولاية سورية بالسماح بعودتهم إلى أماكنهم على أن يتجنبوا بعد الآن أي تصرف يخالف الرضا العالي، وينشغلوا بأعمالهم وتأمين قوتهم وبالدعاء لحضرة السلطان، فعاد الذين كانوا متخفين هنا وهناك إلى بيوتهم حامدين شاكرين. وفي جبل الدروز الذي لم يكن فيه أي عمل من أعمال الإصلاح حتى الآن بدأت أعمال تسجيل الأملاك في السويداء التي هي مركز القضاء. ومن المقرر تسجيل المسقفات بكاملها، كما سجل تقريبا نصف الأراضي في الدفاتر. ومنذ يوم وصول الفرقة السيارة إلى السويداء وحتى الآن تم تحصيل مبالغ كبيرة، وشكلت لجنة تحصيل واسترد القسم الأعظم من الأموال وسائر الأشياء التي غصبها ونهبها الدروز في وقت سابق من السكان المسلمين وأعيدت إلى أصحابها. ونظرا لاحتمال أن يكون هناك متبق من هذه الاموال فستقوم الحكومة المحلية فورا باستردادها وإعانتها إلى أصحابها. لذلك فقد باشر قائد الدرك خسرو باشا المعين قائمقاما بالوكالة بموجب إرادة سنية مهام منصبه. كما تم تعيين مديرين لنواحي صلخد و عاهرة وملح من بين النواحي الخمسة من المسلمين ومديرين من أهون الدروز شراً على ناحيتي بوسان وشهبا وعيّن كاتب درزي لكل مدير ناحية من المسلمين وكاتب مسلم لكل مدير ناحية من الدروز، وأرسل المديرون إلى أماكن عملهم مع مأموري الطابو والتسجيل. وبفضل توفيق الله لحضرة مولانا السلطان وتوجيهات قيادة الجيش لم يبق في جبل الدروز ما يوجب التحركات العسكرية، كما لم يبق لدى الدروز القوة للمقاومة، واصبح الامن والاستقرار سائدين، وأصبحت كلمة حضرة السلطان جارية، وصارت المعاملات تنفذ بمجرد وجود عنصر من مشاة الشرطة وقد كانت مثل هذه المعاملات موضع أخذ ورد حتى عند ارسال خمسين أو ستين مفرزة في السابق. وقد بادرنا في معرض الشكر والثناء على هذا النجاح العظيم لحضرة مولانا السلطان الذي تحقق بنصر الله على يد الأركان والامراء الضباط، مع بيان مواصلة الوفاء والولاء والدعاء لحضرة مولانا السلطان. رجاء الإطلاع.

بتاريخ 12 شباط سنة 1311   24 شباط 1896

• YMTV.137/76   Lef 1

مقام قيادة الجيش– قلم الرسائل

تم لفا عرض وتقديم صورة البرقية الواردة من قائد الجيش الهمايوني الخامس الفريق عمر رشدي باشا الموجود بـالسويداء حول تفاصيل الانتهاء من المسألة الدرزية

بفضل قوة حضرة مولانا السطان، لتكون مشمولة بالمنظور السلطاني. ولما كان حل هذه المسألة المهمة مثل المسائل والأمور المهمة الأخرى من الآثار الجليلة لحضرة مولانا صاحب مقام الخلافة، وجديرا ببيان الشكر والافتخار، فإني أبادر بهذه المناسبة إلى التعبير عن صدقي وولائي والأمر والإرادة لحضرة سيدي.

١٢ رمضان سنة ١٣١٣ و 14 شباط سنة 1311 26 شباط 1896

قائد الجيش: رضا

• YA-HUS. 352/116 Lef 3 1312.12.25

الباب العالي- دائرة نظارة الداخلية- صورة البرقية الواردة من ولاية سورية

أبلغت القائمقامية بأنه من جملة ماكان من التوفيق لحضرة ولي نعمتنا في جبل الدروز ومن تأثير الإصلاحات التي أجريت هناك أنه على اثر الطلب والإصرار والرضا من قبل الدروز أن تم تحويل دار الانزواء والخلوة إلى جامع حيث انتهت أعمال الإنشاء وافتتح الجامع تيمنا بالعيد السعيد ولأول مرة أطلق صوت الأذان المحمدي في القضاء المذكور وأدى الناس صلاة العيد حيث شارك فيها عدد كبير من الدروز بالإضافة إلى المسئولين المدنيين والعسكريين مكررين الدعوات المفروضة لحضرة مولانا صاحب مقام الخلافة. رجاء الاطلاع.

بتاريخ 13 مايس سنة 1312 MAY 25, 1896

صورة مطابقة للأصل

• YA-HUS. 352/116 Lef 2 1312.12.25

الباب العالي- دائرة نظارة الداخلية- إلى مقام الصدارة العالية- 1182

معروض الداعي،

نقدم لفا صورة البرقية الواردة من ولاية سورية الجليلة ببيان إتمام أعمال إنشاء دار الخلوة وتحويلها إلى جامع وافتتاح الجامع بمناسبة عيد الأضحى وأداء كثيرين من الدروز بصورة جماعية صلاة العيد فيه وقيامهم بالدعوات المفروضة لحضرة مولانا صاحب مقام الخلافة. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٤ ذي الحجة سنة ١٣١٣ و 25 مايس سنة 1312

JUN. 6, 1896

٣٦ - إعتقال شبلي الأطرش وعدد من وجهاء دروز حوران (١٨٩٦)

- YMTV. 136/54

مقام قيادة الجيش– قلم الرسائل

جاء في البرقية الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس بالسويداء أن الدرزي شبلي الأطرش المعزول من قائمقامية جبل الدروز أرسل صباح يوم أمس تحت الحراسة إلى مركز قيادة الجيش بناء على طلب الولاية. وأبلغ الباب العالي بذلك. وقد بادرنا لعرض هذه المعلومات لإحاطة المقام العالي والأمر لحضرة سيدي.

٢٣ شعبان سنة ٣١٣ و 26 كانون الثاني سنة 1311 7 شباط 1896

قائد الجيش: رضا

- MV 87/45 305

ورقة المحضر الخاص بمناقشات مجلس الوكلاء

إطلع المجلس على مذكرة نظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ شوال سنة ٣١٣، APR. 9, 1896 ببيان إرسال صور البرقيات الواردة إليها من ولاية سورية وبلفه الدفتر المتضمن أسماء الدروز الذين يلزم إدخالهم في الملاك العسكري وإخلاء سبيلهم ومن يلزم نقل بيوتهم ونفيهم إلى أماكن أخرى، وكذلك على الكتاب الوارد من الولاية المذكورة بتاريخ ٢٣ شوال سنة ٣١٣، APR. 7, 1896 والأوراق المتفرعة عنه بعد ضمها وتوحيدها وذلك عقب ما صدر من الإرادة السنية بالموافقة على الاستئذان بتهجير ما يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين من عوائل وجوه الدروز وإلقاء القبض على رئيس العائلة وحبس وطرد ما يتراوح بين أربعين وخمسين من البغاة الذين ارتكبوا أعمالا جنائية في خطوة لوضع حد لمشكلة حوران وإعادة الانضباط والأمن.

القرار: جاء في مذكرة النظارة المشار إليها عطفا على ما أبلغت به وجود عشرة من رؤساء العوائل وخمسة وثلاثين من الذين تقرر نفيهم، على أن يضاف إليهم من يتم إلقاء القبض عليه. وأن الحاجة تتطلب الآن نقل وإبعاد خمسة وثلاثين شخصا إلى رودوس وخمسة من رؤساء العوائل العشر إلى ملحقات خداوندكار وخمسة إلى ملحقات ولاية قسطموني. ونظرا إلى أن قسما من هؤلاء تقرر نقل بيوتهم وحبس وطرد قسم آخر حسب الأعمال والحركات التي قاموا بها استنادا إلى الأحكام الجليلة الصادرة من قبل حضرة مولانا السلطان، فإن المجلس يرى إسناد نظارة الداخلية أمر إبلاغ ولاية سورية لإجراء ما يلزم وإشعار ولاية جزائر البحر

الأبيض للاهتمام بالمحافظة على الأشخاص الخمسة والثلاثين لدى وصولهم إلى رودوس وتبليغ كل من ولايتي خداوندكار وقسطموني لأخذ استعداداتهم منذ الآن لإسكان رؤساء العوائل المقرر توزيعهم على ملحقات هاتين الولايتين.

التاريخ: ١٦ ذي القعدة سنة ٣١٣ APR. 29, 1896

• 247 Y. PRK. ASK 154/47 1317 .R. 18

نسأل الله أن ينعم بالتوفيق والنصر المؤزر إلى سيدنا حضرة السلطان إلى الأبد. لقد تم إلقاء القبض على شبلي شيخ النصيريين في الموقع العسكري في المزرعة الكائن داخل منطقة عمليات الجيش الخامس وذلك في السادس والعشرين من شهر أيلول الماضي. ولهذا السبب قام الدروز بمحاصرة القصبة وإغلاق منبع الماء الخارجي الذي يعتبر المصدر الوحيد للقشلة، وغير ذلك من التجاوزات الأخرى. بل وصلت تجاوزاتهم إلى درجة ليس فيها أي نوع من أنواع الأدب والأخلاق. ولقد لقي عدد من الضباط وبعض الأفراد الشجعان حتفهم نتيجة الفدائية والشجاعة الباهرة التي أظهروها، وقد ماتوا نتيجة لعدم توفر الماء. غير أنه كيف للصلابة التي تم إختبارها ان تكون كافية للوقوف أمام الإحتياج والضرورة وأن يتحقق الدفاع بعدد يتراوح ما بين خمسة إلى عشرة أشخاص. وقد كان ذلك مصدر أسف حضرة الخليفة المعظم. ونظرا إلى المعلومات التي تم الحصول عليها بشكل موثوق- مع الأسف- فقد تم فهم أن الذين لعبوا دورا في الحادثة المؤلمة المذكورة بصفة خاصة هم القائمقاميون المدنيون ويحيى وهو أحد أغوات الفرسان وفي الوقت نفسه ابن المرحوم إبراهيم باشا من الدروز بالإضافة إلى الأمراء العسكريين. ومن المعروف أن أبو طلال سليمان خطيب المشار إليه كان منذ فترة زمنية طويلة هو والآخرون يعتمدون كلام العوام الذين يعتبرون من الرعاع في الجبل. وقد كان هؤلاء يقومون بشكاوى مغرضة بحق المشايخ والرؤوساء من أمثال شبلي والذين يمثلون في الوقت نفسه الأركان الأصلية من حيث المحافظة على أمن الجبل. لذا فإن قيام هؤلاء بإظهار الحقارة بحق الرؤساء المشار إليهم سوف يقود بالطبع إلى ضياع نفوذ المشايخ وأهميتهم. ووفقا لذلك سوف يتعرضون لمداخلة الحكومة المحلية. وقد أظهروا الإقدام والإهتمام فيما يتعلق بموضوع جمع الرجال الذين عاهدوهم وذلك لكونهم آلة للفساد. كما إن الأمراء المذكورين قاموا بتجربة أهدافهم على وجه السرعة في الفترة التي صدر فيها قرار من مركز الجيش يتعلق بإجراء وإنفاذ إحضار شبلي إلى الشام بعد أن تم إلقاء القبض عليه في تلك الأنحاء وذلك نتيجة الجرم الصغير الذي اقترفه والذي يمكن أن يكون مقدمة لوقوع مثل هذا النوع

من المفاسد. ومن جهة أخرى نجد أن القائمقام رضا بك- وهو من الأمراء المذكورين- بالرغم من أنه حصل على إذن لعدة أيام، إلا أنه يقوم منذ شهر مضى بإعمال الحيلة وإضاعة الوقت في الشام. وقد ذكر البنباشي عمر أفندي الموجود في حوران أن المتوفي رجب آغا الذي تم تكليفه بإرسال شبلي لم يكن في إمكانه القيام بهذه الوظيفة بواسطة قوة تتكون من ما بين خمسة إلى عشرة أفراد. لذا كان لابد من صدور حكم مطلق من القاضي. غير أن ما ذكره هذا لم يجد الإعتبار اللائق. لقد تحرك الشهيد المشار إليه حتى لقي حتفه نتيجة الإهمال الذي كان سببا في موته. ويعتبر هذا الأمر من الأمور التي سوف يقع تقديمها إلى المحاكمة ليتم النظر فيها بشيء من العدل والإنصاف. إن وضع القشلة الموجودة داخل المزرعة يبعث بلاشك على الحزن والتأسف العظيمين. ومن الملاحظ أن الذين قاموا بالبناء في تلك الفترة لم يعطوا أي إعتبار لمسألة الأهمية الموقعية. وقد أدخلوا القشلة داخل حفرة وبالإضافة إلى أن وجود الماء داخل القشلة كان بالتحديد في الوسط على مسافة مائة خطوة، إلا أنه لم يخطر على البال إنشاء مخزن إحتياطي أو صهريج. ومن جهة أخرى يوجد ثلاثمائة فرد بداخلها من أجل المحافظة على جميع أطراف القشلة. أما الأفراد الذين جاءوا من الدروز فهم ما بين سبعة إلى ثمانية آلاف. وقد تمت محاصرة هذا البناء الواسع..... ويبلغ عدد النوافذ الموجودة في الجهات الأربع لهذه القشلة 315 نافذة، ولا يكفي شخص واحد للدفاع عن نافذة واحدة لحجمها. كما إنه توجد مجموعة من العوامل لا تتوافق ووصفة الدفاع عن هذا البناء خاصة وأن جداره غير مرتفع. وفي ظل هذا الوضع دافعت العساكر الشاهانية بكل شرف وكبرياء قانعة ببعض الوسائل الضرورية مع عدم توفر المياه وذلك استنادا على مقام الخلافة الجليل حيث أنه لا يوجد أي حل آخر غير هذا.

Aug. 26 , 1899

٣٧- حادثة عرمان وإستعادة السيطرة على السويداء ومقرن الشمالي (١٨٩٦)

- **YA.RES 20/10 Lef 1 1314.1.4**

قصر يلدز- رئاسة دائرة الكتابة- 66- صورة المذكرة الرسمية للصدارة

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم المحضر المتضمن مناقشات مجلس الوكلاء المخصوص حول المذكر ة الواردة من قيادة الجيش بتقديم البرقية الواردة من قائد السويداء أمير اللواء ممدوح باشا ببيان إطلاق الدروز النار على بكباشي الدرك ومن معه الذين أرسلهم قائد درك سورية خسرو باشا إلى قرية عرمان، وأن البكباشي الآن تحت الحصار وهذا بيان بالعزم على تنفيذ ما سيصدر من الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة.

٤ محرم سنة ٣١٤ و 4 حزيران سنة 1312 JUN. 15, 1896

الصدر الأعظم: رفعت صورة طبق الأصل

صورة الهامش على هذه المذكرة

تم تبليغ مذكرة الصدارة السامية هذه التي اطلع المقام العالي عليها مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص ومرفقاته بتسجيلها ذيلا للمحضر المذكور. وصدرت الإرادة السنية للعمل بموجبها.

في ٥ محرم سنة ١٣١٤ و 5 حزيران سنة 1312 JUN. 16, 1896

مطابقة للأصل

- **YA.RES 20/10 Lef 2**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- 66

اطلعنا على برقية ممدوح باشا المرفقة بمذكرة قيادة الجيش التي تفيد إن الدروز فتحوا النار على بكباشي الدرك ومن معه الذي توجه إلى قرية عرمان بتوجيه سيء من خسرو باشا قائد درك سورية الذي كان قائمقاما للجبل، لقد حاصر الدروز البكباشي والذين معه وقتلوا مدير ناحية صلخد، وأن هناك حاجة إلى إرسال العساكر السلطانية. وأنه لدى الاتصال بقيادة الجيش تم إرسال طابور ونصف بقيادة الأمير آلاي أيوب بك مع مدفعين جبليين إلى القرية المذكورة وأن النتيجة ستبلغ لاحقا. كما تذكر البرقية بأن عودة

جبل الدروز إلى حالتها السابقة ناشئة عن سوء إدارة قائد الدرك والفساد الذي يمارسه موظفو الحكومة وقيام أفراد الدرك أثناء الجباية والخدمات الأخرى بالمس بكرامة الأهالي وأخذ نقودهم بالقوة. وأنه بعد سوق ثلاثين طابورا من العساكر السلطانية في وقت سابق لإصلاح أحوال جبل الدروز والقيام بإجراء الإصلاحات اللازمة، أعيد القسم الأكبر من العساكر المحتشدة إلى مواقعهم مع إبقاء مقدار كاف من العساكر بجهات حوران. وفي الوقت الذي يتواصل فيه السعي لعملية الإصلاح فإن وقوع مثل هذه الأعمال غير المرغوبة ناشئ كما يذكر أمير اللواء ممدوح باشا عن سوء إدارة قائد الدرك وتصرفات الموظفين المدنيين والدرك والضباط والأفراد المخالفة للرضا العالي وهذا أمر لا يجوز أبدا. وبناء على ما سبق فإن المجلس يرى ضرورة إجراء المعاملة اللازمة بحق قائد الدرك وتبديل من يثبت سوء حاله وتصرفاته من الموظفين وغيرهم من المدنيين فورا وتعيين المشهود لهم بالاستقامة والنزاهة ووضع قواعد صارمة من قبل الولاية لمنع ضباط الدرك والأفراد من المس بكرامة الأهالي أو أخذ أموالهم عنوة وجعل ضباط الدرك والأفراد تحت المراقبة والتفتيش الدائمين وايقاع العقوبة الفورية لمن يثبت سوء تصرفه وفقا للنظام. ورأى المجلس تحويل أمر إجراء المعاملات اللازمة بشأن قائد الدرك والضباط والأفراد إلى الجانب العسكري وإجراء المعاملات اللازمة بشأن الموظفين المدنيين إلى نظارة الداخلية كي تبلغ ولاية سورية للقيام بها يلزم. والأمر في الأحوال قاطبة لولي الأمر.

٤ محرم سنة ١٣١٤ و 4 حزيران سنة 1312 JUN. 15, 1896

توقيعات صورة طبق الأصل

صورة ذيل المحضر

نظر المقام العالي في ما ورد بمحضر مجلس الوكلاء المخصوص وصدرت الإرادة السنية للعمل بموجبه.

في ٥ محرم سنة ١٣١٤ و 5 حزيران سنة 1312 JUN. 16, 1896

- **YA.RES 80/20 Lef 1**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صور المذكرة الرسمية للصدارة- 79

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم المحضر المتضمن مناقشات مجلس الوكلاء المخصوص حول التدابير اللازم اتخاذها على اثر البرقية المشتركة الواردة إلى قيادة الجيش من ولاية سورية

الجليلة وقيادة الجيش الهمايوني الخامس عن الاعتداءات التي قام بها الدروز ضد الجيش الهمايوني وهذا بيان بتنفيذ ما سيصدر من الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة.

٥ محرم سنة ١٣١٤ و 5 حزيران 1312 JUN. 16, 1896

الصدر الأعظم: رفعت صورة طبق الأصل

صورة الهامش على هذه المذكرة

تم تبليغ مذكرة الصدارة السامية هذه التي اطلع المقام العالي عليها مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص ومرفقاته بتسجيلها ذيلا للمحضر المذكور. وصدرت الإرادة السنية للعمل بموجبها.

في ٦ محرم سنة ١٣١٤ و 6 حزيران سنة 1312 JUN. 17, 1896

مطابقة للأصل

- **YA.RES 80/20** **Lef 2**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة محضر مجلس الوكلاء- 79

جاء في البرقية المشتركة الواردة من والي ولاية سورية عثمان باشا وقائد الجيش الهمايوني الخامس الفريق عمر رشدي باشا المحولة من قبل قيادة الجيش وقرئ على مجلسنا أنه على اثر استخدام الدروز السلاح ضد عناصر الدرك المرافقة لبكباشي الدرك الذي توجه مع من رافقه من عناصر الدرك للتحقيق في أسباب النزاع الذي ظهر بين قريتين درزيتين في الجهة الجنوبية من جبل الدروز، أرسل للنجدة طابور من العساكر السلطانية ومفرزتان ومدفعان جبليان، كما قام الدروز بتجريد عشرة من العساكر السلطانية الذين كانوا في طريقهم إلى قرية نجران في الجهة الغربية من جبل الدروز من أسلحتهم وذخائرهم ثم أطلقوا سراحهم. وتشير المعلومات التي وصلت مؤخرا إلى أن الدروز قضوا على بكباشي الدرك والعناصر التي معه البالغ عددهم ستة وثلاثين بعد قتال استمر حوالي ثلاث ساعات واستولوا على أسلحتهم وذخائرهم ومدافعهم، فكانت الحاجة إلى سوق قوة كافية. ولذلك تطلب القيادة المذكورة الإذن اليوم برقيا بنجدة العساكر السلطانية في السويداء وإرسال ما يلزم من المؤن تحت الحماية ووضع كتيبة الاحتياط في بعلبك وطوابير حماة وحمص ودوما تحت السلاح. كما بيّنت البرقية الحاجة إلى إرسال اثني عشر طابورا من مرتبات الجيش الهمايوني السادس بواقع ثمانمائة عنصر لكل طابور على وجه السرعة إلى هناك. وسبق أن خضع الدروز لأوامر الحكومة وعرضوا الطاعة مرات عديدة عندما أرسلت إليهم قوات كبيرة لتأديبهم والتنكيل بهم لكن هؤلاء القوم جبلوا على العصيان

والتمرد، والحاجة ماسة إلى اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة تجاههم. ويرى المجلس أنه من المناسب تبليغ الجانب العسكري بضرورة وضع طوابير الاحتياط في كل من بعلبك وحماة وحمص ودوما تحت السلاح فورا وسوقهم إلى الأماكن المطلوبة وإبلاغ الولاية بذلك كما أفاد الجانب العسكري أثناء النقاش بأنه سبق وأن تمّ فرز أربعة طوابير نظامية من مرتبات الجيش الهمايوني السادس وأرسلت إلى كريت. ولذلك فإنه لا يمكن ومن غير الجائز أيضا أخذ عناصر إضافية من هذا الجيش وأنه من الممكن صرف النظر عن ذلك، وإرسال الطوابير الستة من لواء احتياط دنيزلي الذي وضع تحت السلاح وهي جاهزة الآن للتحرك إلى هناك فورا عن طريق بيروت. ونظرا لموافقة مجلسنا على هذا فقد قرر المجلس بالاجماع إنزال الطوابير الستة المذكورة في دنيزلي إلى إزمير فورا وسوقهم إلى تلك الجهات، وتبليغ قيادة الجيش بايصال عدد هذه القوات كما هو مطلوب إلى اثني عشر طابورا بواقع ثمانمائة عنصر لكل طابور وذلك بأخذهم من القوة النظامية ووضع العدد اللازم من عساكر الاحتياط مكانهم تحت السلاح، وتم تقديم البرقية المذكورة لفا والأمر لحضرة ولي الأمر.

٥ محرم سنة ١٣١٤ و 5 حزيران سنة 1312 JUN. 16, 1896

التوقيعات صورة طبق الأصل

نظر المقام العالي في محضر مجلس الوكلاء وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ما ذكر.

٦ محرم سنة ١٣١٤ و 6 حزيران سنة 1312 JUN. 17, 1896

صورة مطابقة للأصل

- **YA.RES 80/24 Lef 1**

قصر يلدز الهمايوني- صور المذكرة الرسمية للصدارة- رئاسة دائرة الكتابة- 103

عطوفة سيدي،

على اثر ورود مذكرة قيادة الجيش بطلب الإذن بتسليح لواء عكا الاحتياطي وجلبه نظرا لانه طابور الاحتياط المطلوب وضعه تحت السلاح بسبب أحداث الدروز، ولأن أفراد الطوابير النظامية يشعرون بالنفور من أحداث الدروز. قام المجلس المخصوص بمناقشة المذكرة الخاصة المبلغة للإرادة السنية لحضرة مولانا السلطان، وتم عرض المحضر المتضمن لهذه المناقشات. وهذا بيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٦ محرم سنة ١٣١٤ و 6 حزيران منه 1312 JUN. 17, 1896

الصدر الأعظم: رفعت صورة كالأصل

صورة الهامش المكتوب إلى الصدارة

تم تبليغ مذكرة الصدارة السامية هذه التي اطلع المقام العالي عليها مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص ومرفقاته بتسجيلها ذيلا للمحضر المذكور. وصدرت الإرادة السنية للعمل بموجبها.

في ٧ محرم سنة ١٣١٤ و 7 حزيران سنة 1312 JUN. 18, 1896

صورة كالأصل

- **YA.RES 80/24 Lef 1 1314.1.6**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة-103-

على اثر ورود برقية قيادة الجيش الهمايوني

- **Y.MTV. 144/7 Lef 1 1314 .S.2**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل- حل البرقية الواردة من مشير الجيش الهمايوني طاهر باشا- عن طريق مركز الشيخ مسكين،

سبق أن عرض على السدة العالية كيفية وصول الفيلق الهمايوني منتصرا بتوفيق الله تعالى لحضرة مولانا السلطان إلى السويداء. وفي بداية التحرك من تل الحديد، قام أحد طوابير اللواء التابع لواصف باشا قائد الجناح الأيسر بالإنتشار بمحاذاة بساتين السويداء تجاه ولغا أكثر من اللازم، فباغتهم بغاة متحصنون خلف أكوام الحجارة بإطلاق النار، كما بدأوا بالتضييق عليهم فتوجه طابور نظامي وطابوران احتياطيان من الطوابير التابعة للواء المذكور إلى هناك بصورة سريعة مع مدافع جبلية. لكن البغاة الذين لم يكونوا يعرفون من أي جهة سيتحرك نحوهم الفيلق الهمايوني وكانوا منقسمين، اتحدوا بجهة ولغا وصارت قوتهم كبيرة، فبدأت تلك الطوابير بشن هجوم إلى تلك الجهة. وقبل أن يصل المدد تعرض طابورا دوما وبعلبك اللذان كانا متقدمين للهجوم فتراجعا، واضطرا لترك أحد المدافع الجبلية التي كانت معهما. لكن الطوابير الثلاثة الأخرى التي جهزتها الفرقة الأولى بصورة احتياطية عقب بداية القتال لحقت مع كتيبة كاملة من الفرسان، كما بدأت المدافع السيارة المتمركزة أمام ثكنة السويداء بإطلاق نار كثيفة فتحوّل هجوم الشرذمة الباغية إلى تراجع وهزيمة، وأمكن أخذ المدفع المتروك من مكانه وهرب البغاة بعد أن منوا بكثير من الخسائر. في هذه المعركة التي استمرت من الساعة الثالثة وحتى الساعة السابعة، فإن اللواء الثالث المذكور الذي شكل الجناح الأيسر من التحرك من تل الحديد وقاتل طول الطريق، فبدا

عليه التعب والإرهاق، أضف إلى ذلك أن القسم الأعظم من عناصره كانوا ممن جاوزوا سن العسكرية وجاءوا قبل أن يتلقوا تدريبا كافيا، فلم يقم طابورا دوما وبعلبك بالدفاع وفق الأصول المطبقة حيال هذا الهجوم الذي قام به الدروز، فزادت خسائرهما بعض الشيء، لكنها لم تكن بالحد المستكثر. وفي نهاية القتال في هذه الجهة، وكانت الساعة قاربت الثامنة، ظهرت الشرذمة الباغية مرة أخرى من المرتفعات الكائنة في الجهة الشمالية من ثكنة السويداء وكانت قوتهم كبيرة. وفي القتال الذي استمر حتى المساء، قاموا بثلاث هجمات نحو الجبهة التي تقاتل فيها طوابير الفرقة الأولى، لكنهم لم يستطيعوا الثبات أمام النيران الكثيفة لطوابير الخط الأول والمدافع السيارة، وسقط منهم في كل هجوم أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، وفي نهاية الأمر فروا خلف المرتفعات. وحسب المعلومات والتجمعات التي شوهدت فإن قوة البغاة التي قامت بالهجوم من جهتين لم تكن أقل من أربعة إلى خمسة آلاف، حتى أنهم اصطحبوا معهم طعامهم وشرابهم؛ ونساءهم اللواتي كن خلف خط القتال. وقد جرح من الضباط قادة طوابير قره حصار ودوما والطابور الثالث التابع للكتيبة التاسعة والثلاثين، كما أصيب قائد طابور حماه بجرح خفيف، جراء انطلاق رصاصة من بندقية عنصر قضاء وقدرا. إن عدد شهدائنا قليل ولله الحمد كما أن عدد الجرحى ليس بالكثير. ولما كان العدد الصحيح لا يظهر إلا بعد التحقق من ذلك مع أن أغلب الظن أن عدد القتلى من البغاة مرتفع، فإننا سنقوم بعرض العدد الحقيقي لكل ذلك بعد الحصول على المعلومات المتعلقة في هذا الشأن وأملنا قوي بعون الله تعالى أن تحقق طوابير اللواء الأول من الفرقة الثانية مع الاستعدادات التي ذكرناها النتيجة المطلوبة في القتال المنتظر. رجاء الاطلاع. والأمر لحضرة ولي الأمر.

بتاريخ 30 حزيران سنة 1312   12 تموز 1896

- **YMTV. 144/10**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

صورة البرقية الواردة من مشير الجيش الهمايوني الخامس طاهر باشا بتاريخ 1 تموز سنة 1312 (13 تموز 1896).

سبق أن ذكرت في فقرة من برقيتي المرفوعة حول وصول الفيلق الهمايوني ظافرا إلى السويداء أن أربعة من البكباشية جرحوا، وأنه سيتم الإبلاغ لاحقا عن المقدار الصحيح لبقية الشهداء والجرحى وعدد القتلى والهلكى من البغاة بعد التحقق. ونظرا لما أفادت به التقارير الواردة من الفرق وخلاصة التحقيقات والروايات أنه بالإضافة إلى ما ذكر

عن البكباشيين الأربعة من الجرحى فقد جرح أربعة ضباط ومائة وخمسة وأربعون من الأفراد، واستشهد خمسة ضباط واثنان وسبعون من الأفراد، كما فقد أربعون فرداً. أما بالنسبة للبغاة فإن ما لم يستطيعوا نقله كعادتهم، وتركوه من الجثث الممزقة ومن الجثث التي تناثرت بين الأحجار والصخور في أول معركة زادت على مائتين، وفي المعارك التي تلتها زادت على ثلاثة أضعاف هذا الرقم. وإذا صحت الروايات فإن العدد أكبر من ذلك كما أن عدم ظهور أي تحرك منهم حتى مساء أمس وعدم مقابلتهم لإطلاق النار على ثقوب المتاريس بصورة متفرقة ولواذهم بالفرار على السفوح دليل على ضخامة عدد الجرحى. رجاء الاطلاع.

- **YMTV. 144/7 Lef 1**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

سبق أن عرض على السدة العالية كيفية وصول الفيلق الهمايوني المكلف بتأديب الدروز بعد القتال والنصر إلى السويداء. وتم لفا عرض صورة البرقيتين الواردتين من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس بتفاصيل الاشتباكات التي وقعت وعدد الشهداء والجرحى من العساكر السلطانية وعدد الخسائر في جانب البغاة إلى المقام العالي. والأمر والإرادة لسيدي ولي الأمر.

٢ صفر ١٣١٤ و 2 تموز سنة 1312 14 تموز 1896

قائد الجيش: رضا

- **Y. PRK. ASK 113/9 203 1314.S. 10 LY 1**

تلغراف نامه- عينه: 1- إن الدولة لا تقبل أي نوع من أنواع المسؤولية بسبب الاتصالات التلغرافية- مكان الورود: شمسكين- المكان المرسل إليه: ما بين همايون- المكان المتوسط: دار السعاده- الرقم: 675- الكلمة: 650- المجموعة:00

تاريخ الخروج: _ تموز سنة 1312 JUL. 1896

تاريخ الورود: 9 تموز سنة 1312 JUL. 21, 1896

نوع الخطاب: رسمي- تسليمه إلى مكان مركزه: الساعة 2 الدقيقة ____ ليلا- إرساله إلى المركز المتوسط: الساعة ___ الدقيقة ___- بداية المحادثة: الساعة 8 الدقيقة 30 نهارا- نهاية المحادثة: الساعة 8 الدقيقة 40 نهارا- إرساله إلى صاحبه: الساعة 9 الدقيقة 45 نهارا- رقم الوصول: ___- الإمضاءات- موظف إرسال الخطابات-

التاريخ 9 تموز سنة 1312 JUL. 21, 1896
تاريخ الورود: 9 تموز سنة 1312 JUL. 21, 1896

الموظف المناوب: ـــــ- الموظف المرسل: عاصم- الموظف المستلم: رفيق- صورة البرقية المرسلة إلى مقام السرعسكر،

لقد تم الحصول على معلومات تفيد بأن قرية قنوات تعتبر مركزا لتجمع الأشقياء. ولقد وقع التعهد في السابق بمحاصرة هذه القرية وتطويقها. وبلطفه تعالى تم التحرك من قشلة السويداء رفقة جيش جند السلطان وذلك في صباح يوم السبت الموافق السادس من تموز. ثم تم أخذ الفرع النظامي من فرقة قرية مصاد. وعقب ذلك تم التوجه إلى نحو قرية رحى دون وقوع أحداث تذكر. ومن جانبها اقتربت الفرقة الثانية من التلال التي تمثل مركز حوران. وكانت توجد هناك أشجار كثيفة في الناحية اليسرى من الطريق. وقد قام الأشقياء من التلال الصغيرة بالبدء في إطلاق النار، وقد ردت عليهم الفرقة بالمثل. وأصبحت الفرقة المذكورة تمثل البلوك الرئيسي لتلة مركز حوران.

ومن جهة أخرى فإن خط سيرنا يقابل حرة الحاكم من الناحية اليسرى. ولقد رأينا الكيفية التي اتحد بها الأشقياء. ووفقا لذلك تم على وجه السرعة إرسال آلاي من اللواء الأول وجاندرمه بالإضافة إلى فرسان الجركس. وبذلك تمت السيطرة على الحرات المذكورة بواسطة الحرب. غير أن هذه الحرات سوف يكون لها ضرر في المستقبل على القطعات العسكرية المتحركة من المضيق رفقة البلوك المخصص للطريق وذلك من نيران الأشقياء المتحصنين في التلال الصغيرة ذات الصبغة الحجرية والمتصفة بالمتانة، وهي تلال تهدد خط سيرنا. ولهذا السبب يجب أن تكون تحت السيطرة الكاملة. ومن جانب آخر تعرضت الآلاي الثانية من اللواء الأول من الفرقة الأولى إلى الهجوم. ولقد تم إجراء نيران المدفع من الحرات التي وقع الإستيلاء عليها في السابق. وبلطفه تعالى أصبحت كلها تحت السيطرة. وفي هذه الأثناء استمر القسم الكلي من البلوك المخصص للطريق في حركته. وقد وصل إلى الحرة الثانية المتشعبة من مركز حوران. والحال أن هناك أعدادًا كبيرة من أشقياء الدروز تحتشد تحت نحو عشرين علما/ راية في الجهة اليسرى من التلال التي تمت السيطرة عليها بواسطة اللواء الأول.

إن هذا القسم يتحصن خلف الأبراج التي بقيت خرابا من الآثار القديمة ذات الأحجار الطبيعية. ويوجد هناك إشكال في فصل هذا القسم. لذا ونسبة إلى أن التنكيل بالأشقياء المذكورين وصل درجة الوجوب، تم إرسال ميرالاي اللواء الثاني من الفرقة

الأولى، وذلك من أجل الإعتماد على اللواء. وقد قامت هذه الآلاي بإرسال طابور من الجهة اليمنى للأماكن الحجرية التي تمثل مقر تحصن الأشقياء. وقد بدأ هذا الطابور في إطلاق النار على الدروز. وعند البدء في إطلاق النار هذا رئي أن الأراضي الواقعة على الجهة اليمنى غير مساعدة/ مناسبة. لذا تم إرسال الجاندرمه وفرسان الجركس و"سطام باشا" خلف فرسان العربان من أجل الهجوم عليهم. وقد تمت الإستفادة من الدهشة التي اجتاحت العربان فهجم عليهم طابوران من طوابير النظامية بقيادة الميرالاي "عصمت بك" من التلّة التي كانوا يتمركزون فيها، وقد كان هذا الهجوم الشديد مثل البرق الخاطف. ولم يستطع عصاة الدروز أن يظهروا أدنى مقاومة لهذا الهجوم العنيف. ولقد لاذوا بالفرار منهزمين تاركين خلفهم الحصون التي كانت تحميهم.

ومن جانبهم تعقب الفرسان هؤلاء الأشقياء ملحقين بهم الخسائر الفادحة. وإثر هذه الحركة أصبح جناح جيش جند السلطان الأيسر في حالة أمن. وقد قضى طابور اللواء الأول تلك الليلة في الحرات والتلال التي قام بالإستيلاء عليها، بينما تمركزت الآلاي الأولى من اللواء الثاني إلى الخلف قليلا في حين أقامت قافلة المؤن للآلاي الثانية وطوابير الفرقة الثانية وكذلك فرسانها وأيضا فرع الخط الأول في (السور) الثاني الذي يمثل قلب حوران، وقد تم كل ذلك بشكل آمن. وفي الواقع فإن اليوم الذي دخل فيه الجيش الهمايوني إلى السويداء كان هو اليوم نفسه الذي حلت فيه النكبة بالأشقياء. ويجب أن يكونوا قد تساقطوا إلى جبل الدروز نتيجة للشدة التي تم إظهارها في يوم أمس. ولقد استمرت معركة اليوم منذ الساعة الثالثة حتى غروب الشمس. وفي هذه المعركة تجمعت كل قوة جبل الدروز وأعلامه/ راياته بشكل فوق العادة. وبالرغم من أن (هؤلاء العصاة) هاجموا بالمدافع إلا أنه- ولله الحمد- وبفضل عناية الباري وسيدنا النبي وصاحب النصر جناب الخليفة المعظم انهزمت مجموعة العصاة ولم تظهر أي نواع من أنواع المقاومة أمام صمود وشجاعة تسعة طوابير فقط وفرسان. وقد تكبدوا خسائر فادحة كما نكست جميع راياتهم. وقد أظهر الأمراء والضباط شجاعة فائقة وأداء حسنا في هذه المعركة، لذا فهم يستحقون المكافأة. وسوف يقع عرض أسماء هؤلاء في الصحائف التي تحتوي كذلك على (أسماء) الشهداء والجرحى والذين يعتبر عددهم قليلا جدا بالمقارنة بما أصاب الأشقياء. وبمنه تعالى سوف يتم التحرك غدا صباحا إلى قنوات التي تمثل خط سيرنا.

في 6 تموز سنة 1312	JUL. 18, 1896
الوصول إلى شمسكين في 9 تموز سنة 1312	JUL. 21, 1896

قائد الجيش الخامس والياور الأكرم لحضرة السلطان: طاهر

• YA-HUS. 356/7 Lef 2

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- صورة- قلم المراسلات

في يوم الخميس الحادي عشر من تموز تحركنا مع الفيلق الهمايوني من قنوات عابرين جبل طومسي من الجهة الشرقية ووصلنا في ساعات المساء إلى مشارف شهبا المعروفة بمناعتها. فوجدنا كافة بغاة الدروز وقد اجتمعوا تحت حوالي عشرين راية لمقاومة العساكر السلطانية متحصنين خلف خرائب السور القديم والستائر التي أحدثوها من الأحجار. ولما كانت العساكر السلطانية شديدة التعب في ذلك اليوم وبحاجة إلى عملية استكشاف للوضع ومعرفة أحوال البغاة وعددهم، ولتأخر الوقت كذلك قررنا تعليق عملية الهجوم إلى اليوم التالي، وتمركزت الفرقة في المكان الذي هي فيه لقضاء الليلة، وفي حوالي الساعة الثالثة من الليل استغل البغاة الظلام وقاموا بمحاولة الغارة على مقر الجيش لكن العساكر كانوا لهم بالمرصاد حيث قوبلوا بنيران شديدة، فلاذوا بالفرار دون أن يظفروا بشيء. وفي اليوم التالي وكان يوم جمعة بدأت عملية الهجوم بعون الله، حيث قام اللواء الأول المشاة من كل من الفرقتين الأولى والثانية من جهتي الجنوب والشرق من شهبا وجهز الفرسان كافة لقطع طريق الرجعة إذا لزم الأمر كما أعد الاحتياط من كل لواء، وبدأ القصف المدفعي مع تقدم المشاة، ثم هاجم طابوران تابعان للفرقة الثانية من اللواء الأول المكلف بالسيطرة على التلال الوعرة في الجناح الأيسر والالتفاف خلف مكامن البغاة ونجحا في طردهم من أماكنهم، حيث لاذوا بالفرار وعندما بدأ العساكر في عملية الإحاطة قام الجناحان الآخران بهجوم مباغت فاضطر بقية البغاة إلى ترك تحصيناتهم والفرار للنجاه بأرواحهم فلحق بهم فرساننا وأوقعوا فيهم خسائر فادحة وتمت السيطرة الكاملة على موقع شهبا وقدر عدد الجثث داخل القرية وخلف التحصينات وطريق الفرار بأكثر من خمسمائة. وبحمد الله تعالى كان عدد الشهداء والجرحى من عساكرنا قليلا جدا. إن عدم ثبات البغاة في موقع مثل شهبا معروف بمناعته وتحصيناته أكثر من ساعتين وتعرضهم للهزيمة الكاملة المنكرة لهو من فضل الله تعالى على حضرة مولانا السلطان بالنصر المبين، وقد بادرنا إلى التبشير بالنصر.

9 تموز سنة 1312 JUL. 21, 1896

حل البرقية الواردة من ولاية سورية

نقلنا أعلاه صورة البرقية الواردة من حضرة الباشا المشير ونود أن نبين بأن هذا النصر هو من توفيق الله تعالى لحضرة مولانا السلطان وبمنه تعالى ستنتهي هذه المهمة قريبا، وبادرنا إلى عرض ما تقدم مع فائق الشكر. والأمر لحضرة ولي الأمر.

15 تموز سنة 1312 JUL. 27, 1896

الوالي حسن

• YA-HUS. 356/7 Lef 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 381،

تم عرض وتقديم البرقية الواردة من ولاية سورية نقلا عن برقية المشير قائد الجيش الهمايوني السادس حول تفاصيل تخليص موقع شهبا من بغاة الدروز الذين اتخذوها حصنا لهم. رجاء رفع هذا للمنظور العالي.

١٧ صفر سنة ١٣١٤ و 16 تموز سنة 1312

JUL. 28, 1896

الصدر الأعظم

• Y. PRK. ASK 113/58

صورة البرقية الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس

ج (الجواب) في 18 تموز سنة 312 JUL. 30, 1896

نبتهل إلى الله بأن يمن بالأمن والسلام والاكرام على حضرة ولي النعمة الأعظم. لقد تم استلام برقية صاحب العطف التي تتضمن الارادة السنية لجناب الخليفة الأعظم الصادرة حول موضوع الاسراع بإجراء العملية العسكرية التي سوف تؤمن النتيجة التي تم الحصول عليها في جبل الدروز، وكذلك تسوية المسألة على الوجه الذي يريده الجناب العالي، وفي الوقت نفسه مكافأة الذين بذلوا جهودا مقدرة من المأمورين العسكريين. وإنني أدعو بدعاء الخير والبركة لجناب ظل الله وذلك بسبب اللطف الجليل الذي حظيت به من جناب السلطان. وإنني أتقدم بشكري غير المحدود من باب الصداقة وذلك بعد اللجوء إلى رحمة جناب الخليفة الأعظم (...).

ومن جانب آخر تم توفير الأسباب التي سوف تقود إلى تأمين الوصول إلى نتيجة جيدة وذلك على الوجه الذي يبتغيه الجناب العالي من فكري وفعلي في هذه المسألة. ومن جهة أخرى لم يبق لأشقياء الدروز من الآن فصاعدا أي نوع من أنواع المقاومة والتحمل

بسبب نتيجة المعارك المعروضة، ويعود الفضل في ذلك إلى صاحب السطوة حضرة السلطان. وقد أصبح أفراد هذه المجموعة في غاية الندم، وقد اختبؤوا هم وعائلاتهم في المنطقة الصخرية الموجودة على حافة اللجاه، حيث أصبحوا بلا قوة ولا حيلة لهم. وبسبب ذلك جاء اليوم إلى مقر الجيش شخصان من أعيان أشقياء الدروز من أجل الحصول على أمان صاحب التاج ونيل البركات الباهرة. وقد أوضح هذان الشخصان أن طائفة الدروز تحتاج إلى الرحمة والشفقة السنية، وهي مهيأة للتسليم. وقد تمت على الفور كتابة بيورلدي (أمر) داخل دائرة الأحكام الجليلة للبرقية التي تتضمن الإرادة السنية الصادرة بتاريخ 4 تموز سنة 312، M– 1896 ,JUL. 16 حيث وقع إعطاؤهم هذا البيورلدي. وفي الوقت نفسه تمت إعادتهم إلى طائفة الدروز. وقد تضمن هذا البيورلدي إعادة جميع الأسلحة والجبخانة وكافة الحيوانات التي تعود إلى الدولة، وفى الوقت نفسه احتوى على عدم وقوع أي نوع من أنواع التدخل من طرف الدروز في أي منطقة من مناطق جبل الدروز تتحرك فيها العساكر الشاهانية، وكذلك قدوم كافة المشايخ والرؤساء إلى مقر الجيش والانقياد التام لجميع القوانين الجليلة وأوامر الدولة العلية. وقد تم إعداد سند مختوم بأختامهم الخاصة يحتوي على ذلك. وفي الوقت نفسه تمت إضافة أنه سوف يقع قبول طلب الأمان الذي التمسوه شريطة وقوع الكفالة المتبادلة.

وإثر استرحامهم الواقع من أجل هذا الموضوع تم إعطاؤهم مهلة حتى يوم الخميس الخامس والعشرين من تموز. وبناء على ذلك سوف يتم إكمال بعض نواقص العساكر الشاهانية خلال هذه المدة ويقع منحها أيضا شيئا من الراحة. وفي حالة ألا يأتوا في اليوم المحدد سوف تتجه بمنه تعالى العساكر الشاهانية إلى الأماكن التي يقيمون فيها حيث تقوم من جديد بضربهم والتنكيل بهم. وعلى كل حال سوف يتم بذل الجهد من أجل إدخال المذكورين في دائرة الطاعة بأي صورة كانت. وبلطفه (تعالى) من المتوقع الحصول على النتيجة المطلوبة.

في 19 تموز سنة 312   JUL. 31, 1896

٣٨- وجهاء دروز يطلبون الأمان (١٨٩٦)

357 MV. 88/80 •

محضر ضبط مناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على البرقية الواردة من الهيئة التحقيقية بحوران ببيان أن الباشا المشير أعطى ورقة مختومة تقول بأن أهالي جبل الدروز إذا أطاعوا قوانين وأوامر الدولة وتخلوا عن مقاومة القوة العسكرية وبادروا بتسليم الأسلحة الأميرية والعسكرية، فإن أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ستكون مصانة وسيكونون في أمن وأمان باستثناء الحقوق الشخصية، وأنه في انتظار ما يرد منهم من جواب.

القرار: ذكرت هذه البرقية أن إعلان العفو العام بعد حصول الهدوء التام وإبعاد بعض الأشخاص أو تجنيدهم في الجيش زجرا هو من أحكام التعليمات وأن الدروز إذا دخلوا في الطاعة على اثر الهدوء الذي حققه المشير المشار إليه وإعطائه الأمان الذي يعني عفوا عاما، فلن تكون هناك إمكانية لإبعاد المشايخ وغيرهم ممن كانوا محركي الفساد، وأنه ليس هناك دروز وضعوا تحت حراسة السلاح لدى الجهة العسكرية بل تمّ توقيف ستة من الفارين، وعدم إمكانية تنفيذ فقرة التعليمات التي تنص على تجنيدهم زجرا، واستفسرت البرقية في ما ينبغي عمله.

لما كان الإعلان الصادر من الباشا المشير إلى الدروز بدعوتهم إلى الطاعة موافقا للحال والمصلحة فقد رأى المجلس إبلاغ الهيئة التحقيقية المذكورة الموجودة ببصرى الحرير برقيا بعدم الحاجة إلى إجراء المعاملة الزجرية بحق من يطلب الأمان ويدخل في الطاعة.

التاريخ: ٢٥ صفر سنة ١٣١٤   24 تموز 1312   AUG. 5, 1896

Lef 2 YA-HUS. 356/66 •

مقام قيادة الجيش- قلم المراسلات- حل البرقية الواردة بتاريخ 25 تموز سنة 1312 بواسطة مركز بصرى الحرير من مشير الجيش الهمايوني الخامس طاهر باشا-
إلى مقام الصدارة السامية،

في وقت أذان المغرب وصل إلى مقر الجيش عشرة من وجوه ورؤساء الدروز لطلب الاستئمان نيابة عن عموم طائفة الدروز، وقد تمت استضافتهم في خيمة خاصة أقيمت لهم وأطعموا اللحم والطبيخ المخلوط باللحم المقلي كما أعطيت دوابهم العلف

اللازم وبفضله تعالى سيتم حل المشكلة يوم غد المبارك على النحو المطلوب لدى المقام العالي، ويصار إلى عرض التفاصيل لاحقا. رجاء الاطلاع.
AUG. 6, 1896

- **YA-HUS. 356/66 Lef 1**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 458

تم عرض وتقديم البرقية الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس حول طريقة المعاملة تجاه مشايخ ورؤساء الدروز الذين تقدموا باسم طائفة الدروز بطلب الأمان، وأنه تم حل المسألة على النحو المطلوب. رجاء عرضها للمنظور العالي.

٢٧ صفر سنة ١٣١٤ و 26 تموز سنة 1312 AUG. 7, 1896

الصدر الأعظم

- **YA-HUS. 356/72 Lef 2**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- برقية واردة من ولاية سورية- قلم المراسلات

بخصوص ما ذكرناه بالأمس عن عزم عشرة من رؤساء ووجوه الدروز القدوم إلى مقر الجيش يوم الخميس بطلب الأمان، فقد جاءوا يوم أمس بطلب الأمان بالنيابة عن طائفة الدروز، أبلغ بذلك المشير الباشا في برقيته وأضاف بأنه من المقرر إنهاء المشكلة اليوم الجمعة على النحو الذي يرضي المقام العالي بفضل قوة وعزم حضرة مولانا السلطان. وسيصار إلى عرض التفصيلات لاحقا. والأمر لحضرة ولي الأمر.

26 تموز سنة 1312 AUG. 7. 1896

والي سورية: حسن

- **YA-HUS. 356/72 Lef 1**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 465

تم عرض وتقديم البرقية الواردة من الباشا والي ولاية سورية ببيان ما أبلغت به مشيرية الجيش الهمايوني عن قدوم عشرة من رؤساء الدروز إلى مقر الجيش نيابة عن طائفة الدروز بطلب الأمان وأنه من المقرر إنهاء المشكلة على نحو ما يرضي المقام العالي، رجاء عرضها للمنظور العالي سيدي.

٢٨ صفر سنة ١٣١٤ و27 تموز سنة 1312 AUG. 8, 1896
الصدر الأعظم

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة السامية المرفوعة مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص. إن بغاة الدروز يعلنون التمرد على هذا النحو منذ مائة عام وإذا تعرضوا للتأديب من قبل العساكر السلطانية أي عندما يرون القوة العسكرية يطلبون العفو والأمان ويقدمون العهود والمواثيق لكنهم يعودون لفعلتهم السابقة عندما ينسحب العساكر من مناطقهم. حتى أن العساكر السلطانية عندما عادت إلى أماكنها بعد أن قضت على الأحداث التي جرت في العام الماضي قاموا بجمع قوات أكثر من القوات السابقة وبدأوا بممارسة أعمال البغي فحاصروا طابورا ونصف الطابور من العساكر السلطانية، وقتلوا أعدادا كبيرة من عناصر الدرك واستولوا على مدفع. ولما كانت معاملة حضرة الباشا المشير تهدف إلى ضمان المحافظة على الأرواح والأموال والأعراض، هي من الوظائف الأساسية للحكومة، فمن الواضح والمؤكد أن منع البغي بصورة قاطعة على النحو المبين في التعليمات لا يكون إلا بإبعاد مشايخ الدروز من تلك المناطق، ولا يمكن بأي طريقة أخرى، وعليه فقد صدرت الإرادة السنية بإجراء اللازم وتم تسجيل المذكرة برقم ذيل المحضر.

٢٨ صفر سنة ٣١٤ و 27 تموز سنة 1312 AUG. 8, 1896
صورة كالأصل

• YA.RES 80/119 Lef 1

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة المذكرة الرسمية للصدارة- 758
عطوفة سيدي،

تم تقديم محضر مجلس الوكلاء المخصوص المتضمن عرض التبريك والولاء والمناقشات الجارية في المجلس على اثر البرقية الواردة من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس حول قدوم رؤساء جبل الدروز إلى مقر الجيش بطلب العفو والأمان. وهذه المذكرة ببيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة فيما يتعلق بمحتويات المحضر.

٢٨ صفر سنة ١٣١٤ و 2 تموز سنة 1312 AUG. 8, 1896
الصدر الأعظم: رقت صورة كالأصل

صورة الهامش

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة السامية المرفوعة مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص. إن بغاة الدروز يعلنون التمرد على هذا النحو منذ مائة عام وإذا تعرضوا للتأديب من قبل العساكر السلطانية أي عندما يرون القوة العسكرية يطلبون العفو والأمان ويقدمون العهود والمواثيق لكنهم يعودون لفعلتهم السابقة عندما ينسحب العساكر من مناطقهم. حتى أن العساكر السلطانية عندما عادت إلى أماكنها بعد أن قضت على الأحداث التي جرت في العام الماضي قاموا بجمع قوات أكثر من القوات السابقة وبدأوا بممارسة أعمال البغي فحاصروا طابورا ونصف الطابور من العساكر السلطانية، وقتلوا أعدادا كبيرة من عناصر الدرك واستولوا على مدفع. ولما كانت معاملة حضرة الباشا المشير تهدف إلى ضمان المحافظة على الأرواح والأموال والأعراض وهي من أولوية الوظائف الأساسية للحكومة، فمن الواضح والمؤكد أن منع البغي بصورة قاطعة على النحو المبيّن في التعليمات لا يكون إلا بإبعاد مشايخ الدروز من تلك المناطق، وليس هناك إي طريقة أخرى، وعليه فقد صدرت الإرادة السنية بإجراء اللازم وتم تسجيل المذكرة برقم ذيل المحضر.

صورة كالأصل

- **YA.RES 80/119 Lef 2**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة محضر مجلس ووكلاء المخصوص- 758

اطلع مجلس الوكلاء المخصوص على البرقية الواردة من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس ببيان ظهور آثار التوفيق لحضرة صاحب مقام الخلافة بقدوم رؤساء جبل الدروز بطلب العفو والأمان إلى مقر الجيش وقبولهم الكفالة المتسلسلة بموجب أحكام التعهد الذي أعطوه وبشرط الالتزام الكامل بما ورد في التعهد زودوا بتعليمات بإسم حضرة مولانا السلطان بصيانة أموالهم وأعراضهم وأرواحهم من التعرض وأعيدوا إلى ديارهم. وأنه بانقضاء المهلة المحددة لقبول استئمان من سيأتي من الرؤساء والمشايخ سيعتبر من لم يأت خلال هذه المهلة من أرباب البغي المستمر وسوق القوة العسكرية للقبض عليهم. والحقيقة أن ما قام به الدروز سابقا ولاحقا من أعمال البغي كانت مشكلة كبيرة بالنسبة للدولة العلية، فإن هذه النتيجة الحسنة التي كانت من آثار التوفيق الخالص لحضرة مولانا صاحب مقام الخلافة، وأعمال الإصلاح المعلن عنها تبعث على الفخر أمام الصديق والعدو على حد سواء. ومن التعليمات التي زودت بها اللجنة بالإرادة السنية السلطانية تغريب ونفي من تسبب بهذه الأحداث من رؤساء الدروز ومشايخهم ولذلك

فإنه بملاحظة ما إذا كانت التعليمات المكتوبة التي أعطاها المشير مقابل طلب الأمان لها تأثير على حكم الأوامر المذكورة.

نقول إن الأوامر التي زودت بها اللجنة لإستتباب الأمن والهدوء ليس لها أي تأثير على المعاملات التي ستجري بعد الانتهاء من العمليات العسكرية، وعليه يرى المجلس إجراء التبليغ للجنة المذكورة وفق ذلك. والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة ولي الأمر.

٢٨ صفر سنة ١٣١٤ و 27 تموز سنة 1112 AUG. 8, 1896

التوقيعات صورة كالأصل

• YA-HUS. 357/29 1314.3.3 Lef 2

مقام قيادة الجيش- البرقية الواردة بواسطة مكتب برقيات بصرى الحرير- قلم المراسلات- من مشير الجيش الهمايوني الخامس طاهر باشا

إلى مقام الصدارة السامية،

على نحو ما عرضت في برقيتي أمس من قدوم مشايخ ورؤساء الدروز المعتبرين أولا وأخيرا ووقعوا على الكفالة المتسلسلة ودخلوا في الأمن والأمان، فقد جاء اليوم إلى مقر القيادة كل من مختار عاهرة الشيخ خليل عزام ومختار داما أحمد القنطار ومختار حران الشيخ شرار مرشد ووافقوا على السند المعروض ووقعوا عليه ودخلوا في الأمان وأجريت لهم التنبيهات اللازمة للمجيء بالمدفعين الجبليين اللذين سبق وأن استولوا عليهما وتسليمهما إلى قيادة الجيش، ثم أعيدوا إلى أماكنهم. رجاء الاطلاع.

بتاريخ 30 تموز سنة 1312 AUG. 11, 1896

• YA-HUS. 357/29 Lef 3

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 513

تم عرض وتقديم البرقية الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس ببيان قدوم مشايخ ووجوه الدروز أخيرا إلى مقر القيادة والتوقيع على الكفالة المتسلسلة ودخولهم في الأمن والأمان. رجاء التفضل بالمنظور العالي. سيدي.

٣ ربيع الأول سنة ١٣١٤ و 21 تموز سنة 1312 AUG. 12, 1896

الصدر الأعظم

● YA-HUS. 357/43 Lef 3

مقام قيادة الجيش- قلم المراسلات- البرقية الواردة بتاريخ 31 تموز سنة 1312، AUG. 12, 1896 بواسطة مكتب برق بصرى الحرير من قائد الجيش الهمايوني المشير طاهر باشا إلى مقام الصدارة السامية،

بالإضافة إلى ما عرضناه في برقيتنا السابقة من قدوم اثنين وعشرين من وجوه ومشايخ ورؤساء الدروز إلى مقر الجيش بطلب الأمان، وصل هذا اليوم كل من الوجوه شيخ خلخلة محمد المغوش ومن السويداء حمدان وسهوة الخضر ظاهر كيوان وأربعة معهم إلى مقر الجيش وطلبوا الأمان أسوة بغيرهم وقبلوا سند الكفالة المتسلسلة ووقعوا عليه. وبذلك بلغ عدد المستأمنين من الرؤساء تسعة وعشرين، مبينين بأنهم يمثلون أهالي سبعين قرية من براق وحتى الكفر ومن جهات المقرن الشمالي والشرقي السويداء وقنوات، وكفلوهم جميعًا، وبناء على ما تم فقد سمح لأهالي تلك القرى بالعودة إلى مساكنهم والعمل في الفلاحة والزراعة على النحو السابق بكل راحة واطمئنان. ثم إن مشايخ ورؤساء ما مجموعه ثمانية وعشرون قرية لم يأتوا إلى مقر الجيش في المهلة الممنوحة لهم لطلب الأمان وعليه يتوجه الفيلق الأول بقيادة الفريق محمود باشا بعون الله تعالى صباح يوم غد إلى المزرعة والسويداء لمواصلة ضربهم والتنكيل بهم، كما أبقي الفيلق الثاني في موقع قراصة وبصرى الحرير لسوقه للجهة المطلوبة عند اللزوم، وبهذه الصورة نأمل إنهاء المسألة على النحو المطلوب. رجاء الاطلاع.

● YA-HUS. 357/43 Lef 1

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الديوان الهمايوني- 528

تم عرض وتقديم برقيتين واردتين من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس وولاية سورية الجليلة ببيان توقيع ستة من وجوه ومشايخ الدروز على سند الكفالة المتسلسلة ودخولهم في الأمن والأمان وعودة المستأمنين إلى مساكنهم وأعمالهم وأنه سيصار إلى سوق العساكر نحو الذين لم يدخلوا في الطاعة والأمان من الدروز، وأن مدفعا واحدا من المدفعين اللذين استولى عليهما البغاة تم تسليمه. رجاء الرفع للمنظور العالي.

٤ ربيع الأول سنة ١٣١٤ أغسطس سنة 1312
AUG. 13, 1896

الصدر الأعظم

Lef 2 YA-HUS. 357/43 •

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- حل البرقية الواردة من ولاية سورية- قلم المراسلات

جاء في برقية المشير الموجود في بصرى الحرير أنه بفضل توفيق الله وقوة وعزم حضرة مولانا صاحب مقام الخلافة جاء يوم أمس سبعة آخرون من رؤساء ووجوه الدروز طالبين الأمان ووقعوا على سند الكفالة المتسلسلة ودخلوا في الأمان كما سلم هؤلاء المشايخ مدفعا من مدفعين جبليين كانوا استولوا عليهما في موقعة عرمان ودفنوا أحدهما في قنوات حيث جاءوا به إلى مقر الجيش في بصرى الحرير وسيسلمون المدفع الآخر الموجود حاليا في جهات ملح خلال يومين وان الدروز المستأمنين بدأوا بالعودة إلى قراهم وأعمالهم. رجاء الاطلاع.

1 أغسطس سنة 1312 AUG. 13, 1896

الوالي حسن

351 MV.89/13 •

محضر خاص منشاقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على القرار الذي سبق صدوره حول قبول اللجوء وطلب الأمان من قبل عصاة الدروز والتنكيل بمن لا يدخل في دائرة الطاعة وإجبارهم على الدخول في دائرة الطاعة وضرورة تنفيذ حكم التعليمات السنية بعد استتباب الأمن، ومذكرة قيادة الجيش بتاريخ ١٣ ربيع الأول سنة ١٣١٤ جوابا على ما أبلغت به.

القرار: يتبيّن من هذه المذكرة وجوب قبول طلب الأمان من البغاة الدروز الستة الذين وضعوا قيد الاعتقال نظرا لتقدمهم بطلب الأمان بعد انتهاء المهلة الممنوحة وفق ما جاء في التبليغات المذكورة أسوة بغيرهم من المتمردين. ولكن نظرا لعدم وجود ايضاحات كافية استفسرت مشيرية الجيش الهمايوني الخامس حول تحديد نوع المعاملة بحق هؤلاء. ومع أن هناك محاذير من أن يؤدي قبول استئمان هؤلاء بعد انتهاء المهلة الممنوحة، إلى تكرار ما فعلوه من البغي بعد فترة، فإنه يتعين إجراء اللازم وفق أحكام التعليمات السنية، وإشعار قيادة الجيش لتبليغ المشيرية المشار إليها بذلك.

٢٠ ربيع الثاني ١٣١٤ AUG. 22, 1896

٣٩ - تحقيقات وإقتراحات لمنع تكرار الإضطرابات (١٨٩٦)

- **YMTV. 143/13**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

أفادت ولاية سورية الجليلة وقيادة الجيش الهمايوني الخامس من أن الانتهاء من المسألة الدرزية التي حدثت قبل عام في أقصر فترة ممكنة تتطلب توقيف خمسة وعشرين أسرة من وجوه الدروز تمهيدا لنقل سكناهم، وحبس وطرد ما بين أربعين وخمسين من البغاة الذين ارتكبوا أعمالا جنائية وعزل القائمقامين والمديرين الدروز وتعيين قائد الدرك خسرو باشا في منصب القائمقامية بالوكالة، وأنه في حال اتخاذ التدابير الإدارية بالإضافة إلى ما ذكر فسيكون من الجائز استعادة أحد عشر طابورا من طوابير الفرقة السيارة السبعة عشر خلال خمسة عشر يوماً وكذلك تخفيض عدد قسم من طوابير الاحتياط. ولما كان ذلك مستنداً إلى مقتضى المكان والعمل فقد أوضحت المذكرة السامية بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٣١٣ ، JAN. 29, 1896 المبلغة من الباب العالي استئذان الإرادة السنية بإصدار قرار من قبل مجلس الوكلاء المخصوص بتحويل أمر إجراء اللازم بتخفيض عدد عساكر الاحتياط الذين وضعوا تحت السلاح، بعد الاستغناء عن استخدامهم أو تسريحهم على نحو ما قررته الإرادة السنية، وبناء على ما سبق أجريت اتصالات مع القيادة المذكورة، وبموجبها تم لفا عرض الجدول المبيّن تواريخ تسريح وإعادة الطوابير المذكورة لإطلاع المقام العالي. والأمر والإرادة لحضرة سيدي.

٧ محرم سنة ١٣١٤ و 7 حزيران سنة 1312 19 حزيران 1896

قائد الجيش: رضا

- **YA.RES 80/66** **Lef 1**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة المذكرة الرسمية للصدارة- 421

عطوفة سيدي،

تم لفا عرض وتقديم المحضر المتضمن مناقشات مجلس الوكلاء المخصوص حول التدابير اللازم اتخاذها لمنع تكرار أعمال العصيان التي تحدث بين فترة وأخرى بجبل الدروز. وهذه المذكرة لبيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٢ صفر سنة ١٣١٤ و 1 تموز سنة 1312 JUL. 13, 1896

الصدر الأعظم: رفعت صورة مطابقة للأصل

صورة الهامش

اطلع المقام العالي على مذكرة الصدارة السامية مرفقة بمحضر مجلس الوكلاء المخصوص، وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ما ورد فيه. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢ صفر سنة ١٣١٤ و 1 تموز سنة 1312 JUL. 13, 1896

صورة مطابقة للأصل

- **YA.RES 80/66 Lef 2**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة محضر مجلس الوكلاء المخصوص- 421

أعمال العصيان والتمرّد التي تظهر بين فترة وأخرى بسبب تضاريس جبل الدروز والطبيعة الخشنة لأهالي تلك المنطقة كانت تقابل بالقوة العسكرية ويعم الهدوء. لكن التدابير المتخذة حتى الآن بقيت منحصرة في إطار إنهاء أعمال العنف. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في جهات حوران أن الدروز إذا وجدوا أي فرصة للتحرك عادوا إلى الأعمال المسيئة، مما يحتم اتخاذ التدابير الجدية والأساسية كي لا تكون هناك أية فرصة لظهور مثل هذه الأعمال الإجرامية. وبموجب ما تلقيناه من الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة وبناء على مقتضى الحال والمصلحة فقد بحثنا الموضوع من جميع جوانبه. والواقع إن الأحداث التي جرت هناك بين آونة وأخرى تمت إزالتها بفضل القوة القاهرة لحضرة مولانا صاحب التاج، وبقيت عملية التنكيل بالبغاة في كل زمان ومكان ضمن إمكانات الحكومة السنية. لكن منع حدوث مثل هذه الغوائل غير ممكن إلا إذا طبقت قواعد التأديب والتنكيل بحق هؤلاء الأهالي بالإضافة إلى عملية تمدينهم وإصلاح أحوالهم وانتقالهم من حالة الجهل التي يعيشونها. مما يجعل الحكومة السنية بين فترة وأخرى تقوم بالعمليات العسكرية وتتحمل التكاليف الباهظة. ولذلك يتطلب الأمر:

- **أولا**: إرسال لجنة تحقيق مؤلفة من بعض الشخصيات المجربة الحائزة على بعض الصفات المطلوبة.
- **ثانيًا**: إبعاد رؤساء البغي ومحركي الفساد من المشايخ مع عوائلهم إلى أماكن مثل بروسة وأنقرة وكوتاهيه وإزمير وتخصيص مقدار من الراتب وإجبارهم على الإقامة فيها.
- **ثالثًا**: تجنيد من تراوح أعمارهم بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين

من الذين استخدموا السلاح وتم القبض عليهم، وإلحاقهم بالجيوش الهمايونية وتعليمهم عقائدهم الدينية بإشراف إمام الطابور في الطوابير التي يوجدون فيها.

- **رابعًا**: إعلان العفو العام عمن بقي من الأهالي مع استثناء الحق الخاص.
- **خامسًا**: تطبيق أصول التحرير والطابو بطريقة عادلة تمهيدا لجباية تكاليف الدولة وتأمين حقوق تصرف الأهالي بأملاكهم، والاهتمام بتسجيل النفوس مع استثناء النساء.
- **سادسًا**: تحصيل الأعشار ورسوم الأغنام من أراضي جبل الدروز التي لم تخضع قبل الآن للأعشار ورسوم الأغنام.
- **سابعًا**: فتح مدارس ابتدائية ورشدية لتعليم العلوم والمعارف وتعيين العدد الكافي من الوعاظ والشيوخ من علماء الشام برواتب كافية لتعليمهم الدين الإسلامي.
- **ثامنًا**: الاهتمام الشديد بتشييد دعائم الإسلام عن طريق إنشاء الجوامع والمساجد.
- **تاسعًا**: تسديد رواتب الأئمة والخطباء والمؤذنين من تلك المناطق.
- **عاشرًا**: إنشاء مبان عسكرية حصينة لإقامة عساكر نظامية ودرك في نفس جبل الدروز وفي أطراف اللجا وعلى منابع المياه لمنع من تسول له نفسه القيام بأعمال البغي والطغيان.
- **حادي عشر**: وضع نظام القرعة الشرعية موضع التطبيق في جبل الدروز بعد إتمام ما سبق ذكره من التنظيمات والإصلاحات.

كما وافق المجلس على تشكيل لجنة التحقيق المذكورة من كل من شوقي بك رئيس دائرة محكمة التمييز وحقي بك المستشار القانوني لدى الباب العالي ومالك أفندي وهو من وجوه يكيشهر نظرا لاتصافهم بالصفات المطلوبة بالإضافة إلى خبراتهم وتجاربهم، على أن يعيّن شوقي بك رئيسا للجنة، ومضاعفة راتب كل من شوقي بك وحقي بك، وتخصيص راتب شهري لمالك أفندي قدره اثنا عشر ألف وخمسمائة قرش مع إعطائهم بدلات سفر بموجب قرار خاص فيما يتعلق بأماكن التي سيتوجهون إليها وتحويل الموضوع لنظارة المالية لتنفيذ ذلك، وتبليغ ولاية سورية بضرورة التعاون مع اللجنة في كافة إجراءاتها وطلباتها وتزويدها بما تريده من المعاونين والكتاب والمستخدمين المحليين، وذلك لإتمام هذه الأمور في أقصر فترة ممكنة أخذا بالاعتبار المصروفات الكبيرة التي ستترتب على الدولة من جراء وضع كل هذا العدد من القوة العسكرية تحت السلاح لمواجهة تلك الأحداث. كما يرى المجلس زيادة مرتبة مالك أفندي المذكور نظرا لمكانته العلمية. وكل ذلك مرهون بموافقة المقام العالي. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢ صفر سنة ١٣١٤ و 1 تموز سنة 1312 JUL. 13, 1896
توقيعات صورة طبق الأصل
اطلع المقام العالي على محضر مجلس الوكلاء المخصوص ومذكرة الصدارة السامية المرقمة بذيل المحضر المذكور، وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ما ورد فيه. والآمر لحضرة ولي الأمر.
٢ صفر سنة ١٣١٤ و 1 تموز سنة 1312 JUL. 13, 1896
صورة مطابقة للأصل

- **MV.90/31**

محضر ضبط خاص بمناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: أطلع المجلس على صورة البرقية الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس مع مذكرة قيادة الجيش بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣١٤، AUG. 31, 1896 وبرقية المشيرية المذكورة وهيئة التحقيق ببيان بمناسبة قرب الانتهاء من مسألة حوران ونفي وتغريب المشايخ والرؤساء الذين حركوا الفتنة، وإزالة الأسباب التي أدت إلى الإخلال بالأمن والأمان، أبلغت هيئة التحقيق الباب العالي طلبها إعلان العفو العام شرط استثناء عدد من الأشخاص الذين لاذوا بالفرار وتعذر القبض عليهم. وقد اعترضت المشيرية على قرار العفو لكن نظرا لاحتمال أن الأشخاص الذين سيستثنون من العفو سيتفقون مع الأشخاص الآخرين الذين تبرموا من التنكيل الحاصل ومالت أفكارهم نحو الفتنة والفساد، فيتسببون في إقلاق الراحة العامة.

القرار: نظرا لوجود بعض المحاذير من إعلان العفو العام واستثناء بعض الأشخاص الذين فروا ولم يستسلموا، فإن المجلس يرى تعليق أمر العفو حتى إشعار آخر وابلاغ قيادة الجيش بذلك ليصار إلى تبليغ المشيرية المذكورة وتقديم معلومات إلى لجنة التحقيق ونظارة الداخلية في هذا الشأن.
٢٦ جمادى الأول ١٣١٤ NOV. 2, 1896
توقيعات

- **YA.RES 81/52 Lef 1**

SEPT. 1, 1896
قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة المذكرة الرسمية للصدارة- 1075
عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم محضر مجلس الوكلاء المخصوص المتضمن مناقشات المجلس لما ورد في برقية لجنة التحقيق المرسلة إلى جبل الدروز عن عدم كفاية الإجراءات العسكرية المتخذة ضد الدروز. ونظمت هذه المذكرة لبيان تنفيذ ما سيصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٢٣ ربيع الأول سنة ١٣١٤ و 21 أغسطس سنة 1312

الصدر الأعظم: رفعت صورة كالأصل

صورة الهامش على المذكرة نظر المقام العالي في هذه المذكرة ومحضر مجلس الوكلاء المخصوص مع مرفقاته وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على النحو الوارد.

٢٣ ربيع الأول سنة ١٣١٤ و 21 أغسطس سنة 1312

مطابقة للأصل

- **YA.RES. 81/52 Lef 2**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة محضر مجلس الوكلاء- 1075

جاء في البرقية الواردة من لجنة التحقيق المرسلة إلى جبل الدروز والتي اطلّع مجلسنا عليها بأن العمليات العسكرية التي نفذت ضد الدروز لم تكن كافية ولذلك فإن التنكيل لم يشمل حتى الأشخاص الذي تسببوا في مقتل الكثير من العساكر السلطانية، بالإضافة إلى أن الذين طلبوا الأمان كانوا يعملون من جهة أخرى على قتل ونهب الأهالي المطيعين للدولة، بالإضافة إلى أنهم لم يسلموا منذ طلبهم الأمان إلا جزءا بسيطا من الأسلحة الأمر الذي كان له تأثير سيء لدى الناس. وعلى النحو المعروف لدى المقام العالي فإن الهدف من إرسال اللجنة المذكورة هو قطف ثمرة العملية العسكرية والحيلولة دون تمكن الدروز من إحداث مشكلة مرة أخرى وإيجاد حل جذري لإدارة جبل الدروز بصورة فعالة. وكان من جملة القرارات المتخذة في هذا الشأن جمع الأسلحة وتجنيد الأشخاص المقبوض عليهم أثناء عملية التأديب، ونفي من يلزم من الرؤساء والمشايخ مع عوائلهم إلى أماكن أخرى، وكانت الأوامر التي زودت بها اللجنة بموجب الإرادة السنية على هذا النحو. وعلى ضوء ما ذكر فقد كان على قائد القوة العسكرية التي توجهت إلى جبل الدروز ومشير الجيش الهمايوني الخامس طاهر باشا ولجنة التحقيق بناء على النجاح الذي تم في حوران في وقت سابق أن يحرصوا جميعا على التعاون والتنسيق، لكن ذلك لم يتحقق. وحتى العمليات العسكرية التي كانت لها آثارها الحسنة في البداية بقيت ضمن نطاق محدود. ولم يتحقق

الهدف المدرج في التعليمات التي زودت بها اللجنة ومن أهمها جمع الأسلحة التي كانت لدى الدروز من قبل والأسلحة التي حصلوا عليها من الجيش، بينما كان من الواضح أن الهدف الأصلي للدروز من طلب الأمان هو كسب الوقت للقيام بإعتداءات جديدة هنا وهناك، ثم القيام بحركات بغي وعصيان بعد انسحاب الجيش من المنطقة، وإيقاع الدولة في مشاكل سياسية لا داعي لها في بلاد سورية. وبناء على ما تقدم يرى المجلس ضرورة أن يقوم الجيش المحتشد بأعداد كافية هناك بإتمام العمليات وفق الخطة المرسومة ووضع حد لأطماع وآمال الدروز. ولايتأتى ذلك إلا بتحول وضع الافتراق بين الباشا المشير وبين لجنة التحقيق إلى تفاهم واتفاق، وتحويل هذا الموضوع إلى قيادة الجيش كي تقوم بإجراء التبليغ اللازم للمشير المذكور والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة ولي الأمر.

٢٣ ربيع الأول سنة ١٣١٤ و 21 أغسطس سنة 1312 SEPT. 1, 1896

التوقيعات صورة كالأصل

رقم 3436

نظر المقام العالي في محضر مجلس الوكلاء المخصوص وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ماجاء فيه.

٢٣ ربيع الأول سنة ٣١٤ او 21 أغسطس سنة 1312

مطابقة للأصل

- **YEE. 89/84**

ان مقتضى خضوعي وولائي لولي نعمتي سيدنا السلطان المقدس، والأصح إن فرط محبتي ووفائي وولائي لتراب رجله بدرجة العبادة يجعلني لا أريد له أن ينزعج ويتضايق قدر ذرة من أي أمر من الأمور. وأقسم بالله العظيم أنني كلما أحسست بإنزعاج سيدنا انقطع عن الطعام والشراب والنوم، ولا أحجم عن العمل ليل نهار كي تنتهي المشاكل الموجودة على خير وينعم سيدنا ولي النعمة بالراحة. ومن بين هذه المشاكل انتهت مشكلتا كريت والدروز بفضل قدرة مولانا السلطان. ومن اللازم الآن استكمال الأسباب التي من شأنها إنهاء مشكلة الأرمن الحالية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتحقيق وإخراج رؤوس الفساد من الأرمن إلى الظاهر وإفشال كل محاولاتهم، فمن جانب لا نترك تدبيرا لازما إلا ونتخذه في هذا السبيل من جهة. ومن جهة أخرى يجب تنظيم شؤون البوليس بشكل جيد، لتكون لديهم الخبرة عند ظهور مثل هذه الأحوال، كما يجب اتخاذ التدابير المانعة لدى

الإحساس بأي شيء. ومن المشاكل القائمة الأمور المالية ويجب أن يكون أول ما ينبغي عمله هو البحث عن حل لهذه المشكلة. وقد بذلت جهود لحلها ولكن تأخر الحل بسبب المشاكل الأخرى، وأصبح حل المشكلة المالية بصورة جدية يتوقف على حل تلك المسائل، ومع ذلك فإنني لا أترك دقيقة واحدة إلا وأفكر في هذه المشكلة، ويتوكل حضرة مولانا صاحب مقام الخلافة على الله واستناده إلى رسول الله بدافع من نيته الحسنة وصدق دينه وحسن تدبيره سيجد الحل لهذه المشكلة كما وجد الحل لكثير من المشاكل الأخرى، لا أشك في هذا أبدا. ولما كنت العبد الصادق المطيع المستعد للتضحية بروحه ودنياه في سبيل ولي نعمتنا، فإني وجدت في ذلك الجرأة لعرض هذه المشاكل على أمل حلها بالصورة الممكنة ولم أقصد إزعاج سيدي. رجاء إحاطة سيدنا صاحب مقام الخلافة بذلك والأمر لولي نعمتي سلطاني الحبيب.

٦ ربيع الثاني سنة ١٣١٤ و 2 أيلول سنة 1312 14 أيلول 1896

العبد المملوك الصدر الأعظم.

٤٠ – اجراءات إدارية ومالية حول الأحداث (١٨٩٦)

• **Surayi Devlet 2286/21.27 310 Ca.1314**

برقية- إلى مقام الصدارة السامية،

أرجو الموافقة على تسديد استحقاقات مائة نفر من عناصر الدرك المبلغ عنهم برقيا بأنهم جندوا واستخدموا مؤقتا هنا وسرحوا بعد ذلك لعدم الحاجة إليهم البالغة ثمانية آلاف وتسعمائة وسبعة وثلاثين قرشا من زيادة مخصصات أقسام كتيبة الدرك وواردات الأيام الخالية، وإرسال المعاملة مع ملف المحاسبة.

31 تموز سنة 312 AUG. 12, 1896

والي سورية: حسن

• **Lef 1**

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة المذكرة الرسمية للصدارة- 1315

عطوفة سيدي،

تم لفا عرض وتقديم المحضر المتضمن مناقشات مجلس الوكلاء المخصوص على اثر ورود برقية المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس حول تشكيل لجنة لاسترداد الدواب والأشياء والحبوب التي يدعي الدروز بنهبها من قبل العربان واهالي حوران، وإعطائها لأصحابها. وهذا بيان بتنفيذ ما سيصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

١٤ ربيع الثاني سنة ١٣١٤ و 10 أيلول سنة 1312 SEPT. 22, 1896

الصدر الأعظم: رفعت صورة كالأصل

صورة الهامش على المذكرة

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة المقدمة مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص وصدرت الإرادة السنية في هذا الشأن.

١٤ ربيع الثاني ١٣١٤ و 10 أيلول سنة 1312 SEPT. 22, 1896

مطابقة للأصل

• **Surayi Devlet 2286/21**

قيادة الجيش

تلقينا أمر وإشعار الصدارة السامية في مذكرتها الواردة بتاريخ 4 أغسطس سنة

312، AUG. 16, 1896 ببيان إرفاق البرقية المرسلة من ولاية سورية بطلب الموافقة على تسديد استحقاقات مائة نفر من عناصر الدرك المبلغ عنهم برقيا بأنهم جندوا واستخدموا مؤقتا هنا وسرحوا بعد ذلك لعدم الحاجة إليهم وهي ثمانية آلاف وتسعمائة وسبعة وثلاثين قرشا وذلك من فائض مخصصات أقسام كتيبة الدرك وواردات الأيام الخالية، لبيان رأينا في ذلك وإعادة البرقية المذكورة. ولدى تحويل الأمر إلى دائرة الدرك تبين أن الولاية المشار إليها ذكرت بأنها حصلت على إذن بتجنيد مائتين من فرسان الضبطية لاستخدامهم في عملية التنكيل بالدروز وتسريحهم في ختام العملية، وعلى اثر ذلك تم رفع مذكرتنا إلى مقام الصدارة بتاريخ 4 تموز سنة 312، JUL. 16, 1896 فجاءت المذكرة الجوابية من مقام الصدارة برقم سبعمائة واثنين وتاريخ 7 تموز سنة 312، JUL. 19, 1896 ببيان أن الوقت لا يساعد على بذل مزيد من المصاريف. وأنه إذا اقتضى أمر التنكيل بالدروز إرسال أعداد كبيرة من قوات الجيش فإنه من المناسب فرز عدد مناسب من عناصر الدرك في سورية وبيروت، وان وكالة ولاية سورية البهية ومشيرية الجيش الهمايوني الخامس أبلغتا بذالك. وعلى نحو ذلك قمنا بإرسال كتاب جوابي مباشر الى ولايتي سورية وبيروت بتاريخ 1 أغسطس سنة 312 ، AUG. 13,1896 ببيان عدم وجود ما يفيد إعطاء الإذن لدينا بتجنيد مائة من عناصر الدرك. ونظرا إلى أن ولاية سورية طلبت في تلك الفترة إذنا من الباب العالي في ذلك الوقت، ولكن مع عدم صدور الإذن بذلك تم استخدام هؤلاء نظرا للحاجة إلى تجنيدهم محليا وعليه فقد أفادت الدائرة المذكورة بأن الموافقة على تسديد استحقاقات مائة نفر من عناصر الدرك المبلغ عنهم برقيا إنهم جندوا واستخدموا مؤقتا هنا وسرحوا بعد ذلك لعدم الحاجة إليهم وهي ثمانية آلاف وتسعمائة وسبعة وثلاثين قرشا من فائض مخصصات أقسام كتيبة الدرك وواردات الأيام الخالية يتوقف على رأي مقامكم العالي، وطلبت إبلاغها بما يصدر من الأمر العالي لتنفيذه من قبلها فورا. ونعيد إلى مقامكم البرقية المذكورة لفا والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٩ ربيع الثاني سنة ٣١٤ 25 أيلول سنة 312 OCT. 7, 1896

قائد الجيش: رضا

- **MU. 90/64**

ورقة ضبط مداولات مجلس الوكلاء- رقم الضبط (المحضر)-

التاريخ: في ٢٢ رجب سنة ٣١٤ DEC. 27, 1896

رقم المجلد- افتتاح المجلس- دقيقة- ساعة- أسماء حضرات الحضور الفخام- نوعية الأوراق المتعلقة بالمواد التي تمت مناقشتها- رقم غرفة أوراق الباب- تاريخ عرضها على المجلس- عدد قطع الملفوفات:

نوعي- عدد الملفوفات- رقم غرفة الملفوفات- تاريخ العرض- عربي- رومي-

خلاصة الموضوع: لقد تم الإطلاع على التحريرات المشتركة المؤرخة بـ ١١ ربيع الآخر سنة ٣١٤، SEPT. 19, 1896 والمرسلة من قبل هيئة التحقيق وعبد الله باشا مشير الجيش الهمايوني الخامس. وهذه التحريرات تحتوي على بعض المناقشات بشأن طلب تشكيل لجنة مختلطة تضم شخصين من الدروز وشخصين من الحورانيين بهدف إعادة المنهوبات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الدروز والحورانيين أثناء الاضطرابات التي شهدها جبل الدروز إلى أصحابها.

القرار: حسب ما هو مذكور، فإن اللجنة المذكورة يمكنها الاضطلاع بالنظر في الأحوال العامة لجبل الدروز إذا كان الوقت مناسبا بشرط أن تكون تحت إشراف مقام المشيرية وبشرط أن تعقد اجتماعاتها في الشام. وعند حدوث الاضطرابات، وبسبب ترك بعض أنواع القضايا إلى المحاكم العدلية تقوم هذه اللجنة بإصدار الأحكام فيما يتعلق بالقضايا والدعاوى المثارة بين الدروز والحورانيين على أن تنتهج في ذلك طريق الصلح. وإذا اقتضى الأمر يقوم فرد من أعضاء هذه اللجنة أو مجموعة من الأعضاء بالذهاب إلى المناطق الأخرى حتى يتمكنوا من إجراء التحقيقات المطلوبة. وسوف يكون من المناسب تعيين أحمد سمعه باشا وهو أحد أشراف الشام على رئاسة اللجنة المذكورة، ويعين كأعضاء في هذه اللجنة فيض الله أفندي رئيس محكمة بداية الشام وفرد من الأمراء العساكر ويكون من المناسب أيضا تعيين عضو من مجلس إدارة الروم الكاثوليك. وبعد الطلب الذي قدمه طاهر باشا المشير السابق للجيش الهمايوني بالسماح بتشكيل هذه اللجنة تم تدارس الأمر بحيث يتم تغليب المصلحة العامة وبالتالي يتم تعيين شخص كفؤ ومناسب لرئاسة هذه اللجنة. ويتم إعلام الهيئة المكلفة بتشكيل هذه اللجنة التي ورد ذكرها وكذلك يتم إعلام ولاية سورية. وفي هذا الباب تمت مناقشة موضوع قيام المشير المشار إليه بإرسال معلومات إلى السر عسكر. (يوجد أربعة عشر توقيعا).

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- قلم الرسائل
صورة البرقية الواردة من ولاية سورية بتاريخ 30 أغسطس سنة 1313، SEPT. 11, 1897.

على اثر ورود معلومات رسمية بأن الحورانيين الذين خدموا الحكومة السنية بدعم العمليات العسكرية في كل حادثة للدروز، وخسروا أكثر من ثلاثة ألاف جمل خلال وقعة الدروز في العام الماضي في سبيل النقليات العسكرية وبعد أن قطعت المخصصات الممنوحة لشيخ اللجا البالغة ستة عشر ألف قرش مقابل المهمات التي تعهد بها أهل اللجا مع قبولهم للدروز الذين فروا إلى اللجا حيث لا يمكن القيام بالعمليات العسكرية هناك، فاتفقوا على الثورة، واستغل الدروز هذا الوضع بالإضافة إلى وجود قوة كافية من العساكر في جبل الدروز بسبب مشكلة حوران، فأوغر رؤساء الدروز الذين عادوا من منفاهم في العام الماضي صدور الحورانيين وأهل اللجا وتحالفوا معهم وهم بصدد إحداث فتنة بجبل الدروز. بذلنا الوصايا اللازمة والنصائح المؤثرة مع اتخاذ التدابير الممكنة لكن الدروز الذين جبلوا على الرغبة في الفتنة والانتقام استغلوا وضع الحورانيين لصالحهم، فبدأوا يشعلون النيران كعادتهم في الجبال. ونظرًا لعدم إمكانية إظهار القوة العسكرية بتفريق القوة العسكرية ما لم تنته مشكلة حوران، فإني أكرر طلب الإذن بتأخير إجراء معاملة التجنيد مؤقتا على أن تستأنف في أيلول مع اتخاذ بعض التدابير المناسبة أو استخدام القوة العسكرية كما يراه حضرة الباشا المشير وبالتالي تأديب الجميع هناك مع رجاء سرعة الجواب قبل أن يتطور الأمر إلى أسوأ وتستحيل السيطرة على الوضع، وعند ذلك ستكون الحاجة إلى قوات كبيرة من الجيش.

٤١ – تسجيل النفوس والتجنيد (١٨٩٧)

MV. 91/70 •

محضر ضبط مناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على البرقيات الثلاث الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس ومن وكيل والي سورية ومن الهيئة التفتيشية حول إكمال المعاملات المتعلقة بتسجيل النفوس ضمن جملة الإصلاحات المقررة بلواء حوران، وأنه لم تعد الحاجة قائمة إلى تمديد إقامة الهيئة التفتيشية كي تشمل المعاملات العمومية للقرعة خلال إجرائها في الأقضية الأخرى للواء حوران وجبل الدروز وفقا للأصول والنظام.

القرار: لما كانت عملية القرعة المقرر إجراؤها بجبل الدروز من الحالات الضرورية والطارئة، وعدم جواز تأجيلها حتى وقت إجراء القرعة بعموم الولاية . وأن تنفيذ ذلك قبل انسحاب القوات العسكرية من هناك لن يدع مجالا لأية مشكلة محتملة، فقد رأى المجلس أن يرسل المقام السامي برقية جوابية إلى مشيرية الجيش الهمايوني الخامس كي تبادر إلى تقسيم الجبل إلى دوائر عسكرية فيما يتعلق بالقرعة مع البدء بعملية التجنيد.

التاريخ: ٢٩ رجب سنة ١٣١٤ 22 كانون الأول سنة1321 JAN. 3, 1897

LY 1 232 PRK. UM 36/65 •

٢ شوال ١٣١٤ MAR. 6, 1897

شفرة من هيئة التحقيق الموجودة في الشام إلى رئاسة الكتابة

لقد تم في السابق عرض مسألة إجراء وإكمال تعداد سكان قضاء جبل الدروز، ومن جهة أخرى تم في هذه المرة تعداد سكان أقضية بصرى الحرير وقنيطرة وعجلون وشيخ سعد ودرعا الملحقة بلواء حوران. ونتيجة لذلك كان عدد الأفراد الذكور يبلغ واحد وخمسين ألف وثلاثة وأربعين نسمة، ويوجد كذلك عدد وقدره أحد عشر ألف وأربعمائة وثمانين نسمة من الدروز، وأربعة آلاف وتسعمائة واثنين وسبعين من المسيحيين، وثلاثين من اليهود وثلاثة أقباط، وبذلك يبلغ العدد سبعة وستين ألف وخمسمائة وسبعة وثلاثين نسمة، وقد تم إيداع ذلك على دفاتر الولاية. وبحمد الله فقد اكتمل تعداد سكان اللواء المذكور دون وقوع أي أحداث، وذلك بفضل حضرة سيدي صاحب النعمة الأعظم صاحب التاج صاحب الفخامة، وكذلك بفضل الآثار الباهرة لجناب ظل الله مما يجعلنا نتقدم بوافر الشكر والعرفان بسبب هذا التوفيق.

في 25 كانون الأول سنة 312 MAR. 9, 1897

من الأعضاء: مالك من الأعضاء: حقي رئيس هيئة التحقيق: شوقي

مشير الجيش الهمايوني الخامس: عبد الله.

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- الرسائل

صورة البرقية الواردة من ولاية سورية بتاريخ 19 تموز سنة 1315 JUL. 31 1897,

ج 17 تموز سنة 1313، JUL. 29, 1897 يتبين من البرقيات الواردة أن الحورانيين يعارضون معاملة التجنيد وأنهم مستعدون لدفع بدلات العسكرية مهما بلغت ويصرون على الامتناع عن معاملة القرعة بالإضافة إلى أن كونهم من سكان الخيام أصلا، وتم إسكانهم بالتشجيع في الفترة الأخيرة فهم لا زالوا في حال من البداوة ولا يمكنهم تحمل الخدمة العسكرية وإذا حصل أي تضييق عليهم من جانب الحكومة فإن عموم الأهالي سيتركون الديار ويفرون هنا وهناك، وقد بدأ قسم منهم بالفرار منذ الآن. وإذا لم يكن لهذا حل في أقرب وقت فستحدث مشكلة. وإذا كانت الأحوال السائدة تشير إلى ما ذكرنا، فإن شائعة تحالف الحورانيين بسبب ذلك مع الدروز لم تتأكد بعد. ولدى بحث الموضوع مع الباشا المشير تقرر أنه من المناسب الانتظار عدة أيام بدون تضييق وتكرار النصح للمشايخ بوسائل مناسبة ثم البحث مرة أخرى وعرض ما يقرر على ضوء النتيجة المتحصلة. وقد أجري التبليغ اللازم لإجراء النصائح المؤثرة كما أن المدعو محمد آغا الجاروتي الذي يكن له الحورانيون الاحترام الشديد، وتبين أنه سبق وأن قام بمهمة المحافظة بجهات حوران، اتصل بالمشايخ باسمي ودعاهم إلي وسيتوجه إلى حوران غدا لهذا الأمر وسأقوم بابلاغ النتيجة مع ما يتجمع لدي من معلومات. ذلك لأن استمرار هذا الوضع بحوران وجلب الأهالي إلى هذه الجهة سيكلف الخزينة مبالغ طائلة وعليه فإنني أرى أنه يجب أن تنتهي هذه المسألة وتحصل النتيجة خلال عشرة أيام بأي صورة من الصور.

٤٢ - إتمام لجنة التحقيق مهمتها (١٨٩٧-١٨٩٨)

• YA.RES. 84/60 Lef 1

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة المذكرة الرسمية للصدارة- 2599

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم محضر مجلس الوكلاء المخصوص حول إتمام لجنة التحقيق مهمتها بجبل الدروز وعودتها إلى دار السعادة. وهذه المذكرة ببيان تنفيذ ما سيصدر من الإرادة السنية فى هذا الشأن.

١٨ شعبان سنة ١٣١٤ و 9 كانون الأول سنة 1312 JAN. 21, 1897

الصدر الأعظم: رفعت صورة كالأصل

صورة الهامش على المذكرة نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة المقدمة مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص وصدرت الإرادة السنية على النحو المبلغ.

١٩ شعبان سنة ١٣١٤ و 10 كانون الثاني سنة 1312 JAN. 22, 1897

مطابقة للأصل

• YA.RES. 84/60 Lef 1

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- صورة المذكرة الرسميةللصدارة- 2599،

جاء في البرقية المشتركة الواردة من كل من الفريق سعد الدين باشا الموجود بالشام في مهمة وقسطاكي أفندي، واطلع مجلسنا عليها أن لجنة التحقيق أكملت مهمتها كاملة على النحو المبين في كتاب التعليمات، وبقي أمر العفو العام، وأن تنفيذ ذلك لا يحتاج إلى وجود لجنة التحقيق كما أن الفرقة العسكرية التي هي واسطة التنفيذ انفضّت، فلم يبق للجنة أي عمل هناك. كما أيدت البرقية الواردة من اللجنة المذكورة ذلك وقد اطلع المجلس المخصوص على ما جاء في البرقية السابقة. ونظرا إلى أن إعلان العفو العام يمكن أن تقوم به الحكومة المحلية فإن تأسيس تلك الإجراءات وتقريرها يحتاج الى تأجيل العفو العام لفترة من الوقت، وأيّد المجلس عودة اللجنة المذكورة وتم عرض المحضر الحاوي على الإذن بذلك إلى العتبة العليا، حيث ستتوقف عودة اللجنة المذكورة على الموافقة العالية وسيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٨ شعبان سنة ١٣١٤ و 9 كانون الأول سنة 1213 JAN. 22, 1897

توقيعات صورة كالأصل

٤٣- تقارير حول الدروز الموجودين بالمنفى (١٨٩٧ - ١٩٠٠)

MV.91/30 •

محضر ضبط مناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على مذكرة نظارة الداخلية المؤرخة في غرة رمضان سنة ١٣١٤، FEB. 3, 1897 المتضمنة ما أبلغت به ولاية أنقرة من إجراء عملية إسكان خمسمائة وخمسة وثمانين من الدروز الذين أبعدوا مع عوائلهم إلى أنقرة وأن مبلغ الستين بارة المدفوعة لهم بصفة بدل مأكولات ومحروقات لا تكفي وينبغي زيادته إلى قرشين.

القرار: لما كان من الضروري كما هو مبين في هذه المذكرة وتمت الموافقة عليه محليا عدم إفساح المجال للدروز المذكورين بالفرار وإسكانهم في الأماكن التي سيقوا إليها فقد رأى المجلس انه من المناسب توزيع أسرتين أو ثلاث أسر لكل قرية وإسكانهم فيها وإعطاؤهم قطعا من أراضي أميرية خالية وتزويدهم بآلات زراعية ومقدار مناسب من بذور الزراعة والفلاحة وإنشاء بيوت لهم وإبلاغ يومياتهم إلى قرشين وقرر تبليغ النظارة المشار اليها كي تبلغ الولاية المذكورة بإجراء اللازم.

التاريخ: ٨ رمضان سنة ١٣١٤ FEB. 10, 1897

HR. MTV 720/63 • وثيقة عدد: 854 1/1 19 .4 .1897

الباب العالي- غرفة الترجمة- رقم 31- المترجم: عبد الرحمن- المصحح: مصطفى

في 12 مايو سنة 1313 MAY. 24, 1897

في 17 مايس سنة 1313 MAY. 29, 1897

نوع الترجمة: من طرف دروز حوران المقيمين في يوزغاد والمستفيدين من العفو العام إلى المقام السامي للصدارة العظمى ونظارة الداخلية الجليلة.

ترجمة العرضحال المكتوب باللغة العربية والمقدم ممهورا من قبل واحد وعشرين شخصا من دروز حوران الموجودين في يوزغاد والذين تم نفيهم بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ٣١٤، APR. 19, 1897.

وهذا العرضحال مقدم إلى المقام السامي للصدارة العظمى ونظارة الداخلية الجليلة.

لقد شملنا نحن العبيد الضعاف العفو العام الصادر عن جناب الخليفة بواسطة الإرادة السنية الصادرة في هذا الموضوع، وقد قابلنا ذلك بالاستبشار والفرح، ونبتهل

إلى الله سبحانه وتعالى بأن يمنح ولي نعمتنا السلطان- ملجأ وملاذ العالم- طول العمر والعافية والشوكة والإجلال، غير أنه حتى الآن لم تبذل الحكومة المحلية أي نوع من أنواع المحاولات من أجل إعادتنا إلى وطننا، وأصبح وضعنا في غاية السوء، وأدخل أولادنا سلك العسكرية بواسطة إرادة سنية صادرة عن حضرة السلطان، وبسبب عدم وجودنا في محلنا فإننا لا نستطيع أن نوفر أسباب المعيشة. كما أن الخطأ الذي وقعنا فيه هو خطأ بشري يقبل العفو والصفح، وفي هذا الخصوص فقد أنعم علينا صاحب المرحمة العلية والشفقة السنية حضرة ظل الله بعفوه وصفحه عما اقترفناه من جرم وذنب، وسوف نظل منذ هذه اللحظة فصاعدا مطيعين إطاعة تامة لأوامر الحكومة السنية ومنقادين لها، ونحن هنا نتقدم ونسترحم جناب الصدر الأعظم في إعطاء الإذن من أجل أن نعود إلى وطننا.

HR. MTV. 721/56 •

الباب العالي- غرفة الترجمة- الرقم: 146- المترجم: أحمد مهدي- المصحح: في سنة 13
نوع الترجمة: نحن من أهالي جبل الدروز، وتم نفينا إلى أنقرة بغير حق، ونتقدم هنا نحن: رشيد وخليل والبقية بهذا الاستعطاف إلى نظارة الداخلية الجليلة.
ترجمة العرضحال المكتوب باللغة العربية والمقدم بإمضاء عشرة أشخاص منهم رشيد وخليل وأبو حسن وفارس وإبراهيم إلى نظارة الداخلية الجليلة بتاريخ 12 جمادى الثاني سنة 315، NOV. 8, 1897 .

عبيدكم الضعاف مسلمون من طائفة الدروز في جبل حوران، ولقد قمنا بتأدية الأموال الأميرية في السنة الماضية أثناء الأحداث التي وقعت في الجبل المذكور، وذلك حسب أوامر جناب الناظر. كذلك كنا مطيعين لأوامر الدولة العلية، ولم نستحق أي نوع من أنواع العقاب. وبالرغم من ذلك تم إرسالنا إلى أنقرة، مع العلم بأنه لم تكن لنا أي يد فيما يتعلق بالحادثة المذكورة. كما أن المكان الذي نسكن فيه يبعد عن موقع الحادث بمسافة يومين. ويبلغ عددنا الآن أربعين شخصا وكلنا لم يلائمنا جو أنقرة، ولهذا السبب تضرر عدد كبير منا، وأصغرنا يبلغ من العمر حوالي ستين عاما. وبسبب عدم معرفتنا للغة أصبحنا نعيش في مذلة وانكسار، وأصبح أولادنا وعيالنا الذين يعيشون هناك في حال سيء. كما أن أراضينا حل بها الخراب. ونحن نرجو النظر في أمرنا هذا، ونلتمس اللطف والمرحمة وندعو لحضرة السلطان بطول العمر والنصر، ونتضرع من أجل إرجاعنا مرة أخرى إلى بلادنا.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.
في 1 تشرين الثاني سنة 1313 NOV. 13, 1897

- HR. MTV 722/53 1/1

الباب العالي- غرفة الترجمة- الرقم 75
المترجم: عبد الرحمن، في 23 تموز سنة 1314 AUG. 4, 1898

المصحح: مصطفى، في 27 تموز سنة 1314 AUG. 7, 1898

نوع الترجمة: من طرف الدروز المنفيين في "بيله جك" إلى نظارة الداخلية الجليلة
ترجمة الطلب المكتوب باللغة العربية والمقدم من قبل المدعوين أنيس زهر الدين وحسين زهر الدين وهما من دروز حوران تم نفيهما إلى بيله جك، وهذا الطلب مقدم إلى نظارة الداخلية الجليلة بتاريخ 17 تموز سنة 1314، JUL. 29, 1898

لقد تم إبعادنا عن أسرنا إلى بيله جك قبل سنتين ونصف. وبسبب ذلك أصبحت عائلتانا بلا مأوى في صحاري سورية. أما بقية المنفيين فلم يتم فصلهم عن أولادهم وعيالهم، وهذا الإجراء كان استثنائيا في حقنا. وهذا الإجراء لا يجوّزه جناب الناظر. وفي الوقت الذي تم نفي بقية الدروز في شكل مجموعات متكونة من مائة شخص ومجموعات أخرى متكونة من خمسين شخصا في سينوب ورودوس فقد نفينا نحن في مكان لا نعرف لغته ولا عاداته المحلية. وبالنسبة إلى الغرشين الذين يعطيان لنا فإنهما لا يكفيانا للسكن والمعيشة. وبناء على ذلك فنحن نلتمس نقلنا إلى أنقرة أو سينوب أو رودوس شأننا شأن بقية المنفيين من أمثالنا. وقد تم الإلقاء بنا في سجن المجرمين بسبب الالتماسات التي نقدمها في هذا الباب. وهذا مناف للعدل والرحمة، وهو موجب لخراب بيوتنا. ونحن نرجو من جنابكم الكريم إعادة الحق إلينا والاستجابة لالتماساتنا وطلباتنا.
والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

- YEE. 81/57 Lef 1

إلى مقام مفتش الأناضول المشير شاكر باشا
معروض الداعين،

وقى الله الحق الفياض المطلق وجود حضرة صاحب الشوكة والمهابة والقدرة والكرامة ولي النعمة سلطاننا سلطان العالم الغازي عبد الحميد خان الثاني من الآفات السماوية والأرضية، وأدام عمره بالعافية وسلطنته بالشوكة والإجلال إلى يوم القيامة آمين.

إن أقدم آمال مولانا السلطان كما هو معلوم لدى جماعتنا هو أن تشمل عدالته كل من هم من التابعية السلطانية دون تفريق بين صنف أو جنس وحرصه على الحفاظ على أرواحهم وأموالهم ورفاهيتهم. كما أن كل من يظهر البغي والعدوان والعتوّ والطغيان من الزمرة الباغية الملعونة بهدف مخالفة أحكام الشرع الشريف والقانون المنيف سيتعرض وجوده الخبيث لسيف السلطنة البتار ويصفى من الوجود. ومع عدم تصور إمكان أن لا نطيع أوامر أولياء الأمور الذين نعيش تحت يد حمايتهم في أمن وأمان، فإن البعض رفع إلى مقام ولي نعمتنا وشاية بحق جماعتنا، موجها إليهم بعض المفتريات والأمور الخيالية. ومع أن الطينة البشرية ليست خالية دائما من الأخطاء، فإن الأصل هو الخطأ من العبد والعفو والرحمة من ولي النعمة. وبسبب الجرم والخطأ الذي بدر منا لطبيعتنا البشرية تعرضنا نحن مع أولادنا وعيالنا للإقامة الجبرية، فلا تكفينا اليومية المخصصة لنا لمعيشتنا بسب ظروف الزمان والمكان فيما نحن نعيش في أسوأ الظروف وأصعبها. وكلنا نعرف بأن كل خطأ معفو عنه بالتوبة والندم والاستغفار. وقد تبنا وندمنا واستغفرنا وسنبقى في كل وقت رهن أوامر وإشارة حضرة مولانا السلطان، ولن ننحرف عن جادة الطاعة والخضوع أبدا. لقد قطعنا على أنفسنا عهدا بذلك. ونريد أن ننعم مثل غيرنا بعفو ورحمة صاحب مقام الخلاقة فالعفو زكاة الظفر كما يقولون. وهذا متوقف على توسط مقام مشيريتكم لدى العتبة العليا وهذه عريضتنا ببيان ذلك والأمر لحضرة من له الأمر.

4 تموز سنة 1315   16 تموز 1899

المهاجرون: علي وهبي؛ يوسف صبح؛ أسعد سنان؛ مصطفى العبد الله؛ حامد العبد الله؛ محمد نصار

- **YEE. 81/57   Lef 2**

إلى رئاسة كتابة المابين الهمايوني

عطوفة سيدي،

جاء في المعروض الوارد إلينا بتوقيع محمد نصار وخمسة من رفاقه من أهالي جبل حوران المشمولين بالإقامة الجبرية في جوروم بسبب أحداث جبل الدروز والمقدم لفا إلى المقام العالي، أنهم بشر وأنهم يتوبون عما بدر منهم من تقصير وذنب، وأنهم بعد هذا سيتصرفون وفق الرضا العالي وضمن دائرة النجاة والأمان لحضرة صاحب مقام الخلافة، وأن اليومية المخصصة لهم لا تكفي لتأمين معيشتهم، فهم يعيشون في حال من البؤس

والشقاء، ويطلبون أن أكون وسيطا لاستصدار العفو عنهم وتخليصهم من العذاب الذين هم فيه. وخلال وجودي في يوزغاد العام الماضي قدم المذكورون معروضا وجدت في نفسي على اثره الجرأة على تقديم تقريري إلى مقامكم العالي برقم خمسمائة وأربعة وثمانين وتاريخ 24 حزيران سنة 1314، مبينا أنه وإن كانت أسباب تغريب هؤلاء وإبعادهم يصورونها في نظرهم على أنها تستلزم رحمة حضرة السلطان، ويتحدثون فيه عن الولاء والصدق والوفاء، لكن ما اتخذه مركز السلطنة بحق هؤلاء هو من مقتضى السياسة والعدل دون أدنى شك أو شبهة. ولكن لم تصدر منهم منذ وصولهم إلى هنا أي حركة أو تصرف يخل بالولاء والتبعية، كما أن حالة البؤس والحاجة التي أصبحوا فيها قد بلغت اقصاها. ونظرا إلى عدم وجود أسباب سياسية تستلزم استمرار إقامة هؤلاء في جوروم، وبإعتبار العذاب الذي تعرضوا له حتى الآن جزاء كافيا، وأنه إذا كان العفو عنهم بربطهم بكفالة شخصية وإعادتهم إلى بلادهم، قد ترون فيه بعض المحاذير، فلا أقل من تبديل منفاهم إلى دار السعادة كي يفهموا على أنه تأكيد على الولاء والخضوع وعلى أنه باعث للنجاة والسعادة. رجاء التوسط لتحصيل مثل هذا القرار بإرادة سنية من حضرة مولانا السلطان، والأمر لحضرة من له الأمر.

١٦ ربيع الأول سنة ١٣١٧ و 12 تموز سنة 1315 24 تموز 1899

من أماسيه الياور الأكرم

- **YA.RES 109/8 Lef 1**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الرسائل

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم محضر مناقشات مجلس الوكلاء المخصوص بموجب منطوق الإرادة السنية على اثر ما أبلغت به مشيرية الجيش الهمايوني الخامس ولاية سورية بشأن طلب أن يشمل العفو العام الصادر بحق رؤساء جبل الدروز الموجودين في المنفى والمستخدمين في خدمات زجرية أيضا. وهذا بيان بتنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٦ محرم سنة ١٣١٨ و 2 نيسان سنة 1316 MAY 6, 1900

الصدر الأعظم

٤٤ – العودة الى التمرد بسبب التجنيد (١٨٩٧)

• YA.RES. 89/85 1315.6.29 Lef 4

الباب العالي – دائرة صدارة العظمى – قلم الرسائل

صورة البرقية الواردة من ولاية سورية بتاريخ 21 أغسطس سنة 1315 SEPT. 2, 1897

ذيل برقيتي بتاريخ 19 تموز سنة 1313، JUL. 31, 1897 قمنا بالتفاهم مع حضرة الباشا المشير باتخاذ التدابير المناسبة والنصائح المؤثرة لإزالة معارضة الحورانيين لمعاملة التجنيد بحق عرب القنيطرة وما جاورها. ولكن لم يكن لذلك أي تأثير. ولا زالوا يعارضون هذه الفكرة وقد فر هؤلاء العربان إلى المكان الوعر المعروف باللجاه كما استغل البغاة من الدروز في جبل الدروز هذا الوضع فالتحقوا بهم ووردت البرقيات التي تفيد بأنهم ينوون التعرض للقرى النصرانية بصورة خاصة ومقاومة القوات العسكرية ويعملون على جمع كافة الدروز كي يشاركوهم في أعمال البغي. وقد أعطينا التعليمات الكافية لمتصرف حوران وقائمقامية بصرى الحرير وقيادة الدرك الموجودة هناك وأبلغنا المشيرية الجليلة بضرورة قيام دوريات راكبة قوية بالتوجه إلى أماكن الفساد تلك. وبالرغم من استمرار معارضة الحورانيين لمعاملة التجنيد ونية بغاة جبل الدروز استغلال هذا الوضع لتوسيع دائرة الفتنة فان الحاجة كانت قائمة إلى اتخاذ بعض التدابير مثل تكريم بعض المشايخ وتخويف آخرين من أرباب الفساد والقبض عليهم ونفيهم قبل المباشرة بعملية التجنيد التي بدأت دون تدابير تذكر ولم يتم أي شيء من ذلك. والمشايخ اليوم وخاصة شيخ اللجاه سعد الدين الذي يتزعم جمعيات الفتنة والفساد جاء إلى الشام ولكن لم يتخذ أي إجراء للقبض عليه وسمح له بالعودة. وقد خرج الأمر عن السيطرة والباشا المشير لا يعير اهتماما بأمر تلك المعارضة. وقد كان من السهل جدا تأديب المعتدين بالقوة العسكرية والإصرار على تنفيذ معاملة التجنيد. ومع ذلك فإنه من المناسب تعليق أمر معاملة التجنيد إلى وقت آخر وإزالة نفور الحورانيين بوسيلة مناسبة والقبض على المشايخ وتكريم بعضهم بوعدهم بالمكافأة والبدء بعد ذلك بالعمل. وذلك فإنه بالرغم من تعذر دخول البغاة الدروز خلال حادثة الدروز في العام الماضي إلى اللجا وتعاون الحورانيين مع العساكر السلطانية ضدهم فقد كلفت تلك الحادثة الدولة كثيرا من المصاريف. والوضع الآن مختلف حيث وسع الدروز من دائرة فسادهم وضموا الحورانيين إلى دائرة هذا الفساد ودخلوا جميعا اللجا، فمما لا شك فيه والحالة هذه أن المشكلة ستكون أكبر من العام الماضي وأن الأمر يحتاج إلى حله بالحسنى بدل استخدام القوة العسكرية. رجاء إبلاغنا برقيا بما

سيتخذه الباب العالي من قرار في هذا الشأن.

- **Lef 4 YA.RES 89/8**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- قلم الرسائل

صورة البرقية الواردة من ولاية سورية بتاريخ 22 أغسطس سنة 1313، SEPT. 3, 1897 .

ذيل برقيتنا بتاريخ 21 أغسطس سنة 1313، SEPT. 2, 1897 على اثر عدم حصول أي نتيجة من النصائح المبذولة للحورانيين والدروز وأهل اللجاه حتى الآن لمعارضتهم معاملة التجنيد نظم مجلس الولاية محضرا أشار فيه إلى احتمال أن القيام بعمليات عسكرية لتأديب الذين يعارضون معاملة التجنيد قد يؤدي إلى زيادة دائرة التمرد والعصيان. لذلك رأى المجلس أنه من المناسب تأخير معاملة القرعة حتى تشتيت جمع التحالف بين المعارضين وقبل أن تستفحل المسألة أو القيام بعملية التأديب والتنكيل أيهما أوفق لمصلحة ومكانة الدولة. وقد أرسلنا المحضرة المذكور مرفقا بمذكرة إلى الباشا المشير مع طلب رأيه. وكان الجواب الوارد من المشير حتى الآن يؤيد ويصدق معلوماتي وتحقيقاتي تماما، حيث أبلغ بأنه يجب تنفيذ ما هو أنسب لتأمين هدف المحافظة على مكانة الحكومة ضمن حدود الرضا العالي. وقد كتبنا هذا للتأكد من الاستئذان بعمل اللازم ضمن دائرة الحكمة بعد تعليق معاملة التجنيد إلى إشعار آخر.

٢٩ أغسطس ١٣١٥ Sept.10, 1899

- **Lef 7 YA.RES. 89/85**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- قلم الرسائل

صورة البرقية الواردة من ولاية سورية بتاريخ 25 أغسطس سنة 1313، Sept.6, 1897.

Sept.5,1897، 24 أغسطس سنة 1313، تباحثت مع حضرة الباشا المشير فأفاد بأنه في حال تأخير معاملات التجنيد واستيفاء البدل النقدي فإن الملحوظات المبينة ليست بعيدة الاحتمال، وأنه يجب تأديب هؤلاء والتضييق عليهم لكن القوة العسكرية الموجودة حاليا لا تكفي لتحقيق المطلوب، وأن الأمر يتطلب مراجعة قيادة الجيش لسوق سبعة أو ثمانية طوابير إلى هذه الجهة. بينما جاء في المحضر الذي أرسله إلي وإلى الباشا المشير الحورانيون والدروز وسائر مشايخ العربان الذين فروا إلى اللجاه بأنهم مستعدون لتسديد كافة التكاليف التي تطلبها منهم الدولة لكنهم لا يطيقون الخدمة العسكرية وطلبوا العفو والرحمة.

وفي حال الاستجابة لطلبهم يجب عدم إفساح المجال كي يتجاوزوا الحد. وحتى لو تجاوزوا الحد فإن أهل اللجاه والحورانيين يعادون الدروز منذ وقت طويل، ولم يكن التحالف بينهم هذه المرة إلا بسبب معاملة التجنيد. وإذا تقرر تأخير معاملة التجنيد فإن هذا التحالف سيزول بينهم بسهولة وسيبقى الدروز وحدهم، ومن السهل تأديبهم إذا تجاوزوا الحد. والباشا المشير يقر بعدم كفاية القوات العسكرية الحالية في حال وجود تحالف بينهم. وبدلا من جلب العساكر من الخارج وتحمّل التكاليف، وإحداث مشكلة في حوران تؤدي إلى حرمان ولاية سورية من وارداتها الرئيسية هذا العام مما يعرض مالية الولاية إلى الإفلاس، فإن رأيي كما بيّنت في برقياتي السابقة هو التصرف ضمن دائرة الحكمة، خاصة وأن المعلومات تفيد بأن الأجانب يقومون بإعمال التحريض، وبإستمرار الاتصالات بين دروز جبل لبنان وجبل الدروز وأن القنصل الإنكليزي في الشام موجود الآن بجبل لبنان، وأن سلفه جلب الأسلحة والديناميت في السفينة بوتان وهي الآن على مشارف بيروت لتوزيعها للدروز. ونظرا لما ورد اليوم في البرقية الرسمية لنظارة الداخلية الجليلة فإنني أرى بأن مواصلة معاملة التجنيد وإفساح المجال لتحالف الحورانيين وأهل اللجاه مع الدروز لا يؤدي إلا إلى تسهيل محاولات الفتنة. وللصدارة العالية الأخذ برأيي أو برأي حضرة الباشا المشير أيهما أوفق وأصلح للدولة ومصالحها. مع رجاء إبلاغي بما يتقرر في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن.

• **YA.RES. 89/85** **Lef 6**

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- قلم الرسائل

صورة البرقية الواردة من ولاية سورية بتاريخ 13 أيلول سنة 1313 SEPT. 25, 1897

في الوقت الذي كان من الطبيعي استيفاء البدلات النقدية للعسكرية على النحو السابق بعد صرف النظر عن معاملة التجنيد بحوران هذا العام تمهيدا لوضع التدابير المعروضة موضع التنفيذ بعد موافقة المقام العالي عليها، ما زال الباشا المشير يمتنع عن تنفيذ معاملة بدلات التجنيد بحجة أنه لم يتلق أمرا في هذا الخصوص. ومن جملة التدابير السنية أعيدت مخصصات سعد الدين شيخ اللجاه مقابل مهمة الحفاظ على الأمن التى تعهد بها وأعطى الأمان لمن لجأ إليه وأصبحت اللجاه تحت سيطرة الحكومة كما زال التحالف بين الحورانيين والدروز. لكن تنفيذ التدابير المقررة الخاصة بالمشايخ يتوقف كليا على اطمئنان هؤلاء المشايخ للحكومة وهذا يتطلب سبعة أو ثمانية شهور على أقل تقدير.

ولكن عدم مطالبتهم بالبدلات النقدية العسكرية خلافا للعادة يثير بداخلهم الشبهات ويحدث ضررا فيما تريد الدولة اتخاذه من تدابير. لذا أرجو إعطاء التعليمات اللازمة للباشا المشير كي لا يبقى هناك مجال لأي شبهة ولكي لا تضيع البدلات المذكورة البالغة خمسة آلاف ليرة على الدولة هذا العام.

٢٩ جمادى الثاني ١٣١٥

الوالي ناظم

• MTV. 168/77 L Y 2

مقام سرعسكر- القائد العسكري- مكتوي قلمي- خصوصي-

صورة التلغراف نامه المشفرة المؤرخة بـ 4 تشرين الأول سنة 313، OCT. 16, 1897

الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس،

حسب الإرادة السنية لجناب السلطان والصادرة بتاريخ ثلاثمائة وإحدى عشر وثلاثمائة واثني عشر أجريت مجموعة من التحركات العسكرية في جبل الدروز، وكانت نتيجتها توفير الأمن في الجبل المذكور بفضل الإجراءات الحكيمة لجنابكم العالي. وإلى جانب ذلك صدرت التعليمات التي قررت من جانبكم العالي إلى موظفي الحكومة للالتزام بالمعاملات الحكيمة والإجراءات الصائبة. ومن ضمن الإصلاحات المقررة والمتوافقة مع الحكم الجليل لجناب السلطان المبادرة هذه السنة لأخذ العساكر من جميع أنحاء سنجق حوران الذي تم ربطه بالجبل المذكور.

وعند الشروع في القيام بهذه الإجراءات عمد بعض مشايخ حوران إلى إثارة جملة من أعمال الفساد والتحركات لتعطيل هذه الإجراءات. وقد عرضنا وكررنا بأنه من الضروري نفي المشايخ المذكورين وإبعادهم. وفي النهاية صدرت الإرادة السنية بشأن صرف النظر عن الحورانيين في ما يتعلق بالخدمة العسكرية. وفي هذه الأثناء فر عدد من زعماء الفساد من منفاهم ورجعوا إلى الجبل وشرعوا في إثارة أعمال الفساد التي اعتادوا عليها. وبعد الحصول على مجموعة من الأخبار في هذا الشأن من الجبل اتخذت جملة من التدابير الاحتياطية. وبالرغم من ذلك فقد وردت اليوم تلغراف نامه من متصرفية حوران إلى ولاية سورية الجليلة تفيد بأن أهالي جبل لبنان اعتقدوا بأن الحورانيين أصبحوا مَعفيين من الخدمة العسكرية بسبب المشاورات والمذاكرات التي أجراها الزعماء المذكورون. وقد أرسلوا في هذا السياق مضبطة إلى قائمقية الجبل، وطلبوا فيها إعفاءهم من دفع الأعشار والاكتفاء بأخذ الضرئب. وإذا سمح لهم بالتمادي في هذه المطالب فإنهم سوف يطلبون كذلك إعادة وإرجاع الدروز الذين أُخذوا بالقوة إلى منفاهم والذين أخذوا للعمل في

الخدمة العسكرية. وهذه المعلومات تم تأكيدها أيضا من وكالة قيادة حوران. وفي هذه الحالة يرجى الإشارة علينا بما هو مطلوب.

٢١ جمادى الأول ١٣١٥

٤٥- أبو طلال عامر وتحريض الدروز على العصيان (١٨٩٧-١٨٩٨)

• YA.RES. 89/85 Lef 14

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- حل البرقية الواردة من ولاية سورية- قلم الرسائل- عاجل

تفيد البرقية الواردة من قائمقام جبل الدروز بأن أبو طلال عامر الذي كان من محرضي الأحداث التي وقعت بجبل الدروز في وقت سابق وبعد كثير من المشاكل وسوق قوات عسكرية كبيرة وكان ممن قبض عليهم بعد ذلك من رؤساء الدروز وتم نفيهم إلى أماكن معلومة، كما كان رئيس مجموعة فسادية، وفر أخيرا من المنفى وعاد إلى جبل الدروز قد نشر بخط يده إعلانا فيه الكثير من الهذيان مثل تحريض الدول الأجنبية ضد الدولة العلية وأنه لن يبقى في حوران عساكر، وغير ذلك من عبارات التحريض للدروز. وعلى اثر التدابير السنية في العام الماضي انفصل الحورانيون عن الدروز وبقي الدروز الآن وحدهم. وقد أبلغنا المشيرية الجليلة أنه من المناسب قيام قوة عسكرية كافية بالتجول في جهات جبل الدروز من قبيل الدعم لقوة الضابطة في الولاية التي هي غير كافية بصورة مؤكدة كي لا تزداد جرأة الدروز على القيام بمثل هذه الأعمال وكذلك للقبض على رؤساء الدروز الذين يثيرون الفتنة بعد عودتهم من المنفى. كما أريد أن أعرب عن أسفي لعدم اهتمام الولايات التي نفي إليها رؤساء الفساد بعد القبض عليهم وتحمل مصاريف إبعادهم ومن إفساح المجال لعودتهم إلى حيث كانوا. رجاء الاطلاع.

٢٩ جمادى الثاني١٣١٥ 16 تشرين الأول سنة 1313 OCT. 28, 1897

والي سورية

• YA.RES. 89/85 Lef 16

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل

صورة البرقية الواردة من عبد الله باشا مشير الجيش الهمايوني في الشام بتاريخ 16 تشرين الأول سنة OCT.28,1897-1313

جاء في برقيتين وردتا من متصرفية جبل الدروز إلى ولاية سورية الجليلة وأطلعوني عليهما أنه على اثر عرض أبو طلال عامر وهو من رؤوس الفتنة الذي فر من الأناضول وعاد إلى جبل الدروز ورقة على دروز الجبل تشبه الجريدة مدعيا بأنه أرسل من قبل الدروز

الموجودين بالأناضول أعلن بأن كافة الدول الأجنبية ستقوم ضد الدولة العلية وأن حربا عمومية ستحدث بعد عشرة أيام وأن أحدا لن يبقى في حوران، و صار يدعو الى الثورة والعصيان. وعلى نحو ما عرض أولا وآخرا فإن الأسلوب السياسي الذي تمارسه الحكومة في لواء حوران يعطي نتائج عكسية، كما أن تناقض ما يبلغ به من استتباب الأمن تارة وقيام الأجانب بأعمال التحريض تارة أخرى يحدث اختلاطا وتشوشا في الأذهان، مما يؤدي إلى التردد في العاصمة في اتخاذ القرار. ان الإشعارات المتباينة لمتصرفية حوران وما بلغ أسماعنا بطريق التواتر،تشير الى أن ما حدث ويحدث في حوران هو نتيجة المسلك السيء للمتصرف المشار إليه في معالجة الأمور، ويجب قبل تفاقم الأمور إزالته من حوران في أسرع وقت ممكن. كما أود أن أضع أمام أنظار قيادة الجيش بأن صرف النظر عن استخدام الجيش في حوران وإعادة مهمة ومخصصات رئيس الفساد بحوران المدعو سعد الدين سيؤدي إلى مزيد من فرار رؤساء الدروز وعودتهم إلى الجبل وزيادة الطين بلة. رجاء الاطلاع وبيان ما يجب عمله.

٢٩ جمادى الثاني ١٣١٥

- **YA.RES. 89/85** **٢٩ جمادى الثاني ١٣١٥** **Lef 7**

مقام قيادة الجيش- قلم الرسائل-

معروض الداعي لكم

تم لفا تقديم صورة البرقية الواردة من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس متضمنة ما جاء في برقية متصرفية الجبل بأن أحد رؤوس الفساد من الدروز الذين فروا من الأناضول يحرض الدروز على العصيان، وأن ما حدث في حوران من فتنة مرجعه سوء إدارة متصرف حوران وغير ذلك من الإفادات المهمة. ونظرا لما أبلغت به المشيرية المذكورة فإن الأمر بإبلاغ المشيرية المشار إليها بمقتضى الحال مرهون برأي وإذن مقامكم السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.

٥ جمادى الثاني سنة ١٣١٥ و 20 تشرين الأول سنة 1313 NOV. 1, 1897

قائد الجيش

- **YA.RES. 89/85** **٢٩ جمادى الثاني ١٣١٥** **Lef 11**

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبة الرابعة- 2460

معروض الداعي،

جاء في مذكرة الصدارة السامية رقم ألف ومائة وثمانية وسبعين وتاريخ 30

أيلول سنة 1313، OCT. 12, 1897 الواردة جوابا على مذكراتنا المقدمة على اثر بيان المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس بعدم وجود أمر صريح بجلب العساكر عند الحاجة وسوقهم إلى الأماكن اللازمة، الإذن بتنفيذ المعاملات التي ستتخذ بشأن من بلغوا السن بقضاء القنيطرة الذين تمت معاينتهم وسحبت أرقام قرعتهم تمهيدا لتجنيدهم أو قبول البدل النقدي، ونظرا لعودة مشايخ حوران واللجاه إلى أماكنهم وظهور مرض الديزانتيريا بين العساكر السلطانية المكلفين بالعمل في اللجاه، بأن سوق العساكر السلطانية المكلفين بالعمل في اللجاه إلى الواقع اللازمة موافق للحال والمصلحة وتنفيذ ذلك. وقد ابلغت المشيرية المذكورة أنه بالنسبة لمعاملات التجنيد، فإن القرار الذي سيتخذ على ضوء الاتصالات والمناقشات الجارية سيبلغ عنه كتابيا. وجاء في البرقية التي وردت أخيرا من المشيرية المذكورة أنه نظرا إلى إرسال ولاية سورية الجليلة دفاتر أعمار أهالي قضاء القنيطرة التابعة للواء حوران عن عام ألف وثلاثمائة وأربعة عشر، فإنه بموجب مذكرة الصدارة السامية رقم ألف واثنين وأربعين وتاريخ 3 أيلول سنة 1313، SEPT. 15, 1897 المبلغة للإرادة السنية السلطانية القاضية بصريف النظر عن المعاملات العسكرية بحق الحورانيين، ولصرف النظر عن المعاملات العسكرية بحق الحورانيين على ضوء تبليغنا والتزاما بتنفيذ الإرادة السنية في هذا الشأن تم الاستئذان فيما إذا كانت الحاجة قائمة إلى إجراء المعاينة الأولية والثانية بحق من بلغوا السن في القضاء المذكور، واستفسرت دائرة الأركان العمومية من دائرة المشاة عن شكل المعاملة اللازمة في هذا الشأن. وطلبت تبليغ ما يتخذ من قرار بشأن المخابرات الجارية والكتابة إلى مقام الصدارة السامية في هذا الشأن. وإجراء المقتضى مرهون بإذن المقام العالي والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٢ جمادى الثاني سنة ١٣١٥ و 27 تشرين الأول سنة 1313 NOV. 8, 1897

قائد الجيش: رضا

• YA.RES. 89/85 1315.6.29 Lef 15

دائرة الأركان الحربية العمومية– الشعبة الرابعة

صورة البرقية الواردة من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس في الشام بتاريخ 29 تشرين الأول سنة 1313 ، NOV.10,1897

جاء الى الثكنة هذا اليوم كل من مدير شهبا حمود بك ورئيس بلدية السويداء حسين أفندي وسلامة أبو عسله وحمد دويعر وهما من أهالي السويداء والتقوا بي. وبمناسبة

الاجتماع بينوا خلال الحديث درجة تأثير بذور الفساد التي زرعتها جماعة المفسدين وأوضحوا آراءهم في هذا الموضوع. ومع أن مطالب الدروز في شنيله هي في الوقت الحالي كما بينوه في المحضر تتلخص في إعفائهم من الأعشار واستثنائهم من التجنيد، فإن أهدافا ومقاصد جماعة الفساد تلك في حقيقة الأمر تتجاوز ذلك. وفي حال نجاحهم في مسعاهم سيطلبون كذلك العفو عن المنفيين والذين يخدمون في الجيش بصورة زجرية وإعادتهم بالإضافة إلى إعفائهم من كافة الالتزامات والتكاليف. إنها أفكار واهية وكفران بالنعمة تجاه الدولة العلية التي أحسنت مثواهم. ذلك بأن جمع المفسدين ينتشر ويكثر يوما بعد يوم ويفسد أفكار الدروز وعليه فقد طلبوا عمل ما يجب عمله منذ الآن، كما بينوا بأنّ عقلاء الدروز نصحوا هؤلاء، بأن يعرفوا النعمة وعدالة السلطان مع القوة القاهرة لديه، وأن يتخلوا عن هذه الأحوال التي تورث الندم لكن هذه النصائح لم تنفع معهم وأن عقول الدروز لا تتعدى أنوفهم ولن تنفع معهم النصيحة إلا إذا اقترنت بالقوة السلطانية. رجاء الاطلاع.

هذه هي صورة البرقية الواردة من الأمير آلاي رضا بك الموجود في السويداء. وما ورد في هذه البرقية يطابق ما أفاد به خليل عامر أفندي وهو من وجوه جبل الدروز وعمل مديرا لناحية ملح نظرا لولائه وجاء أخيرا إلى مركز الولاية في إجازة وتطابق كذلك التحقيقات الأخرى الموثقة. وقد أحسسنا بما سيحدث من قبل وعرضنا ذلك على مقام قيادة الجيش مرات ومرات مع الإيضاحات اللازمة للأسباب الموجبة. لكن هذه المعروضات والآراء لم تلق موافقة وقبولا من المقام العالي حتى الآن، كما لم تصدر أية إرادة جوابية عن حاجة الأحوال المؤسفة التي بلغت في جبل الدروز إلى تعديل أو إصلاح. كما لم اوفق كذلك في الحصول على ثمرة ما أبلغته طول العام من ضرورة تبديل متصرف حوران وتوحيد المتصرفية والقيادة وهو أمر بسيط لكنه في غاية الأهمية. إن التحريض الذي يقوم به الفارون من المنفى ونوايا بعض الدروز ممن ذاق أقاربهم القوة القاهرة في الحركات العسكرية السابقة قد يحرك في أهالي جبل الدروز الجرأة ليقوموا بفتنة جديدة. ولما كان عدم إعطاء الجواب لمعروضاتي المتكررة يعني عدم قبول ما فيها من مقترحات وآراء، فإنه لا يمكنني القبول بأية مسؤولية تنتج عن ذلك. وإجراء المقتضى يتوقف على رأي مقام قيادة الجيش.

LY 1 Y. PRK. UM 42/20 •

سراي يلدز الهمايوني- دائرة رئاسة الكتابة- برقية مشفره من ولاية سوريا

لقد أحضر اليوم أحد الأفراد برقية بتوقيع فسطين آغا جند مماليك السلطان المسؤولين عن الإستحكامات في السويداء التي تمثل مركز جبل حوران. وسوف تعبر هذه البرقية مراكز كثيرة للغاية من أجل تقديم صورها إلى الطرف السامي جناب الصدر الأعظم والمقام العالي السرعسكر. وقد تم توقيف هذه البرقية في مركز برقيات الشام، حيث جاء فيها أن الدروز يوجدون في حالة من أجل إيقاع بعض الفوضى. وبالرغم من ذلك إلا أنه لا يوجد الآن في الساحة سبب يقود إلى العصيان. إن هذه الظنون والأوهام انبعثت من الأكاذيب التي تم نشرها بواسطة بعض الدروز الفارين وذلك بسبب قيام المشيرية الجليلة في اليوم السابق بإلغاء مجموعة من طوابير العساكر الشاهانيه الموجودة في حوران وجبل الدروز حسب ما اقتضاه الحال. ومن جهة أخرى لم يقع أي تقصير في التدابير المتخذة وفقا لجميع احتمالات الولاية منذ قديم الزمان. وقد تم في هذه المرة الإيفاء بالتحذيرات القوية لأعيان رؤساء الدروز. وبالإضافة إلى ذلك تم التوجه إلى التدابير اللازمة التي تتعلق بمنع مفاسد الدروز الفارين وذلك بإتخاذ واسطة مناسبة تكون موجودة في مركز الولاية وتحوز على نفوذ كبير للغاية وسط الدروز.

١٨ محرم ١٣١٦ في 15 مايس سنة 314 MAY 27, 1898

٤٦ - إصدار الحكم بإعدام يحيى بن إسماعيل الأطرش (١٨٩٨)

- **YA.RES. 94/47 Lef 1**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الرسائل- 1026- JUL.24,1898

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم مذكرة نظارة العدلية الجليلة بإرسال قرار محكمة تمييز الجزاء المتضمن تصديق الحكم الصادر من محكمة استئناف ولاية سورية بإعدام يحيى بن إسماعيل الأطرش من أهالي جبل الدروز المطرود من الجيش الهمايوني وهو برتبة آغا الجناح لثبوت قيامه بحادثة الحراك التي هي بداية اضطرابات الدروز لعرضه على المقام الهمايوني مع القرار المذكور وهذا بيان بتنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٥ ربيع الأول سنة ١٣١٦ و 11 أغسطس سنة 1314

الصدر الأعظم: رفعت

- **YA.RES. 94/47 Lef 2 ٥ ربيع الثاني ١٣١٦ Aug.23.1898**

نظارة العدلية والمذاهب- محكمة التمييز- دائرة الجزاء

اطلعت دائرة محكمة تميز الجزاء على القرار رقم سبعة وعشرين وتاريخ 15 تشرين الثاني سنة 1313 23 Aug. 1818 الصادر من دائرة الجزاء بمحكمة استئناف ولاية سورية والأوراق المتفرعة من الادعاء العام الأول تحت رقم ثلاثة آلاف وأربعمائة وسبعين وتاريخ 25 كانون الأول سنة 1313، JAN. 6,1898

ويتلخص القرار المذكور في أنه نتيجة للمحاكمة العلنية التي أجريت ليحيى بن إسماعيل الأطرش من أهالي جبل الدروز البالغ الأربعين من العمر والمطرود من العساكر السلطانية وهو برتبة آغا الجناح بتهمة قيادته للدروز الذين تجمعوا بجبل حوران يوم الثلاثاء السابع عشر من جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة عشر في الهجوم على قريتي كحيل وحراك التابعتين للواء حوران وقتل الرجال والنساء والأطفال بالقريتين المذكورتين وإحراق جامع قرية حراك وسائر أبنيتها. وقد أنكر المتهم التهم الموجهة إليه بارتكاب الجرائم المذكورة كما دفع نيكولا أفندي ببراءة موكله، لكن الشاهدين اللذين استمعت إليهما المحكمة وهما عارف أفندي بن محمد العسلي ومحيي الدين السفرجلاني أكدا على أن الدروز اجتمعوا في صباح يوم الحادثة قرب قرية حراك بهدف قتال أهالي القرية المذكورة، وأن المتهم يحيى الأطرش كان لابسا اللباس العسكري وراكبا فرسه

الشهباء مستلا سيفه المعوج وكان يرافقه رجلان أحدهما زنجي والآخر أبيض اللون، وأنه افترق عن جمع الدروز متوجها نحو قرية حراك وأن أهالي القرية المذكورة ظنوا بأنه قادم إليهم في مهمة فتوجه اثنان من أهالي القرية لاستقبال المذكور ولما وصل هذا الرجلان إلى المتهم مال أحدهما ليقبل ركبة المتهم لكن يحيى الأطرش عاجله بضربة من سيفه وقتله. وعقب ذلك هاجم الدروز قرية حراك وعلى رأسهم يحيى المذكور فقتلوا من في القرية من رجال ونساء وأطفال وهدموا وأحرقوا بيوتها وجامعها. وأنهما رأيا ذلك رأي العين بكل التفاصيل. وتأيدت شهادتهما بشهادة طي بن سليمان حتاحت. وأن المتهم أفاد بأنه كان في اليوم المذكور في الثكنة العسكرية بـالسويداء وأنه لم يكن له أي دخل بها ذكر. ولإثبات صحة ما يقول ذكر اسماء كل من علمي رضا مدير المال السابق بقضاء جبل حوران وسليم تقي الدين الرئيس السابق لمحكمة البداية ومحمود آغا الياسين وهو من تجار الشام لكن هؤلاء بعد أن جلبوا واستمعت إليهم المحكمة بعدما حلفوا اليمين كذّبوا أقوال المتهم. ونظرا إلى أن تحقيقات الجهات العسكرية والمدنية أثبتت بأن المتهم يحيى كان موجودا بحادثة حراك، وأكدت الأوراق الرسمية المدرجة في ملف الدعوى عدم صحة ما ادعاه المتهم من انه كان موجودا في الثكنة يوم الحادثة، وأن إنكار المذكور يحيى ودفاع وكيل الدفاع واه لا يقوم على أي أساس، بل ثبت أنه أوقع حادثة حراك المعروفة، كما كفر بالنعمة التي كان يتنعم بها من منحه رتبة آغا الجناح. كما حصل على إذن ليسافر إلى جبل الدروز ويجمع بعض الدروز من حوله ويشكل عصابة الإجرام ويهاجم القرية المذكورة ويقتل من فيها من رجال ونساء وأطفال ويهدم ويحرق ما فيها من بيوت وأبنية بالإضافة إلى هدم وإحراق جامعها. فثبت بذلك ارتكابه هذه الجريمة الموصوفة، حيث تنص المادة الحادية والخمسون من قانون العقوبات الهمايوني بأن من أرتكب أحد الجرائم المبينة في المادتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين عن طريق تشكيل عصابة أو حاول القيام بها فإن من يرأس تلك العصابة أو كان من المحركين الرئيسيين لها يعاقب بعقوبة الإعدام أينما قبض عليه. وبناء على ما تقدم أصدرت المحكمة حكمها على المذكور يحيى الأطرش بالإعدام.

كما جاء في كتاب التبليغ عدم وجود أي مجال للاعتراض على القرار المذكور. ولدى إجراء البحث والتدقيق من قبل محكمة التمييز تبين أن التحقيقات والمحاكمة التي أجريت بحق المذكور يحيى الأطرش وكذلك الحكم الصادر بعد ذلك موافق لأصول المحاكمات الجزائية والقانون الجزائي الهمايوني وتقرر تصديق الحكم المذكور وتحصيل مبلغ مائة قرش مصاريف التمييز. وتنص المادة الثالثة بعد المائة من قانون أصول المحاكمات الجزائية

على تنفيذ الحكم المصدق من قبل محكمة التنفيذ خلال ثلاثة أيام اعتبارا من تاريخ تبليغ المدعي العام بذلك. أما ما يتعلق بالإعدام من هذه الأحكام فإن المادة السادسة عشرة من قانون العقوبات الهمايوني تنص على تنفيذ الحكم بعد صدور الموافقة السنية على الحكم، كما تنص المادة المذكورة على عدم قتل الجاني ما لم يقرأ الأمر العالي الموشح بالطغراء السلطاني في أعلاه المتضمن ثبوت جناية الجاني المستحق لعقوبة الإعدام والحكم الصادر في هذا الشأن. وبناء على ما سبق قررت المحكمة بالإجماع في جلستها بتاريخ 9 مارس سنة 1314 رفع الأوراق المتعلقة بالقضية إلى العتبة العليا لحضرة صاحب مقام الخلافة.

في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣١٦ و 23 تموز سنة 1314 AUG. 4, 1898

مطابقة للأصل ختم رسمي وتوقيع

• **YA.RES.94/47** **Lef 2** ٥ربيع الثاني ١٣١٦ 23 Aug.1898

نظارة العدلية والمذاهب- محكمة التمييز- المدعي العام الأول- إلى مقام الصدارة السامية-

معروض الداعي،

نقدم إلى مقامكم السامي قرار محكمة تميز الجزاء الصادر بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١٣١٦ المتضمن تصديق الحكم الصادر من محكمة استئناف ولاية سورية بإعدام يحيى بن إسماعيل الأطرش من أهالي جبل الدروز المطرود من الجيش الهمايوني وهو برتبة آغا الجناح لثبوت قيامه بحادثة حراك التي هي بداية اضطرابات الدروز لعرضه على المقام الهمايوني مع الأوراق المتفرعة عنه وتنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٣ ربيع الأول سنة ١٣١٦ و 30 تموز سنة 1314 AUG. 11, 1898

ناظر العدلية

٤٧- تقارير حول الأمن والإصلاحات (١٨٩٧ - ١٩٠٣)

• Y. PRK. UM NR. 39/76

من بين المقررات المتخذة لإصلاح أحوال الدروز تأسيس المكاتب (المدارس) وتلقينهم الأحكام والعقائد الشرعية على نحو صحيح. ومن المسائل المهمة كذلك تصحيح الشعور الديني لديهم. وقد تلقينا بهذا الشأن تلغراف نامه مشفرة بتاريخ 24 تموز سنة 313، JUL. 6, 1897–M تضمن أمرا وفرمانا من حضرة جناب السلطان، وهذا الفرمان يحتوي على ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة من أجل القيام بعمليات الإصلاح.

إن التدابير الإصلاحية بحق الدروز التي طلب السلطان القيام بها هي من الإلهام الذي خطر بفكره، وهي من آثار انعاماته وجملة موفقياته وهي كذلك من الأدلة على مراحمه. واهتداء بهذه الأفكار الوقادة، وإثباتا للولاء والصدق والإخلاص، قمت بمجموعة من الأبحاث والتحريات في الأحوال التاريخية للدروز وفي عقائدهم الدينية. وما حصلت عليه من نتيجة هذه التحقيقات والتدقيقات والمطالعات أعرضه في الأسفل على النحو التالي.

إن الدروز يقدسون الحاكم بأمر الله وهو أحد الحكام الفاطميين، وقد كانوا قومًا جاهلين. وقد كانوا غير متمسكين بالفرائض الدينية مثل الحج والزكاة وأداء الصلوات. وهم يؤمنون بالتقمّص، وفي معاملات النكاح يتبعون جملة من العادات والخرافات. أما أماكن عباداتهم فهم يطلقون عليها اسم "الخلوة". وكل هذه الأعمال أساسها الجهل. لقد بقيت القراءة والكتابة منحصرة عند بعض الأشخاص فقط، أما بقية الدروز فقد حرموا من هذا الحق. بمعنى أن الدروز الساكنين داخل الولاية بقوا في حال من التوحش، وبالرغم من ذلك فإن ولاة سوريا لم يقوموا بأي عمل من شأنه إصلاح هؤلاء القوم وتمدينهم. ثم إن القائمقامين وبقية الموظفين في جبل الدروز وغيره من الأماكن الأخرى تم انتخابهم وإختيارهم من بين أناس جهال.

وبفضل أوامر حضرة جناب السلطان وحكمته العالية تم في وقت سابق تأسيس تسعة مكاتب (مدارس) ابتدائية، كما وقع تحويل "مقر الخلوة" (خلوت خانة) الموجود في .... مركز إدارة قائمقامية جبل لبنان إلى جامع بعد أن أضيفت له منارة. غير أن هذه المكاتب التي أنشئت لا تكفي لتعليم أطفال القضاء، هذا القضاء الذي يحتوي على واحد وتسعين قرية ويقطنه أكثر من عشرة آلاف ساكن من الدروز. أما المعلمون الذي عينوا في هذه المدارس فقد أعطيت إليهم معاشات لا يمكن بحال من الأحوال أن تساعدهم على تأمين معيشتهم في مكان مثل جبل لبنان. وهذا واضح وبين. وقد خصص لكل واحد من هؤلاء المعلمين معاشا قليلا قيمته أربعمائة غرش. وبدل أن يقع زيادة هذه المعاشات، حدث العكس وخصم من كل معاش مائة

غروش. وهذا الأمر تسبب في عدم قدرة المعلمين على توفير أسباب المعيشة مما دفعهم جميعا إلى ترك وظائفهم، وهو ما انعكس سلبا على الأطفال فلم يحصلوا على درجة كافية من التعليم. وبالنسبة إلى "الخلوة" التي تم تحويلها إلى مسجد، فقد إحترقت في إحدى الحوادث. وفي الوقت الحاضر فإن الأنكليز والأمريكان قدموا إلى هذه المنطقة، وهم يعملون على نشر وتعليم مذاهبهم. وهؤلاء الأنكليز والأمريكان قدموا إلى جبل لبنان، وإلى سنجق حوران، وإلى راشيا وقنطرة وعجلون وأنشأوا مجموعة من المدارس لأبناء المسيحيين الساكنين هناك سواء كانوا ذكورا أو إناثا. وعينوا عليها معلمين بمعاشات كافية وعكفوا على تعليم هؤلاء الأطفال وكذلك أوليائهم الكاثوليكية والبروتستنتية.

إن تعليم العلم والمعرفة وتصحيح المذهب والعقيدة هما من الأمور المهمة لحضرة ولي النعمة حامي العالم والدين وماحي الجهل والضلال، وهذا ما يستدعي الشكر والحمد. وهؤلاء الدروز، بعد إذن حضرة السلطان وعون الله تعالى في حاجة في المستقبل إلى خدمة كبيرة من جانب الدولة فأطفال هؤلاء القوم بدل أن يتعلموا العلم والعقيدة في فترة صغرهم ينشأون على تحصيل الفساد والانحراف. كما أن الكبار منهم لا يختلفون عنهم من حيث الفساد والضلال.

والدروز في الوقت الحاضر ما زالوا مقيمين على اعتقاداتهم الباطلة، وهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: إلى درويش وعاقل وجاهل. ولا يسمح سوى للدرويش والجاهل بدخول "الخلوات"، وبسبب ذلك بقي الآخرون محرومين من تعلم القراءة والكتابة، ولم يتمكن هؤلاء من التخلص من تأثير اعتقاداتهم، حتى إنه في السنة الماضية وقع تأديبهم بسطوة قوة العساكر الشاهانية، بيد أنهم لم يرعووا ولم يتراجعوا وبقوا ينتظرون الفرصة المناسبة لإحداث أعمال الفساد.

وفي هذه الأيام، وعند التحري في أحد الحوادث التي وقعت في الشام تبين أن السبب فيها كان قصيدة منسوبة إلى أحد عقلاء الدروز، ومثل هذه الأعمال تحتاج إلى تربية عملية أكثر من حاجتها إلى القوة العسكرية. وعندما كنت في ولاية بيروت التقيت مع عدد من أمراء دروز جبل لبنان، وهؤلاء كانوا على درجة من التربية، وكانوا مسلمين، مخلصين في محبتهم للسلطان. وقد أكبرت فيهم ذلك وقدرته. حتى إنه عندما توفي أحد هؤلاء روعي في تجهيز جنازته العادات الإسلامية، وصليت عليه صلاة الجنازة في أحد جوامع بيروت.

وبعد إجراء جملة من التحقيقات والتدقيقات عن أسباب التمدن والتوحش عند كلا الفريقين في بيروت وجبل لبنان من ناحية وفي سورية من ناحية أخرى، بعد هذه التحريات يتبين أن الدروز في تلك الجهات قد نضجوا بواسطة التربية العلمية، أما الدروز في هذه الناحية فما زالوا يعانون من الجهل.

ومن جانب آخر فإنه بسبب مسألة حوران، وبسبب المشاكل التي وقعت بين الدروز والموارنة على أساس الدعاوى المتعلقة بالأراضي أصبح اهتمامنا مشدودا إلى الدروز. عندما اهتممت بموضوع الدروز تبين لي مثل ما جاء في إرادة حضرة جناب السلطان أن هناك من الأمراء الدروز من هم على قدر من التربية العلمية والصداقة المخلصة والولاء الصادق لحضرة السلطان. ومن بين هؤلاء نسيب جنبلاط وهو من بين الواقفين بشكل جيد على أحوال الدروز وطبيعتهم. وقد أرسل إلي لائحة تحتوي على ما خطر بفكره من الأفكار التي من شأنها إصلاح دروز جبل الدروز. وهذه ترجمة اللائحة نعرضها على النحو التالي:

ترجمة اللائحة:

"ولكم في القصاص حياة": إن تطبيق العدل على مرتكبي الجرائم من دروز حوران وفقا لمقتضى الآية الكريمة، وتنفيذ العقاب بكل شدة وعدم العفو عن الجرائم سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وتأديب الفاعل مهما يكن هو في الواقع رحمة كبيرة. واستخدام القوة والشدة عند وقوع الجرائم الصغيرة يمنع حدوث الجرائم الكبيرة، وبالتالي تستريح الحكومة ويستريح الأهالي. وتعليم الشباب والمراهقين وتربيتهم يجعلهم يعرفون حدود أقدار أنفسهم ويعرفون كذلك واجباتهم التي كلفوا بها إزاء حضرات أولياء أمورهم.

أما تعليم العقائد والفرائض الدينية وتعليم القرآن الكريم وتحفيظه فهو يقضي على الجهل ويجلي الحق، ويقي من ارتكاب كل ما حرمه الحق جل وعلا ويبعد من القيام بكل ما هو مخالف لرضا حضرة الخليفة الأعظم. ومن الأمور المهمة في هذا الشأن إنشاء الجوامع الشريفة.

إن إصلاح الطرق الموجودة داخل جبل الدروز، وإصلاح مجاري المياه تبعث على الإختلاط بين الجيران في المدينة، وهذا الاختلاط يحسن من العلاقات بينهم، وهذا يصلح من أصحاب العقول السخيفة. ومن شأن هذه الأحوال أن تباعد الأهالي عن أسباب الشرور.

ويتعين على موظفي الحكومة السنية أن يولوا عناية خاصة لنشر الصنائع بين الدروز لأن ذلك من شأنه أن يتيح الفرص لهم لكي يكتسبوا أسباب الثروة المادية. واكتسابهم للثروة المادية تجعل تحركاتهم معتدلة إلى درجة كبيرة. وعند حدوث وقائع مغايرة لرضاء الحكومة العلية فهذا يعني أنهم محرومون من منافع معينة، والحكومة السنية تكون متيقنة من هذا الأمر، وعندما ينجحون في المجال المادي ويشتغلون بالصنائع فإن الحكومة السنية، وبطريقة تدريجية تفرض على أرباب الصنائع وأصحاب الدكاكين جملة من الرسوم. وبسبب ذلك يدخل الأهالي في دائرة الطاعة، وفي الوقت نفسه تزداد واردات الخزينة. وهكذا تحصل فائدتان في ذات الوقت.

عندما تزدهر التجارة في جبل الدروز فإن هناك فوائد عظيمة تحصل للدولة العلية وللأهالي، ومثلما عرضنا في السباق فتسهيل الصنائع والنهوض بالتجارة يجعل الأهالي يشتغلون بالأعمال وبالتجارة ويبذلون جهودهم الخاصة في هذه المجالات. ومثلما هو معمول به في بقية الممالك المحروسة، فأخذ الضرائب من التجار ومن المغازات يجعل خزينة الدولة تستفيد من هذه الواردات، ويدفع الجهلاء إلى المحافظة على مصالحهم الذاتية وينأون بأنفسهم عن الأعمال المخالفة لرضا الدولة.

مثلما هو معلوم فجبل الدروز مكان خصب ينبت محصولا وفيرا، ولهذا السبب، فإذا تمت العناية بأمر الزراعة وتم إنشاء مكتب لتعليم فن الزراعة بشكل فني خاص، فإن المحاصيل الزراعية سوف تكون بكميات كبيرة وسوف تكون البركة غامرة، وبالتالي تزداد الأعشار والواردات، ويكون بإمكان الخزينة الجليلة أن تستفيد من أخذ المبالغ من هذه المحاصيل. ومن جانب آخر تكسب الحكومة منافع سياسية. ذلك أن هذا النجاح يزيد من طاعة الأهالي وولائهم، ويجعلهم مجبرين على المحافظة على راحتهم وثرواتهم. وبالنسبة إلى الدروز الحورانيين الذين يطيعون أوامر الدولة العلية وينقادون لها فهؤلاء يمنحون الأمن والراحة، ويقوم حضرات الولاة العظام بمعاملتهم معاملة حسنة وفقا لوصايا حضرة الخليفة. وهذا من شأنه أن يزيد في طاعتهم وخضوعهم. وبالمقابل إذا عرف كل مجرم النتيجة التي تنتظره فإن عدد المتمردين سوف يقل مقابل إزدياد عدد المطيعين الخاضعين، وتنكسر عزيمة الجهال وشوكتهم ويجبرون على الدخول في رحاب الطاعة. ولا شك أن العمران الذي هو نتيجة للعدل سوف يثمر فوائد مادية ومعنوية.

لقد حدثت في حوران بعض الوقائع، وقام بعض الجهال من الدروز بعمليات نهب وسلب وإغارة. وهذه الأعمال هي في العادة من شيم عربان البادية والأقوام المتوحشين. والذين تجرأوا من الدروز على اقتراف هذه الأعمال كان من المفترض أن يقبض عليهم ويؤدبوا بحيث يكونون عبرة لغيرهم. غير أن بعض موظفي الحكومة المحلية تعامل مع الموضوع بلين وتسامح، مما شجع الفاعلين على زيادة أعمالهم العدوانية. فالجاهل عدو نفسه، ولا يمكن أن يكون صديقا لغيره.

إن سوء أفعال الدروز وتسامح بعض موظفي الحكومة ألحق الضرر وأوصل الأمور إلى ما حصل في حوران من حوادث. في الحوادث المذكورة قُتل أكثر من ألف شخص من دروز حوران. كما أن الخسائر المادية التي مني بها الدروز كانت كبيرة جدا. كما أن الدولة العلية تضررت بسبب إرسالها عساكر كثيرة ومعدات متنوعة. فلو أن المفسدين نالوا جزاءهم الذي يستحقونه منذ البداية لتجنبت الدولة العلية الخسائر المادية والمعنوية

التي لحقت بها.

هذه الأفكار التي تضمنتها هذه اللائحة هي من التدابير التي تهدف إلى دعم التدابير العالية لحضرة جناب السلطان، فالدروز أصبحوا ضعفاء بسبب الحوادث التي وقعت في العام الماضي، وهم الآن مستعدون لقبول جميع الأقتراحات، وأما الطريق إلى إصلاحهم فهو تعليم الأطفال وتدريسهم بشكل جيد، وهذا يتطلب إنشاء المدارس. كما أن تعليم الفرائض الدينية يستلزم تشييد الجوامع. كما يتعين تأسيس محكمة شرعية من أجل إجراء عمليات الزواج وسائر المعاملات الأخرى. وهذه الأمور يمكن تحقيقها على الصور الأتية:

- **أولا:** بالإضافة إلى المدارس الإبتدائية التسع الموجودة يتعين تأسيس مدارس أخرى على قدر الحاجة، بمعنى إنشاء مدرسة في كل قرية من قرى الجبل البالغة احدى وتسعين قرية، كما يتم إنشاء مدرسة ثانوية (رشدية) في مركز القضاء.
- **ثانيا:** يتم إنشاء مساجد في مركز القضاء وفي مراكز النواحي، ويتم إنشاء مسجد في كل قرية.
- **ثالثا:** يتم بناء محكمة شرعية في مركز القضاء للنظر في القضايا.
- **رابعا:** يتم تعيين معلمين ذوي معرفة باللسان المحلي ويكونون أهل تدين في المدارس الإبتدائية والرشدية، ويكون هؤلاء المعلمون من بغداد وسائر المحلات الأخرى. هذا بالإضافة إلى تعيين موظفين في المحاكم الشرعية من أجل إصلاح الفساد الموجود في علاقات الدروز بالشام وبيروت وحلب.
- **خامسا:** يخصص مبلغ ألف غرش معاشا لمعلمي المدارس الابتدائية، ومبلغ ألفي غرش معاشا لمعلمي المدارس الرشدية، ومبلغ ثلاثة آلاف غرش معاشا لموظفي النيابة.
- **سادسا:** من أجل تشجيع الدروز على طلب العلم يقدم وعد إلى المتحصلين على المرتبة الأولى والثانية والثالثة في المكاتب الرشدية ممن تخرجوا بشهادات بتشغيلهم في إدارات الدولة عند كبرهم.
- **سابعا:** من أجل القيام بعمليات التفتيش والمراقبة سواء بالنسبة إلى المدارس الابتدائية او المدارس الرشدية ومن أجل معرفة مستوى التحصيل في كل المناطق يتم تشكيل لجان علمية برئاسة المديرين في النواحي ولجان في القضاء متكونة من موظفي القائمقامية وبرئاسة القائمقام، ويكون في هذه اللجان كذلك أفراد من ذوي المقام المحليين.

• **ثامنا:** يسعى معلمو المدارس الابتدائية والمدارس الرشدية إلى الالتقاء بالدروز أثناء أوقات فراغهم، وبهذه الطريقة تصلح عقائدهم.
• **تاسعا:** يتم تعيين موظفين من العسكريين والمدنيين على متصرفية حوران وقائمقامية القضاء ومديرية النواحي من ذوي القدرة والاستقامة والتدين وقادرين على تنفيذ تهديداتهم.
• **عاشرا:** مثلما تم بيان ذلك في اللائحة المعروضة، من أسباب رفاه الناس وزيادة العمران في جبل الدروز إنشاء الطرق وإيجاد العساكر بشكل تدريجي.

من الواضح أن تخصيص معاشات معلمي المدارس الابتدائية من المعارف غير مناسب، ومن الضروري تخصيص معاشات كافية لهؤلاء المعلمين الذين سوف يعملون على نشر العلوم العقلية والدينية وتعميمها. فالدروز اليوم التجأوا إلى ظل الخلافة الجليلة والسلطنة السنية، وركنوا إلى عدل جناب الخليفة كما أنهم يقرون بإسلامهم. فإذا لم يجدوا التجاوب فليس بعيدا أن يحصل مثلما حصل في قضاء راشيا وغيرها. ونتيجة للغفلة عنهم سارع الانكليز والأمريكان إلى نشر الكاثوليكية والبروتستنتية بين الأهالي. وهذا غير جائز فبعد مدة قصيرة سوف تكون هذه الجهود المبذولة حائلا أمام مساعي الأنكليز والأمريكان لنشر الكفر.

فهذه التدابير المبينة على هذا الوجه من إنشاء للمدارس والجوامع وإنشاء محكمة شرعية إذا تمت وأعطيت إدارتها إلى أيادي مقتدرة فإن الدروز الذين يستظلون بظل حضرة جناب الخليفة مثلهم مثل سائر الرعايا المسلمين سوف يلتزمون بفروض الطاعة، والعبودية المستمرة، وسوف يزول الجهل، وسوف تتفادى الدولة إرسال العساكر وإنفاق المصاريف الباهظة. وفي هذه المناطق سوف يحل الأمن والسلام مكان البغي والفساد.

وعلى كل حال فهذه مجموعة من الأفكار عرضتها عليكم، وتمامها يكون بصدور أمر وفرمان من ولي نعمة العالم. والأمر والفرمان في كل زمان وفي كل الأحوال لحضرة ولي النعم والمنن جناب السلطان.

في ١٨ ربيع الآخر سنة ٣١٥   SEPT. 16, 1897

وفي 4 أغسطس سنة 313

عبدكم والي سورية

ختم: ناظم حسين بن الحسين

● Lef 17 YA.RES 89/85

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبة الرابعة

صورة البرقية الواردة من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الخامس في الشام بتاريخ 19 تشرين الأول سنه 1313

OCT.31,1897 ج الأركان الحربية 18 تشرين الأول سنة 1313 ، OCT. 30, 1897

بالرغم من القبض على الفارين وإعادة الأمن من قبل الولاية فإنه من الطبيعي سوق العدد المطلوب من العساكر السلطانية فورا لتقديم الدعم والعون للضابطة المحلية. ذلك لأن الدروز قد يجدون في أنفسهم الجرأة كي يمتنعوا بدءا من معاملة التجنيد ثم عن دفع الأعشار وسائر التكاليف الأميرية. وقد سبق أن عرضنا ذلك بالتفصيل مع أسبابه الموجبة. واليوم وقد أعلنوا صراحة بأنهم لن يقبلوا بالتجنيد ولن يدفعوا الأعشار، فقد تحققت تلك الحالة المؤسفة التي كنا نتوقعها. وإذا أردنا قيام دوريات عسكرية في الجبل بصورة متفرقة فإن ما حدث من الأعمال المؤسفة في العام الماضي قد يتكرر هذا العام. وبناء على ما تقدم يجب القبض على رؤساء الدروز الذين دأبوا على التحريض والإفساد ضد الحكومة، وإعادة الأمن إلى ربوع لواء حوران بالقوة القاهرة لحضرة مولانا السلطان والأمر يتطلب إضافة ثمانية طوابير من العساكر السلطانية إلى القوة الحالية وتجهيزها وسوقها. وإجراء اللازم مرهون بالرأي العالي لمقام قيادة الجيش.

٢٩ جمادى الثاني ١٣١٦ 25 Nov. 1897

● Lef 1 2 YA.RES. 89/85

الباب العالي- المجلس المخصوص- 1814

اطلع المجلس المخصوص على المذكرات الواردة من قيادة الجيش مع البرقيات الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني الخامس مع مرفقاتها على اثر إجراء التبليغ اللازم لولاية سورية وجانب قيادة الجيش بموجب المذكرة الخاصة المبلغة للإرادة السنية بالموافقة على ما ذكرته البرقية الواردة من ولاية سورية بإعادة المخصصات القديمة البالغة ستة آلاف وستمائة قرش شهري على نحو ما طلبه شيخ اللجاه مقابل تعهده بضبط الأمن على اثر استمرار ارتكاب مشايخ ورؤساء حوران والدروز المخالفات، وأنه في حال صرف النظر بطريقة مناسبة من معاملات القرعة لهذا العام وإعطاء الأمان للمشايخ وجعلهم يصرفون الجمع حولهم ثم تكريم المشايخ وإبعاد المفسدين فإن المأمول أن تكون عملية التجنيد ناجحة وتنتهي مسألة حوران والعمل على الفساد الذي يريد الدروز إيقاعه. بعد ضم هذه المذكرات الى البرقية الواردة مؤخرا

من ولاية سورية بتاريخ 16 تشرين الأول سنة 1313، OCT. 28, 1897 من أن أبو طلال عامر وهو من رؤساء الدروز نشر إعلانا ادعى فيه بأنه سيحرض الدول الأجنبية ضد الدولة العلية وأنه لن يبقى في حوران عساكر. نرى أنه من الأنسب الآن إرسال قوة عسكرية كافية إلى جهات جبل الدروز لمساعدة قوات الأمن في الولاية ضد الدروز كي لا تزداد جرأتهم بعد فصل الحورانيين عنهم وفي القبض على رؤساء الدروز الذين عادوا من منفاهم واستأنفوا أعمالهم الافسادية واحدا بعد الآخر. ويتلخص ما أبلغت به المشيرية المذكورة بأن المبادرة بإجراء معاملات التجنيد في جميع أنحاء لواء حوران ثم ترك ذلك بعد إكمال قسم منه سيكون له أثر سيء، وأن ما ذكرته ولاية سورية من معالجة أمر جلب شيخ اللجاه رؤساء حوران إلى اللجاه وممانعته في تنفيذ أوامر الحكومة، بتخصيص المقدار المذكور من الراتب ستكون له محاذير كبيرة في الحال والمستقبل. ووردت الأخبار بأن الجمعيات الافسادية التي شكلت بتحريض من رؤساء الدروز الفارين من منفاهم تزيد يوما بعد يوم، وأن الدروز ستكون لديهم الجرأة للقيام بكل الحركات وأنهم سيطالبون بإستثنائهم من معاملات التجنيد والأعشار وسائر التكاليف الأميرية، وجلب الموجودين في المنفى والخدمة العسكرية، وأن الأمر يتطلب لتأديب الذين رفضوا التجنيد وفروا إلى اللجاه جلب واستخدام القوة الاحتياطية اللازمة، وفصل متصرف حوران لسوء تصرفاته، وتعيين الأمير آلاي أركان حرب إسماعيل زهدي بك بعد رفع رتبته متصرفا وقائدا على حوران على نحو ما جاء في موافقة ولاية سورية. وأنه من الطبيعي جلب المفرزة العسكرية التي طلبتها ولاية سورية مؤخرا للقيام بجولات ودوريات في جبل الدروز إلى جانب قوة الضابطة المحلية. مع الإشارة إلى أن قيام القوات العسكرية بدوريات داخل الجبل بصورة متفرقة قد يشجع الدروز على القيام بأعمال ستكون نتائجها مؤلمة. وإذا كان اقتراح الباشا والي سورية بتعليق التجنيد إلى وقت آخر ناشئا من إمكانية المبادرة إلى إمكانية الانتهاء من مسالة حوران دون مشاكل واتخاذ التدابير لمنع الفتنة التي يريد الدروز إحداثها بجبل الدروز، فإن استخدام القوة التي أرسلت واستخدمت في حوران والتضحيات التي بذلت في هذا السبيل على مدى عامين كما هو معروف لدى المقام العالي، يستند إلى الرغبة في إجراء عملية التأديب الذي استحقه الدروز لما قاموا به من أعمال البغي مقابل المقاصد الحسنة للسلطنة السنية، وجعلهم يقومون بالواجبات المحتمة للتابعية ولتكون بداية للتدابير التالية التي ينبغي اتخاذها للحيلولة دون الآمال غير المرضية التي تبدو هناك. وعدم موافقة الوالي المشار إليه على الأمر نفسه مع الأخذ بعين الاعتبار ما أفاد

به الباشا مشير الجيش الهمايوني لكي لا تبقى التضحيات التي بذلتها الدولة دون نتيجة بإعادة الذين تم تجنيدهم هناك، وضرورة اتخاذ تدبير يوافق ضرورات الزمان والمكان، وإذا كان الرأي الذي أجمعنا عليه نتيجة مناقشاتنا التي عرضناها بالمحضر المؤرخ ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣١٥، SEPT. 8, 1897 عدم إجراء العملية التأديبية اللازمة بحق الذين امتنعوا عن التجنيد بحوران وفروا إلى اللجاه، وتجهيز الطوابير الثمانية التي طلبتها المشيرية من احتياطيي المنطقة التابعة الجيش الهمايوني الخامس، ولكي لا يتطلب تسليح وسوق الطوابير الثمانية المذكورة مزيدا من المصروفات يصار إلى تسريح الطوابير العشرة الاحتياطية الموجودة تحت السلاح بجهات حلب وأظنه، وجمع الأفراد اللازمين للحصول على الطوابير النظامية الثمانية درجة الجاهزة للقتال والحفاظ على الأمن المحلي وعدم التوجه بالقوة العسكرية الموجودة نحو المعارضين، وتجنيد الذين يحضرون إلى لجان التجنيد وإجراء قرعة من لم يتقدموا غيابيا والعمل بعد ذلك للقبض عليهم وإدخالهم في القرعة، أو باختصار اتخاذ المعاملات المعتدلة كي لا يفسح المجال لتأزيم وتوسيع المسالة عن طريق تأديب الدروز والعربان الذين يعارضون التجنيد. إلا أنه بالنظر لما أفاد به الباشا الوالي والباشا المشير فإن صرف النظر عن معاملات التجنيد وتنفيذ بعض مطالب شيخ اللجا لا يكفي لتهدئة الدروز وتعديل وتسكين آمالهم الخاصة. كما أن جمعيات الفساد التي تتزايد يوما بعد يوم في قرى جبل الدروز، وطلب استثنائهم من سائر التكاليف الأميرية يظهر الحاجة إلى إرسال مفرزة عسكرية قوية إلى المواقع اللازمة لمساعدة الضابطة المحلية في القيام بأعمال الدورية. والمحتمل بأن سوق هذه المفرزة قد يؤدي إلى نتائج مؤلمة. ومن الملاحظ أيضا بأنّ عدم اتخاذ تدبير سريع ومؤثر وترك الأمور على حالها سيزيد الأحوال سوءا. ونتيجة للآراء المتناقضة بين الوالي والمشير فإنه من المشكوك فيه أن التدابير التي ستتخذ من قبل الحكومة المركزية ستكون موافقة للحال والمصلحة ومع ذلك فإن المفهوم مما أبلغ به أخيرا بأنّ الأحوال الحاضرة محليا تشير الى عدم صحة الرأي الذي أفاد به الباشا الوالي. ويرى المجلس تحويل أمر تنفيذ عزل متصرف حوران وتعيين الأمير آلاي المشار إليه زهدي بك لمتصرفية وقيادة حوران وعدم انسحاب العساكر من النقاط التي توجد بها اليوم في حوران ودعم بعض المواقع الأخرى الموجودة وغيرها من التدابير مع رعاية مبدأ الحيطة والحذر إلى قيادة الجيش. وبالنظر إلى بيان الباشا الوالي رأيه في تأخير التدابير الإصلاحية، فليس بخاف إن أقوى الاحتمالات في حال تنفيذ العمليات الإصلاحية بعد مدة هو أن تؤدي إلى نتائج معكوسة في موضوع تحقيق التفاهم بين الوالي والمشير.

ولذلك يتعين نقل الوالي أو المشير من هناك. ونظرا إلى أن الباشا المشير موجود هناك منذ وقت طويل وله خبرة واسعة في أحوال تلك المنطقة وخاصة في مسالة حوران، فإنه يمكن الاستفادة من تجاربه السابقة في أي مبادرة تتقرر هناك. وعليه فإن الأنسب هو نقل الوالي إلى مكان آخر وتفويض أمر الولاية إلى شخصية مناسبة وتم تقديم المذكرة وبلفها البرقيات الواردة ببيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن على ضوء ما عرض. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٩ جمادى الثاني سنة ١٣١٥ و 12 تشرين الثاني سنة 1313 DEC. 25, 1897

توقيعات أعضاء مجلس الوكلاء

• Y. PRK. UM 42/20 LY 2

ولاية سوريا

لقد تم إبعاد بعض الذين تسببوا في أحداث جبل الدروز السابقة إلى بعض ولايات الدولة العثمانية. وقد ظهرت هذه الأحداث نتيجة للتدابير السيئة وقادت إلى إرسال حملات عسكرية مرات عديدة، كما أدت إلى إنفاق مبالغ مالية طائلة. وبالرغم من ذلك تمكن هؤلاء الذين قاموا بالأحداث من العودة إلى الجبل بعد فرارهم من منفاهم. وقد قاموا بترتيب أنفسهم من أجل القيام بتمرّد جديد وتجرأوا على ذلك. وفي الوقت نفسه قام ما بين مائتين إلى ثلاثمائة من الفرسان من الدروز بالتجول في القرى قرية قرية وأعلنوا تمرّدهم (كان التجول يتم بأعداد مائتين مائتين، وثلاثمائة ثلاثمائة فارس متمرّد) بهدف عدم تنفيذ الدروز لأوامر الحكومة، وكذلك عدم إعطاء ضريبة الأغنام والأعشار. ولقد قمت إثر ذلك بإجراء التدابير المؤثرة، وكان من نتيجة ذلك أن اجتمع خمسمائة فرد من رؤساء الدروز ومشايخهم وأعيان الفارين في قرية قنوات حيث أصدروا قرارا ينص على ترك المفاسد وإظهار الطاعة والمسارعة بالإيفاء بضرائب الدولة. وقد قاموا بإعداد مجموعة من الأوراق التي تظهر الطاعة، حيث تم إرسال كل ذلك إلى طرفي أنا العبد الضعيف. وبفضل دعوة صاحب الرسالة المحمدية وكذلك بفضل صاحب التوفيق حضرة الخليفة المعظم فلم يكن هناك أي مجال لوقوع حادثة جديدة في جبل الدروز، كما لم يتم إرسال العساكر.

كما أن الأمن والسلم استقرا في جبل الدروز مع تأمين حقوق الخزينة الجليلة. وقد وقع عرض ذلك على رئاسة الكتابة الجليلة بواسطة برقية في يوم أمس. وتم في الوقت نفسه إعطاء المعلومات إلى المقام السامي الصدارة العظمى وكذلك نظارة الداخلية

الجليلة. ولقد رئي أن الضرورة تقتضي إتخاذ بعض التدابير الأساسية من أجل إدخال هؤلاء في الدائرة المدنية نسبة للأهمية الموقعية لقضاء جبل حوران وكذلك التوحش الكبير الذي يتميز به الدروز. وعلى هذا الأساس يقع إدخال الوظائف المذكورة في دائرة التمدن والطاعة بشكل تدريجي. أما الذين أظهروا الصداقة والطاعة فيتم وضعهم في عضوية المجالس والمحاكم ويكونون في جانب الحكومة بشكل تام. ونظرا إلى المناعة الموقعية التي تتميز بها القرى المتعددة والكبيرة الموجودة في الجبل، فإن تركها في عهدة قائمقام واحد يحول دون تأمين الأمن والسلم وإدامتها من جهة وكذلك يحول دون تأمين إصلاح وتمدن الدروز من الجهة الأخرى. ولهذا السبب أرى أنا العبد الضعيف إضافة قائمقاميتين لقضائين آخرين في جبل الدروز، وبذلك يكون جبل الدروز قد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقضية. وفي الوقت نفسه لا يقع تقليص عدد القوة العسكرية الموجودة في قشلة (المكان الذي يقيم فيه الجيش في موسم الشتاء) السويداء. كما يقع استيعاب المقدار الكافي والضروري من العساكر الشاهانيه في كل مركز قضاء على أن يتم إنشاء قشلة همايونية تسع هذا العدد من العساكر. ويقع كذلك إضافة بلوك واحد من الجاندرمه في كل مركز من مراكز الأقضية الثلاثة.

إن أمر تشكيل قضائين من جديد تم عرضه في الدفتر المرسل إلى الباب العالي مع المضبطة المعدة من طرف لجنة الإصلاحات بتاريخ 8 نيسان سنة APR. 20,،314 M –1898 وبالرقم أحد عشر. ويقع على عاتق هذه القائمقاميات الجديدة الإشراف على المدارس الإبتدائية المؤسسة في مراكزها من أجل تعليم العقائد الدينية الإسلامية على الوجه الجاري بحق أطفال السويداء. ومن الواضح ضرورة تأمين عضوية مشايخ الدروز في المحاكم والمجالس وتأمين ميلهم إلى الحكومة. ومن جانب آخر يعتبر لواء حوران بصورة عامة لواء مكونا من عربان البادية الذين يعيشون في الخيام ومن مجموعة من الأقوام المتوحشة الذين ليست لديهم علاقة بالمدنية. أما القائمقامون الذين سوف يقع تركيزهم في الأقضية الأخرى فيجب أن يكونوا على علم ودراية باللغة والمزاج المحليين ومن المجربين بالولاية. وبفضل صاحب السطوة حضرة الخليفة المعظم لن تتكرر هذه الأحداث، وقد تم فهم ذلك من خلال التجربة. وإثر الإشعارات الواقعة إلى الباب العالي وقع إرسال مجموعة من القائمقامين– للقيام بهذه الوظيفة– من الأقوام الذين يختلفون في الأخلاق عن أهالي حوران في المناطق الأخرى من بقية أجزاء الدولة العثمانية من الذين لم يكتسبوا الإلفة في معاملاتهم والذين تخرجوا للتو من المدارس الإبتدائية والذين يعتبرون

محرومين من المعلومات المطلوبة.

إن الأكثرية من هؤلاء تثير القلق بسبب سوء إدارتهم، أما البعض الآخر فقد كان مشاركا في ظهور بعض المشاكل. ونظرا إلى ذلك فإن القائمقامين الذين سوف يقع استخدامهم داخل اللواء المذكور يجب أن يكونوا من مجربي الولاية ومن الذين يمكن الإعتماد عليهم وذلك حتى يكون للتدابير الصائبة حسن التأثير. أما في حالة أن تقتضي الضرورة تبديلهم، فيمكن أن يحدث ذلك عبر الترويج للإشعار الذي سوف يقع من الولاية. ولن يكون من الممكن إتخاذ تدبير بصورة أخرى. وتوجد هناك بعض القرائن التي تدل على ذلك. لذا يجب الإسراع بإبلاغ أمر تقسيم قضاء جبل حوران إلى ثلاثة أقضية على الوجه الموضح. وهكذا فإن إرادة وفرمان صاحب الحكمة والبيان جناب السلطان حاضرة. وإن الأمر والفرمان في كافة الأحوال لولي النعمة والإمتنان حضرة سيدنا الخليفة المعظم.

في ١٨ محرم سنة ٣١٦   JUN. 8, 1898   وفي 26 مايس سنة 314

والي سوريا عبدكم   تحسين حسين ناظم

يوجد ختم داخله مكتوب:

Y. PRK. UM 42/29 •

ولاية سوريا

إن التدابير المدنية تجري بكامل الدقة واليقظة، وهي التدابير المتعلقة بتأمين الإيفاء بحقوق الخزينة الجليلة والمحافظة على الأمن والسلم في جبل الدروز بفضل صاحب التوفيق جناب الخليفة المعظم. وسوف يتم البدء كذلك في تحصيل الأعشار من بقية ضريبة الأغنام وذلك في نحو ثمانية عشر يوما. ومن جهة أخرى تم استرداد الجمال التي وقع الإستيلاء عليها في السنة الماضية من الصرة الهمايونية من طرف العربان الذين يوجدون في الصحراء. وعلى النحو نفسه قامت عشيرتا صفا وغياث في السابق بالإستيلاء على نحو خمسة آلاف رأس من الأغنام التي وقع إحضارها من بغداد ونجد. بيد أنه تم استرداد هذه الأغنام في الوقت الحالي عبر إتباع بعض الوسائط دون الحاجة إلى إرسال عساكر.

ومن جهة أخرى فإن كل جزء من أجزاء الولاية ينعم بالأمن والسلم الكاملين بفضل صاحب القدرة جناب الخليفة المعظم. كما قمت أنا العبد الضعيف بالإشراف على

إنشاءات الجامع الكبير الذي احترق قبل خمس سنوات. وقد تم تسريع الإنشاءات بشكل كبير للغاية من أجل افتتاح القسم الكبير- بشكل رسمي- الذي يحيط بمرقد سيدنا يحيى عليه السلام في يوم ولادة حضرة السلطان جناب الخليفة المعظم. وفي إطار آخر تم البدء في إنشاء مستشفى كبير على أحدث طراز يكون خاصا بالغرباء في الشام الشريف. ويقوم العبد الضعيف ببذل مساعي كبيرة بهدف إكمال إنشاءات هذه المستشفى قبل يوم السعد يوم ولادة حضرة السلطان أو افتتاحه رسميا في ذلك اليوم. وقد تم تقسيم هذا المستشفى إلى قسمين، قسم خاص بالرجال وقسم خاص بالنساء. كما وقع تخصيص دائرة خاصة من أجل تسهيل عمليات الولادة. وفي الوقت نفسه تم جلب الإختراعات الجديدة المتمثلة في الآلات والأدوات من أوروبا.

في الوقت الذي يلاحظ فيه عدم غرس شجرة واحدة حتى الآن في لواء حوران، فقد تم في هذه المرة زراعة الأشجار في كل طرف من أطراف اللواء، وقد وقع تأمين ذلك وفقا للقاعدة السليمة. أما فيما يتعلق بالصناعات والمنسوجات الداخلية في سوريا فقد تدنت إلى درجة الزوال. إلا أنه بفضل صاحب التوفيق جناب الخليفة المعظم فقد تحسن الوضع في ظرف هذه الشهور إلى درجة لفتت الأنظار ونالت التقدير والإحسان. وقد تم التأمين كذلك وفقا للقاعدة السليمة على استعمال الدهان الثابت في الأقمشة الداخلية. وبصورة عامة فإن مساعي العبد الضعيف لا تنقطع من أجل بذل أسباب العمران والرقي في الولاية بفضل صاحب القدرة جناب ولي النعمة والمنة الأعظم. والأمر والفرمان في كل الأحوال لسيدي ولي النعمة والإمتنان جناب السلطان.

في 6 حزيران سنة 314 — JUN. 18, 1898

والي سوريا — عبدك

يوجد ختم داخله مكتوب: تحسين حسين ناظم

● Y. PRK. UM 42/62 — 244

١٦ صفر ١٣١٦ — JUL. 7, 1898

ولاية سوريا

بفضل صاحب التوفيق جناب الخليفة الأعظم ينعم جبل الدروز بالأمن والسلم الكاملين. وعلى النحو نفسه كان قد تم الاستيلاء على مقدار معلوم من الأغنام من طرف عربان صفا واللجاه الموجودين في الصحراء، بيد أنه وبفضل تدابير الإدارة تحقق النجاح في استرداد هذه الأغنام. ومن جهة أخرى عادت في هذه المرة الصرة الهمايونية لجناب السلطان من

ناحية الحجاز ومعها موكب الحج الشريف. ونظرا إلى المعلومات التي قدمها وكيل أمين الصرة الهمايونية، ومحافظ موكب الحج عبد الرحمن باشا استنادا على مشاهداته الواقعة، فإن الإنجليز يقومون بإرسال عدد هائل من الأسلحة إلى قبائل حرب وعربان نجد عبر طريق الهند. ويتم إمرار الأسلحة المذكورة من البصرة بواسطة تجار نجد، ومن ثم بيعها بأثمان زهيدة إلى العربان والقبائل. ومن الملاحظ أن غالبية العربان مسلحون ببنادق المارتيني، بل حتى أنه شوهد في هذه السنة وجود عدد كبير جدا من بنادق هذا النوع في أيدي قبائل مسروح في طريق فرع بين الحرمين. ومن جانب آخر تم فتح عدد كبير للغاية من دكاكين الأسلحة في قصبة حائل التي تمثل مقر إقامة عبد العزيز بن الرشيد، وفهم أنه يوجد في كل دكان ما بين مائتين إلى ثلاثمائة بندقية مارتيني. ومما لاشك فيه أن هذا الوضع ربما يقود في المستقبل إلى الإخلال بالأمن في منطقة الحجاز. وبعد التأمل في خطورة هذه المسألة، قامت ولاية البصرة بإجراء التدابير التي تقود إلى منع إدخال مثل هذه الأسلحة. وإذا كانت ولاية البصرة لا تقوى على ذلك، فإنه يوجد الرأي العالي لجناب الخليفة الأعظم لإعطاء أمر قاطع من أجل اتخاذ التدابير الجادة التي تحول دون إدخال هذه الأسلحة من الآن فصاعدا.

وبناء على المعلومات الأخرى التي أعطاها عبد الرحمن باشا فقد ظهر خلاف بين عبد العزيز بن الرشيد وبين أكثر العربان نتيجة لبعض الأسباب. ووفقا لذلك انفصلت (مجموعة) عن ابن الرشيد، ونجد من ضمن ذلك قبيلة تركت ابن الرشيد بشكل تام، وهي تتألف من ستمائة خيمة، حيث التحقت بعشيرة بني صخر وعشيرة حويطات في جهة معان من ملحقات ولاية سوريا. ولهذا السبب أصبحت قوة ابن الرشيد تتناقص يوما بعد يوم. والأمر والفرمان في هذا الموضوع وفي كل موضوع من قبل ومن بعد لحضرة سيدنا ولي النعمة والامتنان السلطان.

في 24 حزيران سنة 1314 JUL. 7, 1898

والي سوريا العبد الضعيف

يوجد ختم داخله مكتوب (تحسين بن حسين ناظم).

• Y. PRK. UM 50/82

٨ صفر ١٣١٨ May 8,1900

سراي يلدز الهمايوني- دائرة رئاسة الكتابة- شفره من الشام- مستعجل جدا

ج (الجواب) في 23 مايس سنة 316 June. 5, 1900

لقد تم إتخاذ بعض المقررات من أجل إصلاح جبل الدروز. ولقد تم في هذه الأثناء البدء في إجراء التأسيسات المعلومة. وعلى كل حال سوف يتم الإنتهاء من هذه

الإنشاءات قبل حلول موسم الشتاء، وهذا أمر ملزم. بيد أن حوالة مصاريف الإنشاء لم تصل حتى الآن. ولهذا السبب لابد من تسريع إرسالها. وعلى الوجه الذي تم به عرض ذلك في السابق مع المقررات الإصلاحية فإن أشقياء جبل الصفا واللجاه يداومون على القيام بحركات الشقاوة متفقين في ذلك بشكل دائم مع الدروز، وهم يقومون بحركات الظلم والبغي هذه منذ سنوات عديدة مضت. لذا لابد من وضع حد نهائي لهذه الحركات في عهد جناب الخليفة المعظم المتسم بالعدل. إن أشقياء الصفا واللجا يتخذون من أرباب الفساد الدروز ملجأ لهم في فترة الفساد. ومن جهة أخرى تعتبر الصفا واللجاه من المناطق التي يصعب المرور فيها بشكل كبير للغاية. ولهذا السبب يكون من الضروري جدا إنشاء قشلتين (ثكنات للجيش) حصينتين في أقصى نقطتين يمكن الوصول إليهما وذلك من أجل وضع هؤلاء الأشقياء تحت سيطرة الحكومة. وسوف تكون هاتان القشلتان كافيتين في الوقت الحالي وفي المستقبل لتأمين طريق بغداد وسوريا. أما فيما يتعلق بمصاريف هاتين القشلتين فقد لوحظ أنه لا توجد هناك فائدة من المعاشات المخصصة للجاه. وفي الوقت نفسه يلاحظ أن هناك مخصصات موقوفة منذ سنة يبلغ مجموعها أكثر من مائة وخمسين ألف غرش. وفي حالة استغل هذا المبلغ في بناء القشلتين لن يتسبب ذلك في ضرر بالخزينة الجليلة، ويكون هذا الهدف قد تم تأمينه. ونظرا إلى صورة الواقع هذه فلابد من إجراء ما هو مطلوب. ومن جهة أخرى كان قد صدر في السابق إذن من جناب الخليفة المعظم بنقل مركز حوران من الشيخ سعد إلى شمسكين. وذلك لأن قرية الشيخ سعد تعتبر قرية بعيدة من النقاط المهمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإقامة هناك تجعل عملية الإشراف متعسرة. وبناء على ذلك صدر هذا الاذن بنقل المركز إلى شمسكين لموقعه القريب من النقاط المهمة مثل اللجا إضافة إلى أقضيةبصرى الحرير وجبل حوران ودرعا. غير أن الإذن لم يصدر من الباب العالي بصرف الأموال من أجل دوائر الحكومة التي من الضروري إنشاؤها. ولهذا السبب لم يتم فعل أي شيء في هذا الموضوع حتى الآن. كما يتم التأكيد هنا بشكل مضاعف لإعطاء الإذن من أجل إنشاء دائرة للحكومة في هذه الأثناء في شمسكين وذلك بهدف البدء في نقل مركز اللواء إلى هنا وفقا للإراده السنيه الصادرة، وذلك بجانب البدء في الإصلاحات والتأسيسات المقررة بفضل صاحب الحضارة والرقة والعمران جناب السلطان. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الأمر سوف يكون سببا في إزدهار الزراعة والتجارة في حوران وبدوره سوف يقود هذا الإزدهار إلى زيادة واردات الدولة. ووفقا لذلك فلابد من الإيفاء بما هو مطلوب.

في 24 مايس سنة 316 June 6, 1900

والي سوريا :ناظم

Lef 2 **YA.RES. 94/47** •

اللجنة الخاصة– العدد 69

سبق أن أرسلت قوة عسكرية قبل حوالي أربع سنوات لوضع نهاية قطعية للحركات المزعجة التي تعود أهالي جبل الدروز وحوران على القيام بها منذ وقت طويل، واستكمال الأسباب التي أوصت بها اللجنة الخاصة التي أرسلت إلى هناك لوضع أحكام التعليمات السنية بتنظيم المنشئات المدنية والعسكرية اللازمة موضع التطبيق. وقد قامت هذه اللجنة وتلك القوة بتنفيذ أحكام التعليمات المذكورة واتخذت بعض التدابير المتعلقة بنفي رؤساء الفساد وأرباب العصيان من هناك وضمان الأمن. وعلى اثر ما أبلغت به مشيرية الجيش الهمايوني الخامس وولاية سورية من أن بعض رؤساء الفساد تمكنوا من الفرار من المنفى وعادوا الى العصيان والتمرد، تم الاستيضاح من المشيرية والولاية المذكورتين عن التدابير اللازم اتخاذها للقبض على الفارين وإعادة الأمن والاستقرار. فورد الجواب بالعديد من الوسائل المقترحة وتم عرض الموضوع للمقام العالي. ونظرا لأهمية الموضوع، فقد كان من مقتضى الإرادة السنية لمقام الخلافة عرض الأسباب والتدابير التي من شأنها حماية الدولة العلية من كافة المشاكل على ضوء ما جاء في الأوراق المبينة لما حدث محليا ووقاية أمن جبل الدروز من أن يتطرق إليه الخلل. فقد جرى التأمل والاطلاع في تلك الأوراق. وخلاصة ما أبلغت به المشيرية هي أنه على اثر إعلان العفو العالي بشأن الفارين وطلب رؤساء الدروز أن يشمل هذا العفو كذلك الموجودين في المنفى والعاملين في الخدمة الزجرية. وانه في حال عدم تلبية هذا الطلب هددوا بالانسحاب إلى البادية أو اللجاه. وقد أثبتت الاختبارات الأخيرة أنه في حال شمولهم بالعفو، فإن الدروز لن يقبلوا بتنظيم سجلات النفوس ودفع التكاليف والرسوم وتشكيل المحاكم والتجنيد وغير ذلك من الإصلاحات المدنية ما لم تكن هناك قوة جبرية لتنفيذها، فيجب والحالة هذه سوق اثني عشر طابورا بقيادة قائد مقتدر على أن يصل عدد هذه الطوابير إلى ثلاثين كما حدث قبل هذه المرة والبدء بالإصلاحات المدنية بحكمة وشفقة وإبقاء ستة طوابير هناك إلى أن يصير مثل الأقضية الأخرى، وإنشاء ثكنة حصينة في كل من عاهرة وصلخد وإصلاح الطرق المؤدية من السويداء إلى المحلين المذكورين، وإقامة القلاع في الأماكن اللازمة. وجملة القول فإنه يجب إبقاء جبل الدروز واللجاه تحت قوة عسكرية دائمة. وإذا لم تكن الظروف المادية الحالية مناسبة لتحمل هذه المصاريف، يصار إلى تعليق ما ذكر إلى زمن مناسب. في الوقت الذي يسعى الدروز للمطالبة بأن يشملهم العفو العام، وعلى نحو ما أبلغت به الولاية أخيرا فإن على اثر

إجراء النصائح للرؤساء المذكورين وتقديرا للعطف العالي الذي نالوه فقد قرروا المطالبة بأنّ يشمل العفو العام الدروز في المنفى والعاملين في الخدمة العسكرية الزجرية وأن أرباب الفساد الموجودين في جهات اللجاه يريدون العودة الى الجبل، وعلى ضوء ما ابلغت به المشيرية الجليلة من عدم إمكانية سوق العساكر وضرورة الاستجابة لطلب أن يشمل العفو العام اولئك الدروز كذلك. إلا أنه يجب أيضا مع هذه الأحوال الخاصة بيان ما إذا كانت هذه المعاملة المتسامحة تؤدي الى النتيجة المطلوبة أم لا. وكما هو غني عن العرض والبيان فإنه قبل وضع التدابير المتخذة سابقا لإصلاح إدارة جبل الدروز موضع التطبيق فر بعض رؤوس الفساد، وتطلب الأمر استخدام الشدة لتأديبهم ووضع أحكام التعليمات السنية موضع التنفيذ. وأيد ضرورة ذلك لجنة التحقيق التي سبق وأن توجهت إلى جبل الدروز مع بيان أن عودة المنفيين ومن هم في الخدمة العسكرية الزجرية إلى الجبل يؤدي إلى زيادة المشاكل. لكن ما أبلغت به المشيرية المذكورة يشير إلى أن استخدام القوة العسكرية تجاه الدروز يتطلب سوق أعداد كبيرة من الجيش إلى هناك وأن الحل والوقت لا يساعدان على ذلك، وعليه فإن اللجوء إلى الرفق واللين موافق للحال ومأمول منه أن يؤدي إلى النتائج الحسنة. لكن ما أبلغت به الولاية أخيرا يفيد بأنه من غير المؤكد ما إذا كان إصدار العفو العام وشموله لمن هم في المنفى والعاملين في الخدمة الزجرية العسكرية يزيد في المشاكل أم لا على نحو ما ذكرته لجنة التحقيق. وكان من الواضح عدم جواز أن يشمل العفو تلك الفئات ما لم تؤخذ الضمانات من الدروز بأنهم سيبقون على العهد والطاعة. ونظرا إلى أن استتباب الأمن في تلك المنطقة كما ابلغت به المشيرية الجليلة يحتاج دائما إلى إقامة قوة دائمة هناك وإنشاء ثكنة حصينة في كل من عاهرة وصلخد وإصلاح الطرق المؤدية إليهما وإنشاء الحصون، فإن المجلس المخصوص يرى ضرورة المبادرة إلى تنفيذ تلك التدابير العسكرية وإنشاء الطرق والحصون وإصلاحها ووضع المقررات السابقة موضع التنفيذ إذا سمحت الظروف بذلك. كما يرى المجلس ضرورة الحصول على الضمانات اللازمة للطاعة والانقياد كي يشمل العفو تلك الفئات، والطلب من الولاية ولجنة التحقيق المذكورتين إرسال المعلومات والآراء بشكل صريح حول ما إذا كانت هناك محاذير في الحال والمستقبل من قبول هذه الطريقة. والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة ولي الأمر.

٦ محرم سنة ١٣١٨ 22 نيسان سنة 1316 MAY 6, 1900

IRAE-DAHILIYE •

٦ محرم ١٣١٩ APR.25,1901

مقدار المبالغ اللازمة لانشاء المحاكم النظامية في أقضية السويداء وعاهرة وصلخد بلواء حوران

المجموع قرش

قضاء السويداء

	المقدار السنوي		العدد	الراتب الشهري	المجموع
	4200	أعضاء محكمة اكدادة	2	175	350
	4800	كاتب أول	1	400	400
	3600	معاون المستنطق	1	300	300
	1920	المباشر	1	160	160
	540	الفراش	1	45	45
	15060	مجموع الرواتب	6	1080	1255
	480	قرطاسية			40
	200	مفروشات			
	150	محروقات			
15890	15890	مجموع الرواتب والمصروفات			

قضاء عاهرة

	المقدار السنوي		العدد	الراتب الشهري	المجموع
	4200	أعضاء محكمة اكدادة	2	175	350
	4800	كاتب أول	1	400	400
	3600	معاون المستنطق	1	300	300
	1920	المباشر	1	160	160
	540	الفراش	1	45	45
	15060	مجموع الرواتب	6	1080	1255
	480	قرطاسية			40
	200	مفروشات			
	150	محروقات			
15890	15890	مجموع الرواتب والمصروفات			

قضاء صلخد

	المقدار السنوي		العدد	الراتب الشهري	المجموع
	4200	أعضاء محكمة اكدادة	2	175	350
	4800	كاتب أول	1	400	400
	3600	معاون المستنطق	1	300	300
	1920	المباشر	1	160	160
	540	الفراش	1	45	45
	15060	مجموع الرواتب	6	1080	1255
	480	قرطاسية			40
	200	مفروشات			
	150	محروقات			
15890	15890	مجموع الرواتب والمصروفات			
47670	**مجموع المخصصات العدلية**				
14400	**راتب نيابة السويداء شهري 1200 لم تذكر رواتب نيابات مصدرها على النحو المبين في برقية نظارة الداخلية بتاريخ 27 أيار 1316 ، 9 حزيران 1900**				
62070	**المجموع**				

إلى نظارة الداخلية الجليلة اطلعنا على التعليمات الصابرة بمقتضى الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة بشأن الإصلاحات والإنشاءات المقرر تنفيذها بجبل الدروز وبادرنا إلى نقاش تطبيق الأحكام وتحويلها الى هذه التعليمات، وكانت الآراء والمبادرات الناشئة عن نتائج الدراسات نعرضها كما يلي.

أنه من مظاهر العفو والعاطفة السنية لحضرة مولانا صاحب مقام الخلافة تم تشكيل المؤسسات المدنية للقائمقامية في نقطتين مهمتين من الجبل مثل عاهرة وصلخد بكل سهولة ونشرت فيهما مفرزتان من العساكر السلطانية حسب ما قررته الجهة العسكرية والعمل جار لإقامة مبان يمكن الدفاع عنها وكافية لاستيعاب العساكر السلطانية بالإضافة إلى الموظفين المدنيين، بالإضافة إلى المباشرة في إنشاء الثكنات والأبراج في المواقع اللازمة لمنع اعتداءات البغاة في جبل صفا واللجاه ولكن علقت أعمالها إلى الربيع بسبب حلول فصل الشتاء. ومن البديهي أن نسارع إلى نقل مركز حوران إلى الشيخ مسكين وإنشاء دائرة للحكومة على غرار ما كان في عاهرة وصلخد من المبالغ المتراكمة من مخصصات منطقة اللجاه تسديدا لمبلغ مائتي ألف قرش بعد ورود أمر النظارة العالية جوابا على التقرير البرقي المرسل من الولاية بتاريخ 25 أغسطس سنة 1316، SEPT. 7, 1900 بطلب الإذن بالصرف. ولما كان الأساس في الإصلاحات المقررة هو تصحيح العقائد السخيفة والباطلة للدروز والعمل بما من شأنه تعليمهم أركان وعقائد الإسلام لتهذيب أخلاقهم ورفع مستوى الأهالي إلى درجة معرفة شرف الإسلام ووجوب الطاعة والخضوع للخلافة الإسلامية الكبرى، ولتحقيق هذا الهدف واستمراره اقترحنا على النحو الوارد في الجداول المرفقة إنشاء وإصلاح أربع وعشرين مدرسة ابتدائية اثنتان منهما في كل من مركز قضائي عاهرة وصلخد أحداها محدثة والثانية تجديدا وفي ست قرى من القرى الكبيرة بقضاء السويداء ست مدارس اثنتان تجديدا وأربعة إحداثا. وفي تسع قرى تابعة لقضاء عاهرة اثنتان تجديدا وسبع إحداثا، وفي سبع قرى بصلخد اثنتان تجديدا وخمس إحداثا، وفتح مدرسة رشدية في مركز قضاء السويداء تجديدا وكذلك إصلاح جامع في مركز صلخد وإنشاء جامع جديد في كل من مركزي السويداء وعاهرة لمواصلة قراءة الخطب بإسم حضرة مولانا صاحب مقام الخلافة. وتأسيس مساجد في اثنتين وعشرين قرية تقرر إنشاء مدارس فيها قد أصبح في درجة الوجوب. والمبالغ المقدر صرفها على هذه الإنشاءات في حدود أربعمائة وخمسة وأربعين ألف قرش لمرة واحدة وعدم صرف مبلغ مائة وخمسين ألفا قرش كان صرفها من مقتضى الإرادة السنية لصاحب مقام الخلافة المبلغة ببرقية الصدارة

السامية بتاريخ 26 آذار سنة 1312، APR. 7, 1896 لإنشاء دائرة للحكومة ومسجد ومدرسة في مراكز النواحي الخمس التي تحولت اثنتان منها إلى مركز قضاء، بالإضافة إلى خمسة آلاف قرش التي أبلغت نظارة المعارف ببرقيتها إلى الولاية بتاريخ 4 حزيران سنة 1312، JUN. 16, 1896 بصريفها لإنشاء المدرسة الابتدائية في السويداء فيكون المجموع مائة وخمسة وخمسين ألف قرش أفرز منها مبلغ خمسون ألف قرش لمصروفات دوائر الحكومة في المحال التي هي الآن نواحي. وحصرنا المبلغ المتبقي وهو مائة وخمسة آلاف قرش على إصلاح وإنشاء الجوامع والمدارس سالفة الذكر، ولعدم العثور على موضع تسديد المبلغ اللازم صرفه لإكمال النقص وهو ثلاثمائة وخمسة وأربعون ألف قرشا بصورة أخرى، فإن مقتضى القرار الصادر من مجلس الوكلاء المخصوص المبلغ بكتاب النظارة العلية المقدمة بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٢، FEB. 19, 1887 صورتها لفا والإشعار السابق ضرورة تسديده من حصة إعانة المعارف بالولاية. وفي واقع الأمر فإن مبلغ مائة وخمسة آلاف قرش المذكور يتطلب تسديده كذلك من حصة الإعانة سالفة الذكر بمقتضى الإشعار المذكور. وعليه فإن المبلغ المذكور البالغ أربعة مئة وخمسة وأربعين الف قرش يدخل ضمن تحصيلات الولاية عن السنة الحالية. وصرفه وإعطاؤه من حصة إعانة المعارف لهذا العام بعد تحصيله، وكذلك رواتب أربعة من الوعاظ التسعة الذين سبق إرسالهم لتعليم العربان في لواء الكرك الشعائر الدينية وكذلك بدلات الإمامة والخطابة لنفس الأشخاص وجلبهم إلى جبل الدروز للاستفادة منهم في استخدامهم بمديريات المدارس في الأماكن التي يوجدون فيها. وإضافة مبلغ ثمانية وأربعين ألفا وثمانمائة قرش في العام من حصة المعارف أيضا على مبلغ أربعة وأربعين ألفا وسبعمائة قرش يدفع من حصة المعارف في السابق باعتبارها مخصصات المدارس التسع لتحويل المدرسة الموجودة بالسويداء من بين هذه المدارس التسع الموجودة في الأقضية إلى مدرسة رشدية وإصلاح باقي المدارس وتطويرها وصرف الرواتب والمصاريف الدائمة لمعلمي وأئمة المدارس والمساجد الجديدة. وتوزيع ما قيمته خمسة آلاف قرش من الكتب والرسائل المقدمة من نظارة المعارف على فقراء الأطفال مجانا، وتطبيق طريقة شراء سائر الكتب والرسائل اللازمة من هذا المبلغ وتوزيعها مجانا. واستكمال أسباب تصديق مخطط وشكل طريق بصرى الحرير وعاهرة المرسل إلى نظارة النافعة وهو من أهم الطرق بالنسبة للحركات والنقل العسكري. وأصول تحصيل وجباية رسوم أغنام جبل الدروز جارية ضمن دائرة التعليمات. كما أعطيت التعليمات اللازمة لمتصرفية حوران لوضع معاملات الطابو موضع التطبيق، أما بالنسبة لأصول التحرير والأعشار المندرجة في المادتين الأولى والثانية من

تعليمات الإصلاحات، فإن أكثر أقضية لواء حوران هي الأخرى لم تخضع للتحرير، إذ خشي الحورانيون والدروز من تسجيل النفوس كي لا يخضعوا لمعاملات التجنيد. ونظرا إلى أن الأعشار في أكثر أقضية اللواء المذكور تستوفى بصورة مقطوعة على غرار ما هو مطبق في جبل الدروز، فإن قرار مجلس الوكلاء المخصوص المبلغ ببرقية النظارة السامية بتاريخ 4 أغسطس سنة 1314 ، AUG. 16, 1898 يقضي بأن تكون أعشار جبل الدروز مائتا ألف قرش مقطوعة ولمدة ثلاث سنوات. ونظرا لانقضاء المدة المعينة هذا العام، فإنه إذا كان هناك عمل على تطبيق أحكام نظام الأعشار في جبل الدروز، فسيلجأ الدروز إلى الشكوى مستدلين بالحورانيين، ونظرا إلى أن التعليمات السنية تقضي بعدم إفساح المجال لأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى الشعور بالخشية والخوف من عملية التحرير والأعشار، فإنه من المناسب الإبقاء على تحصيل الأعشار مقطوعة في الوقت الحالي ريثما تطبق أحكام نظامها بعد تعميم تنفيذ مواد الإصلاح على أقضية حوران الأخرى، وتفهيم الدروز عن طريق رؤسائهم ومشايخهم منافع وحسنات التسجيل والتحرير والبدء بالتنفيذ بعد رضاهم واختيارهم. أما بالنسبة لتحقيق الأمن والاستقرار الكلي المطلوب في جبل الدروز، فمع أنه لا يتصور أن يقوم الدروز بعمل خلاف الرضا العالي بعد زوال نفورهم تجاه الحكومة السنية نتيجة التدابير المتخذة وخاصة بعد رغبة رؤسائهم ومشايخهم التقرب من الحكومة، فإن وحشتهم وخشونتهم بالإضافة إلى عدم احترام فئة البغاة لرؤسائهم ومشايخهم في بعض الأحيان قد يدفعهم إلى الإعتداء على قرى حوران بين حين وآخر والقيام بغزوات على القبائل داخل المعمورة أحيانا أخرى، كما يجب ألا ننسى إن عربان البادية في اللجاه والصفا المجاورين لجبل الدروز قد تهاجم بعضها بعضا وقد يتحالفون مع الدروز المجاورين لهم فيعتدون على الآخرين من السكان والأهالي. فعلى نحو ما طلبت قيادة حوران مرارا فإنه في حال زيادة القوة العسكرية بجبل الدروز فسيتخلى سكان جبل الدروز وكذلك عربان الصفا واللجاه عن الاعتداء خشية القوة العسكرية، وبذلك لايبقى في تلك الأنحاء أي وضع يخالف الرضا العالي لصاحب مقام الخلافة. ولتحقيق ذلك يمكن تجهيز وفرز أعداد كافية من الفرسان والمشاة من العناصر بصورة تدريجية من المواقع التابعة للجيش الهمايوني الخامس، وإضافتهم إلى ما هو موجود، من غير ضجة ومن غير بث للرعب والخوف في الدروز والعربان، ومن غير تحمّل مصاريف إضافية وتجهيز مفارز متنقلة من بين هؤلاء وإسناد أمر قيادتهم إلى ضابط مقتدر ومستقيم. كما يتعيّن تشكيل محكمة نظامية في كل من أقضية السويداء وصلخد وعاهرة للفصل والحسم في دعاوى الحقوق الشخصية وحقوق التصرف التي لا بد من وجودها بين الأهالي ضمن المرجع القانوني، وفي حال زيادة مبلغ

اثنتين وستين ألفا وسبعين قرشا سنويا على ميزانية العدلية والعلمية في الولاية للرواتب والمصروفات بالإضافة إلى رواتب النائب المبلغ عن تأمين مصدرها في وقت سابق فإن الدعاوى الحقوقية والجزائية ينظر فيها ضمن مجراها القانوني، وبهذه الطريقة سيتحقق إدخال الدروز ضمن دائرة الحضارة والطاعة بسرعة وسهولة. ولبيان ما سبق نعرض ونستأذن والأمر لحضرة من له الأمر.

١٤ رجب سنة ١٣١٨ و 25 تشرين الأول سنة 1316 NOV. 7, 1900

وكيل مشير الجيش الهمايوني الخامس مفتش إصلاحات جبل حوران والي سورية.

المطلوب صرفه مع حصة إعانة المعارف بالولاية بها في ذلك تحصيلات السنة الحالية ولمرة واحدة على النحو الوارد في المحضر المقدم إلى نظارة الداخلية الجليلة بتاريخ تشرين الأول سنة 1316						
بحساب المجيدي ١٩ قرشا						
25000	مصروفات انشاء المدرسة الرشدية بالسويداء وبجانبها المسجد احداثا					
10000	المدرسة الابتدائية المزمع انشاؤها في عاهرة					
10000	اصلاح الجامع الشريف الموجود بصلخد قدر الامكان					
20000	المدرسة والمسجد المقر انشاؤهما في عاهرة					
65000	المجموع					
	ملحقات هذه الأقضية					
	اجمالي	المجموع	قضاء السويداء			
		20000	اصلاح مدرستي سلمه وعدي ومصروفات انشاء المساجد مسجد ومدرسة الواحد			
				2		60000
		80000	قرى قنوات ومجدل وطربا وسليم احداثا	1	1	20000
	100000	100000				
قضاء صلخد						
		20000	اصلاح مدرستي ملح وعنز وانشاء مساجد	2	2	10000

		100000	مشاق، القرية، عرمان، الغارية، أم الرمان احداثا	5	5	20000
	120000	120000				
			قضاء عاهرة			
		20000	اصلاح مدرسة شهبا والهيت وانشاء مسجديها			
		140000	انشاء مساجد ومدارس في أم الزيتون وأم شيتي وشقا ولاهتة والصورت الكبيرة	7	7	
	160000	160000				
380000	380000					
445000						
	بيان					
	445000	الاجمال				
	-105000	ما صدر الاذن بصرفه من مقام الصدارة في برقيتها بتاريخ 26 اذار سنة 1312 لانشاء دار الحكومة وخمس مدارس ومسجد وهو مائة وخمسون ألف قرش صرف من صندوق المال خمسون ألف قرش، وما ينبغي صرفه من حصة اعانة المعارف البالغ مائة ألف قرش، وما صدر الاذن من نظارة المعارف العمومية في برقيتها المؤرخة ٤ حزيران سنة 1312 ، 16 حزيران 1896 لانشاء مدرسة السويداء الابتدائية وهو خمسة الاف قرشا والمجموع مائة وخمسة الاف قرش لم تصرف بعد بسبب بعض الموانع، مع رجاء العمل على بيان مصدر تسديد هذه المبالغ مرة أخرى.				
	340000					

الباب العالي- دائرة الأمور الداخلية- 4334- إلى مقام الصدارة السامية

معروض الداعي،

تم لفا تقديم الرسالة المشتركة الواردة من ولاية سورية ومفتشية الإصلاحات ووكالة مشيرية الجيش الهمايوني الخامس حول الأفكار والملاحظات الخاصة بطرق تطبيق التعليمات المتعلقة بالإصلاحات المقرر تنفيذها في جبل الدروز من خلال لجنة تسريع المعاملات والإصلاحات. ويتبين من الإطلاع عليها بأنه من مظاهر العفو والعاطفة السنية لحضرة مولانا صاحب مقام الخلافة تم تشكيل قائمقامية في نقطتين مهمتين من الجبل مثل عاهرة وصلخد بكل سهولة ونشرت فيهما مفرزتان من العساكر السلطانية. وأن العمل جار لإقامة المباني التي يمكن الدفاع عنها، بالإضافة إلى تأجيل إنشاء الثكنات والأبراج التي ستبنى في المواقع اللازمة لمنع إعتداءات البغاة في جبل الصفا واللجاه إلى الربيع، وتعليق مسألة تسديد مبلغ مائتي ألف قرش هي تكاليف نقل مركز حوران إلى الشيخ مسكين وإنشاء دائرة للحكومة على غرار ما كان في عاهرة وصلخد من المبالغ المتراكمة من مخصصات منطقة اللجاه إلى نتيجة المخابرة الجارية، وأن إنشاء وإصلاح أربع وعشرين مدرسة ابتدائية في قضية عاهرة وصلخد والسويداء لنشر نور الإسلام بين الدروز وافهامهم أهمية قدر الخلافة بصورة لائقة، وإصلاح مدرسة رشدية في السويداء، وكذلك إصلاح جامع في مركز صلخد وإنشاء جامع جديد في كل من مركزي السويداء وعاهرة لمواصلة قراءة الخطب بإسم حضرة مولانا صاحب مقام الخلاقة وتأسيس مساجد في اثنتين وعشرين قرية تقرر إنشاء مدارس فيها قد أصبح في درجة الوجوب. وأن المبلغ المقدر صرفها على هذه الإنشاءات في حدود أربعمائة وخمسة وأربعين ألفا قرش. وأن عدم صرف مبلغ مائة وخمسين ألف قرش كان صرفها من مقتضى الإرادة السنية لصاحب مقام الخلافة لإنشاء دائرة للحكومة ومسجد ومدرسة في مراكز النواحي الخمس التي تحولت اثنتان منها إلى مركز قضاء، بالإضافة إلى خمسة آلاف قرش التي أبلغت نظارة المعارف بصريفها لإنشاء المدرسة الابتدائية في السويداء فيكون المجموع مائة وخمسة وخمسين ألفا قرش أفرز منها مبلغ خمسون ألف قرش لمصروفات دوائر الحكومة في المحال التي هي الآن نواحي. وحصر صرف المبلغ المتبقي وهو مائة وخمسة آلاف قرش على إصلاح وإنشاء الجوامع والمدارس سالفة الذكر، ولعدم العثور على موضع تسديد المبلغ اللازم صرفه لإكمال النقص وهو ثلاثمائة وخمسة وأربعون ألف قرش بصورة أخرى، فإن مقتضى القرار والإشعار السابق وجوب تسديده من حصة إعانة المعارف بالولاية. وفي واقع الأمر

فإن مبلغ مائة وخمسة آلاف قرش المذكور يتطلب تسديده كذلك من حصة الإعانة سالفة الذكر بمقتضى الإشعار المذكور. وعليه فإن المبلغ المذكور البالغ أربعمائة وخمسة وأربعين ألف قرش يدخل ضمن تحصيلات الولاية عن السنة الحالية. وصرفه وإعطاؤه من حصة إعانة المعارف لهذا العام بعد تحصيله، وكذلك رواتب أربعة من الوعاظ التسعة الذين سبق إرسالهم لتعليم العربان في لواء الكرك الشعائر الدينية وكذلك بدلات الإمامة والخطابة لنفس الأشخاص وجلبهم إلى جبل الدروز للاستفادة منهم في استخدامهم بمديريات المدارس في الأماكن التي يوجدون فيها وإضافة مبلغ ثمانية وأربعين ألفا وثمانمائة قرش في العام من حصة المعارف أيضا على مبلغ أربعة وأربعين ألفا وسبعمائة قرش يدفع من حصة المعارف في السابق باعتبارها مخصصات المدارس التسع لتحويل المدرسة الموجودة بالسويداء من بين هذه المدارس التسع الموجودة في الأقضية إلى مدرسة رشدية وإصلاح باقي المدارس وتطويرها وصرف الرواتب والمصاريف الدائمة لمعلمي وأئمة المدارس والمساجد الجديدة. وتوزيع ما قيمته خمسة آلاف قرش من الكتب والرسائل المقدمة من نظارة المعارف على فقراء الأطفال مجانا وتطبيق طريقة شراء سائر الكتب والرسائل اللازمة من هذا المبلغ وتوزيعها مجانا، واستكمال أسباب تصديق مخطط وشكل طريق بصرى الحرير وعاهرة المرسل إلى نظارة النافعة وهو من أهم الطرق بالنسبة للحركات والنقل العسكري. وأصول تحصيل وجباية رسوم أغنام جبل الدروز جارية ضمن دائرة التعليمات. كما أعطيت التعليمات اللازمة لمتصرفية حوران لوضع معاملات الطابو موضع التطبيق، أما بالنسبة لأصول التحرير والأعشار المندرجة في المادتين الأولى والثانية من تعليمات الإصلاحات، فإن أكثر أقضية لواء حوران هي الأخرى لم تخضع للتحرير، إذ خشي الحورانيون والدروز من تسجيل النفوس كي لا يخضعوا لمعاملات التجنيد. ونظرا إلى أن الأعشار في أكثر أقضية اللواء المذكور تستوفى بصورة مقطوعة على غرار ما هو مطبق في جبل الدروز، فإنه إذا كان هناك شعور بالخشية والخوف من عملية تحرير الأعشار، فإنه من المناسب الإبقاء على تحصيل الأعشار مقطوعة في الوقت الحالي ريثما تطبق أحكام نظامها بعد تعميم تنفيذ مواد الإصلاح على أقضية حوران الأخرى، وتفهيم الدروز عن طريق رؤسائهم ومشايخهم منافع وحسنات التسجيل والتحرير والبدء بالتنفيذ بعد رضاهم واختيارهم. ويمكن تحقيق الأمن والاستقرار المحلي وترسيخهما بجلب القدر الممكن من الفرسان والمشاة، وإضافتهم إلى ما هو موجود، من غير ضجة ومن غير بث للرعب والخوف في الدروز والعربان، ومن غير تحمل مصاريف إضافية وتجهيز مفارز متنقلة من بين هؤلاء وإسناد أمر قيادتهم إلى ضابط مقتدر ومستقيم. وتشكيل محكمة نظامية في كل

من أقضية السويداء وصلخد وعاهرة للفصل والحسم في دعاوى الحقوق الشخصية وحقوق التصرف التي تحدث بين الأهالي ضمن المرجع القانوني، وفي حال زيادة مبلغ اثنين وستين ألفا وسبعين قرشا سنويا على ميزانية العدلية والعلمية في الولاية للرواتب والمصروفات فلا بد من تأمين مصدرها قبل ذلك، اذ أن الدعاوى الحقوقية والجزائية ينظر فيها ضمن مجراها القانوني. وأبلغت ولاية سورية ومفتشية الإصلاحات ووكالة مشيرية الجيش الهمايوني الخامس في رسالتها المشتركة بأنه بهذه الطريقة سيتحقق إدخال الدروز ضمن دائرة الحضارة والطاعة بسرعة وسهولة. إن مسألة نقل مركز متصرفية حوران إلى الشيخ مسكين من بين المسائل المذكورة والمخصصات المتداخلة لمصاريف إنشاء دائرة الحكومة البالغة مائتي ألف قرش لم يعثر في المحاسبة المتعلقة بمقاطعة اللجاه على القيود والمعلومات الذي أشير إلى أنها مصدر تسديد هذه المصاريف، وتبيّن أنها ليست من المخصصات التابعة لنظارتنا، لذلك فلن يكون لنا أيّ رأي في أمر التسديد. تبيّن ذلك من مذكرتنا بتاريخ 2 تشرين الأول سنة 1316، OCT. 15, 1900 ومذكرتنا المؤرخة 9 تشرين الثاني من نفس السنة OCT. 22, 1900 المشار إليها ونظرا إلى الآراء هذه تتبع المشاهدات والظروف المحلية والدوائر الخاصة بها فإن إجراء اللازم منوط برأي مقام النظارة العالية والأمر لحضرة من له الأمر.

٢١ شعبان سنة ١٣١٨ و 30 تشرين الثاني سنة 1316 DEC. 14, 1900

ناظر الأمور الداخلية

• 6.1319 .M.3 IRADE-DAHILIYE

الباب العالي- دائرة الشؤون الداخلية- صورة برقية

لم يرد جواب البرقية المشتركة المقدمة بتاريخ 22 تشرين الأول سنة 1316، NOV. 4, 1900 حول منح الإذن اللازم للمباشرة في التدقيقات والمبادرات المتعلقة بتنفيذ أحكام التعليمات الخاصة بالإصلاحات والتنظيمات المقرر إجراؤها في جبل حوران. وغني عن البيان إن تأخير تنفيذ المقررات المعروضة لا يسلم من المحاذير بسبب ضرورات الزمان والمكان. لذا نرجو إصدار الإذن الجليل بإجراء المقتضى وإبلاغنا بالسرعة اللازمة.

2 شباط سنة 1316 FEB. 15, 1901

وكيل مشير الجيش الهمايوني الخامس- مفتش إصلاحات حوران

الوالي الفريق حقي: مجيد ناظم

IRADE-DAHILIYE M 6/1319 •

الباب العالي- دائرة الشؤون الداخلية

إلى مقام الصدارة العالية (عاجل)،

سبق أن تم تقديم مذكرتنا بتاريخ 30 تشرين الثاني سنة 1316 ، DEC. 13, 1900 مصاغة من قبل لجنة تسريع المعاملات والإصلاحات وبلفها البرقية المشتركة الواردة من ولاية سورية ومفتشية الإصلاحات ووكالة مشيرية الجيش الهمايوني الخامس بشأن كيفية تنفيذ أحكام التعليمات المتعلقة بالإصلاحات والتنظيمات المقرر إجراؤها بجبل حوران وبعض الملاحظات الأخرى. وقدم هذه المرة صورة البرقية المشتركة الواردة بالتأكيد على أن تأخير تنفيذ المقررات المتصورة لا يخلو من المحاذير لواقع المكان والزمان. وإجراء المقتضى بالسرعة اللازمة منوط بإذن مقام الصدارة السامية والأمر لحضرة ولي الأمر.

في غرة ذي القعدة سنة ١٣١٨ و 7 شباط سنة 1316 FEB. 20, 1901

ناظر الأمور الداخلية

IRADE-DAHILIYE 6/1319 .M.3 •

الباب العالي- دائرة الصدارة العظمى- حل البرقية المشتركة الواردة من ولاية سورية الجليلة ووكالة مشيرية الجيش الهمايوني الخامس.

جاء في البرقية الجوابية الواردة من نظارة الداخلية بتاريخ 7 شباط سنة 1316، FEB. 20, 1901 على الرسالة المشتركة إلى النظارة المذكورة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول سنة 1316، NOV. 4, 1900 حول طريقة تطبيق أحكام التعليمات السنية المتعلقة بالتنظيم والإصلاحات المقرر إجراؤها بجبل حوران مرفقة بمذكرة خاصة إلى مقام الصدارة السامية بطلب الإذن لإجراء المقتضى. ولما كان تطبيق المقررات الإصلاحية المطلوب الإذن فيها يتوقف على ورود الإذن والإرادة الجوابية، وأن حصول النتيجة القطعية من سوق العساكر وتحمل كل هذه المصاريف في قضية الدروز ضمن دائرة الرضا العالي يتوقف على منح الموافقة وإعطاء الأمر بالسرعة المطلوبة، فإن من الواضح كذلك أن عكس ذلك يؤدي إلى ازدياد الإشكال في هذه المسألة نظرا إلى الخشونة والوحشية التي يعرف بها الدروز. وعليه فإن المصلحة تلزمنا بان نطلب إصدار الأمر اللازم فورا.

13 شباط سنة 1316 FEB. 24, 1901

وكيل مشير الجيش الهمايوني الخامس مفتش إصلاحات حوران

الوالي ناظم الفريق حقي مجيد

IRADE-DAHILIYE 6/1319 . M.3 •

الباب العالي- دائرة الشؤون الداخلية- صورة برقية مفتشية إصلاحات جبل حوران

تبيّن من جواب مقام النظارة ومن التحقيقات الواقعة بأنه لم تجر أية معاملة من قبل الباب العالي تحقق الهدف المطلوب من الإصلاحات المتعلقة بحوران منذ أكثر من أربعة شهور وحتى بعد البرقية المشتركة التي أرسلت بعد ذلك. إن وضع المسألة في الترتيب بين المسائل الأخرى وإخضاعها لشكليات القراءة، مع أن لها الأولوية والأهمية لدى ولي النعمة في إصلاح وتمدين الدروز الذين أشغلوا الدولة فترة طويلة بعد كثير من الأخذ والرد، ثم سوق أكثر من ثلاثين طابورا من العساكر وصرف الملايين، بحكمة تدبير حضرة صاحب مقام الخلافة، لن يؤدي إلا إلى مزيد من المتاعب والمصاعب التي نتعرض لها هنا بالإضافة إلى جعلنا مسؤولين وخجولين في نظر مولانا السلطان، وكذلك إلى أن هذا التأخير سيكون سببا في تشويش أفكار وميول الدروز المعروفين عموما بالذكاء والحساسية الشديدة، وإلى تعذر تأمين ما تحتاجه المساجد والمدارس التي يتم إنشاؤها في تلك المناطق من الماء، ومقتضى وظيفتي ووفائي يجعلني أطلب الإذن اللازم خلال أيام كي لا ينقضي وقت العمل والبناء.

بتاريخ 21 شباط سنة 1316 MAR. 6, 1901

IRADE-DAHILIYE 6/1319. M •

معروض الداعي،

سبق وأن قدمت مرفقا بمذكرتي المؤرخة في 7 شباط منه FEB. 20, 1901 الرسالة المشتركة المرسلة من ولاية سورية ومفتشية الإصلاحات ووكالة مشيرية الجيش الهمايوني الخامس المتضمنة بعض التدقيقات والملاحظات حول صور تنفيذ التعليمات المتعلقة بالإصلاحات المتصورة بجبل حوران وكذلك البرقية الواردة للتأكيد على ما سبق. وأقدم هذه المرة صورة البرقية الواردة من المفتشية المذكورة مرفقة بكتابنا المعد من قبل لجنة تسريع المعاملات والإصلاحات ببيان أن تأخر هذه المسألة مع أهميتها وحاجتها إلى البت فيها بالسرعة اللازمة شهورا عديدة سيكون سببا في تشويش أفكار وميول الدروز المعروفين عموما بالذكاء والحساسية الشديدة. كما سيؤدي إلى مزيد من المتاعب والمصاعب بالإضافة إلى المسؤولية والعتاب، وإلى تعذر تأمين ما تحتاجه المساجد والمدارس التي يتم إنشاؤها في تلك المناطق من الماء. والأمر والإبلاغ بإجراء المقتضى بالسرعة المطلوبة مرهون بإذن المقام السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٠ ذي القعدة سنة ٣١٨ و26 شباط سنة 1316 MAR.11,1901
ناظر الأمور الداخلية

- **6/1319 .M IRADE-DAHILIYE**

معروض الداعي،

تم عرض وتقديم محضر مجلس الوكلاء المخصوص المحتوي على نتيجة المناقشات الجارية على اثر المذكرة الواردة من نظارة الداخلية بورود الرسالة المشتركة والبرقية من ولاية سورية ومفتشية الإصلاحات ووكالة مشيرية الجيش الهمايوني الخامس المتضمنة بعض الآراء المتعلقة بسبل تنفيذ التعليمات الخاصة بالإصلاحات المقررة بجبل الدروز. وقد أعدت هذه المذكرة لبيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٢٧ ذي الحجة ١٣١٨ و 4 نيسان سنة 1317 MAR.17,1901

الصدر الأعظم

نظر المقام العالي قي مذكرة الصدارة السامية مع محضر مجلس الوكلاء المخصوص والأوراق المتفرعة عنها وصدرت الإرادة السنية للعمل بمقتضاه والأمر لحضرة من له الأمر.

٣ محرم سنة ١٣١٩ و 10 نيسان سنة 1317 MAR. 23, 1901
رئيس دائرة الكتابة

- **23/1321. M IRADE-DAHILIYE**

الباب العالي- المجلس المخصوص

اطلع أعضاء المجلس على التقريرين المقدمين من قبل شكري بك عضو الدائرة المدنية لشورى الدولة الذي سافر إلى ولاية سورية تنفيذا لأمر الإرادة السنية لحضرة مولانا السلطان للتأكد من التنفيذ الكامل للإصلاحات التي وضعت لجبل الدروز وإنشاء بعض الجوامع وتأسيس بعض المدارس وغير ذلك من الأمور، وقد عاد بعد إكمال هذه المهمة. وعلى نحو ما هو مبين في التقرير المؤرخ في 3 مارت سنة 1319، MAR. 15, 1901 بأنه من آثار الحكمة المحضة والتأثيرات العظيمة لآراء حضرة صاحب مقام الخلافة، تم إدخال سكان جبل الدروز المعروفين بوحشة الطباع وخشونتها ضمن دائرة الطاعة والانقياد. وبمقتضى الحال والمكان وضع قسم من الإصلاحات اللازمة والمقررة موضع التنفيذ، ومن

المقرر تطبيق وإكمال الباقي بصورة تدريجية، وتصحيح العقائد الباطلة والسخيفة للدروز وتنوير وتربية أولادهم الذين هم في سن التحصيل بفيض العلم والمعرفة، وإقامة شعائر الدين الإسلامي المقدسة. ولتحقيق ذلك بدأ إنشاء الجوامع والمدارس بعد صدور الموافقة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة، وتمت تغطية مصاريف إنشائها من حصة إعانة المعارف بولاية سورية. ولكن نظرا إلى أن تحصيل وتسديد المبالغ التي ستعطى من حصة الإعانة من بقايا السنوات السابقة بموجب الحوالة المتعلقة بهذا الشأن يحتاج إلى وقت طويل، فقد أمكن بناء جزء من هذه المنشآت. وفي حال حوالة بقية المصاريف الإنشائية إلى عام ألف وثلاثمائة وتسعة 1894/ 1893 فسيتم إكمال إنشاء الجوامع والمدارس. وأفاد التقرير الآخر المؤرخ في 15 مارت سنة 1319، MAR.15,1901 أن الأجانب قد أنفقوا مبالغ كبيرة لإقامة كثير من المؤسسات الضخمة من مدارس ومستشفيات في بيروت، وأن اللغة الفرنسية تنتشر هناك يوما بعد يوم، بينما لا تدرس اللغة التركية في أي مدرسة ابتدائية محلية هناك، لذلك فإن نسبة من يتكلم اللغة التركية التي هي اللغة الرسمية للدولة بين الأهالي لا تزيد عن 2 في المائة وليس من يقرأها أو يكتب بها. وهذا أمر يدعو للأسف ودوام هذه الحالة أمر غير جائز وعلى الحكومة السنية أن تقدم مزيدا من التضحيات نظرا لأهمية الموضوع وخطورته، فتنشأ مدرسة متكاملة تغني أولاد من هم في التابعية العثمانية عن الحاجة إلى الانتظام في المدارس الأجنبية. ويجب استكمال أسباب تأسيس مستشفى يلبي كافة الاحتياجات هناك على غرار ما هو كائن في الشام. كما بات من المعلوم نتيجة التحقيقات بشأن ما روي عن المعاملات التي أجيز إجراؤها على القادمين إلى بيروت ممن يريدون السفر إلى أمريكا من أهالي جبل لبنان أن السماسرة والبحارة يقومون ببعض التصرفات غير اللائقة بحق من توجه إلى أمريكا حتى الآن من أبناء الجبل. والمأمول أن تؤدي التدابير التي اتخذتها ولاية بيروت مؤخرا إلى النتائج المرجوة. لكن الفرار إلى أمريكا لم يكن حصرا على أهالي الجبل بل تبين أن كثيرا من أهالي سورية يسافرون إلى أمريكا والبلدان الأخرى بطريق الفرار مدعين بأنهم من أهالي الجبل. ونظرا لعدم جواز استمرار هذا الوضع لأسباب كثيرة، فإن من اللازم اتخاذ التدابير المؤثرة التي تمنع تكراره. أما بالنسبة لموضوع بيع أراض واسعة داخل ولاية بيروت وخاصة بقضاء طبريا للمهاجرين اليهود خلافا لقرار المنع فإن مأمور الدفتر الخاقاني يتم استجوابه من قبل لجنة أرسلت خصيصا من دار السعادة. لكن عدم كفاية اللجنة لهذا العمل لا يبعث على الأمل في الحصول على نتيجة سليمة من التحقيقات الجارية. ومع أن الواردات السنوية لبلدية بيروت تشكل مبلغا كبيرا يصل إلى حوالي تسعة عشر ألف ليرة سنويا، لم يكن الاهتمام بتنظيم وتزيين المدينة بالدرجة المطلوبة، ولكن منذ

بعض الوقت تقوم الولاية ببذل الجهود كتنظيم الأزقة وفرش الأرصفة. ولما كان ترك الجوامع والمدارس التي تقتضى الإرادة السنية إنشاءها دون إكمال هذا الإنشاء أمرا غير جائز، فإن المجلس يرى حوالة بقية المصاريف الإنشائية لهذه الجوامع والمدارس على حصة إعانة المعارف للسنة الحالية شرط عدم إضرار ذلك بالإدارة العامة للمدارس القائمة، وتحويل أمر ايجاد حل لتأمين الإعانات الخيرية المحلية إلى نظارة المعارف. وبالنسبة لإنشاء مدارس يمكنها منافسة المؤسسات الأجنبية الكبرى وتخدم انتشار اللغة الرسمية للدولة وهي التركية بين الأهالي وتأمين انتشار العلوم والمعارف بهذه اللغة فإن نظارة المعارف تواصل البحث عن مصادر لتغطية مصاريف إنشائها وسيتم عرض النتيجة لاحقا، كما يجري البحث عن الوسائل اللازمة لإنشاء المستشفى المطلوب ليغطي الاحتياجات المحلية ببيروت على أن يسدد قسم من مصاريف إنشائه من واردات البلدية والقسم الباقي من التبرعات، وحوالة أمر فرار أهالي ولاية سورية إلى أمريكا وسائر الجهات الأخرى إلى شورى الدولة ونظارة الداخلية ، لوضع القيود والتدابير التي تحول دون تكرار عمليات الفرار، ومنع تكرار حوادث تعرض القادمين إلى بيروت من أهالي جبل لبنان بقصد ركوب السفن لبعض الحركات غير اللائقة وغير المرضية من قبل السماسرة والبحارة. وحماية بلدية بيروت من الاختلاسات وتخويل صلاحية صرف ما خصص لأعمال الإعمار والتزيينات البلدية لولاية بيروت بواسطة نظارة الداخلية، وتبليغ نظارة الدفتر الخاقاني للعمل على تعميق وتسريع التحقيقات بصورة سليمة وصحيحة حول بيع الأراضي للمهاجرين اليهود خلافا لقرار المنع في بيروت. وسيصار إلى تنفيذ الحكم المنيف لما يصدر من الإرادة السنية في كل هذه الشؤون والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة سيدنا ولي الأمر.

في ٧ محرم سنة ١٣٢١ و23 مارت سنة 1319 5 نيسان 1903

توقيعات أعضاء المجلس المخصوص

- 23/1321 .M IRADE-DAHILIYE

دولة سيدي،

تم لفا عرض وتقديم التقريرين الذين اطلع عليهما المجلس المخصوص المقدمين من قبل شكري بك عضو الدائرة المدنية لشورى الدولة الذي سافر إلى ولاية سورية تنفيذا لأمر الإرادة السنية لحضرة مولانا السلطان للتأكد من التنفيذ الكامل للإصلاحات التي وضعت بجبل الدروز ووضعها موضع التطبيق، وقد عاد بعد إكمال هذه المهمة. وسيصار إلى تنفيذ المنطوق المنيف لما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن وهذا بيان بذلك.

٧ محرم سنة ١٣٢١ و 23 مارت سنة 1319 5 نيسان 1903
الصدر الأعظم

معروض الداعي،
نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة السامية وصدرت الموافقة على تنفيذ ما ورد فيها والأمر لحضرة ولي الأمر.
٢٩ محرم سنة ٣٢١ و 14 نيسان سنة 1313 26 نيسان 1897
رئيس كتاب القصر تحسين

٤٨- حوادث أمنية متفرقة (١٩٠٥- ١٩١٠)

● Y. MTV 277/68   ٧ جمادى الأولى ١٣٢٣

قصر يلدز الهمايوني- رئاسة دائرة الكتابة- شفرة من الشام

يوجد بعض أفراد عشائر العربان خارجين عن القانون منذ قديم الزمان. وقد قاموا قبل ثلاثة أيام مع الخارجين عن القانون من الدروز بالهجوم على جماعة المعجل وجماعة ولد علي، وهما من العشائر المطيعة المقيمة جوار قرية جاسم التي تبعد مسافة ثمانية ساعات من جبل الدروز التابع للواء حوران. وقد بلغ عدد أفراد عشائر العربان الخارجين عن القانون هؤلاء ثلاثمائة فارس. وكانت نتيجة هذا الهجوم نهب عدد كبير للغاية من الإبل، بل تجاسر المهاجمون على الاعتداء على النساء. وعندما شاهدت العشائر المذكورة هذا الأمر قامت بقتل ما بين ثلاثين إلى خمسة وثلاثين من الخارجين عن القانون المذكورين، وكذلك جرح نحو عشرين فردا منهم مع استرداد إبلهم. وحسب ما تم فهمه من خلال الاتصالات الواقعة فقد عاد الدروز إلى الجبل. ومن الملاحظ أن الدروز يقومون منذ مدة من الزمن بمثل هذه الأمور غير القانونية. ومع ذلك لم يتم الكف عن إسداء النصائح لرؤسائهم. والجدير بالذكر أنه تم إرسال ثلاثة طوابير من القوة العسكرية الخاصة بجبل الدروز إلى المدينة المنورة، ومن هناك وقع إرسالها إلى اليمن، وهي توجد اليوم في تلك المنطقة. ويوجد قسم منها في مركز الجيش الهمايوني في اليمن. عليه فإنه لا توجد قوة عسكرية كافية لتأديب هؤلاء. ولهذا السبب ليس هناك أي شيء لمواجهة مثل هذا النوع من الحوادث سوى إسداء النصائح فقط. ووفقا لما هو مثبت من الحوادث المشابهة، فإنه إذا هب الخارجون عن القانون من الدروز لأخذ الثأر من هؤلاء، فسوف يدور- معاذ الله- قتال عظيم بين الفرقتين، وسوف ينتج عن ذلك عواقب وخيمة. ولهذا السبب تم إعلام متصرفية حوران أيضا بضرورة إجراء التدابير الاحتياطية على النحو الذي تم به إجراء التبليغات الشديدة للرؤساء بواسطة من يهمهم ويعنيهم الأمر. بيد أنه لا يمكن ترهيب الخارجين عن القانون المشار إليهم بسبب فقدان القوة. لذا فإن القيام بما هو مطلوب مرهون بالأمر العالي.

في 6 أغسطس سنة 321   AUG. 19, 1905

والي سوريا: ناظم

Y. PRK. UM 78/43 • ١ محرم ١٣٢٤

قصر يلدز الهمايوني- دائرة رئاسة الكتابة- شفرة من سوريا- مستعجل

ج (جواب) 11 شباط سنة 321 FEB. 24, 1906

على الوجه الذي تم به عرض ذلك في السابق، لم يقع إحضار القوة العسكرية المعدة، والتي تعتبر من جملة المقررات الإصلاحية في حوران وجبل الدروز. ولهذا السبب فإن التدابير والإجراءات اللازمة بحق الدروز والعشائر والعربان انحصرت في إسداء النصائح فقط. وعلى هذا النحو تم السعي في إدارة المصلحة. ومن جهة أخرى تم إحضار رؤساء الدروز وكذلك رؤساء عربان بني صخر حيث تمت المصالحة بين الطرفين، وبذلك تمت إزالة الخلاف والنزاع الذي كان موجودا بين الجانبين. وبالرغم من ذلك فإن الخارجين عن القانون في جبل الدروز من العربان والدروز لا يلتزمون بعهدهم. ولهذا السبب تم التعرض لعربان بني صخر، فقام هؤلاء بالأمر نفسه في مواجهة الدروز. وقد تم استلام خبر مفاده أن كلا من الطرفين على أتم الاستعداد لمهاجمة الطرف الآخر، حيث يبلغ عدد الدروز ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف من الفرسان والمشاة في حين يتألف عربان بني صخر من بضعة آلاف من الفرسان. ومن المعروف أن مثل هذه الغزوات ذات الأعداد الكبيرة من الأفراد لا يمكن تحديد مكان وقوعها، بل نجد أن ذلك يحدث عن طريق الصدفة. ولهذا السبب يكون من المستحيل تعقبها. بناء عليه تم إسداء النصائح اللازمة بواسطة البرقيات إلى رؤساء الطرفين عبر قائممقامي جبل الدروز وغير ذلك من الوسائط. وقد تمثلت نتيجة ذلك في إحضار شيخ مشايخ بني صخر طلا الفائز باشا إلى طرف العبد الضعيف، حيث أمر بكتابة برقيات إلى عربانه وإرسال خبر إلى رؤساء الدروز من أجل إنهاء الخصام بين الطرفين والدخول في صلح من جديد.

أما البرقية الواردة في الفترة الحالية من متصرفية حوران فقد جاء فيها أن الدروز وصلوا حتى الموقع المسمى جبالت، وهو موقع يوجد في الصحراء، وقد جاء هؤلاء الدروز لغزو عربان الشمال. وقد أقام هؤلاء الدروز عدة أيام لدى الرعاة الموجودين في تلك الأنحاء، وبعد نهاية هذه الإقامة لم يتجاسروا على التقدم إلى الأمام، بل وقع الإعلام بأنهم سوف يعودون إلى جبل الدروز. وقد توجهت أنا العبد الضعيف إلى جبل الدروز من أجل التأليف بينهم من جديد، وذلك لأن العبيد الضعاف لن يجدوا مكانا يذهبون إليه. وأعتقد أن الدروز سوف يعتمدون على بعض حجج الخلاف الواقع لكي يثوروا. كما إن عربان بني صخر وعربان الشمال لن يأتوا إلى الجبل من أجل ألا يقتربوا من الدروز. ومن المحقق أن الدروز لن يستجيبوا. غير أن الدعوة وجهت إلى رؤساء الطرفين. ومع ذلك

فإذا صدر قرار للعبد الضعيف بالتوجه إلى أحد الطرفين، فسوف يتم إنفاذ ذلك على وجه السرعة، وذلك بعد صدور إرادة سنية من جناب الخليفة الأعظم تسمح بالقيام بذلك.

ج (جواب) 12 شباط سنة 321 FEB. 25, 1906

والي سوريا: ناظم

• Y. MTV 300/45 LY 1

مقام السر عسكر - دائرة المكاتبات - خصوصي

لقد قام حوالي مائة وخمسين من فرسان الدروز من أهالي عاهرة بجبل الدروز والقرى المجاورة مع عربان الصفا بالهجوم على القرية المسماة رخم، وهي قرية مسيحية تابعة لحوران. وبعد ذلك قاموا بإطلاق النار على المفرزة العسكرية الموجودة في تلك الأنحاء، والتي هبت على وجه السرعة لمنع اعتدائهم. وقد تم الإعلام بذلك بواسطة البرقية الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس، حيث تم عرض وتقديم الصورة المستخرجة من البرقية طيا. ومن جهة أخرى تضمنت برقية العبد الضعيف الموجهة إلى القيادة المذكورة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل منع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث، وكذلك ضرورة استكمال الوسائل التي تحول دون وقوع الأحداث التي تخالف الرضا العالي، مع الإعلام عن تفاصيل ذلك. وفي الوقت نفسه تم إعطاء المعلومات إلى الباب العالي. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في ٩ جمادي الأخر سنة ٣٢٥ July 7, 1907 وفي 7 تموز سنة 323

السر عسكر بنده: رضا

• Y. MTV 300/45 LY 2

مقام السر عسكر - دائرة المكاتبات - خصوصي

صورة البرقية المشفرة المؤرخة بـ 5 تموز سنة 323، JUL. 18, 1907- M الواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس

لقد قام نحو مائة وخمسين من فرسان الدروز من أهالي عاهرة بجبل الدروز والقرى المجاورة مع عربان الصفا بالهجوم على القرية المسماة رخم، وهي قرية مسيحية من قرى حوران، وكان ذلك قبل ثلاث ليال مضت. وعقب ذلك قام الملازم في قوة المشاة أمين أفندي والعساكر السلطانية الموجودة في معيته بالسعي إلى منع تلك التجاوزات. وتعتبر هذه المجموعة مسؤولة عن حفظ الأمن في تلك الأنحاء. وقد أدى ذلك إلى قيام هؤلاء

الخارجين عن القانون بالتجاسر وإطلاق النار على العساكر المذكورة. وكان نتيجة ذلك أن استمر إطلاق النار بين الطرفين نحو ساعتين من الزمن. وتمخض عن ذلك فرار الخارجين عن القانون المشار إليهم بعد أن خلفوا وراءهم بعض القتلى والجرحى. بيد أنهم قاموا أثناء فرارهم هذا بسرقة سبعة من الإبل من الأهالي الذين كانوا يوجدون في الحقول إضافة إلى قتل فرس واحد. ولله الحمد والمنة فلم تقع أي خسائر سواء وسط العساكر أو بين الأهالي. ورغم كل ذلك وردت برقيات من قيادة حوران أشارت إلى الحاجة الى تقوية وزيادة القوة الموجودة في القرية المذكورة عبر إرسال المقدار اللازم والمطلوب من المفرزة والجاندرمة خلال بضعة أيام، وذلك من باب الاحتياط. ومعروض عليكم هذا الأمر من أجل المعلومات.

٩ جمادى الأولى ١٣٢٥

- **DH.MUİ 22-2/20 Ly 2**

الباب العالي- دائرة الخارجية- غرفة الترجمة- عدد

ترجمة التلغراف المكتوب باللغة العربية والمقدم بإمضاء قفطان رئيس الطائفة - الموجودة داخل لواء حوران- إلى مقام الصدارة العظمي الجليل بتاريخ 16 أيلول سنة 325، SEPT. 29, 1909

إن أفراد عائلتنا التي تسمى بـ قرام الموجودة في قصبة عاهرة يتمركزون بشكل متوزع في أطراف جبل حوران. وعندما وصل إلى هنا جميل بك مبعوثا من قبل جمعية الإتحاد والترقي بسالونيك قمت بالإيفاء بجميع التسهيلات الممكنة له فيما يتعلق بموضوع إرشاد دروز سوريا. ولقد أظهرت له قبولي للنصائح ولحكومة المشروطية وأبديت تأييدي لها. وتسببت الحيل والدسائس التي أختلقت حولنا في القصبة إلى ظهور نزاع بين أفراد عائلتنا وبعض العرب، وكانت نتيجة هذا النزاع سقوط سبعة قتلى وثمانية جرحى من الطرفين. ولهذا السبب اختار أفراد عائلتنا الإقامة في القرى المجاورة. وقد قدم إلى المنطقة متصرف حوران السابق من أجل منع المعتدين من ارتكاب الظلم، غير أن نصائحه لم يكن لها تأثير يذكر.

ورغم أننا تقدمنا إلى حكومة حوران من أجل أن تقوم بإرسال مفرزة عسكرية حفاظا على قرانا الواقعة تحت الخطر، إلا أننا لم نوفق في الحصول على نتيجة إيجابية. ولكي يعيق الدروز قبول طلبنا الذي تقدمنا به إلى الحكومة قاموا بتشكيل قوة من 600 شخص وهجموا على بلدة حرسة الموجودة على مسافة نصف ساعة من قصبة عاهرة، وقاموا بطرد أساقفتها والاستيلاء على أرزاق البلدة رغم أنف الحكومة. ونحن نلتمس من جنابكم

تخليص قرانا وكذلك تخليصنا نحن من أيادي الظلمة.

• DH. MUİ. 58/61 L y 6

دائرة المخابرات العمومية في نظارة الداخلية- الشعبة الثانية- رقم الأوراق: 2456- المسود- المبيض-

تاريخ وروده إلى القلم: في 11 كانون الثاني سنة 325 JAN 24, 1910

تاريخ التسويد:

تاريخ التبييض: في 11 كانون الثاني سنة 325 JAN 24, 1910

وروده إلى القلم من أجل التبييض- شفرة إلى ولاية سورية

ينبغي إرسال معلومات سريعة من قبل الولاية عن الأخبار التي تقول بأن عربان حموز العور واللجاه والصفا ومعهم الدروز هجموا على لواء حوران وقتلوا النفوس ونهبوا الممتلكات.

• DH. MUİ 58/61 Ly 18

الباب العالي- نظارة الداخلية- شيفرة قلمي- حل الشيفرة الواردة من ولاية سورية

ج 11 كانون الثاني سنة 325، JAN. 24, 1910

لا أصل للأخبار التي تقول بأن العربان والدروز مجتمعين قد أغاروا على سنجق حوران واعتدوا على أهله وقتلوا وغصبوا. كما أنه تبين من خلال ما أفاد به المشايخ الدروز أن الأخبار الواردة إلى النظارة الجليلة والتي تفيد بأن عربان الصفا الأشقياء عمدوا إلى الهجوم على قرية (...) الموجودة داخل قضاء (...) المربوط بالمركز واستولوا على حوالي ثلاثمائة رأس من الغنم والماعز غير صحيحة. كما أن ما عرضته في التلغراف نامه المؤرخة بـ 11 كانون الثاني سنة 325 ، JAN. 24, 1910 من أنه وقع جرح مختار قرية نعيمة الموجودة داخل قضاء عجلون من قبل مختار قرية رمثا الذي جمع حوله مائة شخص وأوقع في أهل نعيمة الجرح والنهب، وأن هناك قوة عسكرية أرسلت لردع العربان، كل هذه الأخبار تبين أنها غير صحيحة.

ومع هذا فإن القوة الانضباطية التابعة إلى الولاية غير كافية، ولا توجد قوة نظامية للخيالة، وهذا ما يجعل العربان يتجرأون على القيام بفسادهم. ومن الواضح أن مثل هذه التجاوزات والتعديات سوف تتخذ طابعا أخطر. ومن أجل منع هؤلاء من ممارسة هذه الأفعال فإنه من المناسب إكمال النقص في القوة الراكبة، وفي مخابراتي أذكر دائما بأن هذا

ضروري من أجل سلامة البلاد. وسوف أواصل التذكير بهذا الأمر.

فرمان

في 12 كانون الثاني سنة 325 JAN. 25, 1910

والي سورية: إسماعيل

- DH.MUİ 58/61 LY 19

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي- شفرة قادمة من ولاية سورية

لقد أُصيب مختار قرية نعيمة التابعة لقضاء عجلون. ومن جانب آخر قام مختار قرية رمثا التابعة لقضاء درعا بجمع حوالي مائة شخص حوله وهجموا على أهالي نعيمة واستولوا على اثني عشر ثورا وبغلا وباركير (حيوان لحمل الأغراض: حمار،...) وجرحوا خمسة أشخاص جروحا خطيرة. ومن جانبهم أراد أهالي نعيمة الأخذ بالثأر والرد على القرية المعتدية. فأعدوا أربعمائة فارس استعدادا للهجوم على قرية رمثا. وعندما علم أهالي رمثا بهذا الأمر طلبوا المدد من القرى المجاورة فجاءت المعدات والقوات. وعندما أعلم بوجود هذه القوات في المكان المعلوم أرسلت القوة العثمانية الموجودة في المنطقة بقيادة بنباشي الجندرمة. وعندما علم متصرف حوران بالحادثة أرسل يقول بأن مثل هذه الحوادث المؤلمة التي تقع دائما سواء داخل حوران أو في جبل الدروز أمر يدعو للقلق وأن الجندرمة المتصدية لهذه الأحداث غير كافية وأن عساكر المشاة يتحركون تحركا بطيئا، وبالتالي فإنه لا ترجى أية نتيجة مفيدة، وقد وافق على العرض الذي قدمه عبدكم الضعيف بضرورة زيادة مفرزة البغالين. وبالتالي فإن توفير الاستقرار والأمن داخل لواء حوران، ومنع تجاوزات العربان واعتداءاتهم المتكررة متوقف على زيادة القوة الموجودة واستكمال النقص الحاصل في أقرب وقت. وأنا أكرر طلبي هذا مرة أخرى.

في 12 كانون الثاني سنة 325 JAN 25, 1910 -

الوالي: إسماعيل فاضل

- DH. MUİ. 58/61 Ly 27

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي- الشفرة الواردة من ولاية سورية

12 كانون الثاني سنة 325 JAN 25, 1910 ذيل.

بسبب مسألة الأراضي الواقعة بين أهالي أقضية درعا وأهالي عجلون التابعين للواء حوران قام أكثر من ثلاثمائة من أهالي قرية رمثا التابعة لـ درعا- كعادة العشائر دائما- برفع علم خاص بهم والهجوم على أهالي نعيمة التابعين لعجلون. وكانت نتيجة ذلك الهجوم تتمثل في الاستيلاء على خمسة رؤوس من الماعز وأربعة عشر رأسا من البقر ورأس واحد من الحمير وقاموا كذلك بإتلاف بعض رؤوس البغال والافراس. غير أن هؤلاء المطاردين والبالغ عددهم ثلاثة وعشرين شخصا لن يكون بالإمكان محاكمتهم في القضاء المذكور وذلك بسبب عدم إكتمال عمل المحاكم، وبالتالي لا يمكن توقع أي فائدة من ذلك، وإذا كانت العقوبات التي سوف تسلط على هؤلاء المسلحين الذين اعتدوا على بعضهم البعض منصوصا عليها في قانون العقوبات، فإنه ومن أجل القضاء على مثل هذه الاعتداءات والتجاوزات التي تحدث في لواء حوران منذ فترات طويلة فلا بد من إرسال هؤلاء المعتدين إلى دار السعادة حتى يعرضوا على ديوان الحرب وبالتالي يكون في ذلك عبرة لكل من يعتبر. وفي الوقت الحالي فإنه يتم المحافظة على الأمن بين القريتين المتنازع بين أهلها بواسطة دورية من الجندرمة يرأسها ضابط وتتكون من عشرة أفراد وتركز هذه الدورية في كل قرية من القريتين. وإذا لزم الأمر يتم النظر في أمر هؤلاء المعتدين من قبل المركز. ويتم إرسال الأفراد الذين يستحقون عقابا أكثر شدة إلى مركز الولاية. وقد تم إعلام المتصرفية بهذا الأمر. وتم كذلك إعلام النظارة الجليلة بموضوع إرسال هؤلاء المعتدين وعرضهم على ديوان الحرب العرفي الموجود في دار السعادة.

في 15 كانون الثاني سنة 325 JAN. 28, 1910

الوالي إسماعيل

٤٩ - حوادث أمنية بين الدروز وأهالي بصرى الشام (١٩٠٨ - ١٩١٠)

• Y. MTV 309/42 2

مقام سر عسكر- مكتوب قلمي- خصوصي- صورة التلغراف المشفر المؤرخة بـ 21 نيسان سنة 324، MAY 5, 1908 والواردة عن قيادة الجيش الهمايوني الخامس- ذيل التلغراف الواصل إلى العبد الضعيف بتاريخ 19 نيسان سنة 324، MAY 3, 1908 .

جاء في التلغراف الوارد عن قيادة حوران جوابا على الاستفسارات حول أحداث بصرى اسكي الشام أن الدروز جاؤوا في يوم الخميس الماضي في الساعة الخامسة تقريبا إلى أطراف القرية، وقد أسرع يوزباشي بلوك النظامية الموجود هناك باختيار مجموعة من عساكره الشاهانية، وفي هذه الأثناء قام الدروز بإطلاق الرصاص على العساكر الشاهانية. واضطرت العساكر إلى الرد على هذه العملية فأصيب واحد منهم بجروح طفيفة في حين قتل شخصان من الأهالي وجرح ثمانية آخرون. وتم استهلاك أربعة صناديق من الذخيرة. وعلى هذا النحو تم طرد الدروز من تلك الناحية، وقد تم أمس إرسال مفرزة البغالين التي تم جلبها من جابر تحت قيادة نوري بك أغا قول قائمقام صلخد إلى بصرى اسكي الشام. وعند وصول بلوك الفرسان، صدرت التعليمات من أجل القيام بالإجراءات اللازمة لإرساله مع متصرف حوران إلى المكان المذكور.

فرمان.

• Y. MTV 309/42 3

مقام سر عسكر- مكتوب قلمي- خصوصي

قام أهالي بصرى اسكي الشام الموجودون في حوران بترك حيواناتهم ترعى في إحدى قرى الدروز المجاورة لهم، ولهذا السبب قام قرابة ألفين من الدروز بالهجوم على بصرى اسكي الشام، فأدى ذلك إلى حدوث خسائر فادحة في الجانبين بين قتيل وجريح. ومن أجل وضع حد لهذه الخلافات ومنع استفحالها تم إرسال قائمقامي كل من درعا وصلخد والسويداء إلى مكان الحادث، وأخبرت متصرفية حوران بذلك من قبل قيادتها. وبناء على ما جاء من ولاية سورية فقد تم إرسال بلوك من الفرسان من مفرزة البغالين الموجودة في جابر على وجه السرعة إلى بصرى اسكي الشام.

وجوابا على صورة التلغراف نامه المقدمة والمرفوعة من قبل قيادة الجيش الهمايوني

الخامس حول ماكتب إلى قيادة حوران المذكورة، تم عرض ذلك في ٢ ربيع الآخر سنة ٣٢٦، MAY 4, 1908 مع التذكرة الخصوصية التي كتبت من قبل العبد الضعيف إلى السدة العلية.

وأثناء هذه الأحداث المذكورة قام يوزباشي بلوك النظامية الموجود هناك باختيار مجموعة من العساكر الشاهانية وعمل على الفصل بين الطرفين بأسرع ما يمكن. وهنا قام الدروز من جانبهم باستعمال السلاح الناري ضد العساكر الشاهانية فاضطر هؤلاء العساكر للرد عليهم، وفي هذه الأثناء قتل اثنان من الأهالي وجرح ثمانية آخرون. ومن جانب آخر تم إرسال مفرزة البغالين المذكورة بقيادة نوري بك أغا قول قائمقام صلخد إلى بصرى اسكي الشام. وعند وصول بلوك الفرسان سوف يتم إرساله صحبة متصرف حوران إلى المحل المذكور. وفي هذه المرة تم عرض وتقديم ما تم الحصول عليه من قيادة حوران وكذلك صورة التلغراف الواردة من قيادة الجيش الهمايوني المذكور. وتم كذلك إرسال صورة أخرى من هذا التلغراف ملفوفة تحتوي على هذه التفاصيل ومصحوبة بتذكرة من العبد الفقير إلى الباب العالي.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ٤ ربيع الآخر سنة ٣٢٦ وفي 22 نيسان سنة 324 MAY 6, 1908

سر عسكر رضا

- **Y. MTV 309/42 1**

مقام سر عسكر- مكتوب قلمي- خصوصي

لقد تم رفع وتقديم صورة التلغراف الواردة من الجيش الخامس الهمايوني التي تدور حول تفاصيل النزاع الحاصل في حوران بين أهالي بصرى اسكي الشام والدروز إلى الجناب العالي. وقمت في ٤ ربيع الآخر سنة ٣٢٦، MAY. 6,1908 بعرض تذكرة خصوصية على السدة العلية. ويفهم من خلال التلغراف نامه التي أخذت من قيادة حوران ومتصرفها الذين وصلا إلى بصرى اسكي الشام أن الأمن والسلام قد استتبا في هذه المنطقة. ولقد تم في هذه المرة عرض وتقديم صورة التلغراف الواردة عن قيادة الجيش الهمايوني المذكور ملفوفة وهي تتضمن تفاصيل تسوية الخلافات بين أهالي بصرى اسكي والدروز. وقد تم إخبار الباب العالي بهذه المعلومات.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ٨ ربيع الآخر سنة ٣٢٦ وفي 26 نيسان سنة 324 MAY. 10, 1908
سر عسكر رضا

● Y. MTV 309/42 4

مقام سر عسكر- مكتوب قلمي- خصوصي
صورة التلغراف نامه المشفرة والمؤرخة بـ 26 نيسان سنة 324، MAY 10, 1908
والواردة من قيادة الجيش الهمايوني الخامس
ذيل التلغراف نامه المؤرخ بـ 20 نيسان سنة 324، MAY 4, 1908 الواردة إلى العبد الفقير،

جاء في التلغراف الوارد عن قيادة حوران ومتصرفها اللذين وصلا إلى بصرى اسكي الشام أن الأمن قد استتب في تلك المنطقة. وتم الشروع في تسوية الخلافات الواقعة بين أهالي بصرى اسكي وبين الدروز، وحسم الموضوع بينهما. وسوف يتم عرض نتائج التحقيق في أسباب ظهور هذه المسألة وفي أسباب الخلافات بين الطرفين.
فرمان.

● DH. MUİ 5-3/39 L y 8

الباب العالي- نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومة- الشعبة الأولى- حل الشيفرة القادمة من ولاية سورية- ج 15 كانون الأول.

لقد تم في الماضي إرسال مفرزة من الفرسان إلى مناطق بين بصرى اسكي الشام والدروز، وذلك للحيلولة دون وقوع أي نزاع بينهما. ثم أصدرت المشيرية فيما بعد أمرا تم بموجبه إلغاء هذه المفرزة، والآن ورغم أنه لم تظهر حالة من حالات عدم استتباب الأمن في تلك الأنحاء، إلا أنه ومن خلال المحادثة التي تمت مع متصرفية حوران فقد اتضح أنه من الضروري الإسراع بإعادة مفرزة الفرسان المذكورة، وذلك تحسبا لأي احتمال. وقد تمت مكاتبة المشيرية المشار إليها فيما يتعلق بهذا الأمر.

الوالي: إسماعيل فاضل
في 17 كانون الأول سنة 325 DEC. 30, 1909

● DH.MUİ 58/61 Ly 1

نظارة الداخلية- دائرة المحابرات العمومية- الشعبة 2- رقم الأوراق- مسودي- مبيضي

(توقيع)- تاريخ وروده إلى القلم-
تاريخ التسويد: 7 كانون الثاني سنة 325 JAN. 20, 1910
تاريخ التبييض: 7 كانون الثاني سنة 325 JAN. 20, 1910
وروده إلى القلم من أجل التبييض- تقديم- مستعجل جدّا- شيفرة إلى ولاية سوريا

لقد قام منصور الخليل ورفاقه بتحرير تلغراف بإمضائهم إلى مبعوثي حوران في 6 كانون الثاني سنة ٣٢٥ ، JAN. 19, 1910 تضمن أسباب وماهية الواقعة ونوعية التدابير التي يمكن للحكومة اتخاذها، ووقوع القرية حتى اليوم تحت الحصار، تعود أسباب هذه الواقعة إلى الدروز، بالإضافة إلى الغاء مفرزة الفرسان التي كانت موجودة في قرية بصرى اسكي الشام. وقد قام سعد الدين أفندي مبعوث حوران بالاتصال بالمشيرية الجليلة، وبشّر الأهالي بأنهم سوف يقومون بالإيفاء بجميع التدابير والترتيبات من أجل تأمين سلامة أهالي القرية.

• DH. MUİ. 58/61 Ly 2

الباب العالي- دائرة الصدارة- تحريرات قلمي- إلى نظارة الداخلية الجليلة
دولتلو أفندم حضرتلري،

لقد قامت طائفة الدروز الموجودة في جبل حوران في اليوم الخامس من كانون الثاني بالهجوم على أهالي بصرى اسكي الشام وقتلت منهم واحدا وجرحت آخر. وبسبب محاصرتها للمكان المذكور قام الأهالي عن طريق إرسال تلغراف بطلب قوة عسكرية لوضع حد لهذا الظلم والتنكيل بهؤلاء المفسدين. ومن جانبه قام مبعوث حوران سعد الدين الخليل أفندي بإعلام نظارة الحربية الجليلة بتفاصيل الموضوع. وقام بإبلاغ الولاية عن طريق تلغراف بضرورة الإسراع بإجراء التبليغات اللازمة، ووفقا للمعلومات التي يتم الحصول عليها يتم الإسراع في الإجابة. وقد تم كتابة تذكرة سامية في هذا الموضوع. أفندم
في ٨ محرم سنة ٣٢٨ وفي 7 كانون الثاني سنة 325 JAN. 20, 1910
الصدر الأعظم

• DH. MUİ. 58/61 Ly 10

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبة الثالثة
صورة التلغراف المشفر المؤرخ بـ 10 كانون الثاني سنة 325، JAN. 23, 1910 الوارد من حضرة قائد الجيش الخامس في الشام المشير عثمان باشا

لم يقع إعلامنا بالهجوم الذي قام به دروز جبل حوران على أهالي بصرى اسكي

الشام في الشفرة المؤرخة بـ 9 كانون الثاني سنة 325، JAN. 22, 1910 وقد قدم ثلاثة أشخاص من دروز دكرمنه الواقعة على مسافة نصف ساعة من بصرى اسكي الشام وقتلوا واحدا من أهالي بصرى وجرحوا آخر. وقد تم إعلام قائد الطابور الموجود في بصرى اسكي الشام عن طريق قيادة حوران بتلغراف مؤرخ بـ كانون الثاني سنة 325، DEC/JAN, 1910 وإثر ذلك تم القيام بالاجراءات اللازمة، وصدرت الأوامر بضرورة مساعدة الحكومة المحلية من أجل القضاء على الفاعلين وطردهم. وهذه الأحداث تعتبر أمرا عاديا عرضيا، ولهذا السبب لم تكن هناك ضرورة لإعلام الجيش بهذا الأمر. ومثل هذه الحوادث التي تقع دائما بين اهل بصرى اسكي الشام والدروز هي بسبب العداء القديم الموجود بين عائلة مقداد التي ينتمي إليها مبعوث حوران وبين عائلة الأطرش من رؤوس الدروز، وكانت هناك منافسة مستحكمة بين الطرفين لكي تبدي كل جهة أنها صاحبة النفوذ. ولهذا السبب كانت تحدث مثل هذه الوقائع.

- **DH. MUİ. 58/61 Ly 14**

الباب العالي- نظارت الداخلية- شفرة قلمي- 96- حل الشفرة الواردة من ولاية سوريا

إن اتفاق الصلح الذي حصل بتاريخ 7 كانون الثاني سنة 325، JAN 20, 1910 بين أهالي بصرى اسكي الشام والدروز هو اتفاق هش وظاهري، ولذلك فإن كل طرف من الطرفين يتربص بالآخر ويبحث عن الفرصة المناسبة للايقاع بخصمه، وخاصة من جانب طائفة الدروز الذين يتسمون بالتوحش، وهم لا يتورعون عن القيام بأعمال انتقامية. وفي هذه المرة عندما كان عبد الهادي واثنان من رفاقه وهما من قرية بصرى اسكي الشام عائدين من قرية دكرمنه التي تبعد مسافة نصف ساعة عن القرية تعقبهم ثلاثة من الفرسان الدروز وقاموا بقتل عبد الهادي وجرح أحد رفيقيه ثم لاذوا بالفرار. وقام عبد الخليل ورفاقه بإبلاغ المتصرفية بالموضوع عبر تلغراف. وعلى الفور تمت مطاردة الفاعلين وإعادة الأمن والطمأنينة إلى المنطقة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة. وليس هناك أي أساس من الصحة للرواية التي تقول بأن قرية بصرى اسكي الشام قد وقعت تحت الحصار، وهذا ما تم فهمه من خلال الاتصالات التي أجريت مع المتصرفية. وقد تم إخبار المشيرية المشار إليها وقيادة حوران للاستفسار عن الأسباب التي دعت إلى إزالة مفرزة الفرسان الموجودة هناك، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل توفير الأمن والاستقرار، وكذلك في موضوع توفير

المساعدات العسكرية لهذا الخصوص.

في 10 كانون الثاني سنة 325 JAN. 23, 1910

والي: إسماعيل

- **DH. MUİ. 58/61 Ly 20**

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبة الثالثة- 4633- مستعجل

خلاصة: حول تقديم صورة تلغراف مشفر بخصوص الحادثة التي وقعت بين دروز حوران وأهالي بصرى اسكي الشام

معروض خادمكم الضعيف،

لقد وردت في التذكرة السامية الرفيعة الواردة بتاريخ 7 كانون الثاني سنة 325، JAN. 20, 1910 أخبار عن حدوث هجوم من قبل دروز جبل حوران على أهالي بصرى اسكي الشام. وكانت نتيجة هذا الهجوم مقتل شخص من أهالي بصرى اسكي الشام وجرح آخر. وقام المعتدون بمحاصرة المكان المذكور فتطلب الأمر إرسال قوة عسكرية من أجل منع مثل هذه الأحداث والقضاء على الجهات المعتدية، وعند إبلاغ مشيرية الجيش الخامس بضرورة القيام بالاجراءات اللازمة، لم تقم بها هو مطلوب، وعندما قمت بإرسال تلغراف إلى المشيرية المشار إليها مستفسرا عن الأمر جاءني الرد بأن الموضوع لا يستحق كل هذا الاهتمام. وهنا أقدم صورة التلغراف المشفر التي وردت ملفوفة إلى الجناب السامي.

والأمر في هذا الموضوع وفي كل موضوع لحضرة من له الأمر.

في ١٣ محرم سنة ٣٢٨ وفي 12 كانون الثاني سنة 325 JAN. 25, 1910

ناظر الحربية

- **DH.MUİ 58/61 Ly 9**

دائرة المخابرات العمومية بنظارة الداخلية- الشعبة الثانية- رقم الأوراق: 656- مسودي- مبيضي-

تاريخ وروده إلى القلم: 12

تاريخ التسويد: 12 كانون الثاني سنة 325 JAN. 25, 1910

تاريخ التبييض: 12 كانون الثاني سنة 325 JAN. 25, 1910

وروده إلى القلم من أجل التبييض- شفرة إلى ولاية سورية

ج 10 كانون الثاني سنة 325، JAN. 23, 1910

كما تم إعلام ذلك من قبل فقد تجرأ الدروز أخيرا وقاموا بالغاء مفرزة الفرسان التي تم تركيزها في الماضي بسبب أحداث بصرى اسكي الشام. وبناء على ما ذكره مبعوث حوران من ضرورة إعادة المفرزة المذكورة وزيادة قوات المشاة الموجودة هناك تم الاتصال على الفور بالمشيرية وتم بحث وسائل زيادة القوة المحلية ومعاقبة المتورطين في الواقعة الأخيرة عقابا يليق بها اقترفوه من ذنب حتى يكونوا عبرة لغيرهم، وينبغي إخبارنا بذلك على وجه السرعة.
بالأمر العالي للمستشار.

- **DH. MUİ 58/61 Ly 17**

الباب العالي- نظارة الداخلية- شيغرة قلمي- حل الشيفرة القادمة من ولاية سورية- ذيل- كانون الثاني سنة 325،

لقد تمت إزالة فرقة الخيالة الموجودة في بصرى اسكي الشام، وذلك بسبب سوء حالة الاسطبلات هناك وكذلك سوء الاهتمام والرعاية المقدمة للحيوانات، فنتيجة لسوء الوضع تدهورت حالة هذه الحيوانات. وإذا كان هناك بالإمكان إرسال ما يعوضها ويحل محلها فإنه ليس بالإمكان فعل ذلك في الوقت الحاضر لأن الفرسان الذين لهم كفاءة في هذا الأمر وكذلك المدفعيين تم إرسالهم إلى الروملي بأمر من نظارة الحربية. وقد تمت مكاتبة قيادة حوران من أجل إرسال دورية من فرقة المشاة المتكونة من حوالي عشرين إلى ثلاثين نفرا ومفرزة من البغالين وقد جاء الرد من المشيرية الجليلة.

في 12 كانون الثاني في سنة 325 JAN. 25, 1910

الوصول: ١٣ والي سورية: إسماعيل فاضل.

- **DH. MUİ. 58/61 Ly 22**

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي- حل الشفرة الواردة من ولاية سورية
13 كانون الثاني سنة 325 JAN. 26, 1910

إن إزالة مفرزة الفرسان الموجودة في بصرى اسكي الشام هي بسبب الضعف الذي أصاب حيوانات هذه المفرزة، وعدم إرسال مفرزة أخرى تحل محل المفرزة القديمة ناشئ عن إرسال حيوانات الفرسان ورجال مدفعية الجيش العثماني الموجودين في المركز إلى منطقة الروم إيلي (الروملي). وعند الحديث عن مسألة زيادة قوة المشاة، فقد تم ترتيب أربعة طوابير نظامية للواء حوران، وفي هذه الفترة تم إرسال طابورين إلى أضنه من المركز

ومن حلب. ونظرا لذلك فإنه لا توجد إمكانية لزيادة قوات المشاة في حوران. وإن الضرب على أيدي الدروز والعربان ومنعهم من القيام بالاعتداءات وأعمال الظلم وطرد كل من تسول له نفسه بهذه الأعمال متوقف على إرسال قوة كبيرة. وبالرغم من ذلك فلم تقف الولاية مكتوفة اليد، فقد قامت حسب إمكانياتها بتوفير التدابير اللازمة التي تحول دون وقوع هذه التجاوزات وعدم تكرارها. ومن هنا فصاعدا يتم النظر إلى الأخبار والإفادات التي يحملها مبعوث حوران بمزيد من العناية والاهتمام.

في 13 كانون الثاني سنة 325 JAN. 26, 1910

والي سورية: إسماعيل

- **DH. MUİ. 58/61 Ly 29**

الباب العالي- دائرة الصدارة- تحريرات قلمي- 3137- إلى نظارة الداخلية الجليلة دولتلو أفندم حضرتلري،

جواب التذكرة العلية المؤرخة بيوم 14 كانون الثاني سنة 325، JAN. 26, 1910 والمرقمة بـ 3691. وتتضمن التذكرة الملفوفة المؤرخة بيوم 12 كانون الثاني سنة 325، JAN. 24, 1910 والمرقمة بـ 4633 والقادمة من نظارة الحربية الجليلة أخبارا حول ماحدث بين دروز حوران وأهالي بصرى اسكي الشام. وقد تم إرسال عرضحال ملفوف باسم أصحاب الدكاكين الشوام المقيمين في بصرى اسكي الشام إلى جناب الدولة. وبعد النظر في محتواه تمت التوصية للولاية بأن تقوم بالاجراءات اللازمة، وقد كتبت تذكرة سامية في هذا الموضوع. أفندم

في ٢٢ محرم سنة ٣٢٨ وفي 21 كانون الثاني سنة 325 FEB. 3, 1910

الصدر الأعظم

- **DH. MUİ 58/61 Ly 28**

دائرة المخابرات العمومية بنظارة الداخلية- الشعبة الثانية- رقم الأوراق: 3137-

مسودي: أحمد حلمي

مبيضي -تاريخ وروده إلى القلم: 24

تاريخ التسويد: 26 كانون الثاني سنة 325 FEB. 6, 1910

تاريخ التبييض: 26 محرم سنة 328 FEB. 7, 1910
27 كانون الثاني سنة 325

وروده إلى القلم من أجل التبييض: 27

جواب التذكرة السامية الصادرة عن جناب الصدر الأعظم

بتاريخ 21 كانون الثاني سنة 325، FEB. 1,1910 والمرقمة بـ 3137

لقد تم الحصول على معلومات من ولاية سورية تتعلق بأسباب وتفاصيل الحادثة التي وقعت بين دروز حوران وأهالي بصرى اسكي الشام، وإثر ذلك قام العبد الضعيف بكتابة تذكرة تحتوي على هذه الأمور مؤرخة بـ 14 كانون الثاني سنة 325، JAN. 24, 1910 ومرقمة بـ 3691. وجاء فيها أنه يجب استرداد الممتلكات والأشياء التي قام دروز حوران بالاستيلاء عليها أو إعطاء مقابلها. وتم كذلك إرسال الوثيقة التي قدمتها قصبة بصرى اسكي الشام إلى النظارة إلى رئاسة مجلس المبعوثان الجليلة، وتقرر في هذا الأمر أن تطبق الإجراءات القانونية اللازمة وفقا للقرار الذي تخرج به اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع، وفي هذا الخصوص تم إعلام الولاية المشار إليها بذلك.

- **DH.MUİ 5-3/39 Ly 9**

دائرة المخابرات العمومية بنظارة الداخلية- الشعبة الثانية- ص 961- رقم الأوراق- المسود- المبيض-

تاريخ وروده إلى القلم: 8

تاريخ التسويد: 10 نيسان سنة 326 APR. 24, 1910
تاريخ التبييض: ١٢ ربيع الآخر سنة ٣٢٨ APR. 24, 1910
10 نيسان سنة 326 APR. 24, 1910

وروده إلى القلم من أجل التبييض-

إلى ولاية سورية الجليلة

ذيل التحريرات المؤرخة بـ 18 شباط سنة 325، MAR. 3, 1910 والمرقمة بـ 827.

لقد تعرضت قرية بصرى اسكي الشام في الماضي إلى اعتداءات من قبل الدروز، ومن أجل منع كل ما يخل بالأمن والطمأنينة في المستقبل يرجى بذل الهمة والجهد لتنفيذ ما ورد في التقرير الذي ورد من قبل إسماعيل سعد الدين أفندي مبعوث حوران والذي تم إرسال صورة منه ملفوفة إلى دار السعادة، ويدور هذا التقرير حول ضرورة التأليف والتوفيق بين العشائر.

٥٠- إجراءات أمنية وإدارية (١٩١٠)

- **Sept. 3,1909** ١٧ شعبان ١٣٢٧ **DH.MUI 4-1/2**

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبية الثالثة- 296- **الخلاصة:** حول مسألة حوران

معروض عبدكم الضعيف،

وردت تذكرة سامية مؤرخة بتاريخ 26 مارت سنة 325، APR. 8, 1909 حول التدابير العسكرية التي سوف يتم اتخذها من أجل تهدئة الوضع بشكل سريع في حوران. وإثر ذلك تم إبلاغ المشيرية والجيش الخامس. وورد في الجواب الذي جاء ردا على هذه التبليغات أنه تم التشاور مع الولاية من أجل منع المصادمات الواقعة. ومن أجل ذلك كان قد تقرر في السابق إرسال قوة وستة طوابير. كما جرت محاولات لإرسال النيشانجي العاشر والطابور الأول من الألاي الأربعين الموجود في حلب والنيشانجي التاسع والطابور الثالث من الألاي التاسع والثلاثين الموجود في الشام. ويحل محل هذه القوات طابوران رديفان من فرقة حلب وطابوران رديفان من فرقة الشام وبلوك رديف من اللاذقية ومن عينتاب ومن طرابلس الشام، أو مقدار مناسب من الاحتياطي المسلح. وقد تمت مكاتبة المعنيين بالأمر بهذا الموضوع.

وبالنظر إلى كون أكثر أفراد الطوابير النظامية هم من السكان المحليين فإن تأثيرهم على الدروز، وقدرة الطوابير الرديف على استتباب الأمن والمحافظة عليه ومنع الاضطرابات وتحقيق الائتلاف المطلوب غير مرتبط فقط بمسألة إرسال العساكر وإنما مرتبط بالدرجة الأولى بالتوصيات والتدابير الحكيمة التي تتخذها الحكومة. ولتحقيق هذا الهدف يتعين إرسال هيئة حكومية من دار السعادة أو هيئة من الموظفين الذين لديهم علاقات جيدة مع الحكومة وأيضا لديهم كلمة مسموعة ونفوذ بين الدروز ويكونون قادرين على القيام بهذه المهمة بشكل جيد في ولاية سورية. وسوف يكون هذا التدبير كفيلا بنجاح هذه المساعي. وأرسلت الحكومة تأمر بضرورة النظر في هذه التدابير وتطبيق ما جاء فيها. وفي حالة ما إذا لم تثمر أي نتيجة فيتم إرسال لواء عسكري من الخارج على وجة السرعة.

وجاء الجواب بأن إرسال هيئة النصح مرتبط برأي الباب العالي ورأي الحكومة. وبالنسبة إلى الجهود الإصلاحية فهي مرتبطة بالتهديدات العسكرية، ولذلك يتعين مواصلة حشد القوات لمواجهة الأمر. ومثلما ورد في تذكرة العبد الضعيف من قبل، ومثلما أيد ذلك الجناب العالي فإنه ليس بالإمكان إرسال لواء عسكري من الخارج. وفي الوقت

الحالي فإن إرسال قوات محلية نظامية- بالنظر إلى وضع الدولة الراهن- يعتبر أنسب الحلول. والقصد الحقيقي من إرسال هذه القوات العسكرية هو توفير الأمن والاستقرار بشكل سهل وسريع. ويتعين اتخاذ تدابير سريعة وصائبة. وقد ورد تلغراف في المدة الأخيرة من المشيرية المذكورة يتناول مسألة تأمين مصاريف وإعاشة الأفراد الاحتياطيين (الرديفة) والطوابير الرديفة المذكورين الذين سوف يتم جلبهم. وفي هذا الخصوص تمت مخاطبة المعنيين بالأمر. وينبغي إخبارنا بنتيجة ذلك.

والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٢٦ April 21, 1908

في ٨ نيسان ١٣٢٤

ناظر الخارجية (توقيع)

- **MV. 128/62**

ورقة خاصة بمحضر مناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة: اطلع المجلس على المذكرات الواردة من نظارتي الداخلية والحربية جوابا على اثر الاتصالات التي تمت والتي تشير الى دلائل على إمكانية وقوع حوادث مخلة بالأمن مرة أخرى بجبل الدروز، مع الأوراق المتفرعة عنها، وكذلك المذكرة الواردة في هذا الشأن من نظارة الحربية أخيرا بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٢٧، JUN. 6 ,1909

القرار: يتبين مما ورد في تلك المذكرات الحاجة إلى سوق قوة عسكرية كافية لإقرار الأمن بجبل الدروز على النحو المطلوب وتنفيذ أعمال التأديب والإصلاح وأن تكون القوة المذكورة على نحو ما أبلغت به نظارة الحربية في حدود أربعة وعشرين طابورا من المشاة وما يناسب هذه القوة من عناصر المدفعية وغيرهم. ولكن إذا أخذنا بالاعتبار الظروف المناخية والأحوال الأخرى وضرورة أخذ القوة الكافية حالاً، فإن المجلس يرى أنّ هذا التصور ممكن أنّ يطبق في الخريف، مع إعداد قدر لواء من القوة العسكرية وجمعها في حوران لإظهار القوة بهدف منع حدوث حركات غير مرضية حتى ذلك الموعد، وإعادة ضباط الطوابير النظامية السبعة التي سبق وأن أرسلت إلى اليمن إلى الجيش الخامس وإعادة تشكيل هذه الطوابير عن طريق ضم أفراد جدد إليها المقرر حسب ما أبلغت به نظارة الحربية أخيرا. ونظرا إلى عدم وجود ضرورة لإقامة القوة المذكورة مع هذه الطوابير في مكة والمدينة بصورة دائمة فإنه من المناسب تشكيلها من أفراد هذه الطوابير وتحويل هذا الأمر لنظارة الحربية للتنفيذ، وتزويد نظارة الداخلية بمعلومات في هذا الشأن.

التاريخ عربي؛ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٢٧ 13 حزيران 1909

- **MU 130/30**

ورقة ضبط مداولات مجلس الوكلاء- رقم الضبط-

التاريخ: عربي: ١٥ رجب سنة ٣٢٧ AUG. 2, 1909

رومي:

رقم المجلد- افتتاح المجلس- دقيقة- ساعة- أسماء حضرات الحضور الفخام

نوعية الأوراق المتعلقة بالمواد التي تمت مناقشتها، رقم غرفة أوراق الباب، وتاريخ عرضها على المجلس، وعدد قطع الملفوفات.

النوع- عدد الملفوفات- رقم غرفة الأوراق- تاريخ العرض

عربي:

رومي:

خلاصة الموضوع: لقد تم الاطلاع على التذكرة الواردة من نظارة الداخلية بتاريخ ١٣ رجب سنة ٣٢٧، JUL. 31, 1909 والتي تحتوي على ما إذا كان تم إرسال قوة عسكرية من أجل القيام بالاصلاحات والتأديبات التي سوف يتم إجراؤها في "درسيم" وكذلك من أجل تعقب حركات العداء الأخيرة التي قامت بها عصابات "هموند"[١]. وتحتوي كذلك على ما إذا تم إعداد القوة العسكرية التي تقرر إرسالها منعا لحركات العداء التي يتوقع ظهورها بين الحورانيين والدروز.

القرار: بناء على التوضيحات التي تمت فقد وقع مد الدوائر المعنية بالتبليغات اللازمة فيما يتعلق بالقرارات العقابية المتخذة بشأن الدرسميين والهمونديين، والآن لم يبق شيء يمكن للمركز القيام به. وقد تم إبلاغ ذلك قبل فترة إلى الجيشين الهمايونيين الرابع والسادس. وقد تم إعلام نظارة الحربية بضرورة الإسراع في حشد الطابور وذلك تنفيذا للمقررات السابقة في جبل الدروز. ومن جانب آخر تم إعلام نظارة الداخلية بهذا الأمر.

- **DH.MUİ 5-3/39 Ly 1**

دائرة المخابرات العمومية بنظارة الداخلية- الشعبة 2- رقم الأوراق- المسودي- المبيض- تاريخ وروده إلى القلم-

تاريخ التسويد: في 7 أيلول سنة 325 SEPT. 20, 1909

تاريخ التبييض:........- وروده إلى القلم من أجل التبييض:

---

(١) الاشارة هنا الى الاضطرابات التي حدثت في منطقة درسيم الكردية في شرق الأناضول.

شيفرة إلى ولاية سورية

هل أستتب الاستقرار تماما من خلال تفريق الحورانيين والدروز، وهل تم تفادي التوتر بشكل تام من أجل إرسال السوقيات العسكرية ؟. الرجاء إخبارنا بهذا الأمر على وجه السرعة.

- **MV.133/7**

ورقة خاصة بمحضر مناقشات مجلس الوكلاء- رقم المحضر: 139

الخلاصة: اطلع المجلس على المذكرة المؤرخة في ٤ رمضان سنة ١٣٢٧، SEPT. 19, 1909 المرسلة مع ملفوفاتها من قبل نظارة الحربية متضمنة الاستفسار عن المعاملة المتعلقة بتعيين فرحان الأطرش الذي يعمل حاليا في لجنة الأبنية بالجيش الخامس برتبة قائد جناح، برتبة يوزباشي بداية وإرسال التعليمات المتعلقة بدخوله وقبوله السلك العسكري.

القرار: يتبيّن من التوضيحات والإشعارات السابقة أن القائد المذكور هو من آل الأطرش المعروفين بنفوذهم بجبل الدروز وأن تكريمه بالرتبة العسكرية يهدف إلى الاستفادة من خدمات العائلة المذكورة أو الحيلولة دون افتعالها مشاكل مع الحكومة. وبناء على ما سبق قرر المجلس الطلب من النظارة المشار إليها وكذلك نظارة الداخلية الاستفسار أولا من مشيرية الجيش الخامس وولاية سورية عما إذا كان في رفع أو تنزيل رتبة المذكور تطبيقا لقانون تصفية الرتب قد تنشأ عنه محاذير أم لا.

توقيعات أعضاء المجلس.

التاريخ عربي: ١١ رمضان ١٣٢٧ رومي: 13 أيلول سنة 1325 Sept. 26, 1909

- **DH. MUI. 33-2/32** **LY 4**

ولاية سوريا- تحريرات قلمي- عدد: 516

إلى نظارة الداخلية الجليلة

خلاصة: يدور حول إصلاح وتعمير خط التلغراف وذلك باسترداد الأعمدة المسروقة من الخط المذكور الواقع بين بصرى الحرير وعاهرة.

دولتلو أفندم حضرتلري،

جواب على التحريرات العلية الواردة من قبل الناظر بتاريخ 30 تشرين الأول سنة 325، NOV.12, 1909 ، والمرقمة بـ 521 إثر إشعار نظارة المالية.

لقد تم إعلامنا من متصرفية حوران بأنه تم إصلاح وصيانة خط التلغراف واسترداد

الأعمدة التابعة لخط التلغراف الموجود بين بصرى الحرير وعاهرة والتي سرقت من قبل الدروز. والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.
والي سوريا (إمضاء).

- DH.MUI 33-2/32 LY 3

دائرة المخابرات العمومية بنظارة الداخلية- الشعبة الثانية- رقم الأوراق: 591- مسودي: ممدوح- مبييض: محمد-
تاريخ وروده إلى القلم: 20

تاريخ التسويد: في 21 كانون الأول سنة 325	JAN. 4, 1910
تاريخ التبييض: ٢٢ ذي الحجة سنة ٣٢٧	JAN. 4, 1910
22 كانون الأول سنة 325	JAN. 5, 1910

وروده إلى القلم من أجل التبييض:
إلى نظارة المالية العلية،

جواب التذكرة العلية المحررة بتاريخ 22 تشرين الأول سنة 325، JAN.5, 1910 والمرقمة بـ 1681.لقد ورد مكتوب من ولاية سوريا ردا على إشعار متصرفية حوران فيما يتعلق بإصلاح وصيانة الخط المذكور والأعمدة التي سرقها الدروز من خط التلغراف الموجود بين بصرى الحرير وعاهرة. أفندم
٢٢ رجب ١٣٢٧ Aug. 9, 1909

- DH. MUİ. 58/61 ١٠ ربيع الأول ١٣٢٨ March 22,1910

الباب العالي- دائرة الصدارة- تحريرات قلمي- 3219- إلى نظارة الداخلية الجليلة
دولتلو أفندم حضرتلري،
جواب على التذكرة السنية المؤرخة بـ 13 كانون الثاني سنة 325، JAN. 26, 1910 والمرقمة بـ 3684

إن مصاريف المفرزة من العساكر الاحتياطية باليوم والتي تم تخصيصها لتعقب العصابات والتي أدخلتها النظارة الجليلة في موازنة السنة الحالية تبلغ تسعمائة وستة وأربعين ألف وكسر من الغروش، وقد صرفت هذه المبالغ بالتمام والكمال. وتم نقل هذه المخصصات المذكورة إلى موازنة سنة 326. وإذا تم إعتبار هذه المفرزة من العساكر فينبغي أن تخصص لها هذه المبالغ من الجهات النظامية، أما إذا أعتبرت من الجندرمة فلا بد من إدخالها في نظام الجندرمة، وبالتالي تسوى مرتباتها ومصاريفها من هذه الجهة، وهذا هو

الأمر الطبيعي. وبناء على ذلك فقد أخبرتنا نظارة المالية الجليلة بأن المبلغ المذكور والذي يبلغ تسعمائة وستة وأربعين ألفا وكسر من الغروش سوف يكون ضمن موازنة السنة المالية التالية وسوف يخصص لهذه المفرزة. وأما ما يزيد على هذه المبالغ فلا يمكن توفيرها. وقد أعدت في ذلك تذكرة جليلة سنية.

في ٢ صفر سنة ٣٢٨ FEB. 13, 1910

وفي 31 كانون الثاني سنة 325

الصدر الأعظم.

• DH. MUİ. 58/61 **Ly 40**

الباب العالي- دائرة الصدارة- تحريرات قلمي- 3373- إلى نظارة الداخلية الجليلة

دولتلو أفندم حضرتلري،

جواب التذكرة العلية المؤرخة بـ 8 شباط سنة 325 والمرقمة بـ 3966

لقد تم حتى الآن صرف مبلغ مائتين وواحد وعشرين ألفا وخمسمائة وسبعة وتسعين غرشًا لمفرزة البغالين الموجودة في ولاية سوريا. وأما المبلغ الذي سوف يتم صرفه حتى نهاية العام فهو مائة وخمسة عشر ألف وأربعمائة وعشرة غروش. وهكذا يكون حاصل المجموع ثلاثمائة وسبعة وثلاثين ألفًا وواحدًا وثلاثين غرشًا. ومن أجل تسوية هذه المصاريف المسجلة هنا قامت النظارة بعرض هذا الموضوع للبحث فيه على مجلس الوكلاء. ثم تم إبلاغ نظارة المالية الجليلة بتاريخ 2 شباط سنة 325. وقد أعدت تذكرة في هذا الموضوع. أفندم

في ١٩ صفر سنة ٣٢٨ MAR. 2, 1910

في 17 شباط سنة 325

الصدر الأعظم

٥١- الشيخ أحمد الزعبي يرجع الى ذيبين (١٩١٠)

- MU 137/24

ورقة ضبط مداولات مجلس الوكلاء- ضبط نامه رقمي: 541

التاريخ: عربي ٢ صفر سنة ٣٢٨ FEB. 13, 1910

رومي 31 كانون الثاني سنة 325

رقم المجلد- افتتاح المجلس- دقيقة- ساعة- أسماء حضرات الحضور الفخام- نوعية الأوراق المتعلقة بالمواد التي تمت مناقشتها- رقم غرفة أوراق الباب- تاريخ عرضها على المجلس- عدد قطع الملفوفات-

نوعي- عدد الملفوفات- رقم غرفة الأوراق- تاريخ العرض- عربي: -رومي:

خلاصة الموضوع: لقد تم إسكان أحمد الزعبي وجماعته في قرية شقرة التي كانت خالية من السكان، وهو في الأصل كان من قرية ذيبين الواقعة داخل لواء حوران، وقد خرج منها بعد أن وقعت مشكلة الدروز. وفي المدة الأخيرة عاد أحمد الزعبي مع جماعته إلى مكان سكنهم القديم. ولقد تم الإطلاع على المضبطة المؤرخة بتاريخ 8 مارت سنة 325، MAR.21, 1909 والتي تم إعدادها من قبل دائرة المالية الملغى بمجلس شورى الدولة وفقا للتذكرة المرسلة من النظارة فيما يتعلق بالدفتر الخاقاني الذي احتوى على معلومات من ولاية سورية بشأن إعطاء سندات خاقانية مجانية وفقا للمساعدة المخصصة لأهالي حوران من أجل منح أحمد الزعبي وجماعته أراضي تقدر بألف ومائتي دونم.

القرار: مثلما ورد في المضبطة المذكورة، وعند الاستفسار عن السندات المجانية التي تتعلق بالأراضي التي تم منحها للشيخ أحمد الزعبي وجماعته في قرية ذيبين المذكورة اتضح أن هذه الأراضي كانت بأيديهم وتحت تصرفهم عندما قامت الحكومة المحلية بإسكانهم في قرية شقرة. وفي المدة الأخيرة قرروا ترك هذه القرية والعودة إلى مكان سكنهم القديم. وطلبوا مرة أخرى حق التصرف وزراعة الألف ومائتي دونم التي كانت تحت تصرفهم في الماضي. وقد تمت الموافقة على إعطاء السندات المذكورة لأفراد عائلة الشخص المذكور بالتقسيم حسب أسمائهم. ووفقا لما تم فهمه من نظائر هذه التذكرة التي تم إرسالها وكذلك من خلال إفادات الولاية فقد تم إعداد تذكرة إلى النظارة المذكورة بخصوص إعطاء السندات المجانية وفقا للأسماء المذكورة.

- MV. 137/24

ورقة خاصة بمحضر مناقشات مجلس الوكلاء رقم المحضر: 541

الخلاصة: اطلع المجلس على المحضر المؤرخ في 8 مارت سنة 1325، MAR. 21, 1909 المعد من قبل دائرة المالية الملغاة التابعة لشورى الدولة على اثر المذكرة المرسلة من نظارة الدفتر الخاقاني المتضمنة بعض الإفادات حول ما أبلغت به ولاية سورية عن إعطاء سندات خاقانية مجانا بناء على الإذن الخاص بشأن تخصيص ألف ومائتي دونم لأهالي حوران من جماعة أحمد الزعبي حيث كانوا من أهالي قرية ذيبين بداخل لواء حوران وأسكنوا في قرية شقره التي تفرق سكانها بسبب المسألة الدرزية وعادوا مؤخرا إلى مساكنهم الأصلية.

القرار: على النحو المبين في المحضر المذكور فإن الأراضي البالغة مساحتها ألفا ومائتي دونم الكائنة بقرية ذيبين سالفة الذكر التي استفسر في مسألة إعطاء سنداتها المجانية، كانت أصلا بتصرف الشيخ أحمد الزعبي المذكور وجماعته، وتركت عندما قامت الحكومة المحلية بإسكانهم في قرية شقره، وبإعادتهم أخيرا إلى مأواهم القديم عادوا إلى التصرف بهذه الأراضي وزراعتها. ونظرا إلى أنه من المناسب تقسيم تلك السندات على المذكور وأفراد عائلته بحسب عددهم وإعطائها لكل واحد على حدة، فقد قرر المجلس حوالة الأمر إلى النظارة المذكورة كي تقوم بإعطاء تلك السندات بإسم اولئك الأفراد على نحو ما أبلغت به الولاية مجانا.

توقيعات أعضاء المجلس

التاريخ عربي: ٢ صفر ١٣٢٨ رومي: 21 كانون الثاني سنة 1326 3 شباط 1911

٥٢- حادثة انخل (١٩١٠)

• DH.MUİ. 103-2/14 LY 12

إدارة تلغراف الدولة العلية العثمانية- إن الدولة العثمانية لا تتحمل أية مسؤولية فيما يتعلق بخدمات التلغراف موروده - رقم السلسلة: 146 - مكان الصادر: حلب-
الاستلام: في 26 مارس سنة 326 APR. 8, 1910
الدقيقة: 23- الساعة: 20- إمضاء الموظف: ....- الإرسال مرة ثانية: في 26- الدقيقة: الساعة:...- مركز الإرسال-
رقم الإرسال: 373- مركز الخروج: الشام- وروده:....- رقمه: 11811- الكلمات- المجموعة- الساعة: 11- إشارات محتملة: رسمي- إلى نظارة الداخلية- العدد: 217

لقد قام الرعاة الحورانيون من عربان ولد علي الموجودون في قرية أنخل الواقعة داخل لواء حوران قبل يومين بالهجوم على قرية خبب التابعة للواء المذكور، وقاموا بالاستيلاء على أكثر من خمسمائة رأس من الأغنام. وإثر ذلك قامت القوة التي تم إحضارها بتعقب الرعاة و استرداد جزء من المغصوبات التي تم الاستيلاء عليها. وعمد أهالي قرية أنخل إلى الوقوف إلى جانب الرعاة ومعاونتهم والوقوف ضد القوات. وفي النهاية أحاطوا بالعساكر وأطلقوا عليهم النار فسقط من المفرزة ثلاثة جرحى. وبالمقابل رد العساكر في هذه المعركة التي دامت حوالي أربع ساعات فأردوا من العربان حوالي عشرة أشخاص بين قتيل وجريح. وإثر ذلك فر المعتدون. وهذا ما تم فهمه من المخابرات الواردة من المنطقة. وبما أن هذه المعركة قد شارك فيها العساكر والجندرمة وحصلت فيها خسائر فمن الضروري إجراء تحقيق في تفاصيل هذه الأحداث. وقد تقرر أن تقوم هيئة مشتركة من الجهة الملكية (المدنية) والجهة العدلية بالتوجه غدا إلى مكان الحادث. وتقوم هذه الهيئة بعرض نتائج تحقيقاتها.

في 26 مارس سنة 326 APR. 8, 1910
الوالي: إسماعيل فاضل.

• DH. MUİ. 103-2/14 LY 15

إدارة التلغراف بالدولة العلية العثمانية- لا تتحمل الدولة العثمانية أية مسؤولية فيما يتعلق بخدمات التلغراف- بيروت- متوسط مركز- الموظف المرسل- الموظف المستلم-

تاريخ الاستلام: 28 مايس سنة 326 APR. 10, 1910

الإشارات- الصباح والمساء- الدقيقة- الساعة- تاريخ التخزين: 28- المجموعة- عدد الكلمات: 355- رقم الصحيفة: 592- رقم الارسال: 317- تاريخ الارسال: 9- ساعة الارسال- الموظف الذي قام بالارسال- رقم التخزين: 7441- إلى مبعوث حوران سعد الدين أفندي-

أهالي قرية أنخل التابعة للواء حوران؛

نحن في طاعة كاملة لأوامر حكومتنا وقوانينها، ومهنتنا هي الزراعة. وفي هذه المرة قام إسماعيل فاضل باشا والي سورية وجمال بك متصرف حوران بالصفح عن جرائم سعد الدين أبو سليمان رئيس عصابه اللجاه والذي لا شغل له سوى الظلم والتعدي على الغير. كما كرماه بآلاف الغروش المأخوذة من الخزينة وعيناه مديرا على اللجاه. واكتفى المتصرف جمال بك بتعداد ثلاثة آلاف رأس ماشية فقط من مواشي اللجاه البالغ عددها ستين ألف رأس، وترك البقية بلا تعداد من أجل خاطر هذا المجرم المذكور. وبسبب عدم موالاتنا لهذا الشخص وإخبارنا الحكومة بظلمه وتعدياته فقد عمد كرد فعل على ذلك إلى تحريض المتصرف الذي كان نازلا ضيفا في بيته بالهجوم على قريتنا بالرغم من عدم تورط أحد من أفراد القرية في أية جريمة من الجرائم أو القيام بأي عمل قد يتسبب في زعزعة الأمن. وبالفعل فقد تم تشكيل قوة بأمر من المتصرف يقودها اثنان من البنباشي ومعهما ثلاثمائة فرد ومدفعان ومعهم كذلك المجرم المذكور ومائة من مجرمي البدو وهجموا على قريتنا في يوم الاثنين وخربوها بالمدافع والبنادق. وقاموا بقتل أربعة عشر رجلا من رجالنا وست نساء وتعدوا على حرماتنا، وقاموا كذلك بالاستيلاء على خمسة آلاف ليرة.

• DH. MUİ. 103-2/14 LY 42

إدارة التلغراف بالدولة العلية العثمانية- لا تتحمل الدولة العثمانية أية مسؤولية فيما يتعلق بخدمات التلغراف- رقم السلسلة- واسطة مركزي- الاستلام- الدقيقة- الساعة- توقيع الموظف-

الارسال مرة أخرى: 28 مايس سنة 326 APR. 10, 1910

الدقيقة- الساعة- المركز الذي أرسل إليه- رقم الارسال- مركز الارسال: بيروت- الرقم: 7441- الكلمات: 355- المجموعة- التاريخ: 28- الساعة- الدقيقة- إشارات محتملة- إلى الصدارة العظمى-

أهالي قرية أنخل التابعة للواء حوران،

نحن في طاعة كاملة لأوامر حكومتنا وقوانينها، ومهنتنا هي الزراعة. وفي هذه المرة قام إسماعيل فاضل باشا والي سورية وجمال بك متصرف حوران بالصفح عن جرائم سعد الدين أبو سليمان رئيس عصابه اللجاه والذي لا شغل له سوى الظلم والتعدي على الغير. كما كرماه بآلاف الغروش المأخوذة من الخزينة وعيناه مديرا على اللجاه. واكتفى المتصرف جمال بك بتعداد ثلاثة آلاف ماشية فقط من مواشي اللجاه البالغ عددها ستين ألف رأس، وترك البقية بلا تعداد من أجل خاطر هذا المجرم المذكور. وبسبب عدم موالاتنا لهذا الشخص وإخبارنا الحكومة بظلمه وتعدياته فقد عمد كرد فعل على ذلك إلى تحريض المتصرف الذي كان نازلا ضيفا في بيته بالهجوم على قريتنا بالرغم من عدم تورط أي أحد من أفراد القرية في أية جريمة من الجرائم أو القيام بأي عمل قد يتسبب في زعزعة الأمن. وبالفعل فقد تم تشكيل قوة بأمر من المتصرف يقودها اثنان من البنباشي ومعهما ثلاثمائة فرد ومدفعان ومعهم كذلك المجرم المذكور ومائة من مجرمي البدو وهجموا على قريتنا في يوم الاثنين وخربوها بالمدفع والبنادق.

- **DH. MUİ. 103-2/14** **LY 8**

إدارة التلغراف بالدولة العلية العثمانية- لا تتحمل الدولة العثمانية أية مسؤولية فيما يتعلق بخدمات التلغراف- رقم السلسلة- واسطة مركزي- الاستلام- الدقيقة- الساعة- توقيع الموظف-

الارسال مرة أخرى: 28 مايس سنة 326 APR. 10, 1910

الدقيقة- الساعة- المركز الذي أرسل إليه- رقم الارسال- مركز الارسال: بيروت- الرقم: 7441- الكلمات: 355- المجموعة- التاريخ: 28 - الساعة- الدقيقة- إشارات محتملة- إلى رئاسة مجلس المبعوثان الجليلة-

أهالي قرية أنخل التابعة للواء حوران،

نحن في طاعة كاملة لأوامر حكومتنا وقوانينها، ومهنتنا هي الزراعة. وفي هذه المرة قام إسماعيل فاضل باشا والي سورية وجمال بك متصرف حوران بالصفح عن جرائم سعد الدين أبو سليمان رئيس عصابة اللجاه والذي لا شغل له سوى الظلم والتعدي على الغير. كما كرماه بآلاف الغروش المأخوذة من الخزينة وعيناه مديرا على اللجاه. واكتفى المتصرف جمال بك بتعداد ثلاثة آلاف ماشية فقط من مواشي اللجاه البالغ عددها ستين ألف رأس، وترك البقية بلا تعداد من أجل خاطر هذا المجرم المذكور. وبسبب عدم موالاتنا لهذا الشخص وإخبارنا الحكومة بظلمه وتعدياته فقد عمد كرد فعل على ذلك إلى تحريض

المتصرف الذي كان نازلا ضيفا في بيته بالهجوم على قريتنا بالرغم من عدم تورط أي أحد من أفراد القرية في أية جريمة من الجرائم أو القيام بأي عمل قد يتسبب في زعزعة الأمن. وبالفعل فقد تم تشكيل قوة بأمر من المتصرف يقودها اثنان من البنباشي ومعهما ثلاثمائة فرد ومدفعان ومعهم كذلك المجرم المذكور ومائة من مجرمي البدو وهجموا على قريتنا في يوم الاثنين وخربوها بالمدفع والبنادق.

• DH. MUİ 103-2/14 LY 10

الباب العالي

نظارة الأمور الخارجية- غرفة الترجمة- عدد-

ترجمة خلاصة عرضحال المكتوب باللغة العربية الموقع والمختوم والمقدم من قبل ثمانية أشخاص من أهالي قرية أنخل الواقعة داخل لواء حوران إلى نظارة الداخلية الجليلة بتاريخ 29 مايس سنة 326، APR. 11, 1910

من المعلوم ما يقوم به الدروز وعربان اللجاه من أعمال الفساد والبغي. وفي هذا الخصوص فقد وصلت اعتداءات رئيس عصابة الدروز المدعو سعد الدين أبو سليمان إلى درجة قتل الأنفس وإحراق القرى والبيوت والاستيلاء على الممتلكات. وأصبحنا عاجزين عن الوقوف في وجهه مما ولد في نفوسنا اليأس والفتور. وقد كنا دائما عرضة لمظالم هذا الشخص المذكور وأخيه الذي مات في السجن. وبعد إعلان المشروطية كنا نأمل في أن نتخلص من مظالم الشيخ سعد الدين أبو سليمان. وبعد أن كنا أبدينا فرحتنا وسرورنا في البداية، فإن الحكومة عينت هذا الشخص المذكور مديرا في ناحيتنا. وبسبب شكاوينا السابقة بشأنه فقد أراد أن ينتقم منا. فادعى أننا وقفنا ضد موظفي التحصيل وبالتالي أخبر الحكومة أنه من الضروري عقابنا وتأديبنا. فقام جمال بك متصرف حوران قبل أن يقوم بأي تحقيق في المسألة بإحالة موضوعنا إلى الجهة العسكرية. وإثر ذلك تم إرسال مفرزة عسكرية ومعها مدفعان اثنان. وبالرغم من أن هذه المفرزة لم تتعرض إلى أي عصيان ومخالفة من قبلنا فقد عمدت إلى تخريب بيوتنا بواسطة المدفع والاستيلاء والإغارة على ممتلكاتنا وأعراضنا وخلفت أعدادا كبيرة من الذكور والإناث بين قتيل وجريح. وبناء عليه فإننا نلتمس منكم إجراء التحقيقات اللازمة في هذا الأمر وإنصافنا وإعادة حقوقنا إلينا. والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

DH.MUİ. 103- 2/14 LY 3 •

نظارة البريد والتلغراف- في الدولة العلية العثمانية- لا تتحمل الدولة العثمانية أية مسؤولية على خدمات التلغراف- مكان الإرسال: بيروت- متوسط مركز:....-

الموظف المرسل: في 28 مايس سنة 326 APR. 12, 1910

الموظف الذي استلم: .... في 28 مايس سنة 326 APR. 12, 1910

تاريخ الاستلام- ساعة الاستلام- الإشارات- رقم الصحيفة- رقم الإرسال: 317- تاريخ الإرسال: 9 ث- ساعة الإرسال: ...- موظف الإرسال:....- الرقم المحلي: 7441- الصباح أو المساء- الدقيقة- الساعة: التاريخ الملي: 28- المجموعة- الكلمات: 355- إلى رئاسة الإدارة العرفية-

أهالي قرية أنخل التابعة للواء حوران،

نحن في طاعة كاملة لأوامر حكومتنا وقوانينها، ومهنتنا هي الزراعة. وفي هذه المرة قام إسماعيل فاضل باشا والي سورية وجمال بك متصرف حوران بالصفح عن جرائم سعد الدين أبو سليمان رئيس عصابه اللجاه والذي لا شغل له سوى الظلم والتعدي على الغير. كما كرماه بآلاف الغروش المأخوذة من الخزينة وعيناه مديرا على اللجاه. واكتفى المتصرف جمال بك بتعداد ثلاثة آلاف رأس ماشية فقط من مواشي اللجاه البالغ عددها ستين ألف رأس، وترك البقية بلا تعداد من أجل خاطر هذا المُعتدي المذكور. وبسبب عدم موالاتنا لهذا الشخص وإخبارنا الحكومة بظلمه وتعدياته فقد عمد كرد فعل على ذلك إلى تحريض المتصرف الذي كان نازلا ضيفا في بيته بالهجوم على قريتنا بالرغم من عدم تورط أي أحد من أفراد القرية في أية جريمة من الجرائم أو القيام بأي عمل قد يتسبب في زعزعة الأمن. وبالفعل فقد تم تشكيل قوة بأمر من المتصرف يقودها اثنان من البنباشي ومعهما ثلاثمائة فرد ومدفعين ومعهم كذلك المُعتدي المذكور ومائة من مجرمي البدو وهجموا على قريتنا في يوم الاثنين وخربوها بالمدافع والبنادق وقتلوا أربعة عشر رجلا من رجالنا وكذلك ستة نساء وانتهكوا أعراض نسائنا.....

DH. MUİ. 103-2/14 LY 19 •

إلى نظارة الحربية الجليلة- الدائرة العامة للأركان الحربية- الشعبة الثالثة-

أهالي قرية أنخل التابعة للواء حوران،

نحن في طاعة كاملة لأوامر حكومتنا وقوانينها، ومهنتنا هي الزراعة. وفي هذه المرة قام إسماعيل فاضل باشا والي سورية وجمال بك متصرف حوران بالصفح عن جرائم سعد الدين أبو سليمان رئيس عصابه اللجاه والذي لا شغل له سوى الظلم والتعدي على

الغير. كما كرماه بآلاف الغروش المأخوذة من الخزينة وعيناه مديرا على اللجاه. واكتفى المتصرف جمال بك بتعداد ثلاثة آلاف رأس ماشية فقط من مواشي اللجا البالغ عددها ستين ألف رأس، وترك البقية بلا تعداد من أجل خاطر هذا المجرم المذكور. وبسبب عدم موالاتنا لهذا الشخص وإخبارنا الحكومة بظلمه وتعدياته فقد عمد كرد فعل على ذلك إلى تحريض المتصرف الذي كان نازلا ضيفا في بيته بالهجوم على قريتنا بالرغم من عدم تورط أي أحد من أفراد القرية في أية جريمة من الجرائم أو القيام بأي عمل قد يتسبب في زعزعة الأمن. وبالفعل فقد تم تشكيل قوة بأمر من المتصرف يقودها اثنان من البنباشي ومعهما ثلاثمائة فرد ومدفعان ومعهم كذلك المجرم المذكور ومائة من مجرمي البدو وهجموا على قريتنا في يوم الاثنين وخربوها بالمدفع والبنادق. وقاموا بقتل أربعة عشر رجلا من رجالنا وست نساء وتعدوا على حرماتنا، وقاموا كذلك بالاستيلاء على خمسة آلاف ليرة نقدية وثمانية آلاف ليرة ممتلكات تجارية وحرق ألفي كيلة من التمور. ولما شكونا حالنا إلى الولاية ملتمسين تطبيق العدل تم سجن بعضنا في اللواء والبعض الآخر سجن في مركز الولاية. ولما كان العثمانيون سواسية أمام القانون في عهد المشروطية ولا يستثنى أي فرد مهما كانت مكانته من أحكام القانون إذا تسبب في عدم سلامة الوطن والأمة والدولة. ونحن الآن في لوائنا لا ننعم بالأمن ولا نأمن من قتل أبنائنا وسبي نسائنا والاستيلاء على ممتلكاتنا وإتلافها، والمتسبب الحقيقي في هذه الأفعال هو الوالي والمتصرف وقيادة القوة المشار إليها والمجرم المذكور. وعليه فإننا نلتمس من مقامكم الرفيع مثول هؤلاء أمام القانون ومعاقبتهم العقاب الذي يستحقونه صونا للحقوق وهيبة للقانون، وأن يتعهدوا باسترجاع كل ما نهبوه إلى أصحابه. ونحن إذ نقدم التماسنا هذا فإنما نقدمه باسم العدالة.

سعيد حسن　صالح غوثاني　عيسى العيد　أحمد ناصيف　سليمان زين العابدين
خليل الطيب

- **DH.MUİ 103-2/14　　Ly 39**

ص.2737
دائرة المخابرات العمومية- بنظارة الداخلية- رقم الأوراق: 109- مسودي:.......- متبيضي:.......

تاريخ وروده إلى القلم: 21 حزيران 326　　JUN. 6, 1910
تاريخ التبييض: ٢٨ جمادى الأول سنة ٣٢٨　　JUN. 7, 1910

وروده إلى القلم من أجل التبييض-

إلى حضرة الصدر الأعظم،

لقد تم إرسال عساكر إلى الشيخ سعد الدين مدير ناحية اللجاه من أجل تأديبه بسبب الأعمال غير اللائقة التي قام بها في وقت سابق. وقد قام ثمانية أشخاص من أهالي قرية أنخل بتقديم عرضحال إلى جنابنا السامي. لقد هجم على قرية خبب التابعة للواء حوران رعاة الحورانيين من عربان ولد علي القاطنين في قرية أنخل الموجودة داخل اللواء المذكور. وقاموا بنهب أكثر من خمسمائة رأس من الأغنام، وإثر ذلك تم إرسال مفرزة عسكرية إلى تلك المنطقة لتعقب هؤلاء الرعاة واستطاعت أن تعيد جزءا من المنهوبات. وتم التصدي للمفرزة العسكرية، وكانت نتيجة ذلك جرح ثلاثة من أفرادها. ودارت معركة بين العساكر والعربان واستمرت قرابة أربع ساعات. وأدت هذه المعارك إلى سقوط عشرة من العربان بين قتيل وجريح، وبعد ذلك لاذ الرعاة بالفرار. وعلى إثر ذلك تقرر إرسال هيئة إلى مكان الحادث متكونة من عناصر من العدلية وآخرين من الملكية. وقد ورد في هذا الأمر مكتوب من ولاية سورية. وجاء في رسائل التلغرافنامة التي وردت ممهورة من قبل سليمان زين العابدين ورفاقه والتي أرسلت من بيروت إلى النظارة وإلى مبعوثي حوران أن نتائج القتال أسفرت عن مقتل أربعة رجال من رجالهم وست نساء، كما سرقت أموالهم وأمتعتهم وبناء على أهمية هذه الأخبار والاشعارات يتعين القيام بتحقيقات جدية وعميقة في الموضوع، كما يتعين محاكمة المتسببين في هذه الفتن ومعاقبتهم إذا ثبتت بحقهم التهم وعدم تأخير القيام بذلك. وجاء في الجواب الذي قدم من الولاية المشار إليها بعد مكاتبتها أن قيادة الجندرمة أرسلت قوة عسكرية إلى قرية أنخل قبل أن تفهم طبيعة الأمر. وأثناء هذه المعركة لم تقم بمنع الذين كانوا يقومون بعمليات النهب والسرقة بل إن الجندرمة وضباط النظامية لم يذهبوا مع هذه القوات. كما أن العساكر النظامية رأت أنه من غير المقبول أن يكونوا تحت قيادة ضباط الجندرمة. أما الشيخ سعد الدين مدير اللجاه فقد ذهب مع العساكر إلى تلك المنطقة بسبب خصومته مع أهل قرية أنخل. واغتنم هذه الفرصة ليأخذ بثأره وثأر جماعته، وقام بعمليات سلب ونهب. والمتسببون الحقيقيون في حدوث الواقعة هم هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين مر ذكرهم. وبناء على ضرورة تحميل المسؤولية الكاملة إلى هؤلاء الذين تسببوا في هذه الأعمال، وبعد التشاور مع وكالة المشيرية الجليلة بشأن التقصير الذي تسبب فيه هؤلاء الأشخاص يتعين إرسال ضباط النظامية والجندرمة على وجه السرعة إلى ديوان الحرب وكذلك تقديم سعد الدين مدير

اللجاه إلى المحاكمة وإنزال العقوبات التي يستحقونها عليهم. وكذلك ينبغي أن تقتصر حركة متصرف حوران على داخل الولاية، وإذا ثبت تورطه في أي من هذه الأعمال يجب الإسراع في تطبيق الإجراءات القانونية المناسبة بحقه. ويتعين قبل كل شيء استرداد الأموال المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها. ومن جانب آخر ينبغي إطلاق سراح جميع الذين تم حبسهم دون وجه حق في بداية الأحداث. ويتوجب عدم إعطاء أية فرصة لاستمرار حالات الظلم. ومن المؤسف أنه تم تعيين سعد الدين المشار إليه مديرا على اللجاه ومنحه صلاحية رسمية. وقد تم إرسال رسالة إلى الولاية من أجل تطبيق الإجراءات المناسبة لتأديب هؤلاء.

ووفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها وكذلك وفقا للمخابرات التي جرت مع الولاية فإن تفاصيل الأحداث قد جرت على هذا النحو. وقد أرسلت النظارة العلية التبليغات الضرورية إلى الجهات المعنية.

• **DH. MUİ 103-2/14 LY 32**

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبة الثالثة- 819- استانبول- 13 حزيران 326، JUN. 8, 1910– M

الخلاصة: يدور حول التجاوزات التي وقعت في قرية أنخل الموجودة داخل لواء حوران

إلى نظارة الداخلية الجليلة

دولتلو أفندم حضرتلري،

ذيل تذكرة العبد الضعيف المؤرخ بـ 8 حزيران 1326، JUN. 3, 1910 والمرقم بـ 787.

لقد احتوى التلغراف المشفر والمؤرخ بـ 8 حزيران 1326 ، JUN. 3, 1910 المأخوذ عن وكالة قيادة الجيش الهمايوني الخامس وكذلك تذكرة العبد الضعيف التي مر ذكرها تفاصيل التحقيقات التي تمت بشأن مسألة قرية أنخل. وفي هذا الخصوص فإذا اقتضى الحال أن يتم تسليم بنباشيي النظامية والجاندرمه وكذلك معهم اليوزباشي شريف أفندي إلى ديوان الحرب، فإنه حتى يتم الإيفاء بالمعاملة في هذا الموضوع وكجواب على التبليغات الواردة إلى الوكالة المشار إليها فقد تم أخذ تلغراف آخر مشفر بتاريخ ٩ حزيران، وإرسال صوره ملفوفة إلى جناب الصدارة. ومن خلال المحادثات التي أجريت مع حضرة الباشا الوالي جوابا على التلغراف المؤرخ بـ ٨ حزيران اتضح أن القيام بالإجراءات وفقا لما ورد ذكره كان مناسبا. والأمر في هذا الموضوع من قبل ومن بعد لحضرة من له الأمر.

في ١٩ جمادي الآخر سنة ٣٢٨ JUN. 8, 1910– H

وفي 13 حزيران سنة 326 JUN. 8, 1910– M

ناظر الحربية.

• DH. MUİ 103-2/14 Ly 37/2

إدارة المخابرات العامة بنظارة الداخلية– الشعبة الثانية– تلغراف إلى ولاية سورية– رقم الأوراق:...– مستودي:....– مبيضي:....

تاريخ وروده إلي القلم: 1 حزيران سنة 326 JUN 14, 1910

تاريخ التسويد: 21

تاريخ التبييض: 21 حزيران سنة 326 JUL 4, 1910

وروده إلى القلم لأجل التبييض:.....

لقد جاء في التلغراف الذي أرسل إلى مبعوث حوران في هذه المرة من قبل علي ورفاقه والذي تم إمضاؤه من طرفهما والقادم من مركز الشام والمؤرخ بتاريخ 20 حزيران سنة 326، JUL.3, 1910 أنه لم يتم القيام بأية خطوة إثر الاعتداء الذي قام به عربان البادية على حوران وإثر الأحداث التي حصلت في أنخل. وجاء فيه كذلك شكوى من أنه لم يحصل أي إصلاح بين الدروز وسكان بصرى اسكي الشام. وتبعا لكل هذا فإنه يتعين الضرب على أيدي عربان البادية ومنع التجاوزات التي يرتكبونها وتأديب المتسببين في الحادثة المذكورة على وجه السرعة. ومن جانب آخر يتوجب الإسراع في التأليف بين أهل بصرى اسكي الشام والدروز وبذل كل الجهود من أجل تحقيق هذه الغاية.

• DH. MUİ 103-2/14 L y 22-1

ص. 2357– رقم الأوراق: 258– المسود– المبيض–

تاريخ التبييض: 3 حزيران سنة 326 JUN. 16, 1910

وروده إلى القلم من أجل التبييض– شيفرة إلى ولاية سورية

ج 1 حزيران سنة 326 JUN. 14, 1910

لقد هجم على قرية خبب التابعة للواء حوران رعاة الحورانيين من عربان ولد علي القاطنين في قرية أنخل الموجودة داخل اللواء المذكور. وقاموا بنهب أكثر من خمسمائة رأس من الأغنام. وإثر ذلك تم إرسال مفرزة عسكرية إلى تلك المنطقة

لتعقب هؤلاء الرعاة، واستطاعت أن تعيد جزءا من المنهوبات. وتم التصدي إلى المفرزة العسكرية، وكانت نتيجة ذلك جرح ثلاثة من أفرادها. ودارت معركة بين العساكر والعربان واستمرت قرابة أربع ساعات. وأدت هذه المعارك إلى سقوط عشرة من العربان بين قتيل وجريح، وبعد ذلك لاذ الرعاة بالفرار. وعلى إثر ذلك تقرر إرسال هيئة إلى مكان الحادث متكونة من عناصر من العدلية وآخرين من الملكية.

وقد ورد في هذا الأمر مكتوب من ولاية سورية. وجاء في رسائل التلغرافنامة التي وردت ممهورة من قبل سليمان زين العابدين ورفاقه والتي أرسلت من بيروت إلى النظارة وإلى حوران أن نتائج القتال أسفرت عن مقتل أربعة رجال من رجالهم وست نساء، كما سرقت أموالهم وأمتعتهم. وبناء على أهمية هذه الأخبار والإشعارات يتعين القيام بتحقيقات جدية وعميقة في الموضوع، كما يتعين محاكمة المتسببين في هذه الفتن ومعاقبتهم إذا ثبتت بحقهم التهم وينبغي عدم تأخير القيام بذلك. وجاء في الجواب الذي قدم من الولاية المشار إليها بعد مكاتبتها أن قيادة الجندرمة أرسلت قوة عسكرية إلى قرية أنخل قبل أن تفهم طبيعة الأمر. وأثناء هذه المعركة لم تقم بمنع الذين كانوا يقومون بعمليات النهب والسرقة بل إن الجندرمة وضباط النظامية لم يذهبوا مع هذه القوات. كما أن العساكر النظامية رأت أنه من غير المقبول أن يكونوا تحت قيادة ضباط الجندرمة.

أما الشيخ سعد الدين مدير اللجاه فقد ذهب مع العساكر إلى تلك المنطقة بسبب خصومته مع أهالي قرية انخل. واغتنم هذه الفرصة ليخذ بثأره وثأر جماعته، وقام بعمليات سلب ونهب. والمتسببون الحقيقيون في حدوث الواقعة هم هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين مر ذكرهم. وبناء على ضرورة تحميل المسؤولية الكاملة إلى هؤلاء الذين تسببوا في هذه الأعمال، وبعد التشاور مع وكالة المشيرية الجليلة بشأن التقصير الذي تسبب فيه هؤلاء الأشخاص يتعين إرسال ضباط النظامية والجندرمة على وجه السرعة إلى ديوان الحرب، وكذلك تقديم سعد الدين مدير اللجا إلى المحاكمة وإنزال العقوبات التي يستحقونها عليهم.

وكذلك ينبغي أن تقتصر حركة متصرف حوران على داخل الولاية، وإذا ثبت تورطه في أي من هذه الأعمال يجب الإسراع في تطبيق الإجراءات القانونية المناسبة عليه. ويتعين قبل كل شيء استرداد الأموال المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها. ومن جانب آخر ينبغي إطلاق سراح جميع الذين تم حبسهم دون وجه حق في بداية الأحداث. ويتوجب عدم إعطاء أية فرصة لاستمرار حالات الظلم. ومن المؤسف أنه تم تعيين سعد الدين المشار إليه مديرا على اللجا ومنحه صلاحية رسمية. وقد تم إرسال رسالة إلى الولاية من

أجل تطبيق الإجراءات المناسبة لتأديب هؤلاء.

ووفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها وذلك وفقا للمخابرات التي جرت مع الولاية فإن تفاصيل الأحداث قد جرت على هذا النحو. وقد أرسلت النظارة العلية التبليغات الضرورية إلى الجهات المعنية.

• DH.MUİ 103-2/14 Ly 9

الدائرة العمومية للأركان الحربية- الشعبة الثالثة- 736- استانبول
إلى نظارة الداخلية الجليلة-

1 حزيران سنة 326 JUN. 14, 1910– M

الخلاصة: حول صورة التلغراف نامه التي أرسلت والتي تتضمن نص الشكوى من المظالم والتعديات

دولتلو أفندم حضرتلري،

لقد تم إرسال صورة ملفوفة من التلغراف نامه التي وردت من بيروت إلى جانب النظارة السامية، وقد حررت هذه التلغراف نامه من قبل سليمان زين العابدين وأحمد ناصيف وبقية أتباعهم من أهالي قرية أنخل التابعة لملحقات لواء حوران. وهي تتضمن شكوى من المظالم التي قام بها كل من والي سورية ومتصرف حوران. وقد قام اثنان من البنباشية بمعية ثلاثمائة من الرجال ومدفعجيين بدخول القرى وتخريبها وذلك بأمر من المتصرف. وقد تم إدراج فقرة في التلغراف نامه المذكورة تتضمن تفاصيل الموضوع بعد الاستعلام عن الامر من وكالة مشيرية الجيش الهمايوني الخامس. والأمر في هذا الموضوع لحضرة من الأمر.

في ٧ جمادى الآخر سنة ٣٢٨ JUN 16, 1910
وفي 1 حزيران سنة 326

ناظر الحربية (التوقيع).

• DH.MUİ. 103-2/14 Ly 26

ص.2550- إدارة المخابرات العامة بنظارة الداخلية- الشعبة الثانية- شفرة إلى ولاية سورية- رقم الأوراق: 680- مسودي: أحمد....- مبيضي: محمد....- تاريخ ورودة إلى القلم: 12

تاريخ التسويد: 12 حزيران سنة 326 JUN. 25, 1910

تاريخ التبييض: 12 حزيران سنة 326　　　JUN. 25, 1910

وروده إلى القلم لأجل التبييض:...

ج 10 حزيران سنة 326　　　JUN. 23, 1910

بعد ما أثبتت هيئة التحقيق أن إدارة متصرف حوران كانت سيئة فقد تقرر عزله، ويتم تعيين شخص آخر مكانه، ويتعين إعلامنا بسرعة بما يحصل في هذا الموضوع، وكذلك إعلامنا بشأن الإجراء الذي سيتم اتخاذه بحق مدير ناحية اللجاه، على أن يكون ذلك على وجه السرعة.

• DH.MUİ 103-2/14　　　Ly 25

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي

عند قوع الهجوم جرح ثلاثة أشخاص من الجندرمة والعساكر أمام أهالي القرية فلم يبدوا أية مقاومة إزاء العساكر وتركوا قراهم وفروا. وعندما دخل العربان إلى القرية وشرعوا في نهبها شاركهم في هذا النهب والسرقة جمع من العساكر للأسف الشديد، وهذا هو مضمون الحادثة. فمن أجل فهم الأوضاع في تلك القرية لم يكن من الضروري لقائد الجندرمة أن يحمل معه كل هذه القوة وهذه المدافع، ثم إنه لم يقم بمنع اللصوص من نهبها، وهذا ما كان سببا في اشتعال الخصومة مع مدير اللجاه الشيخ سعد الدين وأهالي قرية أنخل. فجمعوا هم بدورهم عساكرهم من أجل الأخذ بالثأر والقيام بعمليات النهب والسطو. والواقع أن المتسبب الحقيقي في هذه الأحداث هم هؤلاء الأشخاص الثلاثة. والآن تواصل الهيئة القيام بالتحقيقات في تلك المنطقة. وتبذل جهدها من أجل الكشف عن المنهوبات. وعند ظهور نتائج التحقيقات سوف تطبق العقوبات القانونية على المتسبب في هذه الأحداث وكذلك على الذين تجرأوا وقاموا بعمليات النهب والتخريب.

وفي هذا السياق سوف يرسل بعضهم إلى ديوان الحرب ويرسل البعض الآخر إلى العدلية. وإلى أن تنتهي التحقيقات والتحريات في هذا الموضوع فالوضع الآن مستتب وفي حالة هدوء كامل. ولم تبق ضرورة لذهابي إلى تلك المنطقة. وفيما يتعلق بموضوع الإصلاح والتأليف بين أهالي بصرى اسكي الشام والدروز فقد تم التأليف بينهما بواسطة مبعوث حوران سعد الدين أفندي وعائلة الأطرش من رؤوس الدروز. وبناء على ذلك فإنه لم تبق هناك حاجة تقتضي جلب مشائخ ورؤساء هاتين العائلتين إلى هنا، وسوف

أذهب بنفسي إلى تلك المنطقة.

- DH.MUİ 103-2/14 **Ly 28**

دائرة المخابرات العمومية بنظارة الداخلية- الشعبة الثانية- ص:2670- ص:2570-2616- رقم الأوراق:552- مسودي- 513- مبيضي- تاريخ وروده إلى القلم: 15-

تاريخ التسويد: 17 حزيران سنة 326	JUL. 2, 1910
تاريخ التبييض: ٢٦ جمادى الآخر ٣٢٨	JUL. 5, 1910
20 حزيران سنة 326	JUL. 5, 1910

وروده إلى القلم من أجل التبييض:

إلى نظارة الحربية الجليلة

جواب على قطعتي التذكرتين العليتين الواردتين عن النظارة الجليلة والمؤرختين بـ 8 و 13 حزيران سنة 326، JUN., 23&28, 1910 والمرقمتين بـ 787 و 819.

لقد هجم على قرية خبب التابعة للواء حوران رعاة الحورانيين من عربان ولد علي القاطنين في قرية أنخل الموجودة داخل اللواء المذكور. وقاموا بنهب أكثر من خمسمائة رأس من الأغنام، وإثر ذلك تم إرسال مفرزة عسكرية إلى تلك المنطقة لتعقب هؤلاء الرعاة واستطاعت أن تعيد جزءا من المنهوبات. وتم التصدي للمفرزة العسكرية، وكانت نتيجة ذلك جرح ثلاثة من أفرادها. ودارت معركة بين العساكر والعربان واستمرت قرابة أربع ساعات. وأدت هذه المعارك إلى سقوط عشرة من العربان بين قتيل وجريح، وبعد ذلك لاذ الرعاة بالفرار. وعلى إثر ذلك تقرر إرسال هيئة إلى مكان الحادث متكونة من عناصر من العدلية وآخرين من الملكية. وقد ورد في هذا الأمر مكتوب من ولاية سورية. وجاء في رسائل التلغرافنامة التي وردت ممهورة من قبل سليمان زين العابدين ورفاقه والتي أرسلت من بيروت إلى النظارة وإلى مبعوثي حوران أن نتائج القتال أسفرت عن مقتل أربعة عشر رجلا من رجالهم وست نساء، كما سرقت أموالهم وأمتعتهم. وبناء على أهمية هذه الأخبار والاشعارات يتعين القيام بتحقيقات جدية وعميقة في الموضوع، كما يتعين محاكمة المتسببين في هذه الفتن ومعاقبتهم إذا ثبتت بحقهم التهم وعدم تأخير القيام بذلك. وجاء في الجواب الذي قدم من الولاية المشار إليها بعد مكاتبتها أن قيادة الجندرمة أرسلت قوة عسكرية إلى قرية أنخل قبل أن تفهم طبيعة الأمر. وأثناء هذه المعركة لم تقم بمنع الذين كانوا يقومون بعمليات النهب والسرقة بل إن الجندرمة وضباط النظامية لم يذهبوا مع هذه القوات. كما أن العساكر النظامية رأت أنه من غير المقبول أن يكونوا

تحت قيادة ضباط الجندرمة. أما الشيخ سعد الدين مدير اللجاه فقد ذهب مع العساكر إلى تلك المنطقة بسبب خصومته مع أهالي قرية أنخل. واغتنم هذه الفرصة ليأخذ بثأره وثأر جماعته، وقام بعمليات سلب ونهب. والمتسببون الحقيقيون في حدوث الواقعة هم هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين مر ذكرهم. وبناء على ضرورة تحميل المسؤولية الكاملة إلى هؤلاء الذين تسببوا في هذه الأعمال. وبعد التشاور مع وكالة المشيرية الجليلة بشأن التقصير الذي تسبب فيه هؤلاء الأشخاص يتعين إرسال ضباط النظامية والجندرمة على وجه السرعة إلى ديوان الحرب وكذلك تقديم سعد الدين مدير اللجاه إلى المحاكمة وإنزال العقوبات التي يستحقونها عليهم. وكذلك ينبغي أن تقتصر حركة متصرف حوران على داخل الولاية، وإذا ثبت تورطه في أي من هذه الأعمال يجب الإسراع في تطبيق الإجراءات القانونية المناسبة عليه. ويتعين قبل كل شيء استرداد الأموال المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها. ومن جانب آخر ينبغي إطلاق سراح جميع الذين تم حبسهم دون وجه حق في بداية الأحداث. ويتوجب عدم إعطاء أية فرصة لاستمرار حالات الظلم. ومن المؤسف أنه تم تعيين سعد الدين المشار إليه مديرا على اللجا ومنحه صلاحية رسمية. وقد تم إرسال رسالة إلى الولاية من أجل تطبيق الإجراءات المناسبة لتأديب هؤلاء.

ووفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها وكذلك وفقا للمخابرات التي جرت مع الولاية فإن تفاصيل الأحداث قد جرت على هذا النحو. وقد أرسلت النظارة العلية التبليغات الضرورية إلى الجهات المعنية.

- **DH.MUİ 302-2/14 Ly 41**

الدائرة العمومية للأركان الحربية– الشعبة الثالثة

حل صورة الشفرة المؤرخة بـ ٩ رجب سنة ٣٢٦، JUL. 17, 1910 الواردة من الفريق فتحي باشا وكيل قائد الجيش الهمايوني الخامس بالشام.

ج ٨ رجب سنة ٣٢٦، JUL. 16, 1910

حسب ما جاء في أوراق التحقيق التي وصلت إلى العبد الضعيف مباشرة أو جاءت عن طريق الولاية بشأن الأحداث التي وقعت في قرية أنخل فقد اتضح أن هناك تهاونا من قبل قائد الجندرمة بحوران البنباشي حلمي وكذلك من قبل بنباشي النظامية فهمي، واتضح كذلك أن اليوزباشي شريف أفندي قائد البلوك الأول في الفرقة التاسعة والثلاثين لم يتمكن من القيام ببعض الإجراءات الضرورية في ما يتعلق بوظيفته. وهؤلاء جميعا ومعهم ضباط آخرون وجبت محاكمتهم عن طريق ديوان الحرب. ولهذا السبب تم

عرض الأوراق المتعلقة بهذا الموضوع على ديوان الحرب الهمايوني. وسوف يتم الإعلان عن نتائج الموضوع.

- **DH.MUİ 103-2/14 Ly 31**

الدائرة العمومية- للأركان الحربية- الشعبة الثالثة- 787- إلى نظارة الداخلية الجليلة- استانبول

8 حزيران سنة 326 JUN. 21, 1910

الخلاصة: حول إرسال التلغراف نامات الواردة من الجيش الخامس بشأن الظلم الذي تعرضت له قرية أنخل في جبل حوران.

عاجـــــل-

دولتلو أفندم حضرتلري،

ذيل على تذكر العبد الضعيف المؤرخة بتاريخ 1 حزيران سنة 1326 JUN. 14, 1910 والمرقمة بـ 736. لقد تم الاستعلام حول العمليات العسكرية التي تم القيام بها على القرية أنخل التابعة لحوران، وجاءت أخبار هذه الواقعة في التلغراف المشفّر الذي أرسل بتاريخ 2 حزيران من قبل وكالة قيادة الجيش الهمايوني. وأوضح التلغراف أن البنباشية النظامية هم الذين تسببوا في هذا القتال دون أخذ إذن، وهذا يترتب عليه تحمّلهم للمسؤولية. وبناء عليه وقع التحري والتحقيق في هذا الموضوع بشكل دقيق وأبلغ الأطراف بسرعة بنتائج التحقيق عن طريق تلغراف. وفي الخامس من حزيران تم تسلم تلغراف آخر مشفر وأرسلت منه نسخ ملفوفة. ونظرا لما جاء في نتائج التحقيق فقد تم إرسال بنباشي النظامية والجندرمة وكذلك اليوزباشي شريف أفندي إلى ديوان الحربية.

وتبعا كذلك لهذا التحقيق فقد كان من الضروري إرسال أمر عن طريق التلغراف إلى وكالة القيادة المذكورة بسبب المعاملة التي حدثت. ومن المعروف أن سعد الدين وأتباعه من عربان لجاه مشهورون منذ القديم بإثارة أعمال الشغب والفساد. وفي الظاهر يبدو أن المقصود من وضع هؤلاء المذكورين في الإدارة هو إستمالتهم إلى الحكومة، ولكن ينبغي الحرص على ألا يقع إدخال هؤلاء في مثل هذه الأعمال بأي شكل من الأشكال. والمطلوب هو التقيد بما جاء في التلغرافات الملفوفة بشأن الذين تعرضوا للظلم.

والأمر في هذا الموضوع وفي كل الأحوال لحضرة من له الأمر.

في ١٤ جمادى الآخرسنة ٣٢٨ JUL. 22, 1910

وفي 8 حزيران سنة 326

ناظر الحربية

- DH SYS 28/1-9 Lef 17/2

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى نظارة الحربية الجليلة،

جواب مذكرة النظارة العلية رقم 662 وتاريخ 23 تشرين الأول سنة 326، NOV. 5, 1910 إن حادثة أنخل هي من حيث الأساس حادثة عادية. لكن الحركات الشديدة لقائد مفرزة الدرك التي توجهت إلى قرية أنخل لاسترداد المنهوبات أدت إلى قتل وجرح ثمانية وعشرين رجلا. والأوراق الخاصة بنتائج التحقيقات التي أجريت مرتين أرسل ما يخص منها الجهة العسكرية إلى وكالة القيادة لتسليمها إلى ديوان الحرب التابع للجيش الخامس كما أودعت الأوراق المتعلقة بالمشتركين في الجريمة لدى الجهة العدلية لتطبيق أحكام القانون بحق المجرمين. وقد جاء في جواب ولاية سورية المرسل لفا بعدم وجود سبب لاعتبار هذه الحادثة العادية على أنها تمرد من الأهالي وايداع الأوراق لدى ديوان الحرب العرفي. رجاء إجراء اللازم نظرا لورود البرقية متأخرا وإبلاغنا.

- DH SYS 28/1-9 Lef 19

نظارة الخارجية- دائرة المحاكمات

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

نظرا إلى العلاقة القوية بين حادثة أنخل التي حدثت بعد إعلان الحكم الدستوري وبين الأحكام العرفية التي أعلنت في حوران، وبناء على البرقية الواردة من قيادة الفيلق الثامن بحوران حول سرعة تحويل وإعطاء ملفات التحقيق التي أجريت من قبل الجيش والولاية إلى قيادة الفيلق المذكور. وعطفا على إبلاغ قيادة الجيش الخامس الهمايوني لإجراء المقتضى على النحو المبين فإن دائرة المحاكمات تتمنى القيام بالتبليغات اللازمة في هذا الصدد إلى ولاية سورية العلية كذلك. والأمر لحضرة من له الأمر.

23 تشرين الأول سنة 326 NOV. 5, 1910

عن ناظر الحربية

- **DH SYS 28/1-9 Lef 18**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية برقية،

نظرا لوجود علاقة قوية بين حادثة أنخل التي وقعت بعد إعلان الحكم الدستوري وبين الحكم العرفي المعلن في حوران، فقد أبلغت نظارة الحربية بتسليم وإعطاء المعلومات والأوراق لدى الجيش إلى قيادة الجيش الخامس. وعليه نطلب منكم تسليم الأوراق المتعلقة بهذا الموضوع إن وجدت إلى القيادة المذكورة.

- **DH SYS 28/1-8 Lef 10**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى مقام الصدارة السامية،

جاء في الرد على الاستعلام حول نتائج المحاكمة التي تمت لدى ديوان الحرب الدائم بالجيش الخامس الهمايوني للضباط المتهمين نتيجة التحقيقات المحلية حول أسباب وكيفية وقوع المصادمات بين القوة العسكرية المرسلة إلى قرية انخل داخل حدود لواء حوران وبين الأهالي ووقوع عدد من القتلى بين الأهالي، أنه صدر قرار بتبرئة كافة الضباط.

مع أن تبرئة كل هؤلاء الضباط بالرغم من الدلائل والاشارات على عدم مبالاتهم أثناء قيامهم بواجبهم الوظيفي على النحو المبين في التقارير التي أعدتها لجان التحقيق وغير ذلك من الأوراق، نقول إن تبرئتهم تناقض العدالة بالإضافة إلى أنه سيكون لمثل هذ القرار أثر سيء على أفراد الأهالي. ونقدم لفا الرسالة الواردة من ولاية سورية البهية برقم 665 وتاريخ 11 تشرين الثاني سنة ٣٢٦، NOV. 24, 1911 مع الأوراق الأخرى بطلب إجراء ما يلزم. ونظرا لأهمية الحادثة المذكورة، وصورة إشعار الولاية، فإن إبلاغ نظارة الحربية الجليلة بواقع الحال وطلب إعادة النظر من قبل دائرة المحاكمات منوط برأي الصدارة السامية.

تاريخ 23 تشرين الثاني سنة 326 DEC. 6, 1910

- **DH SYS 86/4-3 Lef 40**

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات

صورة قرار

نصادق على حكم ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة حوران

ببيان تأكد المحكمة من أن سعد الدين أبو سليمان شيخ مشايخ اللجاه لم يسلم الأسلحة التي كانت بحوزة أفراد عشيرته كلها بل أخفى قسما منها، وعندما كان مديرا لناحية اللجاه أراد الانتقام من أهالي قرية أنخل لعداوته لهم وفي غفلة من الحكومة ضرب القرية المذكورة بالمدافع وخربها وقتل حوالي عشرين من سكانها وأدى ذلك أيضا إلى إحراق القرية وبناء على ذلك أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالسجن لمدة عشر سنوات اعتبارا من يوم التاسع من حزيران سنة 327 بموجب المادة الثانية والسبعين بعد المائة من قانون العقوبات. JUN. 22, 1911

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا السنية هذه.

٢٢ شوال سنة ٣٢٩ و 2 تشرين الأول 327 OCT. 15, 1911

محمد رشاد ناظر الحربية الصدر الأعظم محمود شوكت سعيد صورة كالأصل

- **DH SYS 86/4-3 Lef 39**

الى نظارة الداخلية الجليلة،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة حوران ببيان تأكد المحكمة من أن سعد الدين أبو سليمان شيخ مشايخ اللجاه لم يسلم الأسلحة التي كانت بحوزة أفراد عشيرته كلها بل أخفى قسما منها، وعندما كان مديرا لناحية اللجاه أراد الانتقام من أهالي قرية أنخل لعداوته لهم وفي غفلة من الحكومة ضرب القرية المذكورة بالمدافع وخربها وقتل حوالي عشرين من سكانها وأدى ذلك أيضا إلى إحراق القرية وبناء على ذلك أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالسجن لمدة عشر سنوات اعتبارا من يوم التاسع من حزيران سنة 327 ، JUN.22,1911 بموجب المادة الثانية والسبعين بعد المائة من قانون العقوبات، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية بتاريخ 4 تشرين الأول سنة 327، OCT. 17, 1911 وأبلغت القيادة المذكورة بالأمر بالتنفيذ. ونرسل إلى مقامكم العالي نسخة من ذلك القرار الإجراء اللازم من قبل السلطات المدنية المختصة. والأمر لحضرة من له الأمر.

١ ذي القعدة سنة ٣٢٩ و 11 تشرين الأول سنة 327 OCT. 24, 1911

ناظر الحربية

• DH SYS 86/4-3 Lef 38

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية البهية،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة فيلق حوران ببيان تأكد المحكمة من أن سعد الدين أبو سليمان شيخ مشايخ اللجاه لم يسلم الأسلحة التي كانت بحوزة أفراد عشيرته كلها بل أخفى قسما منها، وعندما كان مديرا لناحية اللجاه أرادت الانتقام من أهالي قرية أنخل لعداوته لهم وفي غفلة من الحكومة ضرب القرية المذكورة بالمدافع وخربها وقتل حوالي عشرين من سكانها وأدى ذلك أيضا إلى إحراق القرية وبناء على ذلك أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالسجن لمدة عشر سنوات اعتبارا من يوم التاسع من حزيران سنة 327، JUN.22,1911 بموجب المادة الثانية والسبعين بعد المائة من قانون العقوبات، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية وأبلغت القيادة المذكورة بالأمر بالتنفيذ. ونرسل إلى مقامكم العالي صورة مصدقة من ذلك القرار لإجراء اللازم.

تاريخ 17 تشرين الأول سنة 327 OCT. 30, 1911

٥٣- نهب عشرة آلاف رأس غنم من محمد جربوع (١٩١٠)

- **DH. MUİ 91-1/41   Ly 3**

الباب العالي- نظارة الداخلية- شيفرة قلمي- شفرة واردة من ولاية سورية

هناك جمع من الدروز يقومون منذ خمس ليال بإشعال النار في التلال الموجودة بين قضاءي السويداء وعاهره الكائنين في جبل الدروز. كما قام الدروز بإشعال النار في التلال الموجودة في جبل الشيخ من قضاء حاصبيا التابع لمركز الولاية. وحسب ما أفادت به متصرفية حوران فأعمالهم هذه هي دليل إصرارهم على التمادي في الفساد. وبعد التشاور مع المتصرف تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة في تلك المنطقة، فتم إرسال قائد الجندرمة إلى حوران، وقد تم إعلام المشيرية الجليلة كذلك من أجل أن تتخذ الجهات العسكرية التدابير الضرورية في هذا الموضوع. وسوف نعلمكم بجميع المعلومات التي نحصل عليها في هذا الشأن.

في 7 نيسان سنة 326   APR. 20, 1910

الوالي: إسماعيل.

- **DH. MUİ, 91-1/41   Ly 4**

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي- 13 - شيفرة واردة من ولاية سورية- 98
7 نيسان سنة 326، ذيل، APR. 20, 1910

كتبت قيادة القوة النظامية في السويداء إلى قيادة حوران. وحسب التذكرة التي أرسلتها المشيرية في شكل تلغراف والمؤرخة بتاريخ 7 نيسان سنة 326، APR. 20, 1910 فقد تم ملاحظة إشعال النار في تلة تسمى نسيب بالقرب من السويداء. وبعد التحقيق في هذا الموضوع تبين أن الشخص المسمى محمد جربوع وهو من السويداء ورفاقه تم نهبهم من قبل عشيرة ابن معجل وراشد بن الحر قبل خمسة وعشرين يوما. وتمثل هذا النهب في الاستيلاء على عشرة آلاف رأس من الغنم. ومن أجل استرداد هذه الأغنام جمعوا الدروز وتوجهوا بهم نحو العربان المذكورين. وقد قام المشايخ الدروز بتوجيه النصح إلى مشعلي هذه النيران، وعلى العموم فإن الذين يموتون بإشعال هذه النيران هم رعاة الإبل والأغنام. وحسب ما ورد في الجواب الذي وصل من قائمقامي وادي العجم وقنيطرة وحاصبيا وراشيا فإنه لم يسمع أن النيران تشتعل في هذه الأماكن، وليس هناك تجمعات تحدث في هذه التلال.

في 17 نيسان سنة 326 APR. 30, 1910
باسم الوالي الدفتردار: محمد رشاد

- **DH.MUİ.91-1/41 Ly 1**

ص.1220- دائرة المخابرات العمومية في نظارة الداخلية- الشعبة الثاني- رقم الأوراق: 120- المسود: أحمد صلحي-
المبيض- تاريخ وروده إلى القلم: 20-
تاريخ التسويد في 20 نيسان سنة 326 MAY 3, 1910
تاريخ التبييض: 20 نيسان سنة ... MAY 3, 1910
وروده إلى القلم من أجل التبييض:
شيفرة إلى ولاية سورية
ج 17 نيسان سنة 326، APR. 30, 1910

لقد تم تعيين متصرف حوران من أجل إجراء التحقيقات اللازمة فيما يتعلق بنهب الأغنام التي أُبلغ عنها، واستكمال الأسباب التي تمكن من استعادتها. وينبغي عدم إعطاء أية فرصة للدروز وغيرهم للإخلال بالأمن.
بأمر عالي مستشاري

- **DH. MUİ, 91-1/41 Ly 5**

الباب العالي- نظارة الداخلية- شيفرة واردة من ولاية سورية
20 نيسان سنة 326، MAY 3, 1910

حسب الأحوال التي تم عرضها والموجودة في لواء حوران فإن الأغنام التي تم نهبها لا يمكن التعهد باستعادتها ما لم تستخدم القوة والسطوة العسكرية. ومع ذلك فإن الأمر تم إبلاغه إلى متصرفيتها. وسوف يقع تتبع المسألة بكل الوسائل المتاحة. والأمر في هذا الموضوع لحضرة نم له الأمر.
في 21 نيسان سنة 326 MAY 4, 1910
وكيل الوالي: رشاد

٥٤ - مراسلات بين ولاية سورية واستانبول حول الأمن والإصلاحات (١٩١٠)

• DH.MUİ 5-3/39 **Ly 16**

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي- صورت

ما زال موضوع ردع وتأديب حوران وجبل الدروز وإعادتهم إلى دائرة الطاعة قائما منذ مدة طويلة، ولا يوجد شيء جديد في هذا الشأن. وفي الوقت الذي ما زالت هناك مشاكل في الروملي فإن هناك محاذير ومخاطر من القيام بإجراءات عسكرية في حوران، وهذه من الأمور التي هي في مقدمة اهتمامنا. وإلى حد الآن قمت بإجراءات منفردة في منطقة حوران وهناك مجموعة من التدابير قمت باتخاذها، وقد أسفرت عن بعض الاستقرار وإعادة الخارجين عن الطاعة إلى دائرة الخضوع، ولكنهما طاعة وسكون مؤقتان. ونحن نجتهد من أجل استقرار الوضع. وهذا السكون لن يستمر طويلا. فتمرد الدروز لا ينتهي وذلك بسبب الإيعازات الخارجية أو بسبب أمور داخلية. ومن المصلحة في الوقت الحاضر إرسال ثمانية طوابير من المشاة المجهزة جيدا وعدد من الفرسان الجيدين، وبطاريات مدافع وألاي من الفرسان وقوة عسكرية منظمة. والحقيقة أنه من المفترض والمطلوب تقوية الجيش الهمايوني الخامس الموجود في سورية بمثل هذه القوات.

أما عند الحديث عن طبيعة التأديب والإصلاحات وطريقة القيام بها، فكما عرضت ذلك من قبل؛ يتم في البداية تجنب أي استخدام للقوة ويتم تجنب القيام بأي هجوم عسكري. ويتم الاكتفاء بالجهود التي ترمي إلى ترسيخ الأمن والنظام بشكل سلمي. ووفقا لتحمل الأهالي واستعداداتهم تُطبق التكاليف الميرية. أما إذا رفض الأهالي هذه الإجراءات وأبدوا الممانعة والرفض ففي تلك الحالة يتم اللجوء إلى القوة العسكرية. وهذه خلاصة للإصلاحات التي يتعين القيام بها في منطقة حوران ويتفرع عن هذه المسألة فروع أخرى. وهذا الإصلاح مرتبط تطبيقه بالحال والمكان. وسوف نعرض عليكم لائحة مفصلة في هذا الشأن. وليس لدينا شيء آخر نقوله. وقد تم تقديم عريضة إلى حضرة جناب النظارة المحترمة تتضمن تفاصيل في هذا الموضوع.

بتاريخ 15 نيسان سنة 326 APR. 28, 1910

في 28 نيسان سنة 326 MAY. 11, 1910

حل الشفرة الواردة من ولاية سورية

ج 23 نيسان سنة 326، MAY. 6, 1910

صورة التلغراف نامه الواردة من والي سورية.

28 نيسان سنة 326 MAY. 11, 1910

29 وصولي وكيل الوالي الدفتردار: رشاد

• DH. MUİ 5-3/39 LY 15 1513 1431

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- الشعبة الثانية- رقم الأوراق-

تاريخ ورودها إلى القلم: 27 نيسان- المسود: توقيع

تاريخ التسويد: 1 مارس سنة 326 MAR. 14, 1910

المبيض:

تاريخ التبييض: ٦ جمادي الأول سنة ٣٢٨ MAY. 16, 1910

2 مايو سنة 326

وروده إلى القلم من أجل التبييض- إلى ولاية سوريا البهية،

جوابا على التحريرات التلغراف نامه السامية المؤرخة بـ 12 و28 نيسان سنة 326، APR. 25 & MAY 11, 1910 بعد قبول تشكيلات المعارف ميزانية السنة الحالية والتصديق عليها والمتعلقة بالقوانين الإصلاحية التي كلفت الولاية بالقيام بها سوف يقع أخذها بعين الاعتبار. وحسب ما أفادت به نظارة المعارف الجليلة فقد تم الإشعار بذلك بواسطة التحريرات المؤرخة بـ 19 نيسان سنة 326، MAY 2, 1910 والمرقمة بـ 127. كما حصل تبليغ فيما يتعلق بكيفية توطين العربان والإجراءات اللازم إتخاذها في هذا الشأن مؤرخ بـ 1 مارس سنة (...) ومرقم بـ 4. وحصل كذلك تبليغ بشأن كيفية إسكان المهاجرين مؤرخ بـ 9 مارس سنة (...) ومرقم بـ 18. ومثلما ورد في التلغراف نامه المؤرخ بـ 24 نيسان فإن الحركات العسكرية الجارية اليوم في الأرناؤوط (ألبانيا) سوف تتواصل حتى يتم تطبيق الإصلاحات التي تقرر القيام بها هناك. كما تقرر الإبقاء على القوة الضرورية اللازمة لهذا الأمر في الروم إيلي. ومن جانب آخر اتضح أنه من الضروري تعليق إرسال السوقيات العسكرية إلى حوران في إطار عمليات الردع والإصلاح. با أمر عالي مستشاري.

• DH. MUİ 5-3/39 Ly 18

الباب العالي- دائرة الصدارة- تحريرات قلمي- 773- إلى نظارة الداخلية الجليلة

دولتلو أفندم حضرتلري،

لقد تم الإطلاع على تذكرتين عليتين مؤرخين بـ 22 و 23 مايو سنة 326، 1910, 16&15 .MAY ومرقمتين بـ 716 و 731، وهما تحتويان على بعض الإشعارات والمطالعات الواردة من ولاية سورية بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل إعادة الأمن والنظام في لواء حوران. وقد تمت كتابة تذكرة سامية بخصوص الذي سوف يؤخذ من الولاية وكذلك المعاملة العسكرية التي تمت، وإلى أي درجة وصل العمل المتعلق باللواء المذكور.

في ٩ جمادي الأول سنة ٣٢٨ MAY 19, 1910

في 26 مايو سنة 326

الصدر الأعظم

- **DH.MUİ. 5.3/39 LY 34**

حل الشفرة الواردة من ولاية سورية- الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي

ج 31 مايس سنة 326 APR. 13, 1910

بعد المشاكل التي وقعت في جبل الدروز تم اتخاذ إجراءات إصلاحية منها البدء في إحصاء سكاني للذكور في جميع أنحاء لواء حوارن وذلك في سنة 312، 1896 كما تم البدء في أخذ العساكر. بل إنه شرع في القيام بتسجيل الأرقام غير أن ما حدث هو أن هذه الجهود جميعها بقيت عقيمة، بل إن لواء حوران أصبح أكثر تخلفا من السابق، وأصبح الأمن فيه أكثر تهديدا.

وفي عام 321،1905 تم القيام كذلك بتحرير عمومي وطبق مرة أخرى موضوع إحصاء السكان في اللواء المذكور. وبسبب معارضة الحورانيين والدروز علّق الأمر مرة أخرى. والظاهر أنه أصبح مرهونا بالزمن. ولكن مهما يكن من أمر، إذا تم إرسال أفراد من الروملي والأناضول وإرسال حوالى عشرة طوابير إلى هذه المناطق، وإذا ظهرت نتائج الإصلاحات والتدابير الحكيمة التي يقومون بها، فإن الحورانيين والدروز بعد ذلك يمكنهم أن يقبلوا بشكل عام الإصلاحات وعملية التمدين التي سوف يتم القيام بها.

في 6 حزيران سنة 326 JUN. 16, 1910

الوالي: إسماعيل عريضة إلى الصدارة للتأكيد

Ly 23 DH.MUİ 5-3/39 •

ص.2404- دائرة المخابرات العمومية- النظارة الداخلية- الشعبة الثانية- رقم الأوراق: 252- المسود: محمد- المبيض: محمد- تاريخ الورود إلى القلم: 6

تاريخ التسويد: 7 حزيران سنة 326 JUN. 22, 1910

تاريخ التبييض: ١٤ جمادى الأخرى سنة ٣٢٨ JUN. 23, 1910

وفي 8 حزيران سنة 326

وروده إلى القلم من أجل التبييض: 8

إلى جناب مقام الصدارة العظمى السامية،

ذيل على تذكرة العبد الضعيف المؤرخة بتاريخ 23 مايس سنة 326، APR. 5,1910 والمرقمة برقم 731. لقد وردت مضبطة من المشايخ الدروز بشأن طلب إرسال شرطة (بوليس) وجندرمة إلى أقضية جبل الدروز وكذلك تركيز خمسة طوابير في قشلة عاهرة. وهذه العريضة تهدف إلى إجراء إصلاحات في تلك المنطقة. وفي حالة موافقة الحكومة العثمانية على هذه الإصلاحات، فإنه سوف يتم إرسال أربعة طوابير وتكون تحت إمرة قيادة العساكر. وسوف يتم البدء في إجراء الإصلاحات تدريجيا في حوران. وهناك أمل كبير في أن تسفر هذه الإصلاحات عن نتائج طيبة. أمّا إرسال الطوابير المذكورة فسوف يكون طريقها من حيفا. ويكون مكان الاجتماع في قصبة درعا. وهذا الإجراء يوافق المصلحة والحال. وحتى يتم الإسراع في القيام بهذه التدابير أرسلت التحريرات الواردة من قبل حضرة والي سورية فاضل باشا ملفوفة رفقة الأوراق السابقة إلى مجلس الوكلاء للنظر فيها وإصدار رأي بشأنها. والأمر لحضرة من الأمر.

التبييض. تاريخ التحرير ورقمه

23 مايس سنة 326 APR. 5,1910

LY 40 DH. MUI. 103-2/14 •

ولاية سورية- تحريرات قلمي- عدد، 289

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

خلاصة: حول تفاصيل المعاملة التي جرت بحق عربان البادية وأهالي بصرى اسكي الشام وعشائر أنخل وحوران.

دولتلو أفندم حضرتلرى،

عريضة جوابية على تلغراف نامه النظارة الجليلة،

إن ما جاء في التلغراف نامه التي أرسلها علي ورفاقه إلى مبعوث حوران لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وكل ما فيها عار من الصحة. وما أورده في شكواهم هو في ثلاثة مواضيع؛ أولا الشكاوى التي أرسلت إلي النظارة الجليلة، وبعد القيام بالاستعلامات والاستخبارات أرسلنا إليها جوابا على شكل التلغراف نامه، وبينا فيه أنه من أجل منع تجاوزات عربان البادية خلال السنين الماضية تم إرسال بعض فرسان ألاي النظامية وهم من الجيش الهمايوني، وبالرغم من ذلك تواصلت تجاوزات العربان ولم تتوقف الخسائر التي يتسببون فيها. وفي المدة الأخيرة تم إرسال الفرسان والمدفعجيين إلى الروملي. وفي مقابل ذلك لم يقع التحسب لما يمكن أن يقوم به العربان من الفساد والتخريب، وقد عرضنا أن يقع إرسال قوة من الجندرمة ولكن ذلك لم يكن مناسبا او ممكنا واقتصر الأمر على مفرزة صغيرة من البغالين. وفي هذا العام استغل العربان وجود هذه القوة الصغيرة وأغاروا في بعض الأحيان على قرى في حوران. وقد تمت الاستعانة بهذه القوة الجزئية بالإضافة إلى اتخاذ تدابير أخرى. وقد آتت نتيجة طيبة فلم تسبب هجمات العربان في خسائر وأبعدوا من المنطقة. أما إذا أتينا للحديث عن حادثة أنخل فكما بينت ذلك في التلغرافات الثلاثة المؤرخة بـ 1 و 3 حزيران و 12 حزيران سنة 326، JUN. 14,16& 25, 1910–M فالحادثة كانت تكتسي أهمية كبيرة ولذلك تعقبت الموضوع، وهناك الآن هيئة تحقيقية تبحث في الموضوع، وهي هيئة تتميز بالعدل. وبعد انتهاء التحقيقات تتبين الحقائق، وعلى ضوء ذلك يتم القبض على الفاعلين، وهؤلاء المجرمون منهم من سيرسل إلى الجهات القضائية. وسوف تجرى معهم التحقيقات القانونية اللازمة، وتتم إعادة المنهوبات إلى أصحابها بكل عناية.

ومن جانب آخر هناك شكايات من عدم قيام أي إصلاح بين الدروز وبين أهالي بصرى اسكي الشام. وفي هذا الموضوع فإن المعلوم أن الأصول والعادات السائرة بين العشائر تقتضي وجود شروط ومقدمات لأي مصالحة، وهي تتمثل في التزام كل طرف بالتعهدات بشكل كامل، وتتمثل اقتراحات الدروز في هذا الباب في أن يترك خليل منصور وهو أخ مبعوث حوران سعد الدين أفندي بصرى اسكي الشام ويذهب إلى محل آخر ومن أجل الوصول إلى عطوة جديدة من أجل التأليف والإصلاح بين الطرفين يتعين عدم اتاحة أية فرصة لوقوع أحداث جديدة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية يقوم يحيى الأطرش وهو أحد رؤساء الدروز بتوجيه النصائح إلى جميع المشايخ والأجاويد والرؤساء. وفي هذا المجال يتم العمل على جلب هؤلاء المذكورين. وقد تم الحصول على هذه المعلومات من قائمقامية السويداء. وبسبب البركة التي حصلت في هذا العام فإنه تقررت زيادة إلى

الأعشار بحوران بنسبة ثلاثين في المائة شأنها في ذلك شأن قضاء عجلون والسلط ولذلك فقد تم جلبها إلى المركز. غير أن المشايخ المذكورين الذين تعودوا على إضاعة الحقوق المشروعة للخزينة، ورغم النصائح والالتماسات المتكررة فإنهم لم يوافقوا على اقتراحاتنا في هذا الباب. ولذلك فإنه بالنظر إلى نسبة التوزيع في السنة الماضية، وبالنظر إلى الفيض والبركة في هذا العام فإن حكومة حوران هي التي تقوم بالتوزيع، وهي التي تحافظ على حقوق الخزينة والأهالي على حد سواء، ويوخذ بعين الاعتبار الاعتراض الذي يمكن أن يقوم ضد هذه الإجراءات. وهؤلاء المشايخ الذين كانوا مستثنين منذ وقت طويل من دفع العشر يكلفون هم أيضا مثل بقية الأهالي بدفعه، وتمنع المعاملات الاستثنائية المخالفة للعدل والقانون. وهناك بعض المختارين الرافضين لهذه المسألة يسعون لتحريض الأهالي على إضاعة حقوق الدولة. والواقع أن المختارين يتم تغييرهم كل سنة، وهذا من مقتضيات القانون. وبناء على ذلك فمثل هؤلاء أيضا يجب تغييرهم كذلك، واحد منهم بالإنتخاب والآخرون عن طريق التعيين. وإذا تبين أن بعض المختارين تعرضوا للاهانة فيتم إجراء المعاملة القانونية اللازمة وإعطاء النتيجة المتمخضة عن ذلك. وقد بلغت متصرفية حوران بذلك بقرار من مجلس إدارة الولاية.

وأنا أعرض مرة أخرى هذه التوسلات القانونية، والمراجعات المتكررة للمومى إليه سعد الدين أفندي إزاء صاحب العدل. والأمر في هذ ا الباب وفي جميع الأحوال لحضرة من له الأمر.

في ٢٨ جمادي الآخرة سنة ٣٢٨ — July7, 1910
وفي 23 حزيران سنة 326 — July6, 1910
والي سورية

• **DH.MUİ.5-3/39** **Ly 24**

ص.2997- دائرة المخابرات العمومية- نظارة الداخلية- الشعبة الثانية- رقم الأوراق: 676- المسود: ....- المبيض: ...-
تاريخ الورود إلى القلم: 5
تاريخ التسويد: في 5 تموز سنة 326 — JUL. 18, 1910
تاريخ التبييض: في 6 تموز سنة 326 — JUL. 19, 1910
وروده إلى القلم من أجل التبييض- شفرة إلى ولاية سورية-
ج 28 حزيران سنة 326، JUL. 11, 1910

لقد تمت مكاتبة الصدارة العظمى بالأخبار المتعلقة بالإصلاحات في حوران. وفي الوقت الحاضر لم توافق الصدارة العظمى على إرسال قوة عسكرية بسبب الأحداث التي تسبب فيها الدروز. وسوف يتم الإبقاء على القوة العسكرية الموجودة في بصرى اسكي الشام لمدة أطول. والمشاورات متواصلة مع الجهات العليا من أجل اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة بهدف منع أي خصومات ونزاعات قد تنشب بين الحورانيين والدروز. وقد تم إبلاغ وكالة القيادة العسكرية بهذه الأخبار. وقد كان للتأخّر الذي حصل في القبض على الأشخاص الذين قاموا بالجناية تأثير سيّء على الدروز، ومن المصلحة أن تقوم الولاية بالتحري في هذا الموضوع وتوحيد الجهود مع الجهات العسكرية وإيلاء موضوع القبض على الجناة أهمية كبيرة.

با إشارت .. مستشاري للتبييض

● H.MUİ 5-3/39 Ly 30

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي- حل الشفرة الواردة من ولاية سورية- يتم حلها من قبل محرم بالذات-

نتقل في الأسفل التلغراف نامه الواردة من المفتش عزيز بك الذي ذهب إلى قضاء السويداء الواقعة داخل حوران.

الوالي إسماعيل

هناك سياسة تعتمد على المراهنة على تفريق الدروز والتعامل معهم بلطف. ولكن من أجل كسب الوقت قمت بتسلم تلغراف من السويداء وهي مركز مهم بالنسبة إلى الدروز. ولا يستفاد من هذا التلغراف أن الدروز لا يستحقون العقاب والتأديب. والمعروض أن وقت معاقبة المعتدين في لواء حوران قد حان منذ وقت بعيد. فالحكومة والعساكر يتعرضون للاستهزاء على الملأ. وفي الظاهر يبدو أن الدروز قد تفرقوا ولكن الحكومة ينبغي أن لا تبقى سمعتها ملطخة بسبب الحادثة الأخيرة، ثم إن تجمعهم مرة أخرى أمر وارد. ولا يليق البتة تضييع هذه الفرصة من أجل القيام بالإصلاحات في منطقة الدروز.

وفي حالة تجمع الدروز فإن عدد المسلحين يبلغ خمسة عشر ألف مسلح، وفي حالة تهديدهم للدولة فإن القائد فتحي باشا لا طاقة له بحل هذه المشكلة الحساسة. والمرجو تسليم هذه القيادة إلى أياد قوية.

٥٥- هجمات الدروز على قرى مجاورة لبصرى الشام (١٩١٠)

• DH. MUI 5-3/39 LY 27

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبة الثالثة-

حل البرقية المشفرة المؤرخة بـــ 29 حزيران سنة 326، JUL. 12, 1910 الواردة من حضرة فتحي باشا وكيل مشير الجيش الخامس

ج {جواب} 28 حزيران سنة 326، JUL. 11, 1910

لقد هدأت الأوضاع قليلا في جبل الدروز وحوران انتظارا لإجراءات الولاية حسب الشفرة المؤرخة بـــ 28 حزيران سنة 326، JUL. 11, 1910

بيد أنه لم يتم العثور على قتلة شخصين من الدروز. وفي حالة لم يعثر على هؤلاء القتلة، يتم النظر مرة أخرى في امر المتهم المشار اليه الذي ينتمي إلى بصرى اسكي الشام. إلا أن توقيفه سوف يقود إلى استمرار الاضطرابات المذكورة. وقد توجه العساكر إثر كشافينا من الفرسان، وظهرت بعض الدلائل ضد الدروز. وقد قامت في وجه هذه الدلائل حملة من التقبيح من طرف الرؤساء والمشايخ. ومن جانبه قام العبد الضعيف بإصدار أوامر إلى الأهالي وقيادات القطع العسكرية بتجنب كل ما يقود إلى التوتر. وفي الوقت نفسه اتخاذ تدابير مثل توجه البلوكات المتفرقة المنسوبة إلى الطوابير الموجودة في تلك المنطقة إلى مراكزها مع إرسال مواد غذائية كثيرة جدا. كما توجد شائعات رائجة مثل هجوم الدروز على بصرى اسكي الشام من أجل الانتقام من عائلة منصور التي توجد في خانة العداوة لها، وذلك بعد انتظار فترة من الزمن. وفي حالة لم يحظ هذا الأمر بالاهتمام الكافي، وقاموا بالتجاسر على فعل ذلك، فسوف يكون هناك أضرار في هذه الحالة للقيام بالعمليات العسكرية، ولا توجد شبهة في ذلك. وفي الإطار نفسه تمت مخاطبة أهالي حوران وأهالي جبل الدروز بهدف القضاء على هذا الاحتمال بشكل تام، وعدم السماح بوقوع فضيحة مثل هذه، وكذلك عدم التشكيك في صداقتهم. أما في حالة وقوع ذلك فسوف لن تتراخى حكومة مشروطيتنا في القيام بالتأديب. وقد تم تكليف المشار إليه بنشر البيان المشترك مع الوالي الذي يدور حول أنه سوف يكون من اللازم اتخاذ حادثة الأرناؤوط باعتبارها عبرة جيدة. وقد تم رفض الاعتراض القائل بعدم إنفاذ هذه الأقوال والتهديدات ووضعها موضع الفعل. ويجب كذلك على المؤسسة المدنية والعسكرية عدم التراجع عن اتخاذ التدابير الممكنة. وسوف يكون من اللازم للمؤسسة العسكرية عدم اجازة إجراء التدابير اللازمة للقضاء على مشكلة الدروز إذا لم يكن هناك اضطرار تام،

وذلك عندما تكون دولتنا مشغولة في مكان آخر. وهذا أمر معروض عليكم.

- **DH.MUİ 5-3/39 Ly 28**

الدائرة العامة للأركان الحربية- الشعبة الثالثة- 980- استانبول-
إلى نظارة الداخلية الجليلة،
الخلاصة: حول التدابير والإجراءات المتخذة إزاء الغضب الذي اعترى الدروز إثر مقتل بعض الأشخاص منهم بالقرب من بصرى اسكي الشام.
دولتلو أفندم حضرتلري،
ذيل على تذكرة العبد الضعيف المؤرخة بتاريخ 27 حزيران سنة ٣٢٦، JUL. 10, 1910

أثناء خروج درزيين ومسلم واحد من جبل الدروز وتوجههم إلى مركز حوران اعترضهم أشخاص مجهولون وقتلوهم. وبسبب ذلك حدث هرج وغضب كبير بين الدروز. وتحسبا لأي رد فعل من قبلهم، تم في هذا المجال إرسال صورة من التلغراف المشفر الوارد من وكالة مشيربة الجيش الخامس ملفوفا. وفي هذه المدة لم تتم الموافقة على إرسال سوقيات عسكرية كبيرة تحسبا للأحداث التي يمكن أن يقوم بها الدروز. والآن يتم الإبقاء على القوة العسكرية الموجودة منذ وقت سابق في بصرى اسكي الشام وكذلك القوات العسكرية التي تم إرسالها بعد وقوع هذه الأحداث.

وهذه القوات العسكرية تمنع الدروز من القيام بأي هجوم وتمنع كذلك الحورانيين من الشعور بالاستعلاء. وعلى العساكر أن يحافظوا قدر الإمكان على الحياد في علاقتهم بهم. وقد تم إشعار الوكالة المشار إليها عن طريق التلغراف بالتدابير المتعين اتخاذها وذلك بعد إجراء المشاورات مع الولاية. وطوال هذه المدة لم يتم العثور على المشكوك فيهم في عملية القتل. وهذا الأمر ترك أثارا سلبية وسيئة لدى الدروز. وهذا شيء طبيعي. ومن المصلحة أن يقع البحث عن المشار إليهم والتحري بشأنهم، والتشاور مع الجهة العسكرية في هذا الموضوع وتوحيد الجهود. والأمر منوط برأي النظارة السامية فيما يتعلق بالتعليمات التي يتعين توجيهها إلى ولاية سورية. والأمر في هذا الموضوع لحضرة من له الأمر.

في ٧ رجب سنة ٣٢٨ JUL. 15, 1910
وفي 1 تموز سنة 326 ناظر الحربية
(توقيع)

Lef 11 DH SYS 8-1/28 •

نظارة الداخلية - دائرة المخابرات العمومية-

إلى ولاية سورية،

6 تموز سنة ٣٢٦ نظرا للإبلاغ أخيرا عن تفرق الدروز الذين اعتدوا على القرى المعروفة، وإمكانية إجراء التحقيقات حول التخريب والتلف الذي أحدثوه، ننتظر منكم معلومات صحيحة عاجلا مع توضيح درجة التخريب ومقدار التلف وكم عدد القتلى من المسلمين وغير المسلمين من الذكور والإناث.

تاريخ 6 تموز سنة 326 JUL. 19, 1910

IRADE-HARBIYE 1328/208 •

الباب العالي- نظارة الداخلية- البرقية الواردة من ولاية سورية

تبين مما ذكره فريد بك قائمقام درعا الذي توجه إلى بصرى الشام لإجراء التحقيق، من دائرة البرق بعد إعادة تأسيس خط الاتصال يوم أمس بأن الدروز المجاورين لبصرى الشام قاموا خلال الأيام الست الماضية بقتل وإحراق القسم الأعظم من الأهالي المسلمين والنصارى بالإضافة إلى بعض النساء بقرى طيسيا ومعربه وجاسم، ونهبوا كثيرا من التجار على الطريق، كما تبين من التحقيقات بأن هؤلاء الدروز تفرقوا بعد أن نفذوا فعلتهم هذه. ولما كان من المؤكد بأن تأديب هؤلاء الدروز بشدة جراء أعمالهم الإجرامية لن يكون له تأثير على لواء حوران فحسب بل سيؤثر على أهالي عموم سورية الذين انجرفوا خلف الكثير من أعمال الفساد والبغي، ليعيدهم إلى دائرة الطاعة والاصلاح. وعليه فإني أرجو المسارعة إلى إجراء العمليات العسكرية والموافقة على ما عرضته في برقياتي السابقة.

19 تموز سنة 1326 AUG.1,1910

الوالي: إسماعيل فاضل

Lef 12 DH SYS 8-1/28 •

الباب العالي- نظارة الداخلية- الشيفرة الواردة من ولاية سورية

ج 22 تموز سنة 326، AUG. 4, 1910 عدد الذين قتلوا من قبل الدروز في القرى التي اعتدوا عليها تسعة وخمسون، واحد وأربعون منهم مسلمون وستة من غير المسلمين، سبعة وأربعون منهم ذكور واثنتا عشرة من الإناث بالإضافة إلى قتل ثلاثة أطفال وجرح ثلاثة ذكور. كما أنّ بعض القتلى أحرقوا من قبل الدروز. وقد أبلغت متصرفية حوران بأنّ قيمة الخسائر الناجمة عن الهدم والإحراق والنهب تقدر بخمسين ألف ليرة. ولكن يحتمل

ألا يخلو هذا التقدير من المبالغة. وسيبلغ بنتيجة التحقيقات الجارية مرة أخرى. رجاء الإحاطة.

25 تموز سنة 326 AUG. 7, 1910

الوالي: إسماعيل فاضل

٥٦- حملة سامي باشا الفاروقي: إتخاذ القرار وسوق عساكر الى حوران (١٩١٠)

• IRADE - HARBIYE 20 8/1328 B

الباب العالي- المجلس المخصوص- 2192- محمد رشاد

اطلع المجلس المخصوص على البرقية الواردة من ولاية سورية حول اتخاذ الأسباب التي من شأنها تأديب الدروز بشدة بسبب اعتدائهم على بعض القرى المجاورة لبصرى الشام وقتلهم الكثير من الذكور والإناث من أهاليها المسلمين وغير المسلمين وإحراقهم ونهب التجار الذين يصادفونهم في الطريق وغير ذلك من الأعمال الشرّيرة. ومع أن كثيراً من محاولات الإصلاح في حوران وجبل الدروز جرت من خلال سوق القوات وتأديب الدروز الذي اعتادوا العدوان والظلم، فإن عدم متابعة التدابير العسكرية والمدنية المتخذة بصورة جدية حال دون الوصول إلى النتيجة المرجوة، مما أدى إلى زيادة جرأة العصاة في مواصلة جرائمهم. ونظرا لأهمية ما ارتكبوه من جرائم وفضائح هذه المرة، فإن المجلس يرى ضرورة سوق قوة كافية إلى تلك الجهات وتأديب أرباب العصيان والفساد على النحو الذي استحقوه وإجراء الإصلاحات السياسية على غرار ما كان في بلاد الأرناؤوط (ألبانيا) مما يستدعي سوق الطوابير الاحتياطية في فرارة وغارلق وطرسوس ومرسين وإسكندرون وعيسالو التابعة للواء الاحتياطي في أضنة وكامل لواء الاحتياط في إزمير وثلاثة طوابير نظامية من دار السعادة ومفرزتين جبليتين ورشاشين من الجيش الثاني ومفرزة صحية من الجيش الأول بقيادة أمير اللواء سامي باشا وهو من الأعيان ويتقن اللغة المحلية هناك ويعرف طبائع الأهالي وعاداتهم وتقاليدهم، وإبلاغ نظارات الحربية والداخلية والمالية بتخويله صلاحية إعلان الأحكام العرفية في الأماكن اللازمة ومحاكمة من تجب محاكمتهم، وتنفيذ كافة الإصلاحات اللازمة بعد القيام بالعمليات العسكرية، وتخصيص المبالغ اللازمة من ميزانية الدائرة الحربية، وطلب مخصصات إضافية إذا لم تكف المخصصات الأصلية، ومنح الباشا المذكور تعويضا شهريا قدره خمسة آلاف قرش لقاء مصاريفه الزائدة وتم لفا عرض البرقية المذكورة، والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة ولي الأمر.

٢٦ رجب ٣٢٨ أو 20 تموز سنة 1326 AUG. 2, 1910

تواقيع أعضاء المجلس المخصوص

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم المحضر المنظم من قبل مجلس الوكلاء المخصوص بشأن سوق قوة عسكرية بقيادة أمير اللواء سامي باشا وهو من الأعيان ومنحه صلاحية إعلان الأحكام العرفية لإجراء عملية التأديب والإصلاح على اثر قيام الدروز بالأعمال العدوانية في المناطق المجاورة لبصرى الشام. وهذه المذكرة لبيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٢٦ رجب ١٣٢٨ و 20 تموز سنة 1326 AUG. 2, 1910

الصدر الأعظم

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة السامية مع ملفوفاتها وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ما جاء فيها وتم توشيح محضر المجلس المخصوص بتوقيع صاحب المقام العالي. والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٧ رجب ١٣٢٨ و 21 تموز سنة 1326 AUG. 3, 1910

الصدر الأعظم

٥٧- تأمين مساعدات لسكان القرى التي تعرضت لهجوم الدروز (١٩١٠)

- **DH SYS 28/1-8 Lef 19**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية-

إلى مقام الصدارة العالية،

نقدم لفا البرقية الواردة من ولاية سورية حول ضرورة إصدار الإذن بصورة عاجلة لتسديد مبلغ مائة ألف قرش على أقل تقدير من صندوق المال للإنفاق على المحتاجين للمساعدة من أهالي القرى المحررة أسماؤها المتعرضة لاعتداءات الدروز. والأمر بإجراء المقتضى بصورة عاجلة لضرورة المصلحة وإبلاغ من يلزم منوط برأي الصدارة السامية.

تاريخ 26 تموز سنة 326 AUG. 8, 1910

- **DH SYS 28/1-8 Lef 23**

نظارة الداخلية بدائرة المخابرات العمومية- إلى ولاية سورية- برقية

على أساس الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في البرقية الواردة بتوقيع منصور عثمان وغيره من الشام بتاريخ 26 تموز سنة 326، AUG.6,1910 حول كيفية إعاشة المحتاجين، يصار إلى إجراء المقتضى ضمن دائرة ما ورد في البرقية المؤرخة 27 تموز.

تاريخ 28 تموز سنة 326 AUG. 8, 1910

- **DH SYS 28/1-8 Lef 26**

الباب العالي- دائرة الصدارة-

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

اطلع مجلس الوكلاء المخصوص على البرقية الواردة من ولاية سورية بشأن تأمين مائة ألف قرش على أقل تقدير وبصورة عاجلة لصرفها على أثمان المؤن المقرر شراؤها لتأمين إعاشة أهالي القرى المبينة أسماؤها والتي تعرضت لإعتداءات الدروز وتسجيلها بإسم الأهالي على أن يسددوها لدى الاستطاعة، مرفقة بالتذكرة الواردة من نظارة المالية الجليلة وبتذكرة دولتكم رقم 1261 وتاريخ 26 تموز سنة 326، AUG. 8 ,1910

وتبين للمجلس أنه لا بد من التخفيف على الأهالي المذكورين مصابهم وتأمين احتياجاتهم، وتقرر تخصيص المبالغ المذكورة من بند المصاريف غير المنظورة لدى الخزينة

الجليلة على النحو الذي أبلغت به النظارة المشار إليها، وإبلاغ النظارة المشار إليها بما تم.

٤ شعبان سنة ٣٢٨ و 26 تموز سنة 326 AUG. 8, 1910

عن الصدر الأعظم

• DH SYS 28/1-8 Lef 20

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- عاجل

إلى ولاية سورية،

ج 26 تموز سنة 326، AUG.8,1910 على النحو الذي بيناه سابقا فإن إصدار الإذن بصرف ألف ليرة قيد الإجراء يصار إلى تأمين أربعة أو خمسة آلاف قرش من دائرة بلدية الشام أو من الخارج فورا لتأمين إعاشة المحتاجين على أن تسدد من المبلغ الذي سيصدر الإذن بصريفه، وعدم فسح المجال قطعيا لحالات موت بسبب الجوع.

27 تموز سنة 326 AUG. 9, 1910

• DH SYS 28/1-8 Lef 21

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

25 تموز سنة 326، AUG. 7, 1910 نظراً للحالة السيئة لأهالي القرى التي تعرضت للضرر الشديد من قبل اشقياء الدروز وبلوغهم درجة الموت جوعا، وللأهمية القصوى أرجو التفضل بالإذن برقيا وحالا إلى الدفتردارية لإجراء الصرف محسوبا على الحوالة المطلوبة لهم. ٢٦ منه.

27 تموز سنة 326 AUG. 9, 1910

الوالي: إسماعيل

• DH SYS 28/1-8 Lef 25

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية-

إلى نظارة المالية الجليلة عاجل،

صدرت التذكرة السامية بإبلاغ النظارة الجليلة بقرار مجلس الوكلاء المخصوص حول ضرورة إعطاء مبلغ مائة ألف قرش من مخصصات المصاريف غير المنظورة لدفع

أثمان المؤن المزمع شراؤها لمعيشة أهالي القرى التي تعرضت لاعتداءات الدروز وتسجيلها بذمتهم على أن يتم تحصيل هذه المبالغ منهم لدى استطاعتهم، وأبلغت ولاية سورية بما تم. رجاء الإذن برقيا للجهة المختصة بصريف المبلغ المذكور وإعلامنا.

تاريخ 29 تموز سنة 326 AUG. 11, 1910

- **DH SYS 28/1-8 Lef 27**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

ج 25 تموز سنة 326، AUG. 7, 1910–M أبلغت الصدارة السامية في تذكرتها إلى نظارة المالية بقرار مجلس الوكلاء المخصوص حول تخصيص مائة ألف قرش من بند المصاريف غير المنظورة لدى الخزينة الجليلة لصرفها على أثمان المؤن المقرر شراؤها لتأمين إعاشة أهالي القرى المبينة أسماؤها والتي تعرضت لاعتداءات الدروز وتسجيلها باسم الأهالي على أن يسددوها لدى الاستطاعة. وأبلغت النظارة المشار إليها كي تعطي الإذن للخزينة الجليلة بالصرف برقيا.

تاريخ 29 تموز سنة 326 AUG. 11, 1910

- **MV. 143/7**

ورقة خاصة بمحضر مناقشات مجلس الوكلاء- رقم المحضر: ٤٨٦- عاجل-

التاريخ عربي: ٩ شعبان ١٣٢٨ رومي: 29 تموز سنة 1326 11 آب 1910

الخلاصة: اطلع المجلس على مرفقات البرقيات الواردة من ولاية سورية بضرورة الاسراع بتسديد ما لا يقل عن مائة ألف قرش بصفة أثمان المؤن التي ستشترى لتأمين معيشة أهالي القرى التي تعرضت للهجوم من قبل الدروز وتسجيلها في ذمة الأهالي وتحصيلها عندما تكون لديهم الاستطاعة لتسديدها، مع المذكرتين الواردتين مع مرفقاتها من نظارتي المالية والداخلية.

القرار: قرر المجلس تبليغ نظارة المالية سرعة تسديد المبالغ المذكورة من بند المصاريف الطارئة من الخزينة الجليلة على نحو ما أبلغت به النظارة سالفة الذكر وذلك للتخفيف على الأهالي المذكورين معاناتهم وسد احتياجاتهم الضرورية، وتزويد نظارة الداخلية بمعلومات في هذا الشأن.

توقيعات أعضاء المجلس

DH SYS 28/1-8 • Lef 29

دائرة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: الشام-

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

ج 20 تموز سنة 326، AUG. 2, 1910 حوالة مائة ألف قرش التي أبلغ بالعزم على إرسالها من المالية لتوزيعها على المتضررين من اعتداءات أشقياء الدروز لم تصل بعد كما لم يعط الإذن للدفتردارية لإجراء الصرف ونظرا لأن تأخر ذلك يؤدي إلى اشتداد الحالة السيئة التي يعاني منها المتضررون والعواقب الوخيمة المنتظرة، أرجو تفضل مقام الوزارة بالكتابة إلى نظارة المالية كي تقوم بدورها بإصدار الإذن للدفتردارية برقيا.

تاريخ 9 أغسطس سنة 326 AUG. 22, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

DH SYS 28/1-8 • Lef 28

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- عاجل

إلى نظارة المالية الجليلة،

ذيل التذكرة رقم 1290 وتاريخ 29 تموز سنة 326 ، AUG.11, 1910 نظرا لما جاء في البرقية المؤكدة الواردة من ولاية سورية حول عدم الإذن للدفتردارية حتى الآن لصرف مائة ألف قرش على أهالي القرى التي تعرضت لاعتداءات الدروز، واشتداد الحاجة وسوء أوضاع الأهالي وضرورة الإذن للدفتردارية برقيا والمباشرة بالصرف فورا، يصار إلى تنفيذ ذلك بصورة عاجلة، وإبلاغنا بما تم.

تاريخ 11 أغسطس سنة 326 AUG. 24, 1910

DH SYS 28/1-8 • Lef 15

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: الشام

التاريخ: 11 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 24, 1910

إلى نظارة الداخلية،

ذيل الرقم 408 وتاريخ 9 أغسطس سنة 326، AUG. 22, 1910-M نظرا

لاشتداد الحاجة لدى أهالي بعض القرى التي تعرضت لاعتداءات الدروز وعدم ورود حوالة المائة ألف قرش المقرر توزيعها عليهم وتكرار شكواهم، أرجو تسريع ما يلزم والإذن للدفتردارية بصرف المبلغ المذكور.

9 تشرين الثاني سنة 326

والي سورية: إسماعيل

- **DH SYS 28/1-8** **Lef 14**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية-

إلى نظارة المالية الجليلة،

ذيل التذكرة رقم ١٣٦٤ وتاريخ 11 أغسطس سنة 326، AUG. 24, 1910 نظرا للإشعارات السابقة والبرقية اللاحقة الواردة من ولاية سورية ببيان أن كتاب الحوالة بقيمة مائة ألف قرش المقرر توزيعها على منكوبي أهالي بعض القرى التي تعرضت لاعتداءات الدروز، وشدة الحاجة إلى ذلك وتكرار الطلب والشكوى منهم وبرجاء الإذن للدفتردارية لصرف المبلغ المذكور. رجاء إجراء المقتضى بصورة عاجلة وإبلاغنا.

تاريخ 13 تشرين الثاني سنة 326 NOV.26,1910

- **DH SYS 28/1-9** **Lef 46**

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات-

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

نرسل لكم لفا صورة البرقية المرسلة من قيادة فيلق حوران المستخرجة من قبل دائرة المحاكمات المتضمنة القبض على يحيى عامر وهو من متمردي جبل الدروز وعلى بعض المتمردين الآخرين وتسليمهم الى ديوان الحرب العرفي. والأمر في ذلك لحضرة من له الأمر.

14 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 27, 1910

عن ناظر الحربية

- **DH SYS 28/1-8** **Lef 7**

نظارة المالية- مديرية المحاسبة المالية- NOV.7,1910

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

جواب التذكرة العلية لمقام النظارة رقم ألف وتسعمائة وخمسين وتاريخ 14 تشرين

الثاني سنة 326 الواردة بذيل كتاب دائرة المخابرات العمومية الشعبة الثانية. عدم تنظيم كتاب حوالة مائة ألف قرش المقرر إعطاؤها لأهالي بعض القرى المتضررة من اعتداءات سابقة للدروز نجم عن عدم إمكانية تأمينها من المخصصات غير المنظورة وفي حالة ضرورة تسديدها بأية صورة من الصور نتمنى اتخاذ الباب العالي قرارا في هذا الشأن وتبليغه من قبل النظارة الجليلة ليصار إلى تنفيذ ذلك القرار.

٨ ذي الحجة سنة ٣٢٨ و 27 تشرين الثاني سنة 326 DEC. 10, 1910

باسم ناظر المالية

- **DH SYS 28/1-8 Lef 8**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية– المصدر: الشام

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

9 تشرين الثاني 326، رقم 660، NOV. 22, 1910 الرجاء التفضل بتسريع إرسال الحوالة لتوزيع مائة ألف قرش لمن يستحق من أهالي بعض القرى المتضررة من اعتداء الدروز قبل انتهاء موسم الزراعة. 6 كانون الأول سنة 326، DEC. 19, 1910 وكيل والي سورية فتحي.

تاريخ 7 كانون الأول سنة 326 DEC.20,1910

- **DH SYS 28/1-8 Lef 6**

نظارة الداخلية– دائرة المخابرات العمومية

إلى مقام الصدارة السامية،

على اثر صدور التذكرة السامية رقم 1245 وتاريخ 28 تموز سنة 326 AUG. 10, 1910 المبلغة إلى نظارة المالية قرار مجلس الوكلاء المخصوص بإعطاء الخزينة الجليلة مبلغ مائة ألف قرش من بند المصاريف غير المنظورة لتسديد أثمان المؤن المزمع شراؤها لتأمين معيشة أهالي القرى التي تعرضت لاعتداءات الدروز وتسجيلها بذمة الأهالي على أن يسددوها متى استطاعوا، وإبلاغ النظارة المشار إليها بضرورة الاسراع في إجراء المقتضى وأبلغت ولاية سورية بتلك المعلومات. ونظرا لما جاء في برقيات واردة من الولاية المشار إليها باشتداد الحالة على المتضررين لعدم ورود الحوالة بعد، وضرورة الإذن للدفتردارية بصرف المبلغ المذكور، فقد ردت النظارة المشار إليها بأن عدم تنظيم الحوالة المطلوبة حتى الآن يرجع إلى عدم قدرة بند المصاريف غير المنظورة لتلبية ذلك وأنه إذا لم يكن بد من تأمين هذا المبلغ فإن اللازم ان يتخذ الباب العالي قرارا بذلك. ووردت هذه المرة برقية

من وكالة ولاية سورية بتاريخ 6 كانون الأول سنة 326، DEC. 19, 1910 - بضرورة إرسال الحوالة بصورة عاجلة وتوزيعها للمحتاجين قبل موسم الزراعة. وإجراء المقتضى منوط برأي الصدارة السامية.

التاريخ 8 كانون الأول سنة 326 DEC. 21, 1910

- **MV. 147/28**

ورقة خاصة بمحضر مناقشات مجلس الوكلاء- رقم: 652-

تاريخ عربي: ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٨

رومي: 9 كانون الأول سنة 1326 22 كانون الأول 1910

الخلاصة: اطلع المجلس على مذكرة نظارة الداخلية المؤرخة في 8 كانون الأول سنة 1326، DEC. 21,1910 بالإشارة إلى ما أبلغت به نظارة المالية من وجود قرار وإشعار سابق بتسديد أثمان المؤن التي ستشترى لتأمين معيشة أهالي القرى التي تعرضت للهجوم من قبل الدروز من بند المصاريف غير الملحوظة في خزينة المالية وتسجيلها في ذمة الأهالي وتحصيلها عندما تكون لديهم الإستطاعة لتسديدها، وأن تعذر تسديد مبلغ مائة ألفا قرش منها راجع إلى عدم توفر ذلك في البند المذكور، وضرورة توزيع المبلغ المذكور على المحتاجين قبل انقضاء موسم الزراعة.

القرار: نظراً لتبين أن معاملة إعادة المبالغ التي سبق إعطاؤها للمصاريف العسكرية من قبل الخزينة من بند المصاريف غير الملحوظة (الطارئة) إلى البند المذكور هي قيد التنفيذ فإن المجلس يقرر تسديد مبلغ مائة ألف قرش سالف البيان من المبالغ المذكورة، وكذلك تسديد مبلغ الخمسين ألف قرش الذي أفاد ناظر الداخلية بضرورة إعطائه في الوقت الحالي إلى الموظفين وموظفي العدلية والإدارة المدنية المحتاجين للمساعدة بسبب احتراق بيوتهم وامتعتهم كاملة في حادثة الكرك من البند المذكور أيضا وتبليغ نظارة المالية بتنفيذ ما تقرر وتزويد نظارة الداخلية بمعلومات في هذا الشأن.

توقيعات أعضاء المجلس

٥٨- إتخاذ تدابير لمنع مرور مجموعات من دروز جبل لبنان إلى حوران (١٩١٠)

LY 2 1328.12.8 30 A.MTZ. CL 6/255 •

الباب العالي- نظارة الداخلية- دائرة الشفرة- الشفرة الواردة من ولاية سوريا

لقد تنامى إلى الأسماع هناك مجموعة من الدروز من جبل لبنان تعبر إلى حوران. بناء على ذلك صدرت أوامر شديدة اللهجة إلى قائممقامي الأقضية التي تقع جوار جبل لبنان من أجل منع مرور هؤلاء. وفي الوقت نفسه يجب إصدار الأوامر اللازمة إلى متصرفية جبل لبنان حول منع عبور الدروز إلى هذه المنطقة وذلك عبر القيام بالتقيدات اللازمة في هذا الموضوع.

في 31 تموز سنة 326	AUG. 13, 1910
تم الإعطاء في 2 أغسطس سنة 326	AUG. 15, 1910

الوالي: إسماعيل

Lef 1 A.MTZ.CL 6/255 •

قلم الولايات الممتازة والمستقلة ذاتيا- رقم الأوراق: -3 برقية-

التاريخ عربي؛ ١٠ شعبان ١٣٢٨

رومي 3 أغسطس 1326 16 آب 1910

إلى متصرفية جبل لبنان،

تردنا أخبار بعبور مجموعات من الدروز من جبل لبنان إلى حوران. نطلب إليكم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع مرورهم بصورة قاطعة.

LY 1 30 A.MTZ. CL 6/255 •

دائرة الولايات الممتازة والمختارة- رقم الأوراق: ٣- المسود: أحمد....- المبيض: أحمد....-

تاريخ الورود إلى الدائرة: ١٠ شعبان سنة ٣٢٨	AUG. 17, 1910
3 أغسطس سنة 326	AUG. 17, 1910
تاريخ التسويد: ١٠ شعبان سنة ٣٢٨	AUG. 17, 1910
3 أغسطس سنة 326	AUG. 17, 1910

تاريخ التبييض: 3 أغسطس سنة 326 AUG. 17, 1910

الورود إلى الدائرة من أجل التبييض: ___- : ____

شفرة إلى متصرفية جبل لبنان،

لقد تنامى إلى الأسماع أن هناك مجموعة من الدروز من جبل لبنان تعبر إلى حوران. عليه يمنع منعا باتا مرور هؤلاء عبر الإيفاء بالتقيدات اللازمة.

بموجب الإشارة العلية للمستشار يوجد توقيع.

- **A.MTZ.CL 6/255 1322.8.12 Lef 3**

قلم الولايات الممتازة والمستقلة ذاتيا- رقم الأوراق: 39

التاريخ عربي: ١٢ شعبان سنة ١٣٢٨ رومي: 5 أغسطس سنة 1326 18 آب 1910

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

على اثر تبليغ ولاية سورية في برقيتها عن مرور مجموعات من الدروز من جبل لبنان إلى حوران، جاء في جواب متصرفية الجبل المذكور على ما سبق إشعاره من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المرور بصفة قطعية، أنه أعطيت النصائح المؤثرة لوجوه الدروز بجبل لبنان كما جرى التأكيد على اتخاذ التدابير التي من شأنها عدم إفساح المجال للدروز المقيمين في الجبل من السفر إلى حوران.

- **A.MTZ. CL 6/255 30 LY 3**

دائرة الولايات الممتازة والمختارة- رقم الأوراق: 39- المسود: فائق- المبيض: أحمد-

تاريخ الورود إلى الدائرة: ١٢ شعبان سنة ٣٢٨ AUG. 19, 1910
5 أغسطس سنة 326

تاريخ التسويد: ١٢ شعبان سنة ٣٢٨ AUG. 19, 1910
5 أغسطس سنة 326

تاريخ التبييض: ١٢ ش (شعبان) سنة ٣٢٨ AUG. 19, 1910
5 أغسطس سنة 326

الورود إلى الدائرة من أجل التبييض: ___- : ____-

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

لقد صدرت برقية من ولاية سوريا تدور حول عبور مجموعة من الدروز من جبل

لبنان إلى حوران. وإثر ذلك صدر إشعار يتعلق بمنع مرور هؤلاء منعا باتا وذلك عبر الإيفاء بالتقيدات اللازمة. وقد جاء في جواب متصرفية الجبل المذكور على هذا الإشعار انه تم إسداء النصائح المؤثرة لأعيان دروز جبل لبنان. وفي الوقت نفسه تم الإعلام باتخاذ التقيدات المؤكدة من أجل عدم إفساح المجال لتحرك الدروز المقيمين في الجبل إلى حوران. بموجب الإشارة العلية للمستشار.

• A.MTZ. CL 6/255 30 LY 4

الباب العالي- دائرة الصدارة- قسم الشفرة- حل البرقية المشفرة الواردة من متصرفية جبل لبنان

ج (جواب) 4 أغسطس سنة 326 AUG. 18, 1910

لقد قام العبد الضعيف- في حينه- بإسداء النصائح المؤثرة إلى أعيان ووجوه دروز جبل لبنان. وقد تم في هذه المرة أيضا توثيق التقيدات اللازمة المتخذة من أجل عدم إفساح المجال بصورة قاطعة لتحرك الدروز المقيمين في الجبل إلى حوران.

5 أغسطس سنة 325 AUG. 19, 1910

متصرف جبل لبنان: يوسف

• AMTZ.CL 6/255 Lef 5

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المركز الوسيط حلب- المصدر بيت الدين-

إلى مقام الوكالة السامية،

توجهت اليوم إلى الجهة الجنوبية من جبل لبنان للقيام بأعمال التفتيش والاطلاع بنفسي على الأحوال هناك. رجاء الاطلاع.

6 أغسطس سنة 1326 19 آب 1910

متصرف جبل لبنان: يوسف

• DH SYS 28/1-8 Lef 31

الباب العالي- دائرة الصدارة-

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

عطفا على البرقية الواردة من ولاية سورية من أن بعض الدروز في جبل لبنان يتوجهون إلى حوران وما سبق من إشعار للقيام بالإجراءات اللازمة لمنع مرورهم بصورة قطعية أبلغت متصرفية الجبل المذكور في جوابها القيام بإجراء النصائح المؤثرة لوجوه

الدروز والتأكيد على تدابير المنع كي لا يكون أي مجال لتوجه الدروز المقيمين في الجبل إلى حوران ١٢ شعبان سنة ٣٢٨ و5 أغسطس سنة 326 عن الصدر الأعظم.

AUG.19,1910

ناظر العدلية

- **DH SYS 28/1-8 Lef 30**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- برقية

إلى ولاية سورية،

AUG. 13, 1910

ج 31 تموز سنة 326 أبلغت متصرفية جبل لبنان إنها أكدت على الإجراءات المتخذة لمنع الدروز المقيمين في الجبل من السفر إلى حوران، كما قامت بإجراء النصائح المؤثرة تجاه وجوه الدروز.

تاريخ 9 أغسطس سنة 326 AUG. 23, 1910

- **A.MTZ.CL 6/255 Lef 6**

متصرفية جبل لبنان- الرقم **15**

إلى مقام الوكالة العالي،

على نحو ما ذكرت في برقيتي بتاريخ 16 أغسطس سنة 1226، AUG. 29, 1910 فقد سافرت إلى أقضية الشوف وجزين والنواحي الأخرى الكائنة في الجهة الجنوبية من جبل لبنان للقيام بأعمال التفتيش واطلعت على سير المصالح هناك ونظرت في الشكاوى المقدمة من الأهالي وقمت بحلها وأحققت الحق والعدل بين أصحاب الدعاوى والمراجعين مع طلب السرعة في تسيير الأمور وأكدت على المأمورين المحليين بضرورة عدم ترك مجال لشكاوى الأهالي. كما تحدثت الى الوجوه والأعيان الذين جاءوا إلي عن فوائد ومحسنات الحكومة الدستورية العثمانية وتوزيعها بالعدل والإحسان على جميع العثمانيين دون تمييز بينهم، وبينت لهم كذلك الرحمة والعطف والشفقة التي يتصف بها سيدنا وولي نعمتنا تجاه الأتباع الصادقين المخلصين، أفهمتهم ذلك ما وسعني وما قدرعليه لساني، كما أوضحت لهم أن سعادة سائر العثمانيين تتوقف على الشعور بالوفاء والولاء تجاه الحكومة السنية وارتباطهم بحبل الطاعة المتين، وعدم الرد والإنصياع للأفكار المضرة التي يحاول البعض من ضعاف العقول نثرها بين الناس، وأنه لا سبيل للفوز والسلامة لدى أهل الجبل إلا

في ذلك. وبعد ذلك عدت إلى مركز المتصرفية. والأمن والراحة مستتبان في قضاء الشوف الذي تشكله أكثرية درزية والجميع مشغولون بأعمالهم اليومية وراضون عن أحوالهم، وسأقوم خلال أيام بتفتيش في الجهة الشمالية من الجبل. رجاء الاطلاع والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٥ شعبان ١٣٢٨ و 18 أغسطس سنة 1326 31 آب 1910

متصرف جبل لبنان.

٥٩ - حملة سامي باشا الفاروقي: مسائل قانونية، إدارية ومالية (١٩١٠)

- DH SYS 28/1-9 **Lef 69**

ولاية سورية- قلم الرسائل- إلى نظارة الداخلية الجليلة،

نقدم لفا إلى مقامكم العالي نسخة من بيان الحكم العرفي الذي أعلن بلواء حوران من قبل قائد فيلق حوران سامي باشا، للاطلاع. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٥ رمضان سنة ٣٢٨ و 16 أيلول سنة 326

SEPT. 29, 1910

والي سورية

- DH SYS 28/1-9 **Lef 23**

26 أيلول سنة 326، OCT. 9, 1910

إلى نظارة الداخلية،

خطر لي أنه يمكن بيع المنهوبات التي ضبطت مع العصاة أثناء الاشتباك بين فيلق حوران وبين عصاة جبل الدروز في الشام وتوزيع أثمانها على عائلات الشهداء أو الجرحى والذين قاموا بخدمات غير عادية. رجاء الاذن للقيام بذلك.

25 أيلول سنة 326 OCT. 8,1910

قائد الفيلق: فاروقي سامي

- DH SYS 28/1-9 **Lef 22**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى حضرة سامي باشا قائد فيلق حوران بالسويداء،

ج 25 أيلول سنة 326، OCT. 8, 1910 لا يجوز توزيع المنهوبات على النحو الذي بينه سعادتكم. ينبغي تقديم مشروع قانون إلى المجلس العمومي بشأن الحفاظ على الأموال والمواشي المضبوطة لدى العصاة، وإعادتها بعد انتهاء العمليات العسكرية إلى أصحابها أو إلى ورثتهم يدا بيد بعد إثبات ملكيتهم لها، وبيع ما لم يوجد لها مالك وتوزيع أثمانها على من قاموا بحسن الخدمة أو لمن يلزم من غيرهم من قبيل المكافأة.

التاريخ 27 أيلول سنة 326 OCT. 10, 1910

Lef 21 DH SYS 28/1-9 •

الباب العالي- نظارة الداخلية- حل الشيفرة الواردة من ولاية سورية

أبلغت قيادة الفيلق بحوران بإرسال المواشي المضبوطة لدى العصاة أثناء الاشتباكات إلى الشام وتسليمها إلى مأمور مخصوص تمهيدا لبيعها، وأن القيادة ترى أنه من المناسب توزيع المبالغ المتحصلة من البيع على عائلات الشهداء أو الجرحى والذين قاموا بخدمات غير عادية. ويتمّ بيع هذه الحيوانات من قبل لجنة مخصوصة وتسلم أثمانها لصندوق المال أمانة. رجاء الإذن بإجراء اللازم على النحو المعروض.

28 أيلول سنة 326 OCT. 11, 1910

الوالي إسماعيل

Lef 20 DH SYS 28/1-9 •

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- شيفرة

إلى ولاية سورية،

ج 28 أيلول سنة 326، OCT. 11, 1910 على النحو الذي أبلغ به سامي باشا جوابا على كتابه، ينبغي تقديم مشروع قانون إلى المجلس العمومي بشأن الحفاظ على الأموال والمواشي المضبوطة لدى العصاة، وإعادتها بعد انتهاء العمليات العسكرية إلى أصحابها أو إلى ورثتهم يدا بيد بعد إثبات ملكيتهم لها، وبيع ما لم يوجد لها مالك وتوزيع أثمانها على من قاموا بحسن الخدمة أو لمن يلزم من غيرهم من قبل المكافأة.

التاريخ 30 أيلول سنة 326 OCT. 13, 1910

Lef 2 DH.SYS. 28/1-8 •

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: شام-

إلى نظارة الداخلية،

بناء على إشعار قيادة الفيلق بحوران حول تسديد أثمان ثمانية من حيوانات النقل التي تلفت أثناء الصدامات في جبل الدروز من جانب الحكومة نرجو الإذن بذلك.

12 كانون الثاني سنة 326 JAN. 25, 1911

والي سورية: غالب

Lef 1 DH.SYS. 28/1-8 •

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

تاريخ التسويد 17 كانون الثاني سنة 326 | تاريخ التبييض 18 منه
JAN. 30, 1911 | JAN. 31, 1911

برقية إلى ولاية سورية

ج 12 كانون الثاني سنة ٣٢٦ JAN. 25, 1911

أبلغونا عن كيفية تأمين الحيوانات المذكورة واكترائها وعن سبب وكيفية تلفها.

• DH.SYS. 28/1-8 Lef 3

نظارة الداخلية– دائرة المخابرات العمومية

برقية إلى ولاية سورية

ج 12 كانون الثاني سنة 326، JAN. 25, 1911 يرجى إشعارنا بصورة تأمين الحيوانات المذكورة وكيفية اكترائها ولأي سبب وكيف تلفت.

تاريخ 17 كانون الثاني سنة 326 JAN. 30, 1911

٦٠- حملة سامي باشا الفاروقي: عمليات عسكرية (١٩١٠)

• DH.SYS. 28/1-9 Lef 73

دائرة الأركان الحربية العمومية- الشعبة الثالثة

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

ذكرت فقرة بالبرقية التي أرسلتها قيادة فيلق حوران بشأن تعذر البدء بالعمليات العسكرية حتى الآن بسبب بعض النواقص وأنه تمت الكتابة إلى ولاية سورية كي تسرع في تأمين الجمال اللازمة للفيلق ونظرا للقيام بمقتضى الحال فيما يتعلق بالنواقص التابعة للجهة العسكرية، نرجو التأكيد على الولاية المشار إليها بضرورة التعجيل في تأمين الجمال اللازمة وإرسالها والأمر لحضرة من له الأمر.

في ١٥ رمضان سنة ٣٢٨ و 6 أيلول سنة 326

SEPT. 19, 1910 SEPT. 19, 1910

عن ناظر الحربية المستشار

• DH.SYS. 28/1-9 25 Lef

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات

العمومية- شيفرة

إلى ولاية سورية،

للأهمية نبلغكم بما أشعرت به نظارة الحربية بضرورة سرعة تأمين الجمال اللازمة لقيام فيلق حوران بالحركات العسكرية وإرسالها.

التاريخ 9 أيلول سنة 326 SEPT. 22, 1910

• DH.SYS. 28/1-9 Lef 71

الباب العالي- نظارة الداخلية- الشفرة الواردة من ولاية سورية

ج 9 أيلول سنة 326، SEPT.22, 1910 الشعبة الثانية. الجمال اللازمة للفيلق يتم تأمينها من جهة وتسليمها كاملة من جهة أخرى منذ بعض الوقت ويتم جمع وتأمين كل أنواع اللوازم الحربية التي تنقص الأفراد الاحتياطيين. نأمل التفضل بلفت اهتمام نظارة الحربية إلى هذه الجهة نظرا لأهمية المصلحة . للاطلاع.

11 أيلول سنة 326 SEPT. 24, 1910

الوالي إسماعيل

Lef 41 DH SYS 28/1-9 •

الباب العالي- نظارة الداخلية- الشيفرة الواردة من ولاية سورية

ذيل برقيتنا بتاريخ 18 أيلول سنة 326، OCT.1, 1910 سبق أن بيّنا بأننا سنقوم بإصلاح الخطوط المقطوعة لعاهرة والسويداء والإبلاغ فورا عن المعلومات الواصلة إلينا. لكن هذه الخطوط قطعت مرة أخرى قبل الحصول على المعلومات ولم يتم إصلاحها حتى الآن وأن الاتصالات مع سامي باشا مقطوعة منذ ذلك اليوم. وإذا نظرنا إلى تعذر فرز قوة من الفيلق لإصلاح هذه الخطوط فإنه يتبين بأن الباشا المشار إليه دخل في معركة بكل ما لديه من قوة. وجاء في البرقيات التي أرسلها قائمقام بصرى الحرير صباح هذا اليوم بأن أصوات المدافع تسمع بجهات قنوات ومفعلة وأن الدخان يتصاعد وأن أفراد الدرك والمسافرين القادمين من تلك الجهات أفادوا بأن قريتي الكفر وسهوة البلاطة بجهات صلخد تم السيطرة عليهما يوم أمس. ونظرا لعدم جواز انقطاع الاتصال بسامي باشا كل هذه الأيام فقد تقرر بعد الاجتماع بوكيل قائد الجيش إرسال طابور على الأقل من الطوابير الثمانية بقيادة الأمير آلاي ناجي شمال ناحية اللجاه إلى السويداء عن طريق بصرى الحرير لإصلاح الخط وحمايته. كما نعلمكم بعدم وجود قوات لدى الشام للتعامل مع أمثال هذه الحركات المهمة من الخلف. رجاء الاطلاع.

19 أيلول سنة 326 OCT. 2, 1910

الوالي إسماعيل

Lef 43 DH SYS 28/1-9 •

الباب العالي- نظارة الداخلية- الشيفرة الواردة من ولاية سورية

ذكرت البرقية المشفرة بتاريخ اليوم الواردة من قبل الباشا قائد فيلق حوران التي أرسلها بواسطة رجل خاص قدم إلى مركز درعا أن القوة المرسلة أمس إلى مقرن الشمالي لقيت مقاومة غير متوقعة. لذلك قامت هذه القوة بقصف قرية قنوات بالمدافع واستولت عليها وان القوة الجنوبية المرسلة إلى مدن القبلي صادفت في طريقها تجمعا كبيرا للدروز على خط الكفر- نجران واستمر الاشتباك معهم حتى صباح اليوم ولما عجز البغاة عن المقاومة بدأوا بالانسحاب. وأن قوات تم سوقها لإصلاح خط البرق والمياه الجارية إلى مقر الجيش بعد أن قطعها الدروز. رجاء الاطلاع.

19 أيلول سنة 326 OCT. 2, 1910

الوالي إسماعيل

DH .SYS .28/1-9 • Lef 65

نظارة الحربية- دائرة الرسائل- إلى نظارة الداخلية الجليلة،

نرسل إلى مقامكم لفا صورة مستخرجة من البرقية الشيفرة الواردة من قيادة فيلق حوران الموجودة حاليا بالسويداء ببيان أن تحرك قوات كافية من السويداء واستيلائها على قلعة شهبا دون قتال، وأن المفارز المجهزة تواصل تقدمها وأن قسما من أهالي شهبا طلبوا الأمان وأن التدابير اللازمة اتخذت لتأمين حماية الأهالي المطيعة وأن الأحوال بدأت تتحسن في المنطقة. والأمر لحضرة من له الأمر.

٩ شوال سنة ٣٢٨ و 20 أيلول سنة 326

OCT. 3, 1910-H OCT. 3, 1910

ناظر الحربية

DH.SYS.28/1-9 • Lef 71

دائرة برق الدولة العلية العثمانية- إلى نظارة الداخلية بالدار العلية،

تم جمع السلاح من قصبة السويداء. وقد وعدت وتعهدت الهيئة الاختيارية بتسليم الأهالي أسلحتهم للقطعات العسكرية المزمع إرسالها. وقد تم سوق مفرزتين وجمع السلاح من بعض القرى. لكن الدروز ألفوا الخبث والرجوع عن الوعود إذ بدأوا بمقاومة العساكر المرسلة كلما ابتعدوا عن السويداء خاصة. أن قوة الجنوب صادفت في طريقها قوة كبيرة من أهالي الشرق والجنوب فبدأت الاشتباكات قبل يومين واستطاعت قوة الجنوب تشتيت العصاة اليوم لكن الدروز أخلوا قراهم بكاملها وفروا، والعمل جار على إعطائهم الأمان للعودة شرط تسليم الأسلحة. الدروز الذين قطعوا خط البرق قاموا بقطع الماء كذلك وأعيد جريان المياه بفضل العساكر المتجهة إلى هناك. الأوضاع الصحية والمعنوية للعساكر طيبة وعالية. وقوة الشمال هي الآن على طريق شهبا وتضرب قرية قنوات بالمدافع.

تاريخ 20 أيلول سنة 326 OCT. 3, 1910

قائد فيلق حوران بالسويداء: فاروق سامي

DH SYS 28/1-9 • Lef 76

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

الى نظارة الداخلية الجليلة،

عصاة الجنوب والشرق الذين قاوموا قوة الجنوب تفرقوا هنا وهناك وقسم كبير

منهم فروا إلى البوادي والقسم الأعظم من دروز الجنوب والشرق سلموا أسلحتهم وعرضوا الطاعة. مختلف القوات العسكرية في حالة تجمع وباشرت هذه القوات بإجراء العمليات النهائية. معنويات وصحة العساكر كاملة.

تاريخ 22 أيلول سنة 326 OCT. 3, 1910

قائد فيلق حوران: فاروقي سامي

- DH SYS 28/1-9 **Lef 74**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

أبلغت متصرفية حوران بأنه نتيجة للعمليات العسكرية المستمرة اعتبارا من الثامن عشر من أيلول تعرض أهالي مقرن البغاة لخسائر كبيرة وانهزموا، كما تعرضت قرى نجران وكفر وعفينة أثناء الاشتباكات لخراب كامل وأنه بالنظر إلى مراجعات أهالي القرى التابعة لمقرن فإن القوة المعنوية للعصاة انهارت كليا كما نجحت القوة التي تتحرك نحو مقرن الشمالية في تأديب قريتي قنوات ومفعله وما حولها. وتم إصلاح الخط البرقي وبدأت المخابرات، كما صارت القوافل تتحرك ذهاباً واياباً بكل أمن وسلام وأن الترهيب المطلوب من العمليات العسكرية تحقق وأنه سيباشر بعد عملية شهبا بجمع الأسلحة في كافة أنحاء الجبل وتطبيق أحكام الإدارة العرفية، وأن الخسائر في كل العمليات من الجنود لا يزيد عن عدد قليل من الشهداء وجرح أربعين جراحهم طفيفة. أما الملحوظ من الخسائر لدى العصاة فبلغت ما بين ثلاثمائة وأربعمائة قتيل. رجاء الاطلاع.

23 أيلول سنة 326 OCT. 6, 1910

والي سورية اسماعيل فاضل

- DH SYS 28/1-9 **Lef 77-78**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية- تاريخ 23 أيلول سنة 326، OCT.5,1910

الى نظارة الداخلية،

جاء في البرقية الواردة من سامي باشا بتاريخ 22 أيلول سنة 326، OCT.4,1910-M أن عصاة الجنوب والشرق التي تتعامل مع القوة الكائنة بجنوب جبل الدروز تفرقوا هنا وهناك وفر قسم كبير منهم نحو البوادي وأن قسما من هؤلاء العصاة سلموا أسلحتهم وعرضوا الدخول في الطاعة وأن مختلف القطعات العسكرية في حالة تجمع تمهيدا للعمليات النهائية وأن الأحوال الصحية والمعنوية ممتازة، كما أبلغت قائمقامية بصرى الحرير ببرقيتها

المؤرخة في 22 منه عن مقتل وجرح ستة وعشرين من دروز هذا القضاء. وأن شيخ قرية داما التابعة لقضاء عاهرة وزعيم العصاة سليم القنطار وأحمد نصر ابن شقيق شيخ نجران عجاج نصر وشيخ زحيمة مزيد القلعاني وشيخ الفقيه هلال درويش قتلوا. وأن درزيا من العوامرة قتل وأن خط البرق المقطوع بين بصرى الحرير والسويداء يجري إصلاحه وأن المخابرات تجري بآلات هليوستا.

23 أيلول سنة 326 OCT. 6, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

- DH SYS 28/1-9 Lef 79

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

ذيل البرقية السابقة. أبلغت متصرفية حوران بأن اشتباكات متقطعة تجري فوق المرتفعات المطلة على قنوات وشهبا والمرتفعات المجاورة لقرية مفعلة وأن المؤن والذخائر يتم سوقها بواسطة مفارز قوية. ونظرا لاشتراك عموم أهالي جبل الدروز في العصيان باستثناء السويداء وعدد من القرى الصغيرة، وبالرغم من الحشود غير العادية فإن جهوزية الفيلق وقدرته الضاربة ممتازة وأن الدروز أعلنوا عن موافقتهم واستعدادهم عقب نشر بيان الإدارة العرفية لتسليم السلاح لكنهم نكلوا بعد ذلك بتحريض من أحد زعمائهم المدعو يحيى عامر وأمثاله وأن التصميم قائم على إجراء التدابير الممكنة التي من شأنها توسيع حدود المنطقة المطيعة. رجاء الاطلاع.

23 أيلول سنة 326 OCT. 6, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

- DH SYS 28/1-9 Lef 75

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

ابلغت متصرفية حوران بأن الاشتباكات التي وقعت بين فرقتي الشمال والجنوب وبين الدروز أسفرت عن مقتل أكثر من ألفين من الدروز، وأن فرقة الجنوب التي دعمت بطابورين مؤخرا قاومت مقاومة شديدة في جهات الكفر وأن الاشتباكات استمرت يوما وليلة وان الجهة العسكرية تسلمت من قائمقامية بصرى الحرير وأهالي قرية بصرى الشام 23 بندقية 63 بارودة غرا و 30 بارودة بغطاء و16 مسدس و 2794 طلقة ومن قرية حرايا

10 بندقية و19 بارودة غرا و145 طلقة.
25 أيلول سنة 326 OCT. 8, 1910- M
والي سورية: إسماعيل

- **DH SYS 28/1-9 Lef 62**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

أبلغتنا قائمقامية السويداء ببرقيتها بتاريخ 25 أيلول سنة 326، OCT. 8, 1910 أن فرقتي الشمال والجنوب حققتا نجاحات وانتصارات بحركاتها المنتظمة، كما قدر عدد القتلى والجرحى من الدروز كما رواه ضباط القطعات المختلفة بفرقة الشمال في مفعلة أكثر من أربعمائة قتيل وجريح لكن عادتهم في دفن القتلى وأخلاء الجرحى يمنع من التحديد الصحيح لعدد خسائرهم، وأنه تم جمع أكثر من ستمائة قطعة سلاح من القرى التابعة للسويداء وصلخد. رجاء الاطلاع.

26 أيلول سنة 326 OCT. 9, 1910
والي سورية: إسماعيل فاضل

- **DH.SYS. 28/1-9 Lef 64**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

سبق أن أبلغنا مقامكم العالي بأن الجناح الجنوبي كسر مقاومة الدروز في الكرك وشتتهم وبذلك بدأت العودة إلى دائرة الطاعة في القسم الجنوبي من الجبل. ويوم أمس حركنا الجناح الجنوبي في اتجاه الشمال لإنزال الضربة القاضية بقوة كبيرة على العامريين المتمردين ومن هناك التوجه إلى شهبا آخر أملهم في المقاومة لضبطها ومحاصرة اللجاه. كما سارت قوات من مفعلة وقنوات في اتجاهين نحو مردك وسيكون الهجوم على شهبا غدا وقد بلغت الخسائر في الاشتباكات في الشمال والجنوب أربعة وثلاثين شهيدا بينهم يوزباشي وتسعة وثمانين جريحا. أما خسائر المتمردين فكانت كبيرة. وتم قصف قرى الكفر وحران وعتيقة وقنوات ومفعله بالمدافع لمقاومتها القوات العسكرية. وتتجه قيادة الفيلق الآن نحو شهبا. رجاء الاطلاع.

26 أيلول سنة 326 OCT. 9, 1910

قائد فيلق حوران: فاروقي سامي

• DH SYS 28/1-9 Lef 60

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

أبلغتنا قيادة فيلق حوران برقيتها يوم 26 أيلول سنة 326، OCT. 9, 1910 أنه خلال الاشتباكات التي حدثت في الشمال وفي الجنوب كان عدد القتلى من الجيش أربعة وثلاثين شهيدا بينهم يوزباشي وتسعة وثمانين جريحا. أما من جانب البغاة فقد كانت الخسائر كبيرة جدا، وقصفت قرى الكفر ونجران وعفينة وقنوات ومفعله بالمدافع لمقاومتها الجيش، وان قيادة الفيلق تحركت نحو شهبا.

26 أيلول سنة 326 OCT. 10, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

• DH SYS 28/1-9 Lef 63

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

أبلغتنا قائمقامية بصرى الحرير برقيتها بتاريخ 26 أيلول سنة 326، OCT.9 1910 بأن سامي باشا قائد الفيلق الذي تحرك متوجها نحو شهبا قصف قرية مردك بالمدافع وأخضعها وهو يتقدم صوب شهبا وأن القرية المذكورة اتخذت مقرا للجيش.

27 أيلول سنة 326 OCT. 10, 1910

والي سورية: إسماعيل

• DH SYS 28/1-9 Lef 66

نظارة الحربية- دائرة الرسائل

صورة البرقية الواردة بتاريخ 28 أيلول سنة 326 OCT. 11, 1910

من فاروقي سامي باشا قائد فيلق حوران بالسويداء

تحركنا صباح أمس من السويداء ووصلنا مساء مع قوة قوامها خمسة عشر طابورا من المشاة وأربعة عشر مدفعا إلى موقع مردك. ولما عرف العصاة أن لا قبل لهم بقوة الحكومة فروا نحو أم الزيتون والمتونة وإلى أطراف اللجاه. وفي هذا اليوم تم ضبط شهبا

الملجأ الأخير لمقاومة أهالي مقرن الشمالي الذين هم من أكثر الناس تمردا وعصيانا دون قتال. وبعد ذلك توجهت قوة نحو المتونة. كما توجهت مفرزة من الشمال أي من جهة براق نحو وادي اللواء وتقدم فرساننا اليوم حتى مشارف النصيب. كما طلب قسم من أهالي شهبا الذين انسحبوا إلى اللجاه الأمان وأعلنوا استعدادهم للطاعة. كما تقدم يحيى عامر وبعض أعوانه الذين فروا إلى اللجاه بطلب تسليم السلاح مقابل بعض الشروط. ويبدأ في هذه الأماكن جمع السلاح اعتبارا من يوم غد. وتحرص قواتنا على تأمين الحماية لأهالي السويداء وأم صبيب ورشيدة ورحا وسليم وكناكر الذين لبوا طلب الحكومة وسلموا أسلحتهم وكذلك كافة قرى مقرن الجنوبي الذين بدأوا بتسليم أسلحتهم والأهالي المطيعين في الشمال وهي شهبا والهيت وبراق وصميد والقرى التي دخلتها القوات وسلم أهاليها أسلحتهم بالإضافة إلى تأديب الذين حاربوا قوات الحكومة. ويقال أن المتمردين بجهة نمرة فروا إلى الصفا وصدرت الأوامر بتأمين حماية أهالي القرى الذين سلموا أسلحتهم وطلب منهم العودة إلى قراهم وتوجه الأهالي المطيعة دون حمل السلاح نحو القوة العسكرية. لم يعد للدروز أي أمل بالمقاومة الآن والأحوال العمومية في تحسن مستمر.

- **DH SYS 28/1-9** **Lef 67**

نظارة الحربية- دائرة الرسائل

من السويداء- حل الشيفرة الواردة إلى نظارة الداخلية الجليلة

تحركنا صباح أمس من السويداء ووصلنا مساء مع قوة قوامها خمسة عشر طابورا من المشاة وأربعة عشر مدفعا إلى موقع مردك. ولما عرف العصاة أن لا قبل لهم بقوة الحكومة فروا نحو أم الزيتون والمتونة وإلى أطراف اللجاه. وفي هذا اليوم تم ضبط شهبا الملجأ الأخير لمقاومة أهالي مقرن الشمالي الذين هم من أكثر الناس تمردا وعصيانا دون قتال وبعد ذلك توجهت قوة نحو المتونة كما توجهت مفرزة من الشمال أي من جهة براق نحو وادي اللواء وتقدم فرساننا اليوم حتى مشارف النصيب. كما طلب قسم من أهالي شهبا الذين انسحبوا إلى اللجاه الأمان وأعلنوا استعدادهم للطاعة كما تقدم يحيى عامر وبعض أعوانه الذين فروا إلى اللجاه بطلب تسليم السلاح مقابل بعض الشروط. وسيبدأ في هذه الأماكن جمع السلاح اعتبارا من يوم غد. وتحرص قواتنا على تأمين الحماية لأهالي السويداء وأم صبيب ورشيدة ورحا وسليم وكناكر الذين لبوا طلب الحكومة وسلموا أسلحتهم وكذلك كافة قرى مقرن الجنوبي الذين بدأوا بتسليم أسلحتهم والأهالي المطيعين في الشمال

وهي شهبا والهيت وبراق وصميد والقرى التي دخلتها القوات وسلم أهاليها أسلحتهم بالإضافة إلى تأديب الذين حاربوا قوات الحكومة. ويقال أن المتمردين بجهة نمرة فروا إلى صفا وصدرت الأوامر بتأمين حماية أهالي القرى الذين سلموا أسلحتهم وطلب منهم العودة إلى قراهم وتوجه الأهالي المطيعة دون حمل السلاح نحو القوة العسكرية. لم يعد للدروز أي أمل بالمقاومة الآن والأحوال العمومية في تحسن مستمر.

28 أيلول سنة 326 OCT. 11, 1910- M

قائد فيلق حوران: فاروقي سامي

• DH SYS 28/1-9 Lef 68

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

أبلغنا قائمقام بصرى الحرير ببرقيته المؤرخة 28 أيلول سنة 326، OCT. 11, 1910 بأن سامي باشا موجود الآن في مردك، وأن قائد الجناح الثاني بدرخان بك مع قوة كتيبة دخل شهباء يوم أمس وأن قرية سجن تم تخريبها من قبل طابور ونصف بقيادة قائد الجناح أركان حرب نورس بك وأن أعدادا كبيرة من الدروز لجأوا ويواصلون اللجوء إلى اللجاه، وأن عدد الأسلحة المسلمة حتى مساء أمس بلغ ألفا ومائتين وان يحيى عامر وهو أحد رؤساء العصاة من الدروز انسحب مع ثمانين من العصاة من شهبا إلى موقع قفير شرق قرية صميد، وأن الفرسان دخلوا يوم أمس قرية بريكه وأحرقوها وأن قسما من الدروز سلموا أسلحتهم، ومن لم يسلم أسلحته يتم جمع أثمانها من الأهالي وأن الاستطلاعات الخاصة تفيد بأنه إذا لم تتخذ مواقف مشددة فلن يسلموا الأسلحة كلها. رجاء الاطلاع.

29 أيلول 326 OCT. 12, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

٦١- حملة سامي باشا الفاروقي: الدروز والحوارنة يطلبون الأمان ويسلمون سلاحهم ويخضعون للإجراءات الإصلاحية (١٩١٠)

• DH SYS 28/1-9 **Lef 81**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

أبلغت قائمقامية السويداء عن نزول أعداد كبيرة من الدروز من منطقه اللجاه الوعرة طالبين الأمان وأنه لم يبق أمام البقية سوى الاستسلام وأن الدروز من قائمقامية بصرى الحرير واللجاه الذين طلبوا الأمان يقبلون بتنفيذ كل ما تطلبه الحكومة وتسمح قيادة الفيلق لمن يسلم سلاحه بالعودة إلى قريته وأن جمع الأسلحة متواصل في عدد من المواقع وأن عدد الأسلحة التي تم تسليمها إلى مخزن الأسلحة في السويداء تجاوز ألفين وأربعمائة. رجاء الاطلاع.

تاريخ 5 تشرين الأول سنة 326 OCT. 18, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

• DH SYS 28/1-9 **Lef 59**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

نقدم أعلاه البرقية الواردة اليوم من قيادة فيلق حوران. رجاء الاطلاع.

8 تشرين الأول سنة 326 OCT. 21, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

• DH SYS 28/1-9 **Lef 59**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية- صورة- FROM OCT. 9–21, 1910

بعد المكوث قرب مردك المتونة وأم زيتون في الفترة من ٢٦ أيلول وحتى ٨ تشرين عدت مع مقر القيادة إلى السويداء. خلال مدة الاثني عشر يوما هذه دخلت كافة القرى في المقرن الشمالي والشرقي ووادي اللواء ضمن دائرة الطاعة وسلموا أسلحتهم وسجلوا نفوسهم، كما سلم الذين لجأوا إلى منطقة اللجاه الحجرية أسلحتهم وعادوا مع أسرهم إلى قراهم ومع ذلك وأمام احتمال بقاء عدد من الدروز أرسلنا وحدة مسح من الشمال

إلى خلخلة لإجراء مسح على اللجاه ووحدة من جنينة إلى المتونة عن طريق عمرة كما أرسلنا وحدة من الدويرة نحو عاهرة، ومع إجراء الحركات والوحدات من الشمال والجنوب والشرق والغرب والملاحقات ضد الدروز اضطر كافة العربان في اللجاه لتسليم أسلحتهم وتسجيل نفوسهم وطلب الأمان. واليوم بدأ العمل بداخل اللجاه بقوة قوامها ثمانية طوابير وبعد القيام بالتحريات من قبل وحدة المقرن الشرقي غدا وحتى صفا ومن قيراطة الحجرية وحتى البادية يكون التحرك من شرق الجبل نحو الجنوب وأجري التحرير من قبل الجهة العسكرية.

8 تشرين الأول سنة 326 OCT. 21, 1910

- **DH SYS 28/1-9 Lef 45**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية

تاريخ 9 تشرين الأول سنة 326 OCT.22,1910

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

أبلغت قائمقامية السويداء بأنه خلال نقل الأسلحة المسلمة للفيلق إلى السويداء قام بعض الدروز بالهجوم على أمل استردادها فجرح أربعة من الدروز المهاجمين جراح أحدهم بالغة وتم القبض على أربعة عشر شخصا وأرسلوا إلى مركز السويداء. رجاء الاطلاع.

8 تشرين الأول سنة 326 OCT. 21, 1910

والي سورية إسماعيل

- **DH SYS 28/1-9 Lef 44**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

أبلغت قائمقامية السويداء عن إرسال ثلاثة آلاف بندقية وأكثر من أربعين ألف رصاصة وهي من الاسلحة الممنوعة التي تم جمعها من الدروز إلى مركز الولاية. رجاء الاطلاع

تاريخ 10 تشرين الأول سنة 326 OCT. 23,1910

والي سورية إسماعيل

• DH SYS 28/1-9 Lef 39

دائرة برق الدولة العلية العثمانية-

تاريخ 15 تشرين الأول سنة 326 OCT. 28,1910

إلى نظارة الداخلية،

جاء في برقية قيادة فيلق حوران بأن القوة المؤلفة من خمسة عشر طابورا تحركت من السويداء متوجهة من ثلاث جهات نحو صلخد وبصرى الشام للقيام بجمع الأسلحة التي لم تسلم بعد وتحرير النفوس في المقرن الجنوبي من جبل الدروز، ومن قائمقام السويداء باستمرار أعمال تحرير النفوس على النحو المطلوب وأن أحوال جبل حوران تتحسن يوما بعد يوم. رجاء الاطلاع.

14 تشرين الثاني سنة 326 OCT. 27, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

• DH.SYS.28/1-9 Lef 39

دائرة برق الدولة العلية إلى نظارة الداخلية، العثمانية

جاء في برقية قائمقامي الأقضية بأن الكتيبة التي يقودها الأمير آلاي بدر خان بك في مقرن الشمالي عادت إلى السويداء، وأن طابور قبصة تحرك من السويداء من كناكر وصلخد وسائر القرى على الطريق وكذلك طابور آلاشهر لجمع الأسلحة وتحرير النفوس في القرى الواقعة على الطريق الآخر وأن تحرير النفوس في عموم الجبل يسير وفق ما هو مطلوب وأنه بدأت عملية التحصيلات منذ يومين وأنه بوشر بعملية جمع الأسلحة وتحرير النفوس في مركز قضاء السويداء والشيخ مسكين وناحية غباغب من جهتين وأن أهالي القضاء المذكور وكذلك أهالي قضاء عجلون مستعدون لقبول كافة التكاليف الحكومية راضين طائعين. رجاء الاطلاع.

17 تشرين الأول سنة 326 OCT. 30, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

• DH.SYS. 28/1-9 Lef 54

نظارة الحربية- دائرة الرسائل- صورة البرقية الواردة من فاروقي سامي باشا قائد فيلق حوران

معاملات تسجيل نفوس جبل الدروز أوشكت على الانتهاء وتجري الاستعدادات اللازمة لبدء معاملة التجنيد في قضائي السويداء وعاهرة وما مجموعه ستة عشر مركزا

وصدرت الأوامر ببدء العمل بصورة كاملة في مقرن الجنوبية، كما بدأ تحرير النفوس وجمع الأسلحة في مراكز متعددة داخل حوران و سيصار قريبا إلى التجنيد في كافة قرى جبل الدروز وسوق العسكر. رجاء الاطلاع.

تاريخ 19 تشرين الأول سنة 326 NOV. 1, 1910

- **DH SYS 28/1-9 Lef 53**

نظارة الحربية– دائرة الرسائل

الى نظارة الداخلية الجليلة،

نرسل إلى مقامكم العالي نسخة مستخرجة من البرقية الواردة من قيادة فيلق حوران حول قرب الانتهاء من معاملات تسجيل نفوس جبل الدروز وأنه يتعين إجراء الاستعدادات اللازمة لبدء معاملة التجنيد في قضائي السويداء وعاهرة وما مجموعه ستة عشر مركزا وأن العمل بدأ بصورة كاملة في مقرن الجنوبية وأنه سيصار قريبا إلى التجنيد في كافة قرى جبل الدروز وسوق العساكر. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٩ شوال سنة ٣٢٨ و 20 تشرين الأول سنة 326

NOV. 2, 1910- H NOV. 2, 1910

عن ناظر الحربية

- **DHSYS 28/1-9 Lef 55**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

أبلغت قيادة الفيلق بأن معاملات تجنيد العساكر في مقرن الجنوبي بجبل الدروز قد اكتملت، وأن حوالي ثلاثمائة فرد من الدروز أرسلوا إلى بصرى تمهيدا لإرسالهم إلى الشام وأنه بدأت معاملات التجنيد اعتبارا من 21 تشرين الأول سنة 326 في بصرى الحرير وخربة الغزالة والشيخ مسكين وبعد ذلك في بصرى الشام وأنه من المقرر سوق فوجين من المشاة من بصرى الشام إلى درعا لإجراء معاملات التجنيد في جهات حوران الأخرى وأن مقر قيادة الفيلق تحرك نحو السويداء يوم 22 تشرين الأول لتسريع معاملات التجنيد التي بدأت في مختلف جهات مقرن الشمال. رجاء الاطلاع.

٢٤ تشرين الأول سنة ٣٢٦ NOV. 3, 1910

الوالي إسماعيل

DH SYS 28/1-9 • Lef 80

دائرة برق الدولة العلية العثمانية– تاريخ 3 تشرين الأول سنة 326
إلى نظارة الداخلية،

أبلغت قائمقامية السويداء أن اللواء المستقل بفيلق حوران التحق بالقوتين المرافقتين لسامي باشا وان المياه بحوران على وشك الحجز وأن المشايخ مستمرون في القدوم إلى سامي باشا وطلب الأمان وأن الأحوال تتحسن يوما بعد يوم وأن تسليم الأسلحة إلى لجنة الأسلحة بالسويداء مستمر وأن مقدار الأسلحة التي تم تسليمها تجاوز ألف وستمائة قطعة.

رجاء الاطلاع.

2 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 15, 1910

والي سورية: إسماعيل فاضل

DH SYS 28/1-9 • Lef 33-37

دائرة برق الدولة العلية العثمانية تاريخ 3 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 16, 1910

ذيل البرقية المؤرخة 1 تشرين الثاني سنة 326، تقرر بتاريخ 21 تموز سنة 326 AUG. 2, 1910-

سوق قوة عسكرية بقيادة سامي باشا من الأعيان قوامها أربعة طوابير نظامية ولواءان من الاحتياط وطابور مدفعية سريعة الطلقات ووحدتي ميتراليوز لتنفيذ الإصلاحات التي قررتها الحكومة بعد حادثة قريتي معربا وجاسم. وفي السابع من آب 326 AUG. 20, 1910 ،وصل سامي باشا إلى حيفا لكن القافلة الأخيرة من التجريدة وهي طابور سيسام لم تصل درعا إلا في الحادي عشر من أيلول326 ,SEPT. 24 1910 وخلال هذه المدة انشغل طابورا أضنه وعينتاب الذين تأخرا كثيرا بتسريع إكمال النواقص وتعليم القطعات العسكرية والاطلاع على الأحوال المحلية. وخلال إقامة جيش النظام الدستوري في درعا تحدثت الصحف السورية عن طريق أقلامها المعتبرة عن مهابة وقوة الجيش قبل بدء العمليات العسكرية الأمر الذي أدى إلى كسر القوة المعنوية للدروز إلى درجة كبيرة. وفي 12 أيلول 326، SEPT. 25, 1910 تحركت

القوات من جهتين نحو السويداء، فلم تصادف أية مقاومة أو ممانعة وباشر الجيش بالإجراءات العسكرية بالسويداء فور دخوله إليها بعد أن أمهل الأهالي فترة معقولة لكي يفكروا أين تكون مصلحتهم في موضوع الدخول في الطاعة. ولم تعلن الأحكام العرفية في عموم لواء حوران يوم 19 أيلول سنة 326، SEPT. 29, 1910 ونشر بيان الحكم العرفي الخاص بذلك. وجاء في البيان أن عقوبات الجرائم التي ارتكبت قبل إعلان الحكم الدستوري عفي عنها.

- **DH SYS 28/1-9** **Lef 56**

دائرة برق الدولة	تاريخ ٥ تشرين الثاني	NOV. 18, 1910-M
العلية العثمانية	سنة ٣٢٦	

إلى نظارة الداخلية،

أبلغت القائمقامية بأن طابور بورنوه الاحتياطي وطابورًا من الجيش النظامي تحركًا من السويداء للتمركز في الكرك وأن أهالي قضاء عجلون بدأوا بتسليم أسلحتهم اعتبارا من اليوم على اثر إعلان متصرفية الكرك وقيادة الفرقة الثانية عطفا على إشعار قيادة فيلق حوران. رجاء الاطلاع.

1 تشرين

والي سورية إسماعيل

٦٢- استسلام يحيى عامر (١٩١٠)

- DH SYS 28/1-9 Lef 52

نظارة الخارجية- دائرة المحاكمات- صورة البرقية الواردة من فاروقي سامي باشا قائد فيلق حوران

بعد هزيمة الشقي يحيى عامر من عصاة جبل الدروز الذي قاد العصاة بنفسه مدة ثلاثة أيام خلال اشتباكات قنوات. عاش المذكور بعد استسلام من معه من العصاة فترة في مناطق اللجاه الوعرة وفترة في جبال الصفا. وقد قدّم مرات عديدة طلبا بالاستسلام شرط أن ينال العفو التام والأمان فرفض الفيلق طلبه. وأعلن عن قبول طلبه الأمان شرط استجابته لدعوة ديوان الحرب العرفي للمحاكمة. ونظرا لعودة الشقي المذكور بتلك الصورة أبلغ عن تسليمه لديوان الحرب العرفي لإصدار العقوبة به. وفيما عدا ذلك فإن الذين ألفوا التمرد بجبل الدروز من أرباب السوابق والمتهمين بالهجوم على قريتي جاسم ومعربا أثناء الواقعة المؤلمة التي قام بها الدروز ضد الحورانيين وقتلهم للنفوس وغصبهم للأموال تم القبض عليهم جميعا ودفعة واحدة بفضل التدابير والترتيبات المتخذة واقتيدوا إل الديوان المذكور. رجاء الاطلاع.

بتاريخ 7 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 20, 1910

- DH SYS 28/1-9 Lef 57

دائرة برق الدولة العلية العثمانية تاريخ 7 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 20, 1910

إلى نظارة الداخلية،

أبلغت قيادة فيلق حوران برقيا باستسلام يحيى عامر من الرؤساء المعروفين بمقرن الشمالي بجبل الدروز دون قيد او شرط وأنه أطلق سراحه مؤقتا على أن يكون التصرف بحقه وفق القرار الذي يصدره ديوان الحرب.

4 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 17, 1910

والي سورية إسماعيل

٦٣-تقارير حول "المسألة الدرزية" (١٩١٠-١٩١١)

• DH SYS 28/1-9 Lef 47-51

إدارة برق الدولة العلية العثمانية تاريخ 3 تشرين الثاني سنة 326 NOV. 16, 1910-M

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

خلاصة مسألة حوران أو المسألة الدرزية الموروثة من العهد السابق أن طائفة الدروز التي تقيم في جبل يفصل بين بادية العرب وبين المناطق المعمورة والمسكونة من سورية غرّتهم مناعة مواقعهم وإمكانية فرار ولجوء آلاف الأهالي إذا اقتضى الأمر واختفائهم في اللجاه والصفا الوعرتين وعدم احترامهم القوانين العدلية والعسكرية والمالية وهجرتهم من دار إلى دار وتعرضهم لأراضي وأملاك الحورانيين المجاورين كلما زاد عددهم وتكاثروا بهدف توسيع دائرة نفوذهم وأملاكهم فهي مسألة أمنية واجتماعية. إن تكاليف القرى الدرزية تجاه الميري خلال عشر سنوات اعتبارا من عام ثلاثمائة وخمسة عشر 1899 / 1890 تبلغ خمسة ملايين وثمانمائة ألف قرش. وخلال السنوات العشر لم تتمكن الدولة بالوسائل التحصيلية العادية سوى جمع ما بين سبعمائة وثمانمائة ألف قرش. ومع أن خمسين بالمائة من مرتكبي الجرائم في هذه المناطق وكذلك في مركز الولاية وداخل قضائي وادي العجم والنبك هم من الدروز فليس لهم في سجلات المحاكم ولا في السجون أي موقوف منهم ولم يجند حتى الآن أي واحد من الدروز. فهم منذ القديم يستفيدون من الحقوق العثمانية لكنهم لا يؤدون أية تكاليف مالية أو عسكرية ولا يرضون أن تطبق بحقهم أحكام القوانين العدلية ويتبين من ذلك أنهم عبارة عن فئة قليلة باغية. إن السبب الوحيد للعمليات العسكرية المتكررة في جبل حوران هو عدم الطاعة هذا، بالإضافة إلى ما يشغل بال الحكومة المدنية هو أن الدروز الذين تعودوا على عدم احترام حقوق وحياة الآخرين وجعلوا ذلك نهجاً لهم، فهم منذ قرن ونصف يعتدون على أراضي وأملاك جيرانهم من الحورانيين ويوسعون حدود أملاكهم وتصرفاتهم نحو الحدود الغربية على حساب الآخرين. ومع أن من واجب الحكومة مساعدة مواطنيها من أي قوم أو جماعة كانوا على توسيع نطاق قدراتهم فإن القاعدة الأساسية في ذلك تقضي بأن يكون ذلك ضمن الوسائل والمقاصد المشروعة. لكن الوقائع أثبتت بأن الدروز يرون منافعهم ومصالحهم في الإضرار بمواطنيهم الحورانيين الذين يجاورونهم.

ويفهم من التحقيقات الجادة التي أجريت أخيرا أن الدروز قاموا في عام ثلاثمائة 1884/5 بإحراق قريتي أم ولد وكرك الحورانيتين وقتلوا وجرحوا كثيرا من أهاليهما لمجرد رغبتهم بالاستيلاء على أراضيهم، كما قاموا في عام ثلاثمائة وعشرة 1894/5 بإحراق القرى الحورانية حراك وجيريك وكحيل وعاملوا أهاليها بمنتهى القسوة والوحشية رغبة منهم في الاستيلاء على أراضيهم. وقيامهم أخيرا بالهجوم على ناحية بصرى الشام ونهبوا قريتي معربة وجاسم وقتلوا حوالي أربعين من أهاليهما يرجع إلى رغبتهم في الاستيلاء على قصبة بصرى الشام. وقبل ثلاثة شهور حدث نزاع بين عائلة المقداد الحورانية وعائلة الأطرش الدرزية بسبب طاحونة أنشأها الدروز هناك وكذلك بسبب جهة التصرف بالأراضي الكائنة بقرية سماط. كانت هذه الحوادث سببا في العمليات العسكرية الضخمة التي قام بها حسين فوزي باشا في عام ثلاثمائة 1884/1885 وعمر رشدي باشا في عام ثلاثمائة وعشرة 1894/1895 وأخيرا العملية العسكرية التي قادها سامي باشا بالرغم من أن الأسباب المباشرة كانت بعض الوقائع الجرمية والحوادث الفردية. وقد حصلنا على دلائل قوية هذه المرة على أن العامل المؤثر في كل تلك الوقائع والأحداث هو الرغبة في اغتصاب الأراضي وتوسيع دائرة النفوذ. هذه الحالة التي تشكل ذكرى اجتماعية أليمة في حوران وما جاورها أدت قبل قرن ونصف إلى نتائج كبيرة لصالح الدروز فانقلبت هذه القرى اليوم إلى قرى درزية بكاملها. وكانت قرى مفعلة والكفر وسهوة البلاط التي شهدت أول المعارك في العمليات العسكرية الأخيرة بيد عائلات مفعله والكفارنة والسهاونة، فاضطرت هذه العوائل قبل مائة عام إلى ترك أوطانها من شدة ما لاقته من ظلم واضطهاد من قبل الدروز. عرفنا ذلك من بقايا هذه العوائل في قرى حوران التي تعيش في حالة يرثى لها. وقبل أربعين عاما كانت قرى ولغا وسجن الدارة ودوبر الثعلة القريبة من بصرى الحرير كانت بيد عشيرة الزعبي كما كانت قرى ذيبين وأم الرمان وعنز وخربة عواد ومجيمر بيد النصارى والمسلمين السنة، فأصبحت القرى المذكورة أولا بكاملها والثانية بأكثريتها قرى درزية. وكان من الممكن أن يقوم الدروز بأحياء الأراضي الشاسعة الخالية في الجهة الشرقية من جبل حوران لزيادة أملاكهم وثروتهم لكنهم لم يتوجهوا إلى تلك الجهات بل توسعوا باتجاه الغرب غاصبين معتدين. وتقول بعض الروايات بأن هدف هؤلاء في الاتجاه نحو الغرب ينبع من سعيهم إلى وصل ما بين جبل الشيخ وصفد وحاصبيا وبين أقضية الشوف بجبل لبنان كي يكونوا على اتصال بالأرض بالإضافة إلى الاتصال المذهبي فيما بينهم تحسبا للمستقبل. ولما كان لا يجوز إبقاء هذه المنطقة المهمة من حدود بادية العرب على هذا النحو المضطرب، كان الشعور بالحاجة إلى القيام بحملة عسكرية

كبيرة واتخاذ تدابير مشددة، تعقبها إحداث مؤسسات وتدابير ادارية. وسيصار إلى الإبلاغ عن نوع ودرجات التشكيلات والتدابير الادارية المتصورة على ضوء نتائج العمليات العسكرية. رجاء الاطلاع.

1 تشرين الثاني سنة 366 NOV. 14, 1910

متصرف حوران: فهيم

- DH SYS 28/1-9 **Lef 38**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

إلى نظارة الداخلية،

جاء في البرقية التي أرسلها رئيس بلدية عجلون بإسم كافة أهالي قضاء عجلون التابع للواء حوران بأنه تبين من تسجيل النفوس بأن عددهم يبلغ مائة ألف وأن أهالي القضاء الذين يطيعون بكاملهم الدولة العثمانية الأبدية يستنكرون ويندوون بكل قوة عمليات الإخلال بالأمن التي قام بها عربان لواء الكرك ويطالبون الحكومة الدستورية بإنزال العقوبة العادلة فيهم. ويقترح تبليغ متصرفية حوران ببيان الرضا والشكر بإسم الولاية إلى الجهات اللازمة وتقدير الشعور الوطني لسكان القضاء المذكور. رجاء أخذ العلم،

30 تشرين الثاني سنة 326 DEC. 13, 1910

وكيل والي وقائد سورية: فتحي

- DH.SYS. 28/1-9 **Lef 10**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- شيفرة

إلى متصرفية حوران،

نظرا لإكمال النقص في الأوراق التي احترقت أثناء حريق الباب العالي، نرجو تزويدنا بمعلومات عن كيفية وقوع حادثة حوران وأسبابها والتدابير والإجراءات المتخذة، وكذلك التدابير المتخذة لحماية قسم جبل الدروز من اعتداءات العربان برقيا خلال يومين.

التاريخ 2 شباط سنة 326 FEB. 15, 1911

- DH.SYS. 28/1-9 **Lef 16**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية- تاريخ 5 شباط سنة 326 FEB. 15, 1911

إلى نظارة الداخلية،

ج 2 شباط سنة 326. نظرا لانقطاع خطوط البرق بين الشام وحوران لشدة الشتاء، فقد تسلمنا كتاب معاليكم اليوم بالشام وسنوافيكم بالرد غدا. الأحوال العامة في مناطق حوران هادئة. رجاء الاطلاع.

4 شباط سنة 326 FEB. 17, 1911

متصرف حوران: فهيم

- **DH.SYS. 28/1-9 Lef 11**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية

هاجم الدروز قصبة بصرى الشام وقتلوا ضابطا من الجيش النظامي وجنديا وأحد عشر من الأهالي. كما سقط أثناء القتال هلال الأطرش وهو من رؤساء الدروز وخمسة من رجاله. وقد أدى مقتل هلال الأطرش إلى استياء شديد لدى الدروز. ونظرا لمقتل رجل اسمه قاسم جرمقاني وهو من رؤساء صلخد بعد فترة من قبل رجل آخر بداخل لواء حوران واتهام أحد أهالي بصرى الشام بقتله فقد تجمع الدروز مرة أخرى يومي الرابع عشر والخامس عشر من شهر تموز في السنة الحالية وقاموا بالهجوم ونهب قريتي جاسم ومعربا. ولما كان تاريخ هذا الهجوم يصادف الحادثة الرجعية التي تمت في شهر آذار في اسطنبول في عام ثلاثمائة وخمسة وعشرين عقب إعلان الحكم الدستوري، تعذرت المسارعة لاتخاذ التدابير الجذرية، كما حالت أحداث بلاد الأرناؤوط التي أعقبت ذلك دون سوق العساكر إلى تلك الجهات، فتعذر والحالة هذه اللجوء إلى أسباب منع وقوع الحادثة الأخيرة. وسيصار إلى بيان نتائج العملية التأديبية الأخيرة في وقت لاحق.

7 شباط سنة 326 FEB. 20, 1911

متصرف حوران: فهيم

- **DH.SYS. 28/1-9 Lef 12-15**

دائرة برق الدولة العلية العثمانية- مهم وعاجل

إلى نظارة الداخلية،

جواب البرقية رقم 2 خصوص وتاريخ 2 شباط سنة 326 FEB. 15, 1911

ان الأمر الذي استوجب سوق فيلق مجهز إلى لواء حوران وتأديب الدروز وإصلاحهم أن أهالي جبل الدروز تجمعوا يومي الرابع عشر والخامس عشر من شهر تموز العام الحالي JUL.27&28, 1910 وهاجموا قريتي معربا وجاسم والقرى المجاورة

لها فقتل تسعة وخمسون شخصا منهم اثنتا عشرة من الإناث والباقي من الذكور ونهبوا ما بهذه القرى من أموال وأشياء وأحرقوها. ان هذه الأعمال الشنيعة التي لا يمكن قياسها بالجرائم العادية من جهة أوصافها ودائرة شمولها ورهبتها، كما إنها ليست حادثة فورية ومن قبيل الصدف، بل بينت التحقيقات أنها النتيجة الحتمية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى بعض مساوئ العهد البائد. فالدروز الذين لم يكونوا من السكان الأصليين لحوران هاجروا إلى هذه المناطق قبل مائة وسبعين أو مائتي عام من المناطق المجاورة لحلب ومن جبال لبنان واستوطنوا فيها وعملوا على استمرار وجودهم بين الذين لا تربطهم بهم علاقة مذهبية أو عرقية بقوة السلاح. ولاكتسابهم أوصاف التفوق على من جاورهم وتكاثر عددهم صاروا يعتدون على أملاك وأراضي جيرانهم من الحورانيين بالإضافة إلى أنهم تعودوا على عدم الطاعة للقوانين العسكرية والمالية والعدلية للدولة. فالدروز الذين لم يكن لهم من الأملاك قبل قرن ونصف سوى عدد من القرى كادوا الآن أن يحتلوا نصف أراضي حوران. وما يستحق عليهم للدولة خلال فترة عشر سنوات يبلغ خمسة ملايين وثمانمائة ألف قرش. ولم تتمكن الدولة بالوسائل العادية من تحصيل ثمنمائة ألف قرش خلال عشر سنوات. ومع أن خمسين بالمائة من الجرائم في لواء حوران وحتى مركز الولاية وبداخل قضائي وادي العجم والنبك ارتكبها الدروز الا أنه لم تتخذ بحقهم تدابير جذرية باستثناء العملية الأخيرة. كل هذا يعتبر من الدلائل القطعية على ما ذكرناه. هذه هي الأسباب الأصلية لأحداث حوران أو جرائم الدروز التي تكررت منذ العهد السابق. وإذا كان البعض يذكر بعض الوقائع الإجرامية المنفردة للحركات العسكرية التي تحققت عام 1300 5/1884 بقيادة حسين فوزي باشا وفي عام 1321 6/1905 بقيادة عمر رشدي باشا وطاهر باشا وعبدالله باشا والعملية الكبيرة الأخيرة بقيادة سامي باشا، فإن هذه الوقائع لا تعدو كونها أسبابا فرعية. وبعد البحث والتدقيق في الأعمال البشعة التى حصلت بعد العملية العسكرية في عام 1312 1896/ 7 وحتى حادثتي جاسم ومعربا الشنيعتين تؤكد أن الأسباب الحقيقية لتلك الوقائع هي ما ذكرناه من الأحوال الاجتماعية. ذلك بأنه خلال العمليات العسكرية في عام 1312 1896/ 7 وخلافا للقوانين والقواعد اعتبرت مساعدة الحورانيين والعربان الآخرين للجيش أمرا مشروعا. فأدت العمليات الزجرية التي قامت بها القوات العسكرية إلى انهيار القوة المعنوية للدروز، مما شجع بعضا من أهالي بصرى الشام على قرية بكا الدرزية وقتلوا ثلاثة من مشايخ القرية المذكورة. وبعد انسحاب القوات العسكرية إلى مواقعها وأماكنها كانت الحادثة المذكورة سببا للمخاصمة بين الحورانيين والدروز في كثير من

الأوقات، وتسببت في حوادث أخرى. إلى أن عقدت المصالحة بين المقداديين وهم من وجوه بصرى الشام وبين آل الأطرش وهم من وجوه الدروز وفقا للأعراف القبلية. وكان من شروط المصالحة السماح لشبلي الأطرش وهو من الدروز بإنشاء مطحنة بخارية بقريةبصرى الشام. وقد أدى إنشاء هذه المطحنة إلى ازدياد نفوذ شبلي الأطرش في المناطق المجاورة لبصرى الشام، مما أثار غيرة الحورانيين فقاموا بتعطيل المطحنة. كما أنهم قاموا بحماية أهالي قرية حماد ضد يحيى الأطرش الذي أراد حجز القرية مقابل دين له عليهم واقترضوا من البنك الزراعي وسددوا ديون يحيى الأطرش. وبذلك عادت الخصومة بين الحورانيين والدروز مرة أخرى. وخلال ذلك قتل الحورانيون رجلا من قرية بكا الدرزية اسمه ابن الظل فيها قتل الدروز بدر بن منصور القاسم من وجوه بصرى الشام. قابلهم الحورانيون بقتل درزيين من قرية نعله. واشتدت الخصومة على مر الأيام وتصاعد التوتر، لكن الحكومة لم تستطع فعل شيء حيال الجرائم التي وقعت قبل إعلان الحكم الدستوري واكتفت بتشجيع الطرفين على المصالحة وفقا للأعراف القبلية. وفي عام 325........

تاريخ: 7 شباط سنة 326 FEB. 20, 1911

٦٤- أحكام ديوان الحرب العرفي (١٩١٠ - ١٩١٤)

- **IRADE-HARICIYE** **S 139/1329**

نظارة الحربية- دائرة الرسائل

الخلاصة؛ حول عقوبة محمد حسين متين وإسماعيل الطويل وإسماعيل ناصر

معروض الداعي،

تم تقديم المحضر رقم ثلاثة عشر وتاريخ 22 تشرين الأول سنة 1326، APR. 11, 1910 المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران والمرفق برسالة قيادة الفيلق مع القرار بشأن باشتراك كل من: محمد بن حسين متين وعمره خمسة وثلاثون عاما، وإسماعيل بن واقد ناصر وعمره حوالي عشرين عاما من قرية شقا التابعة لجبل الدروز بحوران، وإسماعيل الطويل وعمره ثلاثون عاما من قرية شهبا، وقاسم المعان وعمره خمسة وثلاثون عاما من السويداء في القتال يوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول عام ألف وثلاثمائة وستة وعشرين OCT.28, 1910 بصورة فعلية. فأقروا واعترفوا في المحكمة باشتراكهم الفعلي في القتال. ونظرا إلى أن أفعالهم تدخل تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني، فقد قررت المحكمة بالإجماع معاقبة كل من محمد بن حسين متين من قرية شقا وإسماعيل الطويل من شهبا بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليهما بتاريخ 8 تشرين الأول سنة 1326، OCT.21,1910 وإسماعيل ناصر من قرية شقا بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات. وأن قاسم المعان من قضاء السويداء من أصحاب الجرائم، والحكومة تبحث فيها، والتحقيقات جارية في الملف الخاص به وفي حال تحقق ارتكابه لفعل جنائي آخر يصدر الحكم بحقه وفق قاعدة اجتماع الجرائم. والأمر بإجراء اللازم والإبلاغ بما يتم منوط برأي مقامكم السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٥ صفر سنة ١٣٢٩ و 2 شباط سنة 1326 JAN. 16, 1911

ناظر الحربية

- **IRADE-HARICIYE** **139/1329 S**

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم مذكرة نظارة الحربية الجليلة المحتوية على إرسال المحضر المنظم

من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل مع محضر الحكم والقرار بشأن باشتراك كل من: محمد بن حسين متين وعمره خمسة وثلاثون عاما، وإسماعيل بن واقد ناصر وعمره حوالي عشرين عاما من قرية شقا التابعة لجبل الدروز بحوران، وإسماعيل الطويل وعمره ثلاثون عاما من قرية شهبا، وقاسم المعان وعمره خمسة وثلاثون عاما من السويداء في القتال يوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول عام ألف وثلاثمائة وستة وعشرين بصورة فعلية فأقروا واعترفوا في المحكمة باشتراكهم الفعلي في القتال. ونظرا إلى أن أفعالهم تدخل تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني فقد قررت المحكمة بالإجماع معاقبة كل من محمد بن حسين متين من قرية شقا، وإسماعيل الطويل من قرية شهبا بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات، اعتبارا من تاريخ القبض عليهما بتاريخ 8 تشرين الأول سنة 1326، OCT. 28, 1910 وإسماعيل ناصر من قرية شقا بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات. وأن قاسم المعان من قضاء السويداء من أصحاب الجرائم، والحكومة تبحث فيها، والتحقيقات جارية في الملف الخاص به وفي حال تحقق ارتكابه لفعل جنائي آخر يصدر الحكم بحقه وفق قاعدة اجتماع الجرائم. وهذه المذكرة ببيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

١٨ صفر سنة ١٣٢٩ و 5 شباط سنة 1326 OCT. 21, 1910

الصدر الأعظم

معروض الداعي،

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة السامية مع القرار المرفق، وصدرت الموافقة بالتوقيع الهمايوني على ما ورد فيه. والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٩ صفر سنة ١٣٢٩ و 6 شباط سنة 1326 JAN. 20, 1911

رئيس كتاب القصر السلطاني

- **IRADE-HARICIYE 139/1329 S**

رقم 30 رقم المحضر 13 محضر حكم

على اثر ورود تقرير باشتراك كل من محمد بن حسين متين وعمره خمسة وثلاثون عاما، وإسماعيل بن واقد ناصر وعمره حوالي عشرين عاما من قرية شقا التابعة لجبل الدروز بحوران، وإسماعيل الطويل وعمره ثلاثون عاما من قرية شهبا، وقاسم المعان وعمره خمسة وثلاثون عاما من السويداء في القتال يوم الخامس عشر من شهر تشرين

الأول عام ألف وثلاثمائة وستة وعشرين OCT.28,1910 بصورة فعلية. وقد استجوبوا لدى لجنة التحقيق وأعيدت أوراقهم إلى هيئتنا، حيث اطلعنا على ما أدرج فيها. كما استمعنا إلى أقوالهم حاضرين، فأقروا واعترفوا باشتراكهم الفعلي في القتال. ونظرا إلى أن أفعالهم تدخل تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني الهمايوني (وتنص على أن كل من يشترك في جماعة البغاة ممن ليسوا من أصحاب الكلمة والقيادة فيها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة بعد القبض عليه). وقد أقر من بين هؤلاء كل من: محمد بن حسين متين من قرية شقا، وإسماعيل الطويل من قرية شهبا بإطلاق عشر رصاصات، وعليه فيعاقب كل من المذكورين بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليهما بتاريخ 8 تشرين الأول سنة 326، OCT.21,1910 وإسماعيل ناصر من قرية شقا بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات لعدم ثبوت إطلاقه النار. ومع أن قاسم المعان من قضاء السويداء يدعي بأنه حضر القتال مجبرا من قبل القائد يحيى عامر دون سلاح، فهو من أصحاب الجرائم، والحكومة تبحث فيها، والتحقيقات جارية في الملف الخاص به وفي حال تحقق ارتكابه فعلا جنائيا آخر يصدر الحكم بحقه وفق قاعدة اجتماع الجرائم.
وقد صدر هذا القرار بإجماع آراء هيئة المحكمة.

توقيع الأعضاء رئيس ديوان الحرب العرفي

السويداء في 22 تشرين الأول سنة 1326 NOV.4,1910

IRADE-HARICIYE • 139/1329 S

نظارة الحربية- دائرة الرسائل- مرسوم

تم التصديق على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران بشأن معاقبة كل من: محمد بن حسين متين من قرية شقا، وإسماعيل الطويل من قرية شهبا بجبل الدروز التابعة لحوران بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات. وإسماعيل ناصر من قرية شقا لمدة أربع سنوات وذلك لاشتراكهم الفعلي في القتال.

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا هذه.

١٩ صفر سنة ١٣٢٩ و 6 شباط سنة 1326 JAN. 20, 1911

محمد رشاد

الصدر الأعظم

ناظر الحربية

50 IRADE-HARBIYE •

عطوفة سيدي،

تم عرض وتقديم مذكرة نظارة الحربية الجليلة حول اطلاعها على المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران بإنزال عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بحق كل من محمد بن أحمد الحلبي من أهالي قرية مجيمر وحمد شاهين حديفة من أهالي قرية رساس، وحمد شاهين بن حامد شاهين وهم من الدروز التابعين للواء حوران اعتبارا من تاريخ القبض عليهم وذلك لثبوت اشتراكهم في أعمال النهب والسلب التي حدثت في بصرى الشام وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني الهمايوني، مع القرار المذكور وهذه المذكرة لبيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

٩ جمادي الأول سنة ١٣٢٩ و 25 نيسان سنة 1327 MAY 29, 1909

نظر المقام العالي في مذكرة الصدارة السامية مع ملفوفاتها وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على إجراء مقتضى ما جاء فيها. والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٠ جمادي الأول سنة ١٣٢٩ و 26 نيسان سنة 3327 MAY 30, 1909

رئيس دائرة الكتابة

50 IRADE-HARBIYE •

نظارة الحربية- دائرة الرسائل- مرسوم

تم التصديق على القرار الصادر عن ديوان الحرب العرفي بحوران بإنزال عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بحق كل من محمد بن أحمد الحلبي من أهالي قرية مجيمر وحمد شاهين حديفة من أهالي قرية رساس، وحمد شاهين بن حامد شاهين وهم من الدروز التابعين للواء حوران اعتبارا من تاريخ القبض عليهم وذلك لثبوت اشتراكهم في أعمال النهب والسلب التي حدثت في بصرى الشام وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني. على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا السنية هذه.

في ١٠ جمادى الأول سنة ١٣٢٩ و 26 نيسان سنة 1327 MAY. 30, 1909

محمد رشاد

الصدر الأعظم

ناظر الحربية

50 IRADE-HARBIYE •

محضر حكم

وردت الإخباريات باشتراك كل من محمد بن أحمد الحلبي من أهالي قرية مجيمر وحمد شاهين حديفة من أهالي قرية رساس، وحمد شاهين بن حامد شاهين وهم من الدروز

التابعين للواء حوران بجناية الاشتراك في حادثة النهب والسلب التي وقعت في بصرى الشام، وأيدت التحقيقات ارتكابهم الفعل المذكور وبموجب المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني الهمايوني الذي ينص على أنه "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يقوم بنهب وسلب أملاك وأموال ونفوذ الدولة العلية أو أملاك جمع غفير من الأهالي، أو ممن يعملون ضمن عصابة مسلحة وليست لهم صفة القيادة أو صاحب الكلمة بهدف الوقوف في وجه عساكر الدولة العلية التي تحاول منع أمثال هؤلاء الجناة بعد القبض عليه في محل الجريمة". وقد تم القبض على الواردة أسماؤهم بتلك الصورة وتقررت باتفاق الآراء معاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليهم وذلك وفقا لأحكام المادة المذكورة.

الشام 9 آذار سنة 1326 MAR. 22, 1910

توقيع أعضاء المحكمة الستة توقيع رئيس ديوان الحرب العرفي بحوران

• IRADE-HARBIYE 50

نظارة الحربية- دائرة الرسائل

الخلاصة: حول عقوبة محمد وحمد شاهين حديفة وحمد شاهين بالأشغال الشاقة

معروض الداعي،

تم تقديم رسالة وكالة قيادة فيلق حوران برقم 19 وتاريخ 9 آذار سنة 1327 وبلفها محضر حكم ديوان الحرب العرفي بحوران بإجماع الآراء بإنزال عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بحق كل من محمد بن أحمد الحلبي من أهالي قرية مجيمر وحمد شاهين حديفة من أهالي قرية رساس، وحمد شاهين ين حامد شاهين وهم من الدروز التابعين للواء حوران اعتبارا من تاريخ القبض عليهم وذلك لثبوت اشتراكهم في أعمال النهب والسلب التي حدثت في بصرى الشام وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني. والأمر والإبلاغ بإجراء اللازم منوط برأي المقام السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.

٥ جمادى الأول سنة ١٣٢٩ و 21 نيسان سنة 1327 MAY. 4, 1911

ناظر الحربية

• DH.SYS 86/4-3 Lef 9

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

لدى عرض ما سبق إشعاره من قبلنا وبلفه المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل بكتاب قيادة الفيلق بحوران المتضمن قرار الحكم على كل من محمد بن أحمد الحلبي من أهالي قرية المجيمر التي تقيم فيها طائفة الدروز بلواء حوران وحمد شاهين حديفه من قرية رساس وحمد شاهين بن حامد شاهين من قرية عرى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليهم وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني لثبوت اشتراكهم في جرائم النهب والسلب التي حدثت في بصرى الشام، صدرت الإرادة السنية بالتصديق على القرار وأبلغت الصورة المصدقة بتذكرة الصدارة السامية الواردة بتاريخ نيسان سنة 327، /.APR MAY 1911 تحت رقم خمسمائة واثنين وثمانين، وأشعرت قيادة الفيلق المذكور بطلب تنفيذ منطوق الأمر الهمايوني. كما أرسلنا نسخة أخرى بصيغة دائرة المحاكمات صوب نظارتكم العالية لإجراء ما يلزم من قبل الدوائر المدنية كذلك. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٧ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 3 أيار 327 MAY 6, 1911

عن ناظر الحربية

- **DH.SYS 86/4-3 Lef 9**

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات- صورة قرار

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران على كل من محمد بن أحمد الحلبي من أهالي قرية المجيمر التابعة للواء حوران وحمد شاهين حديفه من قرية رساس وحمد شاهين بن حامد شاهين من قرية عرى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليهم وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني لثبوت اشتراكهم في جرائم النهب والسلب التي حدثت فيبصرى الشام. على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا السنية هذه.

١٠ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 26 نيسان سنة 327 MAY 9, 1911

محمد رشاد الصدر الأعظم: ابراهيم حقي ناظر الحربية: محمود شوكت

صورة كالأصل

- **DH.SYS 86/4-3 Lef 7**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية البهية،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة فيلق حوران بالحكم على كل من محمد بن أحمد الحلبي من أهالي قرية المجيمر التابعة للواء حوران وحمد شاهين حديفه من قرية رساس وحمد شاهين ابن حامد شاهين من قرية عرى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليهم وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني لثبوت اشتراكهم في جرائم النهب والسلب التي حدثت في بصرى الشام، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية وأبلغت القيادة المذكورة بالأمر بالتنفيذ. ونرسل إلى مقامكم العالي صورة مصدقة من ذلك القرار لإجراء اللازم.

تاريخ 14 أيار سنة 327 MAY 27,1911

- **DH.SYS 86/4-3 Lef 4**

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

لدى عرض ما سبق إشعاره من قبلنا وبلفه المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل بكتاب قيادة الفيلق بحوران المتضمن قرار الحكم على كل من :حمد بن بهاء الدين عمران من قرية يكته الملحقة بلواء حوران، وعلي بن صالح الحلبي، وحمد بن يوسف تكدو من قرية المجيمر وحامد بن قاسم قرقوط، وسيد أحمد بن حيدر الحسن، ويوسف المناويين، حمد وعباس بن عباس راوند وعلي بن فندي ونجم بن بهاء الدين رعد وإبراهيم البقيني من قرية ذيبين وعلي بن سليمان الطيف من قرية خربه بنفيهم إلى مكان آخر وفقا لقرار الإدارة العرفية لضلوعهم في أعمال الفساد والفتنة. صدرت الإرادة السنية بالتصديق على القرار وأبلغت الصورة المصدقة بتذكرة الصدارة السامية الواردة بتاريخ 3 نيسان سنة 326، APR.16 1910 وأشعرت قيادة الفيلق المذكور بطلب تنفيذ منطوق الأمر الهمايوني. كما أرسلنا نسخة أخرى بصيغة دائرة المحاكمات صوب نظارتكم العالية لإجراء ما يلزم من قبل الدوائر المدنية كذلك. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٠ ربيع الثاني سنة ٣٢٩ و 7 نيسان 327 APR. 20, 1911

ناظر الحربية

- **DH.SYS 86/4-3 Lef 1**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية البهية،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة فيلق حوران بالحكم على كل من حمد بن بهاء الدين عمران من قرية يكته الملحقة بلواء حوران وعلي بن صالح الحلبي وحمد بن يوسف تكدو من قرية المجيمر وحامد بن قاسم قرقوط وسيد أحمد بن حيدر الحسن ويوسف المناويين حمد وعباس بن عباس راوند وعلي بن فندي ونجم بن بهاء الدين رعد وإبراهيم البقيني من قرية ذيبين وعلي بن سليمان الطيف من قرية خربة بنفيهم إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار الإدارة العرفية لضلوعهم في أعمال الفساد والفتنة، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية وأبلغت نظارة الحربية قيادة الفيلق بحوران بالأمر بالتنفيذ. ونرسل إلى مقامكم العالي صورة مصدقة من ذلك القرار لإجراء اللازم.

تاريخ 26 نيسان سنة 327 MAY. 9, 1911

• DH.SYS 86/4-3 Lef 2

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات- صورة قرار

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران حمد بن بهاء الدين عمران من قرية يكته الملحقة بلواء حوران وعلي بن صالح الحلبي وحمد بن يوسف تكدو من قرية المجيمر وحامد بن قاسم قرقوط وسيد أحمد بن حيدر الحسن ويوسف المناويين حمد وعباس بن عباس راوند وعلي بن قندي ونجم بن بهاء الدين رعد وإبراهيم البقيني من قرية ذيبين وعلي بن سليمان الطيف من قرية غربه بنفيهم إلى مكان آخر وفقا لقرار الإدارة العرفية لضلوعهم في أعمال الفساد والفتنة.

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا النية هذه.

١٣ ربيع الثاني سنة ٣٢٩ و 31 آذار سنة 327 AUG. 4,1911

محمد رشاد

ناظر الحربية الصدرالأعظم

محمود شوكت إبراهيم حقي

صورة كالأصل

• DH.SYS 86/4-3 Lef 13

نظارة الحربية– دائرة المحاكمات– صورة قرار

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران على كل من سليمان ابن الضاهر من أهالي قضاء عاهرة التابعة للواء حوران ومحسن بن محمد سرحان من أهالي قرية ذيبين التابعة للقضاء المذكور وشاهين بن مزيد بلعوج من قرية صميد بطردهم ونفيهم إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار الأحكام العرفية لكونهم من أرباب الفتنة والفساد.

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا السنية هذه.

١٠ جمادي الأول ٣٢٩ و 26 نيسان سنة 327 MAY 9, 1911

محمد رشاد

ناظر الحربية الصدر الأعظم

محمود شوكت إبرهيم حقي

صورة كالأصل

• DH SYS 86/4-3 Lef 14

نظارة الحربية– دائرة المحاكمات

الى نظارة الداخلية الجليلة،

لدى عرض ما سبق إشعاره من قبلنا وبلفه المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل بكتاب قيادة الفيلق بحوران المتضمن قرار الحكم على كل من سليمان بن الضاهر من أهالي قضاء عاهرة التابعة للواء حوران ومحسن بن محمد سرحان من أهالي قرية ذيبين التابعة للقضاء المذكور وشاهين بن مزيد بلعوج من قرية صميد لكونهم من أرباب الفتنة والفساد منذ وقت طويل. صدرت الإرادة السنية بالتصديق على القرار وأبلغت الصورة المصدقة بتذكرة الصدارة السامية الواردة بتاريخ 28 نيسان سنة 327، MAY 11, 1911 وأشعرت قيادة الفيلق المذكور بطلب تنفيذ منطوق الأمر الهمايوني . كما أرسلنا نسخة أخرى بصيغة دائرة المحاكمات صوب نظارتكم العالية لإجراء ما يلزم من قبل الدوائر المدنية كذلك. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٧ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 3 أيار 327 MAY 16, 1911

عن ناظر الحربية

• DH SYS 86/4-3 Lef 10

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية البهية،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة فيلق حوران بالحكم على سليمان بن الضاهر من قضاء عاهرة التابع للواء حوران محسن بن محمد سرحان من قرية ذيبين وشاهين بن مزيد بلعوج من قرية صميد بنفيهم إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الحكم العرفي وذلك لثبوت قيامهم بأعمال الفتنة والفساد، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية وأبلغت القيادة المذكورة بالأمر بالتنفيذ والموافقة على إرسالهم مخفورين إلى يانيه بعد عودة مولانا السلطان من جولته في الروميلي وتمت المخابرة مع ولاية سورية بهذا الشأن. ونرسل إلى مقامكم العالي صورة مصدقة من ذلك القرار لإجراء اللازم.

تاريخ 15 أيار سنة 327 MAY 29, 1911

• DH.SYS 86/4-3 Lef 16

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات- صورة قرار

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران الحكم على مرشد بن يونس من أهالي قرية حران التابعة لقضاء عاهرة بلواء حوران بطرده ونفيه إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار الأحكام العرفية وذلك لكونه من أرباب الفتنة والفساد منذ وقت طويل.

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا السنية هذه.

١٠ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 26 نيسان سنة 327 MAY 9, 1911

محمد رشاد

ناظر الحربية الصدر الأعظم

محمود شوكت إبراهيم حقي

• DH.SYS 86/4-3 Lef 17

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

لدى عرض ما سبق إشعاره من قبلنا وبلفه المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب

العرفي بحوران المرسل بكتاب قيادة الفيلق بحوران المتضمن قرار الحكم على مرشد بن يونس من أهالي قرية حران التابعة لقضاء عاهرة بلواء حوران بطرده ونفيه إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار الأحكام العرفية، صدرت الإرادة السنية بالتصديق على القرار وأبلغت الصورة المصدقة بتذكرة الصدارة السامية الواردة بتاريخ 28 نيسان سنة 327، MAY 11, 1911 وأشعرت قيادة الفيلق المذكور بطلب تنفيذ منطوق الأمر الهمايوني، كما أرسلنا نسخة أخرى بصيغة دائرة المحاكمات صوب نظارتكم العالية لإجراء ما يلزم من قبل الدوائر المدنية كذلك. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٨ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 4 أيار سنة 327 MAY 17, 1911

عن ناظر الحربية

- **DH.SYS 86/4-3 Lef 15**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية البهية،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة فيلق حوران بالحكم على مرشد ين يونس بنفيه إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الحكم العرفي وذلك لثبوت قيامه بأعمال الفتنة والفساد، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية وأبلغت القيادة المذكورة بالأمر بالتنفيذ والموافقة على إرساله مخفورا إلى مناستر بعد عودة مولانا السلطان من جولته في الروميلي وتمت المخابرة مع ولاية سورية بهذا الشأن. ونرسل إلى مقامكم العالي صورة مصدقة من ذلك القرار لإجراء اللازم.

تاريخ 15 أيار سنة 327 MAY 28, 1911

- **DH SYS 86/4-3 Lef 26**

ولاية مناستر- قلم الرسائل

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

عريضة جوابية على كتاب مقام النظارة العالية الواردة تحت رقم 39651 عمومي/ 233 خصوصي بتاريخ 15 أيار سنة 327، MAY 28, 1911-M من قبل الشعبة الثانية بدائرة المخابرات العمومية.

أبلغت مديرية الشرطة بأنه نظرا لكون مرشد بن يونس الحوراني المبلغ بالموافقة على

إرساله إلى مناستر من أرباب السوابق منذ وقت طويل وأنه على ما كان من أعمال الفساد والفتنة ولعدم وجود أعداد كافية من عناصر الشرطة لتعقب وترصد كل فرد بعينه داخل الولاية، فإن إرسال المذكور إلى هذه الولاية لا يخلو من محاذير. ولما سبق عرضه أرجو التفضل بإرساله إلى مكان آخر. والأمر لحضرة من له الأمر.

٩ جمادى الثاني سنة ٣٢٩ JUN.6,1911-H 24 أيار سنة 327 JUN. 6, 1911

والي مناستر

DH.SYS 86/4-3 • Lef 25

نظارة الداخلية دائرة المخابرات العمومية

6 حزيران سنة 327 JUN. 19, 1911

إلى ولاية سورية البهية،

ذيل الكتاب رقم 201 وتاريخ 15 أيار سنة 327، جاء في الكتاب الجوابي الوارد من ولاية مناستر أنه نظرا لكون مرشد بن يونس الحوراني من أهالي قرية حران التابعة لقضاء عاهرة بلواء حوران الذي صدرت الإرادة السنية بنفيه إلى مناستر من أرباب السوابق منذ وقت طويل وأنه على ما كان من أعمال الفساد والفتنة ولعدم وجود أعداد كافية من عناصر الشرطة لتعقب وترصد كل فرد بعينه داخل الولاية، فإن إرسال المذكور إلى هذه الولاية لا يخلو من محاذير. وأبلغت ولاية يانية بالموافقة على إرسال المذكور منفيا إلى يانيه. رجاء المخابرة مع الولاية المشار إليها وإرسال المذكور مخفورا إلى يانيه بعد العودة الميمونة لحضرة مولانا السلطان من الروميلي.

إلى ولاية مناستر

JUN. 6, 1911

جواب كتابكم رقم 401 وتاريخ 24 أيار سنة 327. جرى تبليغ ولاية سورية بالموافقة على إرسال مرشد بن يونس الحوراني إلى يانيه.

إلى ولاية يانية البهية،

جرى تبليغ ولاية سورية بالموافقة على إرسال مرشد بن يونس الذي صدر حكم ديوان الحرب العرفي بحوران بنفيه وصدور إرادة سنية بنفيه إلى مكان آخر لكونه من أرباب الفتنة والفساد. رجاء إجراء ما يلزم لإيصاله إلى هناك.

Lef 19　　DH SYS 86/4-3 •

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات- صورة قرار

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران على كل من حامد شاهين بن مندر من أهالي قرية القريا التابعة للواء حوران وحسين بن يوسف عبد الله بطردهما ونفيهما إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار الأحكام العرفية لكونهما من أرباب الفتنة والفساد.

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا السنية هذه.

١٠ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 26 نيسان سنة 327　MAY 9, 1911

محمد رشاد　الصدر الأعظم: إبراهيم حقي　ناظر الحربية: محمود شوكت

صورة كالأصل

Lef 20　　DH SYS 86/4-3 •

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

لدى عرض ما سبق إشعاره من قبلنا وبلفه المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل بكتاب قيادة الفيلق بحوران المتضمن قرار الحكم على حامد شاهين بن مندر من أهالي قرية القريا التابعة للواء حوران وحسين بن يوسف عبد الله بطردهما ونفيهما إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار الأحكام العرفية لكونهما من أرباب الفتنة والفساد، صدرت الإرادة السنية بالتصديق على القرار وأبلغت الصورة المصدقة بتذكرة الصدارة السامية الواردة بتاريخ 28 نيسان سنة 327، MAY 11,1911 وأشعرت قيادة الفيلق المذكور بطلب تنفيذ منطوق الأمر الهمايوني، كما أرسلنا نسخة أخرى من قرار دائرة المحاكمات صوب نظارتكم العالية لإجراء ما يلزم من قبل الدوائر المدنية كذلك. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٧ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 3 أيار 327　MAY 16, 1911

عن ناظر الحربية

Lef 18　　DH SYS 86/4-3 •

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولايتي سورية وقوصوه البهيتين،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة فيلق حوران بالحكم على حامد شاهين منذر من قرية القريا التابعة للواء حوران وحسين بن يوسف عبد الله من قرية عرى بنفيهم إلى مكان آخر وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الحكم العرفي وذلك لثبوت قيامهما بأعمال الفتنة والفساد، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية وأبلغت القيادة المذكورة بالأمر بالتنفيذ والموافقة على إرسالهما مخفورين إلى سكوبيا بعد عودة مولانا السلطان من جولته في الروميلي وتمت المخابرة مع ولاية سورية بهذا الشأن. ونرسل إلى مقامكم العالي صورة مصدقة من ذلك القرار لإجراء اللازم.

تاريخ 15 أيار سنة 327 MAY 28, 1911

- **DH SYS 86/4-3 Lef 86**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

بناء على محضر ديوان الحرب العرفي في حوران بإبعاد كل من حامد شاهين بن منذر من قرية القريا وحسين بن يوسف عبد الله من قرية عرى بلواء حوران إلى مكان آخر لتحقق ضلوعهما بأعمال العصيان. وبعد الاستئذان صدرت الإرادة السنية بالتصديق على الحكم وأبلغت الولاية الجليلة بالكتاب رقم 224 وتاريخ 19 أيار سنة 327، JUN.1,1911 وتم نفيهما إلى سكوبيا. وقد قدم المذكوران معروضا إلى ناظر الداخلية الذي كان موجودا في سكوبيا ويظهر المعروض رأي الولاية المشار إليها بأنه لا أمل للمذكورين سوى الالتجاء إلى لطف وعاطفة الحكومة وأن اعتبار العقوبة التي أمضياها كافية، وشمولهما بالعفو سيكون أوفق. وقد أرسل المعروض صوب مقامكم لإبداء الرأي وإبلاغنا.

تاريخ: 22 شباط سنة 327 MAR. 6, 1912

- **DH.SYS 86/4-3 Lef 4/2**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية البهية،

لدى عرض إشعارنا المرفق بالمحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل إلينا عن طريق قيادة فيلق حوران بالحكم على عردان بن جدعان الفشط من عشيرة سرحان الموجودة مع فرقة الخريشة التابعة لقبيلة بني صخر في أراضي العرقوب بداخل

منطقة سورية بوضعه في القيد مدة عام اعتبارا من 9 شباط سنة 326، FEB.22,1911 وذلك لتجواله بسلاحه وقيامه بأعمال الاعتداء والفساد وفقا للفقرة الثانية من المادة الثامنة والتسعين من قانون العقوبات العسكري، صدرت الإرادة السنية وأبلغنا بالصورة المصدقة من القرار بتذكرة الصدارة السامية وأبلغت القيادة المذكورة بالأمر بالتنفيذ.
وترسل إلى مقامكم العالي صورة مصدقة من ذلك القرار لإجراء اللازم.
تاريخ 14 أيار سنة 327 MAY 27, 1911

- **DH SYS 86/4-3 Lef 21**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية
إلى مقام الصدارة السامية،

ترفع لفا معروض شبلي زايد ورفاقه من أهالي مجدل شمس الذين حكم عليهم بالنفي من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران وأرسلوا إلى هنا ليتم سوقهم إلى سيواس وأبقوا في السجن العمومي مؤقتا بسبب المرض في صامسون، ونظرا لمرضهم فإنهم يطلبون عدم سوقهم إلى سيواس وإرسالهم إلى ولاية أنقرة أو ولاية قونية. وإجراء المقتضى مرهون برأي الصدارة السامية.
تاريخ 30 أيار سنة 327 JUN. 12, 1911

- **DH SYS 86/4-3 Lef 22**

نظارة الداخلية دائرة المخابرات العمومية
إلى وكالة المديرية العامة لشرطة اسطنبول،

نظرا لما تقدم به الأشخاص المذكورة أسماؤهم في القائمة المرفقة بمعروضهم من أن ديوان الحرب العرفي حكم عليهم بالنفي وأرسلوا إلى دار السعادة ليتم سوقهم إلى سيواس، وأنه بسبب المرض في صامسون أبقوا مؤقتا في السجن العمومي حيث مرضوا هناك، ويطلبون عدم سوقهم إلى سيواس وإرسالهم إلى ولاية أنقرة أو ولاية قونية ونظرا لعدم تحديد منفاهم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران وعدم التصريح بالمكان في الإرادة السنية الصادرة في هذا الشأن وبما ورد في التذكرة السامية عطفا على إشعار نظارة الحربية أن تبديل منفاهم يرجع إلى الجهة المدنية التي يتبعونها فقد تمت الموافقة على نفي كل من عباس حطره من مجدل شمس وإبراهيم السبعيني من ذيبين وفندي سليمان أبو اللطيف من عراجة ويوسف بن قاسم المعان من القرية وشبلي زايد من مجدل شمس إلى

قونية؛ وحمد بن يوسف تكدو من المسمية وعباس بن عباس راوند من ذيبين وعلي بن فندي من ذيبين وإسماعيل بن عجاج عام من السويمرة وعلي بن محرز من قرية لاهثة إلى ولاية أنقرة. رجاء إجراء المقتضى.

2 حزيران سنة 327 JUN. 15, 1911

- **DH SYS 86/4-3** **Lef 23**

إلى ولاية قسطموني:

من ذيبين	نجم بن بهاء الدين رعد
من مجدل شمس	سعيدان سماره توفي يوم 20 آذار سنة ٣٢٧ APR. 2, 1911- M
من عرمان	إبراهيم بن إسماعيل الصغير
من صلخد	سليمان بن حميد الحجول
من شقوف	حسين بن فارس الجمال

إلى ولاية أنقرة:

من مجدل شمس	حمود شقير
من مجدل شمس	أسعد العجمي
من بقعاتا	علي فرحات
من المسمية	علي بن صالح الحلي
من ذيبين	يوسف الحناوي بن صقر
من شقا	عباس قلعاني بن عباس

إلى متصرفية بولى:

من مجدل شمس	الشيخ كنج أبو صالح
من بقعاتا	محمود خطار
من يكنه	حمد بن بهاء الدين عمران
من ذيبين	حامد بن قاسم قرقوط
من ذيبين	سيد أحمد بن حيدر الحسن
من غربه	علي بن سليمان الطيف

إلى ولاية سيواس:

من مجدل شمس	شبلي زايد
من المسمية	حمد بن يوسف تكدو
من ذيبين	عباس بن عباس راوند

- **DH SYS 86/4-3 Lef 76**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

أبلغت نظارة الجليلة بتذكرتها قيادة الفيلق الثامن بالشام صورة الإرادة السنية بالمصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحبس يوسف بن حمد أبو غانم من أهالي قرية جنينه التابعة لقضاء السويداء بجبل الدروز ضمن لواء حوران لمدة أربعة شهور اعتبارا من تاريخ توقيفه في 30 أيلول سنة 327، OCT. 13, 1911 بعد أن ثبت بالمحاكمة أنه أخفى أسلحة ممنوعة خلافا للأوامر والتنبيهات وقد أرسلنا إليكم صورة مصدقة عن القرار المذكور للعمل بموجبه.

- **IRADE-HARBIYE 8 رقم 92**

يوسف بن حمد أبو غانم عمره 40 عاما- من قرية جنينة التابعة لقضاء السويداء بجبل الدروز- تاريخ القبض عليه: 30 أيلول سنة 1327 OCT. 13, 1911

على اثر العمليات العسكرية التي تمت بحوران في العام الماضي وجمع الأسلحة وبناء على إخبارية توجه موظفو الحكومة إلى منزل المتهم يوسف بن حمد أبو غانم البالغ من العمر أربعين عاما وهو من أهالي قرية جنينة التابع لقضاء السويداء بجبل الدروز داخل لواء حوران. ولدى إجراء التحريات وفق الأصول المتبعة تم العثور على قطعة سلاح من نوع الماوزر المقلد مع حوالي ثمانين طلقة مليئة وفارغة، حيث أوقف المتهم المذكور في 30 أيلول سنة 1327، OCT.13,1911 ولدى التحقيق معه من قبل لجنة التحقيق بدرعا التابعة لديوان الحرب العرفي وكذلك محاكمته وجاهيا من قبل ديوان الحرب تبين وقوع فعل اقتنائه أسلحة ممنوعة تحت طائلة الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين من قانون العقوبات العسكري الهمايوني و(عدم انصياعه للتنبيه، أو الدفع لعدم الانصياع) التي تنص على معاقبته بالسجن لفترة تتراوح بين خمسة وأربعين يوما وستة شهور، وتقرر بأكثرية الآراء حبس المذكور يوسف بن حمد أبو غانم حبسا عاديا لمدة أربعة شهور.

توقيع الأعضاء   توقيع رئيس ديوان الحرب العرفي

IRADE-HARBIYE 8 •

نظارة الحربية- دائرة الرسائل

معروض الداعي،

تم تقديم رسالة وكالة قيادة الفيلق الثامن حوران برقم 92 وتاريخ 5 شباط سنة 1327، FEB. 18,1912 وبلفها محضر حكم ديوان الحرب العرقي بحوران ببيان أنه على اثر العمليات العسكرية التي تمت بحوران قي العام الماضي وجمع الأسلحة، وبناء على إخبارية توجه موظفو الحكومة إلى منزل المتهم يوسف بن حمد أبو غانم البالغ من العمر أربعين عاما وهو من أهالي قرية جنينة التابع لقضاء السويداء بجبل الدروز داخل لواء حوران. ولدى إجراء التحريات وفق الأصول المتبعة تم العثور على قطعة سلاح من نوع الماوزر المقلد مع حوالي ثمانين طلقة مليئة وفارغة، حيث أوقف المتهم المذكور في 30 أيلول سنة 1327 ، OCT.13,1911 ولدى التحقيق معه من قبل لجنة التحقيق بدرعا التابعة لديوان الحرب العرفي وكذلك محاكمته وجاهيا من قبل ديوان الحرب تبيّن وقوع فعل اقتنائه أسلحة ممنوعة تحت طائلة الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين من قانون العقوبات العسكري التي تنص على معاقبته بالسجن لفترة تتراوح بين خمسة وأربعين يوما وستة اشهر، وتقرر بأكثرية الآراء حبس المذكور يوسف بن حمد أبو غانم حبسا عاديا لمدة أربعة شهور. وإجراء المقتضى مرهون برأي مقامكم السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٦ ربيع الأول سنة ٣٣٠ و 3 آذار سنة 2328   MAR. 16, 1912

ناظر الحربية

DH SYS 86/4-3 • Lef 77

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران بالحكم على يوسف بن حمد أبو غانم من أهالي قرية جنينه التابعة لقضاء السويداء بجبل الدروز ضمن لواء حوران لمدة أربعة شهور اعتبارا من تاريخ توقيفه في 30 أيلول سنة 328، OCT.13,1911 وفقا للفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين من قانون العقوبات العسكرية، بعد أن ثبت بالمحاكمة أنه يخفي أسلحة ممنوعة خلافا للأوامر والتنبيهات.

على نظارة الحربية تنفيذ هذه الإرادة السنية.

في 4 ربيع الثاني سنة 330 و 10 مارس سنة 228 MAR. 23, 1912
محمد رشاد الصدر الأعظم: سعيد ناظر الحربية: محمود شوكت
صورة كالأصل

• IRADE-HARBIYE 8

نظارة الحربية- دائرة الرسائل- إرادة سنية

تم التصديق على القرار الصادر من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران بالسجن العادي لمدة أربعة شهور بحق يوسف بن حمد أبو غانم البالغ من العمر أربعين عاما، وهو من أهالي قرية جنينة التابع لقضاء السويداء بجبل الدروز داخل لواء حوران، اعتبارا من تاريخ القبض عليه بتاريخ 30 أيلول سنة 1327، OCT. 13, 1911 لثبوت حيازته أسلحة ممنوعة بموجب الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين من قانون العقوبات العسكري.
على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا هذه في ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٢٠ و 10 آذار سنة 1328 MAR. 23,1912

محمد رشاد الصدر الأعظم ناظر الحربية

• DH SYS 86/4-3 Lef 74

نظارة الحربية
إلى وكالة نظارة الداخلية الجليلة،
MAY 25,1912

أبلغت الصدارة السامية بتذكرتها الواردة جوابا بتاريخ 12 مارس سنة 338 وبلفها الصورة المصدقة للائحة الإرادة السنية بعد توقيع حضرة مولانا السلطان عليها، المنظمة على اثر القرار الصادر من ديوان الحرب العرفي بحوران حول حبس يوسف بن حمد أبو غانم من أهالي قرية جنينه التابعة لقضاء السويداء بجبل الدروز ضمن لواء حوران لمدة أربعة شهور اعتبارا من تاريخ توقيفه في 30 أيلول سنة 327، OCT. 13,1911 بعد أن ثبت بالمحاكمة أنه يخفي أسلحة ممنوعة خلافا للأوامر والتنبيهات. وأبلغت قيادة الفيلق الثامن بالشام لتنفيذ منطوق الأمر الهمايوني وأرسلت نسخة من اللائحة المذكورة الى دائرة المحاكمات لإجراء المقتضى من قبل الدوائر الرسمية. والأمر لحضرة من له الأمر.
١٣ ربيع الثاني سنة ٣٣٠ و 19 مارس سنة 328 APR. 1, 1912

عن ناظر الحربية

- **IRADE-HARBIYE 8** **1330 .R.4**

نظارة الحربية- دائرة الرسائل

معروض الداعي،

تم تقديم رسالة وكالة قيادة الفيلق الثامن حوران برقم 92 وتاريخ 5 شباط سنة 1327، FEB. 18,1912 وبلفها محضر حكم ديوان الحرب العرفي بحوران ببيان أنه على اثر العمليات العسكرية التي تمت بحوران في العام الماضي وجمع الأسلحة، وبناء على إخبارية توجه موظفو الحكومة إلى منزل المتهم يوسف بن حمد أبو غانم البالغ من العمر أربعين عاما وهو من أهالي قرية الجنينة التابعة لقضاء السويداء بجبل الدروز داخل لواء حوران ولدى إجراء التحريات وفق الأصول المتبعة تم العثور على قطعة سلاح من نوع الماوزر المقلد مع حوالي ثمانين طلقة مليئة وفارغة، حيث أوقف المتهم المذكور في 30 أيلول سنة 1327، OCT.13,1911 ولدى التحقيق معه من قبل لجنة التحقيق بدرعا التابعة لديوان الحرب العرفي وكذلك محاكمته وجاهيا من قبل ديوان الحرب تبين وقوع فعل اقتنائه أسلحة ممنوعة تحت طائلة الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين من قانون العقوبات العسكري التي تنص على معاقبته بالسجن لفترة تتراوح بين خمسة وأربعين يوما وستة شهور، وتقرر بأكثرية الآراء حبس المذكور يوسف بن حمد أبو غانم حبسا عاديا لمدة أربعة شهور. وإجراء المقتضى مرهون برأي مقامكم السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.

٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٠ و 3 آذار سنة 1328

JUN. 8, 1914

ناظر الحربية

- **DH SYS 86/4** **Lef 42**

الباب العالي- نظارة الداخلية- البرقية الواردة من ولاية سورية عاجل DEC.17,1911

ج 4 كانون الأول سنة 327 أبلغت قيادة الفيلق بأنه تبين لدى ديوان الحرب العرفي وجود شخص وحيد اسمه سليمان بن شتوي القوضي حكم عليه بالإعدام و لم ينفذ فيه الحكم بسبب عدم التصديق على حكمه بعد. رجاء الاطلاع.

5 كانون الأول سنة 227 DEC. 18, 1911

والي سورية: غالب

51 IRADE HARBIYE •

محمد بن حسن حديفي عمره 35 سنة– من أهالي قرية القريا التابعة لناحية صلخد بجبل الدروز داخل لواء حوران–

تاريخ القبض عليه 3 كانون الثاني سنة 1327، JAN. 16, 1912

الشام، 21 كانون الثاني سنة 1327 FEB. 3, 1912

جاء في محضر التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق بحوران أن محمد بن حسن حديفي البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاما وهو من أهالي قرية القريا بناحية صلخد بجبل الدروز التابعة للواء حوران هو من المجموعة المعروفة بالبغي والتمرد ومن رفاق سليم الأطرش من عصاة الدروز الذي سبق استئصاله ميتا. كما تبين بنتيجة المحاكمة وحصلت القناعة بكون المذكور ممن يألفون البغي والإجرام، وتقع أفعاله تحت طائلة ذيل المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني الهمايوني الذي ينص على معاقبة كل من يقوم بهذا الفعل بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة حسب درجة بغيه وإجرامه. وعملا بأحكام الفقرة المذكورة تقرر بإجماع الآراء الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليه في 3 كانون الثاني 1327 JAN. 16, 1912

تواقيع الأعضاء توقيع رئيس ديوان الحرب العرفي بحوران

51 IRADE-HARBIYE •

نظارة الحربية– دائرة الرسائل–

معروض الداعي،

الخلاصة: حول عقوبة الشقي محمد بن حسن حديفي

تم لفا تقديم محضر الحكم رقم سبعة وثمانين وتاريخ 21 كانون الثاني سنة 1327، FEB. 3, 1912 المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران والمرفق بكتاب قيادة الفيلق الثامن ببيان أن محمد بن حسن حديفي البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاما وهو من أهالي قرية القريا بناحية صلخد بجبل الدروز التابعة للواء حوران هو من المجموعة المعروفة بالعصيان والتمرد ومن رفاق سليم الأطرش من عصاة الدروز، كما تبين بنتيجة المحاكمة وحصلت القناعة بكون المذكور ممن يألفون العصيان والإجرام، وتقع أفعاله تحت طائلة ذيل المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني الهمايوني الذي ينص على معاقبة كل من يقوم بهذا الفعل بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة حسب درجة عصيانه وإجرامه. وعملا بأحكام الفقرة المذكورة تقرر بإجماع الآراء الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من

تاريخ القبض عليه في 3 كانون الثاني سنة 1327، JAN. 16,1912 والأمر والإنباء بإجراء المقتضى مرهون برأي مقامكم السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.
١٤ ربيع الأول سنة ١٠٣٠ و 20 شباط 1327 MAR. 4, 1912
ناظر الحربية

- **DH SYS 86/4-3 Lef 75**

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران بالحكم على محمد بن حسن حديفي من قرية القرية التابعة لناحية صلخد بجبل الدروز التابع للواء حوران بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ توقيفه في 3 كانون الثاني سنة 327، JAN. 16, 1912 وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات، لثبوت كونه من رفاق الشقي الدرزي سليم الأطرش الذي تم استئصاله، ومن المعروفين بأعمال الفساد.
على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا هذه.
٢٣ ربيع الأول سنة ٣٣٠ و 29 شباط سنة 327 MAR. 12, 1912
محمد رشاد الصدر الأعظم: سعيد ناظر الحربية: محمود شوكت
صورة كالأصل

- **IRADE-HARBIYE 51 Ra.23.1330**

نظارة الحربية- دائرة الرسائل
الخلاصة: حول عقوبة الباغي محمد بن حسن حديفي
معروض الداعي،

تم لفا تقديم محضر الحكم رقم سبعة وثمانين وتاريخ 21 كانون الثاني سنة 1327، FEB. 3, 1912 المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران والمرفق بكتاب قيادة الفيلق الثامن ببيان أن محمد بن حسن حديفي البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاما وهو من أهالي قرية القريا بناحية صلخد بجبل الدروز التابعة للواء حوران هو من المجموعة المعروفة بالبغي والتمرد ومن رفاق سليم الأطرش من عصاة الدروز الذي سبق استئصاله ميتا، كما تبين بنتيجة المحاكمة وحصلت القناعة بكون المذكور ممن يألفون البغي والإجرام، وتقع أفعاله تحت طائلة ذيل المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني الهمايوني الذي ينص على معاقبة كل من يقوم بهذا الفعل بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة حسب درجة

بغيه وإجرامه. وعملا بأحكام الفقرة المذكورة تقرر بإجماع الآراء الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ القبض عليه في 3 كانون الثاني سنة 1327، JAN. 16, 1912 والأمر والإنباء بإجراء المقتضى مرهون برأي مقامكم السامي والأمر لحضرة ولي الأمر.

١٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٠ و 20 شباط 1327

MAY 27, 1914

ناظر الحربية

- **R.21.1330 63 IRADE-HARBIYE**

قفطان هزاع عزام عمره 52 عاما شيخ قرية الدويرة التابعة لمديرية عاهرة بجبل الدروز تاريخ القبض عليه 17 تشرين الثاني سنة 1326، NOV.30,1910، حكم عليه من قبل ديوان الحرب العرفي بموجب المحضر رقم 57 وتاريخ 25 كانون الثاني سنة 1326، FEB.7,1911 بالسجن خمس عشرة سنة أشغال شاقة تنتهي العقوبة بتاريخ 16 تشرين الثاني سنة 1314، NOV.11,1925

باكير بن حسين باكير عمره 28 عاما من قرية شهبا التابعة لقضاء السويداء بجبل الدروز تاريخ القبض عليه 8 تشرين الأول سنة 1326، OCT.21,1910، حكم عليه من قبل ديوان الحرب بالمحضر رقم 14 وتاريخ 21 تشرين الأول سنة 1326، NOV.3,1910 بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات، تنتهي العقوبة في 7 تشرين الأول سنة 1329، OCT.20,1913

هاني بن شحادة النبواني، عمره 42 عاما، من قرية أم الرمان التابعة لقضاء صلخد بجبل الدروز تاريخ القبض عليه 8 تشرين الثاني سنة 1326، NOV.21,1910 حكم عليه من قبل ديوان الحرب بموجب المحضر رقم 38 وتاريخ 22 تشرين الثاني سنة 1326، DEC.5,1910 بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات، تنتهي العقوبة في 7 تشرين الثاني سنة 1329، NOV.20,1913

الشام في 3 آذار 1328 MAR.16,1912

نظرا لكون كل من: قفطان هزاع عزام وعمره اثنان وخمسون عاما، وهو شيخ قرية الدويرة بجبل الدروز، ومحكوم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما؛ وباكير بن حسين باكير وعمره ثمانية وعشرون عاما، وهو من قرية شهبا، ومحكوم عليه

بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات؛ وهاني بن شحادة النبواني وعمره اثنان وأربعون عاما، وهو من أهالي قرية أم الرمان؛ وقد حكم عليهم بالعقوبات الواردة أعلاه بسبب علاقتهم بحادثة التمرد التي وقعت بجبل الدروز، عام ألف وثلاثمائة وستة وعشرين من بين المحكومين السبعة وعشرين الذين كانو ا في سجن القلعة بالشام، فقطعوا شباك الحديد وتمكنوا من الفرار بتاريخ 26 كانون الثاني سنة 1327، FEB.8, 1912 ثم قبض عليهم من قبل عناصر الدرك حسب ما جاء في تقرير مديرية السجن رقم مائتين واثنين وسبعين. وقد جرت محاكمتهم من قبل ديوان الحرب العرفي وفقا للمادة العاشرة بعد الأربعمائة من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقد أقروا واعترفوا بأنهم كانوا من ضمن المحكومين الفارين بعد قطع شباك الحديد للمهجع الذي وجدوا فيه. ولما كان هذا العمل يقع تحت طائلة المادة السابعة من قانون العقوبات المدني الذي ينص على زيادة عقوبة كل محكوم بالحبس المؤقت، أو بالأشغال الشاقة المؤقتة يفر من موقع تنفيذ عقوبته بنسبة تراوح بين الثلث والنصف. وتطبيقا للمادة الثامنة من القانون المذكور قررت المحكمة بالإجماع حبس قفطان بن هزاع عزام شيخ قرية الدويرة لمدة خمس سنوات بالأشغال الشاقة اعتبارا من انتهاء تاريخ محكوميته السابقة في 16 تشرين الأول سنة 1341، OCT.29,1925 وباكير بين حسين باكير من قرية شهبا لمدة عام واحد بالأشغال الشاقة اعتبارا من تاريخ 7 تشرين الأول سنة 1429، OCT.20, 1913 وهاني بن شحادة النبواني لمدة عام واحد بالأشغال الشاقة اعتبارا من تاريخ ٧ تشرين الثاني سنة 1329 NOV.20,1913

تواقيع أعضاء المحكمة توقيع رئيس ديوان الحرب العرفي بحوران

• IRADE-HARBIYE 63

نظارة الحربية- دائرة الرسائل

الخلاصة: حول الأشخاص الفارين المحكوم عليهم في حادثة جبل الدروز

معروض الداعي،

نقدم لفا محضر حكم ديوان الحرب العرفي بحوران الصادر باتفاق الآراء على كل من: قفطان هزاع عزام وعمره اثنان وخمسون عاما، وهو شيخ قرية الدويرة بجبل الدروز، ومحكوم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما؛ وباكير بن حسين باكير وعمره ثمانية وعشرون عاما، وهو من قرية شهبا، ومحكوم عليه بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات؛ وهاني بن شحادة النبواني وعمره اثنان وأربعون عاما، وهو من أهالي قرية أم الرمان، وقد حكم عليهم بالعقوبات الواردة أعلاه بسبب علاقتهم بحادثة التمرد التي

وقعت بجبل الدروز عام ألف وثلاثمائة وستة وعشرين من بين المحكومين السبعة وعشرين الذين كانوا في سجن القلعة بالشام فقطعوا شباك الحديد، وتمكنوا من الفرار بتاريخ 26 كانون الثاني سنة 1327، FEB.8,1912 ثم قبض عليهم من قبل عناصر الدرك. وقد اقروا واعترفوا بأنهم كانوا من ضمن المحكومين الفارين بعد قطع شباك الحديد للمهجع الذي وجدوا فيه. ولما كان هذا العمل يقع تحت طائلة المادة السابعة من قانون العقوبات المدني الذي ينص على زيادة عقوبة كل محكوم بالحبس المؤقت، أو بالأشغال الشاقة المؤقتة، يفر من موقع تنفيذ عقوبته بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف، وتطبيقا للمادة الثامنة من القانون المذكور قررت المحكمة بالإجماع حبس قفطان بن هزاع عزام شيخ قرية دويرة لمدة خمس سنوات بالأشغال الشاقة اعتبارا من انتهاء تاريخ محكوميته السابقة في 16 تشرين الأول سنة 1341؛ OCT.25,1925 وباكير بن حسين باكير من قرية شهبا لمدة عام واحد بالأشغال الشاقة، اعتبارا من تاريخ 7 تشرين الأول سنة 329؛ OCT.20,1913 وهاني بن شحادة النبواني لمدة عام واحد بالأشغال الشاقة اعتبارا من تاريخ 7 تشرين الثاني سنة 1329، NOV.20,1913 المرسل مع كتاب قيادة الفيلق الثامن تحت رقم واحد وتاريخ 3 آذار سنة 1398، MAR.16,1912 وإجراء المقتضى منوط بالإرادة العلية لمقام الصدارة، والأمر لحضرة من له الأمر.

١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠ و 22 آذار سنة 1328 APR. 4, 1912

ناظر الحربية

• DH SYS 86/4-3 Lef 84

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

نصادق على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران بحبس إضافي للشيخ قفطان بن هزاع عزام من قرية الدويرة، الذي كان يقضي حكما مدته خمسة عشر عام لدوره في حادثة جبل الدروز، بالأشغال الشاقة لخمس سنوات أخرى اعتبارا من تاريخ انتهاء محكوميته في 16 تشرين الأول سنة 341، OCT.29, 1925 وباكير ابن حسين باكير من قرية شهبا الذي كان يقضي حكما مدته ثلاثة أعوام بالأشغال الشاقة لمدة سنة أخرى اعتبارا من 7 تشرين الأول سنة 329، OCT.20,1925 وهاني شحادة النبواني الذي كان يقضي حكما بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بالأشغال الشاقة لمدة سنة اعتبارا من الأول من نيسان سنة 328، APR.14, 1912 وذلك لفرارهم مع سجناء آخرين بقطع حديد النوافذ.

على نظارة الحربية تنفيذ الإرادة السنية هذه.

٢١ ربيع الثاني سنة ٣٣٠ و 27 آذار سنة 328 APR. 9, 1912

محمد رشاد الصدر الأعظم: سعيد ناظر الحربية: محمود شوكت

صورة كالأصل

• IRADE-HARBIYE 63 1330 .R.21

نظارة الحربية- دائرة الرسائل- إرادة سنية

تم التصديق على القرار الصادر من ديوان الحرب العرفي بحوران بالإجماع بحق كل من: قفطان هزاع عزام وعمره اثنان وخمسون عاما، وهو شيخ قرية الدويرة بجبل الدروز، ومحكوم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما؛ وباكير بن حسين باكير وعمره ثمانية وعشرون عاما، وهو من قرية شهبا، ومحكوم عليه بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات؛ وهاني بن شحادة النبواني وعمره اثنان وأربعون عاما، وهو من أهالي قرية أم الرمانن وقد حكم عليهم بالعقوبات الواردة أعلاه بسبب علاقتهم بحادثة التمرد التي وقعت بجبل الدروز لثبوت فرارهم من السجن بقطع شباك الحديد. وتطبيقا للمادة الثامنة من القانون المذكور الموافقة للمادة السابعة من قانون العقوبات المدني يحبس قفطان بن هزاع عزام شيخ قرية دويرة لمدة خمس سنوات بالأشغال الشاقة اعتبارا من انتهاء تاريخ محكوميته السابقة في 16 تشرين الأول سنة 1341؛ OCT.29,1925 وباكير بن حسين باكير من قرية شهبا لمدة عام واحد بالأشغال الشاقة اعتبارا من تاريخ 7 تشرين الأول سنة 1329؛ OCT.20,1913 وهاني بن شحادة النبواني لمدة عام واحد بالأشغال الشاقة اعتبارا من تاريخ 7 تشرين الثاني سنة 1329، NOV.20, 1913

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا السنية هذه

٢١ ربيع الثاني ١٣٣٠ و 27 آذار سنة 1328 APR. 9, 1912

محمد رشاد

الصدر الأعظم

ناظر الحربية

• DH SYS 86/4-3 Lef 83

نظارة الحربية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

بناء على المحضر المنظم من قِبل ديوان الحرب العرفي بحوران المرسل مع كتاب قيادة الفيلق الخامس بشأن حبس إضافي للشيخ قفطان بن هزاع عزام من قرية

الدويرة، المحكوم عليه في حادثة جبل الدروز بالأشغال الشاقة لخمس سنوات أخرى اعتبارا من تاريخ انتهاء محكوميته في 16 تشرين الأول سنة 341؛ OCT. 29, 1925 وباكير ابن حسين باكير من قرية شهبا بالأشغال الشاقة لمدة سنة أخرى اعتبارا من 2 تشرين الاول سنة 329، OCT. 20, 1913 وهاني شحادة النبواني بالأشغال الشاقة لمدة سنة اعتبارا من الأول من نيسان سنة 328، APR. 4, 1912 وذلك لفرارهم، وأبلغت الصدارة السامية بتذكرتها الواردة بتاريخ 7 أغسطس سنة 328، AUG. 20, 1912 الصورة المصدقة على اللائحة بعد التوقيع السلطاني عليها، وأشعرت قيادة الفيلق الثامن لتنفيذ منطوق الإرادة السامية، كما أرسلت نسخة من اللائحة المذكورة المستخرجة من قبل دائرة محاكمات لإجراء اللازم من قبل الجهات المدنية.

والأمر لحضرة من له الأمر.

٣ جمادى الأول سنة ٣٣٠ و 7 نيسان سنة 328 APR. 20, 1912

عن ناظر الحربية وكيل المستشار

- DH SYS 86/4-3 **Lef**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

بناء على محضر ديوان الحرب العرفي في حوران بحبس إضافي للشيخ قفطان بن هزاع عزام من قرية الدويرة الذي كان يقضي حكما مدته خمسة عشر عاما بسبب حادثة جبل الدروز بالأشغال الشاقة لخمس سنوات أخرى اعتبارا من تاريخ انتهاء محكوميته في 16 تشرين الأول سنة 341، OCT. 29,1925؛ وباكير بن حسين باكير من قرية شهبا الذي كان يقضي حكما مدته ثلاثة أعوام بالأشغال الشاقة لمدة سنة أخرى اعتبارا من 7 تشرين الأول سنة 429، OCT.20,1913؛ وهاني شحادة النبواني الذي كان يقضي حكما بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بالأشغال الشاقة لمدة سنة اعتبارا من الأول من نيسان سنة 398، APR. 14,1912 وذلك لفرارهم مع سجناء آخرين بقطع حديد النوافذ. وبعد الاستئذان صدرت الإرادة لسنية بالتصديق على قرار المحكمة وأبلغت نظارة الحربية الجليلة بتذكرتها قيادة الفيلق الثامن بما صدر. وأرسلت الصورة المصدقة عن القرار الى مقامكم العالي للعمل بمقتضاه.

تاريخ 8 نيسان سنة 328 APR. 21, 1912

- DH SYS 86/4-3 **Lef 81**

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

نصادق على حكم ديوان الحرب العرفي بحوران على حمد بن شاهين المحيثاوي- من أهالي قرية ذيبين المربوطة بمديرية عاهرة وهي من توابع بصرى الشام بلواء حوران حيث ثبت بالمحاكمة أنه كان يتجول مع والده الشقي الشهير شاهين المحيثاوي مسلحين وقبض عليه لدى غارة العساكر على قريته وفي يده بندقية غرا من غير أن يجد فرصة للمقاومة- بالسجن لمدة سنة اعتبارا من تاريخ القبض عليه في 3 أغسطس سنة 327 وذلك وفقا للمادة السادسة عشر بعد المائة من قانون العقوبات المدني.

1191 ,61 .GUA

على نظارة الحربية تنفيذ الإرادة السنية هذه.

٩ ربيع الاخر سنة ٣٣٠ و 15 آذار سنة 328 MAR. 28, 1912

محمد رشاد الصدر الأعظم: سعيد ناظر الحربية: محمود شوكت صورة كالأصل

- DH SYS 86/4-3 **Lef 77**

نظارة الحربية إلى وكالة نظارة الداخلية الجليلة

لائحة الإرادة السنية المرفقة بتذكرتنا بشأن حبس حمد بن شاهين المحيثاوي من أهالي قرية ذيبين اعتبارا من تاريخ توقيفه يوم 4 أغسطس سنة 327، AUG. 17, 1911 أبلغت بتذكرة الصدارة السامية الواردة جوابا بتاريخ 19 مارس سنة 328، APR. 1, 1912 وبلفها الصورة المصدقة للتصديق على اللائحة بتوقيع حضرة مولانا السلطان، وأبلغت قيادة الفيلق الثامن بالشام لتنفيذ مقتضى الأمر الهمايوني، كما أرسلت نسخة من اللائحة المذكورة المستخرجة من قبل دائرة المحاكمات لإجراء اللازم من قبل الجهات المدنية. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٦ ربيع الثاني سنة ٣٣٠ و 1 نيسان سنة 328 APR. 14, 1912

عن ناظر الحربية

- DH SYS 86/4-3 **Lef 86**

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

نصادق على حكم ديوان الحرب العرفي بحوران على الأشخاص الأربعة التالية أسماؤهم فهد بن حسن العياص وأسعد بن نعمان وعيل وإسماعيل بن محمد عز الدين ومحمد بن منذر الجضامي- نظرا لتوفر الأدلة لدى المحكمة على كونهم من رفاق الشقي سليم

الأطرش، وتعرضهم لأبناء السبيل تحت رئاسة المرحوم سليم، ومقاومتهم للقوة العسكرية التي حاصرت المنزل الذي تحصنوا فيه، وتجرؤهم على إطلاق النار– بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقا لذيل المادة الثانية والستين؛ وعلى علي بن حسن رستم الذي رافق سليم الأطرش دون أن يحمل السلاح بوضعه في القيد لمدة سنة بموجب الفقرة الخامسة من المادة الثامنة بعد المائة من قانون العقوبات العسكري وعلى يحي بن نجم القرعوني من السويداء الذي تأكدت رفاقته للشقي سليم الأطرش منذ وقت طويل بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات تطبيقا لذيل المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني.

على نظارة الحربية تنفيذ الإرادة السنية هذه.

٣ جمادى الأول سنة ٣٣٠ و 5 نيسان سنة 328 APR. 20, 1912

محمد رشاد الصدر الأعظم: سعيد ناظر الحربية: محمود شوكت صورة كالأصل

- DH SYS 86/4-3 **Lef 87**

نظارة الحربية

إلى وكالة نظارة الداخلية الجليلة،

بناء على المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران بشأن معاقبة فهد بن حسين العياص ورفاقه وهم من رفاق الشقي سليم الأطرش، كلا حسب تهمته، المرفق بكتاب قيادة الفيلق الثامن فقد نظمت لائحة الإرادة وأرفقت بإشعارنا وأرسلت الصدارة السامية بتذكرتها الواردة بتاريخ 8 نيسان سنة 328، APR. 21, 1912 الصورة المصدقة على اللائحة بعد التوقيع السلطاني عليها، وأبلغت قيادة الفيلق الثامن لتنفيذ منطوق الإرادة السامية، كما ارسلت نسخة من اللائحة المذكورة المستخرجة من قبل دائرة المحاكمات لإجراء اللازم من قبل الجهات المدنية. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٧ جمادى الأول سنة ٣٣٠ و 21 نيسان سنة 328 MAY 4, 1912

عن ناظر الحربية

- DH SYS 86/4-3 **Lef 85**

نظارة الداخلية– دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

بناء على محضر ديوان الحرب العرفي في حوران المرسل من قبل قيادة الفيلق الثامن بالحكم على الأشخاص الأربعة التالية أسماؤهم فهد بن حسن العياص وأسعد بن

نعمان وعيل وإسماعيل بن محمد عز الدين ومحمد بن منذر الجضامي بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقا لذيل المادة الثانية والستين، نظرا لتوفر الأدلة لدى المحكمة على كونهم من رفاق الشقي سليم الأطرش وتعرضهم لأبناء السبيل تحت رئاسة المرقوم سليم ومقاومتهم للقوة العسكرية التي حاصرت المنزل الذي تحصنوا فيه وتجرؤهم على إطلاق النار. وعلى علي بن حسن رستم الذي رافق سليم الأطرش دون أن يحمل السلاح بوضعه في القيد لمدة سنة بموجب الفقرة الخامسة من المادة الثامنة بعد المائة من قانون العقوبات العسكري وعلى يحيى بن نجم القرعوني من السويداء الذي تأكدت رفاقته للشقي سليم الأطرش منذ وقت طويل بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات تطبيقا لذيل المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني. وبعد الاستئذان صدرت الإرادة السنية بالتصديق على قرار المحكمة وأبلغت نظارة الحربية الجليلة بتذكرتها قيادة الفيلق الثامن بها صدر. وأرسلت الصورة المصدقة من القرار الى مقامكم العالي للعمل بمقتضاه.

تاريخ 25 نيسان سنة 328   MAY 8, 1912

- **DH SYS 86/4-3   Lef 90**

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران بالحكم على السجين خزاعي بن علم الدين الذي ثبت لدى محاكمته أنه أطلق النار على المفرزة المكلفة بحماية عناصر خطوط البرق التي توجهت لإصلاح الخطوط بعد أن قطعها العصاة الدروز لتعطيل المخابرات الرسمية اثناء التمرد الذي وقع عام ثلاثمائة وستة عشرين بجبل الدروز التابع للواء حوران، وتسبب مع آخرين في مقتل محمد ابن عمر الطرسوسي من أفراد المفرزة بالسجن خمس سنوات بالأشغال الشاقة وغرامة نقدية قدرها خمسين مجيدي ذهب وفقا للمادة السادسة والثلاثين من قانون العقوبات المدنية اعتبارا من تاريخ القبض عليه في 29 تشرين الأول سنة 327   NOV. 11, 1911

على نظارة الحربية تنفيذ إرادتنا هذه في 29 نيسان سنة 328   MAY 12, 1912

محمد رشاد   الصدر الأعظم: سعيد   ناظر الحربية: محمود شوكت

صورة كالأصل

- **DH SYS 86/4-3   Lef 89**

نظارة الحربية

إلى وكالة نظارة الداخلية الجليلة،

بناء على المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران بشأن معاقبة خزاعي بن علم الدين من قرية سجن الذي ثبت اشتراكه في أعمال العصيان التي وقعت بجبل الدروز بالسجن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات مع جزاء نقدي قدره خمسين مجيدي ذهب، المرفق بكتاب قيادة الفيلق الثامن. ونظمت لائحة الإرادة السنية وأرسلت مع مذكرتنا ، فأبلغت الصدارة السامية بتذكرتها الواردة بتاريخ ٣٠ نيسان سنة 328، MAY 13, 1912 الصورة المصدقة على اللائحة بعد التوقيع السلطاني عليها، وأشعرت قيادة الفيلق الثامن لتنفيذ منطوق الإرادة السامية، كما أرسلت نسخة من اللائحة المذكورة المستخرجة من قبل دائرة المحاكمات لإجراء اللازم من قبل الجهات المدنية. والأمر لحضرة من له الأمر.

٦ جمادى الثاني سنة ٣٣٠ و 10 مايس سنة 328 MAY 25, 1912

عن ناظر الحربية

• DH SYS 86/4-3 Lef 88

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

بناء على محضر ديوان الحرب العرفي في حوران المرسل من قبل قيادة الفيلق الثامن بالحكم على السجين خزاعي بن علم الدين الذي ثبت لدى محاكمته أنه أطلق النار على المفرزة المكلفة بحماية عناصر خطوط البرق التي توجهت لإصلاح الخطوط بعد أن قطعها العصاة الدروز لتعطيل المخابرات الرسمية اثناء التمرد الذي وقع عام ثلاثمائة وستة عشرين بجبل الدروز التابع للواء حوران وتسبب مع آخرين في مقتل محمد ابن عمر الطرسوسي من أفراد المفرزة بالسجن خمس سنوات بالأشغال الشاقة وعقوبة نقدية قدرها خمسين مجيدي ذهب وفقا للمادة السادسة والثلاثين من قانون العقوبات المدني اعتبارا من تاريخ القبض عليه في 29 تشرين الأول سنة 327، NOV. 11, 1911 وبعد الاستئذان صدرت الإرادة السنية بالتصديق على قرار المحكمة وأبلغت نظارة الحربية الجليلة بتذكرتها قيادة الفيلق الثامن بما صدر. وأرسلت الصورة المصدقة من القرار صوب مقامكم العالي للعمل بمقتضاه.

تاريخ 14 أيار سنة 328 MAY 27, 1912

• DH SYS 86/4-3 Lef 100

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران بالحكم على يوسف بن مهنا مرشد مختار قرية حران ونجم بن هلال مرشد بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات للأول ولمدة ثلاث سنوات للثاني وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني وعلي بن بدران مرشد لمدة ثلاث سنوات بموجب الفقرة المذكورة وذلك بعد أن ثبت لدى المحاكمة أنهم من أعوان إبراهيم أبو فخر من أهالي جبل الدروز ومن المعروفين بعصيانهم، وأنهم قابلوا العساكر السلطانية بالسلاح.

على نظارة الحربية تنفيذ هذه الإرادة السنية.

في ٩ جمادى الثاني سنة ٣٣٠ و 13 أيار سنة 328 MAY 26, 1912

محمد رشاد الصدر الأعظم: سعيد ناظر الحربية: محمود شوكت

- **DH SYS 86/4-3 Lef 99**

نظارة الحربية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

بناء على المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران بشأن معاقبة كل من يوسف بن مهنا مرشد مختار قرية حران ونجم بن هلال مرشد بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وعلي بن بدران مرشد لمدة ثلاث سنوات، نظمت لائحة الإرادة السنية وأرسلت مع مذكرتنا، فأبلغت الصدارة السامية بتذكرتها الواردة بتاريخ 11 تموز سنة 328، JUL.24,1912 الصورة المصدقة على اللائحة بعد التوقيع السلطاني عليها، وأشعرت قيادة الفيلق الثامن لتنفيذ منطوق الإرادة السامية، كما أرسلت نسخة من اللائحة المذكورة المستخرجة من قبل دائرة المحاكمات لإجراء اللازم من قبل الجهات المدنية. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢٥ شعبان سنة ٣٣٠ و 26 تموز سنة 328 AUG. 9,1912

عن ناظر الحربية وكيل المستشار

- **DH SYS 86/4-3 Lef 95**

نظارة الحربية- صورة إرادة سنية

تمت المصادقة على قرار ديوان الحرب العرفي بحوران بالحكم على جديع بن شرار مرشد من اهالي قرية حران التابعة لناحية بصرى الحرير بلواء حوران الذي ثبت اشتراكه في القتال في صف العصاة بالقرية المذكورة في شهر شباط من عام ألف وثلاثمائة وسبعة

وعشرين، بالسجن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ التصديق على الحكم وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني.

على نظارة الحربية تنفيذ هذه الإرادة السنية.

في ٩ جمادى الثاني سنة ٣٣٠ و 13 أيار سنة 328 MAY 26, 1912

محمد رشاد الصدر الأعظم: سعيد ناظر الحربية: محمود شوكت

صورة كالأصل

• DH SYS 86/4-3 Lef 94

نظارة الحربية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

بناء على المحضر المنظم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران بشأن معاقبة جديع بن شرار مرشد من أهالي قرية حران التابعة لناحية بصرى الحرير بلواء حوران الذي ثبت اشتراكه في القتال في صف العصاة بالقرية المذكورة بالسجن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات، المرفق بكتاب قيادة الفيلق الثامن. نظمت لائحة الإرادة السنية وأرسلت مع مذكرتنا، فأبلغت الصدارة السامية بتذكرتها الواردة بتاريخ 15 أيار سنة 328، MAY 28, 1912 الصورة المصدقة على اللائحة بعد التوقيع السلطاني عليها، وأشعرت قيادة الفيلق الثامن لتنفيذ منطوق الإرادة السامية، كما أرسلت نسخة من اللائحة المذكورة المستخرجة من قبل دائرة المحاكمات لإجراء اللازم من قبل الجهات المدنية. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٦ جمادى الثاني سنة ٣٣٠ و 20 أيار سنة 328 JUN. 2, 1912

عن ناظر الحربية

• DH SYS 86/4-3 Lef 93

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

بناء على محضر ديوان الحرب العرفي في حوران المرسل من قبل قيادة الفيلق الثامن حكم على جديع بن شرار مرشد من أهالي قرية حران التابعة لناحيةبصرى الحرير بلواء حوران الذي كان إلى جانب أبيه المعروف بعصيانه يقاتل في صف العصاة الدروز ضد العساكر السلطانية بالقرية المذكورة في شهر شباط من عام ألف وثلاثمائة وسبعة وعشرين،

بالسجن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ التصديق على الحكم وفقا للمادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني. وبعد الاستئذان صدرت الإرادة السنية بالتصديق على الحكم وأبلغت نظارة الحربية الجليلة بتذكرتها قيادة الفيلق الثامن بها صدر. وأرسلت الصورة المصدقة من القرار صوب مقامكم العالي للعمل بمقتضاه.

تاريخ 24 أيار سنة 328 JUN. 6, 1912

• DH SYS 86/4-3 Lef 104

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى وكالة ولاية سورية البهية،

بناء على محضر ديوان الحرب العرفي في حوران بثبوت اشتراك مؤيد بن فندي عزام من أهالي قرية تعارة التابعة لناحية عاهرة بقضاء السويداء بجبل الدروز في الاشتباكات التي حدثت في حران واستخدامه السلاح مع العصاة الآخرين، بالإضافة إلى سوابقه في الإجرام والحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقا للفقرة الثانية من ذيل المادة الثانية والستين من قانون العقوبات المدني. وبعد الاستئذان صدرت الإرادة السنية بذلك وأبلغت نظارة الحربية الجليلة بتذكرتها قيادة الفيلق الثامن بها صدر. وأرسلت الصورة المصدقة من القرار الى مقامكم العالي للعمل بمقتضاه.

تاريخ 26 أيلول سنة 328 OCT. 9, 1912

٦٥- أهالي بصرى الشام يطلبون تأجيل دفع الأعشار (١٩١١)

- DH. İD 54.1/38   1329 .N.9

إدارة المخابرات العامة التابعة لنظارة الداخلية شعبة 2- 36.1- ص

رقم الأوراق	مسودي	مبيضي
394	محمد	محمد

قلمه ورودي تاريخي:15

تاريخ التسويد: 16 أغسطس سنة 327   AUG. 31, 1911

تاريخ التبييض: ٩ رمضان سنة ٣٢٩   SEPT. 3, 1911

20 أغسطس سنة 327

ورودها إلى القلم من أجل التبييض: 18

إلى جناب حضرة الصدارة العالية،

لقد قام الدروز باعتداءات كبيرة على بصرى اسكي شام والقرى الموجودة في حوران، وقد تسببت هذه الاعتداءات في وقوع خسائر فادحة، وانعكس ذلك في عدم مقدرة أهالي القرى على دفع الأعشار والضرائب المفروضة عليهم، ونتيجة لهذا الأمر تراكمت عليهم الديون. ومع أنه تم تأجيل دفعها إلى هذا العام، فإن الأهالي طلبوا مجددا السماح لهم بتأخير دفعها مرة أخرى لأنهم لم يتمكنوا من جمع هذه الضرائب والأعشار، وقد ذكروا أنهم في الوقت الحاضر في حاجة ماسة إلى تلقي المساعدات. وقد طلبوا كذلك بأن يسمح لهم بتأجيل ديون العام الماضي والعام الذي قبله والتي تقع عليهم والتي كان من المفترض تحصيلها في هذا العام. وقد قامت ولاية سورية بتقديم تلغراف ملفوف يحتوي على هذه الأمور. ويبقى الأمر في نهاية الموضوع منوطا بحضرة الصدارة العظمى.

٦٦- فرار من المنفى (١٩١١ - ١٩١٢)

- DH SYS 86/4-3 **Lef 32**

إدارة برق الدولة العلية الثمانية

إلى نظارة الداخلية،

تبيّن من تقرير الشرطة بأن إبراهيم بن إسماعيل الصغير ونجم بن بهاء الدين رعد وحسين بن فارس الجمال وسلمان بن حميد الحمول من أهالي جبل الدروز الذين نفوا إلى قسطموني بقرار من ديوان الحرب العرفي فروا مساء أمس وأن البحث جار للقبض عليهم. رجاء الاطلاع.

تاريخ 29 أغسطس سنة 327 SEPT. 11, 1911

الوالي غالب

- DH SYS 86/4-3 **Lef 30**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- برقية إلى ولايات طربزون وخداوندكار وأنقرة وسورية وبيروت ومتصرفية جانيك، وتذكرة إلى المديرية العمومية للشرطة

أبلغت ولاية قسطموني مديرية البوليس بفرار كل من إبراهيم بن إسماعيل الصغير ونجم بن بهاء الدين رعد وحسن بن فارس الجمال وسليمان بن حميد الحمول من أهالي جبل الدروز المبعدين من قبل ديوان الحرب العرفي إلى قسطموني وتمت الكتابة بذلك إلى الولايات. ونظرا لاحتمال قدوم المذكورين إلى دار السعادة فالرجاء إجراء الملاحقات الجدية للقبض عليهم وإبلاغنا بالنتيجة.

التاريخ 31 أغسطس سنة 327 SEPT. 13, 1911

- DH SYS 86/4-3 **Lef 62**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: قسطموني

إلى نظارة الداخلية،

7 كانون الثاني سنة 327، JAN. 20, 1912 نظرا لفرار الأشخاص الموجودين هنا بتاريخ 29 أغسطس 327، SEPT.11,1912 فليس لدينا اليوم أحد غيرهم.

8 كانون الثاني 327 JAN. 21, 1912

عن الوالي ممدوح

- **DH SYS 86/4-3　　Lef 61**

ادارة برق الدولة العلية العثمانية– المصدر: قونية

إلى نظارة الداخلية،

ج 7 كانون الأول سنة 327، DEC.12,1911 على اثر ورود برقية نظارتكم العالية بتاريخ 12 تشرين الأول سنة 327، OCT. 2, 1911 ببيان العفو عن كافة المحكوم عليهم من قبل ديوان الحرب العرفي بحوران بالنفي إلى قونية أطلق سراحهم جميعا ولم يبق من هؤلاء أحد في قونية. رجاء الاطلاع.

8 كانون الثاني منه 327　　JAN. 21, 1912

والي قونية عارفي

- **DH SYS 86/4-3　　Lef 66**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية– المصدر: سيواس

التاريخ 9 كانون الثاني سنة 327 JAN. 22, 1912

إلى نظارة الداخلية،

JAN. 20, 1912

ج 7 كانون الثاني سنة 327. أفادت مديرية البوليس بعدم وجود أي من محكومي ديوان الحرب العرفي بحوران داخل الولاية. رجاء الاطلاع.

كانون الثاني 327　　JAN./FEB., 1912

الوالي علاء الدين

- **DH SYS 86/4-3　　Lef 92**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية– المصدر: أنقرة

إلى نظارة الداخلية،

تبين من التحريات والتحقيقات التي أجرتها إدارة الشرطة فرار كل من عباس وإسماعيل ويوسف من اهالي حوران حيث كانوا منفيين في أنقرة بقرار من ديوان الحرب العرفي. وقد أبلغت الملحقات والولايات المجاورة بضرورة استكمال أسباب القبض عليهم. رجاء الاطلاع.

19 مايس سنة 328　　JUN. 1, 1912

الوالي رشيد

- **DH SYS 86/4-3** **Lef 91**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية برقية،

رجاء استكمال وسائل القبض على عباس وإسماعيل ويوسف من أهالي حوران المنفيين إلى أنقرة بقرار من ديوان الحرب العرفي، في حالة مجيئهم إلى تلك الجهات. حيث تبيّن فرارهم.

تاريخ 20 مايس سنة 328 JUN. 2, 1912

- **DH SYS 54-2/2-6** **5/3/1332**

إدارة برقيات الدولة العلية العثمانية- مصدر البرقية: يانيه- التاريخ 28/ 6/ 328

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

ج 18 نيسان 328 ليس هناك من محكومين منفيين إلى داخل الولاية من قبل ديوان الحرب العرفي سوى المدعوين رشيد (يونس) محسن وسليمان (ابن عبد القهار) شاهين. وتبيّن أن شاهين ومحسن فرا قبل عدة شهور إلى جهة مجهولة. وهناك حاجة إلى خمسة آلاف وأربعمائة وخمسة وسبعين قرشا في السنة لتأمين معيشة المحكومين سالفي الذكر.

28 نيسان 328 SEPT. 10, 1912

والي يانية محمد علي

٦٧- إعانات المنفيين وطلبات استرحام منهم (١٩١١ - ١٩١٢)

- DH SYS 86/4-3 Lef 24

الباب العالي- دائرة الصدارة- JUN. 12, 1911

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

جواب تذكرة دولتكم رقم 40433/ 864 وتاريخ 30 أيار سنة 327 تبين من التدقيق أن منافي الذين تقرر نفيهم من قبل ديوان الحرب العرفي إلى أماكن أخرى لم تحدد، كما لم تصرح الإرادة السنية بأسماء الأماكن التي تقرر نفيهم إليها وبعد المخابرة أرسلت نظارة الحربية الجليلة تذكرتها ببيان صلاحية تبديل أماكن المنفى إلى الجهة المدنية.

١٦ جمادى الأول سنة ٣٢٩ و 1 حزيران سنة 327 JUN. 14, 1911

عن الصدر الأعظم ناظر العدلية

- DH SYS 86/4-3 Lef 31

(الوجه الخلفي للوثيقة السابقة)

خلال وجودنا في قسطموني رأيت أصحاب هذا المعروض. أخرجوا من حوران بقرار من ديوان الحرب العرفي ولعدم وجود إشعار مسبق إلى ولاية قسطموني بشأن معيشتهم، فهم يعانون من مشاكل في أمر معيشتهم. وسرعة إجراء اللازم من مقتضى العدل، إلى نظارة الداخلية الجليلة.

سؤال مديرية الأوراق 6 أيلول سنة 327 SEPT. 19, 1911

أبلغت ولاية قسطموني في برقيتها بتاريخ 29 أغسطس سنة 327 فرار أصحاب المعروض وأبلغت الولايات المجاورة بضرورة القبض عليهم وليس ما يمكن عمله الآن بشأن إعاشتهم.

- DH SYS 86/4-3 Lef 54

إدارة برق الدولة العلية العثمانية

إلى مقام حضرة السلطان،

في الوقت الذي شملت الرحمة والشفقة السلطانية المحكومين السياسيين في منطقة الروميلي تجرأنا نحن المحكومين السياسيين من حوران المرتبطة قلوبهم وضمائرهم بالسدة السنية السلطانية باستعطاف العفو السلطاني. والأمر لحضرة ولي الأمر.

بإسم تسعة عشر محكوما من نزلاء سجن دار السعادة.   سيد أحمد

- **DH SYS 86/4-3   Lef 56**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية

إلى حضرة مقام الصدارة السامية في برشتينا،

إن جهلنا كان يمنعنا من إظهار الولاء والوفاء الذي تكنه قلوبنا تجاه الحكومة السنية على الوجه المطلوب. والحكم الذي صدر بحقنا كان نتيجة ذلك الجهل الذي زاد من معاناتنا. وفي الوقت الذي بعث العفو العالي الذي صدر بحق المحكومين السياسيين في الروميلي السرور والفرح في قلوبهم، فإننا نحن المساكين الحورانيين وجدنا في ذلك الجرأة لأن نرفع إلى مقام حضرة مولانا السلطان استعطافا نأمل من مقامك السامي التوسط لدى المقام العالي لتحقيق استفادتنا من الرحمة والشفقة السلطانية.

بإسم تسعة عشر حورانيا من نزلاء دار السعادة.   المحكوم سيد احمد

- **DH SYS 86/4-3   Lef 55**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية

إلى حضرة الصدر الأعظم في برشتينا،

نحن من أهالي مجدل شمس ولا علاقة لنا أبدا بأحداث حوران. لكننا صرنا ضحية تعسف قائمقام القضاء وقد أخذت الحكومة السنية ذلك بالاعتبار فأمرت بإجراء التحقيقات وكان أملنا كبيرا في ظهور براءتنا من هذه التحقيقات عندما شملت ألطاف حضرة مولانا السلطان كافة مناطق الروميلي، لكننا لم نحظ بشيء منها حتى الآن بصورة مباشرة. فلم يبق لنا من سبيل سوى اللجوء إلى الرحمة السلطانية، مسترحمين توسطكم السامي باستفادتنا من العفو السلطاني.

بإسم سبعة محكومين من مجدل شمس نزلاء. سجن دار السعادة كنج أبو صالح.

- **DH SYS 86/4-3   Lef 56**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية

إلى حضرة السلطان في برشتينا،

في الوقت الذي شملت فيه آثار الشفقة السلطانية آفاق الروميلي فإننا نحن من أهالي مجدل شمس ولم تكن لنا أية صلة بأحداث حوران ومع ذلك صرنا ضحية ظلم القائمقام. ولما كان نفينا خلافا للقانون والعدالة لا يمكن أن يوافق رضاكم السلطاني فإننا تجرأنا على

تقديم استعطافنا هذا من مركز الخلافة السنية لتشمل ألطاف حضرة مولانا الخليفة نحن المظلومين كذلك.

بإسم سبعة محكومين من مجدل شمس.   نزلاء سجن دار السعادة كنج أبو صالح.

- **DH SYS 86/4-3** **Lef 36**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- OCT. 11, 1911

إلى ولاية سورية برقية،

ج 82 أيلول ستة 327 نظرا لشمول العفو للأشخاص السبعة الموقوفين بالشام وهم كنج أبو صالح وعباس خاطر سطام العجمي وسنبيلي أبو صالح وحمود شقير وعلي فرحات بعضاني ومحمود خطار بعضاني وطلب إعادتهم إلى بلادهم، نرجو وضع الختم على الكتاب الذي تبين أنه لم يختم وإرساله.

تاريخ 6 تشرين الأول سنة 327   OCT. 19, 1911

- **DH SYS 86/4-3** **Lef 12**

ولاية يانيه- قلم الرسائل-

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

SEPT.14,1911

على النحو الذي بيناه في برقيتنا المؤرخة 1 أيلول سنة 327 بوصول الأشخاص الأربعة من محكومي حوران الذي أبلغت نظارتكم العالية بكتابها رقم 39645/ 129 وتاريخ 15 أيار سنة 327، MAY.28,1911 بنفيهم وتغريبهم إلى هنا، وأطلق سراحهم تحت ترصد ومراقبة دائرة البوليس. ولكن لعدم ملكيتهم أي شيء يتعيشون به وعدم وجود مكان يؤويهم يعيشون في ضائقة شديدة وحالة مزرية، وفي الواقع غاب اثنان منهم ولم تعرف وجهتها والتحقيقات جارية للعثور عليهما أما الباقيان وهما سلمان العظم ورشيد بن يونس فيشكوان من البؤس والحاجة ويطلبان تخصيص مقدار من الراتب. ولما كان من الأمور اللازمة تأمين معيشتهما، ونظرا لتحقق كونهما من الفلاحين، فالرجاء إصدار أمر وإرادة للسماح لهما بالعودة إلى بلادهما إن لم يكن هناك أي محذور في ذلك أو تخصيص خمسة قروش يوميا لكل منهما على نحو ما عرضناه سابقا. والأمر لحضرة من له الأمر.

٢ ذي القعدة سنة ٣٢٩   11 تشرين الأول سنة 327   و   OCT. 24, 1911

- **DH SYS 54-2/2-6**

إدارة برقيات الدولة العلية العثمانية- مصدر البرقية: يانيه-
التاريخ 3 كانون الأول 327 DEC. 26, 1911
إلى نظارة الداخلية الجليلة،

بناء على توالي الطلب من قبل رشيد يونس محسن وسليمان ابن عبد القهارشاهين وهما من أشقياء حوران الموجودين هنا بالسماح لهما بالعودة إلى بلدهما أو تخصيص يومية مقدارها خمسة قروش لكل واحد منهما نؤكد على إجراء المقتضى فيما تقدم في برقيتنا المؤرخة 30 تشرين الثاني سنة 327 DEC. 13, 1911 13 كانون الأول 327 DEC. 26, 1911
وكيل والي يانيه النائب صبري

- **DH SYS 54-2/2-6**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية
إلى مقام الصدارة السامية،
إلى نظارة المالية الجليلة،

ذيل مذكرتنا رقم 2454 وتاريخ 4 كانون الأول سنة 327، DEC. 17, 1911 وذيل مذكرتنا إلى نظارة المالية رقم 1805 وتاريخ 4 كانون الأول سنة 327، DEC. 17, 1911 أبلغت ولاية يانية برقيا بضرورة تخصيص يومية خمسة قروش لكل من رشيد بن يونس وسليمان بن عبد القهار المبعدين من قبل ديوان الحرب العرفي بسبب أحداث حوران. وأن مثل هذين المحكومين يشكوان الفقر دائما. رجاء التفضل بالموافقة بالتأكيد على تبليغ نظارة المالية بتعجيل إنجاز المعاملات المتعلقة بيومية المحكومين مع بيان أن من وظائف الحكومة تأمين نفقة ومعيشة كل من حكم عليه بالنفي ومنع من كسب معيشته بنفسه. وإبلاغ نظارة المالية بالنتيجة.
تاريخ 15 كانون الأول 327 DEC. 28, 1911

- **DH SYS 86/4-3** **Lef 43**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية
7 كانون الثاني سنة 227 JAN. 20, 1912
برقية إلى ولاية يانيه

أبلغونا بتاريخ ورود كل من رشيد يونس وسليمان ابن عبد القهار الموجودين هناك من بين المحكوم عليهم من الحورانيين.

إلى ولاية قوصوه
ج 4 كانون الأول سنة 327 أبلغونا بتاريخ ورود الحورانيين الإثنين الموجودين هناك.
DEC. 17, 1911

- **DH SYS 54-2/2-6**

إدارة برقيات الدولة العلية العثمانية- مصدر البرقية؛ يانيه- JAN.20,1912
إلى نظارة الداخلية الجليلة،

ج 7 كانون الثاني 327. تبين وصول كل من رشيد بن يونس وسلمان بن عبد القهار وهما من محكومي حوران إلى هنا بتاريخ 25 أغسطس 327، SEPT. 7, 1911 ونظرا لعدم وجود محذور من عودتهما إلى بلدهما. نعرض إليكم اجراء اللازم على النحو السابق إشعاره.
التاريخ 10 كانون الثاني 327 JAN. 23, 1912
وكيل والي يانيه: صبري

- **DH SYS 86/4-3** **Lef 45**

إلى نظارة الداخلية الجليلة،
JAN.26,1912

سبق أن أبلغت في برقيتي بتاريخ 13 كانون الأول سنة 327 طلب السماح لكل من رشيد يونس وسليمان ابن عبد القهار الذين حكم عليهما من قبل ديوان الحرب بحوران ونفيا إلى يانيه بالعودة إلى بلادهما وطلبت تخصيص وإعطاء خمسة قروش يوميا لكل منهما. ولما كان إبقاؤهما محرومين من كل شيء في مكان بعيد عن بلادهم ولا يعرفان عن أحواله شيئا لا يوافق العدالة والإنصاف، وقد بلغت الحالة السيئة منهما مبلغها .إن تخصيص خمسة قروش يوميا لكل واحد منهما اعتبارا من تاريخ وصولهما والأمر للجهات ذات العلاقة بتسديد هذا المبلغ منوط برأي النظارة العالية. والأمر لحضرة من له الأمر.
١٢ محرم سنة ٣٣٠ و 19 كانون الأول سنة 327 FEB. 1, 1912
والي يانيه

- **DH SYS 54-2/2-6**

إدارة برقيات الدولة العلية العثمانية- مصدر البرقية: يانيه
إلى نظارة الداخلية الجليلة،
AUG.14,1911

على النحو المعروض أولا وآخرا بالبرقيتين بتاريخ 1 اغسطس 327 و 30 تشرين الأول 327، NOV. 12, 1911 رجاء الموافقة على عودة كل من رشيد يونس وسليمان ابن عبد القهار شاهين من أهالي حوران الموجودين هنا بصفة منفيين وليس بمقدورهما تأمين معيشتهما، أو استكمال أسباب تأمين معيشتهما.

التاريخ 4 شباط 327 FEB. 17, 1912

4 منه

والي يانية: محمد علي

- **DH SYS 86/4-3 Lef 68**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية تاريخ- برقية- MAR. 4, 1912

إلى ولاية يانيه

اطلعنا على صورة البرقية الواردة من يانية بتاريخ 20 شباط سنة 327 بتوقيع رشيد يونس ورفيقه. سبق أن أرسلت إليهما حوالة، فهل أعطيت لهما النقود؟ رجاء الإشعار عاجلا.

11 شباط سنة 327 FEB. 24, 1912

- **DH SYS 86/4-3 Lef 69**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: يانيه

إلى نظارة الداخلية،

إننا نعاني من العذاب منذ ستة اشهر، عوائلنا تموت جوعا ومع أن أبو الصالح ورفاقه عفي عنهم فإننا هنا نستعطف العفو العالي والرحمة.

التاريخ 20 شباط سنة 327 MAR. 4, 1912

من أهالي حوران: سليمان ابن عبدالقاهر رشيد يونس

- **DH SYS 54-2/2-6**

إدارة برقيات الدولة العلية العثمانية- مصدر البرقية : يانيه- التاريخ 15 مارس 327، MAR. 28, 1912

إلى نظارة الداخلية،

MAR.20,1912

ج 7 مارس 328، بناء على تقدير مجلس إدارة الولاية وموافقة النظارة الجليلة بإعطاء

خمسة قروش يوميا لكل من رشيد بن يونس محسن وسليمان بن عبد القاهر شاهين من أهالي حوران الموجودين هنا بصفة منفيين فقد تم صرف ألف وستمائة قرش من الحوالة الخاصة بذلك. ولما كانت هذه اليومية غير كافية الآن لمعيشتهما فالرجاء التفضل بإرسال حوالة سنوية بقيمة خمسة آلاف وأربعمائة قرش على أن يعطى كل منهما يوميا سبعة قروش ونصف.

14 مارس سنة 328 MAR. 27, 1912

والي يانيه محمد علي

- **DH SYS 54-2/2-6**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- برقية- MAY 11, 1912

إلى ولاية يانيه،

ج 28 نيسان سنة 328 معاملة تخصيص يومية للمنفيين تتابع باهتمام. النتيجة قيد التبليغ.

- **DH SYS 54-2/2-6**

إدارة برقيات الدولة العلية العثمانية

مصدر البرقية؛ يانيه التاريخ 19 نيسان 328 MAR.27,1912 MAY 2, 1912

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

ذيل البرقية المؤرخة 14 مارس سنة 328 نظرا للحاجة الماسة نؤكد على طلبنا بسرعة إرسال حوالة بقيمة خمسة آلاف وأربعمائة قرش لإبلاغ يومية شخصين من أهالي حوران موجودين هنا بصفة منفيين إلى سبعة قروش ونصف. رجاء الاطلاع.

18 نيسان 328 MAY 1, 1912

الدفتردار: عبد الرحمن

- **DH SYS 86/4-3** **Lef 44**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: سكوبيا

التاريخ 4 كانون الثاني سنة ٣٢٧ JAN. 17, 1912

إلى نظارة الداخلية،

DEC.27,1911

لاحقة بالبرقية المؤرخة 14 تشرين الثاني سنة 327. مع أننا طلبنا من مقام الولاية في برقيات عديدة إعطاء المخصصات اللازمة لمعيشة الحورانيين المبعدين إلى سكوبيا، فلم

يرد حتى الآن أي جواب. وفي هذه المرة قدم المذكوران طلبا إلى الولاية لتأمين إعاشتهم وأثمان كسوتهم. ولما كانت الحالة التي فيها هذا المحكومان منذ فترة طويلة لا تليق بشأن الحكومة، نكرر الرجاء بسرعة إعطاء المخصص اللازم لهما.

٤ كانون الأول سنة 327 DEC. 17, 1911

عن والي قوصوه الدفتردار رفعت

• DH SYS 86/4-3 Lef 72

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: قوصوه- عاجل

إلى نظارة الداخلية،

ملحقة بالبرقيات بتاريخ 24 تشرين الثاني سنة 327، JAN. 12, 1911 و 4 و 12 كانون الأول سنة 327، DEC.25,1911 والكتاب رقم 1313 وتاريخ 19 كانون الأول سنة 327، JAN. 1, 1912 لم يصل للحورانيين المبعدين إلى هنا أي شيء حتى الآن. ولما كان المذكوران في حالة شديدة من البؤس لذلك فقد توالت مراجعتهما للحكومة. فإما يخصص لهما شيء يقتاتان به أو يشملهما عفو عال فيعودان إلى بلادهما. وإجراء اللازم مرهون بإرادة مقام النظارة العالية.

6 كانون الثاني سنة 327 JAN. 19, 1912

والي قوصوه مظهر

• DH SYS 86/4-3 Lef 71

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- JAN.18,1912

إلى ولاية قوصوه برقية،

ج 5 كانون الثاني سنة 327 تقرر تخصيص يومية للحورانيين هناك وسترسل الحوالة من نظارة المالية إلى الدفتردارية خلال أيام. الرجاء التفضل بتأمين معيشة هؤلاء حتى ذلك الحين واحتساب ذلك من الحوالة.

تاريخ: 8 كانون الثاني سنة 327 JAN. 21, 1912

• DH SYS 86/4-3 Lef 97

ولاية قوصوه

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

حضرة السيد الناظر،

المدعوان حميد وحسين من اهالي حوران اللذان أرسلا بكتاب الى مقام نظارتكم رقم 39900/ 2800 وتاريخ 19 أيار سنة 327، JUN. 1, 1911 إلى سكوبيا.

نتيجة للتحقيقات والمعاملات التي أعقبت أحداث حوران لم يظهر منهما أي سوء خلال مدة وجودهما هنا ولم يكن لهما أي أمل سوى لطف وعطف الحكومة لوضع حد للحالة السيئة التي يعانيان منها. رجاء اعتبار العقوبة السابقة كافية والسعي لاستصدار عفو عال عنهما.

٩ جمادى الثاني سنة ٣٣٠ و 13 أيار سنة 328 MAY 26, 1912

والي قوصوه

- **DH.SYS. 54-2/2-16 Lef 11**

ولاية قوصوه- قلم المراسلات- العدد: 26599 و 1313

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

حضرة الناظر؛ ملحق بالبرقية المؤرخة في 12 كانون الأول سنة 1327، DEC.25 1911 أبلغت قائمقامية المركز في مذكرتها بأن عدم قيام الحكومة بتأمين واستكمال أسباب معيشة شخصين من أهالي حوران أثناء إبعادهما للإقامة في سكوبيا نتيجة التحقيقات والمعاملات المتعلقة بحادثة حوران أدى إلى تعرضهما لمصاعب كبيرة، وأنها منذ شهرين لجأت إلى تدابير خاصة لتأمين معيشتهما، لكنه ما من إمكانية لإزالة ما يتعرضان له من الفقر والحاجة في زوايا الخانات، كما أن منظرهما أصبح بحالة مزرية للصديق والعدو على حد سواء، وأنها تشعر بأنهما يبعثان الرحمة في قلوب الأجانب. وأن وضع حد لهذه الحالة المزرية التي لا تليق بشرف ومكانة الحكومة أبدا وتؤدي إلى آثار سيئة في بلادهم وهنا على حد سواء يتطلب إعطاءهما المخصصات اللازمة لإعاشتهما أو إصدار عفو عال بشأنهما حيث يتبين من أحوالهما وأفعالهما أنهما ليسا من ذوي السيرة السيئة وأنهما طاعنان في السن، واستكمال أسباب إعادتهما إلى بلادهما. ونظرا لما تقدم وللمعروضات السابقة نرجو القيام بما يلزم وإبلاغنا بما تم.

١٦ محرم سنة ١٣٣٠ و 24 كانون الأول سنة 1327

JUN. 1, 1912

والي قوصوه

تبين من البحث والتدقيق أن الدفتر المنظم من قبل الشعبة الثالثة بمديرية المخابرات العمومية بشأن تخصيص مقدار مناسب من اليومية لمن نفوا أو غربوا بقرار من ديوان

الحرب العرفي بدار السعادة والمناطق الأخرى أرسل إلى نظارة المالية الجليلة فقامت الوزارة بدورها بإرسال الحوالات إلى الولايات التابعة لها. ونظرا إلى عدم إمكانية القيام بشيء آخر على اثر هذا التقرير فقد أرسلت الأوراق إلى مديرية الشعبة المذكورة لحفظها مع الملف.

Lef 25 **DH.SYS. 54-2/2-16** •

ولاية قوصوه- قلم المراسلات- العدد 34607 و 190

إلى نظارة المالية الجليلة،

حضرة الناظر المحترم،

الحورانيون المنفيون في سكوبيا كانوا يحصلون في عام ألف وثلاثمائة وسبعة وعشرين الماضي على يومية قدرها عشرة قروش، وبلغت الحوالة التي وردت من نظارتكم الجليلة برقم أربعمائة وثمانية وأربعين عمومي وثلاثة وعشرين خصوصي وتاريخ 10 أيار سنة 1328، MAY 23, 1912-Mعن عام ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين ثلاثة آلاف وثمانمائة وعشرين قرشا على أن يدفع لكل واحد منهم يومية قدرها خمسة قروش ونصف. وعلى اثر ذلك وجوابا على الاستعلام وردت رسالتكم العلية برقم 2001/38 وتاريخ 2 حزيران سنة 1328، JUN. 15, 1912-M أن كتابة خمسة قروش ونصف يومية كانت نتيجة سهو ويفهم من إشعار نظارة الداخلية أن اليوميات المذكورة تبلغ سبعة قروش ونصف، وأنه يتعين دفع يومياتهم بهذه الصورة، وطرح مايزيد من الحوالة، ولكن على اثر شكوى المذكورين إلى النظارة المشار إليها وإلى الولاية أجابت النظارة المذكورة على المخابرة السابقة بأنها أرسلت إلى الولاية حوالة قدرها ثلاثة آلاف وثمانمائة وعشرين قرشا بواقع عشرة قروش لليومية، وقد امتنع هؤلاء فترة من الوقت عن أخذ اليومية وأصروا على عشرة قروش يومية وتعرضوا لكثير من المشاق والصعاب. ولوضع حد لهذه الحالة وللمخابرات الجارية نرجو الإذن بإعطائهم عشرة قروش يومية على غرار الأعوام السابقة سيدي.

غرة شعبان سنة ١٣٣٠ و 2 تموز سنة 1328

JUL. 15, 1912

عن والي قوصوه

مدير الشرطة

Lef 96 DH SYS 86/4-3 •

نظارة الداخلية– دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

ذيل الكتاب رقم 224 وتاريخ 19 أيار سنة 329، JUN. 1 ,1913 أبلغت ولاية قوصوه بأن المدعوين حميد وحسين الذين أرسلا منفيين إلى سكوبيا بقرار من ديوان الحرب العرفي نتيجة لأحداث حوران، كانا حسني السلوك طيلة وجودهم هناك، ولم يكن لهما أي أمل سوى الالتجاء إلى فضل الحكومة وعطفها لوضع حد للحالة السيئة التي يعانيان منها، وأنه يطلب اعتبار العقوبة المنفذة حتى الآن كافية وشملهما بالعفو العالي. رجاء الاطلاع وبيان الرأي.

تاريخ 12 حزيران سنة 328 JUN. 25, 1912

Lef 32 DH.SYS. 54-2/2-16 •

نظارة الداخلية– دائرة المخابرات العمومية

إلى نظارة المالية الجليلة،

جواب مذكرتكم العلية رقم 2034/ 82، وتاريخ 15 آب سنة 328، AUG. 28, 1912-M من قبل قلم المصاريف المالية العمومية بمديرية محاسبة المالية. أبلغت ولاية قوصوه برقيا بأن الحوالة المرسلة المتضمنة مخصصات المنفيين للثلاثة شهور الثالثة لم تشمل العشرين قرشا للمنفيين الحورانيين بواقع يومية عشرة قروش لكل واحد منهما، وأنه من اللازم إبلاغ أمر الصرف برقيا. رجاء عمل اللازم وإبلاغنا بما تم.

التاريخ: 13 تشرين الأول سنة 1328 OCT. 26, 1912

Lef 22 DH.SYS. 54-2/2-16 •

نظارة الداخلية– دائرة المخابرات العمومية

إلى نظارة المالية الجليلة،

جواب مذكرة نظارتكم العلية رقم 2612/ 64 وتاريخ 14 تموز سنة 1328.
JUL. 27, 1912

جاء في مذكرتنا بتاريخ 21 نيسان سنة 1328، MAY 4, 1912 بشأن يوميات المنفيين، بيان إعطاء الحورانيين الموجودين في سكوبيا اعتبارا من آذار السنة الحالية وحتى نهاية أغسطس لمدة ستة شهور ثلاثة آلاف وثمانمائة وعشرين قرشا، حيث قيل سهوا

"بواقع سبعة قروش ونصف يوميا" وسبق أن تبين بنتيجة المخابرات مع السلطة المحلية أنه لا يمكنهم العيش بأقل من عشرة قروش يومية، وعليه نرجو إكمال نقص الحوالة لتكون اليومية خلال المدة المذكورة عشرة قروش وإبلاغنا بما تم.
التاريخ : 17 تموز سنة 1328   JUL. 30, 1912

- DH SYS 86/4-3   **Lef 46/2**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- برقية
إلى ولايات قسطموني وأنقرة و قونية وسيواس ومتصرفية بولي،
أبلغونا عاجلا بعدد الموجودين من المحكوم عليهم من قبل ديوان حرب حوران وعدد المحتاجين للمساعدة بالعدد فقط.
7 كانون الثاني سنة 327   JAN. 20, 1912

- DH SYS 86/4-3   **Le 62**

إدارة برق الدولة العلية العثمانية- المصدر: بولو
التاريخ 8 كانون الثاني سنة 327   JAN. 21, 1912   JAN. 20, 1912
إلى نظارة الداخلية،
ج 7 كانون الثاني سنة 327 عدد محكومي ديوان الحرب العرفي بحوران في أنقرة اليوم ثلاثة أشخاص، وثلاثتهم بحاجة إلى تقديم المساعدة. رجاء الاطلاع.
9 كانون الثاني سنة 327   JAN. 22, 1912
الوالي رشيد

٦٨- قضية نوري بن شعلان (١٩١١)

• HR. SYS 1524/3 55.69 LY 22

الباب العالي- نظارة الأمور الخارجية- المديرية العامة للأمور السياسية- الدوائر المركزية ودائرة الولايات- عمومي: 15492- خصوصي: 772- كارتون- رقم القيد: 12834/ 9252- المسود: يوجد توقيع

15 أيلول سنة 327 SEPT. 29, 1911

المميز: ـــ- مدير شعبة الأمور السياسية: يوجد توقيع- المدير العمومي: يوجد توقيع- الملفوفات: ـــ-

٥ شوال سنة ١٣٢٩ SEPT. 29, 1911

15 أيلول سنة 1327

الخلاصة: حول نوري المحكوم عليه بالإعدام بسبب عصيان حوران- مستعجل: إسماعيل محمد....- تم الإرسال- يوجد ختم غير مقروء.

إلى الصدارة العظمى،

لقد جاء إلى السفارة السنية المدعو موزيل أحد معلمي دار الفنون في فيينا، والذي يجيد اللغة العربية إجادة تامة. وقد ذكر أن إعدام نوري بن الشعلان أحد أعيان شمال جزيرة العرب في حوران سوف يقود إلى عصيان القبائل العربية. وقد تم تقديم تقرير من طرف المعلم المشار إليه من أجل تسليمه إلى الحضور العالي الصدر الأعظم، وهو يتضمن بيانات مهمة وإعطاء معلومات إلى سامي باشا بهدف تأخير حكم الإعدام. وقد وقع الإعلام بواسطة برقية من وكالة سفارة الدولة العثمانية في فيينا بأنه سوف يتم إرسال التقرير على وجه السرعة. ومن جهة أخرى أوضحت سفارة النمسا أن نوري المذكور (شيخ) رواله كان قد أنقذ حياة المعلم المشار إليه مرات عديدة. ونظرا إلى الإشعارات الواقعة فإن القيام بما هو مطلوب منوط بالرأي السامي للصدر الأعظم.

• HR. SYS 1524/3 55.69 LY 16

الباب العالي- دائرة الصدارة- قسم المكاتبات- صورة

لم يمتثل نوري بن الشعلان شيخ مشايخ روالة أقوى عربان البادية الذين يدخلون معمورة حوران إلى أوامر الحكومة. وقد قام في السنة الماضية بنهب أموال ومواشي الدروز الذين تكفلت الدولة بالمحافظة عليهم، ويعتبر هذا الفعل خلافا للتنبيهات الموجهة إليه.

بل ولم يعط حتى جوابا لإشعارات العبد الضعيف وكذلك إشعارات الولاية الجليلة المتعلقة بإعادة ما تم نهبه. وقد تعهد في هذه السنة عندما حان وقت دخوله إلى المعمورة بإعطاء حقوق الدولة كاملة ومعها هذه المنهوبات. إلا أنه أصبح يماطل مدة ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، وفي النهاية أعطى جزءا قليلا، وهو على أمل التوجه إلى الصحراء، والقيام ببعض الحيل لمنفعته في أنحاء نجد، بل قام بطلب الزكاة من العشائر، وقد تم منحه لقب أمير وإعطاؤه العلامة. ويلاحظ أنه أصبح مستعدا لإحداث مشاكل عظيمة في هذه الأنحاء في المستقبل إثر ما يحمله من نوايا وأفعال فاسدة. ولهذا السبب تم التباحث مع الولاية الجليلة في هذا الموضوع. وبناء على هذه الحركات الظالمة تم إلقاء القبض على المذكور وتسليمه إلى الديوان العرفي. ولقد رئي أنه من المناسب تعيين فرد صادق ومدرك لنعمة الدولة على رأس هذه العشيرة الكبيرة التي تمكث في حوران ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر من السنة وذلك بفضل الدولة. وقد تم في البدء تعيين فارس الشعلان بن الشيخ فهد الشعلان الذي قام هو بقتله. وقد تم حل هذه المسألة في الأساس على هذه الصورة بحيث يقع حفظ أمن حوران وتأمين حقوق الأهالي مع إعطاء الأمر أهمية قصوى في المستقبل. ومن جهة أخرى وقع الاسترحام من مقام الصدارة العظمى لتعيين فقيه واحد للمعارف من أجل حسن المحافظة على عقائدهم الدينية. ويجب القول هنا أن العربان في هذه السنة لم يتسببوا في وقوع أي نوع من أنواع الضرر طيلة إقامتهم داخل حوران وأطرافها، والتي امتدت ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، وقد عادوا إلى الصحراء دون وقوع أي أحداث. وفي الوقت نفسه تم تحصيل أموال الخزينة بشكل تام، وهذا أمر معروض عليكم.

في 21 أيلول سنة 327　　OCT. 4, 1911

وكيل قائد جيش حوران: المير لواء.

• **HR. SYS 1524/3　　55.69　　LY 17**

لقد ورد طلب بصورة ودية من وكالة سفارة النمسا قبل نحو عشرة أيام تقريبا بأن يشمل العفو السلطاني نوري بن الشعلان الموقوف في حوران. وهذا أمر معروض عليكم.

لقد صدر بيان من طرف حقي باشا ومعه مستشار الصدارة يدور حول أنه لم يصدر قرار الإعدام بعد. ولا توجد عجلة في الوقت الحالي لذلك. ويعرض هذا الأمر من أجل المعلومات.

يوجد توقيع.

لقد تم إعطاء جواب شفهي في هذا الموضوع لمستشار سفارة النمسا.
في 23 أيلول سنة 327 OCT. 6, 1911

- **HR. SYS 1524/42** **1853 .6 .10** **بدون LY**

الباب العالي- دائرة الصدارة- قسم المكاتبات- 902
إلى نظارة الخارجية الجليلة،
دولتلو أفندم حضرتلري،
جواب تذكرة صاحب الدولة المؤرخة بـ 15 أيلول سنة 327، SEPT. 28, 1911 والمرقمة بـ 772

يستعد نوري بن الشعلان شيخ مشايخ روالة لإحداث مشاكل عظيمة في تلك الأنحاء عبر القيام ببعض الأعمال الفاسدة. وبناء على ذلك ورد خطاب رسمي من قيادة جيش حوران يدور حول إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى ديوان الحرب العرفي. وقد تم إرسال صورة من هذا الخطاب طيا من أجل أن يكون صاحب المقام العالي على علم بذلك، أفندم.

في ٢٤ شوال سنة ٣٢٩ OCT. 18, 1911
في 4 تشرين الأول سنة 327
باسم الصدر الأعظم المستشار

- **HR. SYS 1524/3** **55.69** **DEC. 1910-1914** **LY 36**

الباب العالي- نظارة الخارجية- المديرية العمومية للأمور السياسية- سياسي- عمومي: _____- خصوصي: ____- كارتون: ____- رقم القيد: 3172/ 763- المسود: إسماعيل محمد ....- 19 حزيران سنة 328، JUL. 2, 1912 --- المميز- يوجد توقيع- مدير شعبة الأمور السياسية: يوجد توقيع- المدير العمومي: صالح- الملفوفات: ____- إلى فيينا 264-10184- التاريخ: ____

الخلاصة: حول شمول العفو العالي لنوري شيخ روالة في حوران
لقد تمت المقابلة في 20 حزيران سنة 328 JUL. 3, 1912
663-18393
21 حزيران سنة 328 JUL. 4, 1912 4 تموز سنة 912
إلى الصدارة العظمى،

يوجد طلب مقدم من طرف المدعو موزيل أحد معلمي دار الفنون بفيينا يرجو فيه تأخير حكم الإعدام الصادر بحق شيخ مشايخ روالة. ومن جانبها ذكرت سفارة الدولة العثمانية بفيينا أنه قد لوحظ استعداد نوري بن الشعلان على إحداث مشاكل عظيمة في تلك الأنحاء مستقبلا وذلك عبر اتباعه لبعض نواياه وأفعاله الفاسدة. وبناء على ذلك تم إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى ديوان الحرب العرفي. ومن جهة أخرى صدرت تذكرة سامية من الصدر الأعظم بتاريخ 4 تشرين الأول سنة 327 وبالرقم 902، OCT. 17, 1911 تدور حول الإعلام الواقع من قيادة حوران. وإثر ذلك تم إبلاغ تفاصيل المسألة إلى السفارة المشار إليها. وقد صدر الحكم بمعاقبة الشيخ المذكور بعقوبة التجديف مدة عشر سنوات، وهو يوجد الآن في قلعة بند الكائنة في سينوب. وتتمثل أقرب الحلول المتعلقة بالمذكور في ذلك الالتماس المقدم بصورة ودية وغير رسمية من سفارة النمسا بأن يشمله العفو العالي في العاشر من تموز بمناسبة العيد الوطني. عليه فإن إجراء ما هو مطلوب منوط بالرأي العالي لصاحب الفخامة.

- **HR. SYS 1524/3   55.69   LY 37**

يوجد نوري بن الشعلان شيخ مشايخ روالة في قلعة بند الكائنة في سينوب، وقد صدر الحكم بحقه بعقوبة التجديف مدة عشر سنوات، وذلك بسبب حركاته الظالمة في حوران. وقد صدر التماس بصورة ودية وغير رسمية من سفارة النمسا بأن يشمله عفو السلطان في العاشر من تموز بمناسبة العيد الوطني، ويعتبر ذلك أقرب الحلول. عليه فإن القيام بما هو مطلوب منوط بالرأي السامي للصدر الأعظم.

٦٩- نزاع بين دروز ومسيحيي حوران بسبب دعاوى الأراضي (١٩١١ - ١٩١٢)

• DH. İD 66/ 16 　 Ly 3 　 3/2

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- الشعبة 2- ص 6283- رقم الأوراق: 657- المسود: توقيع- المبيض- تاريخ وروده إلى القلم: 6-

تاريخ التسويد: في 6 كانون الأول سنة 327 　 DEC. 19, 1911

تاريخ التبييض: في ٢٨ ذي الحجة سنة ٣٢٩ 　 DEC. 20, 1911

في 7 كانون الأول سنة 327

وروده إلى القلم من أجل التبييض: -7

إلى نظارة العدلية الجليلة،

لقد حدث قتال وشقاق بين الأهالي في حوران بسبب دعاوى الأراضي، وكانت النتيجة هي القيام بالإجراءات العسكرية، وفي هذا الاطار ورد تلغراف نامه من ولاية سوريا يحتوي على بعض المعلومات التي تدور حول أسباب وعوامل هذه القضية والأسباب التي يمكن أن تعيق مثل هذا النزاع، وتم إرسال صورة من هذا التلغراف نامه لفا إلى الجانب العالي من أجل الاطلاع على الأمر. بالوجه الذي تم به إبلاغ الأمر من قبل استشارية الحقوق.

تبييض

• DH .İD 66 /16 　 Ly 6 　 6/2

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- الشعبة 2- 6528- رقم الأوراق: 686-

مسودي: توقيع- مبيضي: توقيع-

تاريخ وروده إلى القلم: 20

تاريخ التسويد: 20 كانون الأول سنة 327 　 JAN. 2, 1912

تاريخ التبييض: في ١٣ محرم سنة ٣٢٩ 　 JAN. 3, 1912

في 21 كانون الأول سنة 327

وروده إلى القلم من أجل التبييض- ذيل التذكرة المؤرخة بـ 7 كانون الأول سنة 327، DEC. 20, 1911 والمرقمة بـ 436؛

إلى نظارة العدلية الجليلة،

نظرا للإشعار السابق والتلغراف نامه الواردة هذه المرة من ولاية سورية فيها يتعلق بمسألة تطبيق الإجراءات التي تدور حول نزاعات الأراضي التي تحدث بصورة دائمة ومتوالية في حوران اقتضى الأمر إعلام نظارة العدلية.

تبييض

• **DH. ID 66/16** **LY 9**

مديرية الشؤون الحقوقية- عدد- 439

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

الخلاصة: يدور حول الأراضي المتنازع عليها في حوران.

دولتلو أفندم حضرتلري،

جواب التذكرة العلية للناظر المؤرخة بـ 7 كانون الأول سنة ٣٢٧، DEC. 20, 1911

والمرقمة بـ 49966/ 436

لقد تم إرسال صورة من البرقية المرسلة من ولاية سوريا من أجل الاطلاع عليها، حيث جاء فيها أن هناك أمورا متنازعًا عليها في حوران منذ قديم الزمان، وقد أصبحت مجالا للنفاق والشقاق، بل أصبحت سببا للقيام بالعمليات العسكرية. وقد مثل استعمال القوة الوسيلة في هذه الأمور، إذ لم تتم مراجعة المحاكم. ويعود السبب في تجنب مراجعة المحاكم في هذه الأراضي المتنازع عليها في أن غالبية طرفي النزاع هم من الدروز والمسيحيين. لذلك أصبحت ترفع الدعوى من أجل كل فرد مع جلب الشهود وإجراء التزكية، وقد أدى ذلك إلى تأخير إجراء المعاملات القانونية اللازمة المتبعة في المحاكم. ومن جهة أخرى قاد النزاع الواقع على هذا النحو بين الدروز والمسيحيين إلى ظهور بعض الحشود في هذه الأثناء. وبناء على ذلك وقع الإشعار بضرورة توجه رئيس وأعضاء محكمتي درعا والسويداء إلى المكان محل النزاع، ومن ثم الفصل في هذا النزاع خلال بضعة أيام مع ربط ذلك بإعلام، وفي الوقت نفسه إجراء تدبير عاجل من أجل القضاء على هذه المشاكل بواسطة الموظفين المدنيين والمسئولين عن الانضباط. ويجب كذلك عدم تفسير هذا الحكم وفقا للطرق القانونية.

وعلى الوجه الذي يعلم به الناظر ذلك، فإن المحاكم العدلية تتبع مجموعة من الأصول والقواعد من أجل إجراء المحاكمة وإصدار الحكم. ولهذا السبب فإنه في حالة عدم وقوع دعوى لا تستطيع أي هيئة محكمة التدخل ووضع اليد والذهاب إلى مكان

النزاع ومن ثم إجراء المحاكمة، لأن ذلك لا يعتبر من الأحكام الأساسية للقانون. ومع ذلك فإن مسألة تأمين حقوق التصرف تعدّ من ضمن الوظائف الأساسية للجهة الإدارية خاصة. بناء على ذلك يمكن القول أن الأموال غير المنقولة تعتبر هي أيضا من هذا النوع من أنواع النزاع، وبذا يكون من الممكن جدا الفصل فيها بواسطة مجلس الإدارة. ويلاحظ أن الدولة قد أصدرت بعض القرارات حول هذا الموضوع. بناء عليه تقوم الحكومة المحلية بإزالة أساس أسباب النزاع الواقع في أمر تأمين حقوق التصرف، وذلك استنادا على القرارات المذكورة.

في ٢١ محرم سنة ٣٣٠ JAN. 11, 1912

في 29 كانون الأول سنة 327

باسم ناظر العدلية المستشار: سعد حسين

• **D. İD. 66/ 16** **LY 8**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية- الشعبة 2- 6716- رقم الأوراق: 439-718- مسودي: توقيع- مبيضي-

تاريخ وروده إلى القلم: 1

تاريخ التسويد: في 2 كانون الثاني سنة 327 JAN. 15, 1912

تاريخ التبييض: 3 كانون الثاني سنة 327 JAN. 16, 1912

وروده إلى القلم من أجل التبييض: 3

إلى ولاية سوريا- تلغراف-

ج 22 كانون الأول سنة 327، JAN. 4, 1912؛

تتبع المحاكم العدلية مجموعة من الأصول والقواعد من أجل إجراء المحاكمة وإصدار الأحكام، وبسبب ذلك فإن هيئة أيّ محكمة ما في حالة المداخلة لفض أي نزاع والبت في الدعاوى يكون إجراء المحكمة في موقع حدوث النزاع، ولا يقبل القانون الأساسي أي تأويل. ومع هذا فإن حفظ وتأمين إدارة الحقوق يكون من جملة الوظائف الأساسية والمترتبة على الجهة الإدارية. وبناء على ما قامت به الدولة كذلك من اتخاذ بعض المقررات فيما يتعلق بقيام المجلس الإداري وقيامه بالبت والفصل في المنازعات التي تتعلق بالأملاك غير المنقولة فإنه فيما يتعلق بمنازعات واختلافات الأراضي التي تحدث بين الأهالي في حوران قد تم إبلاغ نظارة العدلية بالقيام بالإجراءات على أن تكون موافقة ومطابقة لمقررات الحكومة المذكورة.

٧٠- تقارير قانونية وإدارية ومالية (١٩١٢ - ١٩١٤)

• DH SYS 86/4-3 Lef 40

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إذا كان هناك من ستنفذ فيهم الأحكام من بين الذين حكم عليهم بالإعدام بسبب أحداث الكرك وحوران يجب تأخير التنفيذ حتى إشعار آخر وأرسال أسمائهم حتى مساء غد.

4 كانون الأول سنة 327 DEC. 17, 1911

• DH SYS 86/4-3 Lef 60

ولاية سورية- قلم الرسائل- إلى نظارة الداخلية الجليلة،

اطلعت على المعروض المرسل مظروفا إلى مقام الصدارة العظمى بتوقيع مائة وخمسة عشر من الدروز معترفين بالجرم والتقصير ومستعطفين لعودة المحبوسين والمنفيين إلى مساكنهم وبيوتهم. لقد ثبت بالتجربة عدم حصول أية فائدة من العفو عن المحكومين، وليس ذلك فحسب بل أدى إلى عكس ما هو مطلوب. ومع ذلك فإن إجراء المقتضى منوط برأي مقام النظارة الصائب، وقد أعيد المعروض المذكور لفا، والأمر لحضرة من له الأمر.

2 شباط سنة 329 و 31 أغسطس سنة 327 DEC. 12, 1911

والي سورية

• MV. 160/39 M.17.1330

ورقة خاصة بمحضر مناقشات مجلس الوكلاء- رقم المحضر: 838

الخلاصة: اطلع المجلس على مذكرة نظارة المالية جوابا على ما أشعرت به فيما يتعلق بالمذكرة التي بعثتها نظارة الداخلية حول إعطاء الشخص الذي دل على مكان اختفاء الشقي علي رمو عشرين ليرة وتسديد قيمة الدواليب التي أحرقها عصاة البلغار بقرية بغويجه، وفرز وإعطاء ستمائة ذراع من أرض قصر الحكومة القديم لإنشاء معبد خاص بالدروز في السويداء وتسديد مصاريفها الإنشائية من بند المصاريف غير الملحوظة.

القرار: قرر المجلس أن تقوم نظارة الداخلية بدفع مبلغ عشرين ليرة المقرر إعطاؤه للشخص الذي أبلغ عن مكان اختفاء الشقي علي رمو على النحو المذكور في المذكرة،

لكون المبلغ من قبيل العطية، كما يرى المجلس ضرورة تسديد البدل المطلوب للدواليب المحترقة وقدره تسعون ألف قرش من المصاريف غير الملحوظة كأمثاله. ونظرا إلى أن الدراسات لا زالت جارية حول بدل المحل الذي سيفرز من ساحة مقر الحكومة القديم لبناء معبد عليه بالسويداء، فسيبلغ بنتيجة هذه الدراسة لاحقا، ورأى المجلس تبليغ كل من النظارتين المشار إليهما لتنفيذ المقتضى.

التاريخ عربي: ٢٧ محرم سنة ١٣٣٠

رومي: 25 كانون الأول سنة 1327   7 كانون الثاني 1912

- **MV. 180/22**

ورقة محضر خاصة بمناقشات مجلس الوكلاء

الخلاصة؛ اطلع المجلس على مذكرة نظارة المالية المؤرخة في 26 أغسطس سنة 1329   SEPT. 8, 1913

القرار: على الوجه المذكور في المذكرة قرر مجلس الوكلاء تسديد القيمة المقرة للمكان المفرز من قصر الحكومة القديم لبناء معبد خاص بطائفة الدروز حيث هنالك حاجة إليه. ويشمل ذلك المصاريف الإنشائية البالغة ثلاثة وأربعين ألفا وثمانمائة وسبعة وثلاثين قرشا شرط إرسال دفتر الكشف مع الخريطة. يجري تسديد المبلغ من المصاريف غير الملحوظة من موازنة السنة الحالية من قبل الخزينة، وإبلاغ النظارة المشار إليها بهذا الجواب مع إعطاء المعلومات لنظارة الداخلية في هذا الشأن.

التاريخ: عربي: ١٥ شوال سنة ١٣٣١

رومي: 4 أيلول سنة 1329   17 أيلول 1913

- **DH.SYS.54-2/2-6**   **1332/3/5**

إدارة برقيات الدولة العلية العثمانية- مصدر البرقية: شام- MAY 1, 1912

إلى نظارة الداخلية،

ج 18 نيسان 328، نبلغكم أن ديوان الحرب العرفي بحوران الشام حكم على 16 شخصا بخمسة عشر عاما وعلى 13 شخصا بأحد عشر عاما وعلى أربعة أشخاص بثمانية أعوام وعلى ستة أشخاص سبعة أعوام وعلى واحد ستة أعوام وعلى 32 خمسة أعوام وعلى خمسة أربعة أعوام وعلى ستين ثلاثة أعوام وعلى واحد بالسجن المؤبد وعلى واحد

عاما وعلى واحد ثلاثة شهور وعلى واحد ثمانين يوما. فيكون مجموع المحكوم عليهم مائة وواحدا وأربعين بالإضافة إلى 49 موقوفا. وتدفع لكل واحد منهم يومية قدرها أربعون باره وثلاثة أرغفة. رجاء الاطلاع.

19 نيسان سنة 328 MAY 2, 1912

والي سورية: ناظم

• DH.SYS. 28/1-9 Lef 8

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى نظارة الحربية الجليلة،

أرسلنا صوب مقامكم العالي صورة التقرير المقدم من قبل كل من مفتش النظارة الملكي علي سيدي ومعاون المدعي العام الأول لدى نظارة العدل جعفر إلهامي بك المكلفين بإجراء تحقيق بناء على تقرير كل من نواب سورية السابقين رشدي وتوفيق وشكري العسلي المقدم في العام الماضي الى رئاسة مجلس المبعوثان حول وقوع أعمال التعسف والجور خلال العمليات العسكرية التي أعقبت حادثتي حوران والكرك. أما فيما يتعلق بالجهة المدنية فإن النظارة بصدد إجراء اللازم بشأنه. وأما فيما يتعلق بالجهة العسكرية، وكذلك فيما يتعلق بمقتل عشرين شخصا من أفراد العشائر التابعة لقضاء معان فنظرا لأهمية ما جاء في التقرير من أنه تبين لدى التحقيق مقتل هؤلاء ظلما من قبل علي وفا بك الذي كان قائمقاما لمعان وهو اليوم قائمقام السلط وكذلك اليوزباشي إسماعيل حقي قائد الطابور الرابع التابع للكتيبة الرابعة العتيقة. فإن إعطاءنا معلومات من قبل النظارة الجليلة حول المعاملة التي ستتخذ بحق اليوزباشي إسماعيل حقي منوط برأي نظارتكم العالية كي يصار إلى إجراء المعاملة اللازمة بحق القائمقام المذكور.

تاريخ 26 نيسان 328 MAY 9, 1912

• DH.SYS. 28/1-9 Lef 6

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية الجليلة،

نرسل إليكم صورة فقرات التقرير المقدم من قبل كل من مفتش النظارة الملكي علي سيدي ومعاون المدعي العام الأول لدى نظارة العدل جعفر إلهامي بك المكلفين بإجراء تحقيق بناء على تقرير بعض نواب سورية السابقين في العام الماضي حول وقوع أعمال التعسف والجور خلال العمليات العسكرية التي أعقبت حادثتي حوران والكرك،

المتعلقة بكيفية التعويض عن الخسائر الناجمة عن حادثة الكرك وإلغاء الإدارة العرفية بأقضية راشيا ووادي العجم وحاصبيا والتوصية بتعيين رفيفان المجالي رئيس بلدية الكرك السابق شيخا للمشايخ الذي ثبت بقرار ديوان الحرب العرفي عدم وجود صلة بينه وبين تلك الأحداث. رجاء إبداء رأيكم العالي فيما تقدم.

- **DH.SYS. 28/1-9 Lef 4**

الباب العالي- نظارة الداخلية- البرقية الشيفرة الواردة من ولاية سورية

ج 3 أيار سنة 328، MAY 16, 1912 إن إعلان الأحكام العرفية بحوران ناشىء أساسا من حركات التمرد التي قام بها الدروز، وشمل الحكم العرفي في وقته عددا من الأقضية التابعة للشام نظرا لكون بعض سكانها من الدروز، وقيام ديوان الحرب بمهامه بالشام يرجع فقط لحماية المحكومين وتسهيل عملية المحاكمة. وإلا فإن الأمن والأمان مستتبان في كافة أنحاء الولاية، وعليه فإن الولاية لا ترى داعيا لاستمرار الحكم العرفي. ومع ذلك فإن المناسب الاستفسار عن ذلك لدى نظارة الحربية. رجاء الاطلاع.

5 أيار سنة 328 MAY 18, 1912

الوالي ناظم

- **DH.SYS 28/1-9 Lef 2**

نظارة الحربية- دائرة المحاكمات

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

جواب مذكرة النظارة العلية رقم ثلاثمائة وثلاثة وخمسين وتاريخ 7 أيار سنة 328، MAY 20, 1912

نظرا للأوضاع الموجبة لاستمرار الحكم العرفي بحوران والمنطقة المجاورة لها وأن ديوان الحرب بصدد النظر في عدد من القضايا مثل القتل ومساعدة العصاة وبيع السلاح وتبليغ ديوان الحرب بضرورة الانتهاء منها بسرعة، ورد من قيادة الفيلق الثامن برقيا بأنه من المأمول الانتهاء من النظر في هذه القضايا حتى نهاية الشهر الجاري وطلب الإذن بتمديد فترة الحكم العرفي وأجيبت القيادة المذكورة بضرورة الانتهاء من المحاكمات حتى نهاية الشهر. والأمر لحضرة من له الأمر.

9 جمادى الثاني سنة 230 و 13 أيار سنة 328 MAY 26, 1912

عن ناظر الحربية المشار

Lef 1 **DH.SYS. 28/1-9** •

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية برقية شيفرة،

ج 5 أيار سنة 328، MAY 18, 1912 أشعرت قيادة الفيلق الثامن بوجود بعض المسائل قيد البحث والنظر وأن المأمول الانتهاء منها في نهاية الشهر وأن الحاجة قائمة لاستمرار الحكم العرفي في حوران والمنطقة المجاورة لها لبعض الوقت، وأبلغت نظارة الحربية جوابا على هذا الاشعار بضرورة الانتهاء من المحاكمات حتى نهاية الشهر. رجاء تفضل ديوان الحرب المذكور بإعطاء معلومات في ختام أعماله.

تاريخ 17 أيار سنة 328 MAY 30, 1912

Lef 3 **DH.SYS. 28/1-9** •

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى نظارة الحربية الجليلة،

نظرا إلى أن استمرار النظام العرفي في حوران وعدد من الأقضية المعروفة أسماؤها بسبب الحادثة المنتهية، ومواصلة ديوان الحرب العرفي أعماله قد تؤدي إلى فكرة عدم إمكانية إدارة تلك الجهات من غير الحكم العرفي وديوان الحرب العرفي، وإلى قيام بعض ذوي النوايا السيئة بتفسيرات شتى سبق أن استمزج رأي الولاية المشار إليها حول إلغاء الأحكام العرفية في تلك الجهات- ونظرا لورود جواب الولاية برقيا ببيان استتباب الأمن والأمان في كافة أنحاء الولاية وعدم الحاجة إلى استمرار النظام العرفي، فالرجاء التفضل بإبداء رأيكم حول إلغاء الحكم العرفي في الولاية المذكورة.

Lef 3 **DH.SYS. 28/1-9** •

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى نظارة الحربية الجليلة،

نظرا إلى أن استمرار النظام العرفي في حوران وعدد من الأقضية المعروفة أسماؤها بسبب الحادثة المنتهية، ومواصلة ديوان الحرب العرفي أعماله قد تؤدي إلى فكرة عدم إمكانية إدارة تلك الجهات من غير الحكم العرفي وديوان الحرب العرفي، وإلى قيام بعض ذوي النوايا السيئة بتفسيرات شتى سبق أن استمزج رأي الولاية المشار إليها حول إلغاء الأحكام العرفية في تلك الجهات- ونظرا لورود جواب الولاية برقيا ببيان استتباب الأمن

والأمان في كافة أنحاء الولاية وعدم الحاجة إلى استمرار النظام العرفي، فالرجاء التفضل بإبداء رأيكم حول إلغاء الحكم العرفي في الولاية المذكورة.

- **DH.SYS. 28/1-9 Lef 5**

نظارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية

إلى ولاية سورية شيفرة،

نظرا لاحتمال أن يؤدي استمرار الأحكام العرفية التي أعلنت في وقت سابق في حوران وعدد من أقضية الولاية المعروفة بسبب الحادثة المنتهية واستمرار ديوان الحرب بالشام في عمله إلى تأويلات شتى من قبل بعض ذوي النوايا السيئة مثل عدم إمكانية إدارة تلك المناطق دون الأحكام العرفية وديوان الحرب العرفي، نرجو منكم بيان رأيكم حول إلغاء الأحكام العرفية في تلك المناطق.

٧١- تقرير هيئة التفتيش (١٩١٢)

• DH.SYS. 28/1-9 Lef 0

الباب العالي- نظارة الداخلية- الهيئة التفتيشية

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

بموجب الأوامر العلية التي تلقيناها لإجراء التحقيقات اللازمة حول مواد التشكي الواردة في تقرير نواب سورية رشدي وتوفيق وشكري العسلي بك عن نتائج الأحداث الأليمة التي ظهرت عام 326 في مراكز وملحقات لوائي الكرك وحوران، توجهنا إلى الأماكن التي وقعت فيها تلك الأحداث لإجراء المقتضى. وعرضنا ما استنتجناه من المضبوطات التحقيقية في السطور الآتية:

أولا- حادثة الكرك:

بالنسبة لحادثة الكرك وأسباب وصورة وقوعها والمتورطين في أعمال الثورة والتمرد سبق أن أجريت تحقيقات متعمقة في مواقع الأحداث من قبل لجنة خاصة برئاسة شكري أفندي المدعي العام لإستئناف ولاية سورية وأرسلت الفذلكة المعدة- ونسخة منها بداخل الظرف رقم واحد مرفقا بملفه- مع الأوراق المتفرعة عنها إلى ديوان الحرب العرفي بحوران ولذلك لم نجد حاجة لتكرار التحقيقات والتحريات في هذا الشأن. ومن حيث الأساس فإن مهمتنا تنحصر في إجراء التحقيقات حول الجرائم المخبر عنها والمدعى بها بأنه ارتكبها الأفراد والضباط والقادة العسكريون عقب استرداد الكرك من جانب العساكر العثمانية. لذلك فقد قررنا إبقاء التحقيقات في المجرى الذي حدده التقرير المذكور لكننا وجدنا أن الإشارة إلى الروابط بين بداية الأحداث ونهايتها، وما اطلعنا عليه من معلومات وحقائق في هذا الباب أثناء التحقيقات، وما استنبطناه من محتويات الملفات المتفرعة عن هذا الخصوص من قبيل المقدمات لا تخلو من فائدة باعتبارها تلقي مزيدا من الضوء على الموضوع. وبناء عليه بادرنا إلى التفصيل في هذه النقطة قبل الشروع في الموضوع الرئيسي.

فامتثالا للأمر الصادر من المرحوم سامي باشا عضو الأعيان المكلف بإصلاحات حوران في أواخر السنة المذكورة بدأت الحكومة المحلية عملية تحرير النفوس والأملاك الأمر الذي أثار حفيظة بعض صناديد الرؤساء- الذين تأكدوا زوال مكاسبهم ونفودهم غير المشروع مع تأسس النظام الدستوري وتشكيل الحكومة الدستورية- وخاصة بعد حرمانهم من عضوية مجلس إدارة اللواء منذ بعض الوقت من أمثال شيخ المشايخ قدري

المجالي الذي ساءت العلاقة بينه وبين الحكومة لهذا السبب- (استجواب-الصفحات : 14، 20، 61، المعروض الموقع من قبل ستة من الأشراف المحليين، تقرير المستنطق الخاص الموضوع في الظرف رقم واحد، ووثائق أخرى) وعبد القادر المجالي وغيرهما من أصحاب النفوذ وتحريضهم اليومي لأفراد العشائر ضد الحكومة. ونتيجة لذلك قامت أعداد كبيرة من العربان والعشائر صباح يوم الإثنين 22 تشرين الثاني سنة 326، DEC.5,1910 واشتراك عموم أهالي القصبة والتحاق كثير من أفراد الجندرمة المحليين بالاستيلاء على دوائر ومؤسسات الحكومة وبقتل من قبضوا عليه من الأفراد والضباط والموظفين بكل وحشية (الاستجواب- الصفحات 7،11، 13، 17، 19، 23 وغيرها) وبنهب بيوت ودكاكين التجار من غير أهالي الكرك، ونهب وتخريب مساكن الموظفين والضباط. وكذلك قاموا بإحراق قصر الحكومة ودائرتي البرق والريجي وإحراق وإتلاف محتوياتها من الأوراق والدفاتر ونهب الخزينة الموجودة البالغة حوالي ثلاثة آلاف ليرة والأسلحة والذخائر التابعة للدرك والجيش وتخريب المبنى الكبير للمدرسة الرشيدية والمستشفى العسكري والتضييق الشديد على كافة العساكر والموظفين وذوات الخدور من الغرباء بعد محاصرتهم في القلعة لمدة تسعة أيام حتى ورود قوة النجدة. وطلبهم عدة مرات من القائد والمتصرف تسليم القلعة.

على النحو المحرر في مفردات الورقة المربوطة بمذكرة متصرفية الكرك الواردة جوابا على مذكرتنا رقم (20)، المودعة في الظرف رقم (1) المؤيدة بأوراق المخابرة التي تشكل الملف، قام أهل الطغيان والفساد من العربان بتخريب ونهب وإحراق (71) منزلا و(123) محلا تجاريا في قصبة الكرك، وعدد من مواقف القطار في ملحقات اللواء (الرسالة الجوابية الواردة مع مرفقاتها من إدارة الحركة بالخط الحديدي الحجازي الموضوعة في الظرف رقم واحد) وبقتل 103 من البشر بينهم طبيب عسكري وسبعة ضباط اثنان منهم برتبة يوزباشي ممتاز واثنان يوزباشي مشاة، وواحد وسبعون عسكريا وستة من عناصر الدرك وثمانية عشر آخرين بينهم امرأة وثمانية أجانب والباقي من الموظفين والمستخدمين في الخطوط الحديدية. في الوقت الذي كانت هناك أثناء الأحداث قوة عسكرية نظامية قوامها (843) عنصرا وستة مدافع جبلية وستون صندوقًا من الذخائر بالإضافة إلى عدد كبير من أفراد الدرك كما تبين من البحث والتحقيق. وبالرغم من الإخطارات المتكررة والمراجعات العديدة من قبل المتصرف الأسبق طاهر بك وبعض مأموري الأركان بضرورة اللجوء إلى اتخاذ التدابير اللازمة والاحتياطية وما سبق من الكتب الرسمية من قيادة موقع الدرك في هذا الشأن فإن محض الجبن والخوف وسوء الإدارة من أمير اللواء

شاكر باشا (الاستجواب- الصفحات:20، 49، 71، 102 والرسائل المؤرخة 26 شباط سنة 326، MAR.11,1911 والأوراق التحقيقية العدلية الموضوعة في الظرف رقم واحد...) كان السبب في عدم الاستفادة بأي شيء من القوة الكبيرة الموضوعة في القلعة بدون مقاومة. ومع أن قصبة الكرك معروفة بمناعتها فهي كائنة على جبل شاهق ومحاطة من أطرافها الأربعة بوديان عميقة ومداخلها ومخارجها محدودة العدد أي عبارة عن أربعة طرق. وبدلا من أن يأخذ هذا الباشا الإخبار الصريح من رئيس البلدية حسين الطراونة بنوايا العربان الفاسدة قبل وقوع الهجوم بثلاث أو أربع ساعات مأخذ الجد والاعتبار فيضع قوة عسكرية من عشرين نفرا في كل مدخل من المداخل المذكورة ليستحيل على العربان المهاجمين الدخول من هذه الطرق الشديدة الصعود والارتفاع. وكانت مسؤولية القيادة لديه تحتم عليه اليقظة الدائمة واتخاذ الاحتياطات المشددة، فإنه أمضى هذه الساعات الثمينة بمناقشات لا معنى لها فكان السبب في استيلاء العصاة على القصبة وارتكابهم كل هذه الجرائم الشنيعة. وحوّل القوة العسكرية إلى أناس محصورين لا حول لهم ولا قوة فأورث الحكومة الذل والخيبة. وبناء على ما تقدم فإنه وإن كان العربان هم سبب حدوث هذه الحادثة، فإنه من الطبيعي توجيه أصابع الاتهام بالمسؤولية المادية والمعنوية عما بدأ به العصاة والبغاة والبادي أظلم وعما أوقعه العساكر فيما بعد من الفواجع للباشا المشار إليه بسبب إهماله القدرة والقوة وفرط اللامبالاة وسوء استعمال وظيفته وصلاحياته.

إن خلاصة الواقعة وأصلها هي ما ذكرناه. أما المواد التي كلفنا بالتحقيق والتدقيق فيها وهي- محتويات تقرير المبعوثين الموضوع في الظرف رقم اثنين- فإن نتائج التحقيقات والدراسات المتعمقة على الوجه الآتي؛ جاء في الفقرة الأولى من التقرير المذكور:

إن قيام الحكومة بقطع المعاشات والصرر المخصصة لرؤساء العشائر وتوجيه كافة أنواع الإهانة والإذلال، والقيام في نفس الوقت بتحرير النفوس والأملاك وجمع الأسلحة وإجراء معاملات التجنيد دفعة واحدة أدى إلى وقوع الحوادث. ومع أن الأهالي عندما رأوا قدوم قوة النجدة العسكرية عقب الحوادث أظهروا الندم وتركوا الشيوخ العجز والنسوان والصبيان الذين لا يملكون القدرة و لم يشاركوا في شيء في القصبة وفروا، فإن العساكر قاموا بإبادة جماعية فقتلوا من الرجال العاجزين ثمانين ومن الأطفال أربعين ومن النساء سبعا وثلاثين. جوابا على مذكراتنا رقمي 32 و35 الموضوعتين في الظرف رقم اثنين المرفق، ورد في جوابي المتصرفية وولاية سورية أن المبالغ التي تقرر إعطاؤها لرؤساء العشائر من مخصصات الدرك في بداية تشكيل لواء الكرك وإن قطعت في عام 318، 1902/ 3 فقد تبين أن الشيخ خليل المجالي وهو من رؤساء العشائر كان يأخذ

سبعمائة قرش شهري حتى تاريخ وفاته، وأن مخصصات شيخ المشايخ قدري المجالي الذي كان من العوامل المؤثرة في الأحداث الأخيرة وقدرها تسعمائة قرش شهريا كانت تصله بصورة منتظمة حتى يوم الأحداث وأن العربان داخل اللواء مع ملحقاتها كانوا جميعا يحصلون من مخصصات مؤونة الحج من الحكومة على مبالغ مجموعها أربعة وأربعين ألفا وتسعمائة وأربعة قروش كل سنة. وتأكد ذلك بالإفادات المسجلة في الصفحات (4، 15، 21) من الاستجواب ولما كان الاعتناء بصرف المعاشات والمخصصات إلى أهلها ومحلها من أهم وأقدم وظائف الحكومة فإنه لا بد من أن تكون تقديرات وإجراءات الحكومة مصونة من التدخل والتعرض.

أما بالنسبة لتحرير النفوس والأملاك وجمع الأسلحة والتجنيد:

على نحو ما بيناه أعلاه فإنه بناء على اقتراح المرحوم سامي باشا وضمن الإصلاحات المتصورة في هذه المناطق بادرت الحكومة المحلية إلى تحرير النفوس والأملاك وجمع الأسلحة ولكن بعد مطالب الأهالي المستندة إلى أسباب معقولة صرفت الحكومة نظرها عن جمع الأسلحة وقررت الاكتفاء بمعاملة تسجيلها وبدأ العمل بموافقة الرؤساء والأشراف. ومع أن أوراق المخابرات (الظرف رقم 2- صور الوثائق) تؤكد إصرار الوالي الأسبق في تلك الفترة إسماعيل فاضي على المبادرة بتطبيق قرار التجنيد، فإن الحكومة لم تأخذ بطلبه نتيجة للإشعارات العديدة المعقولة والمنطقية من المتصرف طاهر بك. كما أكدت الدراسات والتحقيقات بأن الحكومة لم تترك مجالا لانتشار مؤدى الأمر المتعلق بالتجنيد بين العربان. ومع أن القيام بتنفيذ التدابير الإصلاحية بصورة تدريجية وفق الحالة النفسية للعربان وللضرورة المحلية أوفق وأرفق فإن مبادرة الحكومة إلى إصدار أمر رسمي هو من وظائفه ومهامه الأصلية- مثل تحرير النفوس والأملاك- لا يمكن أن يكون سببا للعصيان لدى أهالي الكرك الذين لا يفرقون عن أهالي سائر المحال في حقوق المواطنة وشرائط الحكم الدستوري. وبعد أن تأكد عدم قيام أي موظف حكومي بمعاملة لأي مواطن خلافا للقانون فإن كيفية التحرير كانت ذريعة. أما السبب الأصلي فهو فقدان قدري المجالي الحظوة لحرمانه من عضوية مجلس الإدارة، وقيامه بتحريض وإغواء العربان والعشائر ونشره شائعات تحرك العصبية القومية فيهم، بالإضافة إلى توهم رؤساء العشائر الآخرين بأن تحرير النفوس والأملاك سيؤدي إلى تحديد وتنقيص حقوق التصرف بتلك الأملاك. وبناء عليه فقد أثبتت التحقيقات أن هذه الحركة كانت في البداية عبارة عن إجراء تظاهر لثني الحكومة عن قرارها، لكن الأمر تطور فيما بعد إلى قتل للنفوس

ونهب للأموال. وإذا كانت هناك ادعاءات من بعض الشهود (الاستجواب- الصفحات 3 ومضمون الرسالة بتوقيع فائق الموضوع في الظرف رقم اثنين ومذكرة رئاسة ديوان الحرب) بأن هذه الأحداث كانت تهدف إلى فصل منطقة سورية من جسم المملكة العثمانية وإعلان استقلالها وأنها وقعت بتحريض من بعض السياح الأجانب، فإننا نجزم بأن مثل هذه الميول الرديئة لا يمكن أن تصدر من العنصر العربي المجيب الذي نعتقد ونثق بولائه التام للدولة العثمانية.

أما عن الحديث في مسألة وصول عساكر النجدة إلى الكرك وادعاء قيامهم بعملية إبادة فنقول:

جاء في الشهادات المسجلة في أماكن مختلفة من الاستجواب الرفق (الصفحات 5، 8، 29، 38، 44، 49، 50، 53، 66، 69، 71، 76، 79، 86،...) فإن سياق التحقيقات أكد بأن قوة النجدة التي جاءت بقيادة البكباشي أركان حرب صلاح الدين بك وخلصت القصبة من أيدي العصاة لم يقم بمثل هذه المجزرة. ومع أن البعض يقول بأن عددا من الأشخاص قتلوا أثناء الاستيلاء من قبل العسكر ظنا منهم أنهم من العصاة أو خطأ والبعض الآخر يقول بأن العجز والنسوان والصبيان قتلوا قصدا (الاستجواب- الصفحات: 5،19،25، 27، 38، 47، 64) فإن الإفادات الواقعة لا تستند إلى الرؤية بل إلى الرواية ولا تحقق القناعة الوجدانية بوقوعها.

بقي أن نقول بأن الأشخاص الذين قيل أنهم قتلوا في تلك الفترة يحتمل أنهم قتلوا ظنا بأنهم من العصاة أو خطأ بعد الدخول أو كما أوضحه فائق أفندي شقيق نائب الكرك السابق توفيق بك (الاستجواب- الصفحات 119) في المحضر المضبوط أنهم قتلوا من إصابات طلقات المدافع أو البنادق التي أطلقتها قوة النجدة أثناء التقرب نحو البلدة من تلة المرج المشرفة عليها، أو قتلوا من قبل العساكر المحصورة أثناء محاولتهم فك الحصار والخروج. كما ثبت من الاطلاع على أوراق التحقيق العدلي في الملف وبعض شهودنا إطلاق مدافع وأعيرة نارية من القلعة نحو الفئة الباغية في تلك الفترة فيحتمل مقتلهم على هذا النحو.

وحول ما جاء في التقرير المذكور عن مقتل ما مجموعه 157 من المسنين والنساء والصبيان- لكن وجوه القوم الذين تم استدعاؤهم واستجوابهم على النحو المبين في الصفحات (101، 103، 105، 106، 123) ووضعت الاوراق التي قدموها في الظرف رقم اثنين، ذكروا ربع هذا الرقم أي 37 شخصا، بالإضافة إلى أن ما ذكره هؤلاء يستند إلى الروايات. كما إن عدم إيقاع أي ضرر بالسكان غير المسلمين والتبين من أن العربان بادروا أثناء الحادثة إلى قتل الصبيان على النحو الذي بينه إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي

في معروضه المختوم والموقع من قبله، وقيام الذين فروا عندما شعروا بتقدم القوات باصطحاب أولادهم معهم يؤيد الشهادات الواقعة، كما يؤيد عدم وقوع أحداث مفجعة بحيث يمكن أن نسميها بـ "الإبادة". فالشعور الأغلب بوقوع بعض حوادث القتل الفردية التي لا يمكن الاحتراز عنها كنتيجة طبيعية للعمليات العسكرية في مثل هذه الأحوال.

جاء في الفقرة الثانية من التقرير المذكور:

"على اثر إعلان قائد القوات التي دخلت الكرك العفو والأمان جاء رؤساء العشائر الذين لم يتورطوا في الأحداث ودخلوا في حماية الحكومة لكنه تم القبض عليهم وأودع بعضهم السجن والبعض الآخر حبس في الجامع الشريف، فأصبح معبد المسلمين مقرا للمجرمين وتركوا نهبا للجوع والعطش أياما طويلة، كما ضربوا بالحبال المنقوعة بالماء ثلاث مرات في اليوم الواحد وتوفي عشرة أشخاص نتيجة الضرب وتم خنق قسم منهم بالحبال وتهشيم رؤوس البعض الآخر بالحجارة ورميت جثثهم في الآبار دون تجهيز أو تكفين وخربت منازلهم". ونتيجة للتحقيقات التي أجريناها: فإن الذين جاؤوا أولا وآخرا إلى المدينة اعتمادا على العفو والأمان الذي أعطاه الأمير آلاي ناجي بك المعين قائدا ومتصرفا على الكرك بعد استيلاء قوات الجيش على الخصبة بحوالي عشرين يوما وكذلك الذين تمردوا وفروا ثم لاحقتهم المفرزة العسكرية وقبضت عليهم وجيء بهم على دفعات إلى المدينة. تم حبس أكثرهم في القلعة وفي الجامع الشريف وتركوا جائعين عطشانين أياما طويلة (الاستجواب الصفحات: 16،23، 32، 34، 63، 72، 88) وأن الجامع الشريف الذي يعد المكان الوحيد للعبادة في المدينة حبس فيه ليس المجرمون والمتهمون فحسب بل غير المسلمين الذين قبض عليهم في حال السكر كذلك- (الاستجواب الصفحات 79، 80) وثبت بالشهادات والكلية والعمومية بدرجة التواتر أن الشيخ عبد القادر المجالي وإبراهيم المجالي وصحن المجالي ومسلم الواجدة ومحمد علي الطراونة وعبد المهدي بن خليل وموسى بن صالح المجالي وعطية بن عمر المعايطة وعناصر الدرك عبد الرحمن ومبارك وفجيج وأخوه عاتق الطاعة ومحمود بن اسماعيل القطاونة وحسين بن عوض الطراونة توفوا بالحبس نتيجة للضرب أو بسبب شيء آخر ورميت جثثهم في الخنادق وبقيت في العراء أياما عديدة (الاستجواب- الصفحات: 6، 10، 15، 16، 22، 28، 29، 32، 34، 35، 38، 39، 41، 44، 47، 51، 53، 55، 58، 61، 69، 71، 74، 76، 88، 95،108، بالإضافة إلى تسع مذكرات جوابية موضوعة في الظرف رقم ثلاثة)

ومع أن هناك بعض الروايات التي تدور هنا وهناك بالحصول على تقرير الطبيب المتضمن وفاة بعض من هؤلاء بالسجن بآجالهم. ولكن لم نتمكن من الحصول على مثل هذا التقرير أثناء التحقيق. كما أنه من المستبعد وفاة كثير من الأشخاص الذين جيء بهم إلى السجن سالمين ولفظ أنفاسهم خلال عدة أيام بسبب مرض عادي وأن مثل هذا المرض المزعوم لم يصب أشخاصا عاديين بل كبار رؤساء القوم. ونظرا لتأكد تعرض الأشخاص المتوفين للضرب والتعذيب بدرجة التواتر، وعدم تسليم جثثهم إلى ذويهم ورميهم في الخنادق، فإنه من الطبيعي أن تكون هنالك شكوك في صحة وجدية التقارير التي رويت بأنها موجودة.

ومسألة تخريب المنازل التي تشكل الفقرة الأخيرة من هذا الموضوع مثيرة للاهتمام.

ذلك بأنه يتبين من الحواشي المحررة الواردة من الدرك ودائرة البلدية ردا على ذيل مذكرتنا رقم 24 الموضوعة في الظرف المذكور وصورة كشف المستنطق الخاص الموجود بنفس الظرف أن عدد المساكن التي قيل بأنها خربت من قبل العساكر عدا ما خرب من قبل العصاة العربان هو (549) وأهم هذه البيوت التي بنيت أساسا من الأحجار العادية دون خلطة طينية أو إسمنتية أو بخلطة طينية بصورة نادرة وبوضع الأحجار فوق بعضها كيفما اتفق وبصورة بدائية وهي أشبه ما تكون بالأكواخ لا تكلف إعادة بنائها أكثر من ألفي قرش حسبما جاء في جواب رئاسة البلدية المربوط بذيل المذكرة رقم 26.

وحسب الروايات التي تدور على أفواه الناس وحسب ما شاهدناه أن أخشاب أسقف كثير من هذه البيوت، ذات الدور الواحد ومفتقرة إلى أي أسلوب معماري خربت من طرف عناصر الجيش إما لحرقها أو بيعها لآخرين، ونهبت الأشياء المتروكة لبعضها، ولكن لم يتعرض أي بيت مسكون لأي اعتداء من دلالة سياق شهادة وإفادات الشهود (الاستجواب- الصفحات: 11، 17، 26، 30، 36، 39، 42، 48، 51، 53- والمذكرة الموضوعة في الظرف رقم 3) ويدل على ذلك أيضا بقاء المنازل المتصلة بها سليمة وعدم تعرضها لأي اعتداء.

جاء في الفقرة الثالثة من التقرير الوارد ذكره:

أن قسما من عساكر النجدة توجهوا إلى قرية كثربه وهي من ملحقات الكرك ونهبوا أموال العربان بوادي الكرك وقاموا بإهانة آخرين- بحلق حواجبهم وشواربهم ولحاهم- وقتلوا آخرين وأنهم بعد إعطائهم الأمان لأهالي ناحية العراق ودخولهم البلدة

قاموا بحبس وتوقيف ثمانية وسبعين منهم وبعد ذلك قاموا بقتلهم جميعهم ونهب أموالهم.

بالنظر إلى الإفادات المضبوطة للعديد من الأشخاص الذين تم جلبهم وطلبت شهاداتهم والإدلاء بالمعلومات التي لديهم (الاستجواب- الصفحات 68، 69، ....) لا توجد دلائل مقرونة على قيام القوة العسكرية التي أرسلت إلى كثربه ووادي الكرك بقيادة البكباشي وحيد وعلي رضا بك الحلبي لمطاردة العصاة المتمردين واسترداد الأموال المنهوبة، بقتل النفوس والضرب والتعذيب (الصفحات 68، 115،..) سوى أنه ثبت بالقناعة الوجدانية تعرض بعض الأشخاص في مركز قضاء الطفيلة للضرب الشديد- وهو ما لم يتعرض له النواب في تقريرهم- وجمع أموال- لا تعرف ماهيتها وكميتها- باعتبارها أموالا منهوبة (الصفحات: 8، 42، 45، 68، 115) وأنه تم القبض على عدد من الرؤساء وأخذهم إلى ناحية العراق وأنه حلقت شوارب ولحى البعض من الأهالي (الاستجواب- الصفحات: 12، 18، 23، 66، 69، 72،73،77، 82، 96،...) والحقيقة أنه بالرغم من شهادة شخصين بأن قسما من الأشياء والمواشي التي أخذها المذكوران من أهالي تلك القرى تحت مسمى المنهوبات سلم إلى اللجنة الخاصة وبيعت بالمزاد (الاستجواب- الصفحات: 9، 91، 96) ولم تتوفر الدلائل التي تثبت تسليمهما كل الأشياء والمواشي التي جمعت. وعدم تسجيل ما جمعاه وما سلماه في أي دفتر قد يكون وسيلة لتبرئتهما لا بدّ أن يبقي هذا الموضوع مغلقا كليا وأن يقوى سوء الظن بهما.
أما المظالم التي قيل بأنها حدثت بناحية العراق:

لم نجد من يشهد عن رؤية في هذا الموضوع سوى عطاء الله، ابن مسلم المواجدة الذي يعتبر من رؤوس الشر وهو الذي تجرأ على قتل القوة العسكرية التي حاصرها بعد إعطائها الأمان والأشخاص الذين ذكرهم هذا الرجل بأنهم شهدوا الحادثة أفادوا بعدم علمهم بكيفية وقوع الحادثة (الاستجواب- الصفحات؛ 24، 52، 53 ،55، 70، 87، 103، 104، 106، 117) ولذلك- فإن إفادات عطاء الله المستندة إلى الاستماع غير المؤيد بالشهادات والدلائل الأخرى لم تكن كافية للقناعة الوجدانية. ومع ذلك فإنه بناء على التحقيقات المؤيدة بالشهادات الواقعة من أنه خلال الاشتباك بين المفرزة العسكرية- وقوامها أربعة عشر عنصرا التي أرسلت إلى الناحية المذكورة بقيادة يوزباشي ولمرافقة مأموري تحرير النفوس وحوصرت قبل حادثة الكرك المؤلمة بيوم أو يومين واستشهدوا جميعا- وبين العصاة قتل من العراقيين أيضا (الاستجواب- الصفحات: 7، 89، 91...) حوالي عشرين شخصا، وبيان عدد من الشهود بمقتل سبعة من أهالي العراق المشتركين في حادثة الكرك (الصفحة: 90) ونظرا لضياع دفاتر

النفوس العتيقة أثناء الحادثة، وعدم إمكانية الاستدلال عن نفس الحادثة بفتح القبور وإجراء الكشف على الأموات لمرور أكثر من عام على الحادثة، فإن هناك فرقا كبيرا في عدد الأشخاص الذي تبين قتلهم في الناحية المذكورة والعدد المذكور في تقرير النواب. أضف إلى ذلك أنه من البديهي ألا تكون هناك إمكانية تحديد ما إذا كانوا قتلوا بغير حق من قبل القوة العسكرية المتوجهة إلى هناك أم قتلوا نتيجة الاشتباك والقتال.

جاء في الفقرة الرابعة من التقرير المذكور:

أن أمير آلاي الدرك المتقاعد ميرزا بك الذي كلف بالملاحقة والتابعة بعد الحادثة قام ومن معه بجمع مائة فرس وأربعمائة بقرة وخمسين بغلا وأربعة آلاف رأس من الغنم من أهالي القرى المجاورة، وأن الشكاوى التي صدرت بحقه لم تسفر عن شيء.

يفهم من نتائج التحقيقات والمخابرات التي أجريناها في هذا الشأن (الظرف- رقم 4) أن المشار إليه ميرزا بك أمر من قبل المرحوم سامي باشا بالتوجه إلى كثربه وغور المزرعة وغور الصافي وبني حميده وجمع أفراد معيته من العربان كثيرا من الأموال والمواشي (الاستجواب- الصفحات: 18، 23، 31، 36، 45، 47، 52، 54، 56، 57، 60، 71، 99، 100، 107، 110، 111، 113، 115، 127، 128 وأوراق المخابرة الموضوعة في الظرف رقم ٤) لكن كافة الإفادات والشهادات المذكورة تكاد تكون جميعها مبنية على الاستماعات بالإضافة إلى عدم تبين جنس ومقدار الأشياء والمواشي المأخوذة حقيقة. ذلك بأن المذكرات الجوابية لمتصرفية الكرك وقيادتها العسكرية تقول بأنه لم يعط لميرزا بك من قبل الحكومة دفتر مصدق حول الأموال والأشياء المنهوبة، كما لم يعط هو الحكومة دفترًا خاصا يبيّن الأشياء المستردة. ولم يتقدم أي واحد بشكوى في هذا الخصوص. كما جاء في رد المذكور على كتابنا رقم 29 الموضوع في الظرف عينه ومربوطاته بأنه كلف أساسا من قبل المرحوم سامي باشا بالتوجه إلى تلك الجهات ليكون دليلا للمفرزة في ملاحقتها للأشقياء والأشرار الفارين وليس لاسترداد المنهوبات وتوزيعها وأنه لا يعلم شيئا عن المنهوبات وغيرها- كما هو مبين في لف صورة برقية الباشا المذكور- وإذا كان من غير الممكن الاعتماد على هذه الإفادات بعدم وقوع النهب الذي بلغ درجة التوتر لكونها مجرد أقوال، فإن كون المعلومات التي قدمها الشهود الذين استمعنا إليهم بكافة تستند إلى الاستماعات وليس إلى الشهود، وعدم اتضاح كمية وكيفية المنهوبات وعدم تقدم أي أحد بالشكوى والتظلم بالرغم من الإعلانات والتبليغات بمجيء لجنتنا لم يكن كافيا لبيان الوضع الصحيح. وغني عن القول أن ظهور الحق يتوقف على توجه المتضررين من

هذه المسألة من الناحيتين الشخصية والحقوقية إلى المحاكم المختصة وإقامة الدعوى لديها.

وجاء في الفقرة السادسة من التقرير المذكور:

أنه خلال قيام هيئة التحقيق التي يشرف عليها المدعي العام للاستئناف الذي أرسل من الشام وبحضورها تم قتل خمسة عشر شخصا بلا محاكمة- وأنه فهم من إفادات وأسف طاهر بك المتصرف الأسبق الذي حوصر في القلعة بأن "محمود طه" الذي حكم عليه وأعدم من قِبل ديوان الحرب لطلبه إخلاء وتسليم قلعة الكرك بأنه لم يصدر منه مثل هذا الطلب-.

تبين من التحقيقات التي أجريناها بأن اللجنة المذكورة قامت بمهمتها بحياد كامل وان المقصود بـ "الحضور" هو وجود اللجنة المذكورة في القصبة. وإلا فإن عدم وجود هذه اللجنة في محل الحادث وعدم مشاهدتها له مؤيد بسائر الشهادات وخاصة إفادات كل من رفيقان المجالي وفائق المجالي (الصفحتان: 126، 119) وأن وقوع ذلك مردود عقلا ومنطقا، فيكون من البديهي بطلان هذا الادعاء.

أما بالنسبة لمحمود طه: فقد جاء في جواب ديوان الحرب العرفي بحوران المرفق (الموضوع في الظرف رقم 3) أنه حكم عليه بسبب إطلاقه النار مع المهاجين أثناء حادثة الكرك وتأكد اشتراكه في العصيان مع رؤساء العربان الآخرين. كما أيدت التحقيقات بأنه لم يعدم على الوجه المدعى بل توفي بالأجل الموعود قبل الإعلام بتنفيذ الحكم وبناء عليه فمن الطبيعي ألا يكون لوجود مثل هذه الإفادات من المتصرف طاهر بك بصدور طلب إخلاء القلعة من عدم صدوره أي حكم أو تأثير.

جاء في الفقرة العاشرة من التقرير المذكور:

بأن القسم الأعظم من المواد التجارية وطوابع بقيمة 78 ألف قرش تعرضت للضياع خلال حادثة الكرك. وأنها شوهدت بيد بعض أفراد الطابور فجمع بعضها ومع ذلك أرغم الأهالي على دفع تعويضات بثلاثين ألف ليرة بحجة استرداد بدلاتها.

والواقع أنه ورد في جواب محاسبة لواء الكرك البت في ذيل مذكرتنا رقم 29 الموضوعة في الظرف رقم 6 ضياع ما مجموعه 175 ألف قرش من طوابع العدلية والطابو من مختلف الأجناس لدى الدوائر المحلية والأوراق النقدية الحجازية أثناء الحادثة المعلومة، واسترداد طوابع بقيمة 205، 82 من يد الأفراد العسكريين وبناء على ما تقدم تبين أن الفقرة المتعلقة بهذا الأمر مقارن للصحة. وذلك:

أن وجود تلك الطوابع لدى دوائر الحكومة غني عن الإيضاح. ولثبوت احتلال كافة الدوائر الحكومة على غرار المباني الأميرية من قبل عصاة العربان ونهب وإحراق كافة الأموال والأشياء المنقولة بعد الاستماع للإفادات المرئية من مختلف الشهود، فإنه من الضروري القول بأن الطوابع المذكورة وكذلك الطوابع التي تباع في الخارج (الاستجواب- صفحة: 109) صارت بأيدي البغاة ثم انتقلت إلى أيدي العساكر. لأنه ورد في رسالة المتصرف الأسبق طاهر بك المؤرخة 31 كانون الأول سنة 326، JAN.13,1911 الموجودة في ملف الولاية، المؤيدة مندرجاتها بإفادات كثير من الشهود بأن أفراد طابور بورنوه الاحتياطي التابع لإزمير الذين خرجوا من القلعة أثناء الحصار مرة أو مرتين وأبعدوا البغاة إلى خارج المدينة وعادوا إلى القلعة بإشارة البوري الصادرة من القيادة بعد أن قاموا بعمليات النهب بدافع الثأر والانتقام. ونظرا لأن هذه الحالة تدل على أخذ وضبط تلك الطوابع من قبل هؤلاء الأفراد من مساكن العصاة، كما ورد في جواب متصرفية حوران بذيل المذكرة رقم 8 الموضوع في الظرف رقم (6) أن كميات كبيرة من الطوابع مع سائر الأشياء الأخرى استردت من يد أفراد ذلك الطابور بدرعا وأعيدت إلى الكرك. وبناء على ما تقدم فقد تبيّن على النحو المذكور أن الطوابع وبعض الأموال الأخرى أخذت من قبل طابور بورنوه الاحتياطي المحاصر في القصبة وليس من قبل عساكر النجدة الذين قدموا إلى الكرك.

ومع أنه من الواضح أن ظهور الطوابع بيد الأفراد العسكريين لا يشكل دليلا على اشتراكهم جميعا وخاصة عساكر النجدة في كافة عمليات السلب والنهب، فقد ثبت بشهادات كل الكركيين إن عربان العشائر عقب هجومهم الأول على القصبة لم يقتصر نهبهم على بيوت الموظفين والضباط والغرباء بل تعداها إلى أموال ومساكن الأهالي كذلك، وأنه عندما تقدمت قوات النجدة فر الأهالي وأصبحت القصبة خالية فاشترك بعض النصارى المحليين بالكرك في عمليات النهب والسلب (الاستجواب- الصفحة 108، الظرف- 6: المذكرة الجوابية من معاون المدعي العام بالكرك) وبناء على ما تقدم فإنه لا يصح قصر وحصر الأمر على العساكر. ومع ذلك كان من البديهي أن المعقول والمشروع هو تحميل الخسائر التي حدثت على العربان الباغية لكونهم المباشرين أصلا بتلك الحادثة والناهب الأساسي للأموال.

أما فيما يتعلق بتحميل الأهالي 30 ألف ليرة من التعويضات:

تبيّن نتيجة الاطلاع على الملف أن مسألة التعويض تم البت فيها من قبل الحكومة المركزية، فإن اقترانها أصلا بتعهدات وموافقة الرؤساء المحليين بالإضافة إلى أن تحميل

الأهالي نصف الخسائر المقدرة بستين ألفا وتحميل المسبب الوحيد للحادثة الفار قدر المجالي نصفها الآخر، ونظرا لمحتويات المعروضات المقدمة التي بلغ عددها أكثر من ثمانين فإن التخمين والبدل الموزع على المتضررين هو أقل بكثير من الخسارة المبينة في تلك المعروضات، وأنه حتى لو تم تحصيل المبالغ المخمنة فلن تكفي لإزالة الضرر الحاصل كليا. ونظرا لعدم كون هذا التخمين موافقا للعدل والحق على النحو الذي بينته التحقيقات والحاجة الماسة إلى التخفيف من حاجة المتضررين وأن مثل هذا الأمر لا يخفى على الرأفة الشاملة للحكومة السنية فإنه من اللازم تشكيل لجنة عادلة ومحايدة واتخاذ التدابير العاجلة وسهلة التطبيق.

وجاء في الفقرة الحادية عشرة التي تكون خاتمة التقرير مار الذكر:

في حال إرسال لجنة تحقيق إلى هذه الجهات فسيظهر الكثير من الأحوال التي يخجل الإنسان من ذكرها. من الطبيعي أنه لا يمكن القطع في كنه هذه الأحوال. ويحتمل أن يكون القصد منه حدوث انتهاكات في الأعراض من قبل الأفراد والضباط لكن بيان ما بين أربعين وخمسين شخصا تم استجوابهم عدم علمهم بذلك وعدم وجود أية إخباريات مبنية على السمع أو الاطلاع يقودنا بالضرورة إلى الحكم بكون هذه الفقرة كذلك عارية عن الحقيقة.

ثانيا: حادثة معان:

جاء في الفقرة الخامسة من التقرير المذكور:

أن سبعة وعشرين من رؤساء العشائر طلبوا الأمان اعتمادا على الأمان الذي أعلنه قائمقام معان وقائد القوة هناك، وأنه قبض عليهم وأودعوا السجن. وبناء على طلبهم تظاهر المسؤولون بإرسالهم إلى سامي باشا في حوران فأخرجوهم من السجن إلى خارج القصبة وهناك قتلوهم رميا بالرصاص. وأن أربعة منهم نجوا بعد أن أصاب الرصاص الحبال التي كانوا مربوطين بها، وأن ثلاثة من هؤلاء توفوا بعد ذلك وبقي واحد حيا وأن أجسادهم لم تدفن وبقيت في العراء عدة أيام.

تبيّن من المذكرة الجوابية للقائمقامية الموضوعة في الظرف رقم (5) أن قائمقام معان في تلك الفترة هو علي وفا بك- قائمقام السلط الحالي- والقائد هو اليوزباشي إسماعيل حقي بك قائد الفوج الثالث التابع للطابور الرابع في الكتيبة الرابعة العتيقة. ونظرا للتحقيقات التي أجريناها في هذا الشأن أنه خلال محاصرة قبائل الحويطات

والنعيمات وبعض الأفراد من قبائل لم تحدد هويتها لمعان، واتضاح نواياهم بقرب الهجوم أرسلت هذه القبائل أفرادا من قبائل قضاء معان للتجسس وتأليب الأهالي على الحكومة، فتم القبض على بعضهم قرب المحطة وعلى بعضهم الآخر داخل القصبة وبناء على الأمر الجوابي من المرحوم سامي باشا المكلف بتنفيذ إصلاحات حوران اقتيدوا إلى حوران، وأنه قتل وجرح منهم واحد وعشرون شخصا بالسلاح أثناء محاولتهم الفرار وذلك بالنظر إلى الصورة المصدقة للمحضر البرقي الموقع من قبل القائمقام المشار إليه علي وفا واليوزباشي إسماعيل حقي ونهاد ونزهت والملازم خليل وأمين المرسلة بتوقيعهم إلى سامي باشا الموضوعة في (الظرف رقم ١٥ ومن أرقام أوراق المخابرات الجارية المتعلقة بالموضوع المأخوذة صورتها من دائرة البرق الموضوعة في الظرف المذكور. وفي هذه الحالة فإن الواقعة يعترف بها أساسا القائمقام علي وفا المشار إليه والقائد اليوزباشي إسماعيل حقي. ولكن جميع الأشخاص المذكورين قبض عليهم من قبل العساكر في الأسواق وأماكن تردد الناس وأودعوا السجن و لم يرد في محضر أي دلل على قيامهم بالتجسس أو بتأليب الناس، وهو مجرد أقاويل بالإضافة إلى أن الشهادات العديدة (الاستجواب- الصفحات: 129، 130، 133، 136، 138، 141، 142، 146) ثبتت بأن بعض الأشخاص المذكورين جاءوا إلى القصبة للإعراب عن ولائهم للحكومة. كما تبين من نتيجة المحضر المذكور أنه كان في إعدام هؤلاء الأشخاص الذين تم القبض عليهم بهذه الصورة أو نقلهم إلى معان إل مكان آخر له محاذير متعددة، وما من شك في إطلاق سراحهم لو أودعوا المحكمة وذلك لعدم وجود الشهود والأدلة ضدهم، فقاموا بمحاولة الحصول على أمر من سامي باشا بإعدامهم فورا. كما تبين من الإفادة المضبوطة لمدير المال محمود افندي (الاستجواب- الصفحتان 144 و 145) ويتبين واضحا بأن القائمقام واليوزباشي إسماعيل حقي قررا فيما بينهما القضاء على الأشخاص المذكورين، وعدم إشارة المذكورين إلى تقدم هؤلاء بالطلب المثبت بالمحضر، والاضطرار إلى سوق ونقل الموقوفين إلى حوران تبعا لذلك جعلهما يخرجانهم من السجن تحت جناح الظلام متظاهرين بسوقهم إلى المحطة، مضيفين إليهم ستة أشخاص كانوا موقوفين بالمحطة، ثم تقيدهم بالشكنة وسوقهم تحت حراسة فوج من العساكر المشاة ولدى وصولهم إلى منتصف الطريق بين القصبة والمحطة تركوا الطريق وساروا مدة نصف ساعة محاذين للخط الحديدي ثم مروا من تحت جسر الخط الحديدي وعند وصولهم خلال عشر دقائق إلى مجرى وادي السيل، قاموا بحصد الموقوفين بنيران البنادق فقتلوا واحدا وعشرين وجرحوا بعضهم، واستطاع ستة منهم الفرار بطريقة من الطرق وتقدم كل من الشيخ

سبع وعلي بن خلف وسليمان الذين كانوا من الناجين بإفادتهم المضبوطة التي أيدتها الروايات العامة. ذلك بأن المجيء بالأشخاص المذكورين إلى نصف البلد بالرغم من عدم تحرك قطار معان ليلا وإيصالهم إلى المحطة بصورة خفية عن أنظار أهاليهم، وعدم اصطحاب الدرك أثناء نقلهم، وبدلا من أن يجمعوا الموقوفين المزمع سوقهم من المحطة بالقطار بالموقوفين الستة بالمحطة قيامهم بعكس ذلك أي نقل المذكورين إلى القصبة وجمعهم هناك. ومع أن محاولة الموقوفين الذين ربطوا ببعضهم الفرار على أمل النجاة أمر مستبعد، فإنهم مع كون أيديهم مغلولة وسيقوا تحت حراسة فوج من العساكر على النحو الذي ورد في شهادة الشهود. وحتى لو نجحت محاولة الفرار فإن المنطق يقول بأن ملاحقتهم بصورة انفرادية أمر طبيعي، وحتى لو اضطر العساكر إلى إطلاق النار للقبض عليهم، فإن البداهة تقول بأن جرحهم وقتلهم سيكون في أماكن متفرقة، لكن ما شاهدناه هو سقوط المقتولين ببقية ملابسهم بصورة مكثفة في مساحة لا تزيد على نصف دونم من الأرض (الظرف ٥- التقرير المشترك) وقطعهم مجتمعين مسافة ساعة أثناء فرارهم، ثم قتلهم جميعا في مكان واحد أمر بعيد الاحتمال بل هو مستحيل. وبناء على ما تقدم حصلت القناعة الكاملة على أن كيفية الفرار تخالف الحقيقة بصورة كلية، وأن كل ما ذكراه هو من قبل تغيير كيفية القتل الذي كان عن سابق تصميم وإصرار، وأن الأشخاص السبعة والعشرين كانوا ضحية الغدر والاعتداء حقيقة وبعيدا عن المشاعر والعواطف- حيث يجب أن يكون القضاة كذلك- نقول بأن القائمقام المشار إليه علي وفا اتبع مسلكا بعيداً عن الجد في هذه المسألة.

ثالثا- حادثة حوران:

أما بالنسبة لنتائج التحقيقات حول أقسام التقرير المذكور الخاصة بلواء حوران: الأمور التي تشكل موضوع التحقيقات هي التصرف خلاف الأمان تجاه نوري الشعلان شيخ مشايخ قبيلة "الروله" الموقوف حاليا بالشام ويبين الظرف المرفق رقم (7) أنه حكم عليه من قبل ديوان الحرب العرفي بالسجن لمدة عشر سنوات وإلقائه في الحبس ونزع صفة المشيخة منه والنيل من كرامته، وقيام قائد الجناح أركان حرب نورس بك بتخريب قرية سجن وتعذيب أهاليها وضرب ممدوح ابن سطام باشا وحورانيًا آخر وقتل ثلاثين شخصا من قبيلة الرولة- دون سبب- وتسليط الدوريات على القبيلة المذكورة لانتهاك أعراضهم وإعلان الحكم العرفي في تلك الجهات من غير داع. وقد قمنا بكتابة زبدة أقسام التحقيقات المتعلقة بكل نقطة من النقاط المذكورة والدلائل المؤيدة لها على النحو التالي:

أولا- المعاملة التي قيل أنها أجريت بحق نوري الشعلان شيخ مشايخ قبيلة الرولة سابقا- القبيلة المذكورة برؤسائها وأفرادها هي الآن وبحكم الموسم خارج المعمورة وعلى مسيرة ستة عشر يوما من درعا. فلا يمكن جلبهم وطلب شهادتهم (الظرف رقم 7، المذكرة الجوابية لتصرف اللواء) ومن الواضح أن الانتظار كي يدلوا بشهاداتهم إلى تاريخ عودتهم إلى المعمورة في شهر حزيران لا يوافق طبيعة الحال والمصلحة. ولذلك وللضرورة اكتفينا فيما يخص ادعاءات قتل قائد الجناح أركان حرب لأفراد القبيلة المذكورة وطريقة وقوعها والمعلومات والاستطلاعات المتعلقة بها بالاستماع إلى الأشخاص المحايدين ويتبين من سياق تلك الشهادات أن المشار إليه نوري الشعلان قام قبل سنوات مع ابنه نواف بالاعتداء على منطقة الجوف الكائنة خارج المعمورة والتابعة لابن الرشيد، وممارسة العديد من عمليات القتل والغصب لكن هناك خلافا بين الشهود حول تاريخ تلك الأحداث (الاستجواب- الصفحات: 162، 165، 167، 169، 171). فمع عدم إمكانية القطع بوقوعها قبل الانقلاب الأخير كي تكون من الجرائم المشمولة بالعفو بموجب القانون الأخير، فإن الدولة تعترف بالوضع الاستثنائي للعربان والعشائر منذ وقت طويل ولم تقم بإجراء الملاحقات بسبب الغزوات التي تحدث بين هؤلاء العربان خارج المعمورة. وحتى لو ثبت قيام المشار إليه بعد الانقلاب بغصب ونهب أموال وأشياء الدروز (الاستجواب- الصفحات: 160، 165، 187) فقد تبين تكليف المرحوم سامي باشا بملاحقة سليم الأطرش من رؤساء الدروز الذي فر خارج المعمورة خلال حادثة حوران أو ما عرفت كذلك بحادثة الدروز، وأعطي الأمان بعد ذلك شرط أن يعيد المنهوبات (الاستجواب- الصفحات: 164، 169، 187، 188، والمذكرة الجوابية من متصرف اللواء الموضوعة في الظرف رقم 7) وحسب الروايات فإنه أعاد المنهوبات، وبناء على ما تقدم كان من الصدق والأمانة وطبيعة المصلحة ومقتضى العدالة رعاية الأمان الذي أعطاه إياه المرحوم المشار إليه نيابة عن الحكومة الجليلة، و لم يكن القبض عليه وحبسه وتوقيفه وعزله من الرئاسة لتورطه بالأمور المذكورة أمرا صائبا وعقلانيا.

أما بالنسبة للعقوبة المفروضة على المشار إليه نوري الشعلان: فإن ديوان الحرب العرفي محكمة جزائية استثنائية، وقرارات المحاكم تبقى مصونة من التعرض ما لم تفسخ وتنقض من قبل المحاكم الأعلى جهة، فلا نجد في أنفسنا صلاحية نقدها، ومع ذلك كان لا بد من التوضيح لتعلق الأمر بالتحقيقات. وجاء في جواب ديوان الحرب العرفي الموضوع في الظرف رقم 7 بأن ما صدر ضده من الحكم بالسجن عشر سنوات نظرا لثبوت قيامه بالأفعال التي اتهم بالقيام دون الحاجة للاستماع إلى الشهود حسب الأصول يستند إلى

بعض الوثائق. ولكن وبناء على أن عدم إمكانية وجود أوراق ضبط منظمة من قبل أصحاب العلاقة في نفس الحادثة في مسائل مماثلة لا يمكن إنكاره، وأنه من الطبيعي أن تكون ما قيل بأنها وثائق مجرد إخباريات من بعض الأشخاص ليست بحوزتهم هويات صحيحة ولا نعرف حالتهم القانونية فإن الحكم المستند إلى إخباريات تحتمل الصدق والكذب ولم توثق جهة صدقها بالطرق القانونية مشكوك بصحته من جهة وقوع تلك الأحداث في التاريخ المبين وطراز وقوعها، نتمنى من عدالة الحكومة السنية أن تعيد النظر فيه.

ثانيا: أما بالنسبة للادعاء الوارد في التقرير المذكور بتخريب قرية سجن وإلقاء القنابل على أهاليها وإحراق سيقان الذين يخفون الأسلحة بالنار:

إن ما يتعلق بإلقاء القنابل وإحراق سيقان بعض الأشخاص بالنار كذبته شهادات وإفادات أهالي القرية أنفسهم (الاستجواب- الصفحتان 173 و 182) ولكن يروى بأن ضابطا اسمه علي بك علّق سليمان المدعو سليمان القصباني من وجوه القرية من رجليه وضربه، وأن تحريات أجريت بسبب إخفاء السلاح بقرية سجن المذكورة خلافا للأمر والتعهد بتسليم الأسلحة- أو برواية أخرى أن القوة العسكرية التي أرسلت بقيادة قائد الجناح أركان حرب نورس بك لملاحقة وإلقاء القبض على قاتلي عنصر الفرسان الذي قتل بجوار تلك القرية، ألقت قذيفة أو قذيفتي مدفعية مما أدى إلى سقوط عدد من الأحجار من جدران منزلين، وبعد الدخول تم إحراق أكثر من ثلاثين منزلا بصورة جزئية ونهب وضبط كثير من الحيوانات (الاستجواب- الصفحتان: 173 و 182 والمذكرة الجوابية لقائمقام مسمية ومن أشراف الدروز رشيد بك الموضوعة في الظرف رقم 7) ولكن يستدل من الحاجة إلى استخدام المدفع قبل الدخول وعدم وجود أحد من النساء والأطفال بالقرية وكون البلدة خالية من السكان (الصفحة 179) بأن الدروز المقيمين بالقرية المذكورة كانوا متعاطفين ومتجاوبين مع من جاورهم من بني جلدتهم ووجود احتمال وقوع اشتباك بين العساكر وأهالي القرية. لكن عدم وجود أفراد الجيش الذين كانوا تحت قيادة نورس بك بهذه المنطقة وعدم وجود تصريح أو بيان من الأشخاص الذين طلبت معلوماتهم يصدق وقوع الاشتباك جعل الأسباب الحقيقية للحادثة مجهولة. وبناء على ما تقدم وجدنا من الضروري تصديق ادعاءات أهالي القرية بوقوع الحادثة من غير وجود حاجة لوقوعها إلى أن يثبت عكس ذلك.

ثالثا: الادعاءات الواردة في الفقرة الثامنة بتحول ضابط برتبة قائد جناح في حوران إلى

أمير مطلق وضربه وحبسه حورانيا دخل خيمته خطأ وضربه ممدوح ابن سطام باشا وقتله اثنين وثلاثين بدويا من قبيلة الرولة دون أي سبب وأن الدوريات التابعة لقائد الجناح هذا تسلطت على قبيلة الروله. وكان قائد الجناح هذا قد تفاخر في مأدبة وسهرة بقتله مائة وخمسين عربيا واعتدى على أعراضهم.

تبين من التحقيقات التي أجريت في هذا الشأن بأن الشخص الذي عبر عنه التقرير بالحوراني هو نايف بن نمر محمود من قرية أم الرمان لكن المذكور لم يضرب بل حبس فترة قصيرة- وتؤيد ما وقع على هذا النحو شهادة خليل رفعت أفندي قائمقام الطفيلة المستندة إلى المشاهدة المباشرة (الظرف رقم 7) أما ضرب ممدوح ابن سطام باشا بشدة فقد تأكد من إفادات العديد من الشهود (الاستجواب- الصفحات: 164، 168، 184) ونرى أنه من الطبيعي توجيه الاتهام في هذا الشأن حصرا إلى قائد الجناح المشار إليه(نورس بك).

أما بالنسبة لموضوع قتل الناس دون سبب وتسليط الدوريات على قبيلة الرولة وهتك أعراضهم: يفهم من الشهادات الواقعة (الاستجواب- الصفحتان 163، 167) أن السلاح الذي أطلقه أفراد القوة العسكرية المرسلة لطرد القبائل التي قدمت إلى مكان قريب من البحيرة بأطراف مزيريب بغرض السقاية وهم ممنوعون من الدخول إلى المعمورة لأسباب سياسية محلية قتل خمسة أو ستة وفي رواية ما بين 13- 14 شخصا. لكن الشهادات المذكورة تؤكد أيضا بأن القتل الواقع لم يكن دون سبب، بل لحدوث شكاوى من جعل مزروعات العربان المطيعة المقيمة في تلك الجهات مرتعا لخيول القبائل الواردة، ولكون دخول العربان المتنقلين ممنوعين من الدخول إلى المعمورة في تلك الفترة، وعجز المفرزة العسكرية التي توجهت إلى تلك المنطقة عن تنفيذ مهمتها بالمنع إلا باستخدام السلاح في الغالب ضد أفراد تلك القبائل التي امتنعت عن الخروج بطبيعة الحال. وفي الواقع فإن أفراد ومشايخ هذه القبيلة التي هي من قبائل الرولة موجودون اليوم بكاملهم خارج المعمورة وعلى مسافة ستة عشر يوما من حوران وتبين أنهم لن يعودوا إلا بعد خمسة شهور كالعادة المتبعة المعروفة وعليه كان من البديهي تعذر الحصول من أصحاب العلاقة على الإيضاحات والشكاوى بحجم الحادثة وكيفية وقوعها وعدم إمكانية الوصول إلى الحقيقة ما لم نجمع الدلائل والوثائق التي سيقدمونها. وكان من الطبيعي أن تكون القناعة بالشهادات التي تتناقض مع بعضها المستندة إلى الرواية وليست إلى الرؤيا سالبة. أما فيما يتعلق بالتفاخر بقتل مائة وخمسين من العربان، فإنه من الطبيعي ألا نرى مجالا لانتقاد الأقوال من ضابط عسكري يشير إلى قوة الحكومة يفترض أن تكون من قبيل تشجيع رفاقه وإرهاب خصومه. أما بالنسبة لموضوع هتك الأعراض من قبل الدوريات: فمع

عدم التمكن من الحصول على إفادة فرد واحد من قبيلة الرولة التي يفترض أن تكون المشتكية فإن الشهود المحايدين الذين استمعنا إليهم لم يذكروا بأنهم سمعوا بوقوع اعتداء على العرض والشرف فكان من الضروري القول بأنها محض أقوال لا تقوم دليلا على حدوث ذلك. ونظرا لمؤدى التحقيقات المتعلقة بأسباب ونتائج إعلان الأحكام العرفية فإنه نظرا للصلاحيات المطلقة التي كانت بيد المرحوم سامي باشا المكلف بإجراء الإصلاحات بحوران بإعلان الإدارة العرفية في الأماكن التي يراها ضرورية لإعلان مثل هذه الإدارة فيها، أعلن الإدارة العرفية في أقضية راشيا ووادي العجم وحاصبيا لكن وفاته حالت دون التحقيق في أسباب الإعلان. ومع ذلك فإنه لا ينكر أن يكون إعلان النظام العرفي راجعًا إلى احتياجات الأرضية والزمان، كما أن ما ذكره التقرير من أن التجار المحليين تأثروا من إعلان تلك الإدارة وأفلاس عدد من التجار ليس صحيحا حسب ما جاء في ردود قائمقاميات الأقضية المذكورة الموضوعة في الظرف رقم 7. بل على العكس من ذلك فإن الإدارة العرفية من جهة تحقيقها الأمن كانت لها فوائدها لتلك الأقضية من الناحية الاقتصادية. وحتى لو لم يصدر أمر بإلغائها، فإن هذه الإدارة غير محسوسة بصورة فعلية وبناء على تقرير الأمن والأمان بالتعهد الوارد في البند التاسع من بيان الإدارة العرفية المنشور باللغتين التركية والعربية بتاريخ 16 أيلول سنة 326، SEPT.29,1909 المتضمن عبارة (إن سريان الحكم العرفي في القضاء الذي أعلن فيه يقتصر على المدة التي يقوم فيها أهالي ذلك القضاء بتنفيذ مطالب الحكم، ويرفع الحكم العرفي عن الأقضية التي نفذ أهاليها المطالب المذكورة) فإنه من اللازم عدم التردد في رفع الإدارة العرفية التي هي حالة استثنائية فورا وإعادة الوضع الأصلي.

خلاصة الخلاصة:

يتبين من التفصيل السابق أن تحرير النفوس والأملاك وجمع الأسلحة وغير ذلك من الإجراءات التي قامت بها الحكومة في العام الماضي ضمن إطار الإصلاحات المتصورة والمطلوب تطبيقها في المناطق المسكونة بالعشائر من ولاية سورية، اعتبرها بعض رؤساء العربان منافية ومتعارضة لأطماعهم وأغراضهم اللئيمة، فأدى إغواؤهم لعربان البادية والأهالي المحليين وتأليبهم ضد الحكومة إلى وقوع الحركات الثورية والجنائية داخل لواء الكرك. ونجد في مبدأ ومنتهى تلك الأعمال والحركات صفحتين أليمتين أولهما قيام العربان وباشتراك خفي من أهالي الكرك بالهجوم على مركز اللواء وبعض ملحقاته ونهب وإحراق أموال وأوراق ومباني الدولة، وقبضهم على أكثر من مائة من الأفراد والضباط

والموظفين والمستخدمين وقتلهم بمنتهى القسوة والوحشية، ومحاصرة القلعة الخاقانية والجنود العثمانيين بداخلها على مدة تسعة أيام بالإضافة إلى تصرفات الرؤساء التي تدل على الرغبة بالاستقلال. وإذا كان العربان هم الذين بدأوا وهم المسببون الأولون لما حدث فالواضح بأن مسؤولية استمرار الفواجع وتوسع دائرتها- على النحو الذي فصلناه في قسم النص- تقع على أمير اللواء شاكر باشا الذي كان في موقع القيادة وأدت تصرفاته الجبانة وغير المسؤولة إلى الحط من شأن وشرف الحكومة.

أما الصفحة الثانية: وهي قيام قوة النجدة المرسلة من الشام وحوران بقيادة البكباشي أركان حرب صلاح الدين بك أثناء دخولها قصبة الكرك لتخليصها من أيدي العصاة على النحو المبين أعلاه بعمليات إبادة وتخريب ونهب حوالي ستمائة من المنازل وتوقيف رؤساء العشائر الذين جاءوا بعدما أعطوا العفو والأمان وحبسهم وتعذيبهم وتركهم دون طعام أو شراب أياما طويلة، وقتل قسم منهم بالضرب المبرح أو بصور أخرى، والقيام كذلك بعمليات قتل ونهب في الملحقات وتكليف الفقراء من الأهالي بثلاثين ألف ليرة تعويضات عن الأموال الضائعة خلال حركة التمرد والعصيان وغير ذلك من الادعاءات. وعلى النحو الذي أوضحناه وشرحناه بالدليل والتفصيل، بأنه مع تعذر التبين والتحقق ماديا وكليا بإجراء عملية إبادة من قتل العساكر الذين دخلوا المدينة بقيادة المومى إليه صلاح الدين بك فإن وقوع عمليات نهب الأموال وتخريب البيوت جرى بشكل لا يمكن فيه تحميل عساكر النجدة كامل المسؤولية وثبوت قيام البكباشي وحيد وعلي رضا وميرزا بك الشركسي المتقاعد من قيادة كتيبة الدرك في المحلقات بجمع كثير من المواشي والأموال تحت مسمى استرداد الأموال وبصورة مغايرة للأصول بدرجة التواتر وبالشهادات العديدة. لكن عدم حصول أية مطالبة من أصحاب الأموال أدى إلى تعذر تحديد أصحاب هذه الأموال ومقدار الأموال وجنسها ونوعها بصورة أكيدة. كما تحقق بالشهادات العمومية قيام الأمير آلاي ناجي بك قائد الكرك بتعذيب السجناء الذين جاءوا بأنفسهم إلى القصبة من تلقاء أنفسهم بعد العفو والأمان أو جمعوا من الخارج وجيء بهم إلى السجن وقتل كثير منهم بالضرب دون محاكمة، وثبوت قيام العساكر بقتل واحد وعشرين شخصا بمركز قضاء معان ظلما بأمر من اليوزباشي المرسل لطرد القبائل التي قدمت إلى مكان قريب من البحيرة بأطراف مزيريب بغرض السقاية وهم ممنوعون من الدخول إلى المعمورة لأسباب سياسية محلية قتل خمسة أو ستة وفي رواية مابين 13- 14 شخصا. لكن الشهادات المذكورة تؤكد أيضا بأن القتل الواقع لم يكن دون سبب، بل

لحدوث شكاوى من جعل مزروعات العربان المطيعة المقيمة في تلك الجهات مرتعا لخيول القبائل الواردة، ولكون دخول العربان المتنقلين ممنوعين من الدخول إلى المعمورة في تلك الفترة، وعجز المفرزة العسكرية التي توجهت إلى تلك المنطقة عن تنفيذ مهمتها بالمنع إلا باستخدام السلاح في الغالب ضد أفراد تلك القبائل التي امتنعت عن الخروج بطبيعة الحال. وفي الواقع فإن أفراد ومشايخ هذه القبيلة التي هي من قبائل الرولة موجودون اليوم بكاملهم خارج المعمورة وعلى مسافة ستة عشر يوما من حوران وتبيّن أنهم لن يعودوا إلا بعد خمسة أشهر كالعادة المتبعة المعروفة وعليه كان من البديهي تعذر الحصول من أصحاب العلاقة على الإيضاحات والشكاوى بحجم الحادثة وكيفية وقوعها وعدم إمكانية الوصول إلى الحقيقة ما لم تجمع الدلائل والوثائق التي سيقدمونها. وكان من الطبيعي أن تكون القناعة بالشهادات التي تتناقض مع بعضها المستندة إلى الرواية وليست إلى الرؤية سالبة. أما فيما يتعلق بالتفاخر بقتل مائة وخمسين من العربان، فإنه من الطبيعي ألا نرى مجالا لانتقاد الأقوال من ضابط عسكري يشير إلى قوة الحكومة يفترض أن تكون من قبيل تشجيع رفاقه وإرهاب خصومه. أما بالنسبة لموضوع هتك الأعراض من قبل الدوريات: فمع عدم التمكن من الحصول على إفادة فرد واحد من قبيلة الرولة التي يفترض أن تكون المشتكية فإن الشهود المحايدين الذين استمعنا إليهم لم يذكروا بأنهم سمعوا بوقوع اعتداء على العرض والشرف فكان من الضروري القول بأنها محض أقوال لا تقوم دليلا على حدوث ذلك. ونظرا لمؤدى التحقيقات المتعلقة بأسباب ونتائج إعلان الأحكام العرفية فإنه نظرا للصلاحيات المطلقة التي كانت بيد المرحوم سامي باشا المكلف بإجراء إصلاحات بحوران بإعلان الإدارة العرفية في الأماكن التي يراها ضرورية لإعلان مثل هذه الإدارة فيها، أعلن الإدارة العرفية في أقضية راشيا ووادي العجم وحاصبيا لكن وفاته حالت دون التحقيق في أسباب الإعلان. ومع ذلك فإنه لا ينكر أن يكون إعلان النظام العرفي راجع إلى احتياجات الأرضية والزمان، كما أن ما ذكره التقرير من أن التجار المحليين تأثروا من إعلان تلك الإدارة وأفلاس عدد من التجار ليس صحيحا حسب ما جاء في ردود قائمقاميات الأقضية المذكورة الموضوعة في الظرف رقم 7. بل على العكس من ذلك فإن الإدارة العرفية من جهة تحقيقها الأمن كانت لها فوائدها لتلك الأقضية من الناحية الاقتصادية وحتى لو لم يصدر أمر إلغائها، فإن هذه الإدارة غير محسوسة بصورة فعلية وبناء على تقرير الأمن والأمان بالتعهد الوارد في البند التاسع من بيان الإدارة العرفية المنشور باللغتين التركية والعربية بتاريخ 16 أيلول سنة 326، SEPT. 29, 1909 المتضمن عبارة (إن سريان الحكم العرفي في القضاء الذي أعلن فيه يقتصر على المدة

التي يقوم فيها أهالي ذلك القضاء بتنفيذ مطالب الحكم، ويرفع الحكم العرفي عن الأقضية التي نفذ أهاليها المطالب المذكورة) فإنه من اللازم عدم التردد في رفع الإدارة العرفية التي هي حالة استثنائية فورا وإعادة الوضع الأصلي.

أما بخصوص إسماعيل حقي بك قائد الطابور الرابع التابع للكتيبة النظامية الرابعة وما قام به من قتل للموقوفين، وثبتت علاقة قائمقام القضاء علي وفا بك بتلك العملية نتيجة التحقيقات الجارية والوثائق المتحصلة، وبناء على ما تقدم فإن تحديد العقوبة التي يجب انزالها او الأجراءات لمطلوب إتخاذها بحق القادة والضباط وغيرهم ممن لهم علاقة بتلك الأحداث وكذلك الأمر بإنفاذ مقتضى المحضر المقدم من قبل جمع غفير من الأهالي بنصب رفيقان المجالي رئيس بلدية الكرك السابق، الذي تأكد بقرار ديوان الحرب عدم وجود أية علاقة بينه وبين ما حدث، شيخا للمشايخ فالمسألتان متروكتان لرأي المقام العالي.

أما الحديث عن حادثة حوران:

قبل تحليل أسباب الأحداث الفردية التي جرت في هذه المناطق رأينا من المناسب تقديم بعض المعلومات عن الحقائق التي اطلعنا عليها نتيجة التحقيقات حول بداية وتالي مسألة حوران أو المسألة الدرزية التي هي بمثابة الدمل في جسم الدولة منذ ربع قرن أو بركان يمكن أن يثور في أية لحظة.

خلاصة مسألة حوران أو المسألة الدرزية أن طائفة الدروز التي تقيم في جبل يفصل بين بادية العرب وبين المناطق المعمورة والمسكونة من سورية اغتروا بمناعة مواقعهم وإمكانية فرار ولجوء آلاف الأهالي إذا اقتضى الأمر واختفائهم في اللجاه والصفا الوعرتين وعدم احترامهم القوانين العدلية والعسكرية والمالية وهجرتهم من دار إلى دار وتعرضهم لأراضي وأملاك الحورانيين المجاورين كلما زاد عددهم وتكاثروا بهدف توسيع دائرة نفوذهم وأملاكهم فهي مسألة اجتماعية. إن تكاليف القرى الدرزية تجاه الميري خلال عشر سنوات اعتبارا من عام ثلاثمائة وخمسة عشر تبلغ خمسة ملايين وثمانمائة ألف قرش. وخلال السنوات العشر لم تتمكن الدولة بالوسائل التحصيلية العادية سوى جمع ما بين سبعمائة وثمانمائة ألف قرش. ومع أن خمسين بالمائة من مرتكبي الجرائم في هذه المناطق وكذلك في مركز الولاية وداخل قضائي وادي العجم والنبك هم من الدروز فليس لهم في سجلات المحاكم ولا في السجون أي موقوف منهم ولم يجند حتى الآن أي واحد من الدروز. فهم منذ القديم يستفيدون من الحقوق العثمانية لكنهم لايؤدون أية تكاليف مالية أو عسكرية

ولا يرضون أن تطبق بحقهم أحكام القوانين العدلية ويتبين من ذلك أنهم عبارة عن فئة قليلة باغية. إن السبب الوحيد للعمليات العسكرية المتكررة في جبل حوران هو عدم الطاعة هذا، بالإضافة إلى ما يشغل بال الحكومة المدنية هو أن الدروز الذين تعودوا على عدم احترام حقوق وحياة الآخرين وجعلوا ذلك نهجاً لهم، فهم منذ قرن ونصف يعتدون على أراضي وأملاك جيرانهم من الحورانيين ويوسعون حدود أملاكهم وتصرفاتهم نحو الحدود الغربية على حساب الآخرين. ومع أن من واجب الحكومة مساعدة مواطنيها من أي قوم أو جماعة كانوا على توسيع نطاق قدراتهم فإن القاعدة الأساسية في ذلك تفضي بأن يكون ذلك ضمن الوسائل والمقاصد المشروعة. لكن الوقائع أثبتت بأن الدروز يرون منافعهم ومصالحهم في الإضرار بمواطنيهم الحورانيين الذين يجاورونهم.

ويفهم من التحقيقات الجادة التي أجريت أخيراً بأن الدروز قاموا في عام ثلاثمائة 1884/ 5 بإحراق قريتي أم ولد وكرك الحورانيتين وقتلوا وجرحوا كثيرا من أهاليهما لمجرد رغبتهم بالاستيلاء على أراضيهم، كما قاموا في عام ثلاثمائة وعشرة 1894/ 5 بإحراق القرى الحورانية حراك وجيريك وكحيل وعاملوا أهاليها بمنتهى القسوة والوحشية رغبة منهم في الاستيلاء على أراضيهم. وقيامهم أخيرا بالهجوم على ناحية بصرى الشام ونهبوا قريتي معربة وجاسم وقتلوا حوالي أربعين من أهاليهما وذلك لرغبتهم في الاستيلاء على قصبة بصرى الشام. وقبل ثلاثة شهور حدث نزاع بين عائلة المقداد الحورانية وعائلة الأطرش الدرزية بسبب طاحونة أنشأها الدروز هناك وكذلك بسبب جهة التصرف بالأراضي الكائنة بقرية صماد . كانت هذه الحوادث سببا في العمليات العسكرية الضخمة النى قام بها حسين فوزي باشا في عام ثلاثمائة 1884/ 5 وعمر رشدي باشا في عام ثلاثمائة وعشرة 1894/ 5 وأخيرا العملية العسكرية التي قادها سامي باشا بالرغم من أن الأسباب المباشرة كانت بعض الوقائع الجرمية والحوادث الفردية. وقد حصلنا على دلائل قوية هذه المرة على أن العامل المؤثر في كل تلك الوقائع والأحداث هو الرغبة في الاستيلاء على الأراضي وتوسيع دائرة النفوذ. هذه الحالة التي تشكل ذكرى اجتماعية أليمة في الاستيلاء على وما جاورها أدت قبل قرن ونصف إلى نتائج كبيرة لصالح الدروز فانقلبت هذه القرى اليوم إلى قرى درزية بكاملها. وكانت قرى مفعلة وكفر وسهوة البلاط التي شهدت أول المعارك في العمليات العسكرية الأخيرة بيد عائلات مفعله والكفارنة والسهاونة ، فاضطرت هذه العوائل قبل مائة عام إلى ترك أوطانها من شدة ما لاقته من ظلم واضطهاد من قبل الدروز. عرفنا ذلك من بقايا هذه العوائل في قرى حوران التي تعيش في حالة يرثى لها. وقبل أربعين عاما كانت قرى ولغا وسجن والدارة والدور وثعلة القريبة

من بصرى الحرير بيد عشيرة الزعبي كما كانت قرى ذيبين وأم الرمان وعنز وخربة عواد والمجيمر بيد النصارى والمسلمين السنة، فأصبحت القرى المذكورة أولا بكاملها والثانية بأكثريتها قرى درزية. وكان من الممكن أن يقوم الدروز بأحياء الأراضي الشاسعة الخالية في الجهة الشرقية من جبل حوران لزيادة أملاكهم وثروتهم لكنهم لم يتوجهوا إلى تلك الجهات بل توسعوا باتجاه الغرب. وتقول بعض الروايات بأن هدف هؤلاء في الاتجاه نحو الغرب ينبع من سعيهم إلى وصل ما بين جبل الشيخ وصفد وحاصبيا وبين أقضية الشوف بجبل لبنان كي يكونوا على اتصال جغرافي بالإضافة إلى الاتصال المذهبي فيما بينهم تحسبا للمستقبل. لذلك فإن إبقاء هذه المنطقة المهمة من حدود بادية العرب على هذا النحو المضطرب موجب لكثير من المحاذير. وبناء على ذلك نقول بأن واجب الحكومة أن تفكر بصورة عاجلة في طريقة إزالة هذه الحالة التي تعد خطرا اجتماعيا في منطقة حوران، وتنشئ مساكن في أماكن مناسبة لإسكان القبائل المتنقلة وتستكمل أسباب تعميم المعارف والزراعة وتطويرها بصورة خاصة وإتمام عملية التمدن والإعمار التي بدأ بتطبيقها المرحوم سامي باشا.

ولنعد إلى الموضوع:

نترك إلى الرأي العالي أمر القيام بإجراء اللازم بشأن قائد الجناح نورس بك الذي وردت الروايات عنه بأنه المسبب الأصلي لبعض الحوادث التي أثبتت التحقيقات الجارية وقوعها وتم تحليلها على انفراد في قسم النص مع الإشارة إلى أنه لا زال يملك حق الاستماع إلى دفاعه. كما أن نوري الشعلان شيخ المشايخ السابق لقبيلة الرولة- على النحو المبين في الرسالة السرية الموجودة في ملف الولاية- غير جدير بثقة وأمن الحكومة نظرا لعلاقته بكثير من الوقائع الجنائية، ولبعض تصرفاته المشبوهة. لكن المتواتر كذلك أن الشيخ فارس الذي عين شيخا للمشايخ مكانه هو على نفس المستوى من المكر. وبناء على ان القبض عليه كان خلافا للعفو والأمان ووجود شكوك حول الجدية القانونية للحكم الذي أصدره ديوان الحرب العرفي ضده فإن العدالة العثمانية المسلم بها تستوجب إعادة محاكمته. كما إن إبقاء الإدارة العرفية التي تعهد سامي باشا رسميا برفعها حالما تستقر الأوضاع لا يستند إلى سبب معقول ومنطقي وعليه فإننا نجزم بأن موافقة الحكومة على رفع هذه الحالة الاستثنائية من الأقضية التي تطبق فيها أوفق وأرفق. وقد رفعنا أوراق التحقيق مع كل مرفقاتها إلى مقام النظارة العالية. والأمر لحضرة من له الأمر.

في 12 شباط سنة 1327 و ٧ ربيع الأول ١٣٣٠ FEB. 25, 1912

مفتش الملكية

المعاون الأول للمدعي العام الأول

٧٢- تقارير أمنية (١٩١٤- ١٩١٨)

• **DH. EMN 18/5** ٤ ربيع الأول ١٣٣١ 11 Feb.1913

تلغراف نامه- إدارة التلغراف بالدولة العثمانية العلية- لا تتحمل الدولة أي مسؤولية بسبب المعاملات التلغرافية- استلام-

تكرار الإرسال- رقم السلسلة: 2- المركز الواسطة: 169- التاريخ: في 26- الدقيقة: 25، الساعة 12- توقيع الموظف: حسن- التاريخ: 27 كانون الثاني- المركز المرسل إليه- رقم الإرسال- صدروره من: الشام- مورده- الرقم: 4317-

عدد الكلمات- المجموعة- التاريخ: الساعة- الدقيقة- الطريق- إشارات محتملة-

إلى نظارة الداخلية،

إن الشخص المسمى جابر بن رباح درزي من سكان قرية صماد، وهي قرية تابعة لقضاء بصرى اسكي الشام. وقد قتل في ليلة الخميس الماضي داخل منزله بالرصاص من قبل شخص مجهول. وهناك تعليمات بشأن ضرورة الإخبار بنتيجة التحقيقات السريعة من قبل متصرفية حوران.

في 26 كانون الأول سنة 1328 FEB.8,1913

والي سوريا: الدفتردار لطيف.

• **DH.SFR 39/68**

٢٧ ربيع الثاني ١٣٣٢ MAR. 25, 1914

الباب العالي- نظارة الداخلية- القلم المخصوص- سري وعاجل- شيفرة

إلى ولاية سورية،

وردت الأخبار بتسلح خمسين ألف درزي للقيام بالقضاء على متصرفية حوران وإعلان الاستقلال. ومع أن هذا الخبر يبدو مستبعدا، فإن المطلوب إجراء التحقيقات وإبلاغنا بالنتيجة فورا.

12 مارس سنة 330

الناظر طلعت

• **DH.SFR 51/70**

٤ جمادى الأول سنة ١٣٣٢ MAR. 31, 1914

الباب العالي- نظارة الداخلية- مديرية الأمن العام- شيفرة

إلى ولاية سورية،

استغل أشقياء الدروز وعربان الصفا تجنيد الرجال فعاودوا الإغارة على الأماكن المأهولة وهاجموا بصورة خاصة قضاء النبك حيث بلغنا بأنهم سلبوا اثني عشر ألف رأس من الغنم من قرية النصير. أبلغونا بما جرى واتخذوا التدابير التي من شأنها إعادة الحيوانات المغصوبة إلى أصحابها.

في 7 مارس سنة 331 MAR. 20. 1915

الناظر طلعت

- **DH KMS 27/29**

١٦ شوال ١٣٣٢ SEPT. 7, 1914

الباب العالي- نظارة الداخلية- الشيفرة الواردة من ولاية بيروت- SEPT. 7, 1914

24 أغسطس سنة 330 هناك أمل كبير في إخلاص جبل الدروز للحكومة. ومع أن الأقوام غير المسلمة هم من محبي الفرنسيين والروس والإنجليز كليا، فإن اليأس والخوف يملآن قلوبهم مع توالي الهزائم التي يمنى بها الفرنسيون فيسارعون إلى إظهار صداقة اضطرارية. إنهم يخشون كثيرا أن يفقدوا امتيازاتهم الحالية. ولن يتجرأ جبل لبنان على الوقاحة طالما انهزم الفرنسيون. والتدابير التي تتخذ في الوقت الحالي عبارة عن تأمينهم وطمأنتهم من قبل الولاية. ولو علمنا الاتجاه السياسي للدولة لأمكن تعديل أو تبديل الموقف تجاههم. من اللازم دعم البرقية التي أرسلتها إلى الصدارة العظمى عن مصطفى عمار بك رئيس محكمة استئناف الجزاء هناك. ومن الطبيعي أن يكون التحرك ضمن دائرة التعليمات الصادرة.

24 أغسطس سنة 330 SEPT. 7, 1914

الوالي: بكر سامي

- **DH SFR 56/201** 18/11/1333

الباب العالي- نظارة الداخلية- مديرية الأمن العام- شيفرة

إلى ولاية آطنه

أبلغت المتصرفية بوصول خمسمائة ونيف من الدروز المبعدين من جهات حوران إلى عثمانية. فمن هي الجهة التي أمرت بابعادهم، رجاء سرعة الإنباء.

14 أغسطس سنة 331 AUG. 27, 1915

الناظر

● DH SFR 56/237 21/11/1333

الباب العالي- نظارة الداخلية- مديرية الأمن العام

إلى قيادة الجيش الرابع،

أبلغت متصرفية جبل بركت بوصول العوائل الدرزية التي أبعدت من حوران إلى سيواس إلى عثمانية. ولكن لم يفهم السبب في الإبعاد ولا الجهة التي أمرت بذلك. رجاء تزويدنا بالمعلومات في هذا الشأن.

في 17 اغسطس سنة 331 AUG. 30, 1915

ناظر الداخلية

٧٣- علاقات بين الدولة ووجهاء دروز (١٩١٤ - ١٩١٨)

- **DH SFR 55/263**　　**11/10/1332**

الباب العالي- نظارة الداخلية- مديرية الأمن العام-

إلى والي سورية خلوصي بك، يفتح من قبله شخصيا

ج 5/ 6 اغسطس سنة 331　　AUG.18/19, 1915

أوافقكم على رأيكم في شكيب أرسلان وأمثاله. فأنا على علم بأحوالهم العامة والخاصة من سنوات وقد كتبنا إلى جمال باشا على النحو اللازم. ما اتخذتموه من موقف تجاه المشار إليه صائب جدا. إن على كل واحد منا ان يضحي بكرامته الشخصية والرسمية إلى أن تنتهي الحرب. إنني سأعمل بوسائلي الخاصة كي لا تتعدى الأمور درجة اللزوم. وفي هذا الشأن يجب عدم الاقتصار على رؤية الأخطاء بل يجب أيضا الأخذ بالاعتبار المزايا الأخرى. كما يتطلب الأمر أن نفكر في أنه ليس لدينا العدد الكثير من القادة. أنصحكم أيضا بعدم بحث مثل هذه الأمور في المخابرات الرسمية.

9 أغسطس سنة 331　　AUG. 22, 1915

الناظر

- **DH SFR 74/21**

٩ جمادى الأول ١٣٣٥　　MAR. 3, 1917

الباب العالي -نظارة الداخلية- مديرية الإدارة العمومية الداخلية

إلى ولاية سورية،

أبلغت مديرية الهيئة العمومية بأن شكيب أرسلان بك نائب حوران مستخدم في خدمات عامة رجاء بيان نوع الخدمة التي يقوم بها المذكور وفيما إذا كانت هذه الخدمة تتطلب إعطاء إذن بذلك.

3 مارس سنة 333　　MAR. 16, 1917

عن الناظر

- **DH.SYS 86/4-3**　　**Lef 49**

الباب العالي- نظارة الخارجية- المديرية العامة للشؤون السياسية

ترجمة البرقية المرسلة باللغة العربية بتوقيع حسين طربيه بإسم دروز حوران إلى الصدارة العظمى بتاريخ 9 تشرين الأول 327، OCT.22,1917

بعد رفع الأيدي بالدعاء لله عز وجل بدوام التأييد والظفر العظيم والنصر المبين للدولة العثمانية أبدية الدوام نعرض نحن دروز عموم حوران لمقام الصدارة السامية، بأننا مستعدون لتقديم أرواحنا وأولادنا فداء لدولتنا كما نعبر عن تهيئنا للفداء بأرواحنا من أجل حماية العرش العثماني الطاهر من تلويث الأعداء ووقاية عرض الدولة وشرفها المقدسين من حركات الأعداء الباغية ونرجو من مقام نظارتكم التوسط لدى مقام حضرة مولانا الخليفة للتفضل بإصدار عفو عام عن أرباب الجرائم الذين حكم عليهم بحكم وقرار ديوان الحرب العرفي الذي تشكل في حوران. وإننا نعلن عن استعدادنا لنكون كتلة واحدة لسل سيف الجهاد تحت الراية العثمانية المنتصرة منتظرين الأمر والإرادة في هذا الشأن.

• MV. 258/19 1273

٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٣٥ و 10 كانون الأول سنة 1333 10 كانون الأول 1917

إرادة سنية

منحنا ثلاثمائة وواحد المذكورة أسماؤهم أدناه من بين رؤساء ومشايخ جبل الدروز الأوسمة المبنية إزاء كل اسم.

على نظار الداخلية تنفيذ إرادتنا السنية هذه.

الصدر الأعظم وناظر الداخلية

٧٤- منح سليم بن يحيى الأطرش رتبة أمير الأمراء (١٩١٤)

- **DH.KMS 45/23**

١٤ ذي القعدة ١٣٣٥

الباب العالي- نظارة الداخلية- صادرة عن مقر القيادة بالقدس

إلى مقام الصدارة السامية،

ظهرت في الفترة الأخيرة بعض التحركات المريبة في حوران. ولكن لا نملك إمكانية فرز قوات عسكرية من جبهتي سيناء والحجاز وحشدها في حوران. وعليه كان من الضروري إدارة شؤون حوران بالسياسة والحكمة. ولذلك فإنني أعمل على دعوة رؤساء الدروز وإقناعهم. ومن بين هؤلاء الرؤساء سليم بك الأطرش الذي التقيت به آخر مرة في القدس فهو رجل شهم وجدير بالثقة. وفي هذه المرة جاء التأكيد من الحكومة المحلية وقائد الجيش الفرعي الثامن بأن المذكور أبدى المزيد من الحمية والجهد. إنني على يقين بأن سليم الأطرش سيقوم بكثير من الخدمات. وأن من المهم في هذه الفترة تقوية الصلة بينه وبين الحكومة. وسليم الأطرش هو ابن يحيى الأطرش المعروف وهو الذي قبض عليه سليم باشا في فترة من الفترات ونفاه إلى رودوس وهناك أفرج عنه الإيطاليون فسافر إلى مصر وقد توفي يحيى الأطرش في بداية الحرب وقبل قدومي إلى هنا. وتولى ابنه مكانه وأصبح شيخ مشايخ الدروز. وبناء على هذا سيكون من المناسب تكريم سليم الأطرش برتبة أمير الأمراء. وفي حالة موافقتكم على ذلك فالرجاء إبلاغ هذا الأمر إلينا برقيا. كما أبلغكم بان تحسين بك والي سورية يوافقني على هذا الرأي. رجاء الاطلاع.

8 حزيران سنة 333 JUN. 21, 1917

قائد الجيش الرابع وناظر البحرية: أحمد جمال

- **DH.KMS 45/23**

١٤ ذي القعدة ١٣٣٥ SEPT. 1, 1917

نظارة الداخلية- مديرية القلم المخصوص

من طلعت باشا ناظر الداخلية

إلى جمال باشا قائد الجيش الرابع

JUL.17,1917 ذيل 4 تموز سنة 333 صدرت الإرادة السنية للإذن بمنح سليم بك الأطرش رتبة أمير الأمراء.

- **DH.KMS 45/23**

١٤ ذي القعدة ١٣٣٥ SEPT. 1, 1917

الباب العالي- دائرة الصدارة- صورة الإرادة السنيّة

منحنا سليم بك الأطرش من رؤساء الدروز رتبة أمير الأمراء.

على ناظر الداخلية تنفيذ إرادتنا هذه.

١٨ رمضان ٣٣٥ و 8 تموز 333

محمد رشاد الصدر الأعظم وناظر الداخلية: محمد طلعت صورة مطابقة للأصل

9 تموز سنة 333 JUL. 22, 1917

الصدارة- مديرية الأمور المهمة

- **DH.KMS 45/23**

١٤ ذي القعدة ١٣٣٥ SEPT. 1, 1917

الباب العالي- دائرة الصدارة- قلم الأمور المهمة

إلى نظارة الداخلية الجليلة،

حول منح سليم بك الأطرش رتبة أمير الأمراء.

جواب التذكرة العلية رقم 355 وتاريخ 4 تموز 333، JUL.17,1917 صدرت الإرادة السنية لحضرة السلطان بمنح سليم بك الأطرش من رؤساء الدروز رتبة أمير الأمراء وأرسلت الصورة المصدقة مطوية إلى مقامكم العالي. والأمر لحضرة من له الأمر.

١٩ رمضان ٣٣٥ و 9 تموز 333 JUL. 22, 1917

عن الصدر الأعظم المستشار

- **DH.KMS 45/23**

١٤ ذي القعدة ٣٣٥ SEPT. 1, 1917

نظارة الداخلية- مديرية القلم المخصوص- من طلعت باشا ناظر الداخلية

إلى الصدر الأعظم،

نظرا للحاجة التي أبدتها قيادة الجيش الرابع لمنح سليم بك الأطرش وهو من رؤساء الدروز المشهود له بخدماته النافعة وغيرته وحميته غير العادية تجاه الحكومة والجيوش الهمايونية، فقد تمت الموافقة وقدمت لفا لائحة الإرادة السنية وإجراء اللازم منوط برأيكم السامي.

إلى جمال باشا قائد الجيش الرابع JUL.13,1917
ج 30 حزيران سنة 333 لقد رفع طلب تكريم سليم بك الأطرش برتبة أمير اللواء إلى مقام الصدارة.

١٤ ذي القعدة ١٣٣٥ SEPT. 1, 1917
نظارة الداخلية- مديرية القلم المخصوص- من طلعت باشا ناظر الداخلية-
إلى جمال باشا قائد الجيش الرابع،
JUL. 24, 1917 ذيل الشيفرة المؤرخة 11 تموز سنة 333. أرسلنا لفا الأمر العالي بمنح رتبة أمير الأمراء إلى سليم بك الأطرش من أمراء الدروز.

٧٥- تداول حول مطالب وجهاء دروز خلال الحرب: الإدارة والضرائب والقضاء (١٩١٨)

• **DH.SFR 90/43**

الباب العالي- نظارة الداخلية- ٢٧ شوال ١٣٣٦ AUG. 5, 1918

إلى ولاية سورية،

على اثر اتصال بعض وجوه الدروز بجمال باشا قائد الجيش الرابع أبلغ جمال باشا نظارة الحربية بالأمر. لكن نظارة الحربية أجابت بأن هذه الأمور تخص الإدارة المدنية وطلبت منه إبلاغهم بوجوب مراجعة الولاية في ذلك. كما أن التقرير الذي أعده الوالي السابق حول مسائل الدروز هو قيد البحث والتدقيق، وسيصار إلى اتخاذ قرار في هذا الشأن وعليه ينبغي إعطاء جواب مناسب مع الإشارة إلى وجوب مراجعتهم الولاية.

في 5 أغسطس سنة 334 AUG. 18, 1918

الناظر

• **DH.SFR 90/180**

شيفرة- إلى ولاية سورية،

أرى من اللازم التوجه إلى مقر جمال باشا لبحث الأمور المتعلقة بالدروز ومشايخ العرب معه والكتابة إلينا بنتيجة هذه المباحثات. وكما ذكرت في برقية أخرى فإننا بصدد إرسال معاون للوالي ليقوم بمساعدتكم. من اللازم دخول الجيش واتخاذ التدابير التي من شأنها عدم حدوث الأوضاع المخالفة للحكومة.

١٣ ذي القعدة ١٣٣٦ AUG. 20, 1918

• **DH. I. UM. 10-1/2-56 302 LY 12 24**

21 .11 .1336 AUG. 28, 1918- H

الباب العالي- نظارة الداخلية- دائرة الشفرة- المخرج: الشام

تاريخ الإرسال: 5 أغسطس سنة 34 AUG. 18, 1918

الورود إلى الدائرة: 6 أغسطس سنة 34 AUG. 19, 1918

صباح: س (الساعة) د (الدقيقة)

مساء: س (الساعة)   د (الدقيقة)

لقد تم عرض مطالب مشايخ جبل الدروز على النظارة الجليلة من طرف سلفي العبد الضعيف. بيد أنني لم أطلع على صورة الإشعار لعدم تركه لأي ملف في هذا الموضوع. ويقيم هؤلاء الرؤساء في الشام حتى الآن إنتظارا للجواب. وتتلخص مطالبهم في التالي:

أولا: يقع فصل جبل الدروز من لواء حوران ويصبح لواء مربوطا بالولاية.

ثانيا: يقع تخفيض الأعشار التي كانت تؤخذ منذ القدم دون مساومة إلى حد الإعتدال وذلك بعد الإضافة التي أجراها سامي باشا في السنوات السابقة إثر العمليات العسكرية التي تمت تحت قيادته.

ثالثا: يتم إلغاء المحاكم العدلية ويعين في مكانها قاض من علماء الدروز الذين يعرفون باسم "الأجاويد". ومن جهة أخرى فقد تم فهم أن لواء جبل الدروز الذي سوف يقع تشكيله سوف يحتوي على جميع قضاء السويداء مع قضاء المسميه وثلاثة وثلاثين قرية من قضاء اسكي شام مأهولة بالدروز، بمعنى يحتوي على الحدود القديمة من آخر تنظيمات.

إن جميع الدروز يشتركون في هذه المطالب الواقعة. وإن قبول الحكومة لهذه المطالب العمومية لعامة الشعب سوف تخدم استمرارية صداقتهم. لذا يعتبر هذا الموضوع موضوعا مهما للغاية من هذه الجهة. وينتظر هؤلاء المشايخ حتى الآن في الشام من أجل الحصول على الجواب. وقد وقعت الإفادة بأن هذا الأمر قد قاد إلى وقوع شتى أنواع القيل والقال بحقهم، لذا فهم يرجون ربط هذا الموضوع بنتيجة سريعة. ومن جانب آخر فقد استلمت برقية من قيادة الجيش الرابع لجنود السلطان، حيث جاء فيها الوعد بإعطاء هؤلاء جوابًا حتى بداية أغسطس. وبالرغم من التأكيدات والأوراق المحررة الصادرة في هذا الباب إلا أنه لم يتم استلام أي جواب. وقد تم إعلام الولاية بضرورة الخروج بنتيجة في هذا الموضوع. إن هذه الأنحاء تتميز بالسياسة المبالغ فيها، لذا فإن بذل التخصيصات والتكريمات سوف يقع تفسيره على إعتباره يمثل عجزا من جانب الحكومة. وفي الوقت نفسه أدى إلى دلال وتمنع العشائر.

LY 9   DH. I. UM 10-1/2-56 •

AUG 28,1918   11.21 .1336

إلى حضرة إسماعيل جانبولات بك أفندي ناظر الداخلية

عرض العبد الضعيف،

إن تأمين إدارة الدروز تحت قضاء، بل تحت لواء- إذا كان ذلك أمرا ممكنا- سوف يكون من الأمور ذات الفوائد والمحاسن المتعددة. وكما هو معروف فإن جبل الدروز اليوم منقسم إلى ثلاثة أقضية، وهي قضاء السويداء وهو قضاء مسكون من قبل الدروز بشكل تام. ويسكنون كذلك في نواحي وادي اللوا من أقضية بصرى اسكي شام وصلخد والمسميه. بقية النواحي فيسكنها العرب. ويوجد الدروز منذ أقدم الزمان في أوضاع ادارية استثنائية. ولم يمس الحكومة أي ضرر من هذه الإدارة الإستثنائية وذلك بالنظر إلى الموقع الجغرافي وطبائعهم. ونجد أن العربان الذين يسكنون في الأقضية نفسها التي يسكن فيها الدروز قد قاموا بتقليد الدروز فيما يتعلق بالمواضيع العسكرية وإعطاء ضرائب الدولة وذلك عقب الإستعداد للحرب. بيد أنهم لم يحظوا بالتوفيق. وكانوا قد قاموا بتكرار مطالبهم ذاتها في السنوات الأخيرة، إلا أنهم قد استلموا جوابا بالرفض.

إن استمرار هذا الوضع على هذه الصورة سوف يجعل العربان الذين يقيمون في قضائي بصرى اسكي شام والسويداء يسعون إلى الإستفادة من وضعية الدروز. وسوف ينتقل هذا الوضع إلى جميع أنحاء حوران. وبناء على ذلك- واضعين في الإعتبار هذه النقطة- يكون من المهم واللازم إدارة الدروز تحت قضاء أو لواء داخل حدودهم المحددة. ثانيا: إن الأسلوب الذي سوف تتخذه الحكومة تجاه الدروز يجب أن يكون سليما ومنتظما وواضحا. ومن جهة أخرى فإن العيش مع العربان في ثلاثة أقضية بشكل غير متجانس نسبة إلى إختلافهم معهم من حيث الفكر والعلم والتجربة سوف يقود إلى مشاكل عديدة للغاية في إدارة القائمقاميات الثلاث. وسوف تحدث بعض المشاكل في بعض أمور الدولة، وذلك بسبب الإدارة السيئة. وفي حالة وقوع مثل هذه المشاكل، فإن الولاية لا تنظر إلى حدود القضاء الذي وقعت فيه (هذه المشاكل)، وإنما تكون مضطرة للنظر إلى الإدارة التي بيد الدروز. وبالرغم من أن أقضية جبل الدروز تتبع للواء حوران، إلا ان هذه الأقضية لها تماس مباشر مع الولاية في معظم المواضيع. ويوجد هناك اضطرار لقبول هذا الأمر. ومن جانب آخر يوجد في جبل الدروز أربعون ألفا من الدروز. ومن بين هؤلاء يوجد عشرة آلاف يملكون سلاحا ممتازا.

إن جبل الدروز الذي سبب إزعاجا للحكومة في الأزمنة الماضية أصبح اليوم أكثر إحتياجا لإدارة متينة ومستقرة. كما إن وقوع أي حركة عصيان فيه سوف يتسبب في حدوث مشاكل واضطرابات للجيش. وسوف يكون من الممكن إسكان هؤلاء في الأراضي الموازية للحجاز والممتدة من شرق الشام بست ساعات إلى نحو درعا. إن الدروز

رجال جيدون، وهم رجال عقلاء وكرماء، ويستعملون السلاح استعمالا جيدا حتى نهاية الحرب، ويمكن أن يتم تأمين إستفادة كبيرة من هؤلاء بعد الحرب. وبصورة عامة نجد أن عصيانات الدروز تقع في العادة بسبب الإدارة السيئة لبعض موظفي الحكومة أو الموظفين الذين يتحركون باسمها، وهي إدارة تستند على منافعهم الدنيئة والخسيسة. وبناء على ذلك يجب مراعاة الدروز إلى حد ما مع تأسيس إدارة جيدة في جبل الدروز. كما يجب على الدولة المحافظة على الجيش في أوقات الحرب.

ومن جهة أخرى لم يتم في أي وقت من الأوقات تأسيس العسكرية في جبل الدروز، وكان كل ما حدث هو إنشاء تشكيلات خاصة عند اللزوم للوقوف في وجه العصاة من العربان أو للمحافظة على الخط. وقد تم بهذه الوسيلة تأمين الإستفادة بشكل جيد للغاية. لقد أدت وسيلة إعطاء الدروز ذخيرة من الجيش إلى وقوع منافع وخدمات جليلة للغاية لحكومة جبل الدروز للوقوف في وجه عصيان الحورانيين (أهل حوران) الذي وقع في السنة الماضية. لقد دخل الحورانيون في حماية الحكومة بشكل سريع بمجرد رؤيتهم للدروز وهم يعملون الى جانب الحكومة. ومن المعروف أن جميع الدروز مثل العلويين. ويتم النظر في أمورهم الدينية والروحانية من قبل علماء يطلق عليهم اسم "الأجاويد". ويكن الدروز لهؤلاء الأجاويد حرمة وتقديرا كبيرين... وسوف يظل جبل الدروز هادئا ومطيعا طالما أن الأمر بيد الرؤساء والأجاويد.

إن الأمور الدينية للدروز مثل النكاح والنفقة والطلاق مختلفة بشكل كبير للغاية. بناء عليه فإن قضاتنا ليس لديهم أي عمل هناك، وذلك لأنه لا يوجد أي درزي يقوم بمراجعة المحكمة الشرعية. كما إن القضاة يتسببون في إيقاع المضار للحكومة أكثر من إحداث الفوائد. إن أصول العشيرة المتبعة عند المشايخ والعربان الآخرين تعتبر هي الأهم في جبل الدروز. ومن الصعوبة إجراء الأحكام العدلية في هذه الأنحاء فترة من الزمن. ومن المعروف أن هناك عصيانا وقع في جبل الدروز عقيب المشروطية، وقد قام المرحوم "فاروق سامي باشا" بإدارة العمليات العسكرية التي أعقبت هذا العصيان، وقام كذلك بإدخال الدروز تحت الطاعة، بل زاد من ضرائب الدولة وأجبر الدروز على قبول ذلك. ومن جانبهم قام الدروز بإعطاء الأعشار والأغنام لمدة سنتين فقط، ثم من بعد ذلك لم تقع أي تسوية لأي موضوع من المواضيع. إن هدفي من عرض وتوضيح هذه الآراء هو تحديد ماهية شكل الإدارة التي يجب تأسيسها في جبل الدروز.

إن جبل الدروز يقع في دائرة إستثنائية من حيث الأحوال والموقع والشرائط، وهذا أمر أساسي وتاريخي، لذا فهو يحتاج بالدرجة الأولى إلى إدارة خاصة ومفصلة. ولقد قمت

بعرض تحقيقاتي التفصيلية حول جبل الدروز على حضرة جمال باشا. إن المشار إليه يملك تجربة ومعرفة عميقتين، وهو بذلك يعرف الدروز أكثر من أي شخص آخر، وفي الوقت نفسه فهو يملك أفكارا رائعة للغاية، وإن المواضيع التي تم بحثها في برقياته تعتبر سهلة الإجراء ومن الأمور الإدارية، وتوجد للدولة منافع من ذلك. إن عائلة الأطرش تشكل قسما مهما للغاية في جبل الدروز وفي الوقت نفسه هي عائلة قوية، حيث قضت على الأفعال القبيحة الواقعة داخل جبل الدروز من طرف سليم باشا نسيب وعبد الغفار ومقصب بك شريف، كما تمكنت من التغلب على أصحاب الدعاية. لذا فان عائلة الطرشان لا يمكن إهمالها على الإطلاق. ولعل حضرة جمال باشا يحظى بتقدير كبير للغاية. وبناء على ذلك يقع إجراء المواضيع التالية وربط الدروز بإدارة جيدة، ومن الضروري ألا يظهر أي عصيان للجيش في أوقات الحرب، كذلك من المهم جدا ألا يكون جبل الدروز مساحة لفساد الشريف حسين.

1- يقع تشكيل لواء أو قضاء باسم جبل الدروز، وتتم إدارة عموم الدروز تحت إدارة واحدة. وإن ربط نواحي وادي اللوا التابعة لقضاء صلخد والمسميه المربوطين بقضاء بصرى اسكي شام بلواء أو قضاء السويداء أمر مناسب جدا. لقد أصبح الدروز أغنياء جدا في الحرب وغرقوا في السعادة. ويعود السبب في سعادة الدروز إلى الحرب. وفي حالة أن تقع إدارة الدروز إدارة حسنة فإنهم سوف لن يقوموا في أي وقت من الأوقات بالعصيان كما إنهم لن يلتحقوا على الإطلاق بـ الشريف. ولهذا السبب يجب ايجاد إدارة خاصة لجبل الدروز. بيد أنه لا يمكن لقائمقام واحد أن يدير هذا الأمر. وإذا كان لا يوجد إمكان لتحويل جبل الدروز إلى لواء مربوط بسوريا، فيجب تركه في الوقت الحالي في شكل قضاء.

2- على الوجه الذي عرضت به ذلك في الأعلى، فإنه لا يوجد أي دور للعدلية التي توجد في هذه الأقضية، حيث لا يتم إلقاء القبض على أي مجرم، ولا يقع الإستماع إلى أي دعوى حق، وهي بالتالي تنظيمات إضافية لا فائدة منها. لذا من المهم جدا إدارة جبل الدروز وفقا لأصول العشائر بحيث تتم إدارته بواسطة مجلس المشايخ أو من طرف إدارة خاصة. أما فيما يتعلق بالأمور الدينية مثل النكاح والنفقة وغير ذلك فيتم تركها بشكل مطلق للمفتي الذي سوف يقع إنتخابه من طرفهم هم (أي الدروز). إن إصرار الحكومة في هذا الموضوع وجميع أنواع أفكارها يعتبر أمرا لا لزوم ولا حاجة له. إن الوضع في هذا الموضوع يطابق ويشابه بشكل قاطع وضعية الإمام يحيى والزيديين في اليمن. كما إن إلغاء

منصب قاضي العدلية وتطبيق هذا الأساس سوف يربط جبل الدروز بنا بشكل أقوى.

3- إن الواردات التي وقع تأمينها من طرف سامي باشا لا أساس لها. وتبلغ قيمة جميع التكاليف/ الحقوق التي يتم أخذها باسم الدولة من جبل الدروز من أعشار وأغنام وضريبة في الوقت الحالي عشرة آلاف ليرا سنويا، وهو مبلغ لا يقبل المساومة والتنقيص، ويمكن زيادة هذا المبلغ في المستقبل وفقا لإستطاعة الدروز بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة قوة الحكومة وقدرتها. وإن المواضيع المعروضة من طرف حضرة جمال باشا لا تمثل طلبا ولا إمتيازا، وهي مقرونة بقبول الباب العالي، وفي حالة حصول هذا القبول، فإنها سوف تمثل الشكل الإداري الذي سوف يقع تحديده وتثبيته لجبل الدروز. وعلى الوجه الذي يتم به تقدير عائلة الأطرش فإن حسن إدارتها وتأمين الإستفادة من ذلك يبقى في مركزه كما كان. ومن جانبهم فإن الدروز يقولون باستمرار بحريتهم في الأحكام الدينية ويشكون من مستحقات الدولة الباهظة الواقعة على عاتقهم، لذا فهم يطلبون العطف من الحكومة، وهم في هذا الجانب على حق. ومن جهة أخرى فإن قاضي العدلية ليس له أي لزوم وذلك من جهة التشكيلات والإدارة، وهو أمر يمثل حقيقة ظاهرة نتيجة للتحقيق والمتابعة الدقيقة التي قامت بها الحكومة والولاية. وفي حالة أن تتبع ناحية وادي اللوا لجبل الدروز، يصبح قضاء المسمية في وضع قضاء جيدور، ويقع تشكيل ناحية جاسم من جديد لتصبح مركزا، ويقع كذلك تفريق صلخد عن قضاء بصرى اسكي شام، ويجب ربط ناحية مسيفره بقضاء بصرى اسكي شام. ومن الضروري ربط كل قضائين بمتصرفية حوران. ويوجد ملف في ولاية سوريا يتعلق بهذه التشكيلات. إنني أرجو أن تحظى آرائي أنا العبد الضعيف التي تدور حول جبل الدروز بالنظر والعناية، وأن يتم إجراؤها وإنفاذها حتى تنعم البلاد بالأمن والسلام.

في 28 تموز سنة 334 AUG. 10, 1918

والي سوريا السابق: تحسين

- **DH. EUM- EMN 19/19**

الباب العالي- نظارة الداخلية- شفرة قلمي- عدد-

8

مساء	صباح
دس	دس
12،28	17 أغسطس إرساله

9،30   17 وروده إلى القلم

الشفرة المأخوذة عن ولاية سورية

ذيل 5 أغسطس سنة 330

قدم إلى مركز الولاية يحيى الأطرش وهو واحد من أكثر رؤساء دروز حوران المعروفين وبصحبته بعض رفاقه حيث عرض صداقته تجاه الحكومة السنية.

في 16 أغسطس سنة 330   AUG. 29, 1914

الوالي- خلوصي- إدارة- داخلية- 4866- إرساله إلى نظارة الحربية الجليلة- مظروفا-17- تم إرسال صورته- أمنيت عمومية/ 17

• DH. I. UM 10-1/2-56   302   24 LY 11   11. 21.1336

الباب العالي- نظارة الداخلية- دائرة الشفره- المخرج: ____- تاريخ الإرسال: ______- الورود إلى الدائرة: ______

صباح س (الساعة) د (الدقيقة)- مساء س (الساعة) د (الدقيقة)

إن العاصي الشريف يقوم في هذه الأيام بالإتصال بجبل الدروز، ولا يدخل في هذا الموضوع المتنورون من مشايخ الدروز، إنما يشاركه الذين لا ثبات لهم. وهم يقومون تارة بزيادة اقتراحاته وتارة أخرى بتنقيص هذه الاقتراحات وذلك وفقا لحالتهم النفسية. لذا كان من الضروري إنفاذ طلباتهم. أما أهل حوران فقد قاموا بتقديم بعض الطلبات متخذين من هذا الأمر وسيلة لهم، وهذا أمر مجزوم. والحال أنهم لا يعرفون أي شيء سوى القوة والمنفعة. وبالإضافة إلى أن الترويج إلى مثل هذه المطالب مع الدروز ليس له أي ثمار ، فإنه في الوقت نفسه ليس له أي تأثير. ويمكن لهم أن يقوموا بمتابعة بعض المقاصد مثل الإستدلال على درجة ضعف الحكومة. ولهذا السبب نجد أن من شروطهم الواقعة في هذه الفترة تشكيل لواء واختيار قاض من الأجاويد (كلمة تطلق على علماء الدروز) يكون مرجعا في الأمور الدينية. غير أن رأيي يعتبر رأيا رافضا لقبول الحكومة تعيين القاضي وتخفيض مقدار الأعشار وإلغاء المحاكم العدلية. وحسب إعتقادي أنا العبد الضعيف فإن مطالب أهل حوران تتمثل في الأعشار. أما الدروز فسوف لن يصروا على هذا الموضوع ناظرين في ذلك إلى قيمة الأوراق النقدية الموجودة في الوقت الحاضر، وهم تارة يتحدثون عن إحداث تخفيضات إلى حد الإعتدال وتارة أخرى يتحدثون عن الرجوع إلى المقدار القديم. وبسبب هذا التغيير في المواقف استدليت على ما ذهبت إليه من إعتقاد. ومن جهة أخرى فإن حصر النظر في الأمور الدينية في الأجاويد فقط سوف

لن يؤدي إلى تطمين الدروز بشكل تام، وذلك لأن إلغاء العدلية سوف يقود الأجاويد إلى إكتساب القوة العدلية للمشايخ، وسوف يقود هذا الأمر بدوره إلى إضعاف علاقة المشايخ بالحكومة. وبناء على ذلك فإنه في حالة أصروا على هذه المطالب، يتم إذن تكوين مجلس من المشايخ على أن يكون تحت رئاسة مدير الناحية، وتتمثل مهمة هذا المجلس في حل الدعاوى العدلية. ويتم التدقيق في ذلك بالدرجة الثانية في إدارة مجلس القضاء. وأعتقد أن هذه هي الطريقة التي تقود إلى إطمئنان الدروز. وعلى كل حال سوف يقع تبليغ رأي صاحب الدولة في هذا الموضوع في ظرف بضعة أيام.

في 4 أغسطس سنة 34 OCT. 17, 1918

والي سوريا: رأفت

INDEX

صحف

المقطم (مصر): ٩٣

أجانس هواسي: ٩٦، ٩٧، ١٠١

أكثرا بلاط (إنكلترا): ٧٢، ٩٨، ٩٩

أجانس هواسي (النمسا): ٩٧

براو يتلستوه نني ويه ستنيق (روسيا): ١٦٥، ١٦٦

برس (إنكلترا) ٩٨، ٩٩

تايمس (إنكلترا): ١٦٤

خرونوس (مصر): ٩٥

دايلي كرونيكل / قرونيقل (إنكلترا): ١٦٤، ١٦٨

دايلي نيوز (إنكلترا): ١٦٤، ١٦٨

روسبي (إنكلترا): ٧٢

قوريوبندانس زولت: ٩٦، ١٠٠

كورسيبونداس زولت (النمسا): ٩٧

مسقووسقبيا ويه دوموستي (روسيا): ١٦٦، ١٦٧

موول بره سي ليبر (النمسة): ١٠٠

نارودنى ليسطى (صربيا) ١٦٦، ١٦٧

نايه ويه نر تاغبلان (النمسة): ١٠٠

نوويل برس ليبو: ١٠٠

قرى

اصلحا: ١٩٠

الثعلة: ٤٣٣، ٥٢٢

الدارة: ٤٣٣، ٥٢٢

الدور: ٤٣٣، ٥٢٢

الدويرة: ٤٢٦، ٤٦٠-٤٦٤

السلط (قرية / قضاء): ١٧٥، ١٧٩، ١٩١ ٣٩٣،١٩٢

السويداء (قرية / ناحية / قضاء): ٣٦، ٤١، ٨٣، ٨٨، ٩٢، ١٤٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٨، ٢١٣-٢١٦، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١-٢٦٥/ ٢٧٤، ٣٠٢-٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٨-٣٣٠، ٣٣٢-٣٣٥، ٣٥٠، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٠-٤٢٣، ٤٢٥-٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٨-٤٤٠، ٤٥٤-٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٧

السويمرة: ٤٥٣

الشيخ سعد (قرية / قضاء): ٢٨٧، ٣٢٢

الشيخ مسكين/ شيخ مسكين: ٢٢، ١١٠، ١١١، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٧، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٦، ٤٢٧، ٤٢٨

الصنمين: ٢٢

الصورة الكبيرة: ٣٣٣

الغارية: ٣٣٢

القدم: ١٧٩
القرية / القريا: ٣٣٢، ٤٥٠-٤٥٢، ٤٥٨، ٤٥٩
القنيطرة (قرية / قضاء): ٦٥، ١٧٥-١٧٧، ٢١٠، ٢٢٨، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣٨٦
الكرك - الأردن (قرية / لواء / قصبة): ٣٢٩، ٣٣٥، ٤٣٤، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠١-٥١١، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١
الكرك / كرك - حوران: ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٥، ١٨٣، ١٩٧، ٤٠٧، ٤٢١، ٤٣٠، ٤٣٣، ٥٢٢
الكفر: ٢٧٤، ٤١٧، ٤١٩-٤٢٢، ٤٣٣، ٥٢٢
الكوث: ٤٣٩
المتونة: ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦
المجيمر: ٤٤١، ٤٤٢-٤٤٥، ٥٢٣
المزرعة: ١٤٧، ١٥٧، ١٧٨، ١٩١، ١٩٣-١٩٥، ١٩٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٤
المسمية (قرية / قضاء): ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٨٣، ٢١٤، ٤٥٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٧
النبطية: ٢٤١
النبك: ٤٣٢، ٤٣٦، ٥٢١، ٥٢٦
النصيب: ٤٢٣
الهبارية: ٢٣٧
الهيت: ٣٣٢
إزرع: ١٨، ١٠٨، ١١٠
أم الرمان: ٣٣٢، ٤٣٣، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٥١٧، ٥٢٣
أم الزيتون: ٣٣٣، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥
أم صبيب: ٤٢٣
أم ولد: ١٨٣، ١٩٧، ٤٣٣، ٥٢٢
أنخل: ٣٦٧-٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٢
بانياس (قرية / منطقة): ٦٣، ١٣٠، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٧
براق: ٢١٣، ٢٥١، ٢٧٤، ٤٢٣، ٤٢٤
بصرى الحرير (قرية / قضاء / قائمقامية): ١٠٩، ١١٠، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٩-٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٧، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٦٣، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٦٩-٤٧١، ٤٩٣، ٥٢٢
بصرى الشام / بصرى اسكي شام (قرية / قصبة): ١٨، ٢٧، ٣٩، ٤٢، ٤٦، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٤٦، ٣٥٠-٣٥٨، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٧، ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٣٥-٤٣٧، ٤٤١-٤٤٤، ٤٦٥، ٤٧٢، ٥٢٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٨
بغارة: ٢٤٦
بقعاتا: ٤٥٣
بكا: ٤٣٦، ٤٣٧

بوسان: ٢٥٢
بيت الدين: ١٢٧، ١٧٧
بيت جن: ٢١٤، ٢٤١
بيت سابر: ٢٤١
تعارة: ٤٧١
جابر: ٣٥٠
جاسم: ١١١، ٣٤٣، ٣٩٧، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٥٢٢، ٥٣٨
جبات الشيخ: ٢٣٧
جباع (قرية / ناحية): ٢٤٣، ٢٤٤
جبالت: ٣٤٤
جزين (قرية / قضاء): ٢٤٣، ٢٤٤، ٤١١
جنينة: ٤٥٤-٤٥٧
جيريك: ٤٣٣، ٥٢٢
حاصبيا (قرية / قضاء): ٦٣، ٧٠، ١٣٧، ١٥١، ١٩٧، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٤، ٣٠٩، ٣٨٦، ٤٣٣، ٤٩٨، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٣
حراك: ٢٢٠-٢٢٢، ٢٣٤، ٣٠٥-٣٠٧، ٥٢٢
حران: ٢٧٣، ٤٢١، ٤٤٧-٤٤٩، ٤٦٩-٤٧١
حرسة: ٣٤٦
حماد: ٤٣٧
خبب: ٨٧، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٩
خربة عواد: ٤٣٣، ٥٢٣
خربة غزالة: ٤٢٨
خلخلة: ٢٧٤، ٤٢٦
داما: ٨٦، ١٥٤، ١٥٥، ٢٧٣، ٤٢٠
درعا (قرية/ قضاء/ قصبة): ١٨، ٢٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٨٧، ٣٢٢، ٣٤٨-٣٥٠، ٣٩١، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٩٣، ٥٣٥
دوما: ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٠
دير علي: ١٢٢
ديماس: ٦٢
ذيبين: ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٣٣، ٤٤٤-٤٤٧، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٩٨، ٥٢٣
راشيا (قرية / قضاء): ٦٣، ٧٠، ١٣٠، ١٣٧، ١٥١، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٧، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٨٦، ٥١٨، ٥٢٠
رحى / رحا: ٢٦٤، ٤٢٣
رخم: ٣٤٥
رساس: ٤٤١-٤٤٤
رشيدة: ٤٢٣
رمثا: ٣٤٧-٣٤٩
زحلة: ٢٧
سالة (قرية / ناحية): ١٨٧
سجن: ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٦٨، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٢
سعسع: ٢١٤، ٢٤١
سلط (قرية / قضاء): ٤٩٧

سليم (قرية / ناحية): ١٨٨، ٣٣٢، ٤٢٣
سماط: ٤٣٣
سمج: ٢٠٣-٢٠٦
سهوة البلاطة: ٤١٧، ٤٣٣، ٥٢٢
سهوة الخضر: ٢٧٤
شبعا: ٢٣٧
شعارة: ١٢٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٨٤
شقا: ٣٣٣، ٤٣٨-٤٤٠، ٤٥٣
شقره/ شقرا: ٢٢، ٣٦٥، ٣٦٦
شهبا/ شهباء: ٢٥٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٣٣، ٤١٨-٤٢٤، ٤٣٨-٤٤٠، ٤٦٠-٤٦٤
صلخد (قرية/ ناحية): ١٩، ٢٧، ١٨٧، ١٩٨، ٢٥٢، ٢٥٧، ٣٢٣-٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢-٣٣٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٥٣٥، ٥٣٨
صماد: ٥٢٢، ٥٢٥
صميد: ٤٢٤، ٤٤٦، ٤٤٧
صيدا (الجولان): ١١٣
طربا: ٣٣٢
طليحة: ٢٤٦
طيبة: ٧٢
طيسيا: ٣٩٧
عارجه: ٤٥٢
عاهرة (قرية/ ناحية): ٤٤، ٨٨، ١٠٢، ١٨٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٣، ٣٢٣-٣٢٥، ٣٢٨-٣٣٠، ٣٣٢-٣٣٦، ٣٤٥، ٢٤٦، ٣٦٣، ٣٨٦، ٣٩١، ٤٢٠، ٤٢٦-٤٢٨، ٤٤٦-٤٤٩، ٤٦٠، ٤٦٥، ٤٧١
عجلون (قرية / قضاء): ١٩٢، ٢٨٧، ٣٤٧-٣٤٩، ٣٩٣، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٤
عرمان (قرية / ناحية): ٤٣، ١٨٧، ٢٥٧، ٢٧٥، ٣٣٢، ٤٥٣
عرى: ١٤٨، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٥١
عفينة: ٤١٩، ٤٢١
عمرة: ٤٢٦
عنز: ٣٣٢، ٤٣٣، ٥٢٣
عين الشعرة: ٢٤١
عين دارة: ٣٦
غباغب (قرية/ ناحية): ٢٢، ٦٢، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٦، ٤٢٧
قراصة: ٢٧٤
قطنا: ٢٤١
قنوات: ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٣٢، ٤١٧، ٤١٩-٤٢٢، ٤٣١
كحيل: ٣٠٥، ٤٣٣، ٥٢٢
كفر موتا: ٢٤٣
كناكر: ١٩٠، ٤٢٣، ٤٢٧
لاهثة: ٣٣٣، ٤٥٣
مجادل: ٣٣٢
مجدل شمس/ مجدل (قرية/ ناحية): ٦٣،

١٨٧، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢-٢٤٤، ٤٥٢-٤٥٤، ٤٧٧

مرجعيون (قرية/ قضاء): ٩٦-٩٨، ١٠١، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٤

مردك: ٤٢١-٤٢٥

مزيرب: ٢٢، ٦٦، ٥١٧، ٥١٩

مسكية/ امسيكي: ١٠٨، ١١٠، ١١٨

مصاد: ٢١٣، ٢٦٤، ٤٢٣، ٤٢٤

مطلة: ٩٦، ١٠١

معان (قرية/ لواء/ متصرفية/ قضاء): ١٩١، ١٩٩، ٣٢١، ٤٩٧، ٥١٢-٥١٤، ٥١٩

معربا/ معربه: ٣٩٧ ، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٥٢٢

مغيمر: ٤٣٣

مفعلة: ٤١٧، ٤١٩-٤٢٢، ٤٣٣، ٥٢٢

ملح: ٢٥٢، ٣٣٢

نامر: ١٠٩، ١١٠

نجران: ٣٥، ١٠٨، ٢٥٩، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢

نصير: ٥٢٦

نعيمة/ ناعمه: ٢٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩

ولغا: ٢٦١، ٤٣٣، ٥٢٢

مدن

اشكودره: ٢٠١

البصرة (مدينة / ولاية): ٣٢١

القدس(مدينة/ متصرفية): ٦٢، ١٠٢- ١٠٤، ٢٢٥، ٢٦٠، ٢٣٣، ٥٣٠

اللاذقية: ١٣٧

المدن المقدس: ١٣، ٢٣

المدينة المنورة: ٢١

الناصرة: ٥٧، ٥٨

إزمير: ٢٢٠

إسطنبول: ٧، ١٣، ٤٢، ٤٣٥

أثينا: ١٦٤، ١٦٨

أنقرة (مدينة/ ولاية): ٢٩٠، ٢٩١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٧

باريس: ٨٥

بعلبك: ١٠٣، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٠

بغداد: ١٠٣، ٣١٩، ٣٢٢

بولى (مدينة / متصرفية): ٤٥٣، ٤٨٧

بيروت (مدينة / ولاية): ٣٠، ٣٤، ٤٧، ٦٢، ٨٦، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٦-٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٢، ١٧٧، ١٧٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨-٢٤٣، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٨٤، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩

حلب (مدينة/ ولاية): ٣٧، ٦٦، ٦٧، ٧٨، ١٠٣، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٠، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٤٣٦

حماه/ حما/ حماة: ٥٥، ٨٠، ١٢٠، ١٣٧، ١٧٩، ٢٥٩، ٢٦٠

حمص: ٥٥، ١٧٩، ٢٥٩، ٢٦٠

حيفا: ٥٧، ٣٩١، ٤٢٩

دمشق/ الشام: ١٣، ١٥-١٧، ٢٢-٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٨، ٣٩، ٤٦، ٥٥-٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٦، ٨٨، ٩٤، ٩٨-١٠٣، ١١٠-١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٦، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٧-١٥١، ١٤٨، ١٥١، ١٦٥، ١٧٥-١٨٠، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٤-٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٤٠، ٣٥٩، ٣٧٥، ٤٠١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٧٨، ٤٩٨، ٥١٤، ٥٣٤

زحلة: ٨٣

زيتون: ١٧٥، ٢٢٥

سكوبيا: ٤٥١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦.

سلانيك/ سالونيك : ٢٠١، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٥، ٣٤٦

صيدا (مدينة / قضاء): ٢٣٦، ٢٤١

طبريا (مدينة / قضاء): ٥٧، ١٤١، ٣٤٠

طرابلس الشام: ١٧٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤١، ٣٥٩

طرابلس الغرب: ١٦٨، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠، ٢٠١

طرسوس: ٣٩٩

عكا: ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ١٣٧

عنتاب / عينتاب: ٣٥٩

غارلق: ٣٩٩

فيينا: ٩٧-١٠٠، ٤٨٨، ٤٩١

لندن: ٨٥، ٩٨-١٠٠

مرسين: ٢٣٣، ٣٩٩

مكة المكرمة: ٢١

موسكو: ١٦٦

مناطق

الأناضول: ٢٥، ٢٢٠

البلقاء: ٨٠، ١٣٧، ٢١٤

جرد جبل لبنان / الجرد: ٣٨

الجيدور (منطقة/ قضاء): ١١٠، ٥٣٨

الحجاز: ٢١، ٣٢١، ٥٣٥

الشوف (منطقة/ قضاء): ٢٨، ٣٢-٣٨، ٤٤، ٤٦، ٨١، ٩١-٩٤، ٢٠٧، ٤١١، ٤١٢، ٤٣٣، ٥٢٣

العرقوب: ٤٥١

الغرب المنطقة المكونة من قرى عبيه، عرمون، بشامون، الخ...): ٣٤، ٣٧

اللجاه/ اللجاة/ اللجا (منطقة / ناحية): ١٤، ١٧- ٤٠-٤٣، ٦٢، ٧٦، ٨٦، ١٠٧، ١١٠، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٢، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٩٥-٢٩٧، ٣٠٢، ٣١٤-٣١٦، ٣٢٢-٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٦٨-٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤١٧،

٤٢١-٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٢، ٥٢١
المتن: ٣٨
تل الحديد: ٢٦١
تل الفرس: ٥٦، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٤
تلة نسيب: ٣٨٦
جبل الأعلى: ٣٢، ٣٧، ٣٩
جبل الشيخ/ جبل حرمون: ١٧، ٧٥، ٣٨٦ ٤٣٣، ٥٢٣
جبل الصفا/ الصفا: ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٤، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٢، ٥٢١
جبل بركة (منطقة / متصرفية): ٥٢٧
جبل لبنان / لبنان (منطقة / متصرفية / قائمقامية): ١٧، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٥-٣٧، ٦٦، ٧٥، ٨٢-٨٤، ٨٦، ٨٩-٩٥، ١٠٣، ١٠٦، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٧، ١٥١-١٥٣، ١٥٩، ١٧٣، ١٨٣، ١٩٩، ٢٠٨، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٩-٢٤٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٤٠٨-٤١١، ٤٣٣، ٥٢٣، ٤٣٦، ٥٢٦
سهل البقاع: ١٧، ٣٨
صحراء الحجاز: ٧٥
صفد: ٤٣٣، ٥٢٣
عجلون: ٦٥، ١٠٩
كسروان: ٣٣، ٣٥، ٨٣
نجد: ٣١٩
وادي التيم: ٣٣
وادي العاصي: ١٧، ٢٧
وادي العجم (منطقة / قضاء): ٢١٤، ٢١٦، ٢٤١، ٣٨٦، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٩٨، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢١
وادي اللواء (منطقة / ناحية): ٤٢٣، ٤٢٥، ٥٣٥، ٥٣٧

بلاد وولايات

الإزمير:
الأرناؤوط: ٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٣٥
الأناضول: ٣٠٠، ٣٠١، ٣٨٩
الحجاز: ٥٣٠
الرمولي/ الروميلي: ٢٠٠، ٢٠٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٧٦، ٤٧٧
الممالك: ٣٣-٣٥
النمسا: ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١
الهند: ٨٥
اليمن: ٣٤٣، ٣٦٠، ٥٣٧
اليونان: ١٦٤، ١٦٩
إسكندرون: ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٧٥، ٣٩٩
إطاليا: ١٦٨
إنكلترا: ٧٧
أضنة: ١٢٣
أميركا: ٢٩، ٣٤٠، ٣٤١
بترسبورغ: ١٦٥

بلاد فارس / الصفويين: ٢٢، ٢٤
بلغارية: ٩٠
جزائر البحر الأبيض: ٢٥٤
خداونداكر: ٢٥٤، ٢٥٥
ديار بكر: ٢٢٠
رودوس: ٧٣، ١٨٥، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٩٢، ٥٣٠
روسيا: ٤٢
سورية / الشام: ١٥، ١٦، ١٨، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣٦، ٤٤، ٤٥، ٦٧، ٧١، ٧٣، ٨٠، ٨٣-٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٣، ١١٣، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٩-٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤-٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦-٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٢٠-٣٢٣، ٣٣٤-٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٦، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٣-٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٣٢، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٧٢، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥١٨، ٥٣٨
سينوب: ٢٩٢، ٤٩١
سيواس: ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٨٧، ٥٢٧
فرنسا: ١٣١
فلسطين: ٢٨، ٣٣، ٤٥
قسطموني: ٢٥٤، ٢٥٥، ٤٥٣، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٨٧
قوصوه: ٤٥٠، ٤٨٩
قونية: ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٧٤، ٤٨٧
كريت: ١١٩، ١٣٧، ١٣٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٠٠، ٢٦٠
ماقدونيا: ١٦٦-١٦٨
مرعش: ١٢٣
مصر: ٢٧، ٣٧، ٣٨، ٨٣، ٨٨، ٩٣-٩٥، ١٨٠، ٥٣٠
مناستير: ١٨١، ٤٤٩
يانية: ٤٧٥، ٤٧٩
يوزغاد: ٢٩٠، ٢٩٤

قبائل

ابن معجل: ٣٨٦
البلقاء: ١٣٨
الجبل: ١٧٥-١٧٧، ١٧٦، ١٧٧
الخريشة: ١٩٢، ٤٥١
الروالة: ٢٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٨، ٥١٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٣
السرحان: ٧٨، ٤٥١
السردية: ٢٦، ٢٧، ٥٧
السلوط: ١٩، ٢٠، ٣٩، ٤١
الشهال: ٣٤٤

الشيخ عفاش: ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣
الصفا: ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٤٥، ٣٤٧، ٥٢٦
الغياث: ٣١٩
اللجاه: ٦٢، ٧٨، ١٠٨-١١١، ١١٨، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٦١، ١٦٢، ١٨٣، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٨١
المعجل: ٣٤٣
بني الأشرف: ٢٢
بني خالد: ٧٩
بني صخر: ٢١، ٢٧، ٥٧، ٧٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٨، ٣٢١، ٣٤٤، ٤٥١
بني كلاب: ٢٣، ٥٧
بني معجل: ٧٨
تركمان / تركمانية: ٢١، ٢٤، ٧٩
جعاتين: ٧٩
حرب: ٣٢١
حموز العورك ٣٤٧
حويطات: ٣٢١
راشد بن الحر: ٣٨٦
ريات: ٧٩
سرويه: ٧٨
شرارات: ٧٨
عنزة: ٤٣، ٥٥، ٧٢، ١٠٩، ١١١
غياث: ٦٠
فاضل: ٢٣٨
فضل: ٧٩
قصرين: ٧٩
لهيب: ٥٧
محمد: ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣
مسروح: ٣٢١
نجد: ٣٢١
نعيم: ٧٩
ولد علي: ٢١، ٢٧، ٣٩، ٧٩، ٣٤٣، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٩
ويسر: ٧٩

أعراق وطوائف

الإطاليون/ الإطالية: ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ٥٣٠
الإنكليز/ الإنجليز/ البريطانيين: ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٨٤، ٨٥، ٨٦-٨٨، ٩٠، ٩٣-٩٥، ١٣١، ١٤١، ١٥٥، ٣٠٩، ٣١٣، ٥٢٦
الأرمن/ الأرمنية: ١٦٦-١٦٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٨١
الأسترالي: ٢٩
الأكراد: ٧١، ٢٢١
الأمريكان / الأمريكي: ٣٠، ٣٠٩، ٣١٣
البروتستانت / البروتستانتية: ٧٧، ١٦٠، ١٦١، ٣١٣
الجركس / الجراكسة: ٢١٠، ٢١١، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٦٥

الروس: ٥٢٦
الروسي: ٣٠
الروم الأورثوذكس: ١٨، ٣٠
الروم الكاثوليك: ١٨، ١٢٨، ٢٨٥
الزيديين: ٥٣٧
الفرنسيون/ فرنسي/ الفرنسية/ الفرنسيين: ١٤، ٣٢، ٤٢، ٤٣، ٥٧، ٧٧، ٨٣، ٨٦، ٩١، ١٣١، ١٥٥، ٣٤٠، ٥٢٦
الكاثوليك / الكاثوليكية: ٧٧، ١٦٦، ١٦٨، ٣١٣
المارونية / الموارنة: ٣٥، ٣٦، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ١٣١
المتاولة / المتاولين / شيعة: ٣٤، ٣٥، ٣٧، ١٥٨، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٠
المسيحيين/ المسحيون /النصارى / النصرانية: ١٨، ٢٠، ٢٨، ٣٨، ٦٣، ٧٠، ٧٧، ٨٧، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١١٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٨٧، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٤٥، ٤٣٣، ٤٩٣، ٥١١، ٥٢٢
المصريين / المصري: ٨٦، ٨٧
النصيريين: ٣٤
الهرطقة اليعقوبية: ٣٥
الهندي: ٣٠
اليسوعيين: ١٦٠، ١٦١
اليهود: ١٤١، ٣٤١

عائلات وشخصيات درزية

الأطرش/ الطرشان: ٣٢، ٣٩، ٤٠-٤٥، ٤٧، ٢٢٠، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٧٨، ٤٣٣، ٤٣٧، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٣٨
الأطرش، ابراهيم بك: ٤١-٤٣، ١٧٠، ١٧١، ١٩٧
الأطرش، الشيخ إسماعيل: ٣٩-٤١، ١٢٦
الأطرش، الشيخ حسن نجم: ١٥٤
الأطرش، الشيخ حسين: ١٥٠، ١٥١، ١٧٠، ١٧١
الأطرش، الشيخ شبلي: ٤١، ٤٢، ٦٨، ٩٨، ١٥٤، ١٦١، ١٦٢، ١٧٠، ١٧١، ١٧٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٧، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٥٤-٢٥٦، ٤٣٧
الأطرش، أمير الأمراء سليم بك: ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٥-٤٦٧، ٥١٥، ٥٣٠-٥٣٢
الأطرش، حمود بك: ٣٠٢
الأطرش، سلطان باشا: ٤٦
الأطرش، شيخ المشايخ يحي (آغا الجناح): ٨٣، ٢٥٥، ٣٠٥-٣٠٧، ٣٩٢، ٤٣٧، ٥٣٠
الأطرش، فرحان: ٣٦٢
الأطرش، محمد: ١٦١
الأطرش، هلال: ٤٣٥
البحتري، صالح ابن يحي: ٣٤
البحتريين: ٣٤
البقيني، إبراهيم: ٤٤٤

الجضامي، محمد بن منذر: ٤٦٥، ٤٦٧
الجهال، حسين بن فراس: ٤٥٣، ٤٧٣
الحجول / الحمول ، سليهان بن حميد: ٤٥٣، ٤٧٣
الحسن، سيد أحمد بن حيدر: ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٣، ٤٧٧
الحلبي: ٣٩
الحلبي، الشيخ قاسم: ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٦١
الحلبي، خليل: ١٩٥، ١٩٦
الحلبي، علي بن صالح: ٤٤٤، ٤٤٥
الحلبي، محمد بن أحمد: ٤٤١-٤٤٤
الحمدان / الحمدانيين: ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٧
الحمدان، الشيخ يحي: ٤١
الحمدان، حمدان: ٣٥، ٤١
الحمدان، شيخ المشايخ واكد: ٤١، ١٠٨، ١١٠
الحناوي، الشيخ يوسف بن صقر: ٤٥٣
الرضوان، عباس: ٦٣
الرضوان، مراد: ٦٣
السبعيني، إبراهيم: ٤٥٢
الصغير، إبراهيم بن إسماعيل: ٤٥٣، ٤٧٣
الطويل، إسماعيل: ٤٣٨-٤٤٠
الطيف، علي بن سليمان: ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٣
العبد الله:
العبد الله، حامد: ٢٩٣
العبد الله، مصطفى: ٢٩٣
العجمي:
العجمي، أسعد: ٤٥٣
العجمي، سطام:٤٧٨
العسلي/ العسلي، توفيق بك: ٤٩٧، ٥٠١
العسلي، رشدي بك: ٤٩٧، ٥٠١
العسلي، شكري بك: ٤٩٧، ٥٠١
العسلي، عارف أفندي بن محمد: ٣٠٥
العماد، الشيخ خطار كنج بك: ٤٠، ١٢٣
العياص، فهد بن حسن: ٤٦٥
القرعوني، يحيى بن نجم: ٤٦٦
القلعاني:
القلعاني، الشيخ سليمان: ٤١
القلعاني، زحيمة مزيد: ٤٢٠
القلعاني، عباس بن عباس: ٤٥٣
القنطار:
القنطار، أحمد: ٢٧٣
القنطار، سليم: ٤٢٠
المحيثاوي
المحيثاوي، حمد بن شاهين: ٤٦٥
المحيثاوي، شاهين: ٤٦٥
المعان: المعان، قاسم: ٤٣٨-٤٤٠
المعان، يوسف بن قاسم: ٤٥٢
المغوش، محمد: ٢٧٤
النبواني، هاني بن شحادة: ٤٦٠-٤٦٤

الهنيدي، الشيخ هزيمة: ١٣٧، ١٦١، ١٧٠، ١٧١، ١٩٥
أبو اللطيف، فندي سليمان: ٤٥٢
أبو صالح:
أبو صالح، الشيخ كنج: ٢١١، ٤٥٣، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١
أبو صالح، امين: ٢١١
أبو صالح، بشير: ٢١١
أبو صالح، سنبيلي: ٤٧٨
أبو صالح، محمد: ٢١١
أبو عسلي، سلامة: ٣٠٢
أبو غانم، يوسف بن حمد: ٤٥٤-٤٥٧
أبو فخر: ٣٩
أبو فخر، الشيخ فندي: ٤١
أبو فخر، إبراهيم: ٤٦٩
أرسلان/ رسلان: ٨٩
أرسلان، الأمير شكيب بك: ٩٣-٩٥، ٥٢٨
أرسلان، الأمير مصطفى: ٨٩-٩٢، ١٢٧، ١٢٩، ٢٠٧، ٢٠٨
أرسلان، الأمير ملحم: ١٢٧
١٢٩
باكير، باكير بن حسين: ٤٦٠-٤٦٤
برجاس، أسعد: ٦٣
بعضاني:
بعضاني، علي فرحات: ٤٥٣، ٤٧٨
بعضاني، محمود خطار: ٤٥٣، ٤٧٨
بلعوج، شاهين بن مزيد: ٤٤٦، ٤٤٧
تقي الدين، سليم: ٣٠٦
تلحوق: ٩٢
تلحوق، الشيخ حسين: ٩٢
تلحوق، سعيد بك: ٤٢، ٩٢، ١٣٤، ١٣٦
جربوع، محمد: ٣٨٦
جرمقاني، قاسم: ٤٣٥
جنبلاط / جانبولاط: ٣٦، ٩٠
جنبلاط، الشيخ بشير: ٣٧
جنبلاط، علي بك: ١٧٣
جنبلاط، نسيب بك: ٨٩-٩٣، ٣١٠
حديفة:
حديفة، حمد شاهين: ٤٤١-٤٤٤
حديفة، محمد بن حسن: ٤٥٨، ٤٥٩
حطره، عباس: ٤٥٢
حمادي:
حمادي، حمد بك: ٩٢
حمادي، علي بك: ١٣٤
حمدان، سعيد: ٩١ ٩٢
خطيب، أبو طلال سليمان: ٢٥٥
درويش، الشيخ هلال: ٤٢٠
دويعر، حمد: ٣٠٢
راوند:
راوند، حمد بن عباس: ٤٤٤، ٤٤٥
راوند، عباس بن عباس: ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٣، ٤٥٤
رستم، علي بن حسن: ٤٦٦، ٤٦٧

رعد:
رعد، نجم بن بهاء الدين: ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٣، ٤٧٣
رعد،علي بن فندي: ٤٤٤، ٤٤٥
زايد، شبلي: ٤٥٢، ٤٥٤
زهر الدين
زهر الدين، أنيس: ٢٩٢
زهر الدين، حسين: ٢٩٢
سرحان، محسن بن محمد: ٤٤٦، ٤٤٧
سماره، سعيدان: ٤٥٣
سنان، أسعد: ٢٩٣
شاهين:
شاهين، حمد بن حامد: ٤٤١-٤٤٤
شاهين، سليمان ابن عبد القاهر: ٤٧٥، ٤٧٨-٤٨١
شقير، حمود: ٤٥٣، ٤٧٨
شمس، امين: ٢١١
صبح، يوسف: ٢٩٣
طربية، حسين أفندي: ٣٠٢، ٥٢٨
عامر / العوامرة / العامريين: ٣٩، ٤٠، ٤١، ١٧٨، ٤٢١
عامر، الأمير أبو طلال يحيى: ١٧٨، ١٨٠، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٥، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٣١، ٤٤٠
عامر، الأمير أسد: ٤٠
عامر، الأمير محمد: ٤١
عامر، خليل أفندي: ٣٠٣
عبد الله ، حسين بن يوسف: ٤٥٠، ٤٥١
عز الدين:
عز الدين، إسماعيل بن محمد: ٤٦٥، ٤٦٧
عز الدين، أسعد بن نعمان: ٤٦٥، ٤٦٧
عزام:
عزام، الشيخ حامد: ٤١
عزام، الشيخ خليل: ٢٧٣
عزام، الشيخ قفطان هزاع: ٤٦٠-٤٦٤
عزام، مؤيد بن فندي: ٤٧١
علم الدين: ٣٦
علم الدين، الأمير يوسف: ٣٦
عمران، حمد بن بهاء الدين: ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٣
قرقوط، حامد بن قاسم: ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٣
قيس، حمد،: ٢١١
كيوان، ظاهر: ٢٧٤
متين، محمد بن حسين: ٤٣٨-٤٤٠
محسن، رشيد بن يونس: ٤٧٥، ٤٧٨-٤٨٢
محمود، نايف بن نمر: ٥١٧
مرشد:
مرشد، الشيخ شرار: ٢٧٣
مرشد، جديع بن شرار: ٤٦٩
مرشد، علي بن بدران: ٤٦٩
مرشد، نجم بن هلال: ٤٦٩

مرشد، يوسف بن مهنا: ٤٦٩
معن / العنيين: ٣٥، ٣٦
معن، الأمير أحمد: ٣٥، ٣٦
معن، الأمير علم الدين: ٣٥
معن، الأمير فخر الدين الثاني: ٢٦
منذر، حامد شاهين: ٤٥٠، ٤٥١
ناصر:
ناصر، إسماعيل بن واكد:٤٣٨–٤٤٠
ناصر، محمد:٢٩٣
نصر:
نصر، أحمد: ٤٢٠
نصر، عجاج: ٤٢٠
وهبي، علي: ٢٩٣

عائلات وشخصيات حورانية

الرفاعي:
الرفاعي، الشيخ محمد: ١١٢، ١١٣، ١٢٢
الزعبي: ٤٣٣، ٥٢٢
الزعبي، الشيخ أحمد: ٣٦٥، ٣٦٦
الزين، طراد (من رؤساء بني صخر): ١٩٢
القصير، عقل: ٦٢
المقداد: ٣٥٤، ٤٣٣، ٥٢٢
دوخي، الشيخ محمد: ١٠٨، ١١٢، ١١٣
سعد الدين أبو سليمان (شيخ عربان اللجاه):
٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠١، ٣١٤–٣١٦، ٣٦٨–
٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٤،
٣٨٥
طلال الفائز باشا (شيخ مشايخ بني صخر):
٣٤٤
منصور: ٣٩٥
منصور القاسم ، بدر الدين: ٤٣٧
شعلان:
شعلان، نوري (شيخ مشايخ الروالة): ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٣
شعلان، الشيخ فهد: ٤٨٩
شعلان، الشيخ فارس بن فهد: ٤٨٩، ٥٢٣
شعلان، نواف بن نوري: ٥١٥

عائلات وشخصيات

الخوري، داود: ٦٣
الخوري، عبد الله: ٦٣
الخوري، فرهاد: ٦٣
الدبس، يوسف: ٣٣ ، ٣٤، ٣٥
الدفتري، فتحي الفقلنسي: ٢٦
العظم: ٢٦
العظم، أسعد: ٢٦
المجالي (الكرك – اردن):
المجالي، الشيخ خليل: ٥٠٣
المجالي، الشيخ عبد القادر: ٥٠٢، ٥٠٦
المجالي، شيخ المشايخ قدري: ٥٠١، ٥٠٤
تويني، إسكندر: ٢٠٧
جبرائيل ابن القلعاني: ٣٥

جغيمان (زعيم بدوي): ٢٤
جنبولاد، علي: ٢٦
سرسق: ٣٠
شهاب / الشهابي / الشهابيين: ٣٦
شهاب، الأمير بشير الثاني: ٣٧
شهاب، الأمير حيدر: ٣٦
طوبال علي: ٣٧
ملحم (زعيم بدوي): ٢٤
يوسف مطران: ٩١

مسؤولون (الدولة العثمانية)

الأمير اللواء إسماعيل حقي باشا (متصرف حوران): ٢٠٢
الأمير اللواء سامي فاروقي باشا: ٨٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٨٨، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٨
الأمير اللواء سليم باشا (عدو مجلس الجيش الهمايوني بعربستان): ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٣-١١٦، ١١٨
الأمير اللواء محمد لطفي باشا: ١٩١
الأمير اللواء مصطفى باشا: ٥٥، ٥٦، ١٠٨، ١٣٧
الأمير اللواء ممدوح باشا (متصرف حوران): ٢٠١، ٢٣٧
الأمير اللواء نعيم باشا: ٢٣٨
الأمير ألاي إسماعيل بك: ٥٧
الأمير ألاي أحمد بك (متصرف وقائد حوران): ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨-١٨٠، ٢٤٦
الأمير ألاي أيوب بك: ٢٥٧
الأمير ألاي رضا بك: ٣٠٣
الأمير آلاي أركان حرب إسماعيل زهدي بك: ٣١٥، ٣١٦
الأمير آلاي أركان حرب سهيل بك : ١٣٧
الأمير آلاي بدر خان بك : ٤٢٧
البنباشي حلمي (قائد الجندرمة بحوران): ٣٨٠
الرّائد الخيّال يكن إبراهيم آغا: ٦٢
السلطان سليم الأول: ٢٢
السلطان عبد الحميد الثاني: ٤٢
الفريق أدهم باشا (قائد فرقة حوران السيارة): ٢٣٠، ٢٣٨
الفريق سعادتلو خالد باشا: ١١٩
الفريق سعد الدين باشا : ٢٨٩
الفريق عمر رشدي باشا (قائد الجيش الهمايوني الخامس): ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٤٣٣، ٤٣٦
الفريق مصطفى باشا: ١٠٢، ١٠٣
الفريق ممدوح باشا (قائد اللواء الثلث بالجيش الهمايوني الخامس): ٢٣٠، ٢٥٧، ٢٧٤
الفريق نوري باشا : ٢٣٦، ٢٣٧

المشير طاهر باشا (قائد الجيش الهمايوني الخامس): ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٤٣٦
اليوزباشي إسماعيل حقي (قائد الطابور الرابع التابع للكتيبة الرابعة العتيقة): ٤٩٧
اليوزباشي شريف أفندي (قائد البلوك الأول في الفرقة التاسعة والثلاثين): ٣٧٤، ٣٨٠
إبراهيم باشا (قائم مقام حوران): ٦٥
إسماعيل حقي باشا (متصرف حوران): ٢٠٢
إسماعيل حقي بك (قائد الطابور الرابع التابع للكتيبة النظامية الرابعة): ٥٢١
إسماعيل سعد الدين أفندي (مبعوث حوران): ٣٥٣، ٣٥٨
إسماعيل فاضل (والي ولاية سورية): ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٧
أحمد الجزار باشا: ٢٦-٢٨، ٣٧
أحمد آغا اليوسف: ٣٩
اسماعيل جانبولات بيك (وزير الداخلية): ٥٣٤
بدري باشا (وكيل متصرف حوران): ٢٠٦
تحسين أفندي (قائمقام بعلبك): ٢٠٢
توفيق بك (قائد الجناح أركان حرب): ١٥٢، ١٧٩
جان بردي الغزالي (والي دمشق العثماني الأول): ٢٤
جعفر إلهامي بك (معاون المدعي العام الأول لدى نظارة العدل): ٤٩٧
جعفر باشا (متصرف حوران): ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢
جمال باشا: ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٣٨
جمال بك (متصرف حوران): ٣٦٨، ٣٦٩-٣٧٤، ٣٧٧
جودت باشا (والي ولاية سورية): ١٣٠
حسين فوزي باشا (مشير الجيش الهمايوني الخامس): ١٥٢، ٤٣٣، ٤٣٦، ٥٢٢
حقي بك (المستشار القانوني لدى الباب العالي) : ٢٧٨
حليم باشا (مشير الجيش الهمايوني عربستان): ٦٦
حمدي باشا (والي ولاية سورية): ٨٠، ١٦٥-١٦٧، ١٩٧
خسرو باشا (قائد الدرك في ولاية سورية): ٢٣٧، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٧٦
خورشيد آغا (مدير جبل الدروز): ٦٥
رجب أغا (قائد جناح في الجيش الهمايوني الخامس): ١٩٤، ١٩٥
رستم باشا (متصرف جبل لبنان): ٨٩
رشيد باشا (والي ولاية سورية): ٤٠
رضا باشا (قائمقام وقائد لحوران): ١٩٧
سليم باشا نسيب: ٥٣٠، ٥٣٧
شكري بك (عضو الدائرة المدنية لشورى الدولة): ٣٣٩، ٣٤١
شوقي بك (رئيس دائرة محكمة التمييز): ٢٧٨

صلاح الدين بك (البكباشي أركان حرب): ٥١٩
ضياء باشا (قائمقام قضاء حاصبيا): ١٩٧
عبد الكريم باشا (مشير الجسش الهمايوني عربستان): ١٠٦، ١١٥، ١١٨
عبد الله باشا (مشير الجيش الهمايوني الخامس): ٢٨٥، ٤٣٦
عثمان بك (متصرف حوران): ١٣٠
عثمان مدحث باشا (والي ولاية سورية): ٤٢، ٢٥٩
عزت نوري باشا (والي الولاية الحاج): ٢١١
علمي رضا (مدير المال بقضاء جبل حوران): ٣٠٦
علي سيدي (مفتش النظارة الملكي): ٤٩٧
علي وفا بك (قائمقام المعان): ٤٩٧
عمر رشدي باشا: ٤٣٣، ٤٣٦، ٥٢٢
فارس آغا (مدير قضاء حوران / قائمقام) /
فاضل باشا (والي سورية): ٣٩١
فائق بك (قائمقام حاصبيا): ٢٣٧
فرانقو باشا (متصرف جبل لبنان): ٨٩
فريد بك (قائمقام درعا): ٣٩٧
فؤاد باشا: ٣٨، ٤٠، ٦٥، ١٢٠
قسطاكي أفندي: ٢٨٩
قول آغاسي إسماعيل زهدي (لتاسة الأركان الحربية): ٢٣٨
محمد باشا (مشير الجسش الهمايوني عربستان):١٠٢-١٠٤
محمد بك (مدير قضاء عجلون): ٦٥
محمد لطفي باشا (قائد اللواء الأول بالجيش الهمايوني الخامس): ٢٣٠
مصطفى أفندي قائمقام صيدا: ١١٦، ١١٧
مقصب بك شريف: ٥٣٧
ممدوح باشا (متصرف حوران): ٢٠١، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٥٨
نامق باشا (مشير الجيش الهمايوني عربستان): ١١٩
نظيف باشا (والي ولاية سورية): ١٦٥، ١٦٧
نعوم باشا (متصرف جبل لبنان): ٩١، ٩٢، ٢٠٧
نعيم باشا (قائد اللواء الثاني بالجيش الهمايوني الخامس): ٢٣٠
نورس بك (قائد الجناح أركان حرب): ٥٢٣
نوري بك آغا (قائد مفرزة البغالين) : ٣٥٠
هولو باشا: ١٣٣، ١٣٨، ١٤٥
واصه باشا (متصرف جبل لبنان): ٨٩-٩١

مسؤولون

البطريرك إسطفان الدويهي: ٣٥
السفير الإنكليزي: ١٣١
الشريف حسين: ٤٥
الشريف فيصل: ٤٦
المطران دبس (لكنيسة المارونية): ٩١

إبراهيم بن محمد علي باشا: ٢٨، ٣٧، ٣٨، ١٠٤
قنصل إنكلترا / الإنكليزي: ٨٥، ١٢٨، ٢٩٧
قنصل بروسيا: ١٠٢
قنصل فرنسا: ٣٠، ٥٧، ٨٣، ١٣١
محمد علي باشا: ٣٧

محتويات الكتاب

تقديم ٤

تمهيد ٧

الاختصارات ٩

ملاحظة حول الوثائق ١١

المقدمة ١٣

المراجع ٤٩

جدول الوثائق ٥١

١- البدو في حوران (١٨٤٢-١٨٦٣) ٥٥

٢- التجنيد (١٨٥٣) ٥٩

٣- هجمات الدروز ٦٢

٤- تقارير وإجراءات إدارية ومالية ٦٥

٥- تقارير أمنية ٦٩

٦- تقارير حول أوضاع الدروز المنفيين ٧٣

٧- تقارير حول الإصلاحات ٧٥

٨- تقارير حول هجرة الدروز إلى حوران ٨١

٩- تقارير حول دسائس الأجانب في حوران وسورية ٨٣

١٠- تقارير حول تطورات في جبل لبنان تؤثر على حوران ٨٩

١١- تقارير حول ما يرد في الصحف الأجنبية فيم يتصل بحوران........... ٩٦

١٢- وقعة صاري عسكر (١٨٥٢) ١٠٢

١٣- أحداث مسيكة/ امسيكي (١٨٥٦- ١٨٥٧) ١٠٦

١٤- عواقب مجازر جبل لبنان ودمشق في حوران (١٨٦٠) ١١٩

١٥- حادثة شعارة (١٨٦٨) ١٢٦

١٦- التمرد في جبل لبنان وإستعدادات الدروز في حوران (١٨٧٧) ١٢٧

١٧- خلاف بين دروز حاصبيا والمتاولة (١٨٧٨)	١٣٠
١٨- أحداث بصرى الحرير (١٨٧٩)	١٣١
١٩- أحداث الكرك (١٨٨١)	١٣٧
٢٠- أحداث المسمية وشعاره (١٨٨٦)	١٥٠
٢١- مسألة ملكية أراضي قرية داما (١٨٨٧)	١٥٤
٢٢- استانبول تفاضل بين إرسال عساكر أو تدابير أخرى في حوران (١٨٨٨)	١٥٧
٢٣- ترجمة مقالات بجرائد أجنبية حول إصلاحات حمدي باشا (١٨٨٨- ١٨٨٩)	١٦٤
٢٤- نزاع بين شبلي وإبراهيم الأطرش (١٨٨٩)	١٧٠
٢٥- فرة للإصلاحات (١٨٩٠)	١٧٢
٢٦- تطبيق معاملة الطابو (١٨٩٢)	١٧٥
٢٧- "العامية" (١٨٩٠-١٨٩٣)	١٨٢
٢٨- محاولة نفي شبلي الأطرش (١٨٩٣)	١٩١
٢٩- اضطرابات وهجوم الدروز على قرية سمج (١٨٩٤)	١٩٩
٣٠-نزاع بين الدروز والجركس في منطقة القنيطرة (١٨٩٤)	٢١٠
٣١-امتداد هجمات الدروز "حادثة حراك" وتدابير عسكرية عثمانية مواجهة (١٨٩٥)	٢١٣
٣٢-هزيمة دروز قضاء القنيطرة على أيدي الجركس والعرب والجندارمة (١٨٩٥) .	٢٣٦
٣٣-اضطرابات في جبل لبنان بسبب أحداث قضاء القنيطرة (١٨٩٥)	٢٤٠
٣٤-شكاوى وبرقيات مقدمة الى الدولة العثمانية من قبل وجهاء وغيرهم (١٨٩٥-١٨٩٦)	٢٤٦
٣٥-خاتمة الحملة العثمانية على دروز حوران (١٨٩٦)	٢٥١
٣٦- إعتقال شبلي الأطرش وعدد من وجهاء دروز حوران (١٨٩٦)	٢٥٤
٣٧-حادثة عرمان وإستعادة السيطرة على السويداء ومقرن الشمالي (١٨٩٦)	٢٥٧
٣٨-وجهاء دروز يطلبون الأمان (١٨٩٦)	٢٦٩
٣٩-تحقيقات وإقتراحات لمنع تكرار الإضطرابات (١٨٩٦)	٢٧٦
٤٠-اجراءات إدارية ومالية حول الأحداث (١٨٩٦)	٢٨٣
٤١- تسجيل النفوس والتجنيد (١٨٩٧)	٢٨٧

٤٢-إتمام لجنة التحقيق مهمتها (١٨٩٧-١٨٩٨) ٢٨٩
٤٣-تقارير حول الدروز الموجودين بالمنفى (١٨٩٧-١٩٠٠) ٢٩٠
٤٤-العودة الى التمرد بسبب التجنيد (١٨٩٧) ٢٩٥
٤٥-أبو طلال عامر وتحريض الدروز على العصيان (١٨٩٧-١٨٩٨) ٣٠٠
٤٦-إصدار الحكم بإعدام يحيى بن إسماعيل الأطرش (١٨٩٨) ٣٠٥
٤٧-تقارير حول الأمن والإصلاحات (١٨٩٧-١٩٠٣) ٣٠٨
٤٨-حوادث أمنية متفرقة (١٩٠٥- ١٩١٠) ٣٤٣
٤٩-حوادث أمنية بين الدروز وأهالي بصرى الشام (١٩٠٨-١٩١٠) ٣٥٠
٥٠-إجراءات أمنية وإدارية (١٩١٠) ٣٥٩
٥١-الشيخ أحمد الزعبي يرجع الى ذيبين (١٩١٠) ٣٦٥
٥٢-حادثة انخل (١٩١٠) ٣٦٧
٥٣-نهب عشرة آلاف رأس غنم من محمد جربوع (١٩١٠) ٣٨٦
٥٤-مراسلات بين ولاية سورية واستانبول حول الأمن والإصلاحات (١٩١٠) ٣٨٨
٥٥-هجمات الدروز على قرى مجاورة لبصرى الشام (١٩١٠) ٣٩٥
٥٦-حملة سامي باشا الفاروقي: إتخاذ القرار وسوق عساكر الى حوران (١٩١٠) ٣٩٩
٥٧-تأمين مساعدات لسكان القرى التي تعرضت لهجوم الدروز (١٩١٠) ٤٠١
٥٨-إتخاذ تدابير لمنع مرور مجموعات من دروز جبل لبنان إلى حوران (١٩١٠).... ٤٠٨
٥٩-حملة سامي باشا الفاروقي: مسائل قانونية، إدارية ومالية (١٩١٠) ٤١٣
٦٠-حملة سامي باشا الفاروقي: عمليات عسكرية (١٩١٠) ٤١٦
٦١-حملة سامي باشا الفاروقي: الدروز والحوارنة يطلبون الأمان ويسلمون سلاحهم ويخضعون للإجراءات الإصلاحية (١٩١٠) ٤٢٥
٦٢-استسلام يحيى عامر (١٩١٠) ٤٣١
٦٣-تقارير حول "المسألة الدرزية" (١٩١٠-١٩١١) ٤٣٢
٦٤- أحكام ديوان الحرب العرفي (١٩١٠-١٩١٤) ٤٣٨

٦٥- أهالي بصرى الشام يطلبون تأجيل دفع الأعشار (١٩١١) ٤٧٢
٦٦- فرار من المنفى (١٩١١-١٩١٢) ٤٧٣
٦٧- إعانات المنفيين وطلبات استرحام منهم (١٩١١-١٩١٢) ٤٧٦
٦٨- قضية نوري بن شعلان (١٩١١) ٤٨٨
٦٩- نزاع بين دروز ومسيحيي حوران بسبب دعاوى الأراضي (١٩١١-١٩١٢) ... ٤٩٢
٧٠- تقارير قانونية وإدارية ومالية (١٩١٢ - ١٩١٤) ٤٩٥
٧١- تقرير هيئة التفتيش (١٩١٢) ٥٠١
٧٢- تقارير أمنية (١٩١٤- ١٩١٨) ٥٢٥
٧٣- علاقات بين الدولة ووجهاء دروز (١٩١٤- ١٩١٨) ٥٢٨
٧٤- منح سليم بن يحيى الأطرش رتبة أمير الأمراء (١٩١٤) ٥٣٠
٧٥- تداول حول مطالب وجهاء دروز خلال الحرب: الإدارة والضرائب والقضاء (١٩١٨) ٥٣٣
الفهرس ٥٥٩

Beirut and of Southern Lebanon. Arabica 8:1, 1961, p. 74-97.

- Salih, Shakeeb. *The British-Druze Connection and the Druze Rising of 1896 in the Hawran*. Middle Eastern Studies 13:2, 1977, p. 251-257.

- Schilcher, Linda Schatkowski. *Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries*. Wiesbaden: F. Steiner, 1985.

- Schilcher, Linda Schatkowski. *The Hauran Conflicts of the 1860s: A Chapter in the Rural History of Modern Syria*. The International Journal of Middle East Studies 13:2, 1981, p.159-179.

- Schilcher, Linda Schatkowski. *The Famine of 1915-1918 in Greater Syria*. Problems of the Modern Middle East in Historical Perspective: Essays in Honor of Albert Hourani. Edited by John Spagnolo. Reading: Ithaca Press, 1992.

- Schilcher, Linda Schatkowski. *The Great Depression (1873-1896) and the Rise of Syrian Arab Nationalism*. New Perspectives on Turkey 5, 1991, p.167-189.

- Shibler, Brigitte. *Intifadhat Jabal al-Druze – Hawran min al-'ahad al-'uthmaniiladawal al istiqlal 1850-1949*. Beirut: Dar al-Naharbi al-ta'awanma' al-ma'had al-Alemanilil abhath al-sharqiya fi Beirut, 2004.

- White, Sam. *The Climate of Rebellion in the Early Modern Ottoman Empire*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Bibliography

• Abu Rashid, Hanna. *Hawran Damiyah* .Beirut: 1962.

• Bakhit, Muhammad. *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*. Beirut: Librarie du Liban, 1982.

• Firro, Kais. *A History of the Druzes*. Leiden: E. J. Brill, 1992.

• Guerin, Alexandrine. *Interprétation d'un registre fiscal ottoman: Les territoires de la Syrie méridionale en 1005/1596-97*. Journal of Near Eastern Studies 61 :1, 2002, 1-30.

• Inalcik, Halil. *Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700*. Archivum Ottomanicum, 1980, p.283-337.

• Issawi, Charles. *The Fertile Crescent 1800-1914: A Documentary Economic History*. Oxford: Oxford University Press, 1988.

• Lewis, *Norman. Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

• Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*. London: I. B. Tauris, 2002.

• Peters, F. E. *Romans and Bedouin in Southern Syria*. Journal of Near Eastern Studies 37:4, 1978, p.315-326.

• Philipp, Thomas. *Bilad al-Sham in the Modern Period: Integration into the Ottoman Empire and New Relations with Europe*. Arabica 51:4, 2004, p.401-418.

• Rafeq, Abdel-Karim. *The Province of Damascus 1723-1783.* Beirut: Khayat, 1970.

• Saab, Mahmoud Khalil. *Stories and Scenes from Mount Lebanon*. London: Saqi Books, 2004.

• Salibi, Kamal. *The Modern History of Lebanon.* Delmar: Caravan Books, 1977.

• Salibi, Kamal. *The Buhturids of the Garb: Mediaeval Lords of*

of the region, it used military power. However, maintaining a state of war with the tribes or Druzes entailed great cost to the state in manpower, money, and loss of agricultural production from a vital breadbasket, not to mention the risk of side-alliances that threatened the safety of the yearly pilgrimage.

For the at times reluctant Ottoman subjects of the Hawran and Jabal, the relationship with the state, each other and foreign powers were equally important in the internal and external politics that determined the distribution of power in the region. Though the Druzes were occasionally at odds with the Bedouin and the residents of the towns of the plain, they also maintained a sympathetic relationship with them, providing support, political and military aid, agricultural products and labor as part of a system. They could be used by the state against each other, but they also had to live together according to customary rules and guidelines. These customs shifted as the demographics and economic development of the region progressed, but the principles that guided the relations remained. Even the changes that so drastically affected the Druze communities in the late 19th century were a negotiation between the forces of change and the tendency of the actors to tie themselves to the conventions of the past. The radical shift from the Hamdans to the Atrashes in the 1860s and the favoritism shown to new immigrants obscures what became clear in the *'ammiyah* of 1889-1890: the new shaykhs wished to retain the old system for themselves, even as it became unacceptable for the peasants who lived under it. Ultimately, however, the Druzes were inclined to come together as was their tradition when their community was threatened. Even when part of a greater movement, they tended to carry their own flag.

Sharifians reached the Hawran, the Druze faction that had supported the Arab Revolt, led by Sultan al-Atrash, took up arms against the Ottoman garrison in Bosra. Although the attack was presumably in support of the Arab Revolt, one British officer who witnessed the attack made note of the fact that the Atrashes carried not only the banner of the Arab revolt, but of their own village as well, commenting, "it was equally evident that they did not regard themselves as being under the orders of anyone but themselves."[1]

Conclusion

Ruling the Hawran and being ruled in the Hawran both involved constant negotiations among a variety of parties, making concessions and alliances to suit the circumstances, while also maintaining customary practices that provided the framework of local and imperial relations. For the Ottomans, it was impossible to force rule upon a region wherein they could not feasibly provide a constant military presence at a cost that would justify it. Because of this, and because of the services that the residents of the regions could provide to the state at a lower cost and greater efficiency than the state could itself, the Ottomans relied a great deal upon the services of the Hawranis and their intermediaries in Damascus and even the Chouf and foreign consuls to attempt to achieve their goals. Manipulating the political divisions within the region and community was equally necessary, since Damascus relied upon the Bedouin to guide and protect (or at least not destroy) the *hajj* caravans, and to a large extent the Druzes and plainsmen of the Hawran to supply the capital and the middlemen of the Maydan and Beirut with valuable grain for consumption or trade. When soft power failed, or the state needed to make a more powerful statement to the rebellious residents

(1) Firro, p.251.

having their crops confiscated by the government.[1]

To ensure Druze cooperation, the Ottomans had ceased to conscript or collect taxes from the Hawran region, which provided additional incentive for those in the surrounding areas to move into the region for shelter.[2] The Ottoman need to maintain good relations with the Druzes, particularly once the Sharifian Revolt began in 1916 enriched the Druze shaykhs with both Ottoman and later British money. Moreover, the Ottoman policy forbidding the transport of food from inland regions to the coast during times of famine, dating back to 1590, protected the food supplies in the inner agricultural zone and allowed the Druzes control over how they sold their product. The power that their possession of the vital grain supplies needed to feed the starving Ottoman 4th Army in Palestine and to provision the cities suffering from the famine was used by the Druzes to their own advantage throughout the war. The Ottoman transition to paper currency in 1915 led to steep inflation of the new lira as the state sought to remove all hard currency from the market in order to finance their debt to Germany and pay the high costs demanded by a modern war fought on four different fronts. In spite of the official Ottoman demands, the Druzes of the Hawran, rightfully skeptical about the stability and value of the new Ottoman money, demanded payment in gold for their wheat, for which the state grudgingly complied.When the British invasion of Palestine and Syria began in 1918, the Druzes refused to sell grain to the Ottomans, in favor of the gold payments by the British, who had been their traditional allies in the late Ottoman period against regional and imperial foes. When the fall of the Ottoman state was assured and the

---

(1) Schilcher, *The Famine in Syria*, p.246.

(2) Firro, p.248.

advantage further.[1] Between this defeat and the result of the 1910 revolt, wherein a number of Druze leaders were hanged and the community opened to conscription, the Druzes were to a large extent subordinated to the centralization plans that the Ottomans had sought to propagate since the mid-19th century.

World War I was a test for the Ottoman state and the Hawran, as famine and the demands of wartime provisioning placed a high value on the wheat of the region. For the Druze community, the agricultural production of the Hawran was vital for the survival of many. The connections between the Druzes of the Lebanon and the Druzes of the Hawran achieved special importance in 1915 when a locust invasion and an Allied blockade of the coast led to a famine that drove some living in the Chouf to temporarily move to the Hawran to avoid the suffering caused by high prices and rampant poverty in the mountains.[2] Many of those who did not move were able to take advantage of their connections with their kinsmen in the Jabal Druze to purchase grain on the black market and smuggle it into the region around Ottoman import restrictions that had been set up to prevent speculation and hoarding, but which merely worsened prices in the mountain. Though most other agricultural regions in the coastal areas faced prices that were as high or worse than those of the cities, because of resistance to central authority and the willingness of the Ottomans to sacrifice control to appease the Druzes, who controlled a large portion of the Hawran's grain trade because the peasants had been eager to sell to the Druzes to avoid

---

(1) Salih, p.254.

(2) Mahmoud Khalil Saab, *Stories and Scenes from Mount Lebanon. London*: Saqi Books, 2004, p.209.

dead from among the family. Both the shaykhs and the peasants sought Ottoman intervention, with the peasants requesting the Ottomans actually to intervene to register their land according to the Ottoman land laws. The attempted reconciliation by the '*uqqal* failed due to the refusal of some of the shaykhs to give up their customary rights to a quarter of the land, and the community divided among the shaykhs and along lines of origin (notably including one faction that had recently arrived from the Chouf) and into an '*ammiyah* commune in opposition to the Atrashes.[1] The '*ammiyah* portrayed itself along populist lines, particularly in its contacts with counsels, wherein the French described it as a "revolution sociale" against the feudal leadership of the shaykhs.[2] The Ottoman move to subdue the community in essence ended the '*ammiyah* as well. The nearby garrisons sacked Suwayda and the Druzes, anxious to settle the affair, accepted the impositions of the Ottomans. The agreement permitted a garrison in Suwayda itself and another in 'Ahira, as well as payment of back taxes and the reestablishment of the Atrashes, but in a concession to the peasantry, scaled back the rights of the shaykhs to the land to an eighth and allowed the peasant land to be considered private property.[3] These new trends worsened the divisions within the leadership drastically weakening the community, leading to an uncharacteristic defeat in a brief uprising against the Ottomans in 1896 that forced the Druzes to submit to taxation, conscription, land registration, and their disarmament of the effective Martini rifles and British weapons that they had in their possession. British intervention prevented the Ottomans from pushing their

(1) Firro, p.222-224.

(2) Shibler, p.135.

(3) Ibid., p.227.

By 1890, the tensions within the Druze community of the Hawran had drawn to a breaking point. The regional crises that increased the population of the Jabal had made it politically and militarily powerful, but the increasing number of Druzes, many fleeing crisis in another region, created new problems as the land began to fill and the number of available plots disappeared. Initially, this land pressure began to push the Druze communities into southern Jabal al-Druze, which had been largely depopulated due to its openness to attacks by the Bedouin 'Anza tribes of the southern desert, as well as the Hawran plain and the Laja. The migration of politically connected Druzes from the Chouf and Jabal al-'Ala began to generate resentment among the present occupants of the land at the threat posed by some of the more politically powerful newcomers, who had influence with the shaykhs and gained access to scarce land at the expense of more established locals. At the root of the issue was the custom of the mashyakhas regarding the handling and transfers of land, which French observers in the Mandate period regarded as near feudalistic. As recognized head of the mashyakha, the shaykh made final decisions on the possession of land, and always took for himself a quarter of the land and its products – the Atrashes had become notorious for their politically directed distribution of land, particularly after their official ascent to the head of the community.[1]

The dissatisfaction of the peasant fellahin and the landless peasant fallahin over the shaykhs' exploitation of their customary rights over the land to benefit themselves at the expense of the peasantry turned into an open revolt in 1889. The rising began when Ibrahim sought to expel an established family in 'Urman in order to make room for newcomers, leading to an open fight that left a number of

(1) Lewis, p.92.

governor, Midhat Pasha, decided to use this as a pretext to launch an attack against the community. The Ottomans sent a punitive expedition against the Druzes, but found that they had moved into the inaccessible regions of the Laja,[1] and subsequent expeditions against the area proved inadequate to quell the revolt, as both sides took significant losses in the fighting. The Ottoman state, reeling from war with Russia, pushed for a peaceful solution to the crisis, and a negotiation was pushed through on the orders of Istanbul. As a result, the Jabal was given its own governorship under a Druze (initially the negotiator, Said BeyTalhouk), its own police force, a local council, and the ability to set up its own schools. After a dispute over the governorship of the area, Ibrahim al-Atrash was appointed governor over his brother, which divided the Druzes between the Atrash brothers, Ibrahim and Shibli, with the latter seeking aid from the French in response.[2] Ibrahim became, in essence, an agent of the Ottoman state, which he exploited for his own gain, using imperial troops to act as tax farmer for the Ottomans, collecting high rates and keeping the balance for himself.[3] In 1884, the Ottomans likewise were able to open a number of schools in the plain, Jabal and Laja', extending their influence and abilities to influence the communities from within, as was typical during the rule of Abdulhamid II.[4] In1888, Shibli assumed a position in the Ottoman administration and the Druze leaders were persuaded to sign an agreement with the Ottoman state that restricted the power of the community in its own affairs.[5]

(1) Salih, p.252-253.

(2) Ibid, p.253.

(3) Firro, p.217.

(4) Shibler, p.109.

(5) Firro, p.220.

The tension between the Druzes and the state flared following an incident when Sulut Bedouin of the Laja attacked a number of Druzes, killing a woman. The Druze counterattack against the tribe turned into a clash with the Ottoman forces present in the region, who were persuaded to defend the Sulut from the Druze onslaught. Isma'il's measured bureaucratic response to these attacks was contrary to the established policy of fiercely defending the community when attacked, and it resulted in a split within the Druzes. The tension between the Atrashes and the 'Amers and Hamdans broke out into an open quarrel that split the Druze community, while at the same time the death of Isma'il created a division in the Atrash family between his sons, Ibrahim and Shibli. The death of Isma'il was blamed on Wakid al-Hamdan, which led the Atrashes to expel the Hamdans from Suwayda in 1869, firmly establishing the Atrashes as the heads of the Druzes of the Hawran.[1]

The Ottoman attempts to integrate the Druzes came at a particularly bad time. The Great Depression that had begun to affect the Hawran with the poor harvests of 1870 and 1871 continued to affect the communities, and the war against Russia that continued from 1876 to 1878 led to famine in the countryside.[2] Druze dissatisfaction with intrusive Ottoman attempts to assert control over the region and Ottoman concerns over the independence of the community erupted into a rebellion in 1878 after a clash between a local Bedouin and residents of Bosra, which instigated a severe retaliatory action by the Druzes against the town on behalf of the tribesman.[3] The Druzes offered to pay blood money to settle the feud, but the Ottoman

---

(1) Firro, p.195.

(2) Shibler, p.99

(3) Firro, p.197.

impediment to the Atrash rule over the community.[1] The 'Amers subsequently courted the French to harness their political power against the Atrash faction in a move that subsequently threw both Ottoman and British support to Isma'il al-Atrash in order to confront French influence on the mashayikh. Coincidentally, Isma'il was himself courted by Rashid Pasha of Damascus, who invited him to Damascus in recognition of his status as the head of the Druzes – a move which was rejected by the 'Amers and Hamdans, who aligned themselves with the Bedouin and settlers of the Hawrani plain, who had suffered the brunt of the Atrash expansion.[2] This established Isma'il al-Atrash as the primary intermediary between the Ottomans and the Druzes of the Hawran, which drew criticism from other Druze leaders, and even from within his own clan as he was accused of placing his own political position before the interests of the Druze community. Still, when the Ottomans established the *mutesarrifiya* of the Hawran and the *caza* of Jabal al-Druze in 1869, the organization reflected, or even emphasized the divisions between the new and old shaykhly powers. The power of the Druze community itself was divided by the power granted to the *majlis* (council), which was populated heavily by members of the old Druze elite like Yahya al-Hamdan, Hamid 'Azzam, Fendi Abu Fakhr and Suleiman al-Qala'ani and of the de facto power of the Druze leaders of the mashayikh, as represented by the *mudirs* of the *nahiyahs*, which included such old family powers as Wakid al-Hamdan as well as the new head of the Atrash clan, Ibrahim and his wealthy rival Muhammad al-'Amer.[3]

---

(1) Schilcher, *Hauran Conflicts of the 1860s*., p.168.

(2) Firro, p.191.

(3) Shibler, p.99.

by the number of villages they controlled as well as their political significance, as measured in the prominence of their names in petitions to the Ottoman state.[1] This shift was the result of a number of different forces. The dramatic rise of the Atrashes was in large part due to the personality of Isma'il al-Atrash, whose dramatic success in the war against the Maronites in 1860 elevated his political status far above the family's purportedly humble beginnings. Moreover, the Atrashes consistently aligned themselves with the wealthier newcomers who moved to the Jabal in the latter half of the 19th century, and who received land at the expense of the settled peasantry and the traditional chiefs.[2] The main rival to Atrash leadership was the wealthy 'Amer family, based out of a number of villages in the northeastern Jabal, and whose geographical position allowed them to dominate the Druze grain trade with Damascus. Because of this, they developed close ties with the Damascene Muslim traders of the Maydan and were considered to be moderate parties by the authorities.[3]

The perceived amenability of the 'Amers is reflected by Fu'ad Pasha's move to gain Druze support in the Hawran in 1860 by incorporating Asad 'Amer and his clan into the Ottoman administration, assigning him the duty of policing the Laja land near the 'Amer mashyakha However, this was rigorously opposed by his rivals in the Druze leadership, led by Isma'il al-Atrash, which stifled Ottoman attempts to gain a foothold in the region.[4] The killing of Khattar Bey al-'Imad of the 'Amer faction during an attack by Ottoman *gendarmerie* in 1862 had removed an additional

(1) Ibid., p.180.

(2) Lewis, p. 92.

(3) Firro, p.183.

(4) Firro, p.137.

observes that to attempt this, the Ottomans had to confront both the Druzes as well as some of the 100,000 Bedouin, who had arrived in the region during the dry season, who, along with the occupants of the Hawrani plain had already agreed to side with the Druzes in the event of an Ottoman attack.[1] The Ottoman attempts to negotiate a deal with the townspeople of the plain in Bosra under the guidance of Ahmad Agha al-Yusuf failed terribly, and the Druzes under Isma'il al-Atrash concluded an agreement with both the Wild 'Ali Bedouin and the Rawala tribes to band together against Ottoman attacks. As a result of Ottoman weakness and the alliance between the Druzes and the Wild 'Ali tribes who were tasked with serving the pilgrimage left the hajj virtually open to the attack by Sulut tribesmen and Ahmad al-Turk from the Hawrani plain that came once the caravan had entered the Hawran region.[2]

The influx of immigrants into the Jabal began to significantly modify the politics of the Druze mashyakha by the 1850s. The arrival of new families like the Atrash clan and the Halabis from Jabal al-'Ala and the ascendance of the shaykhs of the wealthy 'Amer family had begun to eclipse the traditional leadership of the Druzes of the Hawran, the Abu Fakhrs and Hamdans. The Atrashes, led by Isma'il al-Atrash, had overtaken the Hamdans in the early 1850s after their military successes and political overtures to both the British and the Ottomans demonstrated that they were the group that could potentially pose the greatest problems to the administration, and thus would be the party with whom the authorities would have to negotiate if it wanted to solve them.[3] Firro measures the influence of these new families

---

(1) Schilcher, *The Hauran Conflicts of the 1860s*, p.166.

(2) Ibid., p.168.

(3) Ibid., p.187.

The civil war of 1860 in the Chouf, Matn and Jurd and the subsequent massacre of thousands of Christians in Damascus sparked a strong Ottoman response. The political and economic retribution exacted by the Ottoman envoy Fu'ad Pasha on the non-Christian residents of Damascus and the Druzes of the Chouf after the Druzes' decisive conquest and subsequent massacres of Maronites in mixed districts of the mountain and in the Bekaa drove many Druzes from the mountain to avoid prosecution by the Ottomans and the reparations demanded by the Ottomans to assuage the European powers included the transmission of Druze holdings to Christians who had lost their homes in the war. As in the previous conflict of the 1830s and 1840s, the Hawran had become the logical destination for the displaced Druzes. At the height of the crisis, the Druze chiefs had even planned a mass relocation from the Chouf to Jabal al-Druze, but this never materialized.[1]

The increased population of the region and cultivation of the extensive and very fertile miri land gave the Druzes of the Hawran newfound economic and political significance, which was recognized by the Ottoman state with the creation of the *caza* of Jabal al-Druze when the *liwa* of Damascus was reorganized in 1854 in order to reflect the new political and social developments. The centralization policies of the Tanzimat were aimed at reorganizing the existing political powers of the region and absorbing them into the Ottoman bureaucracy. By making the leading shaykhs of the Druze mashyakhas responsible to the state, the Ottomans hoped to bring the independent Druze political leadership to heel. The complexity of the Ottoman challenge in establishing control over the region is evident in Fu'ad Pasha's 1861 campaign to collect taxes and establish Ottoman authority in the region in his role as envoy to the region. Schilcher

(1) Firro, p.132.

west of Aleppo. Mass dislocations from a single locality in many cases involved the re-establishment of entire villages in the new region, strengthening local and family bonds in the new environment, which for Firro signaled an increasing tribalization of Druze politics that developed away from the traditional extended family organization of the *hamula* into a format that more closely resembled the local Bedouin tribes. This progressed to the extent that some of the extended families even began to refer to themselves as *asha'ir* to denote their "tribal" affiliation.[1]

Conflicts between the Druzes and central authority in Mount Lebanon during the early to mid-19th century led to large scale migrations of Lebanese Druzes to the Hawran. The Egyptian invasion of Syria by Muhammad 'Ali's son, Ibrahim Pasha polarized the community of Mount Lebanon between the supporters of the Maronite Emir Bashir II, who had allied himself with Muhammad 'Ali after he himself spent several years in exile as a guest of the Pasha. The closeness of the Egyptian Pasha with the Maronites and Bashir and Ibrahim's centralization of authority caused friction between the occupying army and the Druzes. The already tense relationship between Bashir and the Druze community following his execution of Druze leader Shaykh Bashir Jumblatt had already put the two communities on edge. Further disagreements over conscription and taxation and a series of violations of customary political protocol in the mountain eventually developed into clashes between the Druzes and Ibrahim that erupted into a full scale rebellion in 1837 following an attempt to disarm the community. The attack by Ibrahim on the Druzes unified the community, drawing supporters from the villages of the Hawran to confront the Egyptian army of 15,000 that was sent to control the rebellion.

(1) Firro, p.178.

Ma'an and the dispute over the leadership of the mountain in the absence of a Ma'anid successor. The contention by Yusuf 'Alam al-din over the appointment of Haydar al-Shihab reignited the long-term internal political struggles between the Yemeni and Qaysi factions of the Druze community in Mount Lebanon, splitting the mountain between the Qaysi followers of the Shihabi emirs led by the Jumblatts and the Yemeni 'Alam al-Dins. After an alliance with the pasha of Sidon in 1709 led to a brief interlude of Yemeni rule, the decisive 1711 defeat of attacking Yemeni forces at the Battle of 'Ayn Dara turned into a massive expulsion and migration of the defeated Yemeni allies into the Hawran, surrendering their land and power to the victorious Qaysis.[1]

The establishment of a larger and somewhat more powerful community began to draw additional numbers from other regions, as Druzes fleeing local disputes, excessive taxation, oppression or the law began migrating to the communities that had been established in the region. The instability and political feuds of the late 18th and early decades of the 19th century were particularly disruptive and brought migration to the Hawran from a variety of different sources. In Lebanon, the power struggle between Ahmad al-Jazzar and the Emir Bashir Shihab II in the Chouf led to a series of conflicts that stimulated another wave of immigrants, which were further augmented in 1803 by Bashir's expulsion of his political enemies in his attempt to weaken supporters of his main rival, Shaykh Bashir Jumblatt.[2] A further influx of refugees occurred following the attack by Topal 'Ali and the Druze residents of Jabal al-'Ala, which prompted up to 1500 Druze families to move into the Hawran from their mountainous home region to the

(1) Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon*. Delmar: Caravan Books, 1977, p.7-8.

(2) Shibler, p.27.

telling since it links the Hamdans to the Ma'anid emirs, who dominated the political scene in the Druze homeland of the Chouf until the death of Ahmad Ma'an in 1697, while also giving their claim official significance by associating it with the state as though it were a timariot. Alternate accounts deny Hamdan's links to 'Alam al-Din Ma'an, instead claiming that the emigration of the Hamdans to Najran took place following a dispute between themselves and another family in Mount Lebanon, essentially negating their noble ties and turning them into the conquered, rather than the conquerors.[1] Whatever their origin, there is no disputing the fact that the family held the political reins of the Druze community from at least the early 18th to the mid-19th century from their home base of Suwayda. Their seniority and their political and military power conferred upon the heads of the clan the title of "*shaykh al-mashayikh*,"the mashayikh being the collective *mashaykhas* over which the most senior member of the primary hamula was deemed the leader. The political leadership of the community delegated to them the responsibility for tax collection and maintenance of order in their territories, and particularly to provide fierce resistance against Bedouin or local attacks against their communities.

Following this initial settlement, theDruze population of the region proceeded to grow in sharp spurts during the succession of crises that struck the Druze communities of Syria between the early 18th and early 19th centuries, and then in a slow swell as the region grew more politically and socially prominent in contrast to the waning political strength of the Druze in their traditional strongholds of the Chouf, which contended with the growing economic and political power of the Maronites, who had grown rich on the silk trade. The first of these came following the schism in the Lebanese Druze community after the death of Ahmad

(1) Lewis, p.78.

iqta's during the attempted *rawk* reorganization of 1313.[1]

The existing Maronite historiography dealing with the invasion does little to clarify the issue. The two major texts on the Mamluk campaigns by Patriarch Istifan Duwayhi and Jibra'il Ibn al-Qila'i both located the site of the attacks in the heavily Shi'ite Kisrawan region, though Ibn al-Qila'i notes that Maronites bore the weight of the invasion as well, explaining the invasion as a sort of divine punishment for the division of the community by Jacobite heresy. Here one must also call into question the motivation of Dibs himself, since the shared suffering of the Mamluk invasions by the Maronite and Druze communities created a plausible myth of origin and justification for the unified "Lebanon" that Dibs had sought in the late Ottoman period. In short, there is reason to suspect any conclusions that one can draw about the Druze migrations from these conflicting accounts in the absence of corroborating texts from the Hawran itself.

Even if some smaller clans did migrate into the Hawran following the Mamluk invasion, the beginning of the Druze political history in the region is more concretely traced to the establishment of the Hamdan clan in the region in the late 17th or early 18th century, though there is debate over how and when this occurred. In certain historical accounts, Hamdan al-Hamdan migrated with his family to the Hawran following a campaign against the Bedouin by the governor of Damascus and Emir 'Alam al-Din Ma'an in 1685, wherein Hamdan led between 100 and 200 horsemen into the northwestern stretches of the Jabal Hawran. As a reward, Hamdan was given the fortress of Najran, from which the family branched into five nearby villages.[2] This is a fortuitous

(1) Kamal Salibi, *The Buhturids of the Garb: Mediaeval Lords of Beirut and of Southern Lebanon*. Arabica 8:1, 1961, p.90.

(2) Lewis, p.78.

displaced.[1]

Though other historians have accepted this reasoning, Dibs's assumption is problematic for a number of reasons. First, the etymology of both "jabaliyyun" and "jurdiyyun" is geographical and not necessarily related to the bureaucratic identity of the area, and certainly no indication of the confessional identity of its inhabitants. Even if the Jurd did suffer an invasion there, Ibn Yahia does not specify that the Druzes were targeted; and if there was no established community in the Hawran already, it would seem strange to make such a long migration to the Hawran when the more powerful primary concentration of their coreligionists was nearby in the Chouf. Moreover, this interpretation conflicts with another, more contemporary account from the Mamluk perspective by Maqrizi, which referred to captive Nusayris, Rafidis and Zanniyun Shi'ite heretics (the latter of which Ahmad Beydoun notes likely designated Isma'ilis and the former one of the other heterodox Shi'ite sects that lived in the Kisrawan at the time), who were the targets of the attacks.[2] Since the Druzes were not outwardly demonstrative of their faith, it would have been unlikely for them to have been targeted openly for Shi'ism, particularly given the fact that the Mamluks were already engaged in a strategic, if somewhat suspicious relationship with the Druze Buhturid Emirs of the Gharb, of whom Ibn Yahya was a member. The conflict between the Buhturids and the Mamluks that did exist was primarily a question of loyalties due to their ostensible relationships with the Franks in Beirut and the Mongols during the invasions in 1259, and even this was not enough to prevent the Buhturids from retaining their

(1) Ahmad Beydoun, *Al-Sira'a 'ala Tarikh Lubnan*. Beirut: Lebanese University Press, 1984, p.85.

(2) Ibid., p.80-81.

be strange, given the proximity of the region to the Druze settlements in northern Palestine and Wadi al-Taym, the inhospitality of the environment and the local tribes would have made small scale immigration without some military backing a dangerous undertaking.

Some historians have speculated that first potential large scale migration from the Chouf may have occurred after the punitive Mamluk campaigns in Mount Lebanon in the first decade of the 14th century, but there is significant reason to doubt the veracity of this claim. The historiographical dispute derives primarily from a scholarly argument between the Belgian Orientalist Henri Lammens, the historian Archbishop Yusuf al-Dibs, and Yusuf Daryan over the date and nature of the migration of the Maronites into the Kisrawan region of Mount Lebanon. The contention revolved around Dibs's interpretive reading of the historical account of the Mamluk campaigns against the Kisrawan in 1303 and 1305 by the Buhturid historian of Beirut, Saleh Ibn Yahya. The original text offered next to no concrete information about the identity of the inhabitants other than the names of the of the iqta' holders of the region, which is in any case inconsequential since the religious orientation of the tax collectors of the region is no indication of the identity of their iltizams. However, Dibs focused on the terminology Ibn Yahia employed to describe the target of the attacks, whom he dually refers to as both "jabaliyyun" and "jurdiyyun," arguing that the term "jurd"from which the name had derived referred to inhabitants of the Jurd district in the northern central ridge of the Chouf east of Beirut. In his mind, since the inhabitants of the area would have been Druze, then they must have been the target of the attacks and would thus have been the community that was

century, the primary challenge to state authority in the region was the Druze community in the Jabal, and as such it received a great share of the state's attention. Naturally, this also inspired resistance from the Druze *mashayikh*, who resented any intrusion into their political affairs and which viewed attempts at incorporation into the state's orbit with suspicion. The tensions between the traditional independence of the community and the state's desire for order and central control during the Tanzimat and later the Hamidian and Young Turk periods brought tension between the Druzes of the Hawran and the state. Ultimately, this prompted dissension within the Druze *mashayikh* itself over the role of the state in Druze affairs and the degree to which collaboration with the state would be accommodated.

The initial date of establishment of the first Druze communities of the Hawran has been somewhat disputed, in large part because much of the history of the origins of the community were orally transmitted and were only recorded in the 20th century.[1] Druze historian Kais Firro writes that the Hawran is listed in Epistle 46 of the *da'wa as* among the areas to which a *da'i* was directed, but that there was no actual mention of Druze settlements in the region following the initial call and the persecutions that followed in the 11th century except in Bouron's history of the Druzes, wherein he suggests that there were early migrations of Druze families into the Hawran as early as the 11th and 12th centuries.[2] Given the silence of other Druze historians on the community in the period, it is likely that if there were any Druze present, they were in small numbers and were of little political significance until the 17th century. Though the existence of small communities in the Hawran would not

(1) Kais Firro, *A History of the Druzes*. Leiden: E.J. Brill, 1992, p.36.

(2) Firro, p.33.

political structure of the *mashayikh* was established, there was a degree of social support and protection as well.

With few exceptions, the "Druzification" of Jabal Hawran was a largely lower caste development. The politically powerful and wealthy landowners, shaykhs, muqaddams and emirs of the Chouf and Jabal al-'Ala were less inclined to abandon their holdings in times of crisis unless they were themselves ousted in a dispute. Because of the patterns of migration and the social and military demands of life in what Shibler has termed a "frontier" region,[1] the political structure that emerged among the Druzes of the Hawran differed somewhat from the "feudal" regime of Mount Lebanon.Though politics in the Jabal Hawran was still highly stratified, and bore resemblance to some of the "feudal" characteristics of the Lebanese iqta' system even into the period of the French mandate, the need to balance the military power of the predatory Bedouin tribes and press against any challenge to their independence by the state privileged the militarily aggressive clans like the Atrash, who rose to prominence from relatively modest origins. The shift in the demographics of the Jabal Hawran and the pressure on the land created by the waves of immigration allowed for a certain amount of social mobility by local shaykhs that would have been improbable within the strictly defined hierarchy of the feudal structures.

Though the Druzes had established themselves as an independent, insular political and social community in the remote stretches of the Jabal, this did not mean that the Ottomans abdicated responsibility for the group or the region. On the contrary, the political and military rise of the Druzes in the region contrasted with the importance of the Bedouin challenge to state authority. By the 19th

---

(1) Shibler, p.25.

penetrate the closed political system of the *mashayikh* or to overcome the dislike of external rule that the Druzes had acquired after frequent disputes and clashes with the central authorities in the 18th and 19th centuries. The Druze tradition of unifying for the sake of the community against threats from the outside made such imperial intrusions more difficult as the Druze shaykhs policed themselves from within to create disincentives for those shaykhs who grew too close to outside powers at the expense of the community. As with the Bedouin, the friction between state interest and the Druze demand for independence and the ability to deal with their own problems led to a series of negotiations by the Ottomans to gain at least a small amount of influence since they could not hope to gain actual control over the situation. Since the sporadic Druze migration to the Hawran was itself largely a flight to a region of their own control and design, even concessions to the state were themselves strategic ways to maintain independence.

In spite of its name, the area known as the Jabal Druze only became Druze during the Ottoman period. The Druze, with whom the modern history of the Hawran has been so tightly linked, populated the area through several waves of emigration, transforming the Jabal Hawran into a haven for the Druze in times of displacement or crisis. Lewis notes that while the Druzes were likely under no illusions that they were fleeing to a "promised land," since the terrain of the Jabal was far harsher than the fertile, well watered mountains of Lebanon, the necessity of flight from persecution, debt or conflict made the freedom of the area and its accessible land quite attractive.[1] The residual houses and cleared miri land of the dead cities of the region were inviting for displaced and relatively impoverished Druze peasants seeking to put down new roots, and once a population of Druzes and the

(1) Lewis, p.79.

lines were actually not connected together since the rail lines of the Syrian interior were different gauges than the one connecting Damascus and Beirut, which required the grain to be unloaded in Damascus before being shipped over the mountain to the coast. The involvement of the port of Beirut, which by the late 19th century had become one of the three most important shipping centers of the Ottoman Empire, likewise brought the rich Beiruti merchants into the trade. These families, like the Greek Orthodox Sursuqs, formed grain consortiums to transport, warehouse and ship the grain, and furthermore largely controlled the flow of grain from the interior to provision the city and its roughly 130,000 residents. This gradually led to a shift away from the Damascene cartels in favor of the wealth of the coast, which by 1906 had apparently assumed the most prominent role in the distribution of the grain of the Hawran.

In spite of difficulties, the Hawran became and remained one of the most important agricultural zones in inland Syria by the early 20th century. Schilcher's analysis of European consular reports indicates that the region produced roughly 250,000 tons of grain a year by 1900, of which 150,000 could be exported.[1]

The Druze and the Jabal

The importance of the Druze community in the Hawran in the latter portion of the 19th century and the distinct place that it held among the other groups that lived in the region demands that the Druze and the Jabal Hawran, or Jabal Druze, as it came to be known, be treated in its own section. Both Ottoman and French authorities that tried to project power through the region or co-opt the Druze leadership to gain some influence in the region found it difficult to

(1) Schilcher, *The Great Depression*, p.169-170.

drought in 1870 and 1871 led to an economic and agrarian crisis in the Hawrani countryside, and relief shipments of grain sent by the state was consumed by the peasants rather than used as seed corn. The result was an increase in grain prices to three times their normal levels, which created terrible problems for the peasantry who relied upon it for their basic survival and neutralized the advantage that the cheap Syrian grain had on the European market. Even when the prices of wheat in the Hawran regressed to their normal levels, problems with transportation increased the overall cost of the product once it had reached the coast.[1] The marketability of grain worldwide was sharply affected by the opening of the American Midwest and the flood of high quality American wheat in the 1870s that was stimulated by new steam travel technologies. For the grain growing regions of the Hawran, this created significant problems since it reduced the demand for their product in the coastal areas as well. By the late 1890s, it was suggested by the French consulate of Beirut that attempts to compete with the Indian, Russian, Australian and American wheat for European markets was futile, particularly given the difficulties in transporting the grain to the coastal regions.[2]

Ottoman reforms and development projects had the potential to mitigate some of the problems confronting some of the primary challenges to the grain trade in general. The problem of transport, which was conducted mainly by camel porters into the 20th century, was addressed with the connection of the Hawran to Damascus with a railway. This line was then connected to the coast via another line that ran over the mountains to Beirut, cutting the cost and time of transport significantly. Due to a diversity of contracts, the

---

(1) Ibid, p.175.

(2) *Note sur la situation économique de la Syrie.* August 1897, CC Beyrouth, vol. 12, 1897-1901 as reproduced in Issawi, *The Fertile Crescent*, p.311-312.

Schilcher has termed a "cartel" of the notables of the Maydan, whose connections to the Hawran brought increasing wealth to the city, for which they utilized the labor forces of the peasants under the guidance of their shaykh allies.[1] New trade routes through Palestine, created by al-Jazzar to connect his holdings in the Hawran to the coast allowed grain merchants from different regions to access the high quality wheat, which sold below European prices even given the dramatic cost of transporting the product, which often equaled the price of the grain itself.[2] The Druzes of the Jabal prospered as a result of their growing populations and their ties to the politically influential coreligionists of the Chouf, though the land tenure system in both the Hawrani plain and the Jabal clearly favored the landowners and shaykhs. Changes in Ottoman land policies that freed up significant tracts of miri land as private property of those working it had the notorious effect of concentrating land wealth in the hands of the larger landowners and reducing the peasants to the status of sharecroppers. This was particularly damaging since the peasants who farmed the land saw little of the profits that accrued and moreover saw their own cost of living increase with the increase in price for their primary source of food. Nevertheless, the grain boom and the influx of Druze during the 18th and 19th centuries had by the late 1800s caused the population to increase to around 170,000 people, according to Schilcher's calculations, with seasonal fluctuations increasing the number to close to 250,000.[3]

Joining the world market also left the Hawran open to the downward fluctuations as well. Poor harvests caused by

(1) Schilcher, *The Great Depression.*, p.172.

(2) Charles, Issawi. *The Fertile Crescent, 1800-1914: A Documentary Economic.* History Oxford: Oxford University Press, 1988, p.214.

(3) Schilcher. *The Great Depression*. p.p 168-169.

Hawran to monopolize grain trade, which he channeled to the coast over route he had improved to aid in the transport of his goods.[1] The Egyptian occupation of the region likewise served as a stimulus to the grain industry. In order to promote production, Ibrahim Pasha had given cultivation rights in the region to his officers.[2] The demand for cheap Syrian grain in Europe in the mid-19th century stimulated by population pressure, poor harvests and the Crimean War led to increased demand for Syrian agricultural products and brought coastal and European speculators into the Hawran to compete with the traders of the Damascene Maydan, as well as competition by the Christians of Zahle, who were accused by the Damascenes of funneling European money into the Syrian markets to secure supply, driving up demand and prices for locals without such fortuitous financial backing.[3] The increase in credit and the inability of the peasantry to pay the interest led in many places to the displacement of the local populations to more remote areas to flee the debts they had incurred.[4] The increased population of Druze in the Jabal, some of whom brought with them a history of contacts with Europe through their experience in Mount Lebanon further facilitated this trade and stimulated increased Druze movement to the fertile land of the Hawrani plain.

The integration of the Syrian hinterlands into the world market in the mid-19th century dramatically altered the economic outlook of the Hawran. The grain-starved European markets began to purchase the cheaper Syrian wheat, barley and millet in large quantities, involving what

(1) Schicher, *Families in Politics*, p.37.

(2) Schilcher, *The Great Depression*, p.169.

(3) Schilcher, *Families in Politics*, p.77.

(4) Report on Syria. FO 78/3070 as reproduced in Issawi, p.57.

region. Through political influence and a well-timed attack in 1746 against his primary rival, Fathi al-Faqalansi al-Daftari, As'ad al-'Azm grew to hold a monopolistic grip on the grain supply of Damascus. Fathi's fall took with him the grain merchants of Damascus' Maydan quarter, who conducted the grain trade with the Hawran. The monopoly privileged the poorer quality grain of the Orontes valley while depriving the settled inhabitants of the Hawran of much needed income.[1] The economic impact of this seems to have had an effect on the settled parts of the Hawrani plain, which experienced population disruptions described by Burkhadt such that some of even the larger towns were emptied or largely deserted in the early part of the 19th century.[2] The weakened state of the plain allowed Bedouin to make significant inroads where the desert encroached on the settled zones south of the villages of Der'a and Bosra. The desert region itself was the domain of a variety of feuding Bedouin tribes, including the Sardiyyah, Bani Sakhr, Wild 'Ali and the Ruwala. A combination of poor government supervision of the region, insufficient or non-existent garrisons in the fortresses of Salkhad and Der'a and the size and weakness of the inhabitants of the plains made the smaller villages easy prey, and only larger, better equipped population centers, particularly those inhabited by the Druze, were able to resist Bedouin exactions.

However, this decline was temporary, and was followed in the last decades of the 18th and early part of the 19th century by an economic revival of the Hawran's grain trade as a result of new trading connections with Europe. During his tenure as governor of Damascus from 1784 to 1785, al-Jazzar began the process of confronting the *aghawat* of the

(1) Schilcher, *Families in Politics*, p.34.

(2) Lewis, p.19.

land and wandered Anatolia and northern Syria as levends, in some cases teaming up with Jelali rebel leaders, who sought to establish their own seats of power in the absence of strong state control.[1] With the threat of the Jelali revolt of 'Ali Janbulad and his alliance with the preeminent power of Mount Lebanon, Fakhr al-Din Ma'an and the continued problems with the Ma'anid emirs during the long rebellion of the 17th century, the security of the Hawran was somewhat neglected, giving the militant Bedouin increased political power and geographical range in the region that extended into the 18th century. The challenges to state power and especially the ability to police the hajj route led to a number of campaigns against the Bedouin, including one that lasted from 1708 to 1714 to counter a shaykh from the Sardiyyah tribe who had assumed the title of "Shaykh Arab al-Sham" and "Shaykh al-bilad al-Hawraniyya."[2] The effort exercised against threats such as this suggest that the state would not permit the establishment of independence at the expense of imperial control – those leaders who gained independence and influence in the region, like Fakhr al-Din II and al-Jazzar, did so within the context of Ottoman rule as outwardly loyal Ottoman subjects. It was only when their own aspirations and independence threatened the interests of the state that the Ottomans sought to mitigate their power.

By virtue of its status as the capital of the *liwa* overseeing the *sanjak* of the Hawran, Damascus generally had the greatest potential to exert influence over the region or to affect its inhabitants. The ascent of the 'Azm family in Damascus provides a powerful example of this, as the policies that As'ad al-'Azm and subsequent 'Azm governors enacted directly affected the fortunes of the

---

(1) Halil Inalcik, *Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700.* Archivum Ottomanicum, 1980, p. 295.

(2) Shibler, p. 26.

Damascus. In times of crisis, this had a direct effect on the ability of the government to exert influence in the remote region, as well as its desire, since the affairs of the Bedouin and settled farmers of the region were less significant than the provisioning of the city and repression of large scale revolts or excessively independent regional leaders. During the 16th and 17th centuries, these occurred quite frequently. The economic and environmental crises of the late 16th and 17th centuries deeply affected the agrarian regions of the Ottoman Empire. War requisitioning for fighting in both Europe and against the Safavids and a series of poor harvests caused famine conditions in the countryside as the prices of basic food staples increased significantly. A series of droughts, culminating in a severe crisis affecting Syria in 1583 led to economic crisis and famine in the interior cities and across the countryside. The empire responded by sending supplies from the Aegean region to Damascus to provision the city, but this did little to assist the Hawranis.[1] The fates of those in the countryside worsened during a series of famines that struck in the last few decades of the 16th and early 17th centuries. The direness of the situation led the Sultan to release an edict in 1590 forbidding the transportation of grain from the interior regions of the empire to the coastal regions to prevent speculation from draining agrarian regions of their resources and starving out their inhabitants.

The high food costs and vast expenditures demanded by the military campaigns contributed to the effects of the so-called "price revolution" of the late 16th century, wherein the cost of goods rose drastically across the empire. The effects of drought and famine had already created significant issues of displacement as agrarian workers abandoned

(1) Sam White, *The Climate of Rebellion in the Early Modern Ottoman Empire.* Cambridge: Cambridge University Press, 2011, p.84.

region, and the Ottomans also relied upon local strongmen and other tribes to establish order in the absence of a direct imperial presence. In the early Ottoman period, this consisted of the enlistment of some of the 25 Turkish tribes living in the Hawran as provincial security forces, policing the other Bedouin tribes and ensuring the safety of the farming regions that provided for Damascus.[1] The indirect approach taken by the Ottomans does not indicate that the sultan or the governors did not take an interest and even intervene in the affairs of the region when necessary. Although the state still relied upon indirect means of tax collection and rule through its diplomatic relations with the tribes who dominated the area, this was no different from its conduct in other regions on the margins of the empire, such as in Mount Lebanon. The military and diplomatic relations involved a great amount of tact, strategy and showmanship, as can be seen in the negotiations between the first Ottoman governor of Damascus, Janbirdi al-Ghazali, and the Bedouin chief Jughayman, who had attacked and threatened the pilgrimage from 1518 to 1520. Al-Ghazali sent a series of campaigns against Jughayman and aligned himself with the Bedouin leader's primary rival, Mulhim. However, after finally defeating the Bedouin chief, al-Ghazali demonstrated deference to his potential for mischief by appointing Jughayman's son to oversee the caravan route and then arresting the same Mulhim who had assisted the governor in defeating Jughayman in the first place.[2]

As the above example demonstrates, imperial influence was in many cases directly related to the welfare of the region and the potential power wielded by the state in

(1) Guerin, p. 18.

(2) Muhammad Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*. Beirut: Librarie du Liban, 1982, p. 21.

financial incentives to the Bedouin a demonstration of weakness that debased them in the eyes of the tribal leaders and ensured they would encounter future trouble. However, this is not entirely fair. In spite of the general effectiveness of large scale military campaigns taken against the Bedouin, the cost of the campaigns and the inability to completely eliminate the long term threat of continuing attacks made submission to the demands of the Bedouin a matter of convenience and necessity. Moreover, the task of ensuring the safety of the *hajj* was imperative for the prestige of the Ottomans as the guardians of the sacred cities, and was perhaps even more so for the governors of the *liwa* of Damascus, whose city profited enormously from the trade stimulated by the caravan and lost prestige and financial gain when the pilgrimage was attacked or when the fear of the Bedouin reduced the number of pilgrims significantly. Still, perhaps the most important motivating factor for the governors was that their very lives literally depended upon the caravan's safe passage. As a result, those who were reputed to be militarily strong, or be on good terms or to have some influence over the Bedouin frequently profited from this association by receiving appointments as Emir al-Hajj or as the governor of Damascus. The Ottomans experimented with several methods throughout the 16th century, appointing notables, janissaries and other powerful figures to the position of Emir al-Hajj. However, the most successful method was the reliance upon the governor of a province, whose resources, power and wealth made collection of the *dawra to* fund the hajj more effective. After the year 1708, it was almost customary that the commanders of the pilgrimage were also the governors of Damascus.[1]

The use of such regional forces against security threats was consistent with Ottoman policy across the

(1) Ibid., p. 58.

was one of pragmatism. To eliminate the Bedouin threat meant eliminating the Bedouin, which was not an option, so instead the Ottomans pursued a policy balanced with carrots and sticks.The greatest motivating factor for regional control was the *hajj*.The yearly pilgrimage was a boon for both Damascus and the Hawran region, particularly after the installation of several key khans in Ghabaghib, Shaqra, and Shaykh Meskin, which provided safe resting points for the caravan and an influx of money into the region. To incorporate the nomads that posed the greatest threat to the safety of the pilgrimage, the state used positive inducements like the *surra* payments given to the militant Bedouin tribes who inhabited the lands along the caravan route, which were accompanied by the threat of military action by the caravan's *jarda* protection forces or the troops of the governor of Damascus to reduce the incentive to raid the caravans. The *surra* was not merely a bribe for good behavior, since it also compensated the Bedouin for their roles as guides and for the use of their animals but the primary purpose of its payment was always related to the potential for harm.[1] Payment was no guarantee of safety for the caravan, since placating one problematically militant tribe could mean risking an attack by another for the loss of its revenue or prestige or even (as Rafeq suggests) to show its disapproval for being "neglected."[2] Moreover, since payments were usually made in two installments to ensure the Bedouin did not renege on their end of the deal, there were occasional instances wherein the commanders attempted to withhold the final payment, risking retaliatory attacks from the Bedouin for their treachery.

Rafeq considered the early Ottoman decision to offer

(1) Rafeq, p. 71.

(2) Ibid., p. 214-215, also, p. 72.

Mecca and Medina and on its return. The yearly pilgrimage was a great boon to the Damascene economy due to the influx of both pilgrims with their money and the merchants who accompanied them, moving their goods to and from the Hijaz. Even with this motivating factor, for the most part, Ottoman control over the region was variable and tenuous outside of the period surrounding the *hajj*, when the menace the Bedouin posed to the pilgrims required a firm and often manipulative hand. Though they were themselves Muslims, the Bedouin also took advantage of the location of the route on their lands to extract revenues from the state through the persistent threat of retaliatory or predatory attacks on the richly appointed *hajj* caravan. Attempts at direct control over the route were costly and faced local resistance or evasion. It was difficult for the governors of Damascus (who were usually tasked with policing the area) to sustain the military brief victories over an extended period, particularly since what little influence was gained by the military campaigns was over only one particular set of tribes, and since it was demonstrably difficult to establish a long term presence in the region. Selim I made an early attempt to establish state control by constructing forts at Sanamayn and Muzayrib, but these were soon abandoned to the locals, disappearing from the Ottoman fiscal registers by the early 17th century.[1] Subsequent efforts to garrison the region met with similarly dire effect, particularly as state power and the influence of Bedouin tribes increased in the late 18th and early 19th centuries. The timariots located in Banu al-Ashraf and BanuKilab appear to have been largely ineffective means of control that was abandoned in favor of the various armed groups in Damascus or the use of the armed forces of the rulers of neighboring regions.

Instead of dominance, the policy to secure the region

(1) Ibid., p. 5-6.

tribes, and likewise served as the provisioning centers from which they could acquire grain and manufactured goods. Moreover, since the townspeople were unable to travel to seek pastureland for their sheep when the greenery of the spring season faded, the Bedouin were often employed as shepherds for the flocks of the sedentary villagers. In return, the Bedouin often exacted *khuwwa* protection fees from the villages, which also provided for their restraint regarding the crops and property of the townsmen.[1]

Though it was difficult to ascertain the population of the nomadic groups that formed a major portion of the population, it is safe to say that the region in the early decades of the Ottoman conquest was relatively underpopulated. The official census figures of the sanjak in 1596 showed a population of 76,730 people, including the settled tribes of the Hawran plain as well as the nomadic and semi-nomadic Arab and Turkish tribes who roamed the Laja, Jabal and the southern desert.[2] Despite its poor and relatively sparse population, taxation in the region in the late 16th century was relatively high. The residents of the volcanic plain of the Laja were taxed at a rate of 40%, while the more fertile agricultural zones paid an even higher price. Guerin relates this to the fiscal requirements of the state, which faced alternating wars against Europe and the Persian Safavid Empire to the east and required substantial income to fund its large land army and rebuilt navy.[3]

Apart from the yearly taxation, the most pressing concern for the Ottomans in the Hawran was ensuring the safety of the *hajj* when it ran through the region on its way to

---

(1) F. E. Peters *Romans and Bedouin in Southern Syria.* Journal of Near Eastern Studiesk, 37:4, 1978, p. 317-318.

(2) Guerin, p. 9.

(3) Ibid, p. 8.

and possession on a local level. The second category of land ownership known as *mulk* applied to either gifts of *miri* land from the state or the homes existing in towns and their surrounding areas. This category of land was considered to be private property and could be owned and sold by individuals and passed through family lines. Certain institutions or pieces of land could likewise be transformed into *waqf* as religious or charitable endowments. Land that was barren and incapable of agriculture was deemed to be *mawat* or dead land, a category of particular relevance for the Hawran, with its large stretches of creeping desert on its southern frontier and the barren Laja region to the northwest of the Jabal Hawran.

The Hawran was famously home to a number of nomadic and semi-nomadic Bedouin tribes. The winter rains brought winter and spring grass growth across the plain, on which the Bedouin tribes of the Banu Sakhr, Wild 'Ali and Ruwalah grazed their herds. The importance of the Bedouin in the history of the region is reflected in the fact that the names of 16 of the 17 nahiyahs of the Hawran in the early period of Ottoman rule bore the names of tribes.[1] The seasonal migrations and the abandoned towns encouraged a semi-sedentary lifestyle for some Bedouin in the Jabal, such as the aptly named ahl al-Jabal, who took refuge in the abandoned basalt villages of the Jabal Hawran during their seasons of pasture.[2] Though there was occasional tension between the Bedouin *'asha'*ir and the settled residents of the Hawran, the economic integration between the settled and the nomads was an important connection that benefited both groups. The towns of the Hawran provided the markets for the meat and animal products sold by the

(1) Guerin, p.5.

(2) Lewis, p. 76.

Jabal Hawran littered with the often nearly intact remains of the once thriving villages and towns of previous eras. In the 18th and 19th centuries, when the Druze began to populate the area, these served as ready-made towns for the immigrants.

Rising to the east of the plain was the Jabal Hawran, which in the accounts of both Burkhardt and Seetzen was locally known as Jabal al-Druze by at least the beginning of the 19th century. Though remote and relatively dry, the 200-300 mm of annual rainfall in the western reaches of the Jabal Hawran was sufficient for basic cereal agriculture, so it naturally became the first region to be settled by the Druzes in the late 17th and 18th centuries. The mountainous nature of the territory provided the Druzes wishing to avoid excessive interference from the Sunni authorities of Damascus or the predation of the powerful Bedouin of the southern deserts or the Sulut of the Laja. The plentiful abandoned villages scattered across the mountain provided premade housing for the new settlers, and the prevalence of small, relatively weak Christian settlements were little threat to the organized and martially inclined Druze shaykhs. On the northern and eastern slopes, the lack of fresh water sources for animals and household uses made the control of wells a matter of some economic and political significance, and the increased conflict with the Bedouin of the Laja and the eastern desert prompted the Druzes of the area to develop an especially aggressive and vindictive policy regarding their neighbors.

As a primarily agrarian society, control and ownership of land was of paramount importance. As in all Ottoman regions, land was divided into different categories that reflected its use and the right to ownership. The agricultural land that was tilled and used for agriculture fell into the category of *miri* land, which was owned by the Sultan but whose right to use was granted on the basis of custom

towns of Der'a and Sarhad serving as economic hubs and taxation centers.[1] However, even some of these important villages, like Der'a went uninhabited or partially deserted during periods of weak state control. As with most agricultural areas, the region experienced periods of boom and bust that related closely with the state's ability to protect settled regions and the effects of the natural environment – though political concerns in the 18th century also contributed to the poor fortunes of the Hawran. There is evidence that the early decades of the Ottoman period were fruitful until the price revolution and environmental crisis of the late 16th century struck, leading to a period of poor economic performance through the 17th and 18th centuries, before the revival and transformation of the region's importance as a granary in the 19th century.

The fertile farming zone of the Hawrani plain is itself an island in its geographical surroundings. The barren, rocky terrain of the eastern deserts and most of the craggy volcanic flow of the Laja' that bounded the region to the north and east were inhospitable and best known as the largely inaccessible domain of the aggressive Sulut tribe, which dominated the region until population pressures in the Jabal Druze began to push small, well-armed communities into the zone during the early 19th century.The volcanic nature of the region is evident in the massive lava flow of the of the Laja and the basalt that formed the building materials for the villages that sprung up in the vicinity of the Hawran and the Jabal from Roman and Byzantine times. The remains of these villages encouraged semi-sedentary behavior from the nomads, since the dry climate and strength of the basalt building materials left the Laja, the plain and the the

(1) Alexandrine Guerin. *Interprétation d'un registre fiscal ottoman: Les territoires de la Syrie méridionale en 1005/1596-1597.* Journal of Near Eastern Studies 61 :1, 2002 , p.4-6.

begin to encroach on the plain in the late 19th century.[1] Cultivation of the land around the villages was very often in the communal musha' framework, in which the peasantry shared and rotated use of the plots of land, which was divided into set parcels. The creation of this system was in part a response to taxation. The musha' system spread taxes over the community rather than placing it on individual holders, which would have made the burden less for small scale farmers. However, Owen has also noted that it was a useful method of land distribution during land repopulation,[2] which was evident in its use by Druze mashaykhas of the Jabal during the migrations into the Jabal during 18th and 19th centuries.The climate and physical environment and the persistent threat from the more militant Bedouin kept the size and number of population centers small and largely confined to the more habitable portions of the Hawrani plain and those areas bordering on the wasteland of the Laja and the western foothills of the Jabal Druze. Perhaps due to their long term integration with the nomadic groups, the settled Christian and Muslim residents reflected some Bedouin characteristics. According to Burkhardt, who traveled through Syria in the early 19th century, the "kaff" and "qaff" of the local dialect were distinctly Bedouin, and the German traveler Seetzen observed that some of the social customs regarding celebrations and even the service of coffee were Bedouin in origin.[3]

For most of the Ottoman era, the primary towns were Der'a, Ezr'a, Zur'a, Bosra and Sarhad, with the northern towns of Kiswa, Saqhab and Uthmaniyya and the southern

(1) Lewis, p. 76.

(2) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy*. London: I.B. Tauris, 2002, p. 258.

(3) Shibler, p. 47.

who inhabit it and how it has been treated by the imperial powers that controlled it. The remoteness of the region and the difficulty of suppressing the nomadic and settled populations when in revolt has in an almost *de facto* manner given the inhabitants of the rural region a significant degree of separation from the direct hand of the state. However, at the same time, the economic and political concerns of the areas around the Hawran ensured that it would not be completely neglected by the central authorities. Not least among these considerations was the rich soil and excellent strain of wheat that grew on the plains and the foothills of the Jabal al-Druze that brought the region international importance in the 19th century.

The *sanjak* of the Hawran begins in the north at the base of the Ghuta of Damascus, and stretches downwards between the southern stretches of the Anti-Lebanon mountains and Mount Hermon and the eastern hills of the Jabal Hawran (later the Jabal al-Druze or the Jabal al-Arab) and the barren Laja stretched the fertile plain of the Hawran. This central region long produced much of the famously high quality grain that fed Damascus, which contrasted with the lower quality, smaller kernel variety that grew in the Orontes valley and the Bekaa.The importance of the Hawran in ancient history is attested by the residual Roman structures, which were either reoccupied or torn apart and used as building materials, as well as the impressive basalt ruins of Bosra, which served as a primary town during the Roman era, and which retained some of its importance in later periods as a frontier garrison.

This land was long worked by Sunni and Greek Orthodox and Greek Catholic peasant farmers until land pressure by the expanding population of the Jabal led the Druze to

of the region more fully in several essays she wrote on the agriculture of the Hawran and the impacts of the European depression of the late 19th century on Syria and particularly the grain markets of the Hawran.[1] The rebellions of the Bedouin and Druze of the region have been well documented in Brigitte Shibler's Intifadhat Jabal Druze,[2] Lewis' Nomads and Settlers,[3] Schilcher's article dealing with the revolts of the mid-18th century,[4] and Michael Provence's The Great Syrian Revolt.[5] Sectarian histories have filled in many of the gaps in the local histories as well, augmenting foreign and regional sources with local and oral histories and adding texture to the understanding of the region. Included among these are the histories of the Druze by the Druze scholar Kais Firro and Hanna Abu Rashid's Hawran al-damiyah.[6]

The Land, the State and the People of the Hawran

To a large degree, the history of the Hawran is a product of its location, environment and geology. Even without subscribing to the environmental determinism of the *Annales* school and its disciples, it is impossible to deny the influence of the physical landscape on the lifestyles of those

---

(1) Linda Shatkowski Schilcher, *The Great Depression (1873-1896) and the Rise of Syrian Arab Nationalism.* New Perspectives on Turkey 5: 1991.

(2) Brigitte Shibler, *Intifadhat Jabal al-Druze – Hawran min al-'ahad al-'uthmaniiladawal al-istiqlal 1850-1949.* Beirut: Dar al-Nahar bi al-ta'awan ma' al-ma'had al-Alemani lilabhath al-sharqiya fi Beirut, 2004.

(3) Norman Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

(4) Linda Schatkowski Schilcher, *The Hauran Conflicts of the 1860s: A Chapter in the Rural History of Modern Syria.* The International Journal of Middle East Studies 13:2, 1981.

(5) Michael Provence, *The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism.* Austin: University of Texas Press, 2005.

(6) Hanna Abu Rashid, *Hawran al-Damiy.* Beirut: 1962.

between the agrarian peasantry and the miri and musha' land that they had traditionally tilled.

Because of the distant viewpoint of most regional historical chroniclers, knowledge of local conditions, culture and life has been primarily drawn from European travel writers who visited the region in the late 18th and 19th centuries. Most prominent among these were the German traveler Ulrich Jasaper Seetzen and the Englishmen J. L. Burkhardt and N. S. Buckingham who visited the region at the beginning of the 19th century and offered descriptions of the land, politics and people. Buckingham provides information about the populations around the route of the hajj, whereas Seetzen and Burkhardt explored deeper into the territory and interacted with a variety of different communities. In addition to these primary writers was the work of a certain French Captain Bouron, whose account of the Druzes reproduced some of the oral histories of the community, some of which contrasted with the more official accounts provided by the political elites of the Druze community, whose own origin histories were often embellished to suit and justify their contemporary status.

Recent scholarship has produced a number of academic sources dealing with the region and its inhabitants, the vast majority focused on the now ascendant Druzes of the region and the series of uprisings that occurred in the 19th and 20th centuries. The region receives scant mention in histories of Damascus like those of Rafeq, Bakhit and Schilcher, mostly in reference to Bedouin uprisings and the hajj route.[1] Schilcher explores the agricultural history

(1) Abdel-Karim Rafeq, *The Province of Damascus 1723-1783*. Beirut: Khayat, 1970; Muhammad Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* . Beirut: Librarie du Liban, 1982; Linda Schilcher, *Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries*. Wiesbaden: F. Steiner, 1985.

the gains that such a large scale, long term campaign would have produced. Nevertheless, the state frequently intervened in the region using a variety of policies that sought to neutralize problems that involved the affairs of the state. Though the majority of these interventions used soft power to influence and maintain the loyalty of potentially rebellious groups, the state was not above using its military power to establish its credibility in serious revolts or even merely to make a blustery show of force to send a message to their rivals.

The historical perspective on the region is largely skewed since the vast majority of sources dealing with its history are from an outside perspective. Until the 19th century, the region remained a footnote in the historiography of the *liwa* of Damascus, for which the Hawran had historically served as a hinterland for its agricultural products. Most Damascene depictions of the region were in regard to either the grain trade between the settled regions of the central plain of the Hawran or the volatile relationship between the governor of Damascus and the Bedouin who habitually came into conflict with the state over the pilgrimage and caravan routes through their territories. The rebelliousness of the territory was a frequent theme in the history of the region even after the transition in power in the region to the Druze immigrants who had repopulated the Jabal Hawran by the 19th century and began spreading into the surrounding areas of the Laja' (referred to as al-Harra by Schilcher) and plain. The economic significance of the grain trade in the region by the mid-19th century and the growing interest in the "Eastern Question" among the Great Powers began to draw significant attention from the European consulates that dealt with the economic and social situation of the region. This was particularly important during the period of the Tanzimat, when the spike in the agricultural economy and the Ottoman Land Act of 1858 altered the relationship

Introduction

Depending on one's perspective, the history of the Hawran in the Ottoman and Mandate eras can be framed in a variety of ways. For the imperial powers who so often found themselves at odds with the wily, aggressive and fiercely independent inhabitants of this largely inhospitable land, the Hawran was a frustrating obstacle to regional stability and central control. Its itinerant Bedouin populations and later the vengeful, militant Druze communities that dominated the lands steadfastly resisted imperial demands and embroiled the state in costly and largely ineffective campaigns to quell rebellions or force the obstinate groups to fall in line with imperial demands. However, if one approaches the region's history from the perspectives of these groups, the wilds of the Hawran and its empty, fertile land and volcanic geology offered a safe haven or a new beginning for those seeking to remain on the margins of the sedentary, largely Sunni society around them. Neither approach adequately depicts the history of the region, but neither is a history of the region complete without taking both perspectives into consideration.

The inability to extend state power to the often rebellious region has mistakenly led some historians[1] to claim that the Ottoman rulers had no interest in controlling the region beyond insuring the safe passage of the hajj caravan to and from the holy cities. It is true that the affairs of the rural, sparsely populated and highly nomadic populations of the Hawran were generally a footnote in the affairs of the governors of Damascus who controlled the region and even less of a concern for the court in Istanbul. The result of this was a relatively free hand for many groups, whose suppression using imperial forces would have been beyond

(1) Among these, Abdel-Karim Rafeq, Linda Schilcher and Kais Firro.